السكينة في صحة حديث السفينة

تأليف:

نويد ارجمند

بسم الله الرحمن الرحيم

سرشناسه : ارجمند، نوید، ۱۳۵۵ -
عنوان قراردادی : احادیث خاص (سفینه) . شرح
عنوان و نام پدیدآور : السکینة فی صحة حدیث‌السفینة .../ تالیف نوید ارجمند.
مشخصات نشر : قم: بنیاد فرهنگی امامت، ۱۳۹۶.
مشخصات ظاهری : ۶۰۰ ص.
شابک : ۶-۷-۹۴۱۰۵-۶۰۰-۹۷۸: ۲۸۰۰۰۰ ریال
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : عربی.
یادداشت : کتابنامه: ص. ۵۶۷ - ۵۹۹؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع : احادیث خاص (سفینه) -- نقد و تفسیر
موضوع : Hadiths, Special (Safinah) -- Criticism and interpretation*
رده بندی کنگره : ۱۳۹۶ ۴الف۷۰۲س/ BP۱۴۵
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۱۸
شماره کتابشناسی ملی : ۴۶۲۳۶۹۲

السكينة في صحة حديث السفينة

إِنَّ مَثَلَ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ،
مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ

إِنَّمَا مَثَلُنَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَسَفِينَةِ نُوحٍ
وَكِتَابِ حِطَّةٍ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ

تأليف: نويد أرجمند

السكينة في صحة حديث السفينة

نوید أرجمند

- ناشر: انتشارات امامت اهل بیت علیهم‌السلام
- چاپ: اشراق
- نوبت چاپ: اوّل، ۱۳۹۶
- شمارگان: ۱۰۰۰ نسخه
- قیمت: ۲۸۰۰۰ تومان
- شابک: ۶-۷-۹۴۱۰۵-۶۰۰-۹۷۸

مراکز پخش:

بنیاد فرهنگی امامت:

قـم، بلوار معلّـم، کوی ۱۰، خیابان شـهیدین، پلاک ۵۶

کدپستی: ۳۷۱۵۶۹۳۴۴۶ | تلفن و نمابر: ۲-۰۲۵-۳۷۸۳۸۶۹۰

www.emamat.ir nashr@emamat.ir

فروشگاه کتاب ما:

قـم، بلوار معلّـم، مجتمع ناشران، طبقه همکف، پلاک ۱۱

تلفن: ۰۲۵-۳۷۸۴۲۴۴۳

ma_book

این اثر با حمایت معاونت فرهنگی وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی به چاپ رسیده است.

فهرس

الفصل الثالث: البحث حول رواية علي بن أبي طالب عليه السلام (المستشهد عام ٤٠هـ)

الفصل الرابع: البحث حول رواية أبي سعيد الخدري (ت ٧٤هـ)

الفصل السادس: اتهام بعض رجال الأسانيد بالتشيع لا يقدح في صحة الحديث

الفصل السابع: كلام بعض علماء السنة في تصحيح حديث السفينة أو تحسينه

الفصل الثامن: ليس حديث السفينة منكراً، وعلماء السنة يشرحون حديث السفينة في كتبهم ويدفعون شبهة وجود النكارة في متنه

الفصل التاسع: كلام المخالفين في تضعيف حديث السفينة أو تضعيف بعض طرقه، والجواب عما قالوا

الفصل العاشر: أحاديث تشهد لمعنى حديث السفينة

مقدمة المؤسسة

الحمد لله الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين، وجعل الطمأنينة ملازمة لهم في كلّ وقت وحين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على افضل الأنبياء والمرسلين، محمد النبيّ الأمين وعلى آله الطيّبين الميامين، الذين مَثَلهم كمثل سفينة نوح في العالمين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين.

وبعد، فقد استفاضت أخبار شريفة متواترة في إمامة العترة الطاهرة عليهم السلام، إلا أن المحدثين من أهل السنة قابلوها بالإجحاف وعدم الإنصاف، فبين مضعّفٍ لها بحججٍ واهية، ومتكابرٍ لروايتها مع صحّتها وتواتر أسانيدها العالية. وأصبحت لهذه الأحاديث فيما بعد موضوعية واستقلال في الدراسات الحديثية المختصة، وعنونت واشتهرت بعناوين خاصة، نحو حديث «الغدير» و «الثقلين» و «السفينة» و «الطائر المشوي» وغيرها من الأحاديث الشريفة.

وعلى العكس عند علمائنا الأبرار - قدّس الله منهم الأسرار - فقد أولوها بالعناية، وبلغوا في تحقيقها الغاية، وصنّفوا في البحث عنها وتحقيقها الرسائل والمصنّفات، مثبتين صحة أسانيدها، نافين الشبهات عن وضوح دلالاتها، مؤكّدين استفاضتها وتواترها؛ ومن أهمّ تلكم

المصنّفات موسوعة «عبقات الأنوار» لسيّد المتكلّمين، وعلامة الديار الهندية، الإمام السيّد المير حامد حسين الموسوي الهندي اللكهنوي النيسابوري (المتوفّى سنه ١٣٠٦)، فهو الرائد المجلّي في حلبة التأليف والتحقيق.

ثمّ تلتها جهود علمية مشكورة على مختلف المستويات وفي جميع الأصعدة العلمية، منها موسوعة «نفحات الأزهار» للعلامة السيّد علي الحسيني الميلاني حفظه الله.

ومن هذه الأحاديث الشريفة: حديث السفينة، أو حديث سفينة نوح، فمع كونه من الأحاديث الصحيحة، كما شهد بذلك الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» إلا أنّه تغافل عنه ذوو الصحاح الستّة، وتعامى عنه قومٌ آخرون، فرموا الحديث بالضعف تارةً، وبالوضع أخرى، واحتار بعضهم في كيفية تأويلها على غير نصّها وتنزيلها، خلافاً للمنهاج العلمية، والإنصاف والموضوعية، واتّباعاً للهوى الشيطانية.

يروم هذا الكتاب الذي بين يديك أيها القارئ الكريم لإثبات صحّة هذا الحديث الشريف، على أساس البحث العلمي الموضوعي، وفقاً لقواعد الجرح والتعديل عند أبناء العامّة، ممّا لا يبقى مجالاً للشكّ والريب.

وقد أجهد المؤلّف نفسه في الغور والتمحيص في مصنّفات أهل السنّة، والخوض في غمار البحث واستيفائه من جميع جوانبه؛ فللّه درّه، وعليه أجره.

وقد كانت ولا تزال مؤسّستنا تود رفد الحركة العلمية، وتزويد المكتبة الإسلامية بدراسات مختصة حديثية، وهي تفخر اليوم أن تقدّم هذا الكتاب القيّم للباحثين والمحقّقين، شاكرين للمؤلّف الكريم الباحث المتتبع الدكتور نويد أرجمند تجشمه عناء البحث والتحقيق.

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على

سيد الأنبياء والمرسلين محمد وآله الطاهرين وأصحابه المنتجبين

مقدمة المؤلف

استُدل على إمامة أهل البيت (عليهم السلام) وعلى عصمتهم بأحاديث نبوية كثيرة ومتضافرة، منها الصحيح ومنها ما بلغ حدّ التواتر، من كتب السنة ومن كتب الشيعة. وقد جهد علماء الحديث قديماً وحديثاً في تنقيح طرق هذه الأحاديث وبيان صحتها، إما عبر إثبات تواترها وتضافرها وإما عبر إثبات وثاقة رواتها واتصال أسانيدها في حال كانت أخبار آحاد، اعتماداً على قواعد الجرح والتعديل المتعارفة. ومن هذه الأحاديث، حديث سفينة نوح (على نبيّنا وعليه السلام) وهو قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح، من ركِبها نجا، ومن تركها غرِق». وقد جمع السيد مير حامد حسين بن محمد النيسابوري اللكهنوي (ت ١٣٠٦هـ) طرق هذا الحديث من كتب السنة فقط في كتابه القيم «عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار»، واستدرك عليه السيد علي الحسيني الميلاني (حفظه الله) في المجلد الرابع من كتابه «نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار». ولم يكن

السيدان الجليلان بصدد البحث حول طرق حديث السفينة واحداً واحداً؛ بل بذلوا جلّ جهدهم لإثبات تواتره واستفاضته وكثرة رواته في جميع الطبقات من الصحابة إلى عصرهما؛ وذلك لأنّهما كانا في معرض الردّ على صاحب «التحفة الاثنا عشرية» الشيخ المحدث عبد العزيز الدهلوي الهندي (ت ١٢٣٩هـ)، الذي لم يطعن أبداً في صحة سنة حديث السفينة؛ إلّا أنّه أثبته كخبر آحادي وشرحه على قدر فهمه.

ثم إني لم أرَ للمتقدمين من المحدثين كلاماً في حديث السفينة سوى كلام أبي عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ)؛ حيث صرح بصحته في كتابه المعروف «المستدرك على الصحيحين»، وكلام الحافظ محمد بن الحسين الآجري (ت ٣٦٠هـ) الذي اعتبر صحة الحديث من المسلمات ونسبه إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في كتابه «الشريعة» كما سيأتي. وإن قيل -كما نسمع أحياناً-: إنّ البخاري ومسلم لم يرويا هذا الحديث في صحيحيهما وهذا يدلّ على ضعفه عندهما، قلنا: أولاً: إنهما -كغيرهما- لم يلتزما استقصاء الأحاديث الصحيحة كلها كما هو معلوم، ثانياً: هذا حديث الغدير متواتر المتن باعتراف الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ)[1] والشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)[2] وقد صحح الأخير بعض أسانيده على شرط الشيخين ومع ذلك لم يخرجاه؛ بل وكم من حديث لم يُروَ في الكتب الستة بل التسعة وصححه الشيخ الألباني في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، وبالعكس كم من حديث حسنه الترمذي أو أخرجه أبو داود ساكتاً عنه أو أورده أحمد بن حنبل في مسنده أو ابن ماجة في سننه وتجد أن الألباني صنفه في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» وحكم على بعض هذه الأحاديث بالوضع أو النكران. فما نريد بيانه هنا هو أنّا لم نجد أحداً من المتقدمين صرح بضعف حديث السفينة.

أمّا المتأخرون والمعاصرون من علماء السنة فقد اختلفت أنظارهم إلى حديث السفينة، فصححه أو حسنه بعضهم كالحافظ شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، والحافظ جلال

---

١. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٨، ص٣٣٥، في ترجمة المطلب بن زياد، فقال: ومتنه فمتواتر.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ذيل الحديث رقم ١٧٥٠.

الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، وشهاب الدين ابن حجر الهيثمي المكي (ت ٩٧٣هـ)، والشيخ العلامة صالح بن مهدي المقبلي (ت ١١٠٨هـ)، وبنوا حكمهم هذا بعد تحقيق أسانيده؛ ولذا يقول أحدهم: «بعض طرق هذا الحديث يقوي بعضها الآخر»، وضعفه بل حكم بوضعه بعضهم كالحافظ ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، وتلميذه الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، وهؤلاء بنوا حكمهم لاعتبارهم أن متن الحديث منكر وفيه وهن. نعم، بعضهم بحث أيضاً في أسانيد الحديث ومع ذلك لم يصححه، ولكنه -كما سيتبين- صحح أو حسّن بعض الروايات بالتلفيق بين طرقها مع أنها بهذا اللحاظ -على الأقل- لا تصل في القوة ولا في الكثرة إلى طرق حديث السفينة. وهذا يكشف عن أن هؤلاء انطلقوا في محاكمة سند الحديث بطرقه المختلفة من خلفية أنهم اعتبروا متنه منكراً، فخرجوا طرقه وقدحوا برجاله أشدّ القدح لكيلا يضطروا إلى تصحيح الحديث أو تحسينه، فغايتهم كانت تضعيف الحديث لأجل نكارة متنه بنظرهم، ولذا تراهم -في كتبهم نفسها التي ضعفوا فيها حديث السفينة كما سيتبين لاحقاً- يصححون أو يحسّنون -لا أقل اعتماداً على الشواهد والمتابعات- أحاديث أخرى تحتوي طرقها بعض رجال حديث السفينة أنفسهم فيما إذا كانت هذه الأحاديث لا تروي فضائل أهل البيت. وممّا يدلّ على أنّهم إنّما حكموا على متن حديث السفينة قبل تحقيق أسانيده، حكم بعضهم على الحديث بالوضع، في حين أننا لا نجد في شيء من أسانيد الحديث التي سيأتي تحقيقها رجلاً ضعيفاً معرض عنه أو لا أقل متهماً بالوضع. مع أنه من المعروف بحسب الصناعة العلمية أنَّ ورود الحديث بطرق عدة ولو كانت ضعيفة؛ بل من طريق واحد ضعيف يخرجه -من جهة السند- عن الوضع، وسنوضح ذلك أكثر في ما يأتي.

فلما رأيتُ اختلاف المتأخرين في الحكم على حديث سفينة نوح (على نبيّنا وعليه السلام) من المصحح إلى المضعف، أفردتُ هذه الرسالة في تحقيق أسانيده في كتب السنة فقط بطرق خمسة تبدأ من صحابة خمسة هم: عبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عباس، وأمير

المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وأبو سعيد الخدري، وأبو ذر، ومعتمداً على قواعد الجرح والتعديل المتعارفة وعلى أقوال علماء الحديث. وبيّنتُ فيها أنّ بعض طرق الحديث صحيح لذاته وبعضه حسن لذاته وأنّ إسناد كل واحد من الروايات الخمسة المذكورة حسن بحسب الشواهد والمتابعات على أقل التقادير، فيقوي بعضها بعضها الآخر -كما قال بعض كبار علماء السنة-؛ بل ويصل إلى درجة الصحة بمجموع طرقه. فرجال هذه الطرق الخمسة إما ثقات وصادقون بالإجماع أو صادقون بالإجماع ولكن مختلف فيهم من جهة حفظهم وضبطهم دون عدالتهم، ومع ذلك كلهم من رجال أحمد بن حنبل في «المسند»، فيمكن على الأقل الاستشهاد بحديثهم كما قال الحافظ ابن تيمية: «إنّ أحمد بن حنبل لا يروي في «المسند» عمن عرف منه أنه يتعمد الكذب؛ بل يروي عمن عرف منه الغلط للاعتبار به والاعتضاد»[1]. أما من حيث انقطاع أسانيد الحديث واتصالها، فأنا لا أرى في شيء من هذه الطرق الخمسة انقطاعاً جليّاً، أما الانقطاع الخفي -كعنعنة مدلس- فلا يخرج الرواية عن صلاحية الاستشهاد بها كما سيأتي توضيحه. وسنبين في هذه الرسالة إن شاء الله بشكل واضح أنّ حديث السفينة يرتقي إلى مرتبة الحسن بمجموع أي طريقين من الطرق الخمسة فكيف إذا حكمنا عليه بمجموع الطرق الخمسة مجتمعة؟ وسيأتي إن شاء الله تحقيق هذه الأمور وإثباتها مفصلاً، مع ذكر الأمثلة من كلمات كبار علماء السنة من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين. وكل مَن يراجع كتاب «سلسلة الأحاديث الصحيحة» فينظر كيف يحسن الشيخ الألباني -وهو محدث العصر كما يقولون- بعض الأحاديث ويصححها بضمّ رواية المجهول إلى الضعيف، والضعيف إلى المبهم، والمبهم إلى المدلس، والمدلس إلى المختلط والمختلط إلى سيئ الحفظ، وسيئ الحفظ إلى مجهول العين الذي لا يعرف إلا في حديث واحد، كل من يراجع ذلك لا يبقى عنده شك ولا ريب في صحة حديث السفينة، وسنقف على بعض الأمثلة من هذه الموارد في كلامه إن شاء الله تعالى.

---

١. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج١٨، ص١٨-١٩.

وبعد مطالعة هذه الدراسة لن يشك القارئ العزيز في أنه لو عرض سند حديث السفينة بدون متنه بعد ما حققنا حال رجاله وطرقه على أي عالم من علماء الحديث سيقر بصحته أو لا أقل بحسنه بمجموع طرقه. أما إذا عُرض عليه متن الحديث وعرف أن هذه تلك الأسانيد لهذا المتن، فسترى بعضهم يحاول تضعيف الحديث بعلل غير قادحة حتى لو تهافت كلامه بشكل واضح؛ لأنه إذا أقر بصحة حديث السفينة فلا مفر له من الإقرار بفساد وظلم جمع من الذين يعظمهم ويأخذ دينه عنهم؛ لأنهم قد ابتعدوا عن خط أهل البيت (عليهم السلام) وخالفوهم وبعضهم حاربهم وقاتلهم. فلذا ترى أحدهم يقول عن الحديث: «فيه دعوة للتشيع، ومعاداة أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)». إذن لا بدّ لهؤلاء من تضعيف الحديث أو تأويل معناه بوجوب محبة أهل البيت فقط دون اتّباعهم كما فعلوا كثيراً بالروايات التي تبين فضائلهم (عليهم السلام). وما أدري وليت شعري هل نجى من أحبّ سفينة نوح (على نبيّنا وعليه السلام) واحترمها واعترف بعظمتها ثم لم يدخل فيها ولم يتمسك بها؟! فمثله يغرق قطعاً، فما فائدة هذا الحب وذلك الاحترام إن ثبتا؟! فكان الأنفع لهم أن يأوّلوا الحديث بتوسعة معنى «أهل البيت» مثلاً وإدخال من ليس منهم فيه، وبذلك يعطوا الذريعة لأنفسهم فيقولوا: نحن تمسكنا بهؤلاء الرجال أو النساء من أهل البيت فلا بد أن نجوا. ولكن مع ذلك ولو سلمنا بصحة هذا التأويل الثاني، فهل ينجو من ترك أقرب أهل بيته (صلى الله عليه وآله وسلم) وأخصهم به وأفضلهم بالإجماع وهم أهل الكساء والمباهلة ثم تمسك بغيرهم؟! ثم هل هؤلاء الذين أدخلتموهم في «أهل البيت» رَكبوا سفينة أهل الكساء وهم أفضل أهل البيت بالإجماع أو تركوها؟! ولو كان في هذه التوسعة وذلك الاحترام أي فائدة فلماذا طعنوا في الحديث وحكموا عليه بالوضع؟! ولماذا يقول الحافظ الذهبي: «حديث سفينة نوح أنكر وأنكر»؟! ولو كان الحافظ الذهبي قادراً على الجمع بين مدلول حديث السفينة وبين أصول معتقداته لم يحكم بنكارنه، مع أن الحديث صحيح عنده من حيث السند كما سيتبين، ولكن تضعيفه للحديث بهذه الطريقة يدل على أنه فهمه فهماً صحيحاً.

ثم بعد أن انتهيتُ من تحقيق أسانيد الحديث عرضت أدلة المتأخرين والمعاصرين على تضعيف الحديث أو الخدش في بعض طرقه وناقشتها وأبطلتها، وإني لا أرى أحداً منهم اطلع على جميع طرق الحديث قبل أن يحكم عليه بالضعف أو بالصحة. ولم أر أحداً منهم اطلع على طريق علي (عليه السلام) مع أن روايته موجودة في «المصنف» لابن أبي شيبة وهي أصح أسانيد حديث السفينة على الإطلاق. وسنذكر في الخاتمة أن ثمة أحاديث تشهد وتعضد معنى حديث السفينة كحديث الثقلين الصحيح بل المتواتر، فيكون معنى حديث السفينة صحيحاً حتى لو سلّمنا بضعف أسانيده بمجموع طرقه. وسنراعي إن شاء الله -قدر الإمكان- الاختصار في سرد المطالب ونقل الأقوال، ونحمد الله تعالى على توفيقه (كتبتُ هذه المقدمة في شهر ذي الحجة ١٤٢٨ هـ).

ثم بعد ما فرغتُ من تأليف هذا الكتاب في شهر ذي الحجة ١٤٢٨هـ وبسبب بعض الظروف الطارئة لم تسنح لي فرصة نشره مباشرة، إلى مجيء شهر رمضان في عام ١٤٣٧هـ فجددت العزم على ذلك. واطلعتُ قبل نشره على كتاب نفيس نشره المحقق المبجل الدكتور حكمت جارح صبر الرحمة تحت عنوان «حديث السفينة» عام ١٤٣٤هـ، حقق فيه سند الحديث أعلاه ودلالته. فرأيت أن النسبة بينه وبين هذا الكتاب نسبة العموم والخصوص من وجه؛ لأنّ هذا الكتاب يركّز -كما هو معلوم من عنوانه- على تحقيق معمق سند حديث السفينة في سعي إلى تصحيح طرق رواياته المختلفة وتحسينها وتحقيق وثاقة رجاله استناداً إلى كلام أكابر علماء أهل السنة، فتختلف السبل التي سلكناها في مقام الاستدلال عن سبل الدكتور حكمت جارح. فكان سير عملنا في هذا الكتاب بأن نبدأ أولاً بإثبات صحة أسانيد الحديث المنسوبة إلى أحد الصحابة اعتماداً على قواعد الجرح والتعديل المتعارفة وعلى علم الرجال والحديث واستناداً إلى كلام أكابر علماء أهل السنة من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، ثم نتنازل ثانياً عن مدعى الصحة ونقول إن هذا السند مع التسليم بضعف بعض رجاله يبقى في مرتبة الحسن لا أقل، ثالثاً نتنزّل ثانية ونقول لو سلمنا أن هذا السند ضعيف إلا أن الحديث يصلح

الاستشهاد به لأن سنده ليس شديد الضعف فيمكن تقوية الحديث بمجموع طرقه. ثم إننا بعد ذلك ورابعاً مضافاً إلى ردّ كلام متقدمي المخالفين رددنا على كثيرمن الشبهات الحديثة الصادرة من معاصريهم، ولا بد من الالتفات إلى أن هذا الكتاب لا يتعرض لدلالة حديث السفينة على إمامة أهل البيت (عليهم السلام) وعصمتهم، ومن أراد ذلك يمكنه مراجعة الكتاب المذكور أعلاه للدكتور حكمت جارح وكذا كتاب «نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار» لآية الله العلامة السيد علي الميلاني.

ن. أرجمند، رمضان ١٤٣٧هـ

الفصل الأول:
البحث حول رواية عبد الله بن الزبير بن العوام (ت ٧٣هـ)

وفيه بيان أن الحديث بهذا الطريق صحيح لذاته أو حسن لذاته أو على أقل أحواله مقبول به في الشواهد والمتابعات، فهو حديث صحيح أو حسن لغيره

روى الحافظ أبو بكر البزار (ت ٢٩٢هـ) حديث السفينة بإسناده عن عبد الله بن الزبير فقال: «حدثنا يحيى بن مُعلّى بن منصور، ثنا ابن أبي مريم، ثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عامر بن عبد الله بن الزُّبير، عن أبيه أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: مثلُ أهل بيتي مثل سفينة نُوح، من رِكِبها سلم، ومن تركها غرِق»[1]، وعقب الحديث بقوله: «لم نسمعه بهذا الإسناد إلا من يحيى».

أما الحافظ نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) فقد ذكر الحديث في كتابه «مجمع الزوائد» وعقبه بقوله: «رواه البزار وفيه ابن لهيعة وهو لين».

بحث في رجال سند الحديث وكلهم ثقات بالإجماع سوى عبد الله بن لهيعة

الحافظ يحيى بن معلّى بن منصور الرازي (توفي بين عامي ٢٥١ و٢٦٠هـ): نزيل بغداد، قال الحافظ الذهبي عنه: «ثقة محدث»[2]. وله ترجمة في كتاب «الثقات» لابن حبان قال: «يحيى بن المعلى بن منصور الحرازي، يروي عن أبي نعيم، حدثنا عنه أحمد بن يحيى بن زهير بتستر وغيره

---

١. نور الدين الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج٣، ص٢٢٢ رقم ٢٦١٣، باب مناقب أهل البيت. وأورده أيضاً عنه في: نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٩، ص١٦٨.

٢. الحافظ الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج٢، ص٣٧٦.

من شيوخنا»[1]، ولعله وقع التصحيف في كلمة «الحرازي» والصحيح أن تكون «الرازي». وله ترجمة في «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، قال: «كان ثقة»[2]. وجاء في «تهذيب الكمال» للحافظ المزي[3] و«تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر[4]، و«تاريخ الإسلام» للذهبي[5]: «قال الحاكم: سمعت أبا علي الحافظ يقول: كان صاحب حديث»، ولم أرَ أحداً خدش فيه. وقد روى عنه جمع من الحفاظ ذكر أسماءهم صاحب «تهذيب الكمال». ولم أقف على تاريخ وفاته، ولكن عدّه الحافظ ابن حجر العسقلاني عند ترجمته له في «تقريب التهذيب» من الطبقة الحادية عشرة، وبالتالي يكون من طبقة البخاري صاحب الصحيح (ت ٢٥٦هـ). أما الحافظ الذهبي فقد عدّه في «تاريخ الإسلام» من الطبقة السادسة والعشرين، أي ما بين عامي ٢٥١ و٢٦٠هـ. وأكبر شيوخه هو أبوه الحافظ معلى بن منصور (ت ٢١١هـ) وأكثر مشايخه توفوا ما بين عامي ٢٢٠ و٢٣٠هـ كما هو واضح لمن يراجع ترجمتهم، وقد ذكرهم الحافظ المزي عند ترجمته ليحيى، قال: «روى عنه:... أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار»[6]. وقد وقفتُ على حديث آخر رواه الحافظ البزار عن يحيى بن معلى عن ابن أبي مريم عن ابن لهيعة بسند حديث السفينة نفسه ولفظه: «إن قريشاً قالت: إن مثل محمد (صلى الله عليه وسلم) مثل نخلة في كبوة»[7].

الحافظ سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم: المعروف بابن أبي مريم المصري (١٤٤-٢٢٤هـ)[8]، وهو من رجال الكتب الستة كلها. قال الذهبي: «الحافظ، قال أبو حاتم: ثقة»[9]. وثمة إجماع

---

١. محمد بن حبان، الثقات، ج٩، ص٢٦٧.
٢. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٤، ص٢١٥، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٣. المزي، تهذيب الكمال، ج٣١، ص٥٤١.
٤. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١١، ص٢٤٦.
٥. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج١٩، ص٣٧٥.
٦. المزي، تهذيب الكمال، ج٣١، ص٥٤١.
٧. أحمد بن عمرو البزار، البحر الزخار مسند البزار، ج٦، ص١٦٩، رقم ٢٢١٢؛ نور الدين الهيثمي، كشف الأستار، ج٣، ص١٢٨، رقم ٢٤٠٠.
٨. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٣٩٢؛ ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ج٢، ص٢٥، رقم ٣٦٩، في ترجمته.
٩. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج١، ص٤٣٣.

على توثيق سعيد، وإن شئت راجع «تهذيب التهذيب» لابن حجر العسقلاني [١]. وقال في «تقريب التهذيب»: «ثقة ثبت فقيه» [٢]، ولم أرَ أحداً خدش فيه. وقال الحافظ المزي في ترجمته له: «روى عن: ... عبد الله بن لهيعة» [٣].

أبو الأسود: هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل بن الأسود القرشي الأسدي المدني (ت ١٣١هـ)، يتيم عروة. وهو من رجال الكتب الستة كلها. قال الذهبي: «وثقه أبو حاتم» [٤]. وكذا وثقه النسائي وابن حبان وابن شاهين وابن سعد، وإن شئت راجع ترجمته في «تهذيب التهذيب» [٥]. وأيضاً لم أرَ أحداً خدش فيه. وقال الحافظ المزي في ترجمته له: «روى عن: ... عامر بن عبد الله بن زبير...، روى عنه: ... عبد الله بن لهيعة» [٦].

عامر بن عبد الله بن زبير بن العوام الأسدي المدني (ت ١٢١هـ): هو أيضاً من رجال الكتب الستة. قال الذهبي: «عابد كبير القدر» [٧]. وقد أجمعوا على توثيقه [٨]، ولم أر أحداً خدش فيه. قال الحافظ المزي: «روى عن: ... أبيه عبد الله بن الزبير» [٩].

عبد الله بن الزبير: هو من الصحابة، أخرج له أصحاب الصحاح كلهم.

بحث حول وثاقة عبد الله بن لهيعة المصري وبيان أنه من رجال الصحيحين

بقي عبد الله بن لهيعة المصري (ت ١٧٤هـ)، وهو كثير الحديث، وقد أخرج له أحمد بن حنبل في مسنده فأكثر، وأخرج له أيضاً أبو داود والترمذي وابن ماجه في سننهم، وقد استشهد مسلم

---

١. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١٤، ص١٦.
٢. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٣٥٠، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٣. المزي، تهذيب الكمال، ج١٠، ص٣٩٢.
٤. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج٢، ص١٩٤.
٥. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٩، ص٢٧٣.
٦. المزي، تهذيب الكمال، ج٢٥، ص٦٤٦-٦٤٧.
٧. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج١، ص٥٢٣.
٨. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٥، ص٦٤.
٩. المزي، تهذيب الكمال، ج١٤، ص٥٧.

بحديثه في موضعين من صحيحه كما بيّنه كل من الحاكم والحافظ المزي[1]، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «له في مسلم بعض شيء مقرون»[2]. ولذا أورده أحمد بن علي بن منجوية الأصبهاني (ت ٤٢٨هـ) في كتابه «رجال صحيح مسلم»[3]. وأخرج له أيضاً البخاري في بعض المواضع من صحيحه مقروناً بغيره ولكن أبهمه ولم يسمّه، كما بيّنه الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» بذيل ترجمة ابن لهيعة. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري»[4] وهكذا العلامة بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ) في «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»: «أبهمه البخاري لضعفه عنده»[5]. وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ): «خرّج مسلم حديثه مقروناً بعمرو بن الحارث. أما البخاري والنسائي فإذا ذكرا إسناداً فيه ابن لهيعة وغيره سميا ذلك الغير، وكنيا عن اسم ابن لهيعة ولم يسمياه»[6]. إذن يعد عبد الله بن لهيعة من رجال الكتب الستة كلها، إلا أنّ البخاري والنسائي إذا ذكرا إسناداً فيه ابن لهيعة أبهماه ولم يسمياه.

بيان أنّ علماء السنة اختلفوا في الاحتجاج بحديث ابن لهيعة، ومع ذلك يمكن أن ندّعي أنّ سند حديثه هذا إما صحيح لذاته، وإما حسن لذاته، وإما على أقل التقادير حسن في الشواهد والمتابعات، وفيه ستة مسالك:

وقد صرّح بهذا الاختلاف بعض علماء السنة كالحافظ أبي زرعة العراقي الشافعي (ت ٨٢٦هـ) حيث قال: «هو مختلف الاحتجاج به»[7]، وابن عابدين الحنفي (ت ١٢٥٢هـ) فقال: «اختلف المحدثون في جرحه وتوثيقه»[8].

١. انظر: المصدر نفسه، ترجمة ابن لهيعة.
٢. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٥٢٥، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٣. الأصبهاني، رجال صحيح مسلم، رقم ٨٥١.
٤. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج١٣، ص٢٣٩.
٥. بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج٢٥، ص٤٤.
٦. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج١، ص١٣٩.
٧. أبو زرعة العراقي، طرح التثريب في شرح التقريب، ج٤، ص١٣٨.
٨. ابن عابدين الحنفي، رد المحتار على الدر المختار، ج٣، ص٢٦٦.

أما المسالك التي أشرنا إليها فهي:

المسلك الأول: أنه صحيح الحديث عند بعض علماء السنة:

صحح بعض علماء السنة حديث ابن لهيعة مطلقاً واحتجوا به، كما قال بدر الدين العيني في شرحه على «صحيح البخاري»: «طائفة منهم قد صححوا حديثه ووثقوه، منهم أحمد (رضي الله عنه)»[١]. وقال أيضاً في كتابه المذكور بعد أن ذكر حديثاً أخرجه الطحاوي بهذا الإسناد: «عبد الله بن محمد الفهمي عن ابن لهيعة عن ابن هبيرة...» ما هذا نصه: «فإن قلت: في إسناده عبد الله بن لهيعة وفيه مقال، قلت: وثقه أحمد وكفى به ذلك»[٢]. وقال أيضاً في موضع آخر عقب الحديث نفسه: «فإن قلت: في سند أثر عقبة، عبد الله بن لهيعة، قلت: ما له؟ وقد قال أحمد: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه، وحدث عنه أحمد كثيراً. وقال ابن وهب: حدثني الصادق: البار والله عبد الله بن لهيعة. وقال أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة صحيح الكتاب طلّاباً للعلم»[٣]. ونقل العلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي (ت ١٣٩٤هـ) كلام الحافظ العيني هذا في «إعلاء السنن» وأقره[٤]. وقال العيني أيضاً: «ما لابن لهيعة؟ وقد قال ابن وهب: كان ابن لهيعة صادقاً، وقال في موضع آخر: وحدثني الصادق: البار والله ابن لهيعة، وقال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة، وعنه: من مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟ ولهذا حدث عنه أحمد في مسنده بحديث كثير»[٥]. ونقل العلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي كلام العيني هذا وأقره[٦].

ومما يؤيد قول بدر الدين العيني في أنّ طائفة من علماء السنة قد صححوا حديث ابن

---

١. بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج٣، ص١٢١.
٢. المصدر نفسه، ج٦، ص٢٣٤.
٣. المصدر نفسه، ص٢٣٥.
٤. ظفر أحمد العثماني التهانوي، إعلاء السنن، ج٢، ص٥٧١.
٥. بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج١٤، ص٢٤.
٦. ظفر أحمد العثماني التهانوي، إعلاء السنن، ج١٢، ص٧٢٧.

لهيعة، هو كلام الحافظ نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، فبعد أن أورد حديثاً من مسند أحمد قال: «وفيه ابن لهيعة وقد احتج به غير واحد»[١]. وهكذا قال العلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي عن ابن لهيعة: «قد حسن له الترمذي كما في «مجمع الزوائد» وقد احتج به غير واحد كما فيه أيضاً»[٢]. كما يؤيده أيضاً قول ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ): «ولا أحصي كم وجدت للحنفيين والمالكيين والشافعيين تصحيح رواية ابن لهيعة...» [٣]، وسيأتي تمام كلامه قريباً إن شاء الله.

ومما يؤيد صحة ما قلنا من أنّ طائفة من علماء السنة صححوا حديث ابن لهيعة هو قول الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ) فيه: «هو ثقة فاضل، لكنه كان يحدث من كتبه فاحترقت، فحدث من حفظه فخلط، وبعض المتأخرين يحسن حديثه وبعضهم يصححه»[٤]. وفي اختصاص تصحيح حديث ابن لهيعة بالمتأخرين نظرٌ لما قال ابن حزم (ت ٤٥٦هـ): «ولا أحصي كم وجدت للحنفيين والمالكيين والشافعيين تصحيح رواية ابن لهيعة» كما مرّ؛ لأنّ ابن حزم هو من المتقدمين عند الشيخ الألباني، فإنه قال في ترجمة عطية بن سعد: «تضعيف الجمهور لعطية من المتقدمين والمتأخرين؛ بل وإجماع المتأخرين منهم على ذلك كالنووي... وأما المتقدمين منهم فتجدها مفصلة في رسالة أخينا الحلبي، ولا بأس من سرد أسمائهم... ١- سفيان الثوري، ٢- هشيم...، ١٣- الحاكم، ١٤- البيهقي، ١٥- ابن حزم»[٥]. فإذا

١. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج١، ص١٦.
٢. ظفر أحمد العثماني التهانوي، إعلاء السنن، ج٢، ص٦٣٥.
٣. ابن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، ج٤، ص٥٦٧.
٤. الألباني، جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة، ص٥٩، وانظر: لترجمة الشيخ الألباني: أحمد بن إبراهيم أبو العينين، الانتصار للحق وأهل العلم الكبار والرد على من رمى الشيخ الألباني بالتساهل، المقدمة؛ أحمد بن إبراهيم أبو العينين، إتحاف النفوس المطمئنة بالذب عن السنة. وقال في الأخير، ص٤: «وقد اتفق كل من يعتد بقوله على أن أولى من يرجع إليه في الحديث وعلومه في عصرنا هو الإمام المجدد شيخنا محمد ناصر الدين الألباني (رحمة الله تعالى)». وانظر: لترجمته أيضاً: طارق بن عوض الله بن محمد، ردع الجاني المتعدي على الألباني، المقدمة.
٥. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، في المقدمة، ص١١.

كان ابن حزم من المتقدمين فهؤلاء الحنفيين والمالكيين والشافعيين الذين كانوا يصححون روايات ابن لهيعة من المتقدمين أيضاً.

وأما المتأخرون الذين أشار إليهم الشيخ الألباني بقوله «وبعضهم يصححه» فمنهم الشيخ أحمد محمد شاكر المصري (ت ١٣٧٧هـ) الملقب بشمس الأئمة، وهو من أئمة الحديث في ذلك العصر؛ قال في ابن لهيعة: «هو ثقة صحيح الحديث. وقد تكلم فيه كثيرون بغير حجة من جهة حفظه، وقد تتبعنا كثيراً من حديثه، وتفهمنا كلام العلماء فيه، فترجح لدينا أنه صحيح الحديث، وأن ما قد يكون في الرواية من الضعف إنما هو ممن فوقه أو ممن دونه، وقد يخطئ هو كما يخطئ كل عالم وكل راوٍ. وروى أبو داود عن أحمد بن حنبل قال: ومن كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟ وقال سفيان الثوري: عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع»[1]. وقال أيضاً: «وهو ثقة، تكلموا فيه من قبل حفظه بعد احتراق كتبه، ونحن نرى تصحيح حديثه إذا رواه عنه ثقة حافظ من المعروفين»[2]. والراوي عن ابن لهيعة في حديث السفينة هو الحافظ الكبير ابن أبي مريم الثقة الثبت الفقيه كما مرّ وسيأتي المزيد.

ومن المتأخرين أيضاً الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي الحنبلي (١٢٢٥-١٢٩٣هـ) في كتابه المعروف «منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس»؛ حيث قال: «إن ابن لهيعة خرج له البخاري ومسلم فجاوز القنطرة، ولا يقدح في ما رواه ابن لهيعة إلا جاهل بالصناعة والاصطلاح. وهو قاضي مصر وعالمها ومسندها. روى عن عطاء بن أبي رباح، والأعرج، وعكرمة، وخلق. وعنه: شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث، وعمرو بن الحارث، والليث بن سعد وابن وهبة، وخلق.

---

١. الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ج١، ص١٦، في ذيل حديث رقم ١٠. قال خير الدين الزركلي (ت ١٤١٠هـ) عند ترجمة الشيخ أحمد محمد شاكر: «ولم يخلفه مثله في علم الحديث بمصر» (الزركلي، الأعلام، ج١، ص٢٥٣). وانظر لترجمته إن شئت: أسامة أحمد شاكر، من أعلام العصر، ص٢٩-٦٠.

٢. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، الحديث رقم ٨٧.

ومن طعن في ابن لهيعة بقول بعض الناس فيه لزمه الطعن في كثير من الأكابر المحدثين كسعيد المقبري، وسعيد بن إياس الجريري، وسعيد ابن أبي عروبة، وإسماعيل بن أبان، وأزهر بن سعد السمان البصري، وأحمد بن صالح المصري، وأبي اليمان وأمثالهم، ممن خرج لهم البخاري وغيره من الأئمة»[1].

ونقل كلامَ الشيخ عبد اللطيف المذكور في ابن لهيعة كلٌّ من الشيخ محمد بن حسين بن سليمان بن إبراهيم الفقيه (١٣٠٤-١٣٥٥هـ) في كتابه «الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي تكملة الصارم المنكي» كما مرّ، والشيخ سليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان النجدي (١٢٦٨-١٣٤٩هـ) في كتابه «الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق»، والعلامة أبي المعالي الألوسي (ت ١٣٤٢هـ) في «غاية الأماني في الرد على النبهاني» وأقرّوه[2].

---

١. نقلتُ كلامه من: محمد بن حسين الفقيه (١٣٠٤-١٣٥٥هـ)، **الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي تكملة الصارم المنكي**، ص٢٩٣. انظر: ترجمة الشيخ عبد اللطيف في كتاب عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، **مشاهير علماء نجد وغيرهم**، فقال: «هو العلامة الأوحد الكبير، علامة المعقول والمنقول، حاوي علمي الفروع والأصول، كما وصفه بهذا علامة العراق محمود شكري الأوسي: الشيخ عبد اللطيف ابن الشيخ عبد الرحمن بن حسن ابن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب... ولما استقر الشيخ عبد اللطيف في مدينة الرياض بضعة أشهر وجلس لطلب العلم فيها عرف الإمام فيصل ووالده الشيخ عبد الرحمن بن حسن غزارة علمه وسعة اطلاعه وقوة عارضته وقدرته على المناظرة، فبعثاه على الإحساء لتقرير عقيدة السلف ونشر دعوة التوحيد ومناظرة علمائها في أصول الدين والعقائد؛ لأن الغالب عليهم في ذلك الوقت مذهب الأشاعرة. فقدم الشيخ عبد اللطيف الإحساء سنة ألف ومائتين وأربع وستين من الهجرة، وأقام بها سنتين يوضح طريقة السلف وينشر دعوة التوحيد ويناظر بعض علماء الإحساء الذين كانوا على مذهب أبي الحسن الأشعري القديم وطريقته في التأويل والتعطيل، فظهر عليهم بالأدلة وقهرهم بالحجة فأذعنوا له وسلموا، فأزال (رحمه الله) ما تبقى في نفوسهم من رواسب الشبه والتأويل وقرر لهم طريقة أهل السنة والجماعة وما كانوا عليه في باب أسماء الله وصفاته ونعوت جلاله، وأخبرهم أن إمامهم أبا الحسن الأشعري هجر مذهب التأويل ورجع إلى ما كان عليه أهل السنة والجماعة كما قرر ذلك وأوضحه في المقالات والإبانة وغيرهما من كتبه، فاقتنع علماء الإحساء بذلك وأخذوا على أنفسهم التزام طريق السلف وسلوك مذهب أهل السنة والجماعة» (عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، **مشاهير علماء نجد وغيرهم**، ص٩٣).

٢. سليمان بن سحمان النجدي، **الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق**، ص٢١٧؛ أبو المعالي، **غاية الأماني في الرد على النبهاني**، ج١، ص٢٧٩. وانظر: لترجمة الشيخ محمد بن حسين بن سليمان بن إبراهيم الفقيه مقدمة كتابه: **الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي تكملة الصارم المنكي**. يقول الشيخ حمزة سعداوي عنه: «إنَّ الشيخ (رحمه الله) أوقف نفسه على نشر العقيدة السلفية وصحح للناس عقائد، ووجد عند

فعلى هذا يكون عبد الله بن لهيعة ثقة صحيح الحديث،كما قال الشيخ أحمد محمد شاكر، وقد احتج به غيرواحد من علماء السنة كما قال الحافظ الهيثمي، أو طائفة منهم كما قال العلامة العيني، أو هؤلاء الحنفيين والمالكيين والشافعيين الذين لا يحصى عددهم عند ابن حزم، وهكذا بعض المتأخرين كما قال الشيخ الألباني، ولا يقدح في ما رواه ابن لهيعة إلا جاهل بالصناعة والاصطلاح كما قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب الحنبلي. وبما أنّهم صححوا حديث ابن لهيعة واحتجوا به، فيكون سند حديث السفينة من رواية ابن الزبير صحيح عندهم؛ لأن باقي رجال السند كلهم ثقات متفق عليهم بلا استثناء، وليس ثمة مشكلة أخرى في السند عند هؤلاء العلماء.

المسلك الثاني: أنه حسن الحديث عند بعض علماء السنة:

قد حسن بعض الحفاظ وكبار علماء السنة حديث ابن لهيعة لذاته -وإن لم يصححوه-

---

الناس قابلية لهذه العقيدة» (محمد بن حسين الفقيه، الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي تكملة الصارم المنكي، ص٣٦). وقد دافع الشيخ محمد بن حسين بن سليمان بن إبراهيم الفقيه في كتابه هذا عن الحافظ ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، وردّ على تقي الدين السبكي الشافعي (ت ٧٥٦هـ) في مسألة زيارة قبر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وشد الرحال إليها. وكتابه بمنزلة تكملة لكتاب الصارم المنكي للحافظ ابن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ)، الذي ردّ على السبكي أيضاً ودافع عن الحافظ ابن تيمية. وانظر لترجمة الشيخ سليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان النجدي كتاب: الزركلي، **الأعلام**، ج٣، ص١٢٥؛ عمر كحالة، **معجم المؤلفين**، ج٤، ص٢٦٤. وقد ترجم له أيضاً عبد السلام بن برجس بن ناصر بن عبد الكريم محقق كتابه المذكور «**الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق**» فقال عنه في المقدمة: «هو الإمام العالم العلامة، المحقق المدقق الفهامة، مفيد الطالبين، ومحامي حوزة الدين، السيف المسلول، والصارم المشهور على أهل الكفر والضلال والفجور، طنت بذكره الأعصار، وضنت بمثله الأمصار، صاحب التصانيف المشهورة، والفضائل والمحاسن المأثورة... لازم كثيراً من العلماء المبرزين الذين لهم قدم راسخ في علوم الدين، ومن أهم هؤلاء الشيخ العلامة عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، وابنه الشيخ الإمام عبد اللطيف بن عبد الرحمن، والشيخ حمد بن عتيق، وكفى بالشيخ -المترجم له- فخراً أن يكون تلميذاً لهؤلاء الأجلاء العظام... إن الناظر في مؤلفات هذا العالم الجليل يلاحظ أن أغلبها في الردود على أهل الانحراف العقدي. وإن الاعتناء بهذا الباب من أبواب العلم واجب على نخبة من علماء السنة في كل عصر لما فيه من الحفاظ على العقيدة السلفية الصحيحة، وكشف الشبهات النتنة القبيحة، التي يروج سوقها أهل الطرق والمقاصد الرذيلة...».
وانظر لترجمة أبي المعالي الألوسي كتاب: عمر كحالة، **معجم المولفين**، ج١٢، ص١٦٩، وفيه: «مورخ، أديب، لغوي من علماء الدين...».

كالحافظ السيوطي والحافظ نور الدين الهيثمي والمنذري وابن حجر الهيثمي المكي وابن عبد الهادي.

قال الحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ) عقب حديث نقله من مسند أبي يعلى بهذا الإسناد: «الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة عن حنش الصنعاني...» ما هذا نصه: «أخرجه أبو يعلى بسند رجاله رجال الصحيح سوى ابن لهيعة وحنش الصنعاني وحديثهما حسن»[١]. ونقله عنه العلامة ابن عراق الكناني المصري (ت ٩٦٣هـ) في «تنزيه الشريعة»[٢].

وجاء في «تنزيه الشريعة» للعلامة ابن عراق وفي «القول المسدد» للحافظ ابن حجر العسقلاني نقلاً عن السيوطي بعد أن ذكر حديثاً إسناده هكذا: «موسى بن داود عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب» أنهما قالا: «ابن لهيعة من رجال مسلم في المتابعات وفيه كلام كثير والصواب أنه حسن الحديث»[٣]. وجاء في «تنزيه الشريعة» أيضاً نقلاً عن السيوطي: «وابن لهيعة تقدم مرات أن حديثه حسن»[٤]. وقال السيوطي أيضاً: «ابن لهيعة من رجال مسلم، وهو حسن الحديث»[٥].

أقول: وقد عرفت أنه من رجال البخاري في المتابعات أيضاً -وإن أبهمه البخاري ولم يسمّه- فلا أفهم وجه تأكيد السيوطي أنه من رجال مسلم دون البخاري.

وقال السيوطي أيضاً في حديث يرويه ابن لهيعة عن أبي الأسود عن درة بنت معاذ عن أم هاني ولفظه: «تكون النسم طيراً تعلق بالشجر، حتى إذا كان يوم القيامة دخلت كل نفس في

١. جلال الدين السيوطي، اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ج١، ص٢٤٧.
٢. ابن عراق الكناني المصري، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، ج١، ص٢٩٤، كتاب فضائل القرآن، الحديث رقم ٢٣.
٣. المصدر نفسه، الحديث رقم ٥٣، ج٢، ص٢٢٩؛ ابن حجر العسقلاني القول المسدد في الذب عن المسند، ص٩٥.
٤. المصدر نفسه، ج٢، ص١٣٥، الحديث رقم ٢٥.
٥. جلال الدين السيوطي، حسن المحاضرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١، ص١٦.

جسدها» ما هذا نصه: «وأخرج أحمد والطبراني بسند حسن عن أم هاني...»[١]، وهكذا قال في فتاويه: «وأخرج أحمد والطبراني في الكبير بسند حسن عن أم هاني...»[٢].

وقال الحافظ نور الدين الهيثمي: «فيه ضعف ولكنه حسن الحديث مع ذلك»[٣]، وقال: «وهو حسن الحديث على ضعفه»[٤]، «هو حسن الحديث على ضعف فيه»[٥]، «حديثه حسن على ضعفه»[٦]، «إسناده حسن على شعف في ابن لهيعة وقد وثق»[٧]. وقال بعد كثير من الأحاديث: «فيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف»، أو «فيه ضعف وهو حسن الحديث»، أو «وهو ضعيف وقد يحسن حديثه»، أو «حديثه حسن»، أو «هو حسن الحديث»، أو «فيه ابن لهيعة وإسناده حسن»، أو «حديثه حسن وفيه كلام». وقال أيضاً: «عن سعيد بن المسيب قال سمعت عثمان وهو يخطب على المنبر.. رواه أحمد وإسناده حسن»[٨]، وراجعتُ مسند أحمد وفي سنده ابن لهيعة[٩].

وهكذا الحافظ المنذري (ت ٦٥٦هـ)[١٠] كان يحسن ويقوي أحاديث ابن لهيعة كما هو واضح لمن يراجع كتابه «الترغيب والترهيب»، وقد صرح بذلك الشيخ الألباني بقوله: «أنه يصدّر أحاديث ابن لهيعة بقوله (عن) المشعر بالقوة حتى لو كان من غير رواية العبادلة، والأمثلة على ذلك كثيرة...؛ بل رأيته صرّح بتحسين بعض أحاديثه»[١١].

---

١. جلال الدين السيوطي، شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، ص٢٣٢.
٢. جلال الدين السيوطي، الحاوي للفتاوي، ج٢، ص١٧٢، مبحث المعاد.
٣. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٤، ص٢٠.
٤. المصدر نفسه، ج٧، ص٣٠٧.
٥. المصدر نفسه، ج٨، ص٥٦.
٦. المصدر نفسه، ج١٠، ص٣٠٤.
٧. المصدر نفسه، ج١٠، ص٣٨١.
٨. المصدر نفسه، ج٤، ص٩٨.
٩. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٧٥.
١٠. انظر ترجمته في: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٤، ص١٤٣٦.
١١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٦٨٧.

وقال ابن حجر الهيثمي المكي الشافعي (ت ٩٧٤هـ) قبل أن يذكر حديثاً: «فيه ابن لهيعة وحديثه حسن»[١].

وقال الحافظ ابن عبد الهادي الدمشقي الصالحي (ت ٧٤٤هـ) بعد أن نقل كلام علماء الجرح والتعديل فيه: «والصحيح أن حديثه في الرتبة الوسطى من الحسن، ولا يحتج به في الأصول»[٢].

وقال العلامة الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) عقب حديث: «وحديث جابر الآخر في إسناده ابن لهيعة، وحديثه حسن وفيه كلام معروف»[٣]. وقال أيضاً: «وجه ذلك ما أخرجه أحمد بإسنادٍ حسنٍ عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: القلوب أوعية وبعضها أوعى من بعض، فإذا سألتم الله تعالى أيها الناس فاسألوه وأنتم موقنون الإجابة؛ فإن الله لا يستجيب لعبد دعاه عن ظهر قلب غافل»[٤]، فراجعتُ مسند أحمد فوجد إسناده هكذا «ثنا حسن ثنا ابن لهيعة ثنا بكر بن عمرو بن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمر»[٥]. وهكذا عبد الوهاب الشعراني المصري (ت ٩٧٣هـ) حسّن إسناد حديثه هذا وقال: «وروى الإمام أحمد بإسناد حسن: إذا سألتم الله فاسألوه وأنتم موقنون بالإجابة، واعلموا أن الله لا يستجيب دعاءً عن ظهر قلب غافل»[٦]. وقال العلامة الشيخ محمد السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨هـ): «وروى الإمام أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص (رضي الله عنهما) بإسناد حسن قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): القلوب أوعية...»[٧].

---

١. ابن حجر المكي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، باب ما يحرم من النكاح. والحديث: نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن نكاح الجن.
٢. ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ج١، ص٣٥٢ ذيل ترجمة عبد الله بن لهيعة.
٣. الشوكاني، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، ج٥، ص١٠١.
٤. الشوكاني، تحفة الذاكرين، ص٥١.
٥. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج٢، ص١٧٧.
٦. حسن عبد الوهاب الشعراني المصري، العهود المحمدية، ص٧٢٩.
٧. محمد السفاريني الحنبلي، شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد، ج١، ص٤٧٩.

ومن هنا نفهم صحة ما قاله الشيخ الألباني -في أن بعض العلماء يحسنون حديث ابن لهيعة-: «وهو ثقة فاضل، لكنه كان يحدث من كتبه، فاحترقت فحدث من حفظه فخلط، وبعض المتأخرين يحسن حديثه، وبعضهم يصححه»[١]. ولكن في حصر تحسين حديثه بالمتأخرين نظر، فهذا ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) وهو من المتقدمين قد حسّن حديثه فقال: «وحديثه أحاديث حسان، وما قد ضعفه السلف هو حسن الحديث، يكتب حديثه، وقد حدث عن الثقات: الثوري وشعبة ومالك وعمرو بن الحارث والليث بن سعد»[٢]. وقد احتج ابن نجيم المصري الحنفي (ت ٩٧٠هـ) بكلام ابن عدي هذا وارتضاه[٣]. وهكذا الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) قال بعد أن روى حديثاً بسندٍ عن الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة: «هذا إسناد حسن، وابن لهيعة ليس بالقوي»[٤]، فاعتبر السند حسناً وأنه لم يصحح لابن لهيعة واعتبره غير قوي.

ويُفهم وجه تحسينهم لحديث ابن لهيعة مما قاله الحافظ ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): «عبد الله بن لهيعة، فإنه من أكابر علماء المسلمين وكان قاضياً بمصر كثير الحديث، لكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه فوقع في حديثه غلط كثير، مع أن الغالب على حديثه الصحة»[٥]. ونقله عنه الشيخ الألباني في «الرد المفحم» وأقره[٦]، وسيأتي تمام كلامهما في الوجه السادس. والظاهر أن ابن تيمية قد سبر مرويات ابن لهيعة وظهر له: «أن الغالب على حديثه الصحة»، وهذا خلاف ما قاله الشيخ أحمد محمد شاكر، وقد ذكرنا كلامه سابقاً وهو: «وقد تتبعنا كثيراً من حديثه، وتفهمنا كلام العلماء فيه، فترجح لدينا أنه صحيح الحديث»، حيث جعل علة الضعف في بعض مروياته ممن فوقه أو ممن دونه في السند. ثم إن ابن لهيعة صادق في نفسه

---

١. الألباني، جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة، ص٥٩.
٢. عبد الله بن عدي ، الكامل في الضعفاء، ج٤، ص١٥٢.
٣. ابن نجيم المصري الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ج١، ص٢١١.
٤. الدارقطني، سنن الدارقطني، ج١، ص٣٤٤.
٥. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج١٨، ص١٨.
٦. الألباني ، الرد المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب، ص٩٦.

بالإجماع، ولكن ضُعِّف لجهة حفظه وضبطه، ولكن مع ذلك فـ«الغالب على حديثه الصحة» كما قال ابن تيمية، فحديثه بحسب الاصطلاح يسمى «حسناً» كما قال الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) في بحث له عن الضبط:

«قال ابن الصلاح أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، وقال الحافظ ابن حجر في «النخبة»: بنقل عدل تام الضبط، ومثله عبارة المصنف في مختصره في هذا الفن. ووجه الاحتياج إلى هذا القيد في الرسم قوله: «لأن من كثر خطأه عند المحدثين» الظاهر تعلقه بقوله: «استحق الترك»، فلو أخره كان أولى؛ فإن المعنى استحقاق كثير الخطإ الترك عند أئمة الحديث لا أن كثرة أخطائه عند المحدثين كما هو واضح، ترشد إليه عبارته الآتية قريباً: «وإن كان عدلاً»؛ إذ العدالة لا تنافي كثرة الخطإ في الرواية؛ إذ مدرك ذلك عدم تمام الضبط ومدرك العدالة غيره، وهذا في كثرة الخطإ، وأما خفته فإنه يكون الراوي معه مقبولاً ويصير حديثه حسناً كما قال الحافظ؛ فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته، وقال المصنف في مختصره: فإن خف الضبط وكان له من جنسه تابع أو شاهد فالحسن، ويأتي تحقيق ذلك في بحثه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى (وكذلك) أي يستحق الترك (عند الأصوليين) أي أهل أصول الفقه ولكن بشرط غير شرط الأولين وهو «إذا كان خطأه أكثر من صوابه واختلفوا»، أي الأصوليون لا أهل الحديث؛ فإنه يعلم أنهم إذا تركوا من كثر خطأه فتركهم من تساوى خطأه وصوابه بالأولى. والفرق بين كثيراً وأكثر ظاهر، فهذان قسمان والثالث أشار إليه بقوله «إذا استويا فالأكثر منهم» أي الأصوليين (على رده)، لعدم الظن بصدقه (لأنه لا يحصل الظن بصدقه) ولا يقبل إلا ما يظن صدقه، وإلا كان تحكماً وهذا ثالث الأقسام. ورابعها أن يخف ضبطه وهذا لم يذكره المصنف وقد أشرنا إليه. وخامسها من صوابه أكثر من أخطائه، وهو مفهوم كلام المصنف حيث قال: لأن من كثر خطأه عند المحدثين واستحق الترك كما سلف وهذا يحتمل أنه الخفيف الضبط فهو مقبول

عند المحدثين لكن حديثه حسن لا صحيح عندهم ويكون مقبولاً عند الأصوليين»[1].

وأنت تعلم أن ابن لهيعة هو صادق في نفسه بالإجماع، ولكنّه ضُعِّف لجهة حفظه وضبطه -بعد ذهاب كتبه-، ولكن مع ذلك فالغالب على حديثه الصحة كما قال ابن تيمية وأقره الشيخ الألباني. وهذا يعني أن صواب ابن لهيعة أكثر من أخطائه، وهذا هو خفيف الضبط، فهو مقبول عند المحدثين لكن حديثه حسن لذاته لا صحيح كما بينه الأمير الصنعاني. ولذا رأينا الحافظ السيوطي والمنذري وابن حجر المكي والهيثمي والشوكاني والشعراني والسفاريني وغيرهم حسنوا حديث ابن لهيعة لذاته. فعلى هذا يكون حديث ابن لهيعة حسناً لذاته عند هؤلاء الحفاظ، وهكذا يكون سند حديث السفينة من رواية ابن الزبير حسناً لذاته؛ لأن باقي رجال السند ثقات متفق عليهم.

المسلك الثالث: حديثه هذا صحيح لأنه حدث به قبل احتراق كتبه:

بغض النظر عما قيل في تضعيف ابن لهيعة، فحديثه هذا يعد صحيحاً؛ ذلك أنّ السبب في تضعيفه عدم ضبطه لجهة احتراق كتبه، وأنه بعد ذلك حدث من حفظه فخلط، فما حدّث به قبل احتراق كتبه يكون قويًّا، وقد سمع سعيد بن أبي مريم هذا الحديث من ابن لهيعة قبل احتراق كتبه. وتوضيح ذلك:

قال الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) في سبب تضعيف ابن لهيعة: «وابن لهيعة ليس بساقط الحديث؛ فإنه إمام حافظ كبير، ولهذا أورده الذهبي في «تذكرة الحفاظ». وقال أحمد بن حنبل: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟ وقال أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة صحيح الكتاب طلّاباً للعلم. وقال يحي بن القطان وجماعة: إنه ضعيف. وقال ابن معين: ليس بذاك القوي. وهذا جرح مجمل لا يُقبل عند بعض أئمة الجرح والتعديل. وقد قيل إن السبب في تضعيفه احتراق كتبه، وأنه بعد ذلك حدث من حفظه فخلط، وإن من

---

١. محمد بن إسماعيل الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ص٩-١٠.

حدث عنه قبل احتراق كتبه كابن المبارك وغيره حديثهم عنه قوي وبعضهم يصححه، وهذا التفصيل هو الصواب»[1].

وقال العلامة محمد أنور شاه الكشميري (ت ١٣٥٢هـ): «وابن لهيعة عالم كبير، احترقت كُتُبه، ثم كان يروي من حفظه، فاختلط فيها، فرواياته قبل الاحتراق مقبولة»[2].

وقال الشيخ الألباني: «ابن لهيعة فيه كلام لا يخفى والأحاديث التي نوردها في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» من روايته أكثر من أن تحصر. بيد أن هذا الكلام فيه ليس على إطلاقه، فإن رواية العبادلة الثلاثة عنه صحيحة، وهم عبد الله بن المبارك وعبد الله بن وهب وعبد الله بن يزيد المقرئ؛ فإنهم رووا عنه قبل احتراق كتبه»[3]. وقال أيضاً: «هو صدوق ثقة، لكنه كان قد أصيب بسوء الحفظ، فمن حدث عنه قبل ذلك، أو من كتابه، فحديثه صحيح، ومنهم العبادلة، وأَلحق بهم بعضُهم غيرَهم مثل قتيبة بن سعيد»[4]. وقال بعد أن ذكر حديثاً عن إسحاق بن عيسى عن ابن لهيعة: «ورجاله ثقات رجال مسلم، غير ابن لهيعة، وهو سيئ الحفظ، يستشهد به. لكن ذكر عبد الله بن أحمد عن أبيه في «العلل» (١/٢٣٧/١٤٩٠) أن إسحاق بن عيسى لقي ابن لهيعة قبل احتراق كتبه. وعليه فالسند جيد»[5].

ويؤيده أيضاً ما قاله الشيخ أبو إسحاق الحويني (من المعاصرين) في كتابه «بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن»: «ابن لهيعة وإن كان سيئ الحفظ، غير أن رواية القدماء عنه صحيحة ويحسنها الذهبي وغيره... وقد غلا بعضهم، فأسقط حديث ابن لهيعة كلَّه، سواء كان من رواية القدماء أو المتأخرين. وفرَّط بعضهم، فصحَّح حديثه

١. الشوكاني، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، ج٧، ص٢٦.
٢. الكشميري، فيض الباري شرح صحيح البخاري، ج ١، ص ١٠٨، رقم ٤.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٥٠٣.
٤. المصدر نفسه، رقم ٣٤٦٣.
٥. المصدر نفسه، رقم ٢٩٧١.

كلّه، حتى من رواية المتأخرين. وهكذا يضيع الحق بين الإفراط والتفريط. والحق، أن حديث ابن لهيعة من رواية القدماء عنه قوي مقبول، ولم يكن دلّس فيه. أما بعد احتراق كتبه، فقد وقعت منه مناكير كثيرة في حديثه... وقد وقع لي أسماء جماعة من الذين سمعوا من ابن لهيعة قبل احتراق كتبه، منهم: ١- عبد الله بن مبارك، ٢- عبد الله بن وهب، ٣- عبد الله بن يزيد المقرئ، ٤- عبد الله بن مسلمة القعنبي، ٥- يحيى بن إسحاق، ٦- الوليد بن مزيد، ٧- عبد الرحمن بن مهدي، ٨- إسحاق بن عيسى، ٩- الليث بن سعد، ١٠- بشر بن بكر... وحاصل البحث، أن ابن لهيعة يجب فيه التفصيل، لا أن تردّ مروياته»[١]. قال الشيخ الألباني عن أبي إسحاق الحويني: «إنني أعترف له بالفضل في هذا العلم»[٢].

وقال الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين (من المعاصرين) في ابن لهيعة: «وروى عنه كثير من العلماء أحاديث صحيحة؛ ولكن احترقت كتبه ووقع في حديثه المتأخر غلط، فالذين رووا عنه أحاديث قبل أن يختلط يُحتج بهم»[٣]، وسيأتي تمام كلامه.

وقال الدكتور وصي الله بن محمد عباس (من المعاصرين) في ابن لهيعة: «اختلفوا فيه، فبعضهم ضعفه مطلقاً وبعضهم قيد ضعفه بالاختلاط بعد احتراق كتبه، وهو الذي يترجح فمن سمع منه قديماً فحديثه عنه صحيح. واحترقت كتبه في منزله سنة ١٧٠، ومات سنة ١٧٤»[٤].

أقول: قوله «اختلفوا فيه، فبعضهم ضعفه مطلقاً وبعضهم قيد ضعفه بالاختلاط» غير صحيح؛ فقد رأيت بعضهم -من المتقدمين والمتأخرين- صححوا رواياته مطلقاً، كما حسّنها بعضهم مطلقاً. ولكن المهم هنا هو قوله: «فمن سمع منه قديماً فحديثه عنه صحيح».

---

١. أبو إسحاق الحويني الأثري، بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، ج١، ص٣٢.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٩٥٣.
٣. ابن جبرين، شرح مقدمة التفسير لابن تيمية، باب الانتفاع برواية المجهول وسيئ الحفظ والمرسل من الحديث، كتاب إلكتروني.
٤. أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ص٧١.

وقال الحطاب الرعيني (ت ٩٥٤هـ) في «مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل»: «وقال ابن عرفة في الاحتجاج بابن لهيعة ثالثها ما سمع منه قبل حرق كتبه»[١].

ويؤيده ما قاله ابن حجر العسقلاني: «صدوق، خلط بعد احتراق كتبه»[٢]، وهكذا قال الحاكم النيسابوري: «إنما نقم عليه اختلاطه في آخر عمره»[٣].

وقال الشيخ محمد عوامة: «في إسناده عبد الله بن لهيعة، وأمره معروف: قوي صدوق في نفسه، لكن الراوي عنه زيد بن الحباب ممن لم تتميز روايته عنه قبل اختلاطه أو بعده، لكن روى هذه القصة من طريق عبد الله بن وهب عن ابن لهيعة، به: ابن شبّة في «تاريخ المدينة المنورة» ٤: ١١٥٦، وابن وهب ممن روى عنه قبل اختلاطه، فثبتَ الخبر»[٤].

وقال الدكتور أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي في تحقيقه لكتاب «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للّالكائي»: «عبد الله بن لهيعة: الإمام الكبير قاضي الديار المصرية وعالمها ومحدثها، حدث من حفظه بعد احتراق مكتبته فضعف في الحديث لذلك»[٥].

وقال ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ): «ولا أحصي كم وجدت للحنفيين والمالكيين والشافعيين تصحيح رواية ابن لهيعة، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، إذا كان فيها ما يوافق تقليدهم في مسألتهم تلك، ثم ربما أتى بعدها بصفحة أو ورقة أو أوراق احتجاج خصمهم عليهم برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أو برواية ابن لهيعة، فيقولون: هذه صحيفة، وابن لهيعة ضعيف. وهذا فعل من لا يتقي الله عزوجل، ومن عمله يوجب سوء

---

١. الحطاب الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل، ج١، ص٢٨٢.
٢. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٥٢٦.
٣. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٢، ص٣٨٩، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي.
٤. ابن أبي شيبة، المصنف، حديث رقم ٣٢٧١٨، تحقيق: الشيخ محمد عوامة.
٥. اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ص٣٩.

الظن بباطن معتقده، ونعوذ بالله من الخذلان»[1].

أقول: وفي كلامه هذا تهمة عظيمة جدّاً لهؤلاء الحنفيين والمالكيين والشافعيين؛ إذ لعلّهم كانوا يعملون وفق القاعدة المذكورة، أي أنّهم كانوا يصححون أحاديث من سمع عن ابن لهيعة قبل احتراق كتبه ويضعفون أحاديث من سمع عنه بعد احتراق كتبه، ولكن اشتبه الأمر بهذا على ابن حزم فاتهمهم بما اتهمهم به، والله العالم.

والمقصود هنا أنّ كلام الشوكاني والكشميري والألباني والحويني وغيرهم يدلّ على أنّ ابن لهيعة (ت ١٧٤هـ) كان ثقة فاضلاً ثبتاً صدوقاً غير مدلسٍ قبل احتراق كتبه (أي قبل عامي ١٦٩ أو ١٧٠هـ كما في «تهذيب التهذيب» في ذيل ترجمته)؛ فإذا ثبت أن راوياً ثقةً نقل عنه حديثاً قبل احتراق كتبه، يكون هذا الحديث صحيحاً لذاته. والراوي عن ابن لهيعة في حديث السفينة هو سعيد بن أبي مريم المصري (١٤٤-٢٢٤هـ)، وقد سمع الأحاديث عن ابن لهيعة قبل احتراق كتبه كما قال أحمد بن حنبل لابن أخي سعيد بن أبي مريم: «عمك سمع ابن لهيعة قبل ذهاب كتبه»[2]. وكان عمر سعيد بن أبي مريم ٢٦ عامٍ تقريباً حين احترقت كتب ابن لهيعة وهو من أهل بلده. وشيخ ابن لهيعة في حديث السفينة هو أبو الأسود (ت ١٣١هـ) ولا شك في أن ابن لهيعة سمع منه قبل خلطه بكثير.

فعلى هذا، يكون سند حديث ابن لهيعة صحيحاً حتى عند الذين ضعفوا ابن لهيعة بعد احتراق كتبه؛ وهكذا يكون سند حديث السفينة بهذا التوضيح صحيحاً. وهذا بغضّ النظر عمّا قاله الشيخ أحمد محمد شاكر وغيره في تصحيح حديث ابن لهيعة مطلقاً وعمّا قاله السيوطي والمنذري والهيثمي وغيرهم في تحسين حديثه لذاته. ومثال ذلك كلام الشيخ الألباني بعد أن ذكر حديثاً عن إسحاق بن عيسى عن ابن لهيعة فقال: «ورجاله ثقات رجال مسلم،

---

١. ابن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، ج٤، ص٥٦٧.
٢. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج٨، ص١٤٥.

غير ابن لهيعة، وهو سيئ الحفظ، يستشهد به. لكن ذكر عبد الله بن أحمد عن أبيه في «العلل» (١/٢٣٧/١٤٩٠) أن إسحاق بن عيسى لقي ابن لهيعة قبل احتراق كتبه. وعليه فالسند جيد»[١].
وهذا نص ما أورده عبد الله بن أحمد عن أبيه في «العلل»: «قال -أي إسحاق بن عيسى- أحرقت كتب ابن لهيعة سنة تسع وستين. قال ولقيته أنا سنة أربع وستين».

إن قيل: إنّ كلام أحمد بن حنبل المذكور إنما يدلّ على سماع سعيد بن أبي مريم من ابن لهيعة قبل احتراق كتبه، لا على عدم سماعه منه بعد الاحتراق، فيمكن أنه سمع حديث السفينة منه بعد الاحتراق -وهذا الاعتراض وارد بالنسبة إلى رواية إسحاق بن عيسى عن ابن لهيعة أيضاً، وقد رأيتَ أن الشيخ الألباني جوَّد حديثه عن ابن لهيعة-.

نقول: نحن لا ننكر إمكان سماع ابن أبي مريم من ابن لهيعة بعد خلطه (أي ما بين عامي ١٦٩ و١٧٤هـ)، ولكن المهم هنا: هل يحدث ابن أبي مريم بما سمعه من ابن لهيعة في حال خلطه؟ والمسلك التالي يثبت أن سعيد بن أبي مريم إنما حدث -ليحيى بن معلّى بن منصور- بأحاديث سمعها من ابن لهيعة قبل خلطه، ولم يحدث بما سمع منه حال خلطه:

المسلك الرابع: حديثه هذا صحيح لأن الراوي عنه هو سعيد بن أبي مريم وهو الذي رماه بالخلط:
نذكر هذا المسلك مستقلاً لأنه يمكن الاستدلال به بغض النظر عما جاء في المسلك السابق. ردّ الشيخ الألباني على أحد محققي السنة الذي ضعف حديثاً بقوله: «ورجاله ثقات إلا أن سعيد بن عبد العزيز قد اختلط» بما هذا نصه: «وقد غفل -كما هو شأن كل كاتب- أو تغافل عن كون الراوي لهذا الحديث عن سعيد إنما هو أبو مسهر -واسمه عبد الأعلى بن مسهر- وأنه هو الذي رماه بالاختلاط، وأنه يستبعد منه -لفضله- أن يحدث عنه في ما سمعه منه في حال اختلاطه»[٢].

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٩٧١.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٢٢٧، وقد رمى سعيد بن عبد العزيز بالاختلاط والتغير قبل موته كل من أبي داود وأبي مسهر وابن معين، انظر: ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب.

فنحن أيضاً نقول إن الراوي عن ابن لهيعة في حديث السفينة إنما هو سعيد بن أبي مريم وإنه من الذين رمى ابن لهيعة بالخلط وكان سيئ الرأي فيه كما هو واضح لمن يراجع ترجمة ابن لهيعة في «تهذيب التهذيب»، فيستبعد جدّاً من سعيد بن أبي مريم -لفضله- أن يحدث ليحيى بن معلى بن منصور بما سمع من ابن لهيعة أو كتب عنه في حال خلطه. فظهرأن ابن أبي مريم إنما حدث عن ابن لهيعة بأحاديث سمعها منه قبل خلطه أو من صحيح كتبه، لا سيما أن أحمد بن حنبل قال -كما مرّ- لابن اخي ابن أبي مريم: «عمك سمع ابن لهيعة قبل ذهاب كتبه».

أما فضل سعيد بن أبي مريم فيظهر مما ترجم له الذهبي: «الحافظ الشهير...»[1]، وقال أيضاً: «الحافظ العلامة الفقيه محدث الديار المصرية... كان من أئمة الحديث»[2]، ومما قاله ابن حجر العسقلاني في التقريب: «ثقة ثبت فقيه» كما مرّ، وهو من رجال الكتب الستة ومن مشايخ البخاري في صحيحه. وقال الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» في ترجمته: «قال أبو محمد الحسن بن عبد الرحمان بن خلاد الرامهرمزي: حدثني محمد بن محمد بن يحيى بمدينة سابور قال: حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي قال: كنا عند سعيد بن أبي مريم بمصر، فأتاه رجل فسأله كتاباً ينظر فيه، أو سأله أن يحدثه بأحاديث فامتنع عليه، وسأله رجل آخر في ذلك فأجابه، فقال له الأول: سألتك فلم تجبني، وسألك هذا فأجبته، وليس هذا حق العلم -أو نحوه من الكلام-، فقال له ابن أبي مريم: إن كنت تعرف الشيباني من السيباني، وأبا حمزة من أبي جمرة، وكلاهما عن ابن عباس حدثناك وخصصناك كما خصصنا هذا». وقال العجلي في ترجمته في «معرفة الثقات»: «كان عاقلاً لم أرَ بمصر أعقل منه ومن عبد الله بن عبد الحكم»[3].

ووقفتُ على مورد آخر في هذا الباب من كلام الشيخ الألباني بالنسبة إلى راوٍ اسمه قيس

١. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٣٩١.
٢. الذهبي، سيرأعلام النبلاء، ج١٠، ص٣٢٦.
٣. العجلي، معرفة الثقات، ج١، ص٣٩٦، رقم ٥٨١.

بن أبي حازم الذي وثقه إسماعيل بن أبي خالد ولكن مع ذلك قال فيه: «خرف»، فقال: «ولا يضره وصفه إياه بأنه خرف؛ لأنّ الظاهر أنه لم يحدث في هذه الحالة، ولذلك احتجوا به مطلقاً، ولئن كان حدث فيها، فإسماعيل أعرف الناس به، فلا يروي عنه والحالة هذه»[1]. وكذلك نقول: إن ابن أبي مريم المصري من أعرف الناس بابن لهيعة وهو الذي طعن فيه وهو من أهل بلده، فلا يمكن أن يروي عنه ما سمع منه في حال خلطه. ويستبعد جدّاً من ابن أبي مريم -وهو من الثقات الحفاظ الفقهاء- أن يروي ليحيي بن معلى بن منصور ما سمع من ابن لهيعة في حال خلطه.

إن قيل: يمكن أنّ سعيد بن أبي مريم لم يطلع على خلط ابن لهيعة أو على ضعف حفظه إلّا في أواخر عمر ابن لهيعة، وقد سمع حديث السفينة عن ابن لهيعة بعد عام ١٧٠، وقبل أن يطلع على خلطه، وكان يحدث الناس بأحاديثه لعدم اطلاعه على خلطه، ويمكن أن يكون يحيي بن معلى بن منصور قد سمع حديث السفينة في هذه الحالة عن ابن أبي مريم.

نقول: هذا محال؛ لأنّ يحيي بن معلى بن منصور من الطبقة الحادية عشرة عند الحافظ ابن حجر وليس من طبقة ابن أبي مريم وهو من كبار الطبقة العاشرة، وسماعه من ابن أبي مريم بين عامي ١٧٠ و١٧٤هـ أي في زمن حياة ابن لهيعة (من الطبقة السابعة) غير ممكن جزماً، لا سيّما وأنّ يحيي بن معلى الرازي نزيل بغداد وليس من أهل بلد ابن أبي مريم المصري. قال الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد: «إذا وجدنا واحداً يروي من طبقة سميناها الطبقة الثامنة مثلاً، ويروي عنه واحد من الطبقة الحادية عشرة مثل مالك أو البخاري مثلاً، فنقول عن هذين الراويين: إن حديثهما منقطع؛ لأنّه لا يمكن للذي من الطبقة الحادية عشرة أن يروي عن الذي من الطبقة الثامنة أو السابعة وهكذا»[2]. وقد عرفت في ذيل ترجمة يحيي بن معلى بن منصور أنّ أبيه معلى بن منصور الذي مات عام ٢١١هـ كان أكبر شيوخه، فسماع يحيي

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٤٧٤.

٢. سعد بن عبد الله آل حميد، فتاوى حديثية، ص٤٢.

عن ابن أبي مريم في حياة ابن لهيعة غير ممكن. ولعلّ الشيخ الألباني لأجل ما مرّ توضيحه جوّد حديث إسحاق بن عيسى عن ابن لهيعة. فكل ما قلنا بالنسبة إلى رواية ابن أبي مريم عن ابن لهيعة هو صحيح بالنسبة إلى رواية إسحاق بن عيسى عن ابن لهيعة، غير أن ابن أبي مريم أوثق وأفقه وأثبت وأحفظ بمراتب من إسحاق بن عيسى كما هو واضح لمن يراجع ترجمتهما في «تهذيب التهذيب».

ثم اعلم انّ ابن أبي مريم قال في ابن لهيعة: «ما أقربه قبل الاحتراق ولا بعده»[١]، وهذا وإن يكذبه الواقع، فروايات ابن أبي مريم عن ابن لهيعة ليست قليلة، وموجودة في كتب السنة صحيحة ومسندة إليه، وقد قال الحافظ المزي في ترجمة ابن أبي مريم: «روى عن:... عبد الله بن لهيعة»[٢]. ولكن لا بدّ من أن نقول إن كلام ابن أبي مريم هذا يدل على شدة احتياطه وشدة بحثه في أحاديث ابن لهيعة وأنه كان يروي ما سمع منه قديماً من صحيح كتبه.

والمسلك الآتي يؤيد أن هذا الحديث كان في صحيح كتاب ابن لهيعة.

المسلك الخامس: حديثه هذا صحيح لأنه يرويه عن أبي الأَسود وكان عنده صحيفة منه فلا يضرُّ خلطه:

قال محدث بلاد الهند العلامة محمد أنور شاه الكشميري (١٢٩٢- ١٣٥٢هـ) في شرحه على صحيح البخاري المسمى «فيض الباري شرح صحيح البخاري»، بعد أن ذكر حديثاً من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود: «وفي إسناده ابن لَهِيعة، ولكنَّ اختلاطه يؤثر في ما يروى من حفظه، وظَنِّي أنَّ روايتَه هذه عن الصحيفة؛ لأنّه يروي ههنا عن أبي الأَسود وكان عنده صحيفة منه، فإذا كانت روايته تلك عن الصحيفة فلا يضرُّ اختلاطه أصلاً»[٣]. ويؤيده قول أحمد بن صالح الذي مر: «كان ابن لهيعة صحيح الكتاب»، وأيضاً ما قاله الشيخ الألباني كما

---

١. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٥، ص١٤٦؛ وعنه ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج٣٢، ص١٤٨.
٢. المزي، تهذيب الكمال، ج١٠، ص٣٩٢.
٣. الكشميري، فيض الباري شرح صحيح البخاري، ج ٢، ص ٥١٤-٥١٥، رقم ٣٣٤.

مر: «فمن حدث عنه قبل ذلك، أو من كتابه، فحديثه صحيح»[1]. فاعتماداً على هذا، يكون سند حديث ابن لهيعة صحيحاً وهكذا سند حديث السفينة من رواية ابن الزبير؛ لأن ابن لهيعة يروي حديث السفينة عن أبي الأسود.

تنبيه

لم أجد ذكراً لهذه الصحيفة في كتب الحديث والرجال ولكن ذكرت هذا الوجه لأن الكشميري قد اعتمد عليه، فلعلّه قد رأى ما يدل على أن ابن لهيعة كان يملك صحيفة من أبي الأسود، والله أعلم. ورأيت الذهبي قد ذكر أخباراً غير قليلة في كتابه «تاريخ الإسلام» من رواية ابن لهيعة عن أبي الأسود، ففي المجلد الثاني فقط وجدت ما يقارب الثلاثين خبراً. وقد أخرج البخاري في صحيحه حديثاً عن كلٍّ من رجل أبهمه وعبد الرحمن بن شريح وكلاهما عن أبي الأسود عن عروة[2]. قال ابن حجر بالنسبة إلى الرجل المبهم في السند: «هو ابن لهيعة أبهمه البخاري لضعفه وجعل الاعتماد على رواية عبد الرحمن»[3]. ولكن ذكر بعد قليل أن ابن طاهر قال: «إن اللفظ الذي حذفه البخاري هو لفظ عبد الرحمن بن شريح الذي أبرزه هنا والذي أورده هو لفظ الغير الذي أبهمه»، وهذا يعني أن البخاري قد اعتمد على لفظ حديث ابن لهيعة عن أبي الأسود كما هو واضح. ثم ربما تدل كثرة أحاديث ابن لهيعة عن أبي الأسود في كتب السنة على أن ابن لهيعة كان يملك صحيفة من أبي الأسود.

المسلك السادس: أنه حسن الحديث في الشواهد والمتابعات على الأقل فحديثه هذا حسن لغيره:

لو سلمنا ببطلان المسالك الخمسة السابقة كلها، فلا إشكال في أن ابن لهيعة حسن الحديث في الشواهد والمتابعات لا أقل؛ لأنّ ضعف ابن لهيعة لو سلمنا به فهو يسير سهل الانجبار. وننقل هنا كلام كبار علماء السنة والحديث والرجال في تأييد هذا الوجه كأحمد بن

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٤٦٣.

٢. البخاري، صحيح البخاري، ج٨، ص١٤٨.

٣. البخاري، فتح الباري، ج١٣، ص٢٣٩.

حنبل من المتقدمين، وابن تيمية والبيهقي والذهبي وابن حجر من المتأخرين، والشيخ الألباني وعبد العزيز بن باز وابن جبرين ومحمد عوامة والوادعي من المعاصرين:

قال الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في «الموقظة»: «الضعيف: ما نقص عن درجة الحسن قليلاً. ومن ثمّ تردّد في حديث أناسٍ، هل بلغ حديثهم إلى درجةِ الحسن أم لا؟ وبلا ريبٍ فخلق كثير من المتوسطين في الرّواية بهذه المثابة. فآخر مراتب الحسن هي أول مراتب الضّعيف. أعني: الضعيفِ الذي في «السّنن» وفي كتب الفقهاء ورواته ليسوا بالمتروكين، كابن لهيعة، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وأبي بكر بن أبي مريم الحمصي، وفرج بن فضالة، ورشدين، وخلقٍ كثير»[1]. قال الشريف حاتم بن عارف العوني في شرح كلام الذهبي: «الضعيف الذي يقصده هنا الإمام الذهبي: هو الذي يسميه المعاصرون: الخفيف الضعف، وهو الحديث الذي يصلح للاعتبار والمتابعات والشواهد»[2]. وهذا كلام صحيح فوجدت الذهبي قال عن ابن لهيعة: «يروى حديثه في المتابعات ولا يحتج به»[3]. وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه «طبقات المدلسين»: «من ضعف بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً كابن لهيعة»[4]. وجاء في بعض نسخ كتابه المذكور: «... فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا إن توبع من كان ضعفه يسيراً كابن لهيعة»[5].

فضعف ابن لهيعة هو من قبيل الضعف اليسير الذي ينجبر؛ ولذا قال الشيخ الألباني: «إن ضعف ابن لهيعة إنما هو من سوء حفظه، فمثله يتقوى حديثه بمجيئه من وجه آخر ولو كان مثله في الضعف، ما لم يشتد ضعفه»[6]. وقال: «المتقرر فيه عند أكثر العلماء أنه حسن الحديث

---

١. الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص٣٣-٣٤.
٢. حاتم بن عارف العوني، شرح موقظة الذهبي، ص٥٢.
٣. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٢٣٩، في ترجمة ابن لهيعة.
٤. ابن حجر العسقلاني، طبقات المدلسين، ص١٤، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوني.
٥. ابن حجر العسقلاني، طبقات المدلسين، ص ٦٣، تحقيق الدكتور أحمد علي المباركي.
٦. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، في ذيل حديث رقم ٥٠٣.

في الشواهد والمتابعات»[1]. وقال عن ضعف ابن لهيعة: «وذلك من قبل حفظه، لا تهمة له في نفسه، فحديثه في الشواهد لا بأس به ولذلك أوردته مستشهداً به على الحديث الآتي»[2]. وقال: «إنه يستشهد به وهو الذي عليه العمل عند الحفاظ كابن تيمية رحمه الله»[3]. وأوضح من هذا كله هو قوله: «والذي لا شك فيه أن حديثه -أي حديث ابن لهيعة- في المتابعات والشواهد لا ينزل عن رتبة الحسن»[4]؛ بل قال الشيخ الألباني عقب حديث يرويه ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر: «وهذا إسناد قوي وإن كان فيه ابن لهيعة فهو ثقة في نفسه، وقد أمنّا سوء حفظه بمجيء الحديث من طريق غيره، فأخرجه أبو داود قال: ثنا الحسن بن الصباح ثنا إسماعيل بن عبد الكريم ثني إبراهيم بن عقيل بن منبه عن أبيه عن وهب قال: سألت جابراً...»[5]. وقال الشيخ الألباني ردّاً على أحد علماء السنة: «تغافل الشيخ (رحمه الله) أو غفل عن قاعدة تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد، وهذا مما يقع فيه كثير من الناشئين الناقدين مع الأسف، فإن ابن لهيعة ممن يستشهد به عند العلماء، ومن الغرائب أن الشيخ نفسه ذكر أن مسلماً أخرج له مقروناً، فلم يشعر (رحمه الله) أنه ينقل ما هو حجة عليه»[6].

والظاهر من الشيخ الألباني في كتبه أنه يستشهد برواية ابن لهيعة إن لم تكن من رواية الذين سمعوا منه قبل الاحتراق، وإلا فيجوّده؛ بل يصححه لذاته كما عرفت. ولا بأس بذكر كلامه في هذا المقام، يقول: «هو ضعيفٌ؛ لسوء حفظه، فيستشهد به إلا ما كان من رواية أحد العبادلة عنه، فيحتج به حينئذٍ»[7]؛ فراجع كتاب «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للشيخ الألباني فإنه كان جارياً على الاستشهاد بحديث ابن لهيعة إذا كان من غير رواية العبادلة

---

١. المصدر نفسه، رقم ٢٨١٩.
٢. الألباني، أحكام الجنائز وبدعها، ص١٢٧ رقم ٦٥.
٣. الألباني، الرد المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب، ج١، ص٨٧.
٤. الألباني، جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة، ص٥٩.
٥. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٨٨٨.
٦. المصدر نفسه، ج٢، ص٧، المقدمة.
٧. الألباني، أحكام الجنائز وبدعها، ص٢٤٧.

عنه وعلى تصحيح حديثه وتحسينه وتجويده من رواية الذين سمعوا عنه قبل احتراق كتبه. ويطول بنا ذكر الأمثلة ولكن هذا أمر واضح جدّاً لكل من يراجع كتابه المذكور، وقد مرّ كلامه في تأييد هذا الأمر أيضاً.

ونذكر هنا مثالاً واحداً من استشهاد الشيخ الألباني بحديث ابن لهيعة، قال في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة»: «إذا اكتحل أحدكم فليكتحل وتراً وإذا استجمر فليستجمر وتراً، أخرجه أحمد (٣٥٦/٣٥١/٢) من طريق ابن لهيعة، حدثنا أبو يونس عن أبي هريرة أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: فذكره. قلت: وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات رجال مسلم غير ابن لهيعة، فهو سيء الحفظ. والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٩٦/٥): «رواه أحمد وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وبقية رجاله ثقات». كذا قال، وابن لهيعة ضعيف الحديث إلا في الشواهد أو المتابعات، وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً به نحوه. وفي سنده ضعف بينته في الكتاب الآخر (١٠٢٨) فالحديث بمجموع الطريقين حسن إن شاء الله»[١]. وراجعنا كتابه الآخر أي «سلسلة الأحاديث الضعيفة» فوجدنا أنه ضعّف الحديث هناك بجهالة رجل اسمه حصين الحبراني، وذكر أن كلّاً من الحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر العسقلاني جهّلاه. فقد ارتقى الحديث إلى درجة الحسن مع انضمام حديث ابن لهيعة إلى حديث رجل مجهول بقوله: «الحديث بمجموع الطريقين حسن»[٢]. وستأتي أمثلة أخرى من كلامه في تقوية حديث ابن لهيعة.

وهكذا استشهد الحاكم (ت ٤٠٥هـ) في «المستدرك» بحديث ابن لهيعة وقال بعد أن روى حديثاً: «وله شاهد من حديث عبد الله بن لهيعة وقد استشهد به مسلم (رحمه الله)»[٣]. وقال في موضع آخر بعد أن روى حديثاً: «هذا حديث تفرد به عبد الله بن لهيعة وقد استشهد به

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٢٦٠.

٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ١٠٢٨.

٣. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج١، ص٢٠٤، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

مسلم في موضعين»[١]. وقال في موضع آخر بعد أن روى حديثاً في إسناده ابن لهيعة: «هذا حديث لم نكتبه مسنداً إلا من هذا الوجه وعبد الله بن لهيعة الحضرمي أحد الأئمة إنما نقم عليه اختلاطه في آخر عمره»[٢]. وقد خرج له في «المستدرك» أحاديث كثيرة أكثرها من روايته عن أبي الأسود.

وقال الحافظ الذهبي: «قوم من رجال السنن ليسوا بحجة لغلطهم، وليسوا بمطروحين لما فيهم من العلم والخير والمعرفة، فحديثهم دائر بين الحسن والضعف، يصلح للرواية والاستشهاد، وتحل رواية أحاديثهم كمجالد بن سعيد وابن لهيعة وقيس»[٣].

وقال البيهقي (ت ٤٥٨هـ) بعد أن ذكر حديثاً مرسلاً عن خالد من معدان عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): «وهذا المرسل إذا انضم إلى رواية ابن لهيعة صار قويّاً»؛ ثم روى رواية ابن لهيعة بسنده عن أبي زكريا السيلحيني عن ابن لهيعة عن مشرح[٤]. وأقره الشيخ عبد العزيز بن باز بقوله: «وهذا جيد»[٥]، يعني كلام البيهقي.

وقال برهان الدين البقاعي (ت ٨٨٥هـ): «فإنه -أي ابن لهيعة- كان قد ضعف، لكن إنما ضعف لأجل أن كتبه احترقت، فصار يحدث من حفظه فربما غلط، فإذا عضدت حديثه الشواهد ارتقى إلى رتبة الصحيح»[٦].

وقال ابن تيمية: «فما ذكره البكري في قصة آدم من توسله فليس له أصل ولا نقله أحد عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ولا يصلح للاعتماد ولا للاعتضاد ولا للاستشهاد؛ فإن من

---

١. المصدر نفسه، ج١، ص٢٩٧.
٢. المصدر نفسه، ج٢، ص٣٨٩.
٣. الذهبي، ديوان الضعفاء، ص٤٧٧.
٤. البيهقي، معرفة السنن والآثار، ج٢، ص١٥٣.
٥. عبد العزيز بن محمد السدحان، التبيان في سجدات القرآن، ص٨٣؛ انظر أيضاً: فهد بن عبد العزيز الفاضل، «سجدات القرآن: أحكام وتوجيهات»، مجلة البحوث الإسلامية، ج٧١، ص١٠٨.
٦. برهان الدين البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، ج١، ص٤٩٧.

الأحاديث الضعيفة ما يستشهد به ويعتبر كأحاديث ابن لهيعة وإبراهيم الهجري»[١]. وقال ابن تيمية: «رواه الطبراني في معجمه من حديث ابن لهيعة، وقد قال أحمد قد كتبت حديث الرجل لأعتبر وأستشهد به مثل حديث ابن لهيعة، فإن عبد الله بن لهيعة قاضي مصر كان من أهل العلم والدين باتفاق العلماء ولم يكن ممن يكذب باتفاقهم، ولكن قيل إن كتبه احترقت فوقع في بعض حديثه غلط؛ ولهذا فرقوا بين من حدث عنه قديماً وبين من حدث عنه حديثاً، وأهل السنن يروون له»[٢].

وقال أيضاً: «والضعيف عندهم نوعان: ضعيف لا يمتنع العمل به وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي، وضعيف ضعفاً يوجب تركه وهو الواهي. وقد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه ويكون الغالب عليه الصحة فيروون حديثه لأجل الاعتبار به والاعتضاد به؛ فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوى بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها ولو كان الناقلون فجاراً فساقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً ولكن كثر في حديثهم الغلط، وهذا مثل عبد الله بن لهيعة؛ فإنه من أكابر علماء المسلمين وكان قاضياً بمصر كثير الحديث، لكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه، فوقع في حديثه غلط كثير مع أن الغالب على حديثه الصحة، قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به مثل ابن لهيعة»[٣]. ونقله عنه الشيخ الألباني وأقره[٤].

وقال ابن تيمية أيضاً: «والمقصود هنا أن تعدد الطرق مع عدم التشاعر أو الاتفاق في العادة يوجب العلم بمضمون المنقول؛ لكن هذا ينتفع به كثيراً في علم أحوال الناقلين، وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسيئ الحفظ وبالحديث المرسل ونحو ذلك؛ ولهذا كان أهل العلم

---

١. ابن تيمية، كتاب الرد على البكري، ص٦٧ تحقيق محمد علي عجال.
٢. المصدر نفسه، ص١٦٣ تحقيق عبدالله بن دجين السهلي.
٣. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج١٨، ص١٨.
٤. الألباني، الرد المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب، ج١، ص٩٦.

يكتبون مثل هذه الأحاديث ويقولون إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره. قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل لأعتبره ومثل هذا بعبد الله بن لهيعة قاضي مصر؛ فإنه كان من أكثر الناس حديثاً ومن خيار الناس؛ لكن بسبب احتراق كتبه وقع في حديثه المتأخر غلط فصار يعتبر بذلك ويستشهد به»[١].

وقال الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين في شرح كلام ابن تيمية السابق: «يقول: ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث، ويقولون: إن هذا يصلح للشواهد والاعتبار، يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره. إذا قرأت مثلاً في كتب السنن، وجدتهم يكتبون أحاديث بأسانيد فيها انقطاع أو إرسال أو راو ضعيف، لماذا؟ حتى يتقوى بها الطريق الثاني الذي روي من طريق أخرى غير هذه الطريق، فيكون مرسلاً يقوي بعضهما بعضاً، أو ضعيفاً يقوي بعضهما بعضاً، لو علم أن هذا الضعيف ما روى عن هذا الضعيف. يقول: قال أحمد قد أكتب حديث الرجل لأعتبره، ومثّل لهذا بعبد الله بن لهيعة قاضي مصر، يعني يكتب الإمام أحمد أحاديثه للاعتبار، الاعتبار هو الاستدلال بذلك على صحة الحديث، يقول: عبد الله بن لهيعة قاضي مصر كان من أكثر الناس حديثاً، ومن خيار الناس، وروى عنه كثير من العلماء أحاديث صحيحة؛ ولكن احترقت كتبه ووقع في حديثه المتأخر غلط، فالذين رووا عنه أحاديث قبل أن يختلط يُحتج بهم، والذين رووا عنه أحاديث تفرد بها بعدما احترقت كتبه يتوقف فيهم، إلا إذا رويت من طرق أخرى، يعتبر بذلك ويستشهد به ويتقوى به حديث غيره»[٢].

وقال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي (ت ١٤٢٢هـ) بعد أن ذكر حديثاً فيه ابن لهيعة: «ابن لهيعة فيه ضعف، ولا يمنع من الاستشهاد بحديثه»[٣]. وقال عنه: «هو يصلح في الشواهد

---

١. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، باب مقدمة التفسير، ج١٣، ص١٨٨.

٢. ابن جبرين، شرح مقدمة التفسير لابن تيمية، باب الانتفاع برواية المجهول وسيئ الحفظ والمرسل من الحديث، كتاب إلكتروني.

٣. مقبل بن هادي الوادعي، مجموعة من الرسائل، الرسالة الثالثة: رسالة تحريم الخضاب بالسواد، ص٤٦.

والمتابعات»[١].

وقال الشيخ محمد عوامة (من المعاصرين) بعد أن ذكر حديثاً يرويه ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب: «وهو ضعيف بابن لهيعة وتابعه رشيدين بن سعد... ورشيدين هو في ضعفه كابن لهيعة فيتقويان»[٢].

وذكر الشريف حاتم بن عارف حديثاً بسند مصري هكذا: «منصور بن عمار حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب» ثم قال ما نصه: «فالرجل -أي منصور بن عمار- ضعيف لا شك، مكين في الضعف، لكنه لم يخرج عن حيِّز الاعتبار في ما أرى. وعبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي (ت ١٧٤هـ) وقد ناف على الثمانين. قال عنه الحافظ: «صدوق خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما». قلت: ومع ضعف هذا الإسناد، إلا أنه لاختلاف مخرجه من مخرج حديث الحسن البصري؛ بل وتباينهما: من إسناد بصري إلى إسناد مصري. هذا مع كون الإسناد المصري يمكن الاعتبار به»[٣].

فانظر كيف يستشهد بحديث ابن لهيعة مع أن الراوي عنه من الضعفاء.

ويؤيد صحة هذا المسلك أيضاً كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني في ابن لهيعة: «الإنصاف في أمره أنه متى اعتضد كان حديثه حسناً، ومتى خالف كان حديثه ضعيفاً، ومتى انفرد توقف فيه»[٤].

فانظر في كلامه ودقق النظر فيه، فالحافظ ابن حجر يتوقف في حديث ابن لهيعة -ولا يضعّفه فضلاً عن ردّه- متى انفرد بحديث ولم يتابع، ويحسّن حديثه متى توبع أو عُضد بشاهد

---

١. مقبل بن هادي الوادعي، المقترح في أجوبة أسئلة المصطلح، السؤال ٢١٨.
٢. ابن ابي شيبة، المصنف، حديث رقم ١٧٩٣.
٣. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ص٩٩٠.
٤. ابن حجر العسقلاني، نتايج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ج٢، ص٣٤.

من طريق أخرى. وهكذا قال الشيخ ابن جبرين في ما مرّنقله آنفاً، وكم يشبه كلام الحافظ ابن حجركلام الشيخ الألباني السابق: «فمثله يتقوى حديثه بمجيئه من وجه آخرولو كان مثله في الضعف». فحديث ابن لهيعة إنما يُرَد متى خالفه راوآخر. وابن لهيعة لم يخالفه أحد في حديث السفينة، لا ضعيف ولا ثقة؛ بل يوجد لحديثه شواهد كثيرة سنتعرض لبعضها في هذا الكتاب.

ولذا حين ذكرالحافظ ابن حجرالعسقلاني حديثاً بهذا الأسناد: «عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة» مرسلاً (وليس من رواية العبادلة عن ابن لهيعة)، ثم ذكر حديثاً آخراً بهذا الإسناد «النضربن شميل عن عوف عن الحسن» مرسلاً أيضاً قال: «وهذان مرسلان يقوي أحدهما الآخر»[1]. ونقله عنه الشوكاني[2] والشيخ الألباني وأقراه[3].

أقول:

فالحاصل: أن حديث السفينة بهذا الإسناد يكون حسناً بحسب المسلك السادس أيضاً، أي في الشواهد والمتابعات لا أقل. وكون ابن لهيعة حسن الحديث في الشواهد والمتابعات هو مما لا شك فيه عند الشيخ الألباني، وهو قول الحافظ ابن تيمية وقبله أحمد بن حنبل وأقرهما الشيخ الألباني، وهو قول أكثرالعلماء -كما قال الشيخ الألباني- مثل الحافظ ابن حجر العسقلاني والذهبي. فعلى هذا -ومع التسليم ببطلان المسالك الخمسة كلها- يكون حديث ابن لهيعة هذا صحيحاً أو حسناً لغيره لا أقل بلا إشكال. وقد ورد الحديث من طرق أخرى كثيرة كما سيأتي، وسنبدأ برواية ابن عباس (رضي الله عنه).

نتيجة بحث رواية عبد الله بن الزبير

رجال رواية عبد الله بن الزبيرثقات متفق عليهم سوى ابن لهيعة فقد اختلفوا فيه لأجل

---

١. ابن حجرالعسقلاني التلخيص الحبير، ج٥، ص٣٠٦.
٢. الشوكاني، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، ج٨، ص٢١٨-٢١٩.
٣. الألباني، إرواء الغليل في تخرج أحاديث منار السبيل، ج٥، ص٩٧.

ضعف حفظه بعد أن أجمعوا على عدالته وصدقه. وهو عند بعضهم ثقة صحيح الحديث مطلقاً، أو صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة، وعند بعض الحفاظ حديثه في رتبة الحسن لذاته، أو حديثه هذا (السفينة) صحيح لأنّه من رواية ابن أبي مريم الذي سمع من ابن لهيعة قبل ذهاب كتبه، ويستبعد من ابن أبي مريم أن يروي ليحيى بن معلى بن منصور ما سمع من ابن لهيعة في حالة خلطه، أو لأن ابن لهيعة يروي هنا من نسخة أبي الأسود فلا يضرُّ خلطه كما مرّ توضيح ذلك كلّه في المسالك الخمسة مفصلاً. وإن لم نقبل بإحدى المسالك الخمسة، فلا محيص عن القبول بالمسلك السادس، فابن لهيعة حسن الحديث في الشواهد والمتابعات، وهذا هو قول أكثر علماء السنة كما قال الشيخ الألباني، وهو الذي عليه العمل عند أئمة الحديث كأحمد بن حنبل وابن تيمية وابن حجر العسقلاني والذهبي، وهو قول لا شك في صحته أصلاً عند الشيخ الألباني كما قال: «والذي لا شك فيه أن حديثه في المتابعات والشواهد لا ينزل عن رتبة الحسن».

والسؤال الأخير الذي نطرحه هنا: هل روي حديث السفينة من وجه آخر ولو بسند فيه رجل بضعف -مع التنزل- ابن لهيعة أم لا؟

الفصل الثاني:
البحث حول رواية عبد الله بن عباس بن عبد المطلب (ت ٦٨ هـ)

وفيه بيان أن الحديث بهذا الطريق هو حسن لذاته عند بعض علماء الحديث، ولا بأس به في الشواهد والمتابعات عند بعضهم، فيشدّ رواية ابن الزبير ويكون الحديث بمجموع الطريقين حسناً

رواه الحافظ أبو بكر البزار (ت ٢٩٢هـ) فقال: «حدثنا محمد بن معمر، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا الحسن بن أبي جعفر، ثنا أبو الصهباء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق»[١].

قال البزار عقب الحديث كما في «البحر الزخار» ما نصه: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه إلا الحسن بن أبي جعفر، والحسن لم يكن بالقوي، وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه، وكان أحد العباد».

أقول: ورواه أيضاً أبو نعيم في «حلية الأولياء»[٢]، والطبراني في «المعجم الكبير»[٣]، والقضاعي في «مسند الشهاب»[٤]، وابن عبد البر في «الإنباه على قبائل الرواة»[٥]، وابن بشران (ت ٤٣٠هـ)

---

١. أحمد بن عمرو البزار، البحر الزخار مسند البزار، ج١١، ص٣٢٩ رقم ٥١٤٢؛ نور الدين الهيثمي، كشف الأستار، ج٣، ص٢٢٢ رقم ٢٦١٥، باب مناقب أهل البيت
٢. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج٤، ص٣٠٦.
٣. الطبراني، المعجم الكبير، ج٣، ص٤٦؛ ج١٢، ص٢٧.
٤. محمد بن سلامة القضاعي، مسند الشهاب، ج٢، ص٢٧٣ -٢٧٤.
٥. ابن عبد البر، الإنباه على قبائل الرواة، ص٤١.

في أماليه[1]، وأبو علي الحسن بن خلف بن شاذان (ت ٢٤٦هـ) في جزء له[2]،كلهم بأسانيدهم عن مسلم بن إبراهيم به نحوه.

تحقيق رجال السند وكلهم ثقات بالإجماع عدا أبي الصهباء الكوفي والحسن بن أبي جعفر الأزدي البصري

الحافظ محمد بن معمر بن ربعي القيسي البصري (ت ٢٥٦هـ): شيخ الحافظ البزار وهو من رجال الكتب الستة، قال ابن حجر العسقلاني: «صدوق»[3].

أقول: وثقه النسائي، وابن حبان، والخطيب، وقال أبو حاتم وأبو داود: صدوق[4]. وقال الذهبي: «الحافظ الثقة»[5]. وهو لم ينفرد بهذا الحديث فتابعه -عن مسلم بن إبراهيم بالسند نفسه عن ابن عباس مرفوعاً- جمع آخر من الثقات منهم:

- علي بن عبد العزيز البغوي (ت ٢٨٦هـ) عند الطبراني في «معجمه الكبير» والقضاعي في «مسنده».
- محمد بن عبد الله بن سنجر الحافظ (ت ٢٥٦هـ) عند ابن عبد البر.
- إسماعيل بن عبد الله بن مسعود العبيدي (ت ٢٦٧هـ) عند أبي نعيم.
- الحافظ محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس البجلي الرازي (ت ٢٩٤هـ) عند ابن بشران.
- المحدث المسند أبو بكر محمد بن الفرج الأزرق (ت ٢٨١هـ) عند الحسن بن خلف بن شاذان.

مسلم بن ابراهيم الأزدي البصري (ت ٢٢٢هـ): فهو أيضاً من رجال الكتب الستة كلها، قال

---

١. ابن بشران، الأمالي، ج٢، ص٢٩٨، رقم ١٥٤٩؛ وعنه في: نبيل سعد الدين جرار، الإيماء إلى الزوائد والأجزاء، ج٤، ص١٧، رقم ٣٠٣٨.
٢. جزء أبي علي الحسن بن خلف بن شاذان، إلكتروني.
٣. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج٢، ص١٣٥.
٤. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٩، ص٤١٢.
٥. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٥٦٣.

الذهبي: «الإمام الحافظ الثقة، مسند البصرة»[١]. وقال ابن حجر العسقلاني: «ثقة مأمون»[٢].

أما سعيد بن جبير (رحمه الله) (المستشهد عام ٩٥هـ بين يدي الحجاج): من رجال الكتب الستة كلها، قال الذهبي: «أحد الأعلام»[٣]، وقال ابن حجر العسقلاني: «ثقة ثبت فقيه»[٤]، وله أحاديث كثيرة عن ابن عباس في الصحيحين.

عبد الله بن عباس (رحمه الله): صحابي جليل القدر عظيم المنزلة.

تحقيق حال أبي الصهباء الكوفي

أما أبو الصهباء الكوفي (من الذين عاصروا صغار التابعين)، فهو من رجال الترمذي في سننه وابن ماجه في التفسير[٥] وأحمد في مسنده[٦] وكان صاحب سعيد بن جبير (رحمه الله) كما في «تهذيب التهذيب»[٧] (ذيل ترجمة عمارة بن زاذان)، وقد نقل أبو الصهباء قصة قتل سعيد بن جبير بيد الحجّاج كما في كتاب «المعارف» لابن قتيبة[٨].

بيان أنه قد وثق ولم يجرحه أحد، فهو ثقة صحيح الحديث كما قال الحافظ الذهبي وغيره:

وثقه الحافظ الذهبي فقال: «أبو الصهباء الكوفي، عن سعيد بن جبير وعنه حماد بن زيد وعدة، ثقة ت»[٩]، وحرف «ت» هنا يعني أنه من رجال الترمذي. ووثقه ابن حبان[١٠] وذكره أبو حاتم[١١]

---

١. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٠، ص٣١٤.
٢. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج٢، ص١٧٧.
٣. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج١، ص٤٣٣.
٤. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٣٩٤.
٥. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١٢، ص١٢١.
٦. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج٣، ص٩٦.
٧. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٧، ص٣٦٥.
٨. ابن قتيبة، المعارف، ص٤٤٦.
٩. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج٢، ص٤٣٦.
١٠. محمد بن حبان، الثقات، ج٧، ص٦٥٧.
١١. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٩، ص٣٥٩.

والبخاري في كتاب «الكنى» (جزء من التاريخ الكبير)[1]، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ونص ما قاله ابن أبي حاتم هو: «أبو الصهباء الكوفي سمع سعيد بن جبير، روى عنه حماد بن زيد وأخوه سعيد بن زيد وعمارة بن زاذان والحسن بن أبي جعفر، سمعتُ أبي يقول ذلك»، ونص ما قاله البخاري هو: «أبو الصهباء سمع سعيد بن جبير، روى عنه حماد بن زيد وعمارة بن زاذان». روى عنه الحافظ الكبير حماد بن زيد (٩٨-١٧٩هـ من رجال الكتب الستة)، وسعيد بن زيد (ت ١٦٧هـ من رجال البخاري في «التعاليق» ومسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجه)، وعمارة بن زاذان (من رجال البخاري في «الأدب المفرد» وأبي داود والترمذي وابن ماجه). وقال ابن حجر العسقلاني عنه: «مقبول من السادسة»[2]، وقد استخدم ابن حجر مصطلح «مقبول» في كثير من رجال الصحيحين كما هو واضح لمن يراجع كتابه «تقريب التهذيب».

قال الدكتور محب الدين عبد السبحان واعظ -الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى في مكة المكرمة- في تحقيقه على كتاب «المصاحف» لابن أبي داود: «أبو الصهباء الكوفي، ترجمه ابن أبي حاتم والبخاري وسكتا عنه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: ثقة. وقال ابن حجر: مقبول (ت فق). قلت: هو ثقة»[3].

بيان أن جمع من كبار علماء السنة قد صححوا وحسنوا حديثه:

وتفرد أبو الصهباء بخبرٍ عن سعيد بن جبير عن أبي سعيد الخدري قال: «إذا أصبح ابن آدم فإن الأعضاء كلها تكفر اللسان فتقول: اتق الله فينا فإنما نحن بك، فإن استقمت استقمنا، وإن اعوججت اعوججنا»، ومع ذلك صحح حديثه هذا وحسّنه جمع من العلماء. رواه أحمد بن حنبل في مسنده[4]، فحسّن الشيخ شعيب الأرناؤوط إسناده بقوله: «إسناده حسن، أبو

---

١. البخاري، الكنى، ص٤٤، رقم ٣٧٢.
٢. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج٢، ص٤٢٠.
٣. ابن أبي داود، المصاحف، ص٨٣٢، باب ملحق تراجم رجال الكتاب، رقم ٨٨٣.
٤. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج٣، ص٩٦.

الصهباء الكوفي، روى عنه جمع وذكره ابن حبان في الثقات»[١]. أما حمزة أحمد الزين -هو الذي أكمل تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر على المسند- فقد صحح سند حديثه هذا في تعليقاته على المسند[٢]. وقال مختار أحمد الندوي محقق كتاب «شعب الإيمان» للبيهقي في تحقيقه لهذا الحديث: «إسناده حسن»[٣]. وروى الترمذي أيضاً هذا الحديث الذي تفرد به أبو الصهباء في سننه[٤]، فحسّنه الشيخ الألباني في تحقيقه على «سنن الترمذي»[٥] و«الجامع الصغير»[٦] للسيوطي و«الترغيب والترهيب»[٧] للمنذري، وأقره باسم بن فيصل الجوابرة في تحقيقه على كتاب «الكبائر»[٨] للشيخ محمد بن عبد الوهاب. وقال المناوي في هذا الحديث: «إسناد الرفع جيد لكن الموقوف أجود»[٩] وقد وقع أبو الصهباء في المرفوع والموقوف. وقال المناوي أيضاً: «إسناده صحيح»[١٠]. وأشار السيوطي لصحة هذا الحديث في «الجامع الصغير»[١١]. ورواه أيضاً أبو يعلى الموصلي في مسنده وصحح إسناده محقق الكتاب[١٢]. وأورده الحافظ النووي (ت ٦٧٦هـ) في كتابه «الأذكار»[١٣] وسكت عنه مع أنه اشترط في مقدمة كتابه هذا أن لا يذكر الضعيف إلا النادر مع بيان ضعفه. وقال عبد القادر الأرناؤوط محقق كتاب الأذكار: «هو حديث حسن».

---

١. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، رقم ١١٩٠٨.
٢. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، حديث رقم ١١٨٤٧.
٣. البيهقي، شعب الإيمان، رقم ٤٥٩٥.
٤. الترمذي، سنن الترمذي، ج٤، ص٣١، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.
٥. الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ص٥٤٢، حديث رقم ٢٤٠٧.
٦. الألباني، صحيح الجامع الصغير، ص ١٢٤، حديث رقم ٣٥١.
٧. الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، رقم ٢٨٧١.
٨. محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦هـ)، الكبائر، حديث رقم ٢٧.
٩. محمد عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج١، ص٣٦٩.
١٠. محمد عبد الرؤوف المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير، مخطوط.
١١. جلال الدين السيوطي، الجامع الصغير، رقم ٤٥٤.
١٢. أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى الموصلي، ج٢، ص٤٠٣، رقم ١١٨٥.
١٣. النووي، الأذكار النووية، ص٢٨٦؛ انظر أيضاً: محمد بن علان الصديقي الشافعي، الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، كتاب حفظ اللسان، ج٦، ص٣٥٥.

بيان أن ابن خزيمة صحح حديثه الذي تفرد به وهذا توثيق ضمني لأبي الصهباء الكوفي:

وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيقه على «شرح السنّة» للبغوي تعليقاً على هذا الحديث الذي تفرد به: «أبو الصهباء وثقه ابن حبان وروى عنه جماعة وباقي رجاله ثقات، وصححه ابن خزيمة في ما نقله السيوطي في الجامع الصغير»[١]. ونقل كل من المتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ) في «كنز العمال»[٢]، والمناوي في «فيض القدير»[٣] وكتابه الآخر «التيسير بشرح الجامع الصغير»[٤]، والساعاتي (ت بعد ١٣٧١هـ) في «فتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني»[٥]، والزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) في «إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين»[٦]، والمباركفوري (ت ١٣٥٣هـ) في «تحفة الأحوذي»[٧]، وملّا علي القاري في «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»[٨]، نقلوا أن ابن خزيمة روى هذا الحديث في «صحيحه»، ولكني لم أرَه في صحيح ابن خزيمة المطبوع، ولا عجب فليس بين أيدينا من صحيح ابن خزيمة سوى ربعه فقط والباقي مفقود كما قال الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد[٩] وغيره، فلعل السيوطي كان يملك نسخة تشتمل على حديث أبي الصهباء هذا، والله العالم.

وقد اشترط ابن خزيمة في صحيحه أن لا يروي إلا عن من يعتقد أنه عدل كما هو واضح من اسم كتابه هذا: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بنقل العدل عن العدل، موصولاً إليه (صلى الله عليه وسلم) من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار». وقال الدكتور أحمد معبد عبد الكريم في إطلاق ابن خزيمة كلمة

١. البغوي (ت ٥١٦هـ)، شرح السنة، ج١٤، ص٣١٦.
٢. المتقي الهندي، كنز العمال، ج٣، ص٥٤٨.
٣. محمد عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج١، ص٣٦٩.
٤. محمد عبد الرؤوف المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير، مخطوط.
٥. أحمد عبد الرحمن الساعاتي، فتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ج١٩، ص٢٥٧.
٦. محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، إتحاف سادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، ج٧، ص٤٥٢.
٧. محمد بن عبد الرحيم المباركفوري، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، ج٧، ص٧٥.
٨. علي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ج٩، ص٧٥، رقم ٤٧٣٨.
٩. سعد بن عبد الله آل حميد، فتاوى حديثية، ص٧٧.

«العدل» في عنوان كتابه: «أن إطلاقه لفظ «العدل» بمفرده في عنوان الكتاب وخلاله، مقصود به «الثقة» الجامعة بين عدالة الدين وضبط الراوي»[١]. وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي في «التنكيل» عند ترجمة محمد بن علي بن الحسن بن شقيق: «وروى عنه ابن خزيمة، وهو لا يروي في «صحيحه» إلا عن ثقة»[٢] يعني ثقة عنده. وقال في ترجمة إسماعيل بن بشربن منصور: «وكذلك روى عنه ابن خزيمة مع تثبته»[٣]. وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»[٤] عند ترجمة ابن خزيمة: «وقد كان هذا الإمام جهبذاً بصيراً بالرجال، فقال في ما رواه عنه أبو بكر محمد بن جعفر شيخ الحاكم: لست أحتجّ بشهربن حوشب، ولا بحريزبن عثمان لمذهبه، ولا بعبد الله بن عمر، ولا ببقية، ولا بمقاتل بن حيان، ولا بأشعث بن سوار، ولا بعلي بن جدعان لسوء حفظه، ولا بعاصم بن عبيد الله... ثم سمى خلقاً دون هؤلاء في العدالة، فإن المذكورين احتج بهم غير واحد». وقال مصطفى إسماعيل السليماني في «إتحاف النبيل» بعد أن نقل كلام الذهبي السابق: «وعلى كل حال فابن خزيمة ممن له معرفة بالرجال، فإذا اشترط إخراج الصحيح من الحديث، فإنه سيعتني بذلك -على حسب فهمه لشروط الصحة- وقد قال السلمي: سألت الدارقطني عن الأزهري، فقال: هو أحمد بن محمد بن الأزهربن حريث، سجستاني، منكر الحديث، لكنه بلغني أن ابن خزيمة حسّن الرأي فيه، وكفى بهذا فخراً»[٥].

فابن خزيمة (ت ٣١١هـ) في الواقع وثق أبا الصهباء؛ حيث صحح حديثه الذي تفرد به كما هو واضح. قال ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) ردّاً على ابن القطان: «فمن العجب كونه لم يكتف بتصحيح الترمذي في معرفة حال عمرو بن بجدان مع تفرده بالحديث! فأي فرق بين أن يقول:

---

١. أحمد معبد عبد الكريم المصري، ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب، ص١١٣.

٢. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ص٤٦٣، رقم ٢٢١.

٣. المصدر نفسه، ص٢٠٨، رقم ٤٨.

٤. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٤، ص٣٧٣.

٥. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، ج٢، ص١١٢.

هو ثقة، أو يصحح حديثاً انفرد به؟»[1]. إذن، لا فرق بين أن يقول ابن خزيمة: «أبو الصهباء ثقة» أو «صدوق» أو يصحح أو يحسن حديثه الذي تفرد به عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. وتوثيق ابن خزيمة هو أعلى من توثيق ابن حبان لأن ابن خزيمة لا يرى تصحيح حديث من لم يعرف حاله، وإذا خرّج شيئاً من هذه الأحاديث على قلتها فإنه ينصّ على التوقف عن الحكم على هذه الأحاديث بالصحة[2]. وقد قال جمع من علماء الحديث كالحافظ ابن الصلاح والعراقي والسيوطي إن أصح الكتب بعد الصحيحين هو كتاب ابن خزيمة[3]. وقال السيوطي: «صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا، ونحو ذلك»[4].

وقال الذهبي: «من لم يوثَّق ولا ضُعِّف، فإن خرج حديث هذا في الصحيحين فهو موثق بذلك، وإن صحح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيد أيضاً، وإن صحح له كالدارقطني والحاكم فأقل أحواله: حسن حديثه»[5].

أقول: أبو الصهباء لم يجرحه أحد من المتقدمين وقد صحح له ابن خزيمة، فحديثه على الأقل جيد، أي أعلى من رتبة الحسن وأدنى من رتبة الصحيح. فانظر كيف جعل الذهبي تصحيح ابن خزيمة دون تصحيح الشيخين وفوق تصحيح الحافظ الدارقطني والحاكم. قال الشريف حاتم بن عارف العوني في شرح كلام الذهبي المتقدم: «أما تصحيح ابن خزيمة، فصنيع الإمام الذهبي هنا يشهد بأنه تصحيح معتبر، وهو كذلك. وليعلم بأن من حكم على راوٍ صحح حديثه بأنه مجهول فقد نازع العلماء المجتهدين علمهم، وشكك في صدق حكمهم. يقول الحافظ ابن حجر في من حكم بالجهالة على من أخرج له البخاري في صحيحه: «من

---

١. ابن دقيق العيد، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ج٣، ص١٦٦.
٢. انظر: سعد بن عبد الله آل حميد، فتاوى حديثية، ص٧٧.
٣. انظر: سعد بن عبد الله آل حميد، مناهج المحدثين، ص١١٤.
٤. جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج١، ص٥٢.
٥. الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص٧٨.

حكم على هذا الراوي بأنه مجهول فقد نازع البخاري علمه»، ذلك أن التصحيح يقتضي أن من صحح لذلك الراوي عرفه بالعدالة والضبط، فهل يصح بعد معرفة ذلك الناقد له بالعدالة والضبط أن نحكم عليه بأنه مجهول، لمجرد أننا نحن لم نعرفه؟!»[1]. وأنا لم أر أحداً من المتقدمين جرح أبا الصهباء ولم أجد اسمه في كتب الضعفاء، وهو عندهم بين الثقة صحيح الحديث كما قال الذهبي وهكذا الذين صححوا حديثه الذي تفرد به، وصدوق حسن الحديث لذاته كما هو واضح من كلام الشيخ شعيب الأرناؤوط والشيخ الألباني وغيرهما. والصحيح -كما عرفت مما مرّ- هو ما قاله الذهبي في كون الرجل ثقة مطلقاً.

وقال الدكتور بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرناؤوط تعقيباً على قول ابن حجر في أبي الصهباء: «مقبول»: «بل صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا نعلم فيه جرحاً»[2]، ولم يطّلعا على توثيق ابن خزيمة له، ولذا جعلا حديثه في مرتبة الحسن، والصحيح أنه ثقة كما قال الذهبي.

تنبيه

زعم ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) أنّ أبا الصهباء المذكور في سند حديث السفينة هو صهيب أبو الصهباء[3]، وهذا مردود؛ لأن صهيباً هذا هو شيخ سعيد بن جبير ويروي عن الإمامِ علي (عليه السلام) وابنِ عباس وابنِ مسعود[4]، وليس من طبقة أبي الصهباء الكوفي الذي يروي عن سعيد بن جبير ويروي عنه حماد بن زيد.

---

١. حاتم بن عارف العوني، شرح موقظة الذهبي، ص١٩٥.
٢. بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ج٤، ص٢١٨، رقم ٨١٨٠.
٣. ابن كثير، جامع المسانيد والسنن، ج٣٠، ص٢٧١، حديث رقم ٥٣٤.
٤. انظر: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٤، ص٣٨٦.

تحقيق حال الحسن بن أبي جعفر الأزدي البصري وهو صدوق، حديثه حسن لذاته أو حسن لغيره لا أقل

بقي الحسن بن أبي جعفر الأزدي البصري (ت ١٦٧هـ)، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه وأخرج له أحمد بن حنبل في مسنده وأبو عوانة في مستخرجه. وهذا الرجل وإن ضعفه بعضهم لأجل عدم ضبطه وحفظه[١]، ولكن أجمعوا على كونه صدوقاً في نفسه. قال عمرو بن علي فيه: «صدوق منكر الحديث، كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن يحدث عنه». قال علي بن المديني: «إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن لأنه أقصدهما وكان في يحيى تشدد»[٢]؛ ولذا قال ابن المديني في شهر بن حوشب: «أنا أحدث عنه وكان عبد الرحمن يحدث عنه، وأنا لا أدع حديث الرجل إلا أن يجتمعا عليه: يحيى وعبد الرحمن -يعني على تركه-»[٣]. وقال ابن عدي: «وللحسن بن أبي جعفر أحاديث صالحة، وهو يروي الغرائب وخاصة عن محمد بن جحادة، له عنه نسخة كبيرة، يروي بها المنذر بن الوليد الجارودي، عن أبيه، عنه، ويروي هذه النسخة عن الحسن بن أبي جعفر، أبو جابر محمد بن عبد الملك المكي، وله عن غير ابن جحادة غير ما ذكرت، أحاديث مستقيمة صالحة وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو صدوق كما قاله عمرو بن علي، ولعل هذه الأحاديث التي أنكرت عليه توهمها توهما، أو شبه عليه فغلط». وقال أبو بكر بن أبي الأسود: «كنت أسمع الأصناف من خالي عبد الرحمن بن مهدي، وكان في أصل كتابه قوم قد ترك حديثهم، منهم: الحسن بن أبي جعفر، وعباد بن صهيب، وجماعة نحو هؤلاء، ثم أتيته بعد ذلك بأشهر فأخرج إلي كتاب الرقاق، فحدثني عن الحسن بن أبي جعفر، فقلت: يا خال أليس كنت قد ضربت على حديثه وتركته؟ قال: بلى، تفكرت فيه إذا كان يوم القيامة، قام فتعلق بي فقال: يا رب سل عبد الرحمن بن مهدي، فيم أسقط عدالتي! فرأيت أن أحدث عنه،

---

١. انظر: ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٢٧، لكلماتهم في تضعيفه.
٢. المصدر نفسه، ج٦، ص٢٥١، في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي.
٣. المصدر نفسه، ج٤، ص٣٢٤، في ترجمة شهر بن حوشب.

وما كان لي حجة عند ربي. فحدث عنه أحاديث»[١]. ووجدت بعض روايات عبد الرحمن بن مهدي عنه في كتاب «فضائل الصحابة» لأحمد بن حنبل[٢]، ومصنف ابن أبي شيبة[٣]، وحلية الأولياء[٤]. وقد قال أحمد بن حنبل: «إذا حدث عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة»[٥]. وقد مرّ كلام البزار في الحسن بن أبي جعفر: «وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم واحتملوا حديثه وكان أحد العباد»، وقال البزار أيضاً: «الحسن بن أبي جعفر كان رجلاً متعبداً، ولم يكن بالحافظ، وقد احتمل حديثه على قلة حفظه لحسن عبادته»[٦].

مضافاً إلى ذلك، يظهر أن الحسن بن أبي جعفر كان طالباً للحديث، فقال الحافظ الكبير المعروف يحي بن سعيد القطان (١٢٠-١٩٨هـ): «أول من أتاني في هذا الشأن أبو عبيدة الحداد وقبله حسن الجفري في حياة ابن أبي جريج»[٧]. وقال سليمان بن حرب: «كنت أجلس إلى مبارك بن فضالة يوم الجمعة يحدثنا وأكتب، وكان الحسن بن أبي جعفر يجلس إليه، وكان يقول لي: يا غلام انظر ما تكتب من مبارك بن فضالة فاجمعه واكتبه لي. قال: فكنت أجمع ما يحدث كآية في الجمع واحمله إليه»[٨].

ولذا قال الحافظ نور الدين الهيثمي بعد أن ذكر حديثاً: «فيه الحسن بن أبي جعفر الجفري وفيه كلام وقد وثق»[٩]. وفي موضع آخر: «هو ضعيف وقد وثق»[١٠]. وقال: «وهو ضعيف وفيه

---

١. المزي، تهذيب الكمال، ج٦، ص٧٦.
٢. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، رقم ١٧٧٩.
٣. ابن أبي شيبة، المصنف، ج٤، ص٣٣٧.
٤. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج٩، ص٢٠، في ذكر أخبار عبد الرحمن بن مهدي باب من أسند عنهم عبد الرحمن بن مهدي ومن رووا عنه من الأئمة الأعلام.
٥. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ص٨٠؛ انظر: عبد الرحمن المعلمي (ت ١٣٨٦هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ذيل ترجمة الحارث بن عمير البصري.
٦. أحمد بن عمرو البزار، البحر الزخار مسند البزار، ج١٢، ص٢٥٨، رقم ٦٧٨٣.
٧. الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج٢، ص٩٠.
٨. المصدر نفسه، ج٣، ص٤٦؛ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٣، ص٢٠٣ وفيه «به» بدل «كآية».
٩. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٣، ص١٦٩.
١٠. المصدر نفسه، ص٢٩١.

توثيق لين»[١]. وقال: «وقد وثق على ضعفه»[٢].

بيان أن بعض علماء السنة حسنوا حديثه لذاته أو لغيره -أي في الشواهد والمتابعات- وذكر بعض الأمثلة:

ولذا قال الشيخ أحمد محمد شاكر بعد دراسة أقوال علماء الجرح والتعديل فيه: «مثل هذا بعد هذا التفصيل لا نرى تضعيفه بإطلاق؛ بل يكون حديثه حسناً، حتى نتبين أنه وهم أو أخطأ خطأ شديداً فنحكم بالضعف على ما أخطأ فيه»[٣]. وقال عقب حديث في سنده الحسن بن أبي جعفر: «إسناده حسن وهو صحيح لغيره»[٤]. وقال أيضاً: «الحسن بن أبي جعفر، صدوق مستقيم الحال، ولكنه ضعيف من قبل حفظه... والظاهر عندي أن حديثه حسن إذا لم يخالف غيره من الثقات»[٥].

وقال الشيخ حمزة أحمد الزين عقب حديث في إسناده الحسن بن أبي جعفر: «إسناده حسن لأجل الحسن بن أبي جعفر تكلموا فيه لسوء حفظه مع أنه أهل فضل وصلاح»[٦].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني فيه: «ضعيف من قبل حفظه، وكان عابداً فغلب عليه الوهم، وهو في الأصل صدوق»[٧]. وقال أيضاً: «ضعيف الحديث مع عبادته وفضله»[٨].

وهكذا قال نور الدين الهيثمي فيه: «ضعيف من قبل حفظه وهو في نفسه صدوق»[٩].

---

١. المصدر نفسه، ج٤، ص١٢٤.
٢. المصدر نفسه، ج٨، ص٢٨٢.
٣. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ج٥، ص٢٥٦، حديث رقم ٥٨١٨.
٤. المصدر نفسه.
٥. الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، حديث رقم ٣٣٤٧٦.
٦. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، حديث رقم ١٤٣٤٨.
٧. ابن حجر العسقلاني، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ج٢، ص٤٤٢.
٨. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٢٠٢.
٩. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج١٠، ص١٠٦.

وهكذا قال الحافظ الزين العراقي: «إنما ضعف من جهة حفظه دون أن يتهم بالكذب»[١].

وقال الذهبي: «الحسن بن أبي جعفر الجفري عن نافع وأبي الزبير وعنه بن مهدي ومسلم والحوضي، صالح خير ضعفوه توفي ١٦٧ ت ق»[٢]. ورأيته قال عقب إسناد حديث يرويه مسلم بن إبراهيم عن الحسن بن أبي جعفر: «إسناده جويد»[٣].

وقال الشيخ الألباني: «قال الحافظ في التقريب: ضعيف الحديث مع عبادته وفضله. قلت: فمثله يستشهد به»[٤]. وقال مرة أخرى: «وقال الذهبي في الكاشف: صالح، خير، ضعفوه. وقال الحافظ: ضعيف الحديث مع عبادته وفضله. قلت: فمثله يستشهد به»[٥]. وقال بعد أن ذكر حديثاً: «قلت: ورجاله ثقات غير الحسن بن أبي جعفر وهو الجفري، قال الحافظ: «ضعيف الحديث مع عبادته وفضله». قلت: فإذا ضُمَّ إلى المرسل الذي قبله، ارتقى حديثه إلى مرتبة الحسن إن شاء الله»[٦].

أقول:

إذن ضعف سند هذه الرواية ليس شديداً لأنّ رجالها كلهم ثقات سوى الحسن بن أبي جعفر وهو صدوق في نفسه مع كونه ضعيف الحديث من قبل حفظه؛ ولذا حسن الشيخ أحمد محمد شاكر حديثه لذاته، والشيخ الألباني لغيره أي في الشواهد والمتابعات. ثم رأيت الشيخ الألباني صرح بأن الحسن بن أبي جعفر ليس ضعفه شديداً، فإنه بعد أن ذكر حديثاً من رواية الحسن بن أبي جعفر عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس، قال عقبه:

---

١. نقله عنه: محمد عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج٥، ص٢٧٨.

٢. الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج١، ص٣٢٢.

٣. الذهبي، حقوق الجار، تحقيق: مبروك إسماعيل، حديث رقم ٨٢؛ المصدر نفسه، تحقيق: نشأت بن كمال المصري، حديث رقم ١١٢.

٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٤٢٢.

٥. المصدر نفسه، رقم ٢٩٩٠.

٦. المصدر نفسه، رقم ٢٠٠٧.

«وإسناده ضعيف، لكنه ليس شديد الضعف، فيستشهد به»[1] وليث هذا فيه ضعف عند الشيخ الألباني[2]، فسند رواية الحسن بن أبي جعفرعن أبي الصهباء أقوى من هذا السند الذي استشهد به.

وهكذا قال الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيزآل حميد، فإنه بعد تخريج حديث قال: «الحديث ضعيف جدّاً من جميع طرقه كما يتضح من دراسة الإسناد، عدا الطريق الثانية التي يرويها سعيد بن المسيب عن أبي ذر، فضعيفة فقط لضعف علي بن زيد، والحسن بن أبي جعفر، وله شاهد...»[3]، ويفهم من كلامه أن ضعف الحسن بن أبي جعفرليس شديداً ويمكن تقوية حديثه في الشواهد والمتابعات.

وهكذا قال الشيخ شعيب الأرناؤوط عقب حديث يرويه الحسن بن أبي جعفرعن أبي الزبيرعن جابربن عبد الله (رحمه الله): «حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف لضعف الحسن بن أبي جعفر، لكنه متابع. وأبو الزبير-وهو محمد بن مسلم بن تدريس- مدلس وقد عنعنه»[4]. فانظركيف جعل حديث الحسن بن أبي جعفرحسناً ولكن لغيره، وهذا يعني أنه يمكن تقوية حديث الحسن بن أبي جعفروأن حديثه يرتقي إلى درجة الحسن لغيره. أما الشيخ أحمد محمد شاكرفقال عقب حديثه كما مرّ: «إسناده حسن وهو صحيح لغيره». فقد اتفق محققا كتاب مسند أحمد بن حنبل، الشيخان أحمد محمد شاكروشعيب الأرناؤوط، على إمكان تقوية حديث الحسن بن أبي جعفرفي الشواهد والمتابعات بعد أن اختلفا في رتبة حديثه لذاته، فجعل الشيخ أحمد شاكرحديثه في رتبة الحسن لذاته وصححه لغيره بخلاف الشيخ الأرناؤوط؛ فإنه جعل حديثه في رتبة الضعيف لذاته وحسنه لغيره، وهذا هو رأي الشيخ

١. المصدر نفسه، رقم ٣٤٢٠.
٢. انظر: مثلاً الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٢٤٥٢.
٣. ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، مختصراستدراك الذهبي على المستدرك الحاكم، ج٣، ص١٥٥٨.
٤. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، رقم ١٤٤١١، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط.

الألباني كما عرفت من الأمثلة السابقة وسيأتي المزيد.

وقال وصي الله بن محمد عباس -الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى بمكة المكرمة- عقب حديث يرويه الحسن بن أبي جعفرعن أبي الصهباء عن سعيد بن جبيرعن ابن عباس -وهذا بعينه سند حديث السفينة من رواية ابن عباس- ما نصه: «إسناده حسن لغيره. الحسن بن أبي جعفرضعيف لكن له متابعة ناقصة... وأبو الصهباء الكوفي وثقه ابن حبان والذهبي»[١]. فقد جعل أيضاً حديث الحسن بن أبي جعفرحسناً ولكن لغيره؛ وهذا يعني أنه يمكن الاستشهاد بحديثه في الشواهد والمتابعات وأن حديثه يرتقي إلى درجة الحسن بهذا التوجيه.

ومما يدل على أنه يمكن الاستشهاد بحديث الحسن بن أبي جعفرهو كلام الحافظ ابن تيمية: «وأما من عرف منه أنه يتعمد الكذب، فمنهم من لا يروي عن هذا شيئاً، وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره، لم يرو في مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، لكن يروي عمن عرف منه الغلط للاعتباربه والاعتضاد»[٢]. ونقله عنه العلامة جمال الدين القاسمي الدمشقي (ت ١٣٣٢هـ) وأقره[٣]. والحسن بن أبي جعفرهو من رجال أحمد بن حنبل في مسنده[٤]. وقال ابن تيمية أيضاً: «من قد يغلط في الحديث ولا يتعمد الكذب، فإن هؤلاء توجد الرواية عنهم في السنن ومسند الإمام أحمد ونحوه، بخلاف من يتعمد الكذب فإن أحمد لم يرو في مسنده عن أحد من هؤلاء»[٥].

ولعلّ قول الحافظ البزار: «والحسن لم يكن بالقوي، وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم واحتملوا حديثه» أيضاً يرشد إلى أنّ جماعة من أهل العلم رووا عنه واحتملوا حديثه لأجل الاستشهاد والاعتضاد به مع ضعفه، كما أنّ كلام البزار يدلّ أيضاً على أن الرجل لم يترك.

---

١. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، رقم ١٨٤٤.

٢. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج١٨، ص١٨-١٩.

٣. محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ص١١٥.

٤. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل وبهامشه منتخب كنزالعمال، ج٢، ص١٠٤؛ ج٣، ص٣١٧.

٥. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج١، ص١٧٨.

بيان أن الحسن بن أبي جعفر روى حديث السفينة بسندين ولكن مع ذلك لا إشكال في الاستشهاد بروايته:

روى ابن عدي في «الكامل»[1] هذا الحديث بطريق أخرى، فقال عند ترجمة الحسن بن أبي جعفر: ثناه علي بن سعيد الداري (الرازي) ثنا محمد بن خزيمة ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا الحسن بن أبي جعفر عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس عن النبي (صلى الله عليه وسلم) مثله.

وهذا لا يصح إسناده إلى الحسن بن أبي جعفر وذلك لأجل علي بن سعيد (ت ٢٩٧هـ) شيخ ابن عدي، فقد أورده الذهبي في «ميزان الاعتدال»[2]، وقال: «قال الدارقطني: ليس بذاك، تفرد بأشياء». وقد قال الشيخ الألباني عن علي بن سعيد الرازي: «الحافظ مختلف فيه والذي يتخلص من كلامهم فيه أنه حسن الحديث إلا أن يخالف»[3].

أقول: وقد خالف جمع من الثقات في هذا الإسناد كعلي بن عبد العزيز البغوي، ومحمد بن معمر، ومحمد بن عبد الله بن سنجر الحافظ، وإسماعيل بن عبد الله بن مسعود العبيدي. فهؤلاء الثقات الحفاظ كلهم رووا الحديث عن مسلم بن إبراهيم بالسند الذي مر تحقيقه. أما علي بن سعيد الرازي فخالفهم فرواه بالسند الذي رواه ابن عدي عنه. فهذا الذي رواه علي بن سعيد الرازي هو إسناد منكر أو شاذ فلا يصلح للاستشهاد به؛ لأنّ الراوي قد أخطأ فيه.

والظاهر أن الحسن بن أبي جعفر روى حديث السفينة بسندين، **الأول:** هذا الذي رواه مسلم بن إبراهيم عنه عن أبي الصهباء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، **والثاني:** يرويه أيضاً مسلم بن إبراهيم عنه عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن أبي ذر، وسيأتي ذكره إن شاء الله عند تحقيق رواية أبي ذر (عليه الرحمة). **وإن قيل:** إن الحسن بن

١. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٢، ص٣٠٦.
٢. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص١٣١.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٥٥٨.

أبي جعفر قد اضطرب في هذا الحديث، حيث رواه مرة بسنده عن ابن عباس ومرة بسنده عن أبي ذر وهذا يدل على الاضطراب، فنقول: لو سلمنا بذلك، ولكن مع ذلك لا إشكال في الاستشهاد بروايته. قال أحمد بن عمرو بن سالم بازمول في كتابه «المقترب في بيان المضطرب» (باب بيان ما يقبل من التقوي)[١]:

«الاضطراب من أسباب ضعف الحديث. وهذا الضعف ليس شديداً؛ بل هو من الضعف المنجبر. قال الأثرم: «قلت لأبي عبد الله، أبو معشر المدني يكتب حديثه؟ فقال: عندي حديثه مضطرب لا يقيم الإسناد، ولكن أكتبُ حديثه أعتبر به». قال الحافظ بعد ذكره حديثاً مضطرباً صححه الحاكم: «في تصحيحه نظر؛ لأن في أبي أيوب الإفريقي -واسمه عبد الله بن علي- مقالاً مع الاضطراب من عاصم في سنده وتكلموا في حفظه. وإنما قلت: حسن؛ لاعتضاده بما قبله». وذكر السخاوي حديث: «العلماء ورثة الأنبياء» وخرجه ثم قال: «صححه ابن حبان والحاكم وغيرهما وحسنه حمزة الكناني وضعفه غيرهم بالاضطراب في سنده، لكن له شواهد يتقوى بها؛ ولذا قال شيخنا له طرق يعرف بها أن للحديث أصلاً». فإذا كان الاضطراب من الراوي المقبول أو الراوي الضعيف الذي ينجبر ضعفه بمتابعة أو شاهد؛ فإنه يَتَقوّى بالمجموع».

وقد عرفت آنفاً أن الحسن بن أبي جعفر هو من قبيل الضعيف الذي ينجبر ضعفه بمتابعة أو شاهد؛ ولذا استشهد الشيخ الألباني بحديثه في غير موضع. ويؤيده قول الشيخ الألباني بعد تخريج أحد الأحاديث: «وهي وإن كانت أسانيدها كلها لا تخلو من ضعف كما بينته في «نقد الناتج» رقم ٥٨ وبينه قبلي الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» (٢٤٣-٢٤٥)، فإن بعضها يقوي بعضاً؛ لأنه ليس فيها متهم؛ بل عللها تدور بين الاضطراب والجهالة والضعف المحتمل، فمثلها مما يطمئن القلب لصحة الحديث المروي بها»[٢]. وأوضح من ذلك قوله عقب ذكره إسناداً: «فتبين أن هذه الإسناد ضعيف مضطرب، ولكن ذلك لا يمنع من الاستشهاد

١. أحمد بن عمرو بن سالم بازمول، المقترب في بيان المضطرب، ص٥٩.
٢. الألباني، إرواء الغليل في تخرج أحاديث منار السبيل، ج١، ص٢٩٧.

به»[1]. إذن، الاضطراب من أسباب ضعف الحديث، ولكن هذا الضعف ليس شديداً؛ بل هو من الضعف المنجبر كما قال أحمد بن عمرو بن سالم بازمول ويفهم من كلام الشيخ الألباني أيضاً.

أما إن نجعل رواية الحسن بن أبي جعفر عن ابن عباس شاهداً لروايته عن أبي ذر فهذا غير صحيح كما هو واضح[2]؛ بل إنما نجعل رواية غير الحسن بن أبي جعفر شاهداً لروايته كما فعل السخاوي وابن حجر العسقلاني في ما مرّ ذكره آنفاً.

وإن كنت في شكّ مما مرّ، فانظر إلى المثال الآتي، حيث يستشهد الشيخ الألباني بحديث رواه الحسن بن أبي جعفر بسندين مختلفين ليحسّن حديثاً يذكر فضل حفصة زوجة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والحديث هو: «فإنها صوامة قوامة، وإنها زوجتك في الجنة». قال الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة»[3] بعد أن ذكر بعض الأحاديث التي تروي قصة طلاق النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من حفصة زوجة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ولم ترد فيها الفضيلة المذكورة، قال:

«الثالث: عن قيس بن زيد: «أن النبي (صلى الله عليه وسلم) طلق حفصة بنت عمر، فدخل عليها خالاها قدامة وعثمان ابنا مظعون، فبكت، وقالت: والله ما طلقني عن شبع. وجاء النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال: قال لي جبرئيل (عليه السلام): راجع حفصة، فإنها صوامة قوامة، وإنها زوجتك في الجنة». أخرجه أبو نعيم في «الحلية»، والحاكم من طريق حماد بن سلمة: أنبأ أبو عمران الجوني عن قيس بن زيد. قلت: سكت عنه الحاكم ثم الذهبي، ولعل ذلك لوضوح علته، وهي قيس بن زيد هذا، قال ابن أبي حاتم: «روى عن النبي (صلى

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٨٧١.

٢. انظر: طارق بن عوض الله بن محمد، الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، ص٢٩٤- ٢٩٥، باب «الشواهد والاضطراب».

٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٢٠٠٧.

الله عليه وسلم) مرسلاً، لا أعلم له صحبة. روى عنه أبو عمران الجوني».

الرابع: عن الحسن بن أبي جعفر عن عاصم عن زر عن عمار بن ياسر قال: «أراد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يطلق حفصة، فجاء جبرئيل فقال: لا تطلقها، فإنها صوامة قوامة، وإنها زوجتك في الجنة». أخرجه أبو نعيم. قلت: ورجاله ثقات، غير الحسن بن أبي جعفر، وهو الجفري، قال الحافظ: «ضعيف الحديث، مع عبادته وفضله». قلت: فإذا ضمّ إلى المرسل الذي قبله، ارتقى حديثه إلى مرتبة الحسن إن شاء الله تعالى. وقد رواه -أي الحسن بن أبي جعفر- مرة عن ثابت عن أنس (رضي الله عنه): «أن النبي (صلى الله عليه وسلم) طلق حفصة تطليقة، فأتاه جبرئيل عليه الصلاة والسلام، فقال: يا محمد طلقت حفصة، وهي صوامة قوامة، وهي زوجتك في الجنة؟!». أخرجه الحاكم وسكت عنه لما عرفت من حال الحسن بن أبي جعفر.

وجملة القول: أن تطليقه (صلى الله عليه وسلم) لحفصة ثابت عنه من طرق، وكونه أمر بإرجاعها ثابت من حديث أنس الصحيح، وقول جبرئيل له: «راجعها فإنها صوامة... » إلخ، حسن كما ذكرنا»، انتهى كلام الألباني.

ومحل الشاهد هنا هو تحسين الشيخ الألباني لقول جبرئيل (عليه السلام) «إنها صوامة قوامة وإنها زوجتك في الجنة»، فقد حسن الشيخ الألباني هذه الزيادة بضميمة حديث الحسن بن أبي جعفر الذي رواه بسندين مختلفين إلى المرسل الذي رواه قيس بن زيد. والشيخ الألباني قوى هنا هذه الزيادة في رواية قيس بن زيد مع الاستشهاد برواية الحسن بن أبي جعفر عن عمار بن ياسر (عليه الرحمة والرضوان)، ولكن قواه مرة أخرى في كتابه «جلباب المرأة المسلمة»[1] مع الاستشهاد برواية الحسن بن أبي جعفر عن أنس، فقال بعد أن ذكر رواية قيس بن زيد: «أخرجه الحاكم، وذكر له شاهداً من حديث أنس، فيتقوى به»».

---

١. الألباني، جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة، ص٨٧، الهامش.

إذن، لا يبقى شك في صلاحية الاستشهاد برواية الحسن بن أبي جعفر لحديث السفينة إما من رواية ابن عباس أو من رواية أبي ذر (رحمهما الله)، وسيأتي تحقيق رواية أبي ذر في محله إن شاء الله.

ونذكر مثالاً آخر من استشهاد الألباني بحديث ابن لهيعة مع أنه رواه بسندين، فقال في «السلسلة الصحيحة»[1]:

««الخمر أم الفواحش وأكبر الكبائر، من شربها وقع على أمه وخالته وعمته». رواه الطبراني (رقم ١١٣٧٢ ورقم ١١٤٩٨) عن رشدين بن سعد عن أبي صخر عن عبد الكريم أبي أمية عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رفعه. ورواه في «الأوسط» (٣٢٨٥) عن ابن لهيعة عن عبد الكريم بن أبي أمية به. قلت: وهذا إسناد ضعيف، عبد الكريم أبو أمية ورشدين بن سعد وابن لهيعة ثلاثتهم ضعفاء وأعله الهيثمي بالأول منهم فقط، فقال (٥/٦٧): «رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» وفيه عبد الكريم أبو أمية وهو ضعيف». ثم ذكر له الهيثمي شاهداً (٥/٦٨) من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً به وزاد: «ترك الصلاة ووقع...»، وقال: «رواه الطبراني، وعتاب بن عامر لم أعرفه وابن لهيعة حديثه حسن وفيه ضعف». قلت: فالحديث حسن بمجموع الطريقين».

فكما ترى أنه ذكر حديثاً بطريقين عن عبد الكريم أبي أمية، والطريقان إلى عبد الكريم ضعيفان عند الشيخ الألباني لأجل ابن لهيعة ورشيدين، ثم إن عبد الكريم نفسه ضعيف أيضاً. ثم رواه ابن لهيعة بسند آخر عن أبي الصخر عن عتاب بن عامر من حديث عبد الله بن عمرو كما أورده الهيثمي في «المعجم الكبير»[2]. ثم حسن الحديث بمجموع الطريقين من رواية ابن عباس وابن عمرو، وهو يرى أن ابن لهيعة رواه بسندين مختلفين. ولا يهمني صحة

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٨٥٣.

٢. انظر: سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، باب عتاب بن عامر عن عبد الله بن عمرو، حديث رقم ١٥٤، قطعة من الجزء ١٣، ص٦٢.

هذا الحديث أو ضعفه ولكني ما أريد قوله: أن الشيخ الألباني استشهد بحديث ابن لهيعة الذي روى حديثاً بسندين مختلفين وفيه أيضاً رجل لا يعرفه. وهذا المثال والذي قبله يدلّان على صحة ما قاله أحمد بن عمرو بن سالم بازمول: «فإذا كان الاضطراب من الراوي المقبول أو الراوي الضعيف الذي ينجبر ضعفه بمتابعة أو شاهد؛ فإنه يَتَقوّى بالمجموع». وثمة أمثلة أخرى من كلام الشيخ الألباني وغيره يطول ذكرها وكلها تدل على صحة ما قاله أحمد بن عمرو بن سالم بازمول.

نتيجة البحث في هاتين الروايتين والحكم على الحديث

لا بأس هنا بالتأمل في القواعد أو الآراء الحديثية الآتية التي بينها الشيخ الألباني:

- ضعف ابن لهيعة إنما هو لسوء حفظه، فمثله يتقوى حديثه إذا ورد من طريق آخر وإن كان مثل طريقه في الضعف، ما لم يشتد ضعفه. والذي لا شك فيه أن حديثه في المتابعات والشواهد لا ينزل عن رتبة الحسن.
- الحسن بن أبي جعفر ليس شديد الضعف، فيصح الاستشهاد بحديثه.
- الحديث الحسن لغيره هو الحديث الذي تقوّى بتعدد طرقه، ولا يشترط أن تكون كثيرة، فيكفي طريقان بشرط أن لا يكونا شديدي الضعف[1].

فالنتيجة الواضحة من هذه الآراء أو القواعد الحديثية هي: لو سلمنا بأن حديث ابن الزبير من رواية ابن لهيعة ليس صحيحاً ولا حسناً لذاته -أي سلّمنا ببطلان المسالك الخمسة كلها-، إلا أن حديثاً مثله يقوى بوروده من طرق أخرى ولو كانت مثل طريقه في الضعف، ولكن بشرط أن لا تكون شديدة الضعف، (هذا صريح ما قاله الشيخ الألباني بالنسبة إلى ابن لهيعة وحديثه في غير موضع من كتبه ثم أصرّ عليه في مواضع أخرى). وقد جاء الحديث من طرق أخرى هي رواية ابن عباس ورجاله كلهم ثقات إلّا الحسن بن أبي جعفر فهو صدوق

---

١. انظر: الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، ج١، ص٩.

ولكن ضعيف لجهة عدم حفظه كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني وغيره، ومع ذلك فهو ليس شديد الضعف (هذا صريح ما أصرّ عليه الشيخ الألباني في غير موضع كما عرفت). فاستشهد العسقلاني بحديثه -كما استشهد بحديثه الشيخ الألباني مرّات عدّة وقد اطّلعتَ على بعضها- لكي يرتقي بالحديث بمجموع الطريقين إلى مرتبة الحسن. فرواية ابن عباس حسنة لغيرها أي لرواية ابن الزبير، وهكذا رواية ابن الزبير حسنة لغيرها أي لرواية ابن عباس.

وإن كنت في شكّ من هذه النتيجة، فانظر إلى المثال الآتي لكي ترى كيف يحسن الشيخ الألباني حديثاً بطريقيه عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو. فقال كما في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»[1]:

«ادعوا الله تعالى وأنتم موقنون بالإجابة، واعلموا أن الله لا يستجيب دعاءً من قلب غافل لاهي. رواه الترمذي (٢/٢٦١)، والحاكم (١/٤٩٣)، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح معاني الآثار» (٦-٧)، وابن عساكر (٥/٦١/١)، عن صالح المري عن هاشم بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الترمذي: «حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه». وقال الحاكم: «حديث مستقيم الإسناد، تفرد به صالح المري وهو أحد زهاد أهل البصرة». وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: صالحٌ متروك». وسبقه إلى نحو ذلك المنذري فقال في «الترغيب» (٢/٢٧٧) معقباً على الحاكم: «لا شك في زهده، لكن تركه أبو داود والنسائي». لكن روي له شاهد بسند ضعيف، رواه أحمد (٢/١٧٧) عن ابن عمرو نحوه. وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف وفي أول حديثه زيادة: «القلوب أوعية بعضها أوعى من بعض فإذا سألتم الله...». وحسن إسناده الهيثمي (١٠/١٤٨)» انتهى.

وأورده في كتابه «صحيح الترغيب والترهيب» مرة عن أبي هريرة وقال: «حسن لغيره»[2]،

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٥٩٤.
٢. الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، حديث رقم ١٦٥٣.

ومرة عن عبد الله بن عمرو (عمر) وقال: «حسن لغيره»[1]. أما زيادة «القلوب أوعية بعضها...» فضعفها لأن ابن لهيعة تفرد بها. وقال في كتابه «صحيح الجامع الصغير»[2]: «حسن» أي بمجموع طريقيه، وهكذا قال في تحقيقه على «سنن الترمذي» عقب رواية أبي هريرة: «حسن».

فالملخص أنه:

ذكره عن أبي هريرة بسند فيه رجل متروك كما قال الذهبي والمنذري وغيرهما. ثم ذكر له شاهداً من حديث ابن عمرو في سنده ابن لهيعة وليس من رواية العبادلة عنه[3]، فحسّن حديث أبي هريرة لغيره أي لحديث ابن عمرو، وحسّن حديث ابن عمرو لغيره أي لرواية أبي هريرة، ثم حسّن الحديث بهذين الطريقين كما هو واضح لمن يراجع تحقيقه على «سنن الترمذي» و«الجامع الصغير».

أقول:

وحديث السفينة روي برواية ابن عباس وفي سندها الحسن بن أبي جعفر وليس متروكاً ولا شديد الضعف؛ بل يُستشهد بحديثه كما قال الشيخ الألباني في بعض مواضع من كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة». فهذا الطريق أحسن حالاً من الطريق الأول للحديث الذي حسّنه الشيخ الألباني وكان فيه رجل متروك. لكن عُضد بشاهد هو رواية ابن الزبير بسند فيه ابن لهيعة كما وقع في الطريق الثاني للحديث الذي حسّنه الشيخ الألباني. فالحديث حسن بهذين الطريقين، ويكون حديث ابن عباس ضعيف لذاته حسن لغيره أي لحديث ابن الزبير، وهكذا حديث ابن الزبير ضعيف لذاته حسن لغيره أي لحديث ابن عباس.

وهذه النتيجة مبنية على عدم صحة رواية عبد الله بن الزبير لذاته ولا حسنه لذاته كما مرّ في المسالك الخمسة، وأيضاً على عدم تحسين حديث الحسن بن أبي جعفر لذاته كما قال

١. الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، حديث رقم ١٦٥٢.
٢. الألباني، صحيح الجامع الصغير، حديث رقم ٢٤٥.
٣. انظر: أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج٢، ص١٧٧.

الشيخ أحمد محمد شاكر، وأيضاً على عدم وجود روايات علي بن أبي طالب (عليه السلام) وأبي سعيد الخدري وأبي ذر. وسيأتي في ما بعد أن روايتي علي بن أبي طالب (عليه السلام) وأبي سعيد الخدري صحيحتان أو على الأقل حسنتان لذاتهما، وهكذا رواية أبي ذر بمجموع طرقها.

الفصل الثالث:
البحث حول رواية علي بن أبي طالب عليه السلام (المستشهد عام ٤٠هـ)

وفيه بيان أن الحديث بهذا الطريق صحيح فرجاله كلهم ثقات وسنده متصل، فهو صحيح لذاته. ومع التنزل عن ذلك فهو حسن لذاته بلا شكّ. ومع التنزل فالإسناد قوي جدّاً في الشواهد والمتابعات فيرتقي الحديث إلى مرتبة الصحيح

رواه عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥هـ) في كتابه «المصنف» في باب «فضائل علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)» فقال: «حدّثنا معاوية بن هشام، قال: حدثنا عمار، عن الأعمش، عن المنهال، عن عبد الله بن الحارث، عن علي، قال: إنما مثلنا في هذه الأمة كسفينة نوح وكتاب حطَّةٍ في بني إسرائيل»[1].

نقله الحافظ السيوطي عنه في «الدر المنثور»[2] في تفسير قوله تعالى: ﴿وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغداً وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم وسنزيد المحسنين﴾.

وقال محقق كتاب «المصنف» الأستاذ سعيد اللحام في الهامش: «إنما مثلنا: يعني أهل البيت».

بيان أن هذه الرواية موقوفة على أمير المؤمنين عليه السلام ولكنها في حكم المرفوع

وهذه الرواية كما ترى موقوفة على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ولكنها

---

١. ابن أبي شيبة، المصنف، ج٧، ص٥٠٣، باب فضائل علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، حديث رقم ٥٢ في الباب، وهو حديث رقم ٣٢٦٥١، في تحقيق حمد بن عبد الله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيدان وفيه: «وكتاب حطة»، وحديث رقم ٣٢٧٧٨ في تحقيق الشيخ محمد عوامة.

٢. جلال الدين السيوطي، الدر المنثور، ج١، ص٧١.

في حكم المرفوع تبعاً للقاعدة التي تقول إنه إذا كان الحديث موقوفاً ولا مجال لمتنه أن يكون ناتجاً عن رأي واجتهاد فيكون بحكم المرفوع، وواضح أن هذه الرواية كذلك. وثمة أمثلة وشواهد كثيرة تؤكد ذلك في كتاب «سلسلة الأحاديث الصحيحة»[1]. وذكر أبو الحسن السليماني هذه القاعدة في كتابه «إتحاف النبيل»[2] وأقرها ولكنه أضاف: «واشترطوا مع هذا الأمر أن لا يكون هذا الصحابي من المعروفين برواية الإسرائيليات، مثل عبد الله بن عمرو بن العاص صاحب الزاملتين، ومثل أبي هريرة الذي كان يأخذ عن كعب الأحبار و...».

أقول: ليس أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) من هؤلاء؛ بل هو بابُ مدينة علم رسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، والثقلُ الأصغر، وأحبُّ الخلق إلى الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ووليُّ جميع المؤمنين والمؤمنات من بعده، ووارثُ علمه، وأخوه. وقال الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤هـ) بعد أن ذكر هذه القاعدة: «نعم، استثنى بعض الأئمة من ذلك ما إذا كان الصحابي ممن أسلم وكان من علماء أهل الكتاب كسلمان وعبد الله بن سلام، فلا يلتحق بالمرفوع لاحتمال أن يكون مما رواه في الكتب السالفة ولا ينافي الشريعة»[3]. وقال الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد: «شروط قبول الحديث المرفوع الحُكمي هي: ١- أن يكون الحديث مما لا مجال للرأي فيه. ٢- أن يكون ذلك الصحابي ممن لم يُعرف بالأخذ عن أهل الكتاب»[4].

تحقيق رجال السند وكلهم من رجال البخاري أو مسلم في صحيحيهما

ورجال هذه الرواية كلهم ثقات معروفون من رجال مسلم في «صحيحه»، إلّا المنهال بن عمرو فهو ثقة ولكن من رجال البخاري في «صحيحه»، وسند هذه الرواية أيضاً متصل.

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣١٤٩ و٣٣٢٧.
٢. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، ج١، ص١٤٦، سؤال رقم ٣١.
٣. بدر الدين الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج١، ص٤١٤.
٤. سعد بن عبد الله آل حميد، فتاوى حديثية، ص٣٨.

وتأكيد المدعى هذا يحتاج إلى بيان حال رجال الحديث أولاً، ثم إثبات عدم وجود الانقطاع أو علة أخرى في السند ثانياً:

تحقيق حال معاوية بن هشام القصار الكوفي، وهو من رجال صحيح مسلم

معاوية بن هشام القصار الكوفي (ت ٢٠٥هـ): قال الذهبي: «ثقة، عن حمزة والثوري، وعنه أحمد والحسن بن علي بن عفان، وكان بصيراً بعلم شريك، قال ابن معين: صالح وليس بذاك، توفي ٢٠٥، م ٤»[١]. وهو من رجال البخاري في «الأدب المفرد» ومن رجال مسلم في صحيحه[٢] ومن رجال الأربعة كلهم كما أشار الذهبي إلى ذلك بـ«م ٤». وهو من شيوخ أحمد في «المسند»، ومن رجال ابن حبان وابن خزيمة في صحيحيهما ومستخرج أبي عوانة و«الأحاديث المختارة» للمقدسي، وصحح سند أحاديثه الحاكم في «المستدرك» ووافقه الذهبي في التلخيص. قال الحافظ المزي: «روى عن: ... عمار بن زريق....، روى عنه: ... أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة»[٣].

قال الذهبي في «ميزان الاعتدال»: «معاوية بن هشام القصار (م، عن)، أبو الحسن الكوفي. عن حمزة، والثوري. وعنه أحمد، ومحمود بن غيلان، وخلق. قال أبو حاتم: صدوق. وقال أبو داود: ثقة. وقال يعقوب السدوسي: كان هو وإسحاق الأزرق من أعلمهم بحديث شريك. قلت: ما ذكرته لشيء فيه إلا أن أبا الفرج قال: قيل هو معاوية بن أبي العباس روى ما ليس من سماعه فتركوه. قلت: هذا خطأ منك، ما تركه أحد. وقد قال فيه ابن معين: صالح، وليس بذاك»[٤].

وقال في كتابه «تاريخ الإسلام»: «معاوية بن هشام م.ع. أبو الحسن الأسدي، مولاهم

---

١. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج٢، ص٢٧٧.
٢. انظر مثلاً: مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، صحيح مسلم، ج١، ص١٣٠؛ ج٢، ص١٠١؛ ج٥، ص١١٨؛ ج٨، ص٢٤.
٣. المزي، تهذيب الكمال، ج٢٨، ص٢١٨.
٤. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص١٣٨.

الكوفي القصار. عن: علي بن صالح بن حي، وحمزة الزيات، وشيبان، وسفيان، وعمار بن زريق، وهشام بن سعد، وجماعة. وعنه: أحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب، ومحمود بن غيلان، وأحمد بن سليمان الرهاوي، والحسن بن علي بن عفان، وآخرون. قال أبو حاتم: صدوق. وقال يعقوب بن شيبة: كان هو وإسحاق الأزرق من أعلمهم بحديث شريك. وقال أبو داود: ثقة. قلت: توفي سنة أربع أو خمس ومائتين»[1].

أقول:

إذا عرفت هذا فاعلم أن الرجل -كما هو شأن أكثر رجال السنة- قد ورد فيه الجرح والتعديل معاً[2]، وإن كان من رجال مسلم في «صحيحه». وليس من الصحيح أن يتمسك أحد بالتعديل دون الجرح أو العكس كما هو من بديهيات علم الجرح والتعديل. ولإيضاح هذا المطلب ننقل كلاماً للشيخ الألباني عقب حديث ذكره: «قلت: والحديث أعلّه المعلِّق على مسند عبد بن حميد بعمر بن أبي عمرو هذا فقال: «وثّقه قوم وضعفه آخرون»، وفيه جَنَف وظلم للسنة ورواتها، فليس كل من تكلم فيه بعضهم يعل به حديثه، فكم من راو من رواة الشيخين، قد تكلم فيه بعض الأئمة، ومنهم هذا؛ بل وشيخه عكرمة أيضاً. وإنما ينبغي في هذه الحالة الرجوع إلى علم الجرح والتعديل وأصوله ممن كان عالماً به، مع الاستغاثة بالحفاظ الذين سبقونا في هذا المجال، خلافاً لبعض الأغرار ممن يظنون أنهم على شيء من هذا العلم، وهم لم يشموا رائحته بعد»[3]. وقال أيضاً بعد أن ذكر حديثاً في إسناده حميد بن زياد الذي لأجله ضعف ابن الجوزي الحديث: «قلت: هذا تعنت ظاهر، فان الرجل مختلف فيه، ولا يجوز الاعتماد على قول المضعِّف إلا بعد الموازنة بينه وبين قول من وثقه، وإلا لم يسلم لنا

---

١. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج١٤، ص٣٩٣.

٢. انظر ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١٠، ص١٩٦.

٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٤٦٢، والمعلق على مسند عبد بن حميد هو الشيخ مصطفى العدوي كما صرح به الشيخ أحمد بن إبراهيم أبي العينين في كتابه: الانتصار للحق وأهل العلم الكبار والرد على من رمى الشيخ الألباني بالتساهل، ص٣٣٤.

من الحديث إلا القليل»[١].

وقوله: «وإلا لم يسلم لنا من الحديث إلا القليل» يؤيد صحة ما قلنا في أن أكثر رجال السنة قد جرحوا. إذا عرفت هذا فاعلم أنّ معاوية بن هشام هو إما ثقة وحديثه صحيح لذاته وهذا ما سنعتمده هنا كما سيأتي توضيحه مفصلاً، أو مع التنزل فهو حسن الحديث لذاته أو لا أقل في الشواهد والمتابعات، وتوضيح ذلك في أربعة مسالك:

المسلك الأول: أنه ثقة صحيح الحديث مطلقاً كما قال الحافظ الذهبي وغيره:

رجّح بعض علماء السنة بعد دراسة أقوال العلماء في معاوية بن هشام، وثاقته ولم يعتنوا بالجرح الوارد فيه أصلاً، وقد احتجوا به مطلقاً ووثقوه وصححوا أحاديثه، منهم الذهبي فقال: «ثقة، غلط من تكلم فيه»[٢]، ولذا أورده في رسالته المسماة «من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث»، وقال: «صدوق»[٣]، وقال في «الكاشف» كما مرّ: «ثقة».

وهكذا قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي (ت ١٣٨٦هـ): «معاوية بن هشام من الثقات، لم يرو ما ليس من سماعه»[٤].

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في تحقيقه على مسند أحمد: «معاوية بن هشام القصار الكوفي: ثقة، وثّقه أبو داود وغيره، وضعفه بعضهم بغير حجة»[٥].

وقال ابن القطان (ت ٦٢٨هـ) بعد أن ذكر حديثاً عن جابر بن عبد الله: «هو صحيح، إسناده عند أبي داود هكذا: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا معاوية بن هشام، حدثنا

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٣٤٤٢.
٢. الذهبي، ديوان الضعفاء، رقم ٤١٧٣.
٣. الذهبي، من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث، ص١٧٧، رقم ٣٣٢.
٤. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ج١، ص٢٢٢، في ترجمة الحارث بن عمير البصري، رقم ٦٨.
٥. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، حديث رقم ١٠٦٩.

سفيان، عن حبيب عن حميد الأعرج، فذكره. وكل هؤلاء ثقات مشاهير»[1]. وقال الدكتور الحسين آيت سعيد محقق كتاب «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان: «صحيح: أخرجه أبو داود في البيوع (٣/٢٩٥)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٠/١٦٧-١٨٣) والبيهقي، كلهم من طريق حميد الأعرج به»، ومعاوية بن هشام قد وقع في جميع هذه الأسانيد.

وقال ابن كثير أيضاً عقب حديث تفرد به معاوية بن هشام عن سفيان الثوري كما سيأتي توضيحه قريباً: «هذا إسناد رجاله كلهم ثقات»[2].

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» عقب حديث في إسناده معاوية بن هشام رواه ابن ماجه: «إسناده صحيح ورجاله ثقات على شرط مسلم»[3].

وقال علاء الدين مغلطاي (ت ٧٦٢هـ) في شرحه على سنن ابن ماجه عقب حديثٍ هو: «إن الله وملائكته يصلون على ميامين الصفوف» فيه معاوية بن هشام، قال: «هذا حديث إسناده صحيح على شرط مسلم»[4].

وقال الأستاذ إرشاد الحق الأثري عقب حديث يرويه معاوية بن هشام عن سفيان عن الأعمش: «إسناده صحيح»[5]. ومرة أخرى عقب حديثين يرويهما معاوية بن هشام عن سفيان عن أبي الزبير: «إسناده صحيح»[6].

أقول: إذن، إن الرجل ثقة صحيح الحديث -ولا أقل على شرط مسلم كما قالوا- اعتمادا على هذا المسلك.

---

١. ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ج٥، ص٣٩٩، رقم ٢٥٦٦.
٢. ابن كثير، تفسيرابن كثير، ج٤، ص٤٣٩.
٣. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج٢، ص١٠٢٠، رقم ٣٠٦٨ بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
٤. علاء الدين بن قليط مغلطاي، الإعلام بسنته عليه الصلاة (شرح سنن ابن ماجه)، ص١٦٦٢. ونقله عنه أيضاً المناوي في فيض القديرشرح الجامع الصغير، ج٢، ص٣٤٢.
٥. محمد بن إسحاق السراج، مسند السراج، الحديث رقم ١٤٣٣.
٦. المصدر نفسه، رقم ١٥٠٣ و١٥٥٨.

المسلك الثاني: أنه صدوق حسن الحديث كما قال جمع كثير من علماء السنة:

أن بعضهم حسنوا حديثه وإن لم يصححوا له، كما قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «هو حسن الحديث»[١].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «تقريب التهذيب»: «صدوق له أوهام»[٢]، وقال أيضاً في مقدمة كتابه هذا: «إنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه وأعدل ما وصف به»[٣]. وهذا يعني أنه بعد دراسة أقوال المتقدمين في معاوية بن هشام حكم عليه بهذا الكلام «صدوق له أوهام». فما رتبة هذا الرواي عند ابن حجر؟ قد اختلف المعاصرون في فهم رتبة حديث هؤلاء الرواة عند ابن حجر العسقلاني، ولكن الشيخ البقاعي (ت ٨٨٥هـ) تلميذ ابن حجر صرح في كتابه «النكت الوفية بما في شرح الألفية»: «وحديث هذا الضرب حسن لذاته»[٤]، وهو الظاهر من عمل الشيخ الألباني في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة» كما سيتضح قريباً. وقال الدكتور بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرناؤوط تعليقاً على كلام ابن حجر في معاوية بن هشام: «بل صدوق حسن الحديث»، ثم ذكرا كلام أئمة الجرح والتعديل فيه وقالا في النتيجة: «قلنا: وإنما أنزل إلى مرتبة الحسن الحديث لأوهام تقع له»[٥].

أقول: وسيأتي الكلام عن أوهامه المزعومة قريباً. وقد أطلق ابن حجر اصطلاحه هذا: «صدوق له أوهام» على معاوية بن هشام خاصة، فقد قال عن حديث: «إن الله تعالى وملائكته يصلون على ميامن الصفوف» في سنن أبي داود: «لأبي داود بإسناد حسن»[٦]، فراجعنا سنن أبي داود[٧] فرأينا السند هكذا: معاوية بن هشام عن سفيان عن أسامة بن زيد

---

١. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، رقم ٣٧٦٢ و٢٥٣٢٣.
٢. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج٢، ص١٩٧.
٣. المصدر نفسه، ج١، ص٢٣.
٤. برهان الدين البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، ج١، ص٢٦١.
٥. بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ج٣، ص٣٩٦، رقم ٦٧٧١.
٦. ابن رجب الحنبلي، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ج٢، ص١٧٧.
٧. أبو داود، سنن أبي داود، ج١، ص١٥٩.

عن عثمان بن عروة عن عروة عن عائشة. ولعلّ ابن حجر حسّنه لأجل أسامة بن زيد الليثي شيخ سفيان لأنه قال عنه: «صدوق يهم»[١].

وقال أبو عبد الرحمن المصري الأثري عقب هذا الحديث: «إسناده حسن لأجل أسامة بن زيد شيخ سفيان في هذا الحديث، ويرويه عن سفيان: معاوية بن هشام القصار وهو صدوق له أوهام»[٢].

وقال عمرو عبد المنعم سليم (من المعاصرين): «فراوي الحديث الحسن دون راوي الحديث الصحيح في الضبط، وهو من يطلق عليه وصف: صدوق لا بأس به، ليس به بأس، ثقة يخطيء، صدوق له أوهام»[٣].

وقال الدكتور أحمد معبد عبد الكريم المصري من علماء الأزهر: «إن مرتبة التوثيق المطلق للراوي، دونها -مباشرة- مرتبة تُستَعمل فيها الألفاظ والعبارات الدالة على عدالة الراوي وقصور ضبطه قليلاً عن التمام، سواء كان ذلك بلفظة أو بعبارة اصطلاحية واحدة، مثل «صدوق ولا بأس به» و«مقارب الحديث» على الراجح في دلالتها. أو كان ذلك بتركيب مثل: «صدوق له أوهام» أو «في حفظه شيء»، أو «له مناكير»، أو «صدوق لينه فلان»، ممن يعتمد قوله. ومن قسّم ألفاظ تلك المرتبة إلى درجتين: أولاهما للألفاظ المفردة وثانيتهما للألفاظ المركبة، كما فعل الإمام الذهبي في بعض مؤلفاته والحافظ ابن حجر في «التقريب» ومقدمته. فذلك من كل منهما تقسيم نوعي فقط لمرتبة واحدة هي مرتبة الحسن لذاته في غير ما قَصُرَ ضبط الراوي منه، وأن الموصوف بأي لفظ من كل منهما فحديثه حسن عندهما كما في تطبيقاتهما العلمية لذلك، مع تقريرهما تفاوت مراتب الحسن على نحو ما تتفاوت مراتب الصحيح والضعيف. وما يوجد في تطبيقات كل منهما مخالفٌ لذلك، فيعد مخالفة موضعية

١. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٧٦.

٢. اليافعي (ت ٧٦٨هـ)، الترغيب والترهيب، ج١، ص١٣٥، رقم ١٥٤.

٣. عمرو عبد المنعم سليم، تيسير علوم الحديث للمبتدئين، ص٣٢.

فقط وليس مخالفة موضوعية، وإن تعدد، ولا سيما إذا كان موضع المخالفة لم يقع فيه الحكم المخالف بشيء»[١].

وحسّن الشيخ الألباني أيضاً أحاديث ورد في سندها معاوية بن هشام. فمثلاً قال بعد أن ذكر حديثاً فيه معاوية بن هشام: «وهذا إسناد جيد وهو على شرط مسلم»[٢]. وكذا حسن سند حديث تفرد به معاوية بن هشام عن سفيان، وهذا نص ما قال:

«العين تدخل الرجل القبر والجمل القدر. قال في «الجامع»: «رواه ابن عدي وأبو نعيم في «الحلية» عن جابر وابن عدي عن أبي ذر». قلت: وقد أخرجه أبو نعيم «الحلية» (٧/٩٠) وأبو بكر الشيرازي في «سبعة مجالس من الأمالي» (٨/٢) والخطيب في «تاريخه» (٩/٢٤٤) من طريق محمد ابن مخلد وابن عدي كلاهما عن شعيب بن أيوب حدثنا معاوية بن هشام حدثنا سفيان عن محمد بن المنكدر عن جابر به. قال ابن عدي: «وحدث سفيان هذا عن محمد بن المنكدر ويقال إنه غلط وإنما هو عن معاوية عن علي بن علي عن ابن المنكدر عن جابر». والحديث أشار إليه الذهبي في ترجمة شعيب بن أيوب هذا وقال: إنه منكر. وضعفه الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة»، وإسناده حسن عندي لأن شعيب بن أيوب وثقه الدارقطني وابن حبان، وجرحه أبو داود جرحا مبهماً فقال: إني لأخاف الله تعالى في الرواية عنه»»[٣].

أقول: وهذا الحديث هو الذي قال ابن كثير عقبه: «هذا إسناد رجاله كلهم ثقات»[٤].

والشيخ الألباني كثيراً ما يحسّن؛ بل يجوّد ويصحح أحاديث الذين قال ابن حجر فيهم: «صدوق له أوهام». فإنه بعد أن ذكر حديثاً فيه عباد بن راشد -الذي قال ابن حجر فيه: صدوق له أوهام- قال: «هذا إسناد صحيح ... وفي عباد بن راشد كلام يسير لا يضر... قال

---

١. أحمد معبد عبد الكريم المصري، ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب، ص٣٤٧.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٩٩١.
٣. المصدر نفسه، رقم ١٢٤٩.
٤. ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج٤ ص٤٣٩.

الذهبي في المغني: صدوق. وكذا قال الحافظ في التقريب وزاد: له أوهام»[1].

أقول: وثق الذهبي معاوية بن هشام مطلقاً وقال الحافظ ابن حجر فيه: «صدوق له أوهام»، فإسناد حديثه هذا صحيح كما صحح الشيخ الألباني إسناد حديث فيه عباد بن راشد.

وقال الشيخ الألباني أيضاً بعد أن ذكر حديثاً في إسناده عثمان بن محمد بن المغيرة: «قلت: وإسناده جيد، رجاله كلهم ثقات، وفي عثمان بن محمد وهو ابن المغيرة ابن الأخنس كلام يسير. وقال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام»[2].

أقول: رأينا كيف صحّح وجوّد حديث من قال ابن حجر فيه ما قال في معاوية بن هشام، والتصحيح أعلى من التجويد والتجويد أعلى من التحسين[3].

وقال الشيخ الألباني أيضاً بعد أن ذكر حديثاً فيه علي بن مسعدة الباهلي: «قلت: ورجاله ثقات رجال مسلم غير الباهلي هذا، وهو مختلف فيه، وقال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام. قلت: فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى؛ إذ لا يخلو أحد من أوهام، فما لم يثبت أنه وهم فهو حجة»[4].

أقول: ولم يثبت أن معاوية بن هشام وهّم حديث السفينة، ولم أرَ أحداً خالفه؛ بل يوجد لحديثه هذا شواهد كثيرة، فحديثه هذا حجة.

وقال الشيخ الألباني أيضاً عقب حديث فيه مسروق بن المرزبان: «وهذا سند حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير مسروق وهو صدوق له أوهام كما قال الحافظ، فمثله حسن

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٣٩٤.
٢. المصدر نفسه، رقم ٢٢٤.
٣. انظر: مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، س٧٩، ج١، ص٢٠٦.
٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٨٤١.

الحديث، فلا يرتقي حديثه إلى درجة الصحيح، وقد أحسن السيوطي صنعاً حين رمز لحسنه في «الجامع الصغير»»[١].

وقال الشيخ الألباني بعد أن ذكر حديثاً في سنده رباح ابن أبي معروف: «وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات رجال البخاري في صحيحه غير رباح وهو ابن أبي معروف بن أبي سارة المكي فمن رجال مسلم، وفيه كلام لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن، وفي التقريب: صدوق له أوهام»»[٢]. وقال بعد أن ذكر حديثاً فيه سعيد بن عبد الرحمن: «وهذا إسناد حسن رجاله ثقات رجال مسلم وفي سعيد بن عبد الرحمن كلام لا يضر إن شاء الله تعالى. قال الحافظ في الفتح (١٠/١٢٢): «وثقه الأكثر ولينه بعضهم من قبل حفظه». وقال في التقريب: «صدوق له أوهام وأفرط ابن حبان في تضعيفه»»»[٣]. وقال بعد أن ذكر حديثاً فيه سيار بن حاتم: «وهذا سند حسن كما قال المنذري (٤/١٤١) ورجاله ثقات رجال مسلم غير سيار بن حاتم وهو صدوق له أوهام كما في التقريب»[٤]. وقال بعد أن ذكر حديثاً فيه موسى بن خلف: «وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات، وفي عاصم كلام لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن، ومثله موسى بن خلف وكنيته أبو خالد البصري، قال الحافظ: صدوق عابد، له أوهام»[٥]. وقال عقب حديث راو اسمه سعيد بن عبد الرحمن الجحمي: «هو إسناد حسن لأن الجحمي وإن كان من رجال مسلم فقد تكلم فيه من قبل حفظه، قال الحافظ: «صدوق له أوهام، وأفرط ابن حبان في تضعيفه»»»[٦]. وقال بعد أن ذكر حديثاً: «وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات، وفي راشد بن داود الصنعاني كلام يسير لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن، وقد أشار الحافظ إلى ذلك بقوله فيه «صدوق له أوهام»»»[٧].

---

١. المصدر نفسه، رقم ٦٠١.
٢. المصدر نفسه، رقم ٤١٨.
٣. المصدر نفسه، رقم ٦٢٢.
٤. المصدر نفسه، رقم ١٠٥١.
٥. المصدر نفسه، رقم ١٣١٦.
٦. المصدر نفسه، رقم ٢٩٦١.
٧. المصدر نفسه، رقم ١٦١١.

أقول: وثمة أمثلة أخرى لا داعي لذكرها. ويؤيده أيضاً ما قاله الشيخ شعيب الأرناؤوط عقب حديث في إسناده معاوية بن هشام: «إسناده قوي على شرط مسلم»[1]، وعقب حديث آخر: «هذا إسناد حسن»[2]. وقال أيضاً في معاوية بن هشام كما مر: «هو حسن الحديث»[3].

وقال الحافظ نور الدين الهيثمي عقب حديث: « رواه أبو يعلى وإسناده حسن»[4]، وراجعنا إلى مسند أبي يعلى ففي إسناده معاوية بن هشام[5]. وقال عقب حديث آخر: «رواه أبو يعلى والطبراني وإسناده جيد»[6] وراجعنا مسند أبي يعلى[7] والمعجم الكبير[8] ففي إسنادهما معاوية بن هشام.

وقال الشيخ حسين سليم أسد محقق كتاب مسند أبي يعلى الموصلي تعليقاً على حديثين في إسنادهما معاوية بن هشام: «إسناده قوي»[9]، ثم ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، ثم قال في تعليقه على حديث آخر: «إسناده قوي، معاوية بن هشام بينا أنه قوي عند الحديث ٦٢٠٦»[10]. ورأيته أيضاً في تحقيقه على كتاب «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان»[11] قال عقب حديث فيه معاوية بن هشام: «إسناده حسن ومعاوية بن هشام فصلنا القول فيه عند الحديث ٦٢٠٦... في مسند أبي يعلى». وقال فيه: «معاوية بن هشام في حفظه كلام لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن وهو من رجال مسلم»[12]. وقال عقب أحاديث أخرى فيه معاوية بن هشام: «إسناده

١. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، رقم ٣٢٧١.
٢. المصدر نفسه، رقم ٣٧٦٢.
٣. المصدر نفسه، ج٦، حديث رقم ٢٥٣٢٣.
٤. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٢، ص٣٠٠.
٥. أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى الموصلي، رقم ٢٦٧٦.
٦. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج١٠، ص١٩٨.
٧. أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى الموصلي، رقم ٥٠١٢.
٨. الطبراني، المعجم الكبير، ج١٠، ص٢٠٦.
٩. أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى الموصلي، رقم ٦٢٠٦ و٦١٨٩.
١٠. المصدر نفسه، رقم ٦٢١٩.
١١. نور الدين الهيثمي، موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، ج٢، ص٨٩.
١٢. أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى الموصلي، رقم ٤٥٥٥.

قوي»[١]، وقال عقب بعض أحاديثه: «إسناده حسن»[٢]؛ بل وقال عقب كثير من أحاديثه: «إسناده صحيح»[٣]. وقال أيضاً عقب حديثه: «إسناده صحيح على شرط مسلم»[٤].

وقال الشيخ محمد عوامة في حديث رواه ابن أبي شيبة عن معاوية بن هشام: «إسناد المصنف حسن من أجل شيخه معاوية»[٥].

وقال مختار أحمد الندوي عقب حديث فيه معاوية بن هشام: «إسناده حسن»[٦].

وقال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي (ت ١٤٢٢هـ) بعد أن ذكر حديثاً من سنن ابن ماجه يرويه عن أبي بكر بن أبي شيبة ثنا معاوية بن هشام عن عمار بن رزيق عن الأعمش -وهذا بعينه سند حديث السفينة من رواية علي (عليه السلام)-: «هذا حديث حسن على شرط مسلم»[٧].

وقال باسم بن فضيل الجوابرة أستاذ الحديث بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض عقب حديث في إسناده معاوية بن هشام: «إسناده حسن رجاله رجال الصحيح، ومعاوية بن هشام صدوق له أوهام»[٨].

وقال الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش في تحقيقه على «الأحاديث المختارة للمقدسي» عقب حديث فيه معاوية بن هشام: «إسناده حسن. معاوية بن هشام صدوق

---

١. انظر مثلاً: نور الدين الهيثمي، موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، رقم ١٣١٩ و١٣٥٨.
٢. أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى الموصلي، رقم ٩٦.
٣. المصدر نفسه، رقم ١٠٠٢ و١٦٩٦ و١٨٨٧ و٢٤٨٨ و٢٦٧٦ و٤٦٨٩ و٥٠٥٦.
٤. المصدر نفسه، رقم ٣٩٦٤.
٥. ابن أبي شيبة، المصنف، رقم ١٠٧٩٧، تحقيق: الشيخ محمد عوامة.
٦. البيهقي، شعب الإيمان، رقم ٨٨١٧.
٧. مقبل بن هادي الوادعي، الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين، ج٢، ص٣٤٤، كتاب الحج والعمرة، باب حديث مخصص بأحاديث تدل على أن طواف الوداع يسقط عن الحائض والنفساء.
٨. ابن أبي عاصم، السنة، حديث رقم ١٥٤٥، تحقيق: باسم بن فضيل الجوابرة.

له أوهام»[1]. وهكذا قال عقب أحاديثه[2].

ورأيت الترمذي أيضاً قال عقب حديث رواه ابن عباس وفي سنده معاوية بن هشام: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه»[3]. وقد قال الشيخ الألباني وغيره: «جمع الترمذي بين لفظي غريب وحسن إنما يعني في اصطلاحه أنه حسن لذاته»[4].

وقال الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد (من المعاصرين) في معاوية بن هشام: «فقد اختلفت أقوالهم فيه، وأعدل الأقوال فيه ما اختاره الذهبي في «من تكلم وهو موثق» بقوله: «صدوق»، وهو قول أبي حاتم الرازي وابن سعد. وقد أنكرت على معاوية بعض الأحاديث، وهو من المكثرين جدّاً، قال ابن سعد: كثير الحديث، وقال ابنه الحسن: كان عند أبي عن الثوري ثلاثة عشر ألفاً، فمثل هذا الراوي إذا أخطأ في أحاديث يسيرة، فإنها تحتمل له في جنب ما روى، وهي أحاديث معروفة ومحصورة، وهذا ابن عدي بعد أن ذكر أحاديث انتقدت على معاوية هذا، يقول في كامله (٢٤٠٣/٦): «ولمعاوية بن هشام -غير ما ذكرت- حديث صالح عن الثوري، وقد أغرب عن الثوري بأشياء، وأرجو أنه لا بأس به»»[5].

وهذا كلام صحيح غير أن ابن عدي ذكر في ترجمة معاوية بن هشام ثلاثة أحاديث فقط وقال عقب الأول: «لم يحدث عن محمد بن المنكدر من حديث الثوري عنه إلا معاوية»، وقال عقب الثاني: «وهذا الحديث لا يرويه عنه (أي الثوري) غير معاوية»[6]. فلا دليل على أن معاوية أخطأ أو توهم في هذين الحديثين؛ بل إنه -كما قال ابن عدي- إنما تفرد بهما

---

١. ضياء الدين المقدسي، الأحاديث المختارة، حديث رقم ٥٢٠ من مسند علي بن أبي طالب.
٢. انظر: المصدر نفسه، حديث رقم ٢١٣ و٢١٤ من مسند عامر بن ربيعة، ج٨، ص١٨٧.
٣. الترمذي، سنن الترمذي، ج٥، ص٧٦.
٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج٢، ص١٨٥.
٥. ابن الملقن، مختصر استدراك الذهبي على المستدرك الحاكم، ج٣، ص١٥٧٣.
٦. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٦، ص٤٠٧.

عن سفيان الثوري، وكم من حديث تفرد به الثقات، وليس من شرط الثقة أن يتابع في جميع مروياته وأن لا ينفرد ببعض أشياء كما هو المقرر في علم الحديث؛ ولذا يوجد باب في كتب مصطلحات الحديث بعنوان «زيادة ثقة». فمعاوية بن هشام هو من المكثرين جدّاً كما قال الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد، وروى عن سفيان الثوري أحاديث كثيرة، فليس من العجيب أن ينفرد ويغرب عن الثوري بأشياء. ولذا قال الشيخ الألباني عقب الحديث الأول الذي ذكره ابن عدي وتفرد به معاوية بن هشام عن سفيان: «إسناده حسن»[1]، وقد مرّ آنفاً كلامه مفصلاً حول هذا الحديث. فمعاوية بن هشام هو حسن الحديث مطلقاً حتى حين يتفرد بإسناد. نعم، حين يخالف معاوية بن هشام من هو أوثق منه يُرَدُّ حديثه، ولكن هذا لا يختص بمعاوية بن هشام بل أي ثقة إذا خالف من هو أوثق وأحفظ منه يرد حديثه. وقال ابن كثير أيضاً عقب حديث الأول الذي ذكره ابن عدي: «هذا إسناد رجاله كلهم ثقات»[2] كما مرّ.

أما الحديث الثاني فيرويه معاوية بن هشام عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر وهو حديث صحيح كما في «إرواء الغليل»[3]، وأبو الزبير قد حدث بهذا الحديث، ولكن ما رواه أحدٌ عن سفيان عن أبي الزبير إلّا معاوية بن هشام، وليس هذا طعناً في معاوية أبداً كما هو واضح.

أما الحديث الثالث فهو الذي صرح ابن عدي بخطإ معاوية بن هشام فيه فقال: «أخبرنا ابن زيدان ثنا أبو كريب ثنا معاوية بن هشام عن مالك عن الزهري عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أكل كتف شاة وصلى ولم يتوضأ. قال الشيخ: وهذا أخطأ فيه معاوية على مالك فقال: عن الزهري عن عطاء والحديث في «الموطأ» عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وهو الصحيح. ولمعاوية بن هشام غير ما ذكرت حديث صالح عن الثوري وقد أغرب عن الثوري بأشياء وأرجو أنه لا بأس به».

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٢٤٩.

٢. ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج٤ ص٤٣٩.

٣. الألباني، إرواء الغليل في تخرج أحاديث منار السبيل، ج٨، ص١٧٢.

رأينا أن ابن عدي يؤكد أن معاوية أغرب فقط أي تفرد عن الثوري بأشياء، ولا يقول أنه أخطأ فيها إلا في هذا الحديث الثالث، فالظاهر من كلام ابن عدي أن معاوية وهم فيه، حيث جعل الزهري (الثقة) مكان زيد بن أسلم (الثقة) في السند. فهل يضره هذه الغرائب أو تلك الأخطاء لو سُلم بها؟!

أما بالنسبة إلى الغرائب، فقال الشيخ أبي الحسن في «إتحاف النبيل»: «إن الغرائب تضر الراوي بشروط ذكرها ذهبي هذا العصر الشيخ المعلمي (رحمه الله تعالى) وخلاصة ما ذكر: أن الراوي إذا روى منكراً، وكثر ذلك في حديثه، أو فحش، ولم يكن معروفاً بالرحلة، فيتهم، ويقال: أنت لم ترحل، فمن أين جاءتك الغرائب التي ليست عند محدثي بلدك؟! ويتهم بسرقتها، وأنّه قد وثب عليها من حديث غيره، وادعاها لنفسه»[1]. ونص ما قال الشيخ المعلمي في «التنكيل»: «وكثرة الغرائب إنما تضر الراوي في أحد حالين: الأولى: أن تكون مع غرابتها منكرة عن شيوخ ثقات بأسانيد جيدة. الثانية: أن يكون مع كثرة غرائبه غير معروف بكثرة الطلب. ففي الحال الأولى تكون تبعة النكارة على الراوي نفسه لظهور براءة من فوقه عنها، وفي الحال الثانية يقال من أين له هذه الغرائب الكثيرة مع قلة طلبه؟»[2].

ومعاوية بن هشام ليس منكر الحديث؛ بل لم يتهمه أحد برواية المناكير، ثم هو -كما قال الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد- كثير الحديث جدّاً لا سيما عن الثوري، إذن لا يضره أن يغرب عن الثوري بأشياء.

أما بالنسبة إلى الأخطاء لو سلم أنها منه، فمن الواضح أنه ليس من شرط الثقة أن لا يَهِمَ؛ إذ لا يخلو أحد من أوهام كما قال الشيخ الألباني، وهو المقرر في علم الحديث أيضاً كما

١. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، س١٨٧، ج١، ص٣٤٠.

٢. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ذيل ترجمة إبراهيم بن محمد بن يحيى أبو إسحاق المزكي النيسابوري.

قال الذهبي مثلاً: «ليس من حدّ الثقة، أنه لا يغلط ولا يخطئ، فمن الذي يسلم من ذلك غير المعصوم الذي لا يُقَرُّ على خطإ»[١]. وقال الشيخ المعلمي: «وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ ولا يهم، فما من ثقة إلا قد أخطأ، وإنما شرط الثقة أن يكون صدوقاً الغالب عليه الصواب، فإذا كان كذلك فما نبين أنه أخطأ فيه يطرح، ويقبل ما عداه»[٢]. ولا شك أصلاً في أن معاوية بن هشام كان صدوقاً يغلب عليه الصواب. وقد وهم الحفاظ الأثبات الأئمة كالزهري مثلاً وهو أوثق وأحفظ من معاوية بن هشام عند أئمة الحديث ويحتج به مطلقاً، قال ابن حجر العسقلاني عقب حديث: «اتفق أئمة الحديث كما نقله ابن عبد البر وغيره على أن الزهري وهم في ذلك»[٣]. وقد ذكروا له أوهام أخرى كما هو معروف. وقد تفرد الزهري بالنقل بنحو ستين ستّة بروايات لم يروها غيره وعملت بها الأمة ولم تردها بتفرده كما قال أبو إسحاق الحويني في «بذل الإحسان»[٤]. وقال الذهبي: «فهذا شعبة وهو من الذروة له أوهام، وكذلك معمر، والأوزاعي، ومالك»[٥]. إذن شعبة أيضاً له أوهام بنص الذهبي كما لمعاوية بن هشام بعض الأوهام. وقال أبو الحسن السليماني في «إتحاف النبيل»: «فنحن لا بدّ من أن نعلم أنّه ما من واحد من الأئمة إلّا وله أغلاط، لكنها قليلة، وتنغمر في سعة ما روى من الأحاديث الصحيحة الثابتة القوية»[٦]. وقال أحمد بن حنبل: «كان مالك من أثبت الناس وكان يخطئ»[٧]؛ بل قال ابن رجب الحنبلي تعليقاً على قول ابن المبارك: «ومن يسلم من الوهم؟» ما نصه: «وقد وهّمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم للحديث وقد جمع بعضهم جزءاً في ذلك»[٨].

١. الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص٧٨.
٢. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ص٤٦٢، ترجمة محمد بن عثمان بن أبي شيبة.
٣. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج٣، ص٧٧.
٤. أبو إسحاق الحويني الأثري، بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، ج٢، ص٤٣.
٥. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٦، ص٣٦، في ترجمة هشام بن عروة.
٦. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، س١٣، ج١، ص٩٧.
٧. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج١، ص١٦٠.
٨. المصدر نفسه، ص١٥٩.

وقال الشيخ الألباني في أحد الرواة اسمه إسماعيل بن مسلمة: «ثم ذكر-أي الذهبي- له حديثاً أخطأ في رفعه، وذلك مما لا يخدج فيه؛ لأنّ الخطأ لا يسلم منه بشر»[1]. وقال الحافظ ابن حجر: «ثم لو كل من وهم في حديث سري في جميع حديثه حتى يحكم على أحاديثه كلها بالوهم لم يسلم أحد»[2].

وقد ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني حديثاً آخرا في ترجمة معاوية بن هشام في «تهذيب التهذيب»[3] وزعم أنه وهم فيه فقال:

«ومن أوهام معاوية ابن هشام روايته عن هشام بن سعد عن سعيد بن أبي هلال عن عبد الله بن عمرو عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، قال مدين وأصحاب الأيكة أمتان بُعث إليهما شعيب. ورواه عمر بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن عمرو بن عبد الله عن قتادة في ذكر الأيكة قوله وهو الصواب» انتهى كلامه.

لا يوجد دليل على أن معاوية بن هشام وهم في هذا الحديث، فيمكن أن يكون هشام بن سعد هو الذي وهم لأنه اختُلف فيه وهو من رجال «ميزان الاعتدال». قال أحمد بن حنبل: «لم يكن هشام بالحافظ وليس هو محكم الحديث ولم يرضه، وكان يحيي بن سعيد لا يروي عنه»، وقال ابن معين: «ضعيف حديثه مختلط وليس بشيء وليس بمتروك الحديث»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال النسائي: «ضعيف»، وقال ابن عدي: «مع ضعفه يكتب حديثه»، وقال ابن سعد: «يستضعف»، وذكره يعقوب بن سفيان في الضعفاء[4]. فمن أين فهم الحافظ ابن حجر أن معاوية بن هشام هو الذي أخطأ في هذا الحديث؟! فالحمل على هشام بن سعد أولى من الحمل فيه على معاوية بن هشام. أما ابن

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٦٧٦.
٢. ابن حجر العسقلاني، القول المسدد في الذب عن المسند، ص٦٧.
٣. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١٠، ص١٩٧.
٤. انظر ترجمته في: المصدر نفسه، ج١١، ص٣٨.

كثير فقد ذكر علة أخرى في هذا الحديث فقال: «الأشبه أنه من كلام عبد الله بن عمرو مما أصابه يوم اليرموك من تلك الزاملتين من أخبار بني إسرائيل»[١].

فمن الواضح أنه لا بدّ للذي يريد إعلال حديثٍ براوٍ مثل معاوية بن هشام من أن يثبت أولاً: صحة السند إلى معاوية بن هشام، ثانياً: إثبات أن الغلط فيه من معاوية لا من غيره، ثالثاً: أنّ الذي خالف معاوية هو أوثق منه. فإن كانت هذه الأحاديث الأربعة أو أمثالها هي التي جعلت الحافظ ابن حجر العسقلاني يقول في ترجمة معاوية بن هشام «صدوق له أوهام»، فقد عرفت أنه لم يَهِم؛ بل إنما تفرد بالاثنين، والوهم في الرابع من غيره، والظاهر أنه قد وهم في الثالث حيث جعل ثقة مكان ثقة آخر، كما يمكن أن يكون هذا الخطأ أيضاً من ثقة آخر في السند. وهكذا قال ابن حبان -المتعنت المتشدد جدّاً- في معاوية بن هشام: «ربما أخطأ»[٢].

وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي في ترجمة مسلم بن أبي مسلم الجرمي: «ذكره ابن حبان في «الثقات»: «مسلم بن أبي مسلم الجرمي سكن بغداد، يروي عن يزيد بن هارون ومخلد بن الحسين، ثنا عنه الحسن بن سفيان وأبو يعلى. ربما أخطأ. مات سنة أربعين ومائتين». وقد قدّمنا في ترجمة ابن حبان أن توثيقه، لمن قد عرفه من أثبت التوثيق، وقوله «ربما أخطأ» لا ينافي التوثيق، وإنما يظهر أثر ذلك إذا خالف من هو أثبت منه»[٣].

ولذا قال وصي الله بن محمد عباس في معاوية بن هشام: «وثقه مطلقاً أبو داود، وابن حبان والذهبي...»[٤]. وابن حبان نفسه خرّج لمعاوية بن هشام في صحيحه.

فالصحيح هنا هو ما قاله ابن عدي وابن حبان المتعنت «ربما أخطأ»، وقد عرفت من كلام الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد أن أوهام معاوية بن هشام محصورة،

---

١. ابن كثير، البداية والنهاية، ج١، ص٢١٩، تحقيق: علي شيري.
٢. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١٠، ص١٧٩.
٣. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ترجمة مسلم بن أبي مسلم الجرمي.
٤. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، رقم ٨٣.

وهذا لا ينافي التوثيق كما وضحناه، وبه قال الشيخ المعلمي، فلم يظهرلنا أثروهمه هنا لأنه لم يخالف من هو أثبت منه، فما لم يثبت أنه وهم فهو حجة كما قال الشيخ الألباني. ومعاوية بن هشام يغرب عن الثوري بأشياء وحديث السفينة ليس من روايته عن الثوري.

إذن، الحق مع الذهبي والشيخ أحمد محمد شاكر وغيرهما في توثيق معاوية بن هشام مطلقاً. ولكنا ذكرنا هذا المسلك لكي نقول اعتماداً على ما قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني في معاوية بن هشام: «صدوق له أوهام»، فيبقى حديث معاوية في مرتبة الحسن لذاته كما صرح بهذا الشيخ شعيب الأرناؤوط وغيره. وقد رأينا أن الشيخ الألباني صحح وجوّد لمثله، فما لم يثبت أنه وهم فهو حجة ولذا حسن الشيخ الألباني إسناد حديث تفرد به معاوية عن سفيان؛ لأنه لا دليل على وهم معاوية بن هشام فيه. نعم إذا خالف معاوية بن هشام مَن هو أوثق منه وكان السند إليه صحيحاً ولم يكن يوجد من هو أولى من معاوية بن هشام بنسبة الوهم إليه، نقول إنه وهم في هذا الحديث خاصة كما وهم الزهري وغيره من الثقات. أما إن كان سند الحديث إلى معاوية بن هشام غير صحيح فنقول إنه لم يحدث بهذا الحديث ولم يخالف أحداً، فلم يهم أيضاً، أو إذا كان في السند من هو أولى بالوهم فننسب الوهم إليه، كما في الحديث الذي ذكره ابن حجر من رواية معاوية بن هشام عن هشام بن سعد.

وأنقل هنا كلاماً لظفر أحمد العثماني التهانوي (ت ١٣٩٤هـ) يدل على صحة ما قاله الذهبي في توثيق معاوية بن هشام، وأيضاً على أن حديث معاوية لا ينزل عن مرتبة الصحة حتى مع التسليم بصحة ما قاله ابن حجر: «صدوق له أوهام». قال التهانوي في كتابه «قواعد في علوم الحديث» بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة: «قولهم في الراوي: له أوهام، أو يهم في حديثه أو يخطئ فيه لا ينزله عن درجة الثقة. إذا قالوا في رجل: له أوهام، أو يهم في حديث، أو يخطئ فيه فهذا لا ينزله عن درجة الثقة، فإن الوهم اليسير لا يضر، ولا يخلو عنه أحد. قال الذهبي في «الميزان» ردّاً على العقيلي في إدخاله علي بن المديني في «الضعفاء» ما نصه: «أفما

لك عقل يا عقيلي؟ أتدري فيمن تتكلم؟ وإنما أشتهي أن تعرفني: من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه؟ ثم ما كل من له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطإ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم، أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزن الأشياء بالعدل والورع» ا.هـ. ملخصاً ملتقطاً»[1].

ثم وقفت على كلام محقق آخريدل على صحة ما رأينا من أنّ حديث معاوية لا ينزل عن مرتبة الصحة حتى مع التسليم بصحة ما قاله ابن حجر: «صدوق له أوهام». قال الدكتور عبد العزيزبن سعد التخيفي -الأستاذ المساعد بقسم السنة وعلومها في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود-: «قولهم عن الراوي: «صدوق له أوهام» أو «صدوق يهم»، من المعلوم أن الوهم جائزعلى الإنسان، ولا يقدح بالوهم اليسيرفي ضبط الراوي؛ لأنه لا يسلم أحد من ذلك. فإذا كان ما يقع في حديث الراوي من السهو والخطإ ليس كثيراً، فإن ذلك لا يمنع من قبول خبره والاحتجاج بحديثه في قول جمهور الأئمة الحفاظ. وإذا كثرالخطأ في حديث الراوي لكن لم يغلب على رواياته فإن جمهور الأئمة الحفاظ يحتجون بحديثه أيضاً، والمراد أنهم يحتجون بما تبين لهم أنه حفظه من حديثه، ويجتنبون ما علموا أنه غلط فيه. وأما من كان الغالب على حديثه الخطأ ولم يتهم بالكذب، وكان مرضيّاً في عدالته فهذا يكتب من حديثه في الفضائل، ومثله يتقوى حديثه بالمتابعات، ويرتقي إلى درجة الحسن لغيره. وقد ينتقي بعض الجهابذة الحفاظ مثل البخاري ومسلم والترمذي بعض الأحاديث من مرويات هؤلاء، فيخرجونها في الصحاح، أو يحكمون بصحتها. وهؤلاء الأئمة وأمثالهم لا يمكن رد قولهم في مثل هذه الأحوال إلا ببرهان معتبر، وقد وردت صيغة: «صدوق له أوهام» أو «صدوق يهم» في كلام الأئمة الحفاظ في عدد من التراجم، لكن استعمالهم لمثل هذه الصيغ لم يكن كثيراً، وإنما

١. ظفرأحمد العثماني التهانوي، إعلاء السنن، ج١٨، ص٨٩٨٦ وهذا المجلد من إعلاء السنن هو كتابه قواعد في علوم الحديث.

أكثر من استعمال هاتين الصيغتين الحافظ ابن حجر في كتابه «التقريب». وقد تبين لي من خلال دراسة أحوال الراوة الذين وصفهم ابن حجر بذلك أن معظمهم محتج بحديثهم. وقد سمعت فضيلة والدنا وشيخنا سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز حفظه الله ونفعنا بعلمه -وقد سئل عمن قال عنه ابن حجر: صدوق له أوهام أو صدوق يهم- فذكر ما حاصله أن حديث هؤلاء محتج به. أقول: لذلك فالظاهر لدي أن القيد في قوله: «صدوق له أوهام» أو «صدوق يهم» قيد يستعمله ابن حجر في مواضع كثيرة لبيان الواقع، وهو أنه ما من راو موثق إلا وله بعض الأوهام. وقد يستفاد من وصف الراوي الصدوق بأنه «يهم» أن له أوهاماً متعددة، كما تشعر بذلك صيغة الفعل المضارع «يهم»، لكن هذه الأوهام ليست غالبة على حديثه، وإلا لانحط الراوي إلى رتبة دون هذه، مثل ضعيف أو سيئ الحفظ»[1].

وقول الشيخ عبد العزيز ابن باز: «حديث هؤلاء محتج به» يشبه قول الشيخ الألباني: «فما لم يثبت أنه وهم فهو حجة»؛ إذ لا يخلو أحد من أوهام. وهكذا قال الشيخ أبو إسحاق الحويني بالنسبة إلى راو يخطئ اسمه خالد بن يحيى: «فمثله يقبل حديثه بشرط عدم المخالف، ويبدو أن غالب أخطائه في الأسانيد»[2]. ثم وقفت على كلام لأحد المتقدمين في تأييد ما قاله الشيخ الألباني وابن باز والدكتور عبد العزيز بن سعد التخيفي علي وهو كلام ابن حبان في ترجمة عبد الملك بن أبي سليمان: «والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحت عدالته بأوهام يهم في روايته، ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهري وابن جريح والثوري وشعبة؛ لأنهم أهل الحفظ والإتقان، وكانوا يحدثون من حفظهم ولم يكونوا معصومين حتى لا يهموا في الروايات؛ بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروي الثبت من الروايات وترك ما صح أنه وهم فيها ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه، فإن كان كذلك يستحق الترك حينئذ»[3]. وقال ابن حبان في عبد

١. مجلة البحوث الإسلامية، إشراف: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ج٤٧، ص١٩١- ١٩٢.
٢. أبو إسحاق الحويني الأثري، بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، ج٢، ص١٥٥.
٣. محمد بن حبان، الثقات، ج٧، ص٩٨.

الملك هذا: «ربما أخطأ» كما قال كذلك في معاوية بن هشام.

وقوله: «والأولى في مثل هذا قبول ما يروي الثبت من الروايات وترك ما صح أنه وهم فيها» هو كقول الشيخ الألباني: «فما لم يثبت أنه وهم فهو حجة». وخلاصة القول إنّ كلام الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد في معاوية بن هشام: «فقد اختلفت أقوالهم فيه» هو كلام صحيح، ولكن هذا الاختلاف ليس معناه أن بعضهم صححوا له وبعضهم ضعفوه؛ بل الاختلاف هو بين تصحيح حديثه لذاته وتحسينه لذاته كما عرفت مما مرّ في هذا المسلك والمسلك الذي قبله. إذن، الأصل في حديث معاوية بن هشام هو تصحيح حديثه لذاته أو تحسينه لذاته لا أقل، إلا إذا ثبت أنه أخطأ في حديث ما كما قال الشيخ الألباني، فما لم يثبت أنه وهم فهو حجة.

المسلك الثالث: علماء السنة حسنوا حديث من هو أدنى من معاوية بن هشام:

قال الشيخ الألباني بعد أن ذكر حديثاً فيه فضيل بن سليمان النميري: «وفضيل بن سليمان النميري إنما أخرج له البخاري متابعة، كما حققه الحافظ في مقدمة الفتح (٤٣٥)، وفيه كلام كثير، لخّصه الحافظ في التقريب فقال: «صدوق له خطأ كثير». فمثله حديثه مرشح للتحسين، أما الصحة فلا»[1]. وقال: «أخرجه ابن ماجه... وهذا سند حسن رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ وإنما لم أصححه لأن في مطر الوراق كلاماً من جهة حفظه، وقد قال في التقريب: صدوق كثير الخطإ»[2].

ولا شك في أن معاوية بن هشام أحسن حالاً من فضيل بن سليمان ومطر الوراق، فقد قال ابن حجر في كل واحد منهما: «له خطأ كثير أو كثير الخطإ»، أما معاوية بن هشام فقال فيه: «له أوهام» فقط، وهو من رجال مسلم. إذن لا شك في كون معاوية حسن الحديث

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٤٧٨.

٢. المصدر نفسه، رقم ١٠٢١ .

مطلقاً؛ إذ لم يثبت أنه وهم. والظاهر أن مرتبة الحسن لها درجات (انظر «قواعد التحديث» لجمال الدين القاسمي، باب «بيان أن الحسن على مراتب»)، وأن معاوية بن هشام حديثه أحسن من حديث فضيل بن سليمان النميري ومطر الوراق عند ابن حجر العسقلاني، وإن كان حديث كليهما في مرتبة الحسن. وهكذا حديث الذين قال ابن حجر في كل واحد منهم: «صدوق» فقط، فحديثهم في أعلى مراتب الحسن عنده.

والشيخ الألباني يحسن حديث من قال ابن حجر فيه: «صدوق يهم». ويفهم مما مرّ من كلام بن سعد التخيفي: «وقد يستفاد من وصف الراوي الصدوق بأنه «يهم» أن له أوهاماً متعددة، كما تشعر بذلك صيغة الفعل المضارع «يهم»»، أنّ الذين قال فيهم ابن حجر «صدوق يهم» يختلفون عن من قال فيهم: «صدوق له أوهام» في الوثاقة. فقال الشيخ الألباني مثلاً عقب حديث يرويه حيي بن عبد الله: «حيي هذا صدوق يهم كما في «التقريب»، فالإسناد حسن»[1]. وقال مرة أخرى فيه: «فيه كلام من قبل حفظه كما أشار إليه الحافظ بقوله في ترجمته: «صدوق يهم». فحسب مثله أن يحسن حديثه، أما الصحة فلا»[2]. ومرة أخرى: «فإن حيي بن عبد الله لم يخرج له مسلم شيئاً، ثم هو مختلف فيه كما تراه في «الميزان». وقال في «التقريب»: «صدوق يهم». فحسب مثله أن يكون حديثه حسناً، أما الصحة فلا»[3]. وقال عقب حديث يرويه عمران بن داور: «وهذا إسناد حسن ورجاله ثقات، وفي عمران وهو ابن داور القطان ومحمد بن بلال وهو أبو عبد الله البصري فيه كلام، لا ينزل حديثهما عن مرتبة الحسن، فالأول صدوق يهم، والآخر صدوق يغرب، كما قال الحافظ»[4]. وقال في مكان آخر: «عمران القطان هو ابن داور، وهو صدوق يهم كما في «التقريب»، فهو حسن الحديث»[5]. وقال

---

١. المصدر نفسه، رقم ١٥٤١.
٢. المصدر نفسه، رقم ١٣٦٥.
٣. المصدر نفسه، ١٣٠٤.
٤. المصدر نفسه، رقم ٢٣٥٢.
٥. المصدر نفسه، رقم ٤٠٩٠.

عقب حديث ذكره بسندين: «إسناده الأول حسن؛ لأن أبا قبيل واسمه حيي بن هاني المعافري وثقه جماعة منهم أحمد، وضعفه بعضهم، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يهم». فهو حسن الحديث على الأقل»[1].

المسلك الرابع: أنه حسن الحديث في الشواهد والمتابعات على الأقل فحديثه هذا حسن لغيره:

لا شك في أن معاوية بن هشام -وهو من رجال مسلم في صحيحه- لا أقل يستشهد بحديثه إذا لم يخالَف كما هو واضح بيّن جدّاً. قال أبو الحسن السليماني في كل من قيل فيه «فلان روى مناكير»، و«يروي مناكير»، و«في حديثه مناكير»، و«له أوهام أو أخطأ أو أغلاط»، و«له مناكير»، و«سيئ الحفظ أو رديْ الحفظ»، و«يخطئ كثيراً أو كثير الخطإ»، و«منكر الحديث»: «هذه الألفاظ حسب هذا الترتيب تتدرج في الجرح من الأخف إلى الأشد، وهي كلها ألفاظ يصلح أهلها في الشواهد والمتابعات، فالأول أخف من الثاني... وأما «له أوهام» فهي منه جزماً، والأوهام أخف من المناكير، وسوء الحفظ أشد من ذلك، مع كونه يدل على الغلط القليل لا الكثير»[2]؛ بل ويستشهد بأحاديث من هو أدنى من معاوية بن هشام بطبقات، فقال الشيخ الألباني عقب حديث فيه مسلم بن خالد الزنجي: «وإسناده حسن في الشواهد والمتابعات، رجاله ثقات غير الزنجي، هذا قال الحافظ في التقريب: صدوق، كثير الأوهام»[3]. وقال في رجل آخر اسمه محمد بن المتوكل بن عبد الرحمن الهاشمي المعروف بابن أبي السري: «قال الحافظ العسقلاني في «التقريب»: «صدوق عارف، له أوهام كثيرة». قلت: فمثله يستشهد به»[4].

والأمثلة على ذلك كثيرة لا داعي لذكرها.

---

١. المصدر نفسه، ٢٧٧٨.

٢. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، س١٤٩، ج١، ص٣٠٠؛ انظر أيضاً: س١٣، ج١، ص٩٧.

٣. الألباني، إرواء الغليل في تخرج أحاديث منار السبيل، ج٧، ص١٦٨.

٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٩٥٢.

تنبيه

من المعلوم أن أحمد بن حنبل كان لا يروي إلا عن شخص يوثقه كما قال الشيخ المعلمي في «التنكيل»: «فقد نص ابن تيميه والسبكي في «شفاء السقام» على أن أحمد كان لا يروي إلا عن ثقة. وفي «تعجيل المنفعة» (١٥ و١٩ وغيرهما) ما حاصله أن عبد الله بن أحمد كان لا يكتب في حياة أبيه إلا عمن أذن له أبوه وكان أبوه لا يأذن له بالكتابة إلا عن الثقات. ولم يكن أحمد ليترخص لنفسه ويشدد على ابنه»[١]. وقال نور الدين الهيثمي في ثابت بن الوليد بن عبد الله: «روى عنه أحمد وشيوخه ثقات»[٢]. وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني عند ترجمة محمد بن الحسن بن آتش: «وكلام النسائي فيه غير مقبول لأن أحمد وعلي بن المديني لا يرويان إلا عن مقبول»[٣].

وقد روى أحمد في «المسند» أحاديث كثيرة عن معاوية بن هشام[٤]، وهذا يعني أنه كان يوثقه، وهذا هو الذي يجعلنا نشك في صحة ما حكي عن الساجي عن أحمد بن حنبل أنه قال في معاوية بن هشام: «هو كثير الخطإ»[٥]. وحين نقل الشيخ شعيب الأرناؤوط كلام أحمد بن حنبل في تعليقه على حديث رقم ٣٧٢٦ من مسند أحمد وضع علامة التعجب (!) آخره. ولم يعتن الحافظ ابن حجر نفسه بهذا القول واكتفى بقوله: «له أوهام» بعد أن قال فيه «صدوق». وهكذا الحافظ مغلطاي لم يعتن بهذا الكلام وصحح حديث معاوية بن هشام كما مّر. ثم إن دعوى كثرة الخطإ في حديث معاوية بن هشام ليست مطابقة للواقع على أي حال، ويخالفها أيضاً ما قاله ابن حبان المتعنت: «ربما أخطأ»[٦]. أما الذهبي فلم يعتن بشيء مما

---

١. انظر: عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ترجمة محمد بن أعين.

٢. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج١، ص١٩٩.

٣. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٩، ص١٠٠.

٤. انظر: أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص١٤٩ و٣٥٠ و٣٩٥ و٣٩٦؛ ج٣، ص١٣ و١٧ و٣٩ و٤٠ و٤١٢ و٤٤٢؛ ج٤، ص٦٤ و٢١٣ و٢٨٣؛ ج٥، ص٢٧٤ و٣٥٣ و٣٧٦؛ ج٦، ص١٦١.

٥. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١٠، ص١٩٧؛ مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج١١، ص٢٢٧، رقم ٤٦٥٠.

٦. المصدر نفسه، ج١٠، ص١٧٩.

قيل في معاوية بن هشام ووثقه مطلقاً كما عرفت.

ومع التسليم بصحة ما قاله أحمد، فلا بدّ من تفسير قوله بالتفسير نفسه الذي فُسِّر به قوله في شعبة: «ما أكثر ما يخطئ شعبة في أسامي الرجال»، وهكذا قول الخطيب فيه: «كان شعبة يخطئ في الأسماء كثيراً». قال الشريف حاتم بن عارف تعليقاً على كلامهما في شعبة: «فلا شك في أن الميزان الذي أطلق به الإمام أحمد والخطيب على شعبة كثرة الخطإ في الأسماء، هو ميزان يقاس به القطان وابن مهدي، ونحوهما، من أواحد الدهور وأفراد العصور»[١]. وقال قبل ذلك بقليل بعد أن ذكر قول أبي زرعة الرازي في أحد الرواة: «يهم كثيراً» ما هذا نصه: «والكثرة أمر نسبي، فقد يكون المقصود: وهمه بالنسبة للثقات كثيراً! وخطأه بين الأثبات ظاهراً!! من دون أن يخرجه وهمه عن مسمى الثقة، ومن غير أن يزيحه خطأه من بين الأثبات». لا سيما مع قول ابن حبان «ربما أخطأ»، وتوثيق الذهبي إياه مطلقاً، وموافقة هذا التفسير مع الواقع، فلم يخطأ معاوية بن هشام في أحاديث كثيرة على كل حال.

وقد قال أحمد بن حنبل في قبيصة بن عقبة وهو من رجال الصحيحين: «كان كثير الغلط... كان قبيصة رجلاً صالحاً ثقة، لا بأس به في تدينه، وأي شيء لم يكن عنده في الحديث، يذكر أنه كثير الحديث»، وقال أيضاً فيه: «هو أثبت من أبي حذيفة وأبو نعيم أثبت منه»[٢]. قال ابن حجر العسقلاني بعد أن نقل كلام أحمد في قصيبة: «قلت: هذه الأمور نسبية وإلا فقد قال أبو حاتم لم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة»[٣]. وذكر ظفر أحمد التهانوي كلام ابن حجر العسقلاني وقال: «قوة الحفظ وقلة الضبط أمر{ان} نسبيّ{ان} بين حافظ وحافظ»[٤].

---

١. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ص٩٧٧.
٢. أبو المعاطي، موسوعة أقوال الإمام أحمد في الرجال، رقم ٢١٦٨.
٣. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، المقدمة، ص٤٣٥.
٤. ظفر أحمد العثماني التهانوي، إعلاء السنن، ج١٨، ص٩٠٧٠، وهذا المجلد من إعلاء السنن هو كتابه قواعد في علوم الحديث.

وبهذا نكون قد أنهينا الكلام بخصوص معاوية بن هشام.

عمار بن رزيق الضبي التميمي (ت ١٥٩هـ): قال الذهبي: «قال لوين: قال لي أبو أحمد الزبيري: لو اختلفت إليه لكفاك أهل الدنيا»[١]. وثقه ابن معين وأبو زرعة وابن حبان وابن المديني، وهو من رجال مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه وصحيح ابن حبان وصحيح ابن خزيمة، وقال أحمد بن حنبل: «كان من الأثبات»، وفي نسخة: «كان من الأكياس الأثبات»، وقال البزار: «ليس به بأس» وفي نسخة: «ليس به بأس، جيد الحديث»، وأورده ابن شاهين في «الثقات»[٢]. وقال البيهقي: «ثقة»[٣]. وقال الذهبي وصلاح الدين الصفدي: «كان عالماً كبير القدر»[٤]. قال الحافظ المزي: «روى عن... سليمان الأعمش...، روى عنه:... معاوية بن هشام القصار»[٥].

سليمان بن مهران الأعمش (ت ١٤٨هـ): فهو الحافظ الكبير المعروف من رجال الكتب الستة، إلّا أنه متهم بالتدليس، وقد عنعن في هذا الحديث، ولكن عنعنته هنا لا تضرنا كما سيأتي توضيحه مفصلاً إن شاء الله بعد أن ننهي بيان حال رجال الحديث كلّهم. قال الحافظ المزي: «روى عن:... المنهال بن عمرو...، روى عنه:... عمار بن رزيق»[٦].

تحقيق حال المنهال بن عمرو وهو من رجال صحيح البخاري، وهو ثقة مطلقاً

المنهال بن عمرو الأسدي ت بعد ١١٠هـ كما في «سير أعلام النبلاء»: هو من رجال الكتب الستة إلا صحيح مسلم، وهو ثقة مطلقاً، والظاهر أن الحاكم وَهَمَ حيث قال عقب حديث

---

١. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج٢، ص٥٠.
٢. انظر: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٧، ص٣٥؛ مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج٩، ص٣٩٢، رقم ٣٩٠٠.
٣. حسين بن قاسم تاجي الكلداري، الدر النقي من كلام الإمام البيهقي، رقم ٧٨٤.
٤. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٩، ص٥٣٢؛ صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٢٢، ص٢٣٤، رقم ٢٦٥.
٥. المزي، تهذيب الكمال، ج٢١، ص١٨٩.
٦. المصدر نفسه، ج١٢، ص٨٠-٨١.

صححه على شرط الشيخين: «وقد احتجّا جميعاً بالمنهال بن عمرو»[١]؛ إذ لم أرَ رواية ورد في سندها في صحيح مسلم، كما لم أجد اسمه في كتاب «رجال صحيح مسلم» لابن منجوية (ت ٤٢٨هـ).

وقد صرح الحافظ أبو عوانة الأسفرايني (ت ٣١٦) في كتابه «المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم» والمسمى أيضاً «المستخرج على صحيح مسلم» بأنه «لم يخرج مسلم عن المنهال»[٢]. وقد خرج للمنهال أيضاً كل من الحاكم وابن خزيمة وابن حبان والحافظ أبو عوانة الأسفرايني والحافظ ضياء الدين المقدسي في صحاحهم.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «المنهال بن عمرو الأسدي مولاهم الكوفي، قال ابن معين والنسائي والعجلي وغيرهم ثقة، وقال ابن أبي حاتم سمعت عبد الله بن أحمد يقول: سمعت أبي يقول: ترك شعبة المنهال بن عمرو على عمد، قال ابن أبي حاتم: لأنه سمع من داره صوت قراءة بالتطريب، كذا قال ابن أبي حاتم، والذي رواه وهب بن جرير عن شعبة أنه قال: أتيت منزل المنهال فسمعت منه صوت الطنبور فرجعت ولم أسأله، قلت: فهلّا سألته عسى كان لا يعلم! قلت: وهذا اعتراض صحيح؛ فإن هذا لا يوجب قدحاً في المنهال. وروى ابن أبي خيثمة بسند له عن المغيرة بن مقسم أنه كان ينهى الأعمش عن الرواية عن المنهال، وأنه قال ليزيد بن أبي زياد: نشدتك بالله هل كانت تجوز شهادة المنهال على درهمين؟ قال: اللهم لا. قلت: وهذه الحكاية لا تصح؛ لأن راويها محمد بن عمر الحنفي لا يعرف، ولو صحت فإنما كره منه مغيرة ما كره شعبة من القراءة بالتطريب؛ لأن جريراً حكى عن مغيرة أنه قال كان المنهال: حسن الصوت. وكان له لحن يقال له وزن سبعة، وبهذا لا يجرح الثقة. وذكر الحاكم أن يحيى القطان غمزه. وحكى المفضل العلائي أن ابن معين كان يضع من شأنه. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: أبو بشر أحب إلي من المنهال بن عمر وأبو بشر أوثق. وقال

---

١. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج١، ص٣٨.

٢. أبو عوانة الأسفراييني، المستخرج على صحيح مسلم، ج١٦، ص٣٢، ذيل حديث رقم ٨٢٠٧.

الجوزجاني: كان سيء المذهب وقد جرى حديثه. قلت: فأما حكاية العلائي فلعل ابن معين كان يضع منه بالنسبة إلى غيره كالحكاية عن أحمد، ويدل على ذلك أن أبا حاتم حكى عن ابن معين أنه وثقه. وأما الجوزجاني، فقد قلنا غير مرة إن جرحه لا يقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه ونصبه وحكاية الحاكم عن القطان غير مفسرة»[1].

وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال»: «ترك الرواية عنه شعبة في ما قيل؛ لأنه سمع من بيته صوت غناء، وهذا لا يوجب غمز الشيخ»[2]. وكتب الذهبي أول اسمه «صح»، وهذا إشاره إلى أن العمل عنده على توثيق ذلك الرجل كما قال نفسه: «إذا كتبت صح أول الاسم فهي إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل»[3]. ولذا أورده الذهبي في رسالته «من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث»[4]، وقال عقب حديث في إسناده المنهال: «إسناده جيد»[5]. وهكذا وافق الذهبي الحاكم في تصحيح أحاديث المنهال كما هو واضح لمن يراجع كتابه «تلخيص المستدرك».

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في تحقيقه على «مسند أحمد»: «المنهال بن عمرو الأسدي ثقة، تكلم فيه شعبة دون حجة ومع ذلك فقد قال البخاري في الكبير: روى عنه منصور وشعبة. وفي التهذيب: قال الآجري عن أبي داود: كان منصور لا يروي إلا عن ثقة»[6].

وقال ابن القيم (ت ٧٥١هـ) في حاشية سنن أبي داود: «فأما المنهال بن عمرو فروى له البخاري في صحيحه. وقال يحيى بن معين والنسائي: المنهال ثقة. وقال الدارقطني «صدوق». وذكره ابن حبان في الثقات. والذي اعتمده أبو محمد بن حزم في تضعيفه أن ابن أبي حاتم حكى عن شعبة أنه تركه وحكاه أحمد عن شعبة، وهذا لو لم نذكر سبب تركه لم يكن موجباً

١. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، المقدمة، ص٤٤٦.
٢. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص١٩٢.
٣. نقله عنه: ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان، ج١، ص٩.
٤. الذهبي، من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث، ص١٨٢، رقم ٣٤٥.
٥. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٧، ص٨٤.
٦. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ج١، حديث رقم ٧١٤.

لتضعيفه؛ لأن مجرد ترك شعبة له لا يدل على ضعفه، فكيف وقد قال ابن أبي حاتم إنما تركه شعبة لأنه سمع في داره صوت قراءة بالتطريب. وروي عن شعبة قال: أتيت منزل المنهال فسمعت صوت الطبور فرجعت، فهذا سبب جرحه. ومعلوم أن شيئاً من هذا لا يقدح في روايته؛ لأن غايته أن يكون عالماً به مختاراً له، ولعله متأول فيه، فكيف وقد يمكن أن لا يكون ذلك بحضوره ولا إذنه ولا علمه. وبالجملة فلا يُرَدُّ حديث الثقات بهذا وأمثاله»[١].

وقال في موضع آخر: «حديثُ زرٍّ عن علي هذا فيه المنهال بن عمرو، كان ابن حزم يقول: لا يقبل في باقة بقل. ومن روايته حديث البراء الطويل في عذاب القبر. والمنهال قد وثقه يحي بن معين وغيره. والذي غرَّ ابن حزم شيئان: أحدهما: قول عبد الله بن أحمد عن أبيه: تركه شعبة على عمد. والثاني: أنه سمع من داره صوت طنبور. وقد صرح شعبة بهذه العلة، فقال العقيلي عن وهيب: قال: سمعت شعبة يقول: أتيت المنهال بن عمرو، فسمعت عنده صوت طنبور، فرجعت ولم أسأله، قيل: فهلا سألته فعسى كان لا يعلم به! وليس في شيء من هذا ما يقدح فيه. وقال ابن القطان: ولا أعلم لهذا الحديث علة»[٢].

وقال بعد أن ذكر حديثاً: «وقد ضعَّفه أبو محمد بن حزم بالمنهال بن عمرو، وبابنِ أبي ليلى، ولم يصنع شيئاً، فإنهما ثِقتان حافِظانِ جليلان»[٣].

وهكذا رد ابن تيمية على ابن حزم بقوله: «أما المنهال بن عمرو، فمن رجال البخاري... »[٤]. وقال ابن تيمية أيضاً: «فروى الدارقطني بإسناد صحيح عن ابن المبارك: أخبرنا المسعودي، عن المِنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود...»[٥]. وفي كلامه هذا توثيق

١. نقله عنه أبوالطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي في عون المعبود شرح سنن أبي داود، ج١٣، ص٩٠.
٢. نقله عنه أبوالطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي في المصدر نفسه، ج١، ص١٩٣-١٩٤.
٣. ابن القيم الجوزية، زاد المعاد، ج٥، ص١٥٠.
٤. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج٥، ص٢٦٦.
٥. المصدر نفسه، ج٦، ص٢٤٢.

للمنهال حيث صحح إسناد حديثه.

وقال الحافظ النووي (ت ٦٧٦هـ) في «الأذكار»: «وروينا في سنن أبي داود والترمذي بالإسناد الصحيح عن ابن عباس (رضي الله عنهما) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: من عاد مريضاً لم يحضر أجله، فقال عنده سبع مرات...»[١]، فراجعنا كتابي سنن أبي داود[٢] وسنن الترمذي[٣]، فرأينا أن المنهال يرويه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

وقال السخاوي في «فتح المغيث»: «ونحوه ما روي عن شعبة أيضاً أنه جاء إلى المنهال بن عمرو فسمع من داره صوتاً فتركه. وقال ابن أبي حاتم: إنه سمع قراءة بالتطريب. ونحوه قول ابن أبي حاتم كما قاله الشارح: أنه سمع قراءة ألحان فَكَرِهَ السماع منه. وقول وهب بن جرير عن شعبة: أتيت منزل المنهال فسمعت منه صوت الطنبور، فرجعت ولم أسأله. قال وهب: فقلت له: فهلا سألته عسى كان لا يعلم! قال شيخنا: وهذا اعتراض صحيح، فإن هذا لا يوجب قدحاً في المنهال؛ بل ولا يجرح الثقة بمثل قول المغيرة في المنهال، إنه كان حسن الصوت له لحن يقول له وزن سبعة؛ ولذا قال ابن القطان عقب كلام ابن أبي حاتم ما نصه: هذا ليس بجرحة إلّا أن يتجاوز إلى حد يحرم، ولم يصح ذلك عنه انتهى. وجرحه بهذا تعسف ظاهر، وقد وثقه ابن معين والعجلي وغيرهما كالنسائي وابن حبان، وقال الدارقطني إنه صدوق. واحتج به البخاري في صحيحه؛ بل أطلق له من رواية شعبة نفسه عنه فقال في باب ما يكره من المثلة من الذبائح: تابعه سليمان عن شعبة عن المنهال يعني ابن عمرو، عن سعيد هو ابن جبير، عن ابن عمر قال: لعن النبي (صلى الله عليه وسلم) من مثّل بالحيوان، ووصله البيهقي. وفيه دليل على أن شعبة لم يترك الرواية عنه، وذلك إما بما لعله سمعه منه قبل ذلك أو لزوال المانع منه عنده»[٤].

---

١. النووي، الأذكار، ص١١٤.
٢. أبو داود، سنن أبي داود، ج٢، ص٥٩.
٣. الترمذي، سنن الترمذي، ج٣، ص٢٧٧.
٤. محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ج٢، ص٢٢.

وقال تقي الدين السبكي الشافعي (ت ٧٥٦هـ): «لا شك في ثقة المنهال بن عمرو وأنه ممن يحتج بحديثه»[١].

وقال الحافظ ابن القطان (ت ٦٢٨هـ) عن المنهال: «الرجل قد وثقه ابن معين والكوفي، وليس عليه دَرَك في ما حكى عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه من قوله: ترك شعبة المنهال على عمد. قال ابن أبي حاتم: «لأنه سمع من داره صوت قراءة بالتطريب». فإن هذا ليس بجرحة، إلا أن يتجاوز إلى حد يحرم، ولم يذكر ذلك في الحكاية، ولا أيضاً في ما بشّع من هذه الحكاية، وذلك ما ذكر العقيلي عن وهب قال: سمعت شعبة يقول: أتيت منهال بن عمرو، فسمعت عنده صوت طنبور فرجعت ولم أسأله، قيل: فهلا سألته، فعسى كان لا يعلم! فهذا كما ترى التعسف فيه ظاهر»[٢].

وقال الدكتور الحسين آيت سعيد محقق كتاب «بيان الوهم والإيهام» للحافظ ابن القطان بعد أن صحح سند حديث المنهال: «والطعن في المنهال بن عمرو طعن بارد؛ لأنّ الراوي يعتبر حفظه وضبطه وعدالته الثابتة بيقين لا يرفع إلا بيقين مثله أو أقوى منه. والقصة -على فرض صحة سندها- محتملة؛ إذ لعل المنهال لم يكن حاضراً ففعل ذلك بعض غلمانه أو لعله لم يسمع ذلك، فقام به من قام، مستغلاً غيابه أو انشغاله، ولو جرحناه بمثل هذا الكلام المحتمل لجرحناهم جميعاً. وأيضاً الذين عدّلوا المنهال بن عمرو هم كثرة، ولم يلتفتوا فيه لقول شعبة، ولا اقتدوا به في ذلك؛ لعلمهم بعدم ثبوته أو لحملهم ذلك على تعنت شعبة أحياناً. وابن حزم الذي اعتمد مثل هذا الجرح البارد، فجرح به الرجل لا يعتمد في غالب ما ينقل في هذا الباب، فكم من طامّات وبلايا ارتكبها في حق رجال أوثق وأزكى عند الله وعند عباده، ومَن اطلع على «المحلي» بعين الإنصاف يرى فيه هذا بكثرة، فكم من مجروح وثقه، وكم ثقة من جرحه، وكم راو يشترك مع آخر في اسمه واسم أبيه، وأحدهما ثقة والآخر ضعيف، فيظن الضعيف ثقة

١. تقي الدين السبكي، شفاء السقام، ص٣٤٨.

٢. ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، حديث رقم ١١٠٧.

والثقة ضعيفاً. واختصاراً فالمنهال وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي، وابن حبان، والذهبي، وقال الدارقطني: صدوق، وتبعه الحافظ ابن حجر»[1].

أقول: المنهال عند الحافظ ابن حجر ثقة كما سيأتي توضيحه قريباً.

وقال الشيخ الألباني: «المنهال بن عمرو ثقة من رجال البخاري، وفيه كلام لا يضر»[2]. وفي تحقيقه على كتاب «الآيات البينات في عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية السادات» لخير الدين نعمان الآلوسي الحنفي (ت ١٣١٧هـ) قال ردّاً على هذا العالم الحنفي: «وأما قوله في المنهال: «وليس بالقوي»، فقد رده ابن القيم وغيره كابن القطان كما تراه في «تهذيب التهذيب»، ويكفي في ردّ ذلك أنه من رجال البخاري»[3]. وقد صحح الشيخ الألباني أحاديث المنهال كما هو واضح لمن يراجع كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة». وقال أيضاً في كتابه «تحريم آلات الطرب»: «والقول الآخر الذي فيه نظر ما عزاه الشوكاني لشعبة أنه سمع طنبوراً في بيت المنهال بن عمرو المحدث المشهور. قلت: أصل هذا ما رواه العقيلي في «الضعفاء» (٢٣٧/٤) من طريق وهب -وهو ابن جرير- عن شعبة قال: «أتيت منزل المنهال بن عمرو فسمعت منه صوت الطنبور فرجعت ولم أسأله، قلت: هلا سألته فعسى كان لا يعلم!»». قلت: وإسناده إلى شعبة صحيح ومنه يتبين أنه لا يجوز حشر المنهال هذا في زمرة القائلين بجواز الاستماع لآلات الطرب، فضلاً عن استعمالها لاحتمال أنه وقع ذلك دون علمه أو رضاه، فترك شعبة إياه مردود، ولذلك اعترض عليه وهب بن جرير، وقال الحافظ في ترجمته من «المقدمة» (ص ٤٤٦): وهذا اعتراض صحيح فإن هذا لا يوجب قدحاً في المنهال، ومن قبله قال الذهبي في «الميزان»: وهذا لا يوجب غمز الشيخ، على أن هذا الأثر يمكن قلبه على المرخصين؛ لأن شعبة أنكر صوت الطنبور، فهو في ذلك مصيب، وإن كان أخطأ في ظنه أن

١. المصدر نفسه، بيان الوهم والإيهام، ذيل حديث رقم ١١٠٦.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٩٠٦.
٣. الآلوسي، الآيات البينات في عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية السادات، ص١١٨.

المنهال كان من المرخصين به»[1].

وقال الشيخ محمد عوامة (من المعاصرين): «توثيق ابن معين للمنهال: جاء في رواية إسحاق بن منصور عنه، عند ابن أبي حاتم (٨، ١٦٣٤)، وفي رواية الدوري (٢: ٥٩٠، ١٩٨٧)، وفي رواية ابن محرز أيضاً (١، ٤١٥، ٨٢٤). أما ترك شعبة له: فهذا مشهور عن شعبة في كتب علوم الحديث في بحث: متى يقبل الجرح والتعديل: هل يشترط تفسيرهما، أولاً، أو تفسير أحدهما، ويذكرون على سبيل المثال لتشدد شعبة بن الحجاج: تركه حديث المنهال هذا لأنه سمع من بيته صوت طنبور، كما في رواية وهب بن جرير، عن شعبة، أو سمع من بيته قراءة بتطريب ولحن، كما في رواية ابن أبي حاتم، وبمثل هذا لا يجرح الثقة، فقد قال وهب بن جرير لشعبة: هلّا سألته، عسى كان لا يعلم! وحين ترك شعبة الرواية عنه: اضطر إلى الرواية عنه بنزول، بواسطة أبي خالد الدالاني عند الترمذي في الطب، باب (٦: ٢٧٠، ٢٠٨٤)، وميسرة بن حبيب عند النسائي في كتاب الافتتاح (٢: ١٢٨، ٨٩٣). والرجل ثقة لا «صدوق ربما وَهَم»، ولم أر في ترجمته مَن وصفه بالوهم أو ما يدل عليه»[2].

أقول:

قوله: «والرجل ثقة لا «صدوق ربما وَهَم»، ولم أر في ترجمته من وصفه بالوهم أو ما يدل عليه» اعتراض على ما قاله ابن حجر العسقلاني في ترجمة المنهال بن عمرو في «تقريب التهذيب»: «صدوق ربما وهم»[3]. ولعل ذلك من سبق القلم من ابن حجر العسقلاني أو أنه تغير اجتهاده في المنهال، فإنه نفسه بعد أن أورد حديثاً بهذا الإسناد «قال إسحاق أخبرنا جرير عن الأعمش عن المنهال بن عمرو حدثنا قيس بن السكن وأبو عبيدة بن عبد الله...» قال: «هذا إسناد صحيح متصل، رجاله ثقات»[4]. وفيه توثيق كامل للمنهال؛ حيث صحح

---

١. الالباني، تحريم آلات الطرب، ص١٠٤.

٢. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج٢، ص٢٩٨، رقم ٥٦٥٣.

٣. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج٢، ص٢١٦.

٤. ابن حجر العسقلاني، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، حديث رقم ٤٥٣٩، كتاب الفتوح، باب صفة

سند حديثه ثم صرح بكون رجاله كلهم ثقات. ورأينا أنه في مقدمة كتابه «فتح الباري» دافع عن المنهال وردّ على الذين طعنوا فيه بغير حجة. وقال أيضاً: «المنهال بن عمرو تكلم فيه بلا حجة»[1]. وقال مرة أخرى في كتابه «فتح الباري»: «وأخرج -أي الطبري- بسند صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: انطلقت الشياطين في الأيام التي ابتلي فيها سليمان، فكتبت كتباً فيها سحر وكفر ثم دفنتها تحت كرسيه ثم أخرجوها بعده فقرأوها على الناس»[2]، وقد راجعنا تفسير الطبري[3] فرأينا أنه يرويه عن شيخه سلم بن جنادة السوائي ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

وهكذا اعترض الدكتور بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرناؤوط على ابن حجر بقولهما في «تحرير تقريب التهذيب»: «بل ثقة، فقد وثقه الأئمة: ابن معين، والنسائي، والعجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولم يجرح بجرح حقيقي، فقد روي عن شعبة أنه تركه عن عمد؛ لأنّه سمع من داره صوت قراءة بالتطريب -أو غناء كما قيل-، وهذا كل الذي قيل فيه؛ ولذلك أخرج له البخاري في «الصحيح»»[4].

ويطول بنا أن نذكر أسماء كبار علماء السنة من المتقدمين والمتأخرين الذين صححوا أحاديث المنهال بن عمرو مطلقاً، وسنقف على أسماء بعضهم قريباً في «المسلك الرابع» من المسالك التي نذكرها في ردّ إعلال الحديث بعنعنة الأعمش عن المنهال. والخلاصة أن المنهال ثقة حافظ جليل كما قال ابن القيم، وحديثه صحيح مطلقاً.

عبد الله بن الحارث: هو عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن

البحث.

١. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، المقدمة، ص٤٦٤.

٢. المصدر نفسه، ج١٠، ص١٨٩.

٣. الطبري، تفسير الطبري، ج١، ص٦٢٧.

٤. بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ج٣، ص٤٢١، رقم ٦٩١٨.

هاشم القرشي الهاشمي المدني (ت ٨٤هـ)، من رجال الكتب الستة. قال ابن حجر العسقلاني في ترجمته: «له رؤية... قال ابن عبد البر: أجمعوا على ثقته»[١].

أقول: وثقه النسائي وابن حبان ويحيى بن معين وعلي بن المديني وأبو زرعة[٢] ولم يجرحه أحد. قال الشيخ الألباني: «هو ثقة بالاتفاق، ومن رجال الشيخين»[٣].

ويحتمل -احتمالاً ضعيفاً- أن يكون هو عبد الله بن الحارث الأنصاري البصري (توفي في حدود عام ١٠٠هـ كما في «الوافي بالوفيات»[٤]، وهو من الطبقة الثالثة عند ابن حجر وهي الطبقة الوسطى من التابعين)، وهو من رجال الكتب الستة، قال الذهبي في «الكاشف»: «وثقوه»[٥].

أقول: وثقه أبو زرعة والنسائي وابن حبان وروى عنه في صحيحه[٦]. والحافظ المزي إنما ذكر الأخير دون الأول في شيوخ المنهال بن عمرو. ولكن توجد في كتب السنة رواية المنهال عن الأول أيضاً مع التصريح باسم جده «نوفل»[٧]. ولم أر كلاماً يصرح فيه المنهال بأن شيخه عبد الله بن الحارث هو الأنصاري البصري.

وعلى كل حال، المنهال بن عمرو ليس متهماً بالتدليس، فعنعنته عن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي تحمل على الاتصال مع إمكان اللقاء على شرط الجمهور. فقد قال الشيخ الألباني: «إن المعاصرة كافية لإثبات الاتصال بشرط السلامة من التدليس»[٨]، وهو رأي

---

١. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٤٨٥.
٢. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٥، ص١٥٧-١٥٨.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٣١٩.
٤. صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٧، ص٦٣، رقم ٦٠٦٦.
٥. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج١، ص٥٤٤.
٦. انظر: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ذيل ترجمته.
٧. انظر مثلاً الطبراني، المعجم الأوسط، ج٤، ص١٧١؛ الطبري، تفسير الطبري، ج١٩، ص١٤٨، الدارقطني، علل الدارقطني، ج٣، ص٧٥؛ البيهقي، شعب الإيمان، ج٩، ص٥٤٦، رقم ٧٠٧٩؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج٧، ص٤١٦؛ ج ٤٢، ص٣٢٩.
٨. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٣٣٧.

الجمهور كما قال في مواضع أخرى[1]. فالمنهال يروي عن زاذان الكندي (ت ٨٢هـ)، وزرٍّ بن حبيش (ت ٨٣هـ)، وسويد بن غفيلة (ت ٨٠)، وعبد الرحمن بن أبي ليلى (ت ٨٣هـ)، وقيس بن السكن (ت قبل ٧٠هـ)، ومحمد بن علي بن الحنيفة (ت بعد ٨٠هـ)، فروايته عن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي (ت ٨٤هـ) الذي توفي بعد هؤلاء الشيوخ ممكنة بطريق الأولى.

ثم وقفتُ على كلام للحافظ الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) يدل على صحة رواية المنهال عن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي كما في «العلل»: «وسئل (أي الدارقطني) عن حديث عبد الله بن الحارث بن نوفل عن علي عن النبي (صلى الله عليه وسلم): أول من يكسى إبراهيم خليل الرحمن ثم يكسى محمد (صلى الله عليه وسلم) ثم يكسى ثوبين أبيضين الحديث. فقال (أي الدارقطني): هو حديث يرويه أبان بن تغلب عن عمران بن ميثم عن المنهال بن عمرو عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن علي عن النبي (صلى الله عليه وسلم). ورواه عمرو بن قيس الملائي عن المنهال عن عبد الله بن الحارث عن علي موقوفاً وهو الصواب، وروي عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث عن علي موقوفاً أيضاً وهو الصواب»[2]. ونقله الحافظ ضياء الدين المقدسي في «الأحاديث المختارة» عن الدارقطني[3].

فتبين أن هذا الموقوف رجاله كلهم ثقات.

توضيح حول عنعنة سليمان بن مهران الأعمش ولايضره أنه وصف بالتدليس وفيه خمسة مسالك

وربما يقال إن سند الحديث وإن كان رجاله كلهم ثقات، ولكن يحتمل أن يكون ضعيفاً لأجل عنعنة الأعمش واحتمال تدليسه فيه. وهذا كلام مردود، وبيان ذلك في أربعة مسالك،

---

١. انظر مثلاً: المصدر نفسه، رقم ٣٤١٥ و٢٩٧٩؛ وانظر: الألباني أيضاً، النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان لكتب الأئمة الرجيحة.

٢. الدارقطني، علل الدارقطني، ج٣، ص٢٥٤-٢٥٥.

٣. ضياء الدين المقدسي، الأحاديث المختارة، ج٢، ص١٨٦، رقم ٥٦٤.

ونذكر في المسلك الخامس أن المدلس الثقة إذا روى حديثاً بالعنعنة عن شيخه ولم يظهر أنه دلس فيه يستشهد بحديثه لا أقل. أمّا المسالك الأربعة:

المسلك الأول: الأعمش وإن وُصف بالتدليس إلا أنه مُقِلٌّ منه فلا تُرد عنعنته إلا حيث يتبين تدليسه:

قال أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ): «الأعمش ربما دلس»[١]. وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي (ت ١٣٨٦هـ) في «التنكيل»: «وربما دلس عن الضعفاء وربما كان في ذلك ما ينكر»[٢]. وقال الذهبي: «ربما دلس عن ضعيف، ولا يدرى به»[٣]. ولذا حين أورده ابن حجر العسقلاني في كتابه «طبقات المدلسين»[٤] جعله في المرتبة الثانية من الذين احتمل الأئمة تدليسهم وقد أخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري أو كان لا يدلس إلا عن ثقة[٥]. وهكذا جعل الحافظ العلائي (ت ٧٦١هـ) الأعمش في المرتبة الثانية من المدلسين في كتابه «جامع التحصيل» حيث قال: «وثانيها: من احتمل الأئمة تدليسه وخرّجوا له في الصحيح، وإن لم يصرح بالسماع؛ وذلك إما لإمامته، أو لقلة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة؛ وذلك كالزهري وسليمان الأعمش وإبراهيم النخعي وإسماعيل بن أبي خالد وسليمان التيمي وحميد الطويل والحكم بن عتيبة ويحيى بن أبي كثير وابن جريج والثوري وابن عيينة وشريك وهشيم، ففي الصحيحين وغيرهما لهؤلاء الحديث الكثير ما ليس فيه التصريح بالسماع، وبعض الأئمة حمل ذلك على أن الشيخين اطّلعا على سماع الواحد لذلك الحديث الذي أخرجه بلفظ «عن» ونحوها عن شيخه، وفيه نظر؛ بل الظاهر أن ذلك لبعض

---

١. ابن أبي حاتم الرازي، العلل، ج١، ص٤٠٦.

٢. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ج١، ص٥٨، باب قدح الساخط ومدح المحب.

٣. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٢٢٤.

٤. ابن حجر العسقلاني، طبقات المدلسين، ص٣٣، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوني.

٥. المصدر نفسه، ص١٣.

ما تقدم آنفاً من الأسباب»[1]. وهكذا الشيخ حماد بن محمد الأنصاري (من المعاصرين) جعل الأعمش في المرتبة الثانية في كتابه «إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ»[2].

فظهرلنا أن الأعمش كان قليل التدليس في جنب ما روى، فكيف نتعامل مع عنعنته؟ قال يعقوب بن شيبة: «سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس، أيكون حجة فيما لم يقل «حدثنا»؟ قال: إن كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول: «حدثنا»»[3]. قال الشريف حاتم بن عارف تعليقاً على جواب ابن المديني: «فكلام علي بن المديني فيه: أنه لا تُرَدُّ العنعنة من المدلس حتى وإن كثرالتدليس منه، لكن إذا غلب التدليس على روايته ردّت عنعنته»[4]. وقال أيضاً يعقوب بن شيبة السدوسي: «سألت يحي بن معين عن التدليس فكرهه وعابه. قلت له: أفيكون المدلس حجة في ما روى أو حتى يقول حدثنا وأخبرنا؟ فقال: لا يكون حجة في ما دلس»[5]. قال الشريف حاتم بن عارف تعليقاً على جواب ابن معين هذا: «كلام ابن معين يدل عليه: هو أنّ المدلس لا ترد عنعنته إلا في ما قامت الأدلة أو القرائن على أنه دلسه ومن هذه القرائن نكارة حديثه»[6]؛ ولذا قال الشيخ عمرو عبد المنعم سليم: «وأما المقل من التدليس، والذي لا يدلس إلا عن ثقة، فعنعنته محمولة على السماع إلا أن يتبين أنه قد دلس حديثاً بعينه؛ وذلك بعد جمع طرق حديثه وسبررواياته»[7]. وقال الشيخ الألباني في عبد الملك بن عمير: «ولا يضره أنه وصف بالتدليس؛ لأنه مغتفرلقلته، كما أشار إلى ذلك الحافظ بقوله «ربما دلس»»[8]، وهكذا قيل في الأعمش «ربما دلس» كما مرّ.

---

١. صلاح الدين العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص١١٣.
٢. حماد بن محمد الأنصاري، إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ، رقم ٥٤ وقال: «من الثانية».
٣. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص٤٠٠.
٤. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ص٤٩٠.
٥. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص٤٠٠.
٦. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ص٤٨٨.
٧. عمرو عبد المنعم سليم، تيسيرعلوم الحديث للمبتدئين، ص٥٤.
٨. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٦٢٨.

إذن، الأعمش وإن وُصف بالتدليس إلا أنه مُقِلٌّ منه في جنب ما روى، فلا يلزمه التصريح بالسماع ولا تُرد عنعنته إلا حيث يتبين تدليسه كما هو واضح من كلام علي بن المديني وابن معين. ولذا قال يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ): «حديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش: ما لم يعلم أنه مدلس يقوم مقام الحجة»[١]. ولذا حكم أحمد بن حنبل على قبول عنعنة الأعمش مطلقاً في ما نقله عنه أبو داود: «سمعت أحمد سئل عن الرجل يعرف بالتدليس يحتج في ما لم يقل «سمعت»؟ قال: لا أدري، فقلت: الأعمش، متى تصاد له الألفاظ؟ قال: يضيق هذا، أي: أنك تحتج به»[٢]. فأحمد بن حنبل عندما أُطلق السؤال عن جميع المدلسين توقف في الجواب، ولكن عندما خصص بالأعمش أُطلق قبول عنعنته. قال الشريف حاتم بن عارف عن قتادة والأعمش وأبي إسحاق وأبي الزبير«أنه لا يشترط فيهم أن يصرحوا بالسماع، ولكل واحد منهم سبب لذلك، وليس معنى ذلك أن كل المدلسين لا يشترط منهم التصريح بالسماع، انتبه؛ لكن هؤلاء الرواة بالذات لا يشترط منهم التصريح بالسماع بل هم مقبولون مطلقاً، ولكل واحد منهم سبب خاص»[٣]. ولذا قال الشيخ الألباني: «العلماء جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة، ما لم يظهر الانقطاع فيها»[٤]. ومثله كلام الشيخ يحيى بن علي الحجوري في عنعنة الأعمش وأبي إسحاق: «أن عنعنة مثل هؤلاء قبلها كثير من الأئمة إلا ما علم أن أحدهما دلس فيه»[٥]. وقال وصي الله بن محمد عباس في الأعمش: «ثقة حافظ، ولم يأخذوا عليه إلا تدليسه لكنهم احتملوا تدليسه، ذكره العلائي، وابن حجر في المرتبة الثانية المقبولة تدليسها»[٦].

---

١. الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج٢، ص٦٣٧.

٢. أبو المعاطي، موسوعة أقوال الإمام أحمد في الرجال، رقم ٤٢٨١.

٣. حاتم بن عارف العوني، دراسة منهجية لسنن النسائي وابن ماجه، كتاب إلكتروني.

٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٧٩٤.

٥. انظر: يحيى بن علي الحجوري، التبيين لجهالات الدكتور أحمد بن نصر الله صبري، الخطأ التاسع والعشرون بعد المئة.

٦. أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ص٣٨.

وقال الشيخ عبد العزيزبن باز (١٤٢٠هـ) تعليقاً على موافقة الذهبي لتصحيح الحاكم لحديث حبيب بن أبي ثابت -وهو ثقة مدلس (في المرتبة الثالثة عند ابن حجر)، وعنعن في حديثه الذي صححه الحاكم ووافقه الذهبي-: «ولعلّ وجه ذلك أن الأصل في الثقة عدم التدليس، فلا يحكم به عليه إلا بدليل يدل على ذلك»[١]. وقال الشيخ ابن باز أيضاً في عنعنة قتادة وبقية بن الوليد -وهما ثقتان مدلسان -: «قتادة مدلس، ولكن الأصل عدم التدليس إلا إذا دل الدليل أنه دلس، وكذا بقية»[٢].

فانظرإلى كلام الشيخ الألباني: «العلماء جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة، ما لم يظهرالانقطاع فيها»، ولم يظهرلنا الانقطاع في حديث الأعمش الذي نحن بصدد تحقيقه، كما لم نجد دليلاً على أنه دلس فيه، فحديثه هذا صحيح متصل. ولا أحصي كم وجدت لكبار علماء السنة تصحيحاً لحديث الأعمش بالعنعنة عن شيوخه، وأستطيع أن أسرد هنا أسماء أكثرمن خمسين من علماء السنة -مع ذكرالمصدر- الذين صححوا أحاديث الأعمش المعنعنة عن شيوخه في غير«الصحيحين». ولكن سيطول بنا المقام بلا طائل، ويكفينا قول الشيخ الألباني: «العلماء جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة». وسيأتي في «المسلك الرابع» ذكر أكثرمن عشرين من أكابرعلماء السنة ومحققيهم الذين صححوا حديث الأعمش المعنعن عن أحد شيوخه فقط، ألا وهو المنهال بن عمرو الذي يروي الأعمش حديث السفينة عنه.

المسلك الثاني: إنهم قد مشّوا عنعنةَ مَن أكثرَمن التدليس فكيف بالنسبة إلى الأعمش:

مشّى علماء السنة عنعنة مَن كان في المرتبة الثالثة من المدلسين كما في كتاب «طبقات المدلسين» لابن حجرالعسقلاني، ووصفهم بـ«من أكثرمن التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم الا بما صرحوا فيه بالسماع ومن رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم كأبي الزبير

---

١. عبد العزيزبن عبد الله بن باز، حاشية الشيخ عبد العزيزبن عبد الله بن بازعلى بلوغ المرام، ص٢٢٥.
٢. يحيى بن علي الحجوري، التبيين لجهالات الدكتورأحمد بن نصرالله صبري، الخطأ الخامس والأربعون.

المكي»[1]، فكيف بالنسبة إلى الأعمش الذي جعله ابن حجر في المرتبة الثانية ووصف من صنّف فيها بـ«من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة».

ولنذكر الآن مثالين من المدلسين في المرتبة الثالثة الذين مُشِّيَت عنعنتهم وذكرهما الشيخ ابن باز في كلامه السابق أيضاً:

الأول: قتادة: قال الشيخ الألباني ردّاً على أحد محققي السنة الذي ضعف حديثاً لأجل عنعنة قتادة الذي أورده ابن حجر في المرتبة الثالثة في «طبقات المدلسين»: «وضعفه المعلق على المنتخب بعنعنة قتادة، غير مبال بجريان العمل على الاحتجاج به عند الأئمة الستة وغيرهم، ومنهم الشيخان، فقد مشّيا عنعنته في أحاديث كثيرة، وهذا منها على ما سأبينه، وذلك لقلة تدليسه في جملة أحاديثه الكثيرة، فقد كان من الحفاظ الأثبات... فمثله يغتفر تدليسه وبخاصة إذا عنعن عمن سمع منه كثيراً كأنس، فلا يعل حديثه إلا إذا ضاق الأمر، وكان هناك ما يؤكد تدليسه»[2].

أقول: وهذا كله صحيح بالنسبة إلى الأعمش أيضاً على أن ابن حجر العسقلاني جعل قتادة في المرتبة الثالثة من المدلسين حين أورد الأعمش في المرتبة الثانية. ولنا أن نقول: «قد جرى العمل على الاحتجاج بالأعمش عند الأئمة الستة وغيرهم، ومنهم الشيخان، فقد مشّيا عنعنته في أحاديث كثيرة؛ وذلك لقلة تدليسه في جملة أحاديثه الكثيرة...».

وسيأتي في المسلك الثالث أن الأعمش روى عن المنهال أحاديث كثيرة فلا يعل حديثه إلا إذا ضاق الأمر. وسيأتي في المسلك الرابع أن الشيخ الألباني مشّى عنعنة الأعمش عن المنهال حتى حين ضاق الأمر.

---

١. ابن حجر العسقلاني، طبقات المدلسين، ص١٣.

٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٣٤٧.

الثاني: حبيب بن أبي ثابت: قال الشيخ الألباني: «لقد رمى ابن خزيمة وابن حبان، حبيب بن أبي ثابت بالتدليس، وقال الحافظ في التقريب: ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس. قلت: ولم يعرج الحافظ الذهبي في كل كتبه التي ترجم له فيها على وصفه بالتدليس، مثل: تذكرة الحفاظ وسير أعلام النبلاء وتاريخ الإسلام والكاشف وغيرها، ولما أورده في الميزان وصفه بقوله: من ثقات التابعين، وثقه ابن معين وجماعة، واحتج به كل من أفرد الصحاح بلا تردد. ثم اعتذر عن إيراده فيه بقوله: ولولا أن الدولابي وغيره ذكروه، لما ذكرته. فلعل إعراض الذهبي عن وصفه بالتدليس، لقلته في جملة ما روى من الأحاديث، فمثله مما يغض النظر عن عنعنته عند العلماء، إلا إذا ظهر أن في حديثه شيئاً يستدعي رده من نكارة أو شذوذ أو مخالفة، أو على الأقل يقتضي التوقف عن تصحيح حديثه. ولعل هذا هو السبب في أن ابن حبان وشيخه قد أخرجا له في صحيحيهما بعض الأحاديث معنعنة، كالحديث الآتي بعد هذا وغيره، فانظر «صحيح ابن حبان» (٣٧٥ و٤٢٠) و«صحيح ابن خزيمة» (٢٣ و١١٧٢ و١٦٨٤)، وهو السبب أيضاً في تحسين المنذري حديثه هذا كما تقدم. والله أعلم»[١].

وهذا كله صحيح بالنسبة إلى الأعمش، على أن ابن حجر العسقلاني جعل حبيب بن أبي ثابت في المرتبة الثالثة من المدلسين حين أورد الأعمش في المرتبة الثانية. وسيأتي في المسلك الرابع أن الشيخ الألباني وغيره لم يعل سند حديث فيه عنعنة الأعمش عن المنهال حتى حين ظهر في متنه نكارة شديدة. وقد أخرج البخاري ومسلم (فضلاً عن ابن خزيمة وابن حبان) للأعمش في صحيحيهما كثيراً من الأحاديث المعنعنة.

هذا وقال الشريف حاتم بن عارف: «لاحظتُ أنَّ كثيراً من الأئمة يُمشّون عنعنة بعض المكثرين من التدليس، ويقبلونها، وإن لم يصرحوا بالسماع، إلا إذا وقع في روايتهم ما يُستنكر، فإنهم حينها يُعِلّون ذلك الحديث المنكَر بعينه، بتدليس راويه مع عنعنته. وهذا يعني أنَّ

---

١. المصدر نفسه، رقم ٣٤١٣.

المكثرين من التدليس أو بعضهم، على هذا القول: مقبولو العنعنة، إلا في الحديث الذي فيه ما يُستنكر. وهذا المنهج وجدته لائحاً في تصرفات كثيرة، لا تخفى من عانى شيئاً من هذا العلم»[1].

هذا بالنسبة إلى المكثرين من التدليس في المرتبة الثالثة مثلاً عند ابن حجر كقتادة وحبيب بن أبي ثابت، أما الأعمش فليس منهم؛ بل جعله ابن حجر وغيره في المرتبة الثانية. وكلام الشريف حاتم بن عارف يشبه كلام السابق للشيخ عبد العزيز بن باز «الأصل في الثقة عدم التدليس، فلا يحكم به عليه إلا بدليل يدل على ذلك».

المسلك الثالث: أن رواية الأعمش عن شيوخ له أكثر عنهم محمولة على الاتصال:

لو سلمنا تسليماً جدليّاً ببطلان المسلكين السابقين وأنّ عنعنة الأعمش لا تقبل مطلقاً، فلا إشكال في أن رواية الأعمش عن شيوخ له أكثر عنهم محمولة على الاتصال كما قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» بذيل ترجمة الأعمش: «ربما دلس عن ضعيف، ولا يدري به، فتى قال حدثنا فلا كلام، ومتى قال -عن- تطرق إلى احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال»[2]. وأقره الشيخ الألباني وأضاف: «إن كلام الذهبي لا يفيد الحصر في هؤلاء الشيوخ لأنه ذكرهم على سبيل التمثيل، بقوله كإبراهيم و...»[3]. ويؤيده أيضاً أن الذهبي صحح حديث الأعمش عن غير هؤلاء المشايخ منهم المنهال كما سيأتي في المسلك الرابع. وقال الشيخ الألباني أيضاً: «لكن العلماء جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة ما لم يظهر الانقطاع فيها، وقد قال الذهبي في ترجمته في الميزان: «ومتى قال «عن» تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم وأبي وائل وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال» والشاهد من كلامه إنما هو أن إعلال رواية الأعمش

---

١. وانظر: تمام كلامه في: حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ص٤٨٧.
٢. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٢٢٤.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢١٨٨.

بالعنعنة ليس على الإطلاق، وهو الذي جرى عليه المحققون كابن حجر وغيره...»[1].

أقول:

والمنهال هو من الذين أكثر الأعمش عنه، فرواية الأعمش عن المنهال موجودة في «مسند أحمد»[2] و«سنن ابن ماجه»[3] و«سنن أبي داود»[4] و«المستدرك على الصحيحين»[5] و«الأحاديث المختارة للضياء المقدسي»[6]. وللأعمش عن المنهال أحاديث كثيرة في كتب أخرى كالمصنف لابن أبي شيبة (وقفتُ فيه على ٣٦ رواية من حديث الأعمش عن المنهال)، وتفسير الطبري (وقفتُ على ٥٥ رواية)، وتفسير ابن أبي حاتم (وقفتُ على ٤٣ رواية)، والمصنف لعبد الرزاق الصنعاني والمعاجم الثلاثة للطبراني والسنن الكبرى للنسائي وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر وغيرها من كتب السنة، ويصرح الأعمش بالسماع من المنهال في بعض هذه الأحاديث. إذن، فالحديث بهذا السند صحيح أيضاً اعتماداً على ما قاله الذهبي وأقره الشيخ الألباني وغيره.

بل يبدوا أنهم قد مشّوا عنعنة الأعمش عمن لم يرو عنه إلا شيئاً يسيراً كثمامة بن عقبة. فرواية الاعمش عن ثمامة قليلة جدّاً في كتب السنة وليس للأعمش عنه في «المستدرك» سوى حديث واحد، قال الشيخ الألباني تعليقاً عليه: «السند صحيح»[7]. ولم أر في الكتب الستة حديثاً عن الأعمش عن ثمامة، وإنما روى النسائي في «السنن الكبرى»[8] حديثاً واحداً

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٧٩٤.
٢. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص١١١، ج٢، ص١٣ و٦٠، ج٤، ص١٧١ و١٧٢ و٢٨٨ و٢٩٧.
٣. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج١، ص١٢٢.
٤. أبو داود، سنن أبي داود، ج٢، ص٨٢ و٤٢٥.
٥. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج١، ص٣٧ و٣٨ و٣٩ و١٢٠؛ ج٢، ص٢٣٩ و٢٦٢ و٢٩٠ و٣١٩ و٣٣٧ و٣٤١ و٤٠٥ و٤٠٨ و٤٢٢ و٤٣٣ و٤٥٥ و٤٨٧ و٥٨٩ و٥٩١ و٦١٧؛ ج٣، ص١٢٩.
٦. الضياء المقدسي، الأحاديث المختارة، ج٢، ص١٣١ و١٣٢؛ ج١٠، ص٣٧٧ و٣٨١ و٣٨٢ و٣٨٣ و٣٨٤ و٣٨٦، تحقيق: الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.
٧. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٧٦١.
٨. النسائي، السنن الكبرى، ج٦، ص٤٥٤.

بهذه الإسناد. وهكذا رواية الأعمش عن يزيد بن حيان الكوفي -مثلاً- في الكتب الستة قلية جدّاً، ولكن نرى الشيخ الألباني قال عقب حديث فيه عنعنة الأعمش عن يزيد هذا: «وهذا إسناد صحيح كما قال الحافظ العراقي في تخريج الإحياء (٢/٣٣٦)، وهو على شرط مسلم، فإن رجاله رجال الشيخين، غيريزيد بن حيان فهو من رجال مسلم»[١].

أقول: لم يرو مسلم بهذا التسلسل (عن الأعمش عن يزيد بن حيان) شيئاً في صحيحه.

وهذا كله يدل على صحة المسلك الأول وهو تمشية رواية الأعمش المعنعنة، ما لم يظهر الانقطاع فيها كما قال الشيخ الألباني وغيره.

المسلك الرابع: جرى علماء السنة على تمشية رواية الأعمش المعنعنة، وفيه ذكرأسماء أكثر من عشرين من الحفاظ وعلماء الحديث ومحققي السنة الذين صححوا سند أحاديث الأعمش المعنعنة عن المنهال بن عمرو فقط:

قد صحح وجوّد كبار علماء السنة هذا الإسناد (الأعمش عن المنهال)، منهم الحاكم وضياء الدين المقدسي والذهبي وابن كثير والشوكاني والسيوطي والهيثمي وابن حجر العسقلاني والبوصيري وابن القيم الجوزية وعلاء الدين مغلطاي والحافظ العراقي، ومن المعاصرين الشيخ أحمد محمد شاكروالشيخ شعيب الأرناؤوط والشيخ الألباني وغيرهم. وأنا أذكرهنا أسماء أكثرمن عشرين من الحفاظ وعلماء الحديث ومحققي السنة الذين صححوا سند أحاديث الأعمش المعنعنة عن المنهال بن عمرو فقط:

صحح الحاكم النيسابوري أسانيد كثير من الأحاديث على شرط الشيخين وفيها عنعنة الأعمش عن المنهال (انظر: «المستدرك»)، ووافقه الحافظ الذهبي (انظر: «تلخيص المستدرك»)، وإنما اعترض عليهما الشيخ مقبل بن هادي الوادعي في تعليقاته على المستدرك

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٧٦١.

بقوله: «على شرط البخاري فقط؛ إذ لم يخرج مسلم للمنهال بن عمرو»[1].

وقال البزارعقب حديث رواه بإسناده عن الأعمش عن المنهال عن قيس بن سكن عن عبد الله بن عمر: «هذا الحديث حديث عال حسن الإسناد»[2].

وصحح الحافظ ابن كثيرهذا الإسناد: (هشام بن علي عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبيرعن ابن عباس) بعد أن أورد حديثاً من تفسيرابن جريرالطبري بقوله: «إسناده صحيح»[3]. وقال الحافظ ابن حجرالعسقلاني عقب هذا الحديث بهذا الإسناد: «هذا موقوف صحيح»[4]. وقال ابن كثيرفي موضع آخرمن تفسيره [5] وتاريخه [6]: «قال ابن أبي حاتم حدثنا أحمد بن سنان حدثنا أبومعاوية عن الأعمش عن المنهال بن عمروعن سعيد بن جبيرعن ابن عباس... وهذا إسناد صحيح إلى ابن عباس على شرط مسلم». وأقره الشوكاني بقوله: «صدق ابن كثيرفهؤلاء كلهم من رجال الصحيح»[7]، وأقره أيضاً الدكتورعبد الله بن عبد المحسن التركي محقق كتاب «البداية والنهاية» بقوله في الهامش: «وهوكما قال رحمه الله»[8]. وقال ابن كثيرأيضاً في تفسيره بعد أن ذكرخبراً (عن الأعمش عن المنهال عن سعيد بن جبيرعن ابن عباس) ما هذا نصه: «إسناده إلى ابن عباس (رضي الله عنهما) قوي»[9]، ووافقه الشيخ الألباني بقوله: «هذا إسناد جيد»[10]، وقوّى الحافظ السيوطي أيضاً هذا

---

١. انظر: تعليقات الوادعي في: الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، وبذيله تتبع أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبي لمقبل بن هادي الوادعي.

٢. أحمد بن عمرو البزار، البحرالزخار مسند البزار، ج٨، ص١٧٩-١٨٠، رقم ٣٢١٢.

٣. ابن كثير، تفسيرابن كثير، ج١، ص١١٤.

٤. ابن حجرالعسقلاني، موافقة الخبرالخبر، ج٢، ص١٦٨، المجلس الخامس والستون بعد المئة.

٥. ابن كثير، تفسيرابن كثير، ج١، ص٥٨٨.

٦. ابن كثير، البداية والنهاية، ج٢، ص١٠٩.

٧. الشوكاني، فتح القدير، ج١، ص٥٣٥.

٨. ابن كثير، البداية والنهاية، ج٢، ص٥١٠، الهامش.

٩. ابن كثير، تفسيرابن كثير، ج٤، ص٣٩.

١٠. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٥٧٨٦.

الإسناد[1]، وهكذا الحافظ ابن حجر العسقلاني بقوله: «إسناد قوي»[2]. ثم لمّا رأى ابن كثير والشيخ الألباني، في متن هذا الخبر بعض النكارة، جعلاه من الإسرائيليات التي تلقاها ابن عباس من أهل الكتاب. ثم رد الشيخ الألباني على الآلوسي الذي أنكر -لأجل نكارة متن الخبر- نسبته إلى ابن عباس بقوله: «ولا أوافق الآلوسي في عدم تسليمه بقوة السند؛ لأنه الذي يقتضيه علم الحديث والجرح والتعديل».

وأنت ترى أنه كان أسهل على الشيخ الألباني أن يعلّ الخبر بعنعنة الأعمش عن المنهال من أن يتعرض للصحابي الجليل ابن عباس، ولكن كان سند الخبر عنده في غاية الصحة، لا خلل فيه أصلاً.

وقال الشيخ الألباني عقب حديث ذكره عن ابن أبي شيبة في «المصنف» بهذا الأسناد (الأعمش عن المنهال عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس) ما هذا نصه: «إسناده صحيح»[3].

وقال الحافظ ابن القيم الجوزية في تعليقاته على سنن أبي داود عقب حديث سنده هكذا: (جرير عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن زاذان عن البراء بن عازب): «وأخرجه الإمام أحمد والحاكم في صحيحه. وقد أعله أبو حاتم بن حبان بأن قال: زاذان لم يسمعه من البراء، قال: ولذلك لم أخرجه. وهذه العلة فاسدة، فإن زاذان قال: سمعت البراء بن عازب يقول -فذكره- ذكره أبو عوانة الإسفراييني في صحيحه. وأعله ابن حزم أيضاً بضعف المنهال بن عمرو. وهي علة فاسدة، فإن المنهال ثقة صدوق، وقد صححه أبو نعيم وغيره»[4]. فإن ابن القيم أيضاً صحح هذا الإسناد ولم يعلله بعنعنة الأعمش عن المنهال بل ردّ على الذين أعلوا

---

١. جلال الدين السيوطي، الدر المنثور، ج٥، ص٣١٠.
٢. ابن حجر العسقلاني، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف، ج٣، ص١٩٣.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٣٠٣٨.
٤. نقله عنه في كتابه، انظر: محمد شمس الحق العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ج٩، ص٣١، باب «كيف يجلس عند القبر».

الحديث بالعلل الفاسدة عنده.

وقال محمود محمد خطاب السبكي (المتوفى ١٣٥٢هـ) عقب هذا الحديث في شرحه على سنن أبي داود المسمى بـ«المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود»: «سنده صحيح»[١].

وقال الحافظ ابن تيمية: «روى ابن أبي حاتم من وجهين ثابتين عن سفيان الثوري عن الأعمش عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله: ادخلوا الباب سجدا قال ركعاً من باب صغير فدخلوا من قبل أستاههم»[٢].

وقال علاء الدين مغلطاي (ت ٧٦٢هـ) عقب حديث رواه ابن ماجه في سننه من حديث الأعمش عن المنهال: «هذا حديث إسناده صحيح»[٣].

وقال نور الدين الهيثمي عقب حديث رواه أحمد في مسنده[٤] بإسناده عن الأعمش عن المنهال: «إسناده جيد»[٥].

وقال الحافظ العراقي بعد أن ذكر حديثاً من مسند أحمد[٦] في سنده عنعنة الأعمش عن المنهال: «إسناده جيد»[٧].

وخرج ضياء الدين المقدسي (ت ٦٤٣هـ) حديثاً في كتابه «الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما»[٨] بسنده عن أبي معاوية عن الأعمش عن المنهال بن عمرو، وشرطه في هذا الكتاب أنه لا يروي إلا الصحيح عنده. قال السيوطي عن كتاب

١. محمود محمد خطاب السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، ج٩، ص٦٢.
٢. ابن تيمية، جامع الرسائل، رسالة في قنوت الأشياء، ج١، ص٢٩.
٣. مغلطاي، الإعلام بسنته عليه الصلاة (شرح سنن ابن ماجه)، ص١٤٢.
٤. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص١١١.
٥. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٩، ص١١٣.
٦. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج٤، ص١٧١.
٧. الحافظ العراقي، تخريج إحياء علوم الدين (المسمى بالمغني عن حمل الأسفار)، ص١٠٩٣، حديث رقم ٣٩٦٣.
٨. ضياء الدين المقدسي، الأحاديث المختارة، ج١٠، ص٣٧٦، رقم ٤٠٢.

«الأحاديث المختارة» للمقدسي: «التزم فيها الصحيح الزائد على الصحيحين»[١]. وقال الذهبي عن أحاديثه: «هي الأحاديث التي تصلح أن يحتج بها سوى ما في الصحيحين»[٢]. وقال الكتاني عن تصحيح المقدسي: «ذكر ابن تيمية والزركشي وغيرهما أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم». وقال ابن كثير عن هذا الكتاب: «هو أجود من مستدرك الحاكم» (انظر لمصادر هذه الأقوال: مقدمة المحقق على الأحاديث المختارة، المبحث الثالث). وقال ابن عبد الهادي الحنبلي: «شرطه فيه أحسن من شرط الحاكم في صحيحه»[٣].

وقال الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش محقق كتاب «الأحاديث المختارة» في هذا الحديث الذي رواه المقدسي بسنده عن أبي معاوية عن الأعمش عن المنهال: «إسناده حسن والمنهال بن عمرو: صدوق له أوهام»، فإنما لم يصحح إسناده اعتماداً على كلام ابن حجر في «تقريب التهذيب» في المنهال وقد عرفت ما فيه. وانظر أيضاً الحديث رقم ٤٠٦ وفيه حديث آخر عن أبي معاوية عن الأعمش عن المنهال وحسّن المحقق إسناده، والحديث رقم ٤٠٨، ففيه حديث آخر عن سفيان عن الأعمش عن المنهال، حسّن المحقق إسناده والحديث رقم ٤٠٩، ففيه حديث آخر عن أبي معاوية عن الأعمش عن المنهال، حسّن إسناده المحقق، وكذا رقم ٤١٠، ففيه حديث عن وكيع عن الأعمش عن المنهال، حسّن المحقق إسناده، وأيضاً رقم ٤١٢، ففيه عثام عن الأعمش عن المنهال، حسّن المحقق إسناده.

وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيقه على «مسند أحمد» عقب حديث سنده هكذا: (ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن المنهال عن سعيد بن جبير عن بن عمر): «إسناده صحيح على شرط البخاري»[٤]. وهكذا قال الشيخ أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح»[٥]. وقال الشيخ

---

١. جلال الدين السيوطي، الحاوي للفتاوي، ج٢، ص١١٠.
٢. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٤٧، ص٢١٢.
٣. ابن عبد الهادي، الصارم المنكي في الرد على السبكي، ص١٨٦.
٤. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ج٢، حديث رقم ٤٦٢٢.
٥. المصدر نفسه، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ج٤، حديث رقم ٤٦٢٢.

الأرناؤوط مرة أخرى عقب هذا الحديث بسند هكذا: (ثنا وكيع عن الأعمش عن المنهال عن سعيد بن جبيرعن ابن عمر): «إسناده صحيح على شرط البخاري»[1]. وهكذا الشيخ أحمد شاكربقوله: «إسناده صحيح»[2]. وقال الشيخ الأرناؤوط عقب حديث آخرسنده هكذا: (ثنا عبد الرزاق ثنا سفيان عن الأعمش عن المنهال عن زاذان عن البراء بن عازب): «إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الصحيح»[3]. وهكذا محقق كتاب مسند حمزة أحمد الزين الذي أكمل تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكربقوله: «إسناده صحيح»[4]. وقال الشيخ الأرناؤوط عقب حديث آخرسنده هكذا: (ثنا أبو معاوية قال ثنا الأعمش عن منهال بن عمرو عن زاذان عن البراء بن عازب): «إسناده صحيح رجاله رجال الصحيح»[5]. وقال حمزة أحمد الزين: «إسناده صحيح والمنهال بن عمرو الأسدي موثق وحديثه عند البخاري»[6].

وقد أخرج الدكتور حكمت بن بشيربن ياسين -أستاذ التفسير في كلية القرآن الكريم والدراسات العليا الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- حديث الأعمش عن المنهال في غير موضع من كتابه «التفسير الصحيح»، وشرطه في هذا الكتاب أنه لا يروي إلا ما صح إسناده كما قال في المقدمة: «قررت أن أجمع كل ما صح إسناده من التفسير المأثور»[7]. ثم رأيته قال عقب إحدى روايات الأعمش عن المنهال عن سعيد بن جبيرما هذا نصه: «وقد صحح الحافظ ابن حجررواية الأعمش عن المنهال عن سعيد بن جبير (انظرفتح الباري، ١٠/٢٢٤)»[8].

وقال حسين سليم أسد محقق كتاب «مسند أبي يعلى الموصلي» عقب حديث سنده

١. المصدر نفسه، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ج٢، حديث رقم ٥٢٤٧.
٢. المصدر نفسه، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ج٤، حديث رقم ٥٢٤٧.
٣. المصدر نفسه، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ج٤، حديث رقم ١٨٦٤٨.
٤. المصدر نفسه، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ج١٤، حديث رقم ١٨٥٣٢.
٥. المصدر نفسه، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ج٤، حديث رقم ١٨٥٥٧.
٦. المصدر نفسه، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ج١٤ حديث رقم ١٨٤٤٣.
٧. حكمت بن بشيربن ياسين، التفسيرالصحيح، ج١، ص٦.
٨. المصدر نفسه، ج١، ص٢٠٥.

هكذا: (حدثنا شيبان عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي سعيد الخدري): «إسناده صحيح»[1]. وقال في تحقيقه على كتاب «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان» تعليقاً على حديث سنده هكذا: (شيبان عن الأعمش عن المنهال عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى): «إسناده صحيح»[2].

وقال الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد محقق كتاب «شعب الإيمان» للبيهقي تعليقاً على حديث يرويه الأعمش عن المنهال: «إسناده صحيح»[3]. وهكذا قال في حديث آخر يرويه الأعمش عن المنهال[4].

وقال الشيخ محمد عوامة عقب حديث سنده هكذا: (عن أبو معاوية قال: حدثنا الأعمش عن المنهال عن سعيد بن جبير): «وإسناد المصنف حسن من أجل المنهال بن عمرو الأسدي»[5]، ولم يُعل الحديث بعنعنة الأعمش وقد ناقض نفسه حين حسّن حديث المنهال ولم يصححه وهو الذي قال: «والرجل ثقة لا «صدوق ربما وهم»، ولم أر في ترجمته من وصفه بالوهم أو ما يدل عليه»[6]، فإذا كان الرجل ثقة وهو صدوق بالإجماع ولم يتهم بالوهم في الحديث أو ما يدل على ذلك، فلماذا تحسين حديثه دون تصحيحه؟! ثم رأيته يقول في تحقيقه هذا على كتاب «المصنف» لابن أبي شيبة عقب حديث يرويه الأعمش عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير وعبد الله بن الحارث عن ابن عباس: «ورجاله ثقات كلهم»[7].

وقال الدكتور محمد بن خليفة التميمي في كتابه «محمد بن عثمان بن أبي شيبة وكتابه

---

١. أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى الموصلي، ج٢، ص٥٠١، حديث رقم ١٣٤٨.
٢. نور الدين الهيثمي، موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، حديث رقم ١٤٠٣.
٣. البيهقي، شعب الإيمان، ج١، ص٢٥٦، رقم ١٠٦.
٤. المصدر نفسه، ج١، ص٤٠٣ رقم ٢٤٧.
٥. ابن أبي شيبة، المصنف، بتحقيقه رقم ٣٢٥٣٧.
٦. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج٢، ص٢٩٨، رقم ٥٦٥٣.
٧. ابن أبي شيبة، المصنف، بتحقيقه حديث رقم ٣٥٢٤٣.

العرش» تعليقاً على حديث رواه محمد بن عثمان بن أبي شيبة بإسناده عن الأعمش عن المنهال عن سعيد بن جبير: «إسناده جيد»[1].

وقال الشيخ بدر بن عبد الله البدر في تحقيقه على كتاب «الرد على الجهمية» لعثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ) تعليقاً على حديث رواه المؤلف المذكور بسنده عن الأعمش عن المنهال عن زاذان عن البراء مرفوعاً: «إسناده صحيح... وصححه الحاكم ووافقه الذهبي»[2].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه «فتح الباري»: «وأخرج -أي الطبري- بسند صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: انطلقت الشياطين في الأيام التي ابتلي فيها سليمان، فكتبت كتباً فيها سحر وكفر ثم دفنتها تحت كرسيه، ثم أخرجوها بعده فقرأوها على الناس»[3]، وبعد المراجعة رأيت أن الطبري يرويه عن شيخه سلم بن جنادة السوائي يقول حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس[4]. وحين أورد ابن حجر العسقلاني حديثاً بهذا الإسناد: (قال إسحاق أخبرنا جرير عن الأعمش عن المنهال بن عمرو حدثنا قيس بن السكن وأبو عبيدة بن عبد الله...) في كتابه «المطالب العالية» قال عقبه: «هذا إسناد صحيح متصل، رجاله ثقات»[5]، وأقره محقق الكتاب عبد القادر بن عبد الكريم بن عبد العزيز جوندل بقوله: «الحديث بهذا الإسناد صحيح، رواته ثقات...، وذكره البوصيري في الإتحاف (١٤٢/٣-١٤٣) وقال: رواه إسحاق بن راهويه بسند صحيح».

أقول:

وقد رأينا كيف يحكم الحافظ ابن حجر العسقلاني باتصال السند وصحته مع أن فيه عنعنة

---

١. محمد بن خليفة التميمي، محمد بن عثمان بن أبي شيبة وكتابه العرش، حديث رقم ٢، ص٣٠١، الهامش.
٢. عثمان بن سعيد الدارمي، الرد على الجهمية، حديث رقم ١١٠، ص٥٨، بتحقيقه.
٣. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج١٠، ص١٨٩.
٤. الطبري، تفسير الطبري، ج١، ص٦٢٧.
٥. ابن حجر العسقلاني، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ج١٨، ص٤٩٣، حديث رقم ٤٥٣٩، كتاب الفتوح باب صفة البعث.

الأعمش عن المنهال، وهكذا الحافظ البوصيري وغيرهما، وهذا كله يدل على صحة ما قال الشيخ الألباني كما مر: «العلماء جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة، ما لم يظهر الانقطاع فيها». وهذا المسلك الذي ذكرناه هنا هو في الواقع شرح لكلام الشيخ الألباني المتقدم؛ حيث وضحنا أن كبار علماء الحديث صححوا أحاديث الأعمش المعنعنة عن المنهال. ومن الواضح أيضاً أن تصحيحهم لهذه الأسانيد التي وقع المنهال فيها يدل على وثاقته عندهم، باعتبار أن تصحيح السند يستلزم التوثيق كما قال الشيخ الألباني[١]. وهذه الأمثلة إنما أوردناها لبيان تصحيحهم حديث الأعمش عن المنهال فقط، أمّا جمع أقوالهم في تصحيح حديث الأعمش عن غير المنهال -حتى عن الذين لم يكثر الأعمش منهم- يحتاج إلى تأليف رسالة مفردة. فبعد هذا كله، إن وجدت تضعيف حديث لأجل عنعنة الأعمش عن المنهال فاعلم أن المضعف أبطل أقوال هؤلاء الحفاظ والأعلام من السنة وتمسّك بجرح دون تعديلات وبقول غير محتج به دون أقوال. فثبت أن الحديث بهذا السند صحيح أيضاً أو حسن لذاته على الأقل لأجل معاوية بن هشام.

المسلك الخامس: إنّ رواية علي (عليه السلام) -مع التسليم بكونها معللة بعنعنة الأعمش- تصلح أن يستشهد بها على الأقل:

والآن إن أردنا إبطال كلام هؤلاء الحفاظ في قبول عنعنة الأعمش، فليس ثم مشكلة. فلو تنزلنا عن كل ما قلنا في هذا المجال وسلمنا ببطلان المسالك الأربعة كلها، فلا إشكال في أن رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام) -مع التسليم بكونها معللة بعنعنة الأعمش- تصلح أن يستشهد بها؛ لأنّ الانقطاع فيها هو من نوع الخفي. قال أبو الحسن السليماني في «إتحاف النبيل»: «الانقطاع منه جلي ومنه خفي. فالجلي: كالمعلق والمعضل والمنقطع والمرسل. والخفي: كالتدليس والإرسال الخفي. فأما الانقطاع الخفي: فيصلح أن يستشهد به، سواء كان بعنعنة مدلّس، وما كان في معنى العنعنة، أو مَن إرساله خفي غير جلي»[٢].

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٤٥٩.

٢. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل،

ولنذكر مثالاً هنا من كلام الشيخ الألباني، فإنه ذكر حديثاً فيه عنعنة ابن جريج (وهو مدلس بل مشهور بالتدليس)، ونقل قول البزار عقب الحديث «رجاله ثقات» ثم عقّبه بقوله: «وهو كما قال لكن فيه عنعنة ابن جريح... فهو صحيح الإسناد لولا العنعنة. لكنه شاهد قوي لحديث عائشة، فأحدهما يقوي الآخر»[1]، وقد أعلّ -قبل ذلك بقليل- حديث عائشة بالانقطاع.

ومثال آخر أن الشيخ الألباني استشهد بحديث في الشواهد والمتابعات يرويه محمد بن صبيح بن السماك عن مبارك بن فضالة وقال فيهما: «هما صدوقان على ضعف ابن صبيح وتدليس في المبارك»[2].

أقول: معاوية بن هشام أوثق من ابن صبيح بلا شكّ فليس هو من رجال مسلم ولا من رجال أحد من الكتب الأربعة، وقد جعل ابن حجر ابن فضالة في المرتبة الثالثة في «طبقات المدلسين» حين جعل الأعمش في المرتبة الثانية، ثم أين ابن فضالة من الأعمش في الحفظ والصدق؟

وقال الشيخ ابن باز -تعليقاً على حديث عبد الله بن عمرو بن العاص «إن امرأة قالت: يا رسول الله! إن ابني هذا كان بطني له وعاء... فقال: أنت أحق به ما لم تنكحي»-: «في إسناده عند أحمد: ابن جريج وقد عنعن وهو مدلس. وفي إسناده عند أبي داود الوليد بن مسلم الدمشقي وهو مدلس أيضاً وقد عنعن، وبقية رجالهما ثقات. وهو بسنديه من قبيل الحسن لأن أحد السندين يشد الآخر ويقويه»[3].

وفي «إتحاف النبيل» لأبي الحسن حين سئل «معلوم أن سيئ الحفظ يستشهد به، وكذا

س٢٢٦، ج٢، ص٢٣٤.

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٣٤٢.

٢. المصدر نفسه، رقم ٢٣١٠.

٣. عبد العزيز بن عبد الله بن باز، حاشية الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز على بلوغ المرام، ج٢، ص٦٤٧.

المدلس إذا عنعن، فهل يستشهد برواية سيئ الحفظ إذا تابعه مدلس على نفس الحديث؟»، فأجاب: «فرق بين كون الحديث روي من طريقين مختلفين، في أحدهما رجل سيئ الحفظ، وفي الآخر عنعنة مدلس، وبين كون الضعيف هذا والمدلس روياه عن شيخ واحد، ففي الحالة الأولى يحسن الحديث بخلاف الحالة الثانية، لأننا نخاف من المدلس، فلربما أنه أخذه عن هذا الضعيف، ثم أسقط الضعيف، ودلسه، فتكون الروايتان من طريق هذا الضعيف، فلا يحسن الحديث إلا إذا علمنا أن هذا المدلس لم يرو قط عن هذا الضعيف، فحينذاك نستشهد به، وقد صرح بذلك الشيخ الألباني حفظه الله كما في «تمام المنة» (٧٢)، و«الضعيفة» (١٤٥/٣)»[١].

هذا إذا كان الانقطاع في السند من نوع الخفي لأجل عنعنة مدلس مثلاً، ولكن رأيتُ أنهم يستشهدون بأسانيد حتى إذا كان فيها الانقطاع من نوع الجلي. ومثال ذلك: أنّ الشيخ الألباني قال عقب حديث ذكره: «هذا إسناد حسن لولا الانقطاع بين المطلب وعبادة، ولذلك لما صححه الحاكم تعقبه المنذري في «الترغيب» بقوله: «بل المطلب لم يسمع من عبادة». لكن ذكر له البيهقي شاهداً مرسلاً من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق عن الزبير.. قلت: والزبير هذا إن كان ابن العوام فهو منقطع... وجملة القول: أن الحديث بمجموع الطريقين حسن»[٢].

وقال عمرو عبد المنعم سليم: «التقوية بالمتابعات من أدق المسائل التي يجب أن يوليها الباحث عناية خاصة؛ إذ ليست كل متابعة أو كل شاهد يصلح للتقوية. وإنما خص أهل العلم التقوية بالطرق ذات الضعف المحتمل، وأما الطرق شديدة الضعف فلا يحصل بها تقوية؛ بل هي لا تزيد الحديث على هذه الصفة إلا وهناً على وهن... وعليه فالمتابعة تنفع في أسباب الضعف الآتية: ١- جهالة الحال، ومنها رواية المستور. ٢- الإرسال. ٣- الانقطاع.

١. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، س١٧٥، ج١، ص٣٢٧-٣٢٨.

٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٤٧٠.

٤- عنعنة المدلس. ٥- سيئ الحفظ، ومن له أغلاط، إلا أنه لا يصل إلى درجة الترك، والمختلط الذي لم يتميز، وهؤلاء ضعفهم محتمل. فإذا ورد الحديث من وجهين ضعيفين من هذه الأوجه، عضّد أحدهما الآخر على منهج المتأخرين»[١].

النتيجة من تحقيق تلك الروايات الثلاثة والحكم على الحديث إلى هنا

قد ثبتنا في ما مرّ أن رواية ابن الزبير حسنة لغيرها -على أقل أحوالها- أي لرواية ابن عباس، وأن رواية ابن عباس أيضاً حسنة لغيرها أي لرواية ابن الزبير، وأن الحديث بمجموع هذين الطريقين حسن. والآن نضيف إليهما رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام) كشاهد قوي لروايتي ابن الزبير وابن عباس لكي يرتقي الحديث إلى مرتبة الصحيح أو أعلى درجات الحسن. وهذا كله مع التسليم بأن حديث علي (عليه السلام) ليس صحيحاً لذاته وأيضاً كون حديث ابن لهيعة مقبولاً في الشواهد فقط لا لذاته كما مر توضيحه في المسالك الخمسة. ولا يمكن لنا نتنزل أكثر من هذا؛ بل في هذا المقدار من التنزل بطلان كلام الحفاظ وكبار علماء الحديث، فقد علمتَ أنهم قد قبلوا عنعنة الأعمش عن المنهال مطلقاً وصححوا رواية معاوية بن هشام لذاته، ثم علمتَ أن رواية ابن لهيعة قبل احتراق كتبه صحيحة حتى عند أكثر الذين ضعفوه.

فالنتيجة أن الحديث بتلك الروايات الثلاثة صحيح بمجموع طرقه.

ولا يمكن التنزل أكثر من تنزلنا السابق ومن يطالبنا بهذا نلزمه بقول الشيخ الألباني في ابن لهيعة: «إن المتقرر فيه عند أكثر العلماء أنه حسن الحديث في الشواهد والمتابعات»، وإنه يستشهد به كما قال ابن تيمية وابن حجر العسقلاني وغيرهما. وعرفنا أيضاً أن حديث علي (عليه السلام) أقل أحواله أنه قوي في الشواهد، والتنزل أكثر من هذا غير ممكن؛ بل في هذه التنزل مخالفة للعلماء والحفاظ والرّد عليهم وإبطال أقوالهم. فالنتيجة النهائية أن رواية ابن

١. عمرو عبد المنعم سليم، تيسير علوم الحديث للمبتدئين، ص٢٣٦.

الزبيرمن طريق ابن لهيعة حسنة لغيرها (أي لرواية علي (عليه السلام))، وأن رواية علي (عليه السلام) أيضاً حسنة لغيرها (أي لرواية ابن الزبير)، وأن الحديث بمجموع الطريقين حسن. فانتظرلكي نرى إن كان الحديث يرتقي إلى درجة الصحة مع النظرفي رواية أبي سعيد وأبي ذر أم لا؟ أما رواية ابن عباس فقد فرضنا أنها غيرموجودة من أصلها.

وإن لم نستطع في ما يأتي قريباً الارتقاء بالحديث إلى درجة الصحة فيبقى الحديث في مرتبة الحسن، وبذلك يبطل كلام من حكم على الحديث بالضعف فضلاً عن الوضع. اللهم إلا أن يقال: إنهم ضعفوا أو كذبوا الحديث لنكارة متنه عندهم لا لأجل خلل في إسناده، ففي هذه الحالة نقول: راجع باب «ليس حديث السفينة منكراً» ليتبين عدم صحة ذلك.

كلام الشيخ سعد بن ناصربن عبد العزيزالشثري في تحسين رواية علي عليه السلام في تحقيقه الجديد لكتاب «المصنف»

وقفتُ قبل الانتهاء من كتابة كتابي هذا على كتاب «المصنف» بتحقيق جديد للشيخ سعد بن ناصربن عبد العزيزالشثري، فقال تعليقاً على حديث السفينة من رواية علي عليه السلام: «حسن، معاوية بن هشام صدوق»[1]، فحسّن سند رواية علي (عليه السلام). وقال في مقدمة التحقيق: «عند الحكم على الأحاديث أشيرلسبب تحسين الحديث أو تضعيفه بذكر اسم الراوي الذي يكون سبباً لذلك».

---

١. ابن أبي شيبة، المصنف، تحقيق: الشيخ سعد بن ناصرالشثري، ج١٨، ص٧٣، رقم ٣٤٢٨٧.

الفصل الرابع:
البحث حول رواية أبي سعيد الخدري (ت ٧٤هـ)

وفيه بيان أن الحديث بهذا الطريق حسن لذاته عند بعض علماء الحديث ولا بأس به في الشواهد والمتابعات عند بعضهم، فيشد رواية ابن الزبيروابن عباس وعلي (عليه السلام)، ويكون الحديث بمجموع طرقه صحيحاً، وإن ثبتت صحته من قبل

رواه الحافظ الطبراني (ت ٣٦٠هـ) في «المعجم الأوسط» و«المعجم الصغير» فقال: «حدثنا محمد بن عبد العزيزبن ربيعة الكلابي أبو مليل الكوفي حدثنا أبي حدثنا عبد الرحمن بن أبي حماد المقري عن أبي سلمة الصائغ عن عطية عن أبي سعيد الخدري: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: إنما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وإنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل من دخله غفرله»[1]. ثم قال عقب الحديث: «لم يرو هذا الحديث عن أبي سلمة الصائغ إلا عبد الرحمن بن أبي حماد، تفرد به عبد العزيزبن محمد بن ربيعة».

وأورده الحافظ نور الدين الهيثمي في «مجمع الزوائد» وقال: «رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط»، وفيه جماعة لم أعرفهم»[2].

وقال المناوي بعد أن أوردها من «المعجم الصغير» للطبراني: «فيه من لم يعرفوا»[3].

وقال عبد القدوس بن محمد نذير محقق كتاب «مجمع البحرين في زوائد المعجمين»

---

١. الطبراني، المعجم الأوسط، ج٦ ص٨٥ والمعجم الصغير، ج٢، ص٢٢.

٢. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٩، ص١٦٨.

٣. محمد عبد الرؤوف المناوي، الجامع الأزهرفي حديث النبي الأنور، ج١ باب الف / مخطوط.

للحافظ نور الدين الهيثمي في تعليقه على الحديث: «عبد العزيزبن محمد بن ربيعة لم أجده، عبد الرحمن بن أبي حماد المقرئ لم أجده، أبو سلمة الصائغ لم أجده»[1].

ومثله الشيخ الألباني في عدم معرفة هؤلاء الثلاثة، فإنه قال عقب كلام الطبراني «لم يروه عن أبي سلمة إلا ابن أبي حماد، تفرد به عبد العزيزبن محمد بن ربيعة»: «قلت: ولم أجد من ترجمه، وكذا اللذان فوقه»[2]، وسيأتي تمام كلامه.

أقول:

أولاً: ليس في سند رواية أبي سعيد الخدري (رحمه الله) من لا يُعرف أو من لا توجد ترجمة له في كتب السنة سوى عبد العزيزبن محمد بن ربيعة الكلابي، وباقي رجال الحديث قد ترجم لهم غير واحد من علماء السنة وهم بين الثقة والصدوق كما سيأتي توضيحه مفصلاً. وعدم وجود ترجمة لعبد العزيزهذا في كتب السنة لا يضرنا أصلاً كما سنبيّنه في ما يأتي. وقد اعتمد على الهيثمي -في عدم معرفته بجماعة في السند- جمع كثيرمن الذين جاؤوا من بعده، وسنقف على كلام بعضهم في باب: «**كلام المخالفين من علماء السنة في تضعيف حديث السفينة أو تضعيف بعض طرقه والجواب عما قالوا**».

ثانياً: كلام الطبراني السابق: «لم يرو هذا الحديث عن أبي سلمة الصائغ إلا عبد الرحمن بن أبي حماد، تفرد به عبد العزيزبن محمد بن ربيعة»، وربط التفرد بعبد العزيزبن محمد يدل على أنّ محمد بن عبد العزيزبن محمد بن ربيعة لم ينفرد به عن أبيه، وهو كلام صحيح، فقد تابعه الحافظ علي بن العباس بن الوليد البجلي (ت ٣١٠هـ)، كما رواه الإمام المرشد بالله أبو الحسين يحي بن الحسين الشجري (٤١٢-٤٧٩هـ)[3] في كتابه «الأمالي»[4] فقال:

---

١. نور الدين الهيثمي، مجمع البحرين في زوائد المعجمين، حديث رقم ٣٧٩٦.

٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم: ٤٥٠٤.

٣. انظر ترجمته في: الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٣٢، ص٢٨٦؛ الزركلي، الأعلام، ج٨، ص١٤١.

٤. يحيى بن الحسين الشجري، الأمالي، ج١، ص١٥٤؛ انظر أيضاً: نبيل سعد الدين جرار، الإيماء إلى الزوائد

«أخبرنا الشريف أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن الحسني بقراءتي عليه بالكوفة، قال أخبرنا أبو الحسين علي بن عبد الرحمن بن أبي السري البكائي، قال حدثنا علي بن العباس بن الوليد البجلي، قال حدثنا عبد العزيز بن محمد الكلابي، قال حدثنا عبد الرحمن بن أبي حماد عن أبي سلمة الصائغ عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: إنما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق».

تحقيق رجال السند، وليس في سنده من لا يُعرف سوى عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي وهذا لا يضرنا

أما محمد بن عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي أبو مليل الكوفي -شيخ الطبراني- (توفي بين ٢٩٠ و٣٠٠هـ)، فقد ترجم له الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»[١]، ونُقل توثيق الدارقطني إياه كما تراه أيضاً في «موسوعة أقوال الدارقطني»[٢]، ولم يجرحه أحد حسب علمي. ولم أقف على تاريخ وفاته ولكنه عند الحافظ الذهبي من الطبقة الثلاثين في كتابه «تاريخ الإسلام»[٣]، وهم الذين ماتوا بين عامي ٢٩١هـ و٣٠٠هـ. وقد عرفتَ أنه -مع وثاقته- لم ينفرد بهذا الحديث عن أبيه؛ بل تابعه الحافظ علي بن العباس بن الوليد البجلي المقانعي (ت ٣١٠هـ) وهو ثقة، راجع ترجمته في «سير أعلام النبلاء» فقال: «الشيخ المحدث الصدوق»[٤]. وعبر عنه بـ «مسند الكوفة»[٥] في «تذكرة الحفاظ»، وقد وثقه الدارقطني بقوله: «ثقة نبيل» ومرة بقوله:

والأجزاء، ج٢، ص٥٤٥ و٥٤٦، رقم ١٨٦٦ و١٨٦٧.

١. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٣، ص١٥٥.

٢. محمد مهدي المسلمي وأشرف منصور وعصام عبد الهادي وأحمد عبد الرزاق وأيمن الزاملي ومحمود محمد خليل، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، ص٥٩٩، رقم ٣٢١٦.

٣. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٢٢، ص٢٧٧.

٤. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٤، ص٤٣٠.

٥. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٧٥٩.

«ثقة صدوق»[1]. وسند الشجري في كتاب الأمالي إلى علي بن العباس المقانعي صحيح أيضاً، فأبوعبد الله محمد بن علي بن الحسن بن عبد الرحمن العلوي الكوفي (ت ٤٤٥هـ) قد ترجم له الذهبي في «سيرأعلام النبلاء»[2]، وقال: «الإمام المحدث الثقة العالم الفقيه مسند الكوفة، أبو عبد الله، محمد بن علي بن الحسن بن عبد الرحمن العلوي الكوفي. انتق عليه الحافظ أبو عبد الله الصوري وغيره. حدث عن: علي بن عبد الرحمن البكائي...». أما أبو الحسين علي بن عبد الرحمن بن أبي السري البكائي (ت ٣٧٦هـ) فقال عنه في «سيرأعلام النبلاء»[3]: «الإمام المحدث الصدوق، مسند الكوفة، أبو الحسن، علي بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي السري البكائي الكوفي...، حدث عنه:... ومحمد بن علي بن عبد الرحمن العلوي».

تحقيق حال عبد الرحمن بن أبي حماد الكوفي المقرئ وهو صالح مشهور من كبار القراء، وثقه الحاكم النيسابوري وروى عنه جمع من الثقات والحفاظ ولم يجرحه أحد

أما أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حماد الكوفي المقرئ (ت ٢٠٣هـ) فهو عبد الرحمن بن شكيل أو عبد الرحمن بن سكين، قد ترجم له شمس الدين ابن الجزري (٧٥١-٨٣٣هـ) في «طبقات القراء» فقال: «عبد الرحمن بن سكين أبو محمد بن أبي حماد الكوفي، صالح مشهور، روى القراءة عرضاً عن حمزة وهو أحد الذين خلفوه في القيام بالقراءة، وعن أبي بكر بن عياش وهو أحد الذين أخذوا القرآن عنه تلاوة. وروى الحروف عن نافع وعن عيسى بن عمر الهمداني وعن شيبان عن عاصم. وروى القراءة عنه الحسن بن جامع ومحمد بن جنيد ومحمد بن عيسى وعبد الرحمن بن واقد وإسحاق بن الحجاج ومحمد بن الهيثم ومحمد بن عمر بن

---

١. محمد مهدي المسلمي وأشرف منصور وعصام عبد الهادي وأحمد عبد الرزاق وأيمن الزاملي ومحمود محمد خليل، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، رقم ٢٤٦٩.
٢. الذهبي، سيرأعلام النبلاء، ج١٧، ص٦٣٦.
٣. الذهبي، سيرأعلام النبلاء، ج١٦، ص٣٠٩.

الوليد وأبو الاسباط المعلم وعلي بن حمزة الكسائي»[١]. راجع لترجمة شمس الدين ابن الجزري ومكانته في علم الحديث والجرح والتعديل والرواية والدراية كتاب «الإمام ابن الجزري محدّثاً»، تأليف مشهور بن مرزوق الحرازي، أما إمامته في علم القراءات فمشهورة.

وقال الحافظ أبو عمرو الداني (٣٧١-٤٤٤هـ) في ما نقله عنه ابن الجزري: «وقد زعم أبو بكر بن مجاهد أنه لم يقرأ القرآن على سرد على أبي بكر غير أبي يوسف الأعشى، وقد ثبت عندنا وصح لدينا أنه عرض عليه القرآن وأخذ عنه القراءة تلاوة خمسة سوى الأعشى وهم: يحيى بن محمد العليمي، وعبد الرحمن بن أبي حماد، وسهل بن شعيب الشهي، وعروة بن محمد الأسدي، وعبد الحميد بن صالح الترجمي، وهؤلاء من أعلام الكوفة ومن المشهورين بالإتقان والضبط»[٢]. وقال الحافظ أبو عمرو الداني (٣٧١-٤٤٤هـ) أيضاً في كتابه «الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء» في شعرله: «ثم رواها عنهما جماعة، من علماء هذه الصناعة، منهم أبو يوسف والكسائي، وعابد الرحمن ذو الكاء»[٣]. قال محقق الكتاب محمد بن مجقان الجزائري تعليقاً على «عابد الرحمن»: «هو عبد الرحمن بن سكين بن أبي حماد أبو محمد الكوفي، قال ابن الجزري: صالح مشهور... ». والحافظ الداني هذا ذكره الذهبي في كتابه «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»[٤]، وقال الذهبي في ترجمته في «تذكرة الحفاظ» أيضاً: «الحافظ الإمام شيخ الإسلام... كان أبو عمرو أحد الأئمة في علم القراءات ورواياته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعرابه، وجمع في ذلك كله تواليف حساناً، وله معرفة بالحديث وطرقه وأسماء رجاله... محدث مكثر ومقرئ متقدم. قلت: إلى أبي عمرو المنتهى في إتقان القراءات، والقراء خاضعون

---

١. ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج١، ص٣٣٤، رقم ١٥٧٢.

٢. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج١، ص١٥٢.

٣. أبو عمرو الداني، الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، ص١٣٢.

٤. عبد الفتاح أبو غدة (جمع)، أربع رسائل في علوم الحديث، ص٢١٣، رقم ٥٥٩، في الطبقة الثانية عشرة.

لتصانيفه واثقون بنقله في القراءات...»[1].

وقال أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (٢٤٥-٣٢٤هـ): «أخبرني هارون بن يوسف عن أبي هشام قال: كان أقرأ من قرأ على حمزة في الزمن الأول أربعة: إبراهيم الأزرق وكان كثير من الناس يقدمونه على سليم ولم يكن بالحافظ، وخالد الطبيب، وخلاد الأحول، وكان عبد الرحمن بن أبي حماد أكبرهم وأعلمهم بعلل القرآن، كان خلاد قد قرأ عليه، وكان آخر ولم يكن مثلهم يقال له سلم الأبرش، قال أبو هشام الرفاعي: ضبط الكسائي القراءة على حمزة وعبد الرحمن بن أبي حماد قرأ عليه يعني على الكسائي»[2]. قال محقق الكتاب الدكتور شوقي ضيف في الهامش: «عبد الرحمن بن أبي حماد من أهم تلامذة حمزة وهو أحد من خلفوه بالقيام على القراءة وكذلك عن أبي بكر بن عياش عن عاصم وروى أيضاً الحروف عن نافع». قال أبو عمرو الداني: «فاق ابن مجاهد سائر نظائره مع اتساع علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وظهور نسكه»[3]. وقال الذهبي: «الإمام المقري المحدث النحوي، شيخ المقرئين أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي مصنف كتاب السبعة...»[4].

وقد ترجم له أيضاً ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً فقال: «عبد الرحمن بن شكيل روى عن بسام الصيرفي وعمر بن ذر روى عنه يوسف بن عدي وقال أبو محمد هو عبد الرحمن بن أبي حماد المقرئ الكوفي، روى شيبان النحوي وفطر بن خليفة وحمزة الذيات وعيسى بن عمر وهشيم وابن المبارك، روى عنه أبو سعيد الأشج وهارون بن حاتم وإسحاق بن الحجاج الرازي الطاحوني ومحمد ابن إسماعيل الأحمسي»[5]. وقد خرّج له في تفسيره أحاديث كثيرة (أحصيتُ ما يقرب من مئة وخمسين خبراً) وقد قال في مقدمة تفسيره:

---

١. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٣، ص١١٢٠-١١٢١.
٢. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٧٥.
٣. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٥، ص٢٧٢.
٤. المصدر نفسه، ج١٥، ص٢٧٢.
٥. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٥، ص٢٤٤.

«فتحريت إخراج ذلك بأصح الأخبار إسناداً»[١]، ويستبعد منه أن يكثر عن الضعفاء. وهكذا قال ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوي»[٢]: «وابن أبي حاتم قد ذكر في أول كتابه في التفسير أنه طلب منه إخراج تفسير القرآن مختصراً بأصح الأسانيد وأنه تحرى إخراجه بأصح الأخبار إسناداً وأشبعها متناً».

وقال الدارقطني في ابن أبي حماد: «هو من كبار أصحاب حمزة وأبي بكر بن عياش في القراءة»[٣].

وهكذا ترجم له الذهبي في كتابه «تاريخ الإسلام»[٤]، وقال: «عبد الرحمن بن أبي حماد التميمي الكوفي المقرئ. واسم أبيه شكيل، يكنى أبا محمد. قرأ على حمزة، وكان من جلة أصحابه. ثم قرأ على: أبي بكر بن عياش. وروى الحروف عن: نافع وشيبان النحوي، وعيسى بن عمر. وسمع من: إسرائيل بن يونس، ويحيي بن سلمة بن كهيل، وفطر بن خليفة، وطائفة. روى عنه: الحسن بن جامع، ومحمد بن جنيد، وإسحاق بن الحجاج، ومحمد بن عيسى وهارون بن حاتم، ومحمد بن الهيثم، وآخرون». وقال أيضاً في ترجمة خلاد بن خالد الأحول: «وقال أبو هشام الرفاعي: أقرأ من قرأ على حمزة أربعة: إبراهيم الأزرق، وخالد الكحال، وخلاد الأحول، وكان عبد الرحمن بن أبي حماد أكبرهم وأعلمهم بعلل القرآن»[٥].

وقال الخطيب البغدادي في «غنية الملتمس في تمييز الملتبس»: «عبد الرحمن بن أبي حماد المقرئ الكوفي وهو عبد الرحمن بن شكيل. حدث عن إسرائيل بن يونس وشيبان بن عبد الرحمن وحمزة الزيات القارئ وفطر بن خليفة وعيسى بن عمرو وأبي سلمة الصائغ ويحيي

١. ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم، ج١، ص١٤.
٢. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج١٧، ص٢٨.
٣. الدارقطني، علل الدارقطني، ج٣، ص١٩٧.
٤. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج١٤، ص٢٢٩.
٥. المصدر نفسه، ج١٥، ص١٤١.

بن يمان وعبيدة بن حميد الحذاء. روى عنه يوسف بن عدي وهارون بن حاتم وعبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي وعلي بن المثنى الطهوي وأبو سعيد الأشج وأحمد بن عبد الحميد الحارثي»[1].

وقد صحح الحاكم حديثه في «المستدرك»[2]، ومقتضاه توثيق عبد الرحمن عنده وهذا أمر واضح. ومثال ذلك أن الحافظ ابن حجر العسقلاني قال في رجل اسمه عبد العزيز بن بشير جهله علي بن المديني ووثقه ابن حبان: «وقد صحح الحاكم الحديث المذكور، فأخرجه من طريق أبي عاصم أيضاً ومقتضاه توثيق عبد العزيز عنده»[3].

وفي «استدراك ابن نقطة»: «شُكَيل بضم الشين المعجمة وفتح الكاف وآخره لام، فهو عبد الرحمن بن شكيل، قال أبو جعفر محمد بن عبد الله الحضرمي المطين: وفيها -يعني سنة ثلاث ومائتين- مات عبد الرحمن بن أبي حماد، واسمه أبو حماد شكيل المقرئ مولى بني أسد، سمعت عثمان بن أبي شيبة يقول: حدثنا عبد الرحمن بن شكيل»[4].

وهكذا جاء في كتاب «توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم» لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي: «وشكيل بكاف بدل اللام الأولى، والباقي سواء عبد الرحمن بن أبي حماد شكيل الأسدي مولاهم، حدث عنه عثمان بن أبي شيبة فقال: حدثنا عبد الرحمن بن شكيل. وذكر مطين أنه توفي سنة ثلاثة ومئتين»[5].

---

١. الخطيب البغدادي، غنية الملتمس ايضاح الملتبس، ص٢٦٢، رقم ٣٢١.
٢. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٢، ص٢٤١، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي.
٣. ابن حجر العسقلاني، الأمالي المطلقة، ص١٢٩.
٤. نقله الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في تعليقاته على: ابن ماكولا، إكمال الكمال، ج٤، ص٣٤٣.
٥. محمد بن عبد الله القيسي الدمشقي، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ج٥، ص١٥٠.

وقال ابن حجر العسقلاني: «عبد الرحمن بن شُكيل، وهو عبد الرحمن بن أبي حماد المقرئ، شيخ لعثمان بن أبي شيبة»[١].

أما الثقات والحفاظ الذين رووا عن ابن أبي حماد أو أخذوا عنه القراءة فهم كثر، نذكر منهم:

١- يوسف بن عدي (ت ٢٣٢هـ): ثقة الشيخ البخاري في صحيحه[٢].

٢- الحافظ المشهور عثمان بن أبي شيبة (ت ٢٣٩هـ): ثقة ومن رجال الكتب الستة سوى الترمذي.

٣- الحافظ أبو سعيد الأشج (ت ٢٥٧هـ): ثقة ومن رجال الكتب الستة[٣].

٤- محمد بن إسماعيل الأحمسي (ت ٢٦٠هـ): ثقة ومن رجال الكتب الأربعة سوى أبي داود[٤].

٥- أحمد بن عبد الحميد الحارثي (ت ٢٦٩هـ): المحدث الصدوق كما في «سير أعلام النبلاء»[٥].

٦- الحافظ المحدث محمد بن الهيثم بن خالد (ت ٢٤٩هـ): ثقة[٦].

٧- يعقوب بن ابراهيم أبو الأسباط الكوفي: ثقة[٧].

٨- محمد بن عمر بن الوليد الكندي (ت ٢٥٦هـ): من رجال الكتب الأربعة سوى أبي داود[٨].

---

١. ابن حجر العسقلاني، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ص٦٩٠.
٢. انظر: ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج٢، ص٣٤٥.
٣. انظر: المصدر نفسه، ج١، ص٤٩٧.
٤. انظر: المصدر نفسه، ج٢، ص٥٥.
٥. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٥٠٨.
٦. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢، ص١٤٢.
٧. محمد بن حبان، الثقات، ج٩، ص٢٨٦. وقال ابن أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل، ج٩، ص٢٠٣: صدوق.
٨. صدوق كما في: ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج٢، ص١١٧؛ وثقه ابن حبان في: الثقات، ج٩، ص١٤٢.

٩- علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ وقيل ١٩٩هـ وقيل غير ذلك): شيخ القراء والنحاة كما قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»[١]. قال ابن الجزري في «طبقات القراء» في ترجمة الكسائي: «الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات، أخذ القراءة عرضاً عن حمزة... وعن عبد الرحمن ابن أبي حماد». وقد ذكره أيضاً في ترجمة ابن أبي حماد في جملة الذين رووا القراءات عن ابن أبي حماد كما مرّ.

١٠- محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين أبو عبد الله التيمي الأصبهاني (ت ٢٥٣هـ)[٢]: إمام في القراءات كبير مشهور كما قال ابن الجزري في «طبقات القراء»، وذكر أنه أخذ القراءات عرضاً وسماعاً عن عبد الرحمن بن أبي حماد. وقد ترجم له أبو نعيم الأصبهاني في «ذكر أخبار إصبهان» وقال: «أحد الأئمة والمصنفين في القراءات إمام عصره في القرآن... توفي سنة ٢٤١هـ... وكان أبو زرعة يقول: ما رأيت أحداً أعلم منه في فنه، يعني المقرئ»[٣].

١١- خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف بن ثعلب بن هشيم بن ثعلب بن داود بن مقسم بن غالب، أبو محمد الأسدي (ت ٢٢٩هـ): أحد القرّاء العشرة، وكان ثقة كبيراً زاهداً عابداً عالماً. أخذ القرآن عرضاً عن سليم بن عيسى وعبد الرحمن بن أبي حماد عن حمزة، وهذا ما قاله ابن الجزري في ترجمته في «طبقات القراء». وهو من مشايخ مسلم في صحيحه؛ ولذا ترجم له ابن حجر في «تهذيب التهذيب»[٤] ووثقه في «تقريب التهذيب». وقال الذهبي: «أحد الأعلام... وثقه ابن معين والنسائي. وقال الدارقطني: كان عابداً فاضلاً»[٥].

١٢- الزبير بن بكار (ت ٢٥٦هـ): قال ابن عساكر: «روى الزبير بن بكار عن عبد الرحمن

---

١. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج١٢، ص٢٩٨.
٢. كما في: الزركلي، الأعلام، ج٦، ص٣٢٢.
٣. أبو نعيم الأصبهاني، ذكر أخبار إصبهان، ج٢، ص١٧٩.
٤. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٣، ص١٣٥.
٥. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج١٦، ص١٥٥.

بن أبي حماد المنقري قال: كان أمية جالساً ومعه قوم... »[١]. وابن بكار هو إمام مشهور وثقه الدارقطني والخطيب[٢]. وقال ابن حجر العسقلاني: «ثقة»[٣].

١٣- محمد بن جعفر بن أبي مواتة الفيدي (ت ٢٣٦هـ): وثقه ابن حبان وقال: «يروي عن أبي نعيم وعبد الرحمن بن أبي حماد»[٤]، وثقه أيضاً يحي بن معين[٥]، روى عنه البخاري في صحيحه بدون واسطة كما قال الذهبي[٦].

فكما رأينا، الرجل كان صالحاً مشهوراً معروفاً أنه من كبار القراء كما قال ابن الجزري؛ بل كان من أعلام الكوفة ومن المشهورين بالإتقان والضبط كما قال أبو عمرو الداني، ولم يجرحه أحد؛ بل صحح الحاكم إسناد حديثه وأكثر عنه ابن أبي حاتم في تفسيره. وقد روى عنه جماعة كثيرة من الثقات، فمن الجلي إذن أن مثله صدوق ثقة. وفي مثل هذا الرجل وحديثه قال الشيخ الألباني: «وهذا إسناد جيد، رجاله كلهم ثقات معروفون غير ابن مشكان هذا، وقد روى عنه جماعة من الثقات مثل عبد الله بن المبارك ومروان بن معاوية وبشر بن السري وغيرهم، وكان أحد القراء المشهورين، ولم يذكر صاحب «الجرح والتعديل» فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكذا صاحب «التهذيب»، لكن شهرته هذه مع رواية الثقات عنه تغني عن نقلٍ في توثيقه»[٧]. وهكذا عبد الرحمن بن أبي حماد مع شهرته هذه ورواية جمع غفير من الحفاظ والثقات عنه تغني عن نقلٍ في توثيقه.

---

١. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج٩، ص٢٧٢.
٢. ترجم له ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب، ج٣، ص٢٧٠.
٣. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٣٠٩.
٤. محمد بن حبان، الثقات، ج٩، ص١٣٢.
٥. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٢٧.
٦. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج٢، ص١٦٢. وانظر ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٩، ص٨٣. وقد ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام، ج١٧، ص٣١٤، وذكر مرة أخرى أن البخاري قد روى عنه.
٧. الألباني، إرواء الغليل في تخرج أحاديث منار السبيل، ج٤، ص٢٧٠.

وقال الشيخ الألباني عقب حديث فيه راوٍ اسمه زكريا بن يحيى بن أيوب ولم يوثقه أحد: «وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات من رجال «التهذيب» غير زكريا بن يحيى، وهو ابن أيوب، أبو علي الضرير، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٨/٤٥٧) برواية جمع من الثقات الحفاظ غير البزار، فمثله يمشّي الحفاظ النقاد حديثه، وبخاصة في الشواهد والمتابعات، ولعله لذلك قال الهيثمي في «المجمع» (٤/٢٧٨): «رواه البزار ورجاله ثقات». وأقره الحافظ في «مختصر زوائد مسند البزار» (١/٥٧٥/١٠١٩)»[١]. ورأيته تكلم في زكريا بن يحيى في موضع آخر فقال: «وقد ترجمه -أي الخطيب- في «تاريخ بغداد» (٨/٢٥٧-٤٥٨) برواية جمع من الثقات الحفاظ، منهم يحيى بن صاعد والقاضي المحاملي، وقد فاته ابن أبي خثيمة، فإنه ثقة حافظ كما تقدم، فمثله مما يحتج به العلماء؛ ولذلك جود إسناده -كما رأيت- الهيثمي ولا يعتبر مجهولاً»[٢].

فحسن الشيخ الألباني سند هذا الحديث وفيه رجل لم يرد فيه جرح وتعديل وراجعنا كتاب «تاريخ بغداد» في ترجمة زكريا بن يحيى، فذكر في جملة الرواة عنه خمسة رجال، وهم: محمد بن علي المعروف بمعدان، ومحمد بن غالب التمتام، وعبد الله بن إسحاق المدائني، ويحيى بن صاعد، والقاضي المحاملي وقد روى عنه البزار أيضاً كما قال الشيخ الألباني. وقال الذهبي في ترجمة زكريا بن يحيى بن أيوب: «محله الصدق»[٣] مع عدم وجود المعدل له.

وقال الشيخ الألباني بعد أن ذكر حديثاً فيه سلم بن سلام الواسطي ولم يوثقه أحد: «وهذا إسناد حسن... وسلم بن سلام يكنى بأبي المسيب الواسطي، روى عنه جمع غفير سماهم الحافظ المزي في التهذيب، فيهم جماعة من الثقات، فهو على شرط ابن حبان، فلا أدري لم لم يورده في «الثقات»؟! وقال الحافظ: «مقبول»! وحقه عندي أن يقول: «صدوق»، كما فهمنا من تخريجاتهم وكثير من ممارساتنا لأقوالهم في بعض التراجم»[٤].

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ٢٩٧٣.

٢. المصدر نفسه، رقم ٦١٣.

٣. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج١٩، ص١٤٣.

٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٣٣١.

والأمثلة على ذلك من كلام الذهبي وابن حجر والألباني وغيرهم كثيرة جدّاً لا داعي لذكرها، وسيأتي قريباً في ترجمة عبد العزيز بن محمد بن ربيعة أن الشيخ الألباني وغيره حسنوا لمن لم يرد فيه جرح ولا تعديل مع رواية ثلاثة ثقات عنه فقط، فحديث ابن أبي حماد على الأقل حسن؛ بل قد جوّد الشيخ الألباني لمثله كما مرّ آنفاً. وهذا كله بغض النظر عن توثيق الحاكم إياه وعما قاله ابن الجزري وأبو عمرو الداني في كون عبد الرحمن ابن أبي حماد صالحاً مشهوراً معروفاً بالضبط والإتقان.

هذا، وقال الحافظ الذهبي في «الموقظة» كما مرّ: «من لم يوثق ولا ضعف، فإن خرج حديث هذا في الصحيحين فهو موثق بذلك، وإن صحح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيد أيضاً، وإن صحح له كالدارقطني والحاكم فأقل أحواله: حسن حديثه». قال الشريف حاتم بن عارف العوني في شرح كلام الذهبي: «أي: إنّه من الممكن أن يصحَّح له، فإذا أحببت أن تُشدّد مع هذا الراوي، فأقلّ أحواله أن تُحسّن حديثه»[1].

أقول: وعبد الرحمن بن أبي حماد لم يجرحه أحد وقد صحح له الحاكم فلا أقل أنّ حديثه حسن.

وقال ابن عدي في مقدمة كتابه «الكامل في الضعفاء»: «وأنا ذاكر في كتابي هذا كل من ذكر بضرب من الضعف، ومن اختلف فيهم فجرحه بعضٌ وعدله بعضٌ آخر ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير مباحاة... وصنفته على حروف المعجم ليكون أسهل على من طلب راوياً منهم، ولا يبقى من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق»[2].

وقال ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) بالنسبة إلى راوٍ اسمه أسد بن موسى تكلم فيه ابن حزم: «وهذا الذي ذكره ابن حزم في أسد لم يقله أحد من المتقدمين فيه في ما علمناه، مع اجتهاده في

---

١. حاتم بن عارف العوني، شرح موقظة الذهبي، ص١٩٦.
٢. عبد الله بن عدي، الكامل، ج١، ص١٣٩.

الرواية وتصنيفه للعلم، ويقال: إنه أول من صنف المسند. وقد وقف المتقدمون على أمره وفيهم المشددون في الرواية، ولم يقولوا ما قال، ولم نر في ما بين أيدينا من كتب الضعفاء والمتروكين له ذكراً، وأبو أحمد بن عدي شرط أن يذكر في «كتابه» كل من تكلم فيه، وقد ذكر فيه جماعة من الأكابر والحفاظ لذلك، ولم يذكر أحداً في من خرج في كتابه هذا من حيث عدم الطعن مع الاشتهار... وكذلك شرط أبي أحمد ابن عدي يقتضي أنه ثقة أو صدوق»[1].

وقال مرة أخرى في راو اسمه عبد الغفار بن داود الحراني: «وكذا يقتضي شرط ابن عدي أنه ثقة أو صدوق ولم ير فيه قدحاً لأحد»[2]. وهكذا قال في راو آخر اسمه قيس بن طلق[3].

وهكذا نستدل بالنسبة إلى ابن أبي حماد، فلما لم يذكره ابن عدي في «الكامل» -مع شهرته- ولم يجرحه أحد، ولم ير في شيء من كتب الضعفاء، نفهم أنه ثقة أو صدوق عند ابن عدي اعتماداً على شرطه.

ثم رأيت أن الطبري (ت ٣١٠هـ) يعتمد في تفسيره على روايات عبد الرحمن بن أبي حماد، ومثال ذلك أنه قال في قوله تعالى ﴿إلا بشق الأنفس﴾: «واختلف القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الأمصار بكسر الشين: إلا بشق الأنفس سوى أبي جعفر القاري، فإن المثنى حدثني، قال: ثنا إسحاق، قال: ثنا عبد الرحمن بن أبي حماد، قال ثنى أبو سعيد الرازي، عن أبي جعفر قارئ المدينة، أنه كان يقرأ: ﴿لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس﴾ بفتح الشين»[4]. فإنه قد جزم بنسبة هذه القراءة إلى أبي جعفر الرازي قارئ المدينة وهذا إنما رواه عبد الرحمن بن أبي حماد.

فهذا ستة مسالك في إثبات كون عبد الرحمن بن أبي حماد حسن؛ بل صحيح الحديث

---

١. ابن دقيق العيد، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ج٢، ص١٧٦-١٧٧. ونقله عن ابن دقيق الحافظ الزيعلي (ت ٧٦٢هـ) في كتابه نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، ج١، ص٢٥٦.

٢. ابن دقيق العيد، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ج٢، ص١٧٩.

٣. المصدر نفسه، ص٢٧٥.

٤. الطبري، تفسير الطبري، ج١٤، ص١٠٨.

على الأقل:

الأول: تصريح ابن الجزري وأبي عمرو الداني بكون الرجل صالحاً مشهوراً من أعلام الكوفة ومن المشهورين بالإتقان والضبط ومع ذلك لم يجرح.

الثاني: رواية جمع غفيرمن الثقات عنه مع عدم وجود أي جرح فيه ومع كونه مشهوراً، وسيأتي توضيح هذا المسلك مفصلاً في ترجمة عبد العزيزبن محمد بن ربيعة في ما يأتي.

الثالث: إخراج ابن أبي حاتم حديثه في تفسيره بكثرة مع شرطه في مقدمة الكتاب بإخراج أصح الأخبار إسناداً.

الرابع: تصحيح الحاكم حديثه مع عدم وجود جرح فيه كما بينه الذهبي.

الخامس: عدم ذكرابن عدي له في كتابه «الكامل في الضعفاء» مع شهرته وعدم وجود الجرح فيه.

السادس: اعتماد الطبري على روايته.

تنبيه

قال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز: «سألت يحيى بن معين عن عبد الرحمن بن أبي حماد الأسدي الكوفي، وكان حدثنا عنه محمد بن جعفرالعلاف الذي كان بفيد فقال: لا أعرفه»[١]. وكلام ابن معين في عبد الرحمن بن أبي حماد إنما نقله عنه ابن محرز في «معرفة الرجال»، والظاهرأنّ هذا الكتاب ليس من الكتب المعتبرة كما قال الشريف حاتم بن عارف: «مما يجب التنبه إليه، هو أن «معرفة الرجال» ليحيى بن معين برواية ابن محرز عنه مما لا أعلم القدرالذي يمكن أن يعتمد عليه فيه؛ فابن محرز وهوأحمد بن محمد بن القاسم بن محرزأبو العباس البغدادي: مجهول الحال جدّاً! حتى عند الخطيب البغدادي»[٢].

أما اصطلاح ابن معين «لا أعرفه» فقال عنه أبوالحسن مصطفى بن إسماعيل: «ابن معين

---

١. يحيى بن معين، معرفة الرجال، ج١، ص٧٤، رقم ١٩٤.

٢. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ص٩٣٩-٩٣٤.

(رحمه الله) استعمل هذا اللفظ في كثير من التراجم بمعنى أنه لا يعرفه كمعرفة غيره أو لا يعرف حاله، فقد جاء في «الجرح والتعديل» ترجمة سعيد بن سلمة بن أبي الحسام قال أبو حاتم: «سألت ابن معين عنه فلم يعرفه، قال ابن أبي حاتم: يعني فلم يعرفه حق معرفته» (٢٩/٤)، ونحوه أيضاً في ترجمة صدقة بن أبي عمران الكوفي (٤٣٣/٤)، وفي «الكامل» لابن عدي ترجمة الجراح بن مليح البهراني الحمصي، قال ابن معين: «لا أعرفه»، قال الشيخ -هو ابن عدي (رحمه الله)-: «وقول يحيى بن معين «لا أعرفه»، كان يحيى إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره ورواياته -يعني أخبار الراوي ورواياته- يقول لا أعرفه، والجراح بن مليح هو مشهور في أهل الشام وهو لا بأس به وبرواياته وله أحاديث صالحة جياد (٥٨٤/٢)». وفي «تهذيب التهذيب» ترجمة قدامة بن محمد بن قدامة بن خشرم قال عثمان الدارمي: «سألت ابن معين فقال: لا أعرفه، فقال عثمان: يعني أنه لا يخبره وأما قدامة فمشهور (٣٦٥/٨)...». وقد جاء في «الكامل» ترجمة سفيان بن عقبة أخي قبيصة بن عقبة قال فيه يحيى: «لا أعرفه»، فقال ابن عدي: «وقول يحيى «لا أعرفه» إنما يعني أنه لم يره ولم يكتب عنه فلم يخبر أمره وهو عندي لا بأس به وبرواياته» (١٢٥٠/٣) والله أعلم»[1].

تحقيق حال راشد بن سعد أبي سلمة الصائغ، وهو ثقة صحيح الحديث أو حسن الحديث على الأقل ولم يجرحه أحد

أما راشد بن سعد أبو سلمة الصائغ (توفي بين ١٤٠ و١٥٠هـ) فقال الخطيب البغدادي: «راشد بن سعد أبو سلمة الصائغ الكوفي مولى فزارة، حدث عن زيد بن علي بن الحسين، وعن عطية العوفي. وروى عنه سفيان الثوري، وحمزة الزيات القارئ، وعبد الرحمن ابن أبي حماد الكوفيون»[2]. وترجم له ابن أبي حاتم برواية جمع من الثقات عنه فقال: «راشد أبو سلمة الصائغ الفزاري روى عن الشعبي وزيد الأحمسي، روي عنه الثوري وابن المبارك ووكيع وأبو

١. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، ص٢٩٥-٢٩٦.
٢. الخطيب البغدادي، المتفق والمفترق، ص٩٠٢، رقم ٤٨٣. ونقله الحافظ المزي عن الخطيب في تهذيب الكمال، ج٩، ص١٢.

نعيم سمعت أبي يقول ذلك»[١]. وهكذا ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير»[٢] برواية ابن المبارك وأبي نعيم عنه ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال مسلم صاحب الصحيح: «أبو سلمة راشد الفزاري عن زيد أبي رجا الأحمسي، روى عنه ابن المبارك»[٣]. وقال ابن مندة (ت ٣٩٥هـ) في كتابه «فتح الباب في الكنى والألقاب»: «أبو سلمة راشد الفزاري حدث عن زيد بن أبي رجاء الأحمسي، روى عنه عبد الله بن المبارك وكناه أبا سلمة»[٤]. وقال الشيخ محمود محمد شاكر تعليقاً على حديث رواه الطبري في تفسيره عن وكيع عن أبي سلمة الصائغ عن إبراهيم بن بشير الأنصاري: «أبو سلمة الصائغ هو راشد، أبو سلمة الصائغ الفزاري، روى عن الشعبي وزيد الأحمسي وغيرهما. مترجم في الكبير(٢٧٢/١/٢) وابن أبي حاتم (٤٨٥/٢/١)، ولم يذكرا فيه جرحاً»[٥].

أورده ابن حبان في الثقات فقال: «راشد أبو سلمة الفزاري يروي عن زيد الأحمسي روى عنه بن المبارك»[٦]. وقال الذهبي: «راشد أبو سلمة الفزاري، عن عطية العوفي والشعبي وزيد الأحموسي، عنه ابن المبارك ووكيع وأبو نعيم وآخرون، صويلح»[٧]. وسئل الآجري أبو داود عن أبي سلمة الصائغ الذي حدث عنه وكيع فقال: «ما سمعت إلا خيراً»[٨].

وقد روى عنه ابن المبارك -كما قال كل من البخاري ومسلم وأبو حاتم الرازي وابن مندة وابن حبان والذهبي- وهو من الذين وصفوا بالانتقاء في مشايخه[٩]. وأنا لم أجد أحداً جرح أبا

---

١. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٣، ص٤٨٥.
٢. البخاري، التاريخ الكبير، ج٣، ص٢٩٨.
٣. مسلم بن الحجاج النيسابوري، الكنى والأسماء، مخطوط.
٤. ابن مندة الأصبهاني، فتح الباب في الكنى والألقاب، رقم ٣١٤٦.
٥. الطبري، تفسير الطبري، ج١٦، ص٩٧، حديث رقم ١٩٢٧٣.
٦. محمد بن حبان، الثقات، ج٨، ص٢٤١.
٧. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٩، ص١٣٠.
٨. أبو داود السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري، ج١، ص٣٠٣.
٩. انظر للتفصيل: مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، ج٢، ص١٠٥-١٠٦، س ٢٠٨.

سلمة الصائغ ولا أرى اسمه في الكتب التي ألفت في الضعفاء. ولم أقف على تاريخ وفاته ولكنه عند الحافظ الذهبي من الطبقة الخامسة عشرة في كتابه «تاريخ الإسلام»، وهم الذين ماتوا بين عامي ١٤١هـ و١٥٠هـ.

وربما يقال إنّ توثيق ابن حبان غير مقبول لمخالفته العلماء في توثيقه للمجهولين، فنقول في الجواب:

أولاً: قد ورد فيه تعديل من قبل أبي داود فقال عن أبي سلمة الصائغ: «ما سمعت إلا خيراً». قال الشيخ الألباني عقب حديث ذكره: «هذا إسناد جيد، رجاله ثقات، رجال مسلم غير أحمد بن حاتم القاضي السامرائي. ترجمه الخطيب (٤/١١٤) وقال: «ما علمت من حاله إلا خيراً»»[١]. فرأينا كيف أنه جوّد حديث من لم يوثقه أحد لمجرد أن الخطيب (ت ٤٦٣هـ) قال إنه لا يعلم من حاله إلا خيراً. وقال عقب حديث آخر: «وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات، رجال مسلم، غير ابن سرجس هذا، فقال أحمد: «لا أعلم إلا خيرا». وذكره ابن حبان في «الثقات»»[٢]. فقد جوّد أيضاً حديث ابن سرجس ولم يذكر فيه إلا قول أحمد بن حنبل: «لا أعلم إلا خيراً» مع توثيق ابن حبان إياه.

ثانياً: قد ورد في أبي سلمة الصائغ تعديل لأجل رواية جمع من الثقات عنه لاسيّما ابن المبارك الذي وصف بالانتقاء في مشايخه.

ثالثاً: توثيق ابن حبان مقبول عند كثير من علماء السنة (انظر: مقدمة كتاب «موارد الظمآن في زوائد ابن حبان» بقلم حسين سليم أسد، ومقدمة «الكاشف» للذهبي بقلم الشيخ محمد عوامة، وهكذا مقدمته على تحقيق كتاب «المصنف» لابن أبي شيبة[٣]). وقال الشيخ

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٢٨٨.

٢. المصدر نفسه، رقم ٢٠٥٦.

٣. ابن أبي شيبة، المصنف، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، مقدمة التحقيق، ص٧٧ إلى ١٠١، باب «في بيان مذهب ابن حبان في معرفة الثقات».

محمد عوامة: «ومما يتصل بالجرح والتعديل، وهو من الإيجابيات التي تعترض الخط العام الذي درج عليه الكثيرون، وقد أخذ مني وقتاً وجهداً: اعتماد توثيق ابن حبان إذا لم يقابل بجرح من قبل غيره، أما إذا جرح من قبل غيره بنص صريح في الجرح: فلا. فأن كان الجرح بالجهالة، بأن ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال فيه أبو حاتم وغيره: مجهول، فلا أعتد بهذه الجهالة؛ بل أقدم عليها قول ابن حبان»[١].

وقال الشيخ محمد عوامة في مقدمة تحقيق كتاب «المصنف» لابن أبي شيبة: «وأول من رأيته أنصف ابن حبان وتوثيقه للرواة: الحافظ العراقي، فقد سأله تلميذه الحافظ ابن حجر (رحمهما الله تعالى)، فقال: «ما يقول سيدي في أبي حاتم بن حبان إذا انفرد بتوثيق رجل لا يعرف حاله إلا من جهة توثيقه له، هل ينهض توثيقه بالرجل إلى درجة من يحتج به؟ وإذا ذكر ذلك الرجل بعينه أحد الحفاظ كأبي حاتم الرازي بالجهالة، هل يرفعها عنه توثيق ابن حبان له وحده، أم لا؟» فأجابه العراقي بقوله: «إن الذين انفرد ابن حبان بتوثيقهم لا يخلو: إما أن يكون الواحد منهم لم يرو عنه إلا راو واحد، أو روى عنه اثنان ثقتان وأكثر، بحيث ارتفعت جهالة عينه. فإن كان روى عنه اثنان فأكثر، ووثقه ابن حبان ولم نجد لغيره فيه جرحاً، فهو ممن يحتج به. وإن وجدنا لغيره فيه جرحاً مفسراً فالجرح مقدم. وقد وقع لابن حبان جماعة ذكرهم في «الثقات»، وذكرهم في «الضعفاء»، فينظر أيضاً إن كان جرحه له مفسراً فهو مقدم على توثيقه. فأما من وثقهم ولا يعرف للواحد منهم إلا راو واحد، فقد ذكر ابن القطان في كتاب «بيان الوهم والإيهام» أن من لم يرو عنه إلا واحد ووثق، فإنه تزول جهالته بذلك. وذكر ابن عبد البر أن من لم يرو عنه إلا واحد، وكان معروفاً في غير حمل العلم، كالنجدة والشجاعة والزهد، احتج به...»»[٢].

وقال الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي: «وأما توثيق ابن حبان إذا انفرد: فهو مقبول عندي،

---

١. المصدر نفسه، ص٧٦.

٢. المصدر نفسه، ص٨٢.

معتمد به، إذا لم يأت بما ينكر عليه»[1].

وهكذا كان الشيخ أحمد محمد شاكر يعتمد توثيق ابن حبان إذا انفرد به كما هو واضح من تعليقاته على «المسند» لأحمد بن حنبل.

رابعاً: قال الشيخ الألباني: «والخلاصة أن توثيق ابن حبان يجب أن يتلقى بكثير من التحفظ والحذر لمخالفته العلماء في توثيقه للمجهولين. لكن ليس ذلك على إطلاقه كما بينه العلامة المعلمي في التنكيل (١/٤٣٧-٤٣٨) مع تعليقي عليه. وراجع لهذا البحث ردي على الشيخ الحبشي فإنه كثير الاعتماد على من وثقه ابن حبان من المجهولين (ص ١٨-٢١). وإن مما يجب التنبيه عليه أيضاً، أنه ينبغي أن يضم إلى ما ذكره المعلمي أمر آخر هام، عرفته بالممارسة لهذا العلم، قل من نبه عليه، وغفل عنه جماهير الطلاب، وهو أن من وثقه ابن حبان، وقد روى عنه جمع من الثقات، ولم يأت بما ينكر عليه، فهو صدوق يحتج به»[2].

أقول:

والثقات -من رجال الصحاح- الذين رووا عن أبي سلمة الصائغ هم:

١- عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ): من رجال الكتب الستة.

٢- سفيان الثوري (ت ١٦١هـ): من رجال الكتب الستة.

٣- الفضل بن دكين أبو نعيم (ت ٢١٨هـ): من رجال الكتب الستة.

٤- وكيع بن الجراح (ت ١٩٦هـ): من رجال الستة.

٥- حمزة الزيات القاري (ت ١٥٨هـ): من رجال الكتب الستة سوى البخاري.

ولذا نرى الشيخ الألباني في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة» كثيراً ما يحسن أحاديث الرواة الذين لم يجرحهم أحد ووثقهم ابن حبان مع رواية بعض الثقات عنهم. والأمثلة على

---

١. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، مقدمة تحقيق، ص٣٢.

٢. الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ص٢٥.

ذلك كثيرة جدّاً نذكرهنا بعضها:

قال الشيخ الألباني في رجل اسمه سهل بن زياد -يروي حديثاً عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة- وزعم ابتداءً أنه لم يوثق إلا من قبل ابن حبان: «وإسناده جيد، رجاله كلهم ثقات معروفون غيرسهل بن زياد... وقد وثقه ابن حبان (٢٩١/٨)، وروى عنه جمع من الثقات كما بينته في «تيسيرانتفاع الخلان» فهوصدوق يحتج به، ولعله لذلك سكت الحافظان ابن كثيروابن حجرعن إسناده فلا يلتفت إذن إلى ما ذكره في «اللسان» أن الأزدي قال فيه: «منكرالحديث»... وأنه لم يوثقه غيرابن حبان، والغالب أن من تفرد هو بتوثيقه يكون مجهولاً، لكني قد بينت أنه خرج عن الجهالة برواية أولئك الثقات عنه»[١].

وقال بعد أن ذكرحديثاً يرويه هصان بن الكاهل عن عبد الرحمن بن سمرة عن معاذ بن جبل: «وإسناده حسن إن شاء الله، رجاله ثقات رجال الشيخين غيرهصان بن الكاهل، روى عنه ثقتان وذكره ابن حبان في «الثقات»»[٢].

قال الشيخ الألباني في رجل اسمه اليمان بن نصرولم يوثقه غيرابن حبان ومع هذا جهله ابن أبي حاتم والذهبي: «قال الحافظ في «اللسان»: «وذكره ابن حبان في «الثقات» فقال: الكعبي، من أهل البصرة، يروي عن شيخ عن محمد بن المنكدر. روى عنه يعقوب بن سفيان. وذكرابن أبي حاتم في الرواة عنه محمد بن مرزوق والجراح بن مليح». قلت: ليس في ابن أبي حاتم ذكرالجراح هذا، فالله أعلم. وقد روى عنه عمرو بن علي هذا الحديث مختصراً جدّاً في «تاريخ البخاري» (١٤٧/١/١). وأقول: فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى لرواية ثلاثة من الثقات عنه»[٣].

أقول: روى عن أبي سلمة الصائغ خمسة ثقات من رجال الصحاح، وأورده ابن حبان

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٩٣٦.

٢. المصدر نفسه، رقم ٢٢٧٨.

٣. المصدر نفسه، رقم ٢٧١٠.

في الثقات، وقال أبو داود فيه: «ما سمعت إلا خيراً»، فحاله أحسن من هصان بن الكاهل واليمان بن نصر قطعاً أو هو حسن الحديث مثلهما لا أقل.

وقد مرّ أن الشيخ الألباني حسن حديث سلم بن سلام ولم يوثقه أحد -لا ابن حبان ولا غيره- فقال: «سلم بن سلام يكنى بأبي المسيب الواسطي، روى عنه جمع غفير سماهم الحافظ المزي في التهذيب، فيهم جماعة من الثقات، فهو على شرط ابن حبان، فلا أدري لم لم يورده في «الثقات»؟! وقال الحافظ: «مقبول»! وحقه عندي أن يقول: «صدوق»، كما فهمنا من تخريجاتهم وكثير من ممارساتنا لأقوالهم في بعض التراجم»[1].

وقال في رجل اسمه عباس بن عبيد الله بن عباس ولم يوثقه أحد -عند الشيخ الألباني- غير ابن حبان: «وأما إعلال ابن القطان إياه بقوله: «لا يعرف حاله»، ونحوه قول الحافظ فيه: «مقبول»، فهو مردود، ومستدرك برواية أربعة من الثقات عنه، وذكر ابن حبان إياه في «الثقات» (٢٥٨/٥)... فالإسناد حسن»[2].

وقال في رجل اسمه كثير بن قاروند وروى عنه خمسة من الثقات: «وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» فهذا مع اتفاق أولئك الثقات على الرواية عنه مما يلقي الطمأنينة في القلب على الاحتجاج بحديثه»[3]. فهذا الرجل حاله كحال أبي سلمة الصائغ غير أن الخمسة الذين رووا عن أبي سلمة أوثق وأحفظ بمرات من الخمسة الذين رووا عن ابن قاروند.

بل جوّد الشيخ الألباني حديث أمثال أبي سلمة الصائغ فقال عقب حديث رواه إسحاق بن راهويه عن سعد بن الصلت عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس: «وهذا إسناد جيد، رجاله كلهم ثقات معروفون غير سعد بن الصلت وهو البجلي

---

١. المصدر نفسه، رقم ٣٣٣١.
٢. المصدر نفسه، رقم ٣٤٩١.
٣. المصدر نفسه، رقم ١٣٧٠.

مولاهم، ترجمه ابن أبي حاتم من رواية جماعة آخرين عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وهو في ثقات ابن حبان وقد قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات»»[١]. ثم انظر كيف يعتمد الحافظ نور الدين الهيثمي على توثيق ابن حبان والأمثلة في هذا من كلامه كثيرة كما هو واضح لمن يراجع كتابه «مجمع الزوائد».

بل وثق الشيخ الألباني والذهبي من لم يوثقه غير ابن حبان -ومع ذلك جرحه أيضاً- مع رواية جمع من الثقات عنه، فقال الشيخ الألباني: «موسى بن جبير الأنصاري روى عنه جمع من الثقات منهم الليث بن سعد وبكر بن مضر وعمرو بن الحارث ويحيى بن أيوب؛ ولذلك قال الذهبي في الكاشف: «ثقة». وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٥١/٧) وقال: «يخطىء ويخالف». وقال الحافظ: «مستور». قلت: والصواب قول الذهبي المتقدم: «ثقة» لرواية الجماعة عنه، وقد يكون له أخطاء كما يشير إليه قول ابن حبان المتقدم»[٢]. ونقل الشيخ الألباني قول الحافظ الهيثمي عقب هذا الحديث: «فيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات»، وموسى بن جبير الأنصاري من بقية رجاله.

بل حسن الشيخ الألباني إسناد حديث فيه من لم يوثقه غير ابن حبان وضعفه الدارقطني، فقال عقب حديث: «هذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير عبد الله بن الوليد وهو ابن قيس التجيبي البصري، وقد روى عنه جماعة من الثقات، ووثقه ابن حبان، وقال الدارقطني: لا يعتبر به»[٣]. وقال الحافظ الهيثمي عقب هذا الحديث: «رجاله رجال الصحيح خلا عبد الله بن الوليد بن قيس وهو ثقة»[٤].

والأمثلة على ذلك كثيرة جدّاً لا داعي لذكرها وفي ما مرّ كفاية. وعلى هذا، فأبو سلمة

---

١. المصدر نفسه، رقم ١٢٧٩.
٢. المصدر نفسه، رقم ٢٨١٩.
٣. المصدر نفسه، رقم ٤٠٣٥.
٤. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٥، ص٩١.

الصائغ لم يجرحه أحد وروى عنه جمع من الثقات فيهم ابن المبارك ووثقه ابن حبان وقال أبو داود -وهو متقدم على ابن حبان- حين سئل عنه: «ما سمعت إلا خيراً»، فمثله ثقة صحيح الحديث أو لا أقل صدوق حسن الحديث لذاته بلا شك.

أما بحسب كلام الذهبي فهو صويلح، فحديثه حسن كما قال الشيخ الألباني بالنسبة إلى راو اسمه سليمان بن موسى: «وسليمان بن موسى أبو داود الكوفي صويلح كما قال الذهبي، وفضيل إن كان ابن مرزوق ففيه ضعف، وإن كان ابن غزوان فهو ثقة احتج به الشيخان، فإن كان هو راوي الحديث فهو حسن»[1].

تحقيق حال عطية العوفي، وأنه صدوق لا يكذب أبداً وإنما ضُعف من قِبَل التشيع ومن قبل التدليس

أما عطية بن سعد العوفي (ت ١١١هـ) فتحقيق حاله يحتاج إلى رسالة مفردة ليس هنا محلها، ولكن نقول: إن عطية العوفي على أقل أحواله هو حسن الحديث في الشواهد والمتابعات، وبعض المتقدمين والمتأخرين حسنوا حديثه لذاته؛ بل بعض المتقدمين وثقوه، كما أنّ بعضهم ضعفوه أيضاً. وأقوالهم موجودة في ذيل ترجمة عطية في «تهذيب التهذيب». وأنا أنقل ما ورد في عطية من التعديل والتوثيق مع العلم بأنه قد ضعف أيضاً، وسيأتي الكلام على ضعفه:

بيان أن جمع من كبار علماء السنة كالترمذي حسنوا حديث عطية العوفي

قال ابن سعد المتشدد في الكوفيين عن عطية: «كان ثقة إن شاء الله وله أحاديث صالحة»[2]. وقال الدوري: «سمعت يحيى -ابن معين- يقول عطية العوفي هو عطية الجدلي. قيل ليحيى: كيف حديث عطية؟ قال: صالح»[3]. ولم يقل ابن معين إن الرجل كان صالحاً؛ بل قال إن حديثه كان صالحاً وهذا ثناء على ضبط عطية كما هو واضح. قال الشيخ محمد عوامة

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٠٧.
٢. محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، ج٦، ص٣٠٤.
٣. يحيى بن معين ، تاريخ ابن معين، ج١، ص٣٦٣، رقم ٢٤٤٦.

تعليقاً على جواب ابن معين: «فهذا ثناء على ضبطه، ولو كان مراده الرجل -كما هو ظاهر كلام السبط والمصنف (أي الذهبي)- لكان ثناء على ديانته وتقواه، لكن هكذا جاء لفظ الدوري»[١]. وقال ابن معين أيضاً: «عطية العوفي ليس به بأس»[٢]. وقال ابن أبي خثيمة: «قلت لابن معين إنك تقول: فلان ليس به بأس وفلان ضعيف. قال -أي ابن معين-: إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة وإذا قلت هو ضعيف فليس هو بثقة ولا يكتب حديثه»[٣]. ولذا أورد ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ) عطية في كتابه «تاريخ أسماء الثقات» وقال: «عطية العوفي ليس به بأس قاله يحي»[٤]. ولذا قال نور الدين الهيثمي عقب حديث ذكره: «رواه أحمد وفيه عطية وثقه ابن معين وضعفه جماعة تضعيفاً ليناً»[٥]. وقال العجلي في كتابه «معرفة الثقات»: «عطية العوفي كوفي تابعي ثقة وليس بالقوي»[٦]. وليس في كلام العجلي أي تناقض فالعجلي لم يقل في عطية «ليس بقوي» بل قال: «ليس بالقوي»، وبين العبارتين فرق واضح. قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي (ت ١٣٨٦هـ) في كتابه «التنكيل»: «كلمة «ليس بالقوي» إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة»[٧]. وقال الشيخ الألباني في كلمة «ليس بالقوي»: «تنفي فقط نوعاً خاصا من القوة، وهي قوة الحفّاظ الأثبات»[٨]. ومن المعلوم أن الثقات على طبقات، وكلامه في عطية «ليس بالقوي» بعد أن وثقه إنما يدل على أن عطية عند العجلي ليس من أعلى طبقات الثقات.

وقال الترمذي عقب كثير من أحاديث عطية: «حسن غريب». ولذا قال الشريف حاتم بن عارف العوني (من المعاصرين): «أن الإمام الترمذي كان جارياً في جامعه على تحسين ما

١. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج٢، ص٢٧، ذيل ترجمة عطية العوفي، رقم ٣٨٢٠.
٢. محمد بن طلعت، التذييل على كتاب تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، ص٢٨٣.
٣. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، المقدمة، ص١٣.
٤. عمر بن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ص١٧٢، رقم ١٠٢٣.
٥. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج١، ص٢٦٩.
٦. أحمد بن عبد الله العجلي، معرفة الثقات، ج٢، ص١٤٠، رقم ١٢٥٥.
٧. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، في ذيل ترجمة الحسن بن الصباح أبو علي البزار الواسطي.
٨. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٥٠٣.

يستغربه من حديث عطية عن أبي سعيد، فانظر جامعه (رقم ١٣٢٩، ٢١٧٤، ٢٣٥١، ٢٥٢٤، ٢٥٩٠، ٢٩٢٦، ٢٩٣٥، ٣٠٧١، ٣١٩٢، ٣٧٢٧)»[1]، وقال الشيخ الألباني: «حسّن له الترمذي كثيراً في «سننه»»[2]، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «وحسن له الترمذي عدة أحاديث، بعضها من أفراده»[3]. وقال الشيخ الألباني: «جمع الترمذي بين لفظي غريب وحسن إنما يعني في اصطلاحه أنه حسن لذاته»[4]. وقال الشيخ محمد عوامة في اصطلاح الترمذي «حسن غريب»: «إذا قال: حسن غريب، أي حسن لذاته، أما إذا قال: حسن، فقط، فيكون عنده حسناً لغيره، كما قرره ابن حجر في «شرح النخبة»»[5]. وقال الشريف حاتم بن عارف: «قول الترمذي مثلاً عن حديث: «حسن غريب»، فهذا يعني أنه حسن لذاته، كما قرره أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري (ت ٧٣٤هـ)، في «نفخ الشذي شرح جامع الترمذي»، وكما وافقه الدكتور نور الدين عتر في كتابه «الإمام الترمذي»، وعلى ذلك غيرهما، وهو الصحيح الظاهر. والحسن لذاته يعني أنه حسن الإسناد لكن يزيد التعبير بغرابة الحديث دلالة التحسين على الاحتجاج برواته، كما سبق وأن شرحناه آنفاً. وقد وجدت تطبيقاً عمليّاً للحافظ ابن حجر يقطع بذلك، حيث قال في «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» في ترجمة «عبد الله بن عبيد الديلي» قال: «أخرج حديثه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: حسن غريب، وهذا يقتضي أنه عنده صدوق معروف». هذا الاستطراد كله ذكرته لك أخي القارئ الكريم، لأقول: إن الترمذي أخرج في (جامعه) لعلي بن زيد بن جدعان، وقال في كثير من حديثه: حسن غريب. فهذا من الترمذي قاطع بأنه يعتبر علي بن زيد محتجّاً به، ممن يحسن حديثهم وإن تفرد

١. محمد بن عبد الباقي الأنصاري (ت ٥٣٥هـ)، أحاديث الشيوخ الثقات الشهير بـ«المشيخة الكبرى»، ص٥٢٧، ذيل حديث رقم ٨٣.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٣٥٨.
٣. ابن حجر العسقلاني، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ج١، ص٢٦٧.
٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج٢، ص١٨٥.
٥. ابن أبي شيبة، المصنف، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ص٧٠.

به. وليس الترمذي فقط على تحسين حديث علي بن زيد بل...»[1]. وقال قبل ذلك: «ومثل هذا في التنصيص على الاحتجاج بالراوي في الإسناد المصحح أو المحسن، ما لو قال الناقد: «حديث صحيح غريب»، أو «حسن غريب»، أو «حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث فلان عن فلان»، فهذه كلها وماثلها، أقوال كالنص على الاحتجاج بأولئك الرواة الذين تفردوا بذلك الحديث: إسناده أو متنه، أو بكليهما؛ بل إنّ دلالة تصحيح الأفراد والغرائب على الحجية برواتها أقوى من مجرد تصحيح الإسناد لما لا يخفى: من أنّ الغرائب والأفراد لا تقبل إلا ممن يقوى على الانفراد بها. وربما صُحح إسناد لو تفرد به أحد رواته ولم يتابع لما صحح»[2].

وقال الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد في معنى كلمة «حسن» عند الترمذي ما نصه: «ثم جاء الترمذي وأكثرمن استخدام هذه اللفظة في كتابه وقعّد لهذه اللفظة حينما نص في آخركتابه «العلل الذي هو ملحق بكتابه الجامع» نصّ على أن الحديث الحسن عندنا هو: ما حَسُنَ إسناده، وهذا نص منه نريد أن نشيرإليه بعد قليل في اختلاف جرى في توجيه بعض عباراته، فنص إذاً هاهنا أنه يقصد حُسن إسناد الحديث، ولا يقصد شيئاً آخر. ثم بين أن الحديث الحسن عنده هو ما تُشترط فيه هذه الشروط: **الشرط الأول**: أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب... **الشرط الثاني**: وأن لا يكون شاذاً... **الشرط الثالث**: ويروى من غير وجه: واشتراطه لهذا الشرط الثالث يبين بهذا التعريف الحسن لغيره لا الحسن لذاته، يتبين الحسن لذاته حينما يورد الترمذي (رحمه الله) لفظة تدل على أن هذا الحديث ليس له سوى هذا الطريق، وذلك حينما يقول: «هذا حديث حسن غريب»، أو هذا حديث «حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه» أو نحو هذه العبارات، فهذا يخرج عن تعريفه هاهنا، فتعريفه هاهنا إنما ينصبُّ على الحسن لغيره لا الحسن لذاته»[3].

---

١. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ج١، ص٣١٦.
٢. المصدر نفسه، ص٣١٥-٣١٦.
٣. سعد بن عبد الله آل حميد، مناهج المحدثين، ص٩٨-٩٩.

وقال أيضاً: «فالترمذي (رحمه الله) حينما يقول عن حديث: هذا حديث غريب، دون أن يطلق عليه لا لفظ الحُسن، ولا الصحة، فإنه (رحمه الله) يقصد بهذه الكلمة هذا حديث غريب، أي: حديث ضعيف، عرف هذا بالاستقراء في كتابه. لكن إذا أردفه بكلمة «حسن» أو غيرها من العبارات كالصحيح، فالحكم يرتفع فحسن بمعنى أنه حسن لذاته، وغريب أي أنه ليس له سوى هذه الطريق»[1].

إذا عرفت هذا فاعلم أن الترمذي قد أخرج لعطية حديثاً في فضائل علي (عليه السلام) ثم قال عقبه: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»[2]. وأنت ترى أن الترمذي حسّن سند حديث عطية لذاته -فقال حسن غريب- وهو في فضائل علي (عليه السلام)، ثم هو من الأسانيد التي انفرد بها عطية، فهو لم يذكره إلا من هذا الطريق الذي حسنه لذاته. وهذا يعني أن عطية كان صدوقاً حسن الحديث مطلقاً عند الترمذي كما هو واضح بيّن مما مرّ. ولا فرق هنا بين قول الترمذي: «عطية صدوق حسن الحديث» أو أن يحسن حديثاً انفرد به -عنده- في فضل علي (عليه السلام). وقال ابن دقيق ردّاً على ابن القطان حيث ضعف حديثاً: «فمن العجب كونه لم يكتف بتصحيح الترمذي في معرفة حال عمرو بن بجدان مع تفرده بالحديث! فأي فرق بين أن يقول: هو ثقة، أو يصحح حديثاً انفرد به؟»[3]. وقال ابن حجر في ترجمة عبد الله بن عبيد الذيلي: «أخرج حديثه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: حسن غريب، وهذا يقتضي أنه عنده صدوق معروف»[4]. وقال الشيخ محمد عوامة: «ومساور الحميري وأُمّه: روى لهما الترمذي حديثين (١١٦١، ٣٧١٧) وقال عنهما: حسن غريب، وهذا فرع تعديله لهما»[5].

---

١. سعد بن عبد الله آل حميد، فتاوى حديثية، ص١١٦.
٢. الترمذي، سنن الترمذي، ج٥، ص٣٠٣.
٣. ابن دقيق العيد، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ج٣، ص١٦٦.
٤. ابن حجر العسقلاني، تعجيل المنفعة، ص٢٢٨.
٥. ابن أبي شيبة، المصنف، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، حديث رقم ٣٢٧٧٧.

إذن يظهر من طريقة تعامل الترمذي مع أحاديث عطية تعديل ضمني منه له كما هو واضح. قال الشيخ محمد عوامة -وكلامه يشبه الكلام السابق للشريف حاتم بن عارف-: «إهمال كثير من المعاصرين لما أسميه بـ التوثيق الضمني، وذلك باعتماد تصحيح الترمذي أو تحسينه مثلاً لحديث راو ما، وجعل هذا بحكم قوله: فلان ثقة، أو صدوق، وكذلك القول في من يروي له ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، أو يخرج له البزار أو الدارقطني أو البيهقي، ويقولون فيه كلمة: ثقة، أو نحوها. وكذلك من يوثقه حافظ من أئمتنا الآخرين وما أكثرهم. ونجد في ثنايا كلام من ذكرتهم -وغيرهم- كلاماً لهم في الجرح، ونجد أن بعضهم يستفيد منه، فينقله في مناسبات صحيحة، وهذا عمل جيد، لكن لا نجد -أو نجد نادراً- من يأخذ هذه الفوائد في التوثيق والتعديل ويعتمدها في مناسباتها العلمية. أعني أنهم يقولون: فلان حكم على حديث له الإمامُ الفلاني بالوضع، ولا يقولون: فلان صحح له الإمام الفلاني حديثاً، فهو ثقة. وقد عرضت للتوثيق الضمني في دراسات «الكاشف»، ونقلت عن أئمة المتأخرين اعتماد ذلك، وعندي نُقول أخرى أكثر منها، سألحقها في الطبعة الثانية إن شاء الله تعالى. لكن أرى ضرورة التنبيه هنا إلى اعتماد تصحيح الترمذي مثلاً لحديث رجل، واعتبار تصحيحه توثيقاً له: ينبغي أن يلاحظ معه مواقفه الأخرى منه في أحاديثه الأخرى، فإن استمر الأمر على هذا، كان توثيقاً له ولا بد، وإن حسن له في بعضها وصحح له في بعضها الآخر، فالأمر قريب، وإن صحح به بعضاً وضعف بعضاً: فلا بد من البحث والدراسة»[1].

أقول: لم يضعف الترمذي حديث عطية؛ بل كان جارياً في جامعه على تحسين ما يستغربه من حديث عطية عن أبي سعيد كما قال الشريف العوني.

وهكذا وثق ابن خزيمة عطية توثيقاً ضمنيّاً حيث خرج حديث عطية عن أبي سعيد في «صحيحه»، فجعل باباً بعنوان «باب فضل ترك الجهل يوم الجمعة من حين يأتي المرء

---

١. المصدر نفسه، ص٧٠-٧١.

الجمعة إلى انقضاء الصلاة»، وقال: « نا أبو طاهرنا أبو بكرثنا عبد الله بن الحكم بن أبي زياد القطواني نا معاوية يعني بن هشام ثنا شيبان عن فراس عن عطية عن أبي سعيد عن نبي الله (صلى الله عليه وسلم) قال: إذا تطهر الرجل فأحسن الطهور ثم أتى الجمعة فلم يلغ ولم يجهل حتى ينصرف الإمام كانت كفارة لما بينها وبين الجمعة»[1]. وقد اشترط ابن خزيمة في كتابه هذا أن لا يروي إلا عن العدل (عنده) كما هو واضح من اسم كتابه هذا: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه (صلى الله عليه وسلم)، من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار». وقد مرّ توضيح ذلك في ترجمة أبي الصهباء في ذيل تحقيق رواية ابن عباس فراجع. فتخريج ابن خزيمة هنا حديث عطية بالعنعنة عن أبي سعيد يدل على أن عطية عدلاً ضابطاً عنده. ولكن رأيته قال في موضع آخر من صحيحه: «في القلب من عطية بن سعد العوفي إلا أن هذا الخبر قد رواه زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد قد خرجته في موضع آخر»[2]، ثم ذكر حديثه وقال «عن عطية مع براءتي عن عهدته عن أبي سعيد». وقال البوصيري في حديث رواه فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد وتفرد عطية به: «رواه ابن خزيمة في صحيحه من طريق فضيل بن مرزوق فهو صحيح عنده»[3]. قال الشيخ محمود سعيد ممدوح تعليقاً على ذلك: «فمقتضى تصحيح الحديث توثيق رجاله، منهم عطية العوفي»[4]، وهذا لأن عطية قد تفرد بهذا الحديث الذي صححه ابن خزيمة.

وقال البزار في عطية: «روى عنه جلة الناس»[5]. ومن هؤلاء الثقات الذين رووا عن عطية إسماعيل ابن أبي خالد. وإسماعيل هذا كان لا يروي إلا عن ثقة عنده كما في ذيل ترجمته في

١. ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، ج٣، ص١٥٩.
٢. المصدر نفسه، ج٤، ص٦٨.
٣. الحافظ البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة، ج١، ص٩٨.
٤. انظر: محمود سعيد ممدوح، رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة، ص١٦٩.
٥. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٧، ص٢٠١، في ترجمة عطية.

«تهذيب التهذيب»[١]. وقد روى عنه أيضاً أبو حنيفة (ت ١٥٠هـ) إمام الحنفية، وهو كان لا يروي إلا عن ثقة عنده كما قال ظفر أحمد العثماني التهانوي: «شيوخ إمامنا الأعظم أبي حنيفة (رضي الله عنه) ثقات»، وقال أيضاً: «من روى أبو حنيفة عنه ولم يبين فيه جرحاً فهو ثقة»[٢].

هذا ما ورد في عطية من التوثيق والتعديل، أما كلماتهم في جرحه وتضعيفه -وهو تضعيف ليّن كما قال الحافظ الهيثمي- فتجدها في «تهذيب التهذيب». وراجع ترجمته لكي ترى أنه لم يتكلم أحد في صدق عطية أو عدالته؛ بل ثمة من وثقه؛ بل وحتى بعض الذين ضعفوه قالوا مع ذلك: «يكتب حديثه» كأبي حاتم المتشدد المتعنت وكذا قال ابن عدي، ولا يقال هذا إلا في الذي هو صدوق في نفسه ولكن ضعيف لأجل أمر آخر كحفظه وضبطه مثلاً أو غلوه في عقيدة باطلة أو شيء آخر. إذن، عطية صدوق في نفسه بالإجماع، قد وثقه بعض المتقدمين وضعفه بعضهم تضعيفاً ليّناً كما قال الهيثمي.

ولكن الظاهر أن الدليل الأساسي على تضعيف عطية ليس عدم ضبطه؛ لأنّ الحافظ ابن حجر العسقلاني -وهو الذي ذكر كلمات المتقدمين في تضعيف عطية في كتابه «تهذيب التهذيب»- قال: «ضعف عطية إنما جاء من قبل التشيع، ومن قبل التدليس، وهو في نفسه صدوق، وقد أخرج له البخاري في «الأدب المفرد»، وأخرج له أبو داود عدة أحاديث ساكتاً عليها، وحسن له الترمذي عدة أحاديث، بعضها من أفراده»[٣].

تبيّن لنا بشكل واضح أن عطية صدوق لا يكذب أبداً في حديثه، وهذا كما قلنا هو محل الإجماع؛ ولكن مع ذلك ضعفوه لأجل عقيدته وتدليسه. وقد أكّد الحافظ ابن حجر العسقلاني على ذلك بقوله: «إنما»، وهي كلمة تفيد الحصر؛ يعني لا دليل آخر لتضعيفهم

---

١. المصدر نفسه، ج١، ص٢٥٥.

٢. ظفر أحمد العثماني التهانوي، إعلاء السنن، ج١٨، ص٨٩٦٦، وهذا المجلد من إعلاء السنن هو كتابه قواعد في علوم الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة.

٣. ابن حجر العسقلاني، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ج١، ص٢٦٧.

إياه لا لأجل ضبطه ولا شيء آخر. ونقل السيوطي كلام ابن حجر هذا في كتابه «تحفة الأبرار بنكت الأذكار للنووي» وأقرّه[1]. وهكذا قال مرتضى الزبيدي الحنفي المصري (ت ١٢٠٥هـ) في عطية: «وعطية العوفي صدوق في نفسه حسّن له الترمذي عدة أحاديث بعضها من أفراده، وإنما ضُعف من قِبَل التشيع ومن قبل التدليس»[2].

والذي نثبته:

أولاً: أن اتهامه بالتدليس غير صحيح؛ بل هو كذب عليه، ثم مع التسليم بكونه مدلساً فعنعنته هنا لا تضرنا.

ثانياً: أن تشيعه -أي محبته لعلي وأهل البيت (عليهم السلام)- لا تضرنا بعد أن ثبت صدقه بالإجماع في حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

بيان أن اتهامه بالتدليس غير صحيح؛ بل هو كذب عليه

نعرض كلماتهم في تدليس عطية اعتماداً على ما جاء في «تهذيب التهذيب»:

-**أحمد بن حنبل:** قال مسلم بن الحجاج: قال أحمد وذكر عطية العوفي: فقال: هو ضعيف الحديث، ثم قال: بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي ويسأله عن التفسير وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد وكان هشيم يضعف حديث عطية: قال أحمد: وحدثنا أبو أحمد الزبيري: سمعت الكلبي يقول: كنّاني عطية أبو سعيد.

-**ابن حبان:** قال ابن حجر العسقلاني: قال ابن حبان في الضعفاء بعد أن حكى قصته مع الكلبي بلفظ مستغرب، فقال: سمع من أبي سعيد أحاديث، فلما مات جعل يجالس الكلبي يحضر بصفته، فإذا قال الكلبي قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كذا فيحفظه. وكنّاه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه

---

١. جلال الدين السيوطي، تحفة الأبرار بنكت الأذكار، ص٤٤.

٢. محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، إتحاف سادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، ج٥، ص٨٩.

يريد أبا سعيد الخدري وإنما أراد الكلبي. قال: لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب. ثم أسند إلى أبي خالد الأحمر، قال لي الكلبي: قال لي عطية: كنيتك بأبي سعيد، فأنا أقول: حدثنا أبو سعيد.

أقول:

لا شك لكلّ ذي عقل، كذب قصة عطية مع محمد بن السائب الكلبي المفسر المشهور (ت ١٤٦هـ) الذي مات بعد عطية بـ٣٥ عاماً؛ ففي أيّ وقت سمع عطية من الكلبي؟! والجواب في رواية ابن حبان: «أنه جعل يجالس الكلبي بعد موت أبي سعيد الخدري»، أي بعد عام ٧٤هـ. وثمة من قال إنّ أبا سعيد الخدري مات عام ٦٥هـ أو ٦٤هـ؛ بل ٦٣هـ، راجع ترجمته في «تهذيب التهذيب»[١]. قال الشيخ المعلمي: «أقل ما قيل في وفاة أبي سعيد إنها سنة ٦٣ وأكثره سنة ٧٤»[٢]. فكم كان عمر الكلبي المتوفى ١٤٦هـ في عام ٦٣هـ أو حتى ٧٤هـ لكي يأخذ عنه عطية العوفي المتوفى ١١١هـ وهو تابعي قد رأى الصحابة وروى عنهم؟! فقد ظهر كذب من اتهم عطية بهذه التدليس.

ثم اتهامه بهذه التدليس إنما جاء من رواية تفرد بها متَّهمٌ بالكذب -بل معترِف بالكذب- وهو الكلبي المفسر نفسه، ولا ينبغي الاعتماد على كلامه أبداً. قال ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) بعد أن نقل قصة الكلبي مع عطية العوفي: «ولكن الكلبي لا يعتمد على ما يرويه. وإن صحت هذه الحكاية عن عطية، فإنما يقتضي التوقف في ما يحكيه عن أبي سعيد من التفسير خاصة. فأما الأحاديث المرفوعة التي يرويها عن أبي سعيد، فإنما يريد أبا سعيد الخدري، ويصرح في بعضها بنسبته»[٣].

وراجع حديث السفينة عند الطبراني والشجري فعطية قد صرح بنسبة أبي سعيد

---

١. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٤١٧.
٢. عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، البناء على القبور، ص٩٢.
٣. انظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج٢، ص٦٩١.

«الخدري». ومرّ أن عطية صدوق اتفاقاً وسند الحديث إليه حسن كما ستفهم بعد شرح حال رجال الحديث، فعنعنته هنا حتى مع التسليم بصحة قصته مع الكلبي لا تضرنا أصلاً؛ لأنّه قد صرح بنسبة أبي سعيد. ثم مع التسليم بصحة قصة عطية مع الكلبي، فإنما يقتضي التوقف في ما يحكيه عن أبي سعيد من التفسير خاصة كما قال ابن رجب لا في حديث السفينة المرفوع. ولكن لم تصح أبداً قصته مع الكلبي؛ بل هي كذب عليه جزماً كما عرفت.

وقال السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري (ت ١٣٨٠هـ) أثناء كلام له عن عطية العوفي: «وإنما نقلوا عنه التدليس في حكاية ما أراها تصح مع الكلبي»[١].

وقال الشريف حاتم بن عارف العوني (من المعاصرين) بعد أن نقل كلام ابن رجب السابق: «وقد كنت على أن عطية العوفي يدلس هذا التدليس القبيح، حتى تنبهت إلى أن الإمام الترمذي كان جارياً في جامعه على تحسين ما يستغربه من حديث عطية عن أبي سعيد، فانظر جامعه (رقم ١٣٢٩، ٢١٧٤، ٢٣٥١، ٢٥٢٤، ٢٥٩٠، ٢٩٢٦، ٢٩٣٥، ٣٠٧١، ٣١٩٢، ٣٧٢٧). وإجلالي للترمذي جعلني أعاود النظر في وصفه بهذا التدليس، فظهر لي أنه لا يصح عنه!!!. فدليل ابن حبان أسنده وأخرجه الإمام أحمد في العلل (رقم ٤٥٠٠)، والعقيلي (٣/ 359)، وابن عدي (5/ 369)، إنما هو من كلام الكلبي نفسه عن عطية، والكلبي كذاب، فكيف يقبل في جرح راو أو وصفه بالتدليس؟!! ولعل الإمام أحمد لذلك لم يجزم بالخبر وإنما قال: «بلغني». أما ابن حبان فجزم، ولما ذكر دليله على هذا الجزم ألفيناه غير صالح للاستدلال. فرحم الله الترمذي! كم يتهم بالتساهل؟! وإنما ذنبه أنه علم ما جهله غيره!!»[٢]. وراجع لضعف اتهام الترمذي بالتساهل كتاب «تيسير علوم الحديث» لعمرو عبد المنعم سليم، ففيه تفصيل[٣].

١. أحمد بن محمد بن الصديق الشافعي الغماري، الهداية في تخريج أحاديث البداية، ج٦، ص١٧٢؛ نقله عنه: محمود سعيد ممدوح، رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة، ص١٤٧.

٢. محمد بن عبد الباقي الأنصاري، أحاديث الشيوخ الثقات الشهير بـ«المشيخة الكبرى»، ص٥٢٧، ذيل حديث رقم ٨٣.

٣. عمرو عبد المنعم سليم، تيسير علوم الحديث للمبتدئين، ص١٤٧ - ١٥٠.

وقال الشيخ محمود سعيد ممدوح (من المعاصرين) في كلام له عن عطية العوفي: «وأما من جرحه بسبب تدليسه وهم أكثرون، فاعتمادهم في ذلك على رواية تفرد بها تالف متهم بالكذب هو محمد بن السائب الكلبي لا ينبغي الاعتماد عليه، وقد توارد كثرة على ذلك تقليداً لا تنقيداً»[1].

وقد نبه على عدم صحة قصة عطية مع الكلبي أيضاً الشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري -الباحث في دار الإفتاء والبحوث العلمية والإرشاد بالرياض-، فإنه بعد أن ذكر تحسين الحافظ ابن حجر لحديث عطية عن أبي سعيد قال: «ولا يرد هذا الذي ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني ما في شرح علل الترمذي لابن رجب ونصه: «قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي ذكر عطية العوفي فقال: هو ضعيف الحديث، بلغني أن عطية يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد قال أبو سعيد». قال عبد الله: «نا أبي نا أبو أحمد الزبيري، سمعت الثوري قال: سمعت الكلبي قال: كنّاني عطية بأبي سعيد». لا يرد عليه بذلك لما بينه ابن رجب حيث قال: «الكلبي لا يعتمد على ما يرويه» وإن صحت هذه الحكاية عن عطية، فإنما تقتضي التوقف في ما يحكيه عطية عن أبي سعيد من التفسير خاصة، فأما الأحاديث المرفوعة التي يرويها عن أبي سعيد يريد أبا سعيد الخدري ويصرح في بعضها بنسبته»[2].

وقبل هؤلاء، الترمذي صاحب كتاب السنن المعروف نبّه على عدم صحة قصة عطية مع الكلبي، فقد أخرج في سننه أحاديث كثيرة بإسناده عن عطية عن أبي سعيد وقال عقب كثير من أحاديثه: «حسن غريب» كما مرّ.

أما تشيع عطية:

فسيأتي مفصلاً في باب «اتهام بعض رجال الأسانيد بالتشيع لا يقدح في صحة الحديث»

---

١. محمود سعيد ممدوح، رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة، ص١٤٤.

٢. إسماعيل بن محمد الأنصاري، الانتصار لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب (رحمه الله) بالرد على مجانبة الألباني فيه الصواب، ص٤٨-٤٩.

أن التشيع في عرف المتقدمين إنما هو إما محبة علي (عليه السلام) -وهي صفة تزكية- أو تفضيله على عثمان فقط -لا على الشيخين- مع احترام الصحابة كلهم، ومثله لا شك في كونه من أهل السنة، وصاحب هذه العقيدة ليس مبتدعاً أصلاً وحديثه مقبول مطلقاً بعد أن ثبت صدقه في الحديث، فراجع إن شئت أو انتظر.

ومما يدل على أن عطية كان يحترم الشيخين هو أحاديثه في فضلهما كما قال الشيخ محمد عوامة: «شيعيته على المعنى الذي اصطلحوا عليه: محبة عليّ وتقديمه على الصحابة إلا أبا بكر وعمر، وانظر فهرس الأعلام من «فضائل الصحابة» للإمام أحمد، لترى فيه عدداً من الأحاديث في فضائل الشيخين من رواية عطية هذا»[1]. ومما يدل أن عطية كان يحترم الشيخين وتشيعه كان من قبيل محبة علي (عليه السلام) هو ما قاله الذهبي في ترجمته: «إن الحجاج ضربه أربعمائة سوط على أن يلعن عليّاً، فلم يفعل، وكان شيعيّاً (رحمه الله) ولا رحم الحجاج»[2]. أفتُرى مثل الذهبي يترحم على رافضي يتعرض للشيخين؟! وقد نص الذهبي على كونه شيعيّاً ولم يقل إنه كان رافضيّاً، وسيأتي فرقهما في الباب المذكور؛ ولذا حسن الترمذي حديث عطية في فضل علي (عليه السلام) كما تقدم وهو من أفراد عطية عند الترمذي. وقد أكثر أحمد بن حنبل في مسنده عن عطية حتى تعجب الشيخ أحمد محمد شاكر من فعله هذا[3]، مع أن الأمر ليس محلّاً للتعجب فالرجل صدوق.

فالخلاصة: ضعف عطية إنما جاء بسبب تدليسه وتشيّعه كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني وغيره، وهو صدوق إجماعاً؛ بل قد وثق من قبل بعض المتقدمين. وقد ثبتنا أن تدليسه لم يصح قط؛ بل نسبة التدليس إليه كذب، ثم لو سلمنا بصحة قصته مع الكلبي فعنعنته عن أبي سعيد لا تضرنا هنا لأنه قد صرح بنسبته «الخدري»، وأخيراً فالحديث ليس

---

١. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج٢، ص٢٧، ذيل ترجمة عطية العوفي، رقم ٣٨٢٠.
٢. الذهبي، تاريخ الإسلام، ذيل ترجمة عطية، ج٧، ص٤٢٣.
٣. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، حديث رقم ٣٠١٠.

في التفسير فلا تضرنا عنعنته ولا عدم تصريحه بنسبة أبي سعيد. أما تشيّعه فهي صفة تزكية كما ستفهم مفصلاً في باب «اتهام بعض رجال الأسانيد بالتشيع لا يقدح في صحة الحديث».

فإذا كان ضعف عطية لجهة التدليس والتشيع، والتدليس لم يثبت والتشيع هو المحبة فقط، فلا يبقى إلا توثيق من وثّقه فهو ثقة. والآن لو سلمنا أن بعض المتقدمين ضعّف عطية لأجل حفظه فينزل حديثه عن مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن؛ لأنه قد وُثِّق أيضاً، وقد ضعفه بعضهم تضعيفاً ليّناً كما قال الحافظ الهيثمي. ولعلّه لأجل ذلك حسّن أحاديث عطية لذاتها ولم يصححها لذاتها. وقال ابن القطان عقب حديث رواه الترمذي: «وسكت عنه وهو إنما يرويه عطية العوفي، وهو يضعف، وقال فيه ابن معين: صالح، فالحديث به حسن»[١]. وقوله «سكت عنه» يقصد به أبا محمد عبد الحق الإشبيلي مؤلف «كتاب الأحكام»، فسكوته على الحديث يدل على أن الحديث عنده حسن أو صحيح؛ لأنه قال في مقدمة كتابه هذا: «وإن لم تكن فيه -أي في الحديث- علة، كان سكوتي عنه دليلاً على صحته»[٢].

وثمة جمع من علماء السنة حسّنوا حديث عطية العوفي -تبعاً للترمذي- كالحافظ العراقي؛ فإنه قال عقب حديث يرويه عطية عن أبي سعيد وتفرد به عن أبي سعيد: «إسناده حسن»[٣] وحسّن حديثه هذا أيضاً الحافظ ابن حجر العسقلاني[٤]، والحافظ الدمياطي الشافعي (ت ٧٠٥هـ)[٥].

وقال العلامة مغلطاي (ت ٧٦٢هـ) في شرح سنن ابن ماجه: «هذا حديث إسناده ضعيف؛ لضعف رواية أبي الحسن عطية بن سعد بن جنادة الحدني القيسي الكوفي العوفي،

---

١. ابن القطان، بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، حديث رقم ١٩٥٠.
٢. المصدر نفسه، ج٢، ص٧٧.
٣. الحافظ العراقي، تخريج إحياء علوم الدين (المسمى بالمغني عن حمل الأسفار)، ج١، ص٢٨٩، رقم ١١٠٠. والحديث هو: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك...
٤. ابن حجر العسقلاني، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ج١، ص٢٦٧-٢٦٨.
٥. الدمياطي الشافعي، المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح، ذكره الشيخ محمود سعيد ممدوح في: رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة، ص ١٣٤.

وإن كان المزي حسّن له أحاديث»[1]. والحافظ المزي أعلم من مغلطاي عند الكل، فهو فهم ما لم يفهمه مغلطاي لا سيما أن الشريف حاتم بن عارف قال: «مغلطاي مغرم بالتعقبات خاصة على المزي»[2]. جاء مثل ذلك في «الدرر الكامنة» لابن حجر العسقلاني في ترجمة مغلطاي: «وله ذيل على «تهذيب الكمال» يكون في قدر الأصل واختصره مقتصراً على الاعتراضات على المزي في نحو مجلدين ثم في مجلد لطيف وغالب ذلك لا يرد على المزي»[3]. وقال الحافظ نور الدين الهيثمي: «وعن أبي سعيد قال: قال رسوله الله (صلى الله عليه وسلم): لو تعلمون قدر رحمة الله لا تتكلّم -أحسبه قال- عليها. رواه البزار وإسناده حسن»[4]. وراجعنا كتاب «كشف الأستار عن زوائد البزار»[5] للهيثمي نفسه فسند الحديث هكذا: «حدثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية عن الحجاج عن عطية عن أبي سعيد قال:...».

وقال ابن حجر العسقلاني بعد أن ذكر حديثاً عن عباس بن محمد الدوري عن عبيد الله بن موسى عن شيبان عن فراس بن يحي عن عطية عن أبي سعيد الخدري: «هذا حديث حسن. أخرجه أحمد عن معاوية بن هشام عن شيبان. فوقع لنا بدلاً عالياً. وأخرج الترمذي عن عباس بهذا الإسناد ثلاثة أحاديث غير هذا، وحسنها»[6]، والظاهر من كلامه أنه حسن حديث عطية عن أبي سعيد، أما الحديث فصحّحه لما له من الشواهد فراجع؛ بل وقال: «أصل الحديث في الصحيحين».

وقال السيد عبد الله بن محمد الغماري المغربي (المتوفى ١٤١٣هـ): «وأما عطية فقد ضعفه أحمد وتكلم فيه هشيم، لكن قال أبو حاتم: ومع ضعفه يكتب حديثه، وقال ابن معين: صالح.

١. مغلطاي، الإعلام بسنته عليه الصلاة (شرح سنن ابن ماجه)، ص١٢٩٣-١٢٩٤.
٢. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ص٦٥٦.
٣. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، في ترجمة الحافظ مغلطاي.
٤. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج١٠، ص٢١٣.
٥. نور الدين الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار، ج٤، ص٨٥، رقم ٣٢٥٦.
٦. ابن حجر العسقلاني، الأمالي المطلقة، ١٩٤.

وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله، وقال الحافظ ابن حجر في أمالي الأذكار: ضعف عطية إنما جاء من قبل تشيعه وقبل تدليسه، وإلا فهو صدوق اهـ. والذي يتحصل في عطية أن حديثه يكون حسناً إذا سلم من تدليسه، وهذا الحديث كذلك. وقد حسّنه ثلاثة من كبار الحفاظ أوّلهم الحافظ أبو الحسن المقدسي نقله تلميذه المنذري في كتابه، وثانيهم الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الأحياء، وثالثهم شيخ الإسلام ابن حجر في أمالي الأذكار، نقله ابن علان في شرح الأذكار»[١].

وقال الدكتور عطية الزهراني عقب حديث رواه أبو بكر الخلال (ت ٣١١هـ) في كتابه «السنة» وفي إسناده عطية عن أبي سعيد: «إسناده حسن وقد أخرجه الترمذي من طريق أخرى عن عطية، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، روى من غير وجه عن عطية عن أبي سعيد»[٢].

بيان أنه لا إشكال في كون حديثه حسناً في الشواهد والمتابعات على الأقل كما قال الشيخ الألباني

وأخيراً لو سلمنا تسليما جدليّاً بكون عطية ضعيفاً في الحديث فلا إشكال في كون حديثه عن أبي سعيد الخدري حسناً في الشواهد والمتابعات على الأقل كما قال الشيخ الألباني في ذيل حديث رقم ١٧٦١ من «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، وهو حديث الثقلين وله علاقة بالتشيع، فإنه بعد أن ذكر حديث عطية عن أبي سعيد الخدري قال: «وهو إسناد حسن في الشواهد»[٣]. وقال مرة أخرى عقب رواية عطية عن أبي سعيد الخدري: «وهذا إسناد حسن في الشواهد»[٤]. وقال عقب حديث حسّنه المنذري من رواية عطية عن أبي سعيد الخدري:

---

١. عبد الله بن محمد الغماري المغربي، الدر الثمين، وهو اختصار لكتاب الرد المحكم المتين على كتاب القول المبين، للسيد عبد الله الغماري، اختصار وتقريب للأستاذ سعيد فودة، فصل «السؤال بحق السائلين دليل على التوسل».

٢. أحمد بن محمد (أبو بكر الخلال)، السنة، ج١، ص٣٠٦، رقم ٣٧٦.

٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ١٧٦١.

٤. المصدر نفسه، حديث رقم ٧٨٩.

«وتحسينه لإسناد أحمد غير حسن لضعف عطية، إلا إن كان يعني تحسينه لغيره، فهو مقبول»[1]. وقال بعد أن ذكر حديثاً من طريقين: الأول عن عطية عن أبي سعيد الخدري والثاني عن حبيب بن أبي ثابت عن زيد بن أرقم: «عطية ضعيف وحبيب مدلس. فالحديث حسن بمجموع الطريقين، وهو صحيح بأن له شاهداً من حديث زيد بن ثابت...»[2]. وقال الشيخ الألباني بعد أن ذكر حديثاً فيه عطية: «قلت: وعطية ضعيف... ثم رواه ابن أبي الدنيا من طريق قتادة مرسلاً نحوه. قلت: فالحديث حسن»[3]. فقد حسّن الحديث المرسل مع استشهاده برواية عطية. وقال بعد أن ذكر حديثاً فيه عاصم بن أبي النجود: «هو عندي حسن للخلاف المعروف في عاصم، لكن يزداد قوة بالشاهد الذي يرويه فراس عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً...»[4]. وهكذا حسّن حديثاً تفرد به عطية عن أبي سعيد الخدري وتابعه مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد فقال: «قلت: ومجالد ليس بالقوي، وأبو الوداك خير منه، فالحديث حسن بمجموع الطريقين»[5]. وقد نص على إمكان الاستشهاد بحديث عطية حيث قال: «عطية العوفي ضعيف، حسن له الترمذي كثيراً في «سننه»، وذلك محتمل في الشواهد كما هنا»[6].

وراجع تخريج الشيخ الألباني لحديث رقم ٢٣١٨ من كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة»؛ فإنه أورده من أربعة طرق من حديث عبيد الله بن محصن الأنصاري، وأبي الدرداء، وابن عمر، وعلي (عليه السلام). أما رواية أبي الدرداء وعلي (عليه السلام) فكان فيهما من هو متهم بالكذب فلم يستشهد بهما. أما رواية الأنصاري فنقل عن ابن حجر أنه قال في راويه سلمة بن عبيد الله: «مجهول» وأقره الشيخ الألباني. أما رواية ابن عمر فيرويه

---

١. المصدر نفسه، حديث رقم ٢٦٠٢.

٢. المصدر نفسه، حديث رقم ٢٠٢٤.

٣. المصدر نفسه، حديث رقم ٢١٦٧.

٤. المصدر نفسه، حديث رقم ٢٢٤٠.

٥. انظر: الألباني، قصة المسيح الدجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام وقتله إياه على سياق رواية أبي أمامة، ص٦٣-٦٤.

٦. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ١٣٥٨.

فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي. فقال الشيخ الألباني بعد تخريج الحديث: «فالحديث حسن إن شاء الله بمجموع حديثي الأنصاري وابن عمر»[١]. وفضيل بن مرزوق هو ضعيف عند الشيخ الألباني كما بينه نفسه مفصلاً[٢]. وراجع تخريجه لحديث رقم ٢٤١٢ من كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة»؛ فإنه أورده من طريقين عن عطية عن أبي سعيد الخدري وضعفه لأجل عطية بقوله: «عطية العوفي ضعيف مدلس». ثم أورده بسند آخر من رواية أبي إسحاق السبيعي وأعله باختلاط وتدليس أبي إسحاق. ثم قال: «وبالجملة، فالحديث بشاهده هذا حسن»[٣]. وقال بعد أن ذكر حديثاً من طريق محمد بن أبي ليلى عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري ما هذا نصه: «وهذا إسناد ضعيف لكن يقويه أن أحمد أخرجه من طريق ابن لهيعة ثنا دراج عن أبي الهيثم عنه نحوه»[٤]، وانظر كيف يقوي رواية عطية مع انضمامها بحديث ابن لهيعة من غير رواية العبادلة عنه.

وثمة أمثلة أخرى من كلام الشيخ الألباني لا داعي لذكرها، ولا شكّ في أنه -مع اعتقاده بكون عطية مدلساً- يحسن حديث عطية في الشواهد والمتابعات وهو موافق لقول أبي حاتم الرازي حيث قال في عطية: «ضعيف: يكتب حديثه»، أي في الشواهد والمتابعات، وهكذا قال ابن عدي: «هو مع ضعفه يكتب حديثه»[٥]، وقد استشهد الحاكم بحديثه في «المستدرك»[٦]. ولكن كما عرفت أن بعضهم حسّنوا حديث عطية لذاته -لا في الشواهد والمتابعات فقط- كالترمذي وغيره. ومما يدل أنه يستشهد بحديث عطية هو إكثار أحمد بن حنبل عنه في مسنده، وقد مرّ كلام ابن تيمية بأن أحمد بن حنبل لا يروي عمن يتعمد الكذب؛ بل عمن عرف منه

---

١. المصدر نفسه، حديث رقم ٢٣١٨.
٢. انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، حديث رقم ٢٤.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٤١٢.
٤. المصدر نفسه، حديث رقم ١٦٠١.
٥. انظر: ترجمة عطية في: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٧، ص٢٠١.
٦. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٤، ص٢٢٢، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

الغلط للاعتبار به والاعتضاد، فأحمد قد أخرج لعطية في مسنده فأكثر.

التنبيه الأول: كلام ابن حجر العسقلاني في عطية بأنه «يخطئ كثيراً» و«ضعيف الحفظ»

قال ابن حجر العسقلاني في «تقريب التهذيب» في ترجمة عطية: «صدوق يخطئ كثيراً وكان شيعيّاً مدلساً»[1]. وقال في «طبقات المدلسين»: «تابعي معروف ضعيف الحفظ مشهور بالتدليس القبيح»[2]. أما تشيعه وتدليسه فقد جاء الجواب عنهما مفصلاً. أما كونه صدوقاً فهو متفق عليه لم أر أحداً من المتقدمين تكلم في عدالة عطية. فلا يبقى إلا قوله: «يخطئ كثيراً» وقوله: «ضعيف الحفظ»؛ وهذا مما يدل على ضعف عطية لجهة عدم حفظه وضبطه وهو مخالف لما قاله الحافظ ابن حجر نفسه في أن ضعف عطية «إنما» جاء من تدليسه وتشيعه في كتابه «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» كما مرّ. وإن قيل: لماذا نرجح كلام ابن حجر في «نتائج الأفكار» على ما قاله في «تقريب التهذيب»؟ قلنا: لهذه الأمور:

الأول: أن الحافظ ابن حجر ألف كتابه «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» ابتداء من عام ٨٣٧هـ واستمر حتى عام ٨٥٢هـ؛ حيث ابتلي بالتعب والمرض كما قال محقق كتابه هذا الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي[3]، وهو واضح من خلال ما جاء في الكتاب أيضاً. أما كتاب «تقريب التهذيب» ففرغ من تلخيصه عام ٨٢٧هـ كما كتب هو بخطه[4]. أما «طبقات المدلسين» ففرغ من تحريره عام ٨١٥هـ كما قال حاجي خليفة في «كشف الظنون»[5]. فيكون كلامه في «نتائج الأفكار» ناسخاً لكلاميه في «تقريب التهذيب» و«طبقات المدلسين». وكما قال أبو الأشبال أيضاً: «إن الحافظ كان مشغولاً في شرح البخاري حينما لخص «التقريب»

---

١. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٦٧٨.

٢. ابن حجر العسقلاني، طبقات المدلسين، ص٥٠، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوني.

٣. ابن حجر العسقلاني، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ص١٣.

٤. انظر: ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق: الشيخ أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، المقدمة، ص١٨.

٥. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والقرون، ج١، ص٤٢٠.

من «التهذيب» ولم يتهيأ له الوقت لأن يحرره»[١].

الثاني: ما قاله في عطية في كتابه «نتائج الأفكار» صدر عنه لا أقل بعد عشر سنين من ما قاله فيه في كتابه «تقريب التهذيب» وعشرين سنة مؤخراً عن ما قاله في «طبقات المدلسين». ولا شكّ في أنه في هذه الفترة زاد على علمه وعَلِمَ ما لم يكن يعلمه حين كان يكتب «التقريب» و«طبقات المدلسين».

الثالث: لم ينفرد ابن حجر بهذا القول؛ بل أقره السيوطي في كتابه «تحفة الأبرار بنكت الأذكار للنووي»، وهكذا قال مرتضى الزبيدي في عطية كما مرّ: «وإنما ضعف من قِبَل التشيع ومن قبل التدليس».

ولكن الظاهر أن الحافظ ابن حجر لم ينبه على عدم صحة قصة الكلبي مع عطية؛ فلذا بقي عطية عنده ضعيفاً لأجل تدليسه، وقد حسّن لعطية بعض الأحاديث كما مرّ.

والآن لو سلمنا بصحة ما قاله ابن حجر في «التقريب»، فحديث عطية مرشح للتحسين كما قال الشيخ الألباني بالنسبة إلى فضيل بن سليمان: «وفضيل بن سليمان النميري إنما أخرج له البخاري متابعة، كما حققه الحافظ في مقدمة الفتح (٤٣٥)، وفيه كلام كثير، لخصه الحافظ في «التقريب» فقال: «صدوق له خطأ كثير». فمثل حديثه مرشح للتحسين، أما الصحة فلا»[٢]. وقال أيضاً: «أخرجه ابن ماجه... وهذا سند حسن رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ وإنما لم أصححه لأن في مطر الوراق كلاماً من جهة حفظه، وقد قال في «التقريب»: صدوق كثير الخطإ»[٣].

---

١. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق: الشيخ أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، المقدمة، ص ٢١.

٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٣٤٧٨.

٣. المصدر نفسه، حديث رقم ١٠٢١.

ومع التسليم بصحة ما قاله ابن حجر العسقلاني في أن عطية صدوق يخطئ كثيراً فلا يخرج حديثه عن الصلاحية للاستشهاد. فقال أبو الحسن السليماني -كما مرّ- في كل من قيل فيه «فلان روى مناكير»، و«يروي مناكير»، و«في حديثه مناكير»، و«له أوهام أو أخطأ أو أغلاط»، و«له مناكير»، و«سيئ الحفظ أو رديء الحفظ»، و«يخطئ كثيراً أو كثير الخطإ»، و«منكر الحديث»: «هذه الألفاظ حسب هذا الترتيب تتدرج في الجرح من الأخف إلى الأشد، وهي كلها ألفاظ يصلح أهلها في الشواهد والمتابعات»[1]. وقد رأيت أن الشيخ الألباني قد استشهد بحديثه عن أبي سعيد في غير موضع.

التنبيه الثاني: كلام للشيخ محمود سعيد ممدوح بالنسبة إلى وثاقة عطية وعلة تضعيفهم إياه

لا بأس بأن ننقل هنا باختصار ما قاله الشيخ محمود سعيد ممدوح (من علماء السنة المعاصرين) بالنسبة إلى وثاقة عطية وعلة تضعيفهم إياه في كتابه «رفع المنارة»[2] وسماه «القول المستوفي في الانتصار لعطية العوفي»، فقال:

«فمن تكلم في عطية فعلى قسمين: **الأول**: قسم أبهم الجرح ولم يفسره. **الثاني**: قسم آخر ذكر سبب جرحه، وهؤلاء كلامهم في عطية العوفي يرجع إلى ثلاثة أسباب، هي: ١- تدليسه، ٢- وتشيعه، ٣- وروايته شيئاً أنكر عليه. أما الجرح المبهم فينبغي رده وعدم الالتفات إليه لو بلغ مبلغاً كبيراً؛ لأنّه تقرر في قواعد علوم الحديث أن الراوي الذي جاء فيه جرح وتعديل وهذا الجرح مبهم غير مفسر ينبغي رده وعدم العمل به وترك الالتفات إليه، وبالتالي الأخذ بالتعديل الذي جاء في الراوي هو الصحيح، وقد استقر العمل عند المحدثين على هذا. وأما من جرحه بسبب تدليسه وهم أكثرون، فاعتمادهم في ذلك على رواية تفرد بها تالف متهم بالكذب هو

١. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، س١٤٩، ج١، ص٣٠٠.

٢. محمود سعيد ممدوح، رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة، ص١٤٣-١٧٥.

محمد بن السائب الكلبي لا ينبغي الاعتماد عليه، وقد توارد كثرة على ذلك تقليداً لا تنقيداً. ومن تكلموا فيه بسبب تشيعه فجرحهم في الحقيقة مردود؛ لأن الجرح بالبدعة لا يلتفت إليه بعد بيان صدق الراوي وعدالته خاصة إذا لم يكن داعياً لبدعته أو المروي يؤيد بدعته، ولم يثبت أن عطية العوفي كان داعياً للتشيع والحديث المروي هنا الذي نحن بصدده لا علاقة له بالتشيع. وعليه، فكلام من تكلم في عطية العوفي بسبب تشيعه لا ينظر إليه، خاصة إذا كان هذا المتكلم فيه متهم بالنصب وهو ضد التشيع. وأما الكلام فيه بسبب روايته شيئاً أنكر عليه فلم أجد له في ما وقفت عليه من كتب الرجال شيئاً من ذلك إلا حديثاً واحداً فقط ذكره ابن عدي، والقول فيه قول عطية والصواب هو حديثه كما سيأتي إن شاء الله تعالى، حتى وإن غلط عطية العوفي في الحديث الذي ذكره له ابن عدي فهذا لا يفيد تضعيفه وإسقاط حديثه، فليس معنى كون الراوي مقبول الحديث أن تكون مروياته كلها صواباً، هذا بعيد جدّاً عن الواقع؛ لأنّ الإنسان عامد للنسيان وتغلب عليه الطبيعة البشرية، ولذا لا تجد إماماً مهما علا قدره وقوى حفظه لا يَهِم في حديثه، ولكن إذا كان صوابه أكثر من خطئه كان مقبولاً وإلا فلا. والحاصل أن ثبوت بعض الأخطاء في حديث عطية العوفي لا يضره في جنب ما روى، خاصة أنه كان مكثراً والله تعالى أعلم بالصواب. وهذا الكلام المجمل ينبغي بيانه في الفصول التالية...». ثم شرح كلامه هذا مفصلاً وذكره يطول ويخرج عن المقام، ثم قال:

«وخلاصة ما تقدم أن عطية العوفي قد عدله يحيى بن سعيد القطان وابن سعد وابن معين والترمذي والبزار وابن شاهين وتبعهم بعض من تأخر عنهم فقال ابن القطان (كما في نصب الراية ٦٨/٤): وعطية العوفي مضعف، وقال ابن معين فيه: صالح، فالحديث حسن. والحاصل أن من تكلم فيه فلأجل ما رمي به من التدليس وهو أمر لم يصح البتة، أو التشيع، أو روايته شيئاً تكلم فيه، وقد تبين لك أن هذه الأمور الثلاثة التي تكلم فيه بسببها ليست قادحة. فالصواب قبول حديثه واعتباره من الحسن لذاته. وقد قال شيخ الفن وطبيب علله الحافظ ابن حجر العسقلاني في أمالي الأذكار (٢٧١/١): ضعف عطية إنما جاء من قبل

التشيع ومن قبل التدليس وهو في نفسه صدوق. وإذا تبين لك أن دعوى التدليس ليست بصحيحة والتشيع لا دخل له في روايته، فالرجل صدوق. وقد أصر الحافظ على كون عطية العوفي صدوقاً، فعندما سرد أسامي المدلسين في النكت على ابن الصلاح (٦٤٤/٢) قسم المدلسين لقسمين، أحدهما: من وصف بالتدليس مع صدقه، وثانيهما: من ضعف بأمر آخر غير التدليس. ثم ذكر عطية العوفي في القسم الأول (٦٤٦/٢)، وهم من وصفوا بالتدليس مع صدقهم فهو صدوق عنده. فإذا وجدت بعد هذا البيان تضعيفاً لعطية العوفي، فاعلم أنه مخالف للصواب».

أقول: راجع كلامه ففيه بعض الفوائد لا يمكن لنا ذكرها لعدم الإطالة.

التنبيه الثالث: كلام أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني في عطية

وقفت على كلام لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني (من المعاصرين) في كتابه «إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل» فهذه صورة السؤال[1]:

«معلوم أن عطية بن سعد العوفي يروي عن الكلبي، والكلبي متروك ويكنى بأبي سعيد، موهماً أنه الخدري، فهل يستشهد به إذا روى عن أبي سعيد، أم لا؟ وماذا إذا صرح بأنه الخدري؟ هل يعتمد قوله في ذلك؟ أم يقال: هذه النسبة من تصرف من بعده من الرواة، ويحتمل أنه الكلبي أيضاً» انتهى السؤال.

فأجاب:

«عطية العوفي ضعيف من قبل حفظه، ومدلس، ويتشيع، وقد روى عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه)، وروى عن محمد بن السائب الكلبي وغيرهما، وقد ذكره أحمد فضعفه، ثم قال: بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي، ويسأله عن التفسير، وكان يكنيه

---

١. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، س٢٢١، ج٢، ص٢١٠.

بأبي سعيد، اهـ من «الجرح والتعديل» (٣٨٣/٦) بدون ذكر التكنية، و«الضعفاء الكبير» للعقيلي (٣٥٩/٣) و«المجروحين» (١٧٦/٢) و«الكامل» (٢٠٠٧/٥) و«الكفاية» (ص:٥٢١) و«تهذيب التهذيب» (٢٢٥/٧).

وقول أحمد «بلغني» يدل على ضعف السند. وقال الكلبي: كناني عطية أبا سعيد، اهـ من «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٣٥٩/٣) و«المجروحين» (١٧٧/٢) و«الكامل» (٢٠٠٧/٥) و«تهذيب التهذيب» (٢٢٥/٧).

والكلبي متهم متروك، فلا يعتمد على قوله هذا. ولم أجد ما يدل على صحة ما قيل في حق عطية العوفي، ومع هذا فكثير من العلماء يحكي هذا عن عطية، وقد قال ابن حبان في المجروحين (١٧٦/٢): سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات أبو سعيد، جعل يجالس الكلبي، ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بكذا، فيحفظه، وكناه أبا سعيد ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدثك بهذا؟ يقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد الكلبي، فلا يحل الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه، إلا على جهة التعجب... اهـ.

فإن كان دليل ابن حبان وغيره ما قد سبق، ففيه ما قد سبق، وإن كان ثمة دليل آخر، فلا أعلمه، ولذلك قال ابن رجب (رحمه الله) في «شرح علل الترمذي» (٨٢٣/٢) بعد ذكره قول أحمد والكلبي: ولكن الكلبي لا يعتمد على ما يرويه، وإن صحت هذه الحكاية عن عطية، فإنما يقتضي التوقف في ما يحكيه عن أبي سعيد من التفسير خاصة، فأما الأحاديث المرفوعة التي يرويها عن أبي سعيد، فإنما يريد أبا سعيد الخدري، ويصرح في بعضها بنسبته، اهـ.

فهذا ابن رجب (رحمه الله) قد توقف في صحة هذه الحكاية وحُقَّ له ذلك بعد بيان ما سبق. ولو فرضنا صحة هذه الحكاية، فالأمر كما قال ابن رجب (رحمه الله)، أنّنا نقف في روايته التفسير إذا روى عن أبي سعيد. إما إذا قال: عن أبي سعيد الخدري، وصرح بنسبته،

فيعتمد على قوله، ودعوى أن هذا من تصرف أصحابه خلاف الظاهر، وفيها بحث واحتمال، وقد ذهب شيخنا الألباني (حفظه الله) إلى الوقف في كل روايات عطية عن أبي سعيد، وإن قال: عن أبي سعيد الخدري، في التفسير أو غيره، لاحتمال أن يكون ذلك مما توهمه تلامذته، ودليل شيخنا (حفظه الله تعالى) الاحتياط والتحرز في باب الرواية، وهذا كلام له وجهه، لكن ذلك خاص بالتفسير كما قال ابن رجب (رحمه الله)، وهذا كله بعد افتراض صحة الحكاية السابقة. والذي تطمئن إليه النفس بعد عدم ثبوت تلك الحكاية عن عطية أنه يستشهد بروايات عطية عن أبي سعيد في التفسير وغيره، والله أعلم.

وقد ذكر الحافظ أن الترمذي يحسن لعطية إذا توبع على روايته، انظر «التلخيص الحبير» (٢٩/٢) و«نتايج الأفكار» (١١٥/١) حديث: «ما من عبد يقول حين يتنبه من نومه... » الحديث، اهـ.

وفي «موافقة الخُبر الخَبر» (٢٤٥/١) في المجلس الحادي والستين قال الحافظ: ... وأشدهم ضعفاً عطية، ولو توبع لحكمت بحسنه، اهـ وهو من رواية العوفي عن أبي سعيد (رضي الله عنه) والعلم عند الله تعالى» انتهى الجواب.

أقول:

قد أوردت كلامه هنا لاشتماله على بعض الحقائق في دفع اتهام تدليس عطية، وصلاحية الاستشهاد بحديثه على الأقل، وردّ دعوى أن إضافة نسبة «الخدري» في بعض أحاديثه هي من تصرفات الرواة عنه، ولكن عليه بعض المؤخذات:

أولاً: قوله في ابتداء كلامه «عطية العوفي ضعيف من قبل حفظه» مخالف لما قاله ابن حجر: «ضعف عطية إنما جاء من قبل التشيع ومن قبل التدليس وهو في نفسه صدوق». وعطية صدوق إجماعاً وغاية ما فيه أنهم قد اختلفوا فيه لأجل حفظه -لو سلمنا ببطلان كلام ابن حجر في «نتائج الأفكار»-؛ لأنّ ثمة من وثقه وأثنى على حفظه وضبطه كما عرفت، فهو حسن الحديث

كما قال ابن القطان: «وعطية العوفي مضعف، وقال ابن معين فيه: صالح، فالحديث حسن».

ثانياً: عذره للشيخ الألباني واضح البطلان فلا معنى «للاحتياط والتحرز في باب الرواية» اعتماداً على قصة كاذبة وضعها متهم متروك؛ بل يجب ردّ كلام المتهم المتروك والأخذ عن الصادق المؤمن التابعي كما هو واضح جدّاً. ثم رأينا الشيخ الألباني قد حسن حديث عطية في الشواهد والمتابعات كما عرفت.

ثالثاً: قوله نقلاً عن ابن حجر العسقلاني: «إن الترمذي يحسن لعطية إذا توبع على روايته» كلام مردود جدّاً، فقد عرفت أن الترمذي حسّن حديث عطية لذاته حتى حين انفرد بالحديث، وقد صرح بهذا ابن حجر نفسه بقوله كما مر: «وحسن له الترمذي أحاديث عدة، بعضها من أفراده»، وهكذا نبه عليه الشريف حاتم العوني والشيخ محمود سعيد ممدوح وغيرهم؛ بل الترمذي نفسه اعترف بأنه لا يعرف حديثاً إلا من رواية عطية عن أبي سعيد ثم حسّنه. ونص ما ذكره ابن حجر في ذيل حديث: «ما من عبد يقول حين يتنبه من نومه» في كتابه «نتائج الأفكار»[1] هكذا: «وقد وجدت لبعضه شاهداً، أخرجه أبو نعيم في كتاب «عمل اليوم والليلة» من طريق فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري. وهذه الترجمة يحسّنها الترمذي بالمتابعات». وهذا يرده أن الترمذي قال عقب حديث من طريق فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد -لا أبي سعيد الخدري- ما هذا نصه: «حديث أبي سعيد حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»[2] وراجع أيضاً «سنن الترمذي» لمثال آخر، فالترمذي حسن حديث عطية عن أبي سعيد لذاته[3] وإن كان من أفراده كما حسن حديث فضيل عن عطية عن أبي سعيد. فالصحيح ما قاله ابن حجر نفسه في «نتائج الأفكار» كما مر.

التنبيه الرابع: رد كلام الشيخ الألباني في تضعيف عطية

---

١. (١/١١٨)
٢. الترمذي، سنن الترمذي، ج٢، ص٣٩٤.
٣. المصدر نفسه، ج١، ص٢٩٦.

وقفت على كلام للشيخ الألباني في عطية في مقدمة المجلد الأول من «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، وكان في معرض الرّد على أحد محقق السنة اسمه إسماعيل بن محمد الأنصاري الذي قوى حال عطية -ومرّ بعض كلامه من كتابه «الانتصار لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب»- وقد شنع الشيخ الألباني عليه جدّاً. فقال:

«وقد تعامى الأنصاري عن حقيقتين علميتين هامتين كما فعل قبله الكوثري وغيره من المتعصبة وأهل الأهواء، كما سيأتي في الكتاب:

الحقيقة الأولى: تضعيف الجمهور لعطية من المتقدمين والمتأخرين؛ بل إجماع المتأخرين منهم على ذلك، كالنووي، وابن تيمية وغيرهم مما هو مذكور في رسالتي «التوسل»، ونقل إجماعهم على ذلك أعلم الناس بالتراجم وهو الحافظ الذهبي في «المغني» ومنهم الحافظ ابن حجر نفسه في كتابه المختص في رجال الستة «التقريب» فقال فيه: «صدوق يخطئ كثيراً، كان شيعيّاً مدلساً». وأما أقوال المتقدمين منهم فتجدها مفصلة في رسالة أخينا الحلبي، ولا بأس من سرد أسمائهم، ليتجلى للقارئ الهوة السحيقة التي هوى فيها الشيخ الأنصاري على منخره تشفيّاً من الألباني! «ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله»، وها هي الأسماء: ١- سفيان الثوري، ٢- هشيم، ٣- أحمد بن حنبل، ٤- ابن معين، ٥- البخاري، ٦- أبو داود، ٧- النسائي، ٨- أبو حاتم، ٩- أبو زرعة، ١٠- ابن حبان، ١١- الساجي، ١٢- الدارقطني، ١٣- الحاكم، ١٤- البيهقي، ١٥- ابن حزم. ومن أسماء الأئمة المتأخرين: ١- ابن الجوزي، ٢- النووي، ٣- ابن تيمية، ٤- ابن القيم الجوزية، ٥- الزيلعي، ٦- ابن عبد الهادي، ٧- الذهبي، ٨- الهيثمي، ٩- ابن حجر نفسه، ١٠- البوصيري، ١١- محمد بن عبد الوهاب نفسه. وغير هؤلاء كثير، لو توسعنا في الاستقصاء لجاوز عددهم الثلاثين. لقد سمحت -إن لم نقل: سوّلت- للأنصاري نفسه أن يخالفهم في سبيل الطعن والتشهير بالألباني الذي اعتصم بحبلهم، مستغلّاً في ذلك زلة لأحدهم، وقولاً للآخر. أما الزلة، فهي قول ابن حجر المتقدم: إن ضعف عطية

جاء من قبل تشيعه وتدليسه! هذا مردود لمخالفته لأقوال أولئك الأئمة؛ بل ولقوله هو نفسه الذي هو خلاصة أقوالهم في عطية، فقد قال في «التقريب»: «صدوق يخطىء كثيراً، وكان شيعياً مدلساً». فقد أضاف إلى الصفتين السابقين والمذكورتين هنا أيضاً صفة ثالثة، هي أنه «يخطىء كثيراً». ونحوه قوله في «طبقات المدلسين»: «ضعيف الحفظ». وهذا الوصف يعني أن حديث عطية يلازمه الضعف، ولو فرض أنه لم يدلس لسوء حفظه. وهذا ينافي تحسين حديثه، كما فعل الحافظ (سامحه الله) ردّاً على النووي (رحمه الله)، ولما كان هوى الأنصاري في هذا التحسين للرد على الألباني تشبث به، وأعرض عن هذه الحقيقة، وتجاهلها، فعليه وزره ووزر من قد يغتر به «ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله».

وأما القول الآخر الذي استغله الأنصاري استغلالاً غير شريف، فهو ما ذكره (ص ٢١) عن ابن معين أنه قال: «عطية ليس به بأس، قيل يحتج به؟ قال: ليس به بأس». قلت: فإصرار ابن معين على قوله: «ليس به بأس»، وامتناعه من القول بأنه يحتج به، أقرب إلى أنه ضعيف لا يحتج به عنده، من كونه ثقة لديه. وعلى فرض أنه يعني أنه ثقة، كما زعم الأنصاري فهو معارض بتضعيف أحمد وغيره من الأئمة الذين تقدمت أسماؤهم، كما أنه يعارض الحقيقة الآتية التي خالفها الأنصاري، وهي:

الحقيقة الأخرى: أنه من الثابت في علم الحديث أن الجرح -وبخاصة إذا كان مفسراً- مقدم على التعديل، وجرح عطية هنا مفسر بشيئين، الأول: سوء حفظه، والآخر: التدليس. أما الأول، فلم يعرج عليه الشيخ الأنصاري؛ لأنه يعلم أنه لا سبيل له إلى الجواب عنه، ولو بالتكلف كما هي عادته، فرأى تبعاً للهوى أن يكتم ذلك! من باب -كما يقول بعضهم-: «الهرب نصف الشجاعة». وأما الآخر، فقد أجاب الأنصاري مقلداً لابن حجر، وهو أن عطية صرح في بعض الروايات بالتحديث بقوله: «حدثني أبو سعيد»، فأمن بذلك تدليسه. فأقول عفا الله عن الحافظ فلقد نسي أن تدليس عطية ليس من النوع الذي ينفع فيه تصريحه

بالتحديث؛ بل هو من النوع الذي يسمى بتدليس الشيوخ المحرم لخبثه؛ لأنه يسمي شيخه أو يكنيه بغير اسمه أو كنيته تعمية لحاله، كما كنت بينته في «التوسل» (ص ٩٤-٩٥)، فقد كان عطية إذا روى عن الكلبي كناه بأبي سعيد، يوهم أنه أبو سعيد الخدري! ولهذا لما ذكره الحافظ في رسالته في المدلسين قال: «مشهور بالتدليس القبيح». يشير إلى هذا النوع المحرم، ومنه تعلم أن تدليسه لا يزال قائماً ولو ثبت عنه أنه قال «حدثني أبو سعيد»، فهل كان الأنصاري جاهلاً بهذا أم متجاهلاً؟! أحلاهما مر!»[١].

وتكلم بمثل هذا الكلام في ذيل الحديث رقم ٢٤ من «السلسلة الضعيفة» وأضاف: «أما تحسين الترمذي له فلا حجة فيه بعد قيام المانع من تحسين الحديث والترمذي متساهل في التصحيح والتحسين...».

أقول:

أولاً: ادعاؤه إجماع المتأخرين على ضعف عطية فظاهر البطلان، فقد ذكرنا أسماء بعض المتأخرين الذين حسنوا له كابن القطان والحافظ العراقي. ثم هذا الإجماع لم ينعقد للمتقدمين فكيف يعتمد على إجماع المتأخرين لو سلمنا أنهم أجمعوا على ذلك؟! أما الذهبي فالظاهر أنه أراد إجماع المتقدمين على ضعف عطية وهو كلام بطلانه أظهر مما سبق. ولذا حين ذكر الشيخ محمد عوامة كلام الذهبي تعقبه بقوله: «وقد حسن له الترمذي... وقال العجلي: تابعي ثقة ليس بالقوي وفي «الميزان» عن ابن معين: صالح»[٢].

وهبْ أنهم أجمعوا على تضعيفه فهذا الإجماع إنما وقع لأجل تدليسه وتشيعه أو ضبطه بعد أن أجمعوا على عدالته في الصدق والديانة. إذن، هم لم يجمعوا على ضعف عطية لأجل أمر واحد، فالذي ضعفه لأجل تشيعه مثلاً لم يضعفه لأجل ضبطه وهكذا الذي ضعفه لأجل

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج١، ص١٣.
٢. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، بتحقيقه رقم ٣٨٢٠.

تدليسه المزعوم لم يتكلم في حفظه. فما فائدة مثل هذا الإجماع المزعوم.

ثانياً: سردُ أسماء المتقدمين -وجعل ابن حزم والبيهقي منهم- والمتأخرين الذين ضعفوا عطية ليس فيه أي فائدة؛ لأنهم أو أكثرهم ضعفوه لأجل تدليسه وتشيعه كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو الذي ذكر أقوال مضعفي عطية في «تهذيب التهذيب». أما أن الحافظ ابن حجر نفسه ضعفه فهذا صحيح ولكن إنما ضعفه من أجل تدليسه الذي لم يثبت وهو القائل: «إن ضعف عطية جاء من قبل تشيعه وتدليسه». والظاهر أن ابن حجر لم ينبّه على عدم صحة نسبة التدليس إلى عطية.

ثالثاً: تمسكه بكلام ابن حجر «صدوق يخطىء كثيراً، وكان شيعيّاً مدلساً»، مردود؛ لأن ابن حجر رجع عن كلامه هذا وأبطله بما قاله بعد أكثر من عشر سنين. قال الشيخ الألباني قبل كلامه السابق في عطية بصفحتين: «ولما كان من طبيعة البشر التي خلقهم الله عليها العجز العلمي المشار إليه في قوله تعالى ﴿ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء﴾، كان بدهيّاً جدّاً أن لا يجمد الباحث عند رأي أو اجتهاد له قديم، إذا ما بدا له أن الصواب في غيره من جديد، ولذلك نجد في كتب العلماء أقوالاً متعارضة عن الإمام الواحد، في الحديث وتراجم رواته، وفي الفقه، وبخاصة عن الإمام أحمد، وقد تميز في ذلك الإمام الشافعي بما اشتهر عنه أن له مذهبين: قديم وحديث»[١]. فهذا حال ابن حجر العسقلاني، فما إن بدا له أن الصواب في عطية غير ما ذكره في «التقريب» وأن المتقدمين إنما ضعفوه لأجل تدليسه وتشيعه، رجع عن مذهبه القديم فيه.

والآن لو سلمنا بصحة ما قاله ابن حجر في «التقريب»، فيبقى حديث عطية مرشح للتحسين؛ لأنه غير مدلس، فحاله حال فضيل بن سليمان الذي قال الشيخ الألباني فيه كما مر: «فيه كلام كثير، لخصه الحافظ في «التقريب» فقال: «صدوق له خطأ كثير». فمثله حديثه

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، المجلد الأول في المقدمة، ص٣-٤.

مرشح للتحسين، أما الصحة فلا»[1]. وهكذا قال في مطر الوراق الذي قال ابن حجر فيه في «التقريب»: «صدوق كثير الخطإ» كما عرفت.

رابعاً: قوله: «وجرح عطية هنا مفسر بشيئين، الأول: سوء حفظه، والآخر: التدليس»، أما التدليس فلم يصح عنه البتّه، أما سوء الحفظ فيرده قول ابن حجر «إن ضعف عطية جاء من قبل تشيعه وتدليسه». ولو سلمنا أن بعض المتقدمين ضعفوا عطية من قبل حفظه لا تدليسه وتشيعه فقط، فهكذا بعضهم وثقوه وعدلوه كما تقدم. فهو مختلف في حفظه وصدوق بالإجماع فينزل حديثه عن مرتبة الصحة إلى مرتبة الحسن كما بينه ابن القطان، وهو ظاهر عمل الترمذي وغيره.

خامساً: قوله: «إن تدليس عطية ليس من النوع الذي ينفع فيه تصريحه بالتحديث؛ بل هو من النوع الذي يسمى بتدليس الشيوخ المحرم لخبثه؛ لأنه يسمي شيخه أو يكنيه بغير اسمه أو كنيته تعمية لحاله»، ثم الإصرار على ذلك في غير موضع من كتبه فلا فائدة فيه. ويكفي في بطلان كلامه في تدليس عطية ما قاله ابن رجب الحنبلي بعد أن نقل كلام الكلبي عن تدليس عطية العوفي له: «ولكن الكلبي لا يعتمد على ما يرويه. وإن صحت هذه الحكاية عن عطية، فإنما يقتضي التوقف في ما يحكيه عن أبي سعيد من التفسير خاصة. فأما الأحاديث المرفوعة التي يرويها عن أبي سعيد، فإنما يريد أبا سعيد الخدري، ويصرح في بعضها بنسبته» كما مرّ. والرجل قد ضرب أربعمئة سوط ليفعل محرماً فلم يفعل فكيف يفعل هذا المحرم الخبيث؟! والعجيب أن الشيخ الألباني قد قرأ كلام الشيخ الأنصاري في عدم صحة قصة عطية مع الكلبي، فقد نقل الشيخ الأنصاري كلام ابن رجب في ردّ تدليس عطية وأقره. ولا أدري لماذا لم يرد الشيخ الألباني على الشيخ الأنصاري وابن رجب بشيء ولم ينقل كلامهما؛ بل أصرّ على كون عطية مدلساً اعتماداً على ما حكاه الكلبي المتهم بالكذب.

١. المصدر نفسه، رقم ٣٤٧٨.

سادساً: أما قوله: «أما تحسين الترمذي له فلا حجة فيه بعد قيام المانع من تحسين الحديث والترمذي متساهل في التصحيح والتحسين»، فأجاب الشريف حاتم بن عارف العوني: «فرحم الله الترمذي! كم يتهم بالتساهل؟! وإنما ذنبه أنه علم ما جهله غيره!!»، وقد ردّ جمع من علماء السنة اتهام الترمذي بالتساهل منهم الشريف حاتم بن عارف في كتابه «المرسل الخفي»[1]، وهكذا الدكتور نور الدين عتر في كتابه «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين»، والشيخ عمرو عبد المنعم سليم في كتابه «تيسير علوم الحديث»[2] وغيرهم.

سابعاً: نحن هنا نلزم الشيخ الألباني ومتبعيه بما قاله الشيخ نفسه بمرّات وهو أن عطية العوفي حسن الحديث في الشواهد والمتابعات. ولكن حققنا مختصراً بعض ما قيل في عطية وثبتنا أن بعض المتقدمين والمتأخرين وثقوه وصححوا أو حسنوا أحاديثه.

تحقيق حال عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي، لا توجد ترجمة له ولكن لا يضرنا هذا، وبيان ذلك في أربعة مسالك:

فلا يبق في سند رواية أبي سعيد الخدري (عليه الرحمة) إلا عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي، ولم أجد أحداً ترجم له كما لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولكن لا يضرنا هذا وبيان ذلك في أربعة مسالك:

المسلك الأول: هو المستور أي مجهول الحال في العدالة باطناً فقط، والمختار قبوله عند كبار علماء السنة:

إن المجاهيل ليسوا في طبقة واحدة؛ بل المشهور أنهم ثلاثة: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، ومجهول العدالة باطناً (المستور)، ومجهول العين. قال النووي في كتابه «شرح صحيح مسلم»: «ثم المجهول أقسام: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً ومجهولها باطناً مع وجودها ظاهراً وهو المستور

---

١. انظر: كلامه في، حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ج١، ص٣١٢ إلى ٣١٧.
٢. انظر: عمرو عبد المنعم سليم، تيسير علوم الحديث للمبتدئين، ص١٤٧ إلى ١٥٠.

ومجهول العين فأما الأول فالجمهور على أنه لا يحتج به، وأما الآخران فاحتج بهما كثيرون من المحققين»[1]. وقال الخطيب البغدادي: «المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد مثل عمرو ذي مرو... وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم»[2].

وقال السخاوي في بحث الجهالة من كتابه «الغاية في شرح الهداية في علم الرواية»: «فإنه على ثلاثة أقسام (أحدها) مجهول العين وهو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا بمعرفة العلماء ولم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد قاله الخطيب قال وأقل ما يرفع به الجهالة يعنى للعين أن يروى عنه اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم... (ثانيها) مجهول الحال في العدالة ظاهراً وباطناً، وهذا أيضاً لا يقبل حديثه عند الأكثرين وحكى عن أبي حنيفة قبوله، لكن قيل إن الثابت عنده عدم قبوله مطلقاً، وبه صرح الحماري من مقلديه، وإنما قبله في عصر التابعين خاصة كما تقدم. (ثالثها) مجهول الحال في العدالة باطناً لا ظاهراً لكونه علم عدم الفسق فيه ولم تعلم عدالته لفقدان التصريح بتزكيته، فهذا معنى إثبات العدالة الظاهرة ونفي العدالة الباطنة؛ لأن المراد بالباطنة ما في نفس الأمر وهذا هو المستور والمختار قبوله وبه قطع سليم الرازي. قال ابن الصلاح ويشبه أن يكون عليه العمل في كثير من كتب الحديث المشهورة في من تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة»[3].

وقال أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني في كتابه «إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل»: «والتعريف المشهور لمجهول العين: هو من روى عنه واحد ولم يوثق. ومجهول الحال: من روى عنه اثنان ولم يوثقه معتبر، ويدخل في ذلك مستور

١. محي الدين، شرح صحيح مسلم، ج١، ص٢٨.
٢. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، باب ذكر المجهول وما به ترتفع عنه الجهالة، ص١١١.
٣. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، إلكتروني.

مع تفاصيل في الفرق بين مجهول الحال والمستور. لكني أريد أن أقول: إن جهالة العين ترتفع بأمور، منها: رواية اثنين، ويشترط في هذين الراويين أن لا يكون أحدهما في حيز الرد أو الترك؛ بل على الأقل يكونان ممن يستشهد بهما»، ثم قال: «وأما مجهول الحال: فهو الرجل الذي نعرف عينه، لكن لا نعرف حاله الظاهرة ولا الباطنة. وما هو المقصود بالحالة الظاهرة؟ المقصود بذلك مثل وجوده في الصلاة يصلي مع المسلمين، وعند الحج يحج مع المسلمين، فلو كنّا نعلم شخصاً مجهول الحال، لكن ما رأيناه يصلي معنا ولا رأيناه يحج معنا، فحاله الظاهر مجهول، والحالة الباطنة ما عرفناها»[١]، ثم قال: «إن المستور من عُلِمَت عدالته الظاهرة، أي: رأيناه يصلي أو رأيناه يحج، لكن العدالة الباطنة لم تظهر لنا، لأننا ما تعاملنا معه. وأما مجهول الحال: ما علمنا عدالته لا ظاهراً، ولا باطناً، هذا هو الفرق بينهما (أي بين مجهول الحال والمستور)»[٢].

وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (ت ١٤١٧هـ): «مجهول العدالة ظاهراً وباطناً: وهو الذي خلا عن التوثيق وجرحه بعضهم جرحاً مبهماً»[٣].

أقول:

إذا عرفت هذا، فاعلم أن عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي هو من القسم المستور من المجاهيل؛ وهذا لأنه ليس مجهول الحال في العدالة ظاهراً ولا مجهول العين؛ لكونه عُلِم عدم الفسق والجرح فيه، ولرواية جمع من الثقات عنه كـ:

١- ابنه محمد، وراجع لأحاديثه عنه المعاجم الثلاثة للطبراني، وقد عرفت أنه ثقة.

٢- علي بن العباس بن الوليد البجلي أبو الحسن المقانعي الكوفي (ت ٣١٠هـ)، وراجع

---

١. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، س٧، ج١، ص٥٩.

٢. المصدر نفسه، ص٦٥.

٣. ظفر أحمد العثماني التهانوي، إعلاء السنن، ج١٨، ص٨٩٥٩، وهذا المجلد من إعلاء السنن هو كتابه قواعد في علوم الحديث، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة.

لحديثه عنه «معجم أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي»[1]، فروى الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ) حديثاً بلا واسطة عن المقانعي عن عبد العزيز بن محمد بن ربيعة. وهكذا روى المقانعي حديث السفينة عن عبد العزيز كما جاء في كتاب «الأمالي» للإمام المرشد بالله الشجري بسند صحيح عنه كما مر. وقد عرفت أن المقانعي قد عبر عنه الذهبي بـ«الشيخ المحدث الصدوق» و«مسند الكوفة» وقد وثقه الدارقطني. وقد وثقه أيضاً الحاكم حيث صحّح أحاديثه في غير موضع من كتابه «المستدرك على الصحيحين».

٣- عبد الله بن زيدان البجلي الكوفي (ت ٣١٣هـ)، كما في كتاب «معرفة الصحابة»[2] لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) بواسطة شيخه محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى بن محمد بن عبد الله بن إياس أبو الحسين البزاز (ت ٣٧٩هـ) الحافظ الثقة الحجة[3] عن عبد الله بن زيدان عن عبد العزيز بن محمد بن ربيعة بسنده عن ابن مسعود: «ما رأيت عمر قط إلا وكان بين عينيه ملكاً يسدده». وعبد الله بن زيدان الكوفي قال عنه الذهبي: «الإمام الثقة القدوة العابد... كان ثقة حجة كثير الصمت... وكان حسن المذهب صاحب جماعة»[4]. ووثقه أيضاً الحاكم حيث صحح سند حديثه في «المستدرك»[5].

إذن عبد العزيز بن محمد بن ربيعة مجهول الحال في العدالة باطناً فقط، وهذا هو المستور والمختار قبوله كما قال السخاوي، واحتج بهذا القسم من المجهولين كثيرون من المحققين كما قال النووي.

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «وأما المستور، وهو العدل في ظاهر حاله، ولكنه مجهول

١. أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، حديث رقم ٣٥٦.
٢. أبو نعيم الأصبهاني، معرفة الصحابة، حديث رقم ١٩٤، ص٥٠.
٣. انظر: ترجمته في: الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٣، ص٩٨٠.
٤. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٤، ص٤٣٦.
٥. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٢، ص١٠٥.

العدالة باطناً، فالأصح قبول روايته؛ لأنّ الإخبار مبني على حسن الظن بالراوي، قال ابن الصلاح: «ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثيرمن كتب الحديث المشهورة، في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم»، وهذا القول صححه النووي أيضاً»[١]. وهكذا قال الشيخ الألباني في كتابه «تمام المنة» في كلامه على رواية مجهول الحال والمستور: «نعم يمكن أن يقبل روايته (أي مجهول الحال والمستور) إذا روى عنه جمع من الثقات، ولم يتبين في حديثه ما ينكرعليه، وعلى هذا عمل المتأخرين من الحفاظ كابن كثير والعراقي والعسقلاني وغيرهم»[٢].

وينقل لكم من كلام المتقدمين كلام أبي حاتم الرازي فقال ابنه عبد الرحمن: «سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غيرثقة، مما يقويه؟ قال: إن كان معروفاً بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه». وقال أيضاً: «سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل، مما يقوي حديثه؟ قال: إي لعمري. قلت: الكلبي روى عنه الثوري. قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يتكلم فيه»[٣].

وقال ابن حجرفي راو اسمه فرقد بن الحجاج جهله أبو حاتم: «أما فرقد فقد حدث عنه ثلاث ثقات وما علمت فيه قدحاً»[٤]. قال الشيخ سلمان عبد الفتاح أبو غدة اعتماداً على عمل ابن حجرهذا: «تحديث الثقات عن المستور الذي لم يقدح فيه نوع توثيق»[٥].

ولكن الظاهرأن هذا النوع من التوثيق لا يرفع رواية المستورإلى درجة الصحة؛ بل إنما يجعله في مرتبة الحسن؛ لأنّ الشيخ الألباني قال بعد أن ذكرحديثاً فيه زيد بن المهتدي الذي

١. جلال الدين السيوطي، الألفية، ص٥٣.
٢. الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ص٢٠.
٣. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٢، ص٣٦.
٤. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة وسلمان عبد الفتاح أبي غدة، ج٥، ص٤٥٣، ترجمة عقبة بن أبي الحسناء.
٥. المصدر نفسه، الفهارس، ص٣٦٨.

لم يوثقه أحد: «وهذا إسناد حسن، كما قال الهيثمي في المجمع (١٢٩/١)، ورجاله كلهم معروفون من رجال «التهذيب»، غيرزيد بن المهتدي المروزي، ترجمه الخطيب في «التاريخ» (٤٤٨/٨) برواية ثلاثة من الحفاظ منهم الطبراني ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً»[١].

وقال أيضاً في رجل اسمه أحمد بن سليمان العقيلي ترجم له أبو نعيم: «لم يذكر-أي أبو نعيم- فيه جرحاً ولا تعديلاً، لكنه ساق له ثلاثة أحاديث من رواية ثلاثة شيوخ عنه، وكلهم ثقات: ١- محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو أحمد القاضي العسال راوي الحديث عنه. ٢- سليمان بن أحمد الطبراني الحافظ صاحب المعاجم الثلاثة. ٣- عبد الله بن محمد بن جعفر، وهو أبو الشيخ مؤلف «الطبقات»، وقد ترجم فيه للعسال ترجمة حسنة (٣٥٥/٢). فرواية هؤلاء الحفاظ عنه يلقي الاطمئنان في النفس أنه صدوق إن شاء الله تعالى. وأما أبوه سليمان بن يوسف العقيلي، فقد ترجمه أبو نعيم في «الأخبار» (٣٣٤/١) برواية ابنه عنه عن النعمان بن عبد السلام بسند آخر له عن ابن مسعود مرفوعاً: «خير أمتي قرني... » الحديث. وقال: «توفي سنة إحدى وأربعين ومائتين». ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. فهو على الستر، فيمكن الاستشهاد به»[٢].

قال الشيخ الألباني في راو اسمه يمان (اليمان) بن نصر ولم يوثقه غير ابن حبان ومع هذا جهله ابن أبي حاتم والذهبي: «قال الحافظ في «اللسان»: «وذكره ابن حبان في «الثقات»، فقال: الكعبي، من أهل البصرة، يروي عن شيخ عن محمد بن المنكدر. روى عنه يعقوب بن سفيان. وذكر ابن أبي حاتم في الرواة عنه محمد بن مرزوق والجراح بن مليح». قلت: ليس في ابن أبي حاتم ذكر الجراح هذا. فالله أعلم. وقد روى عنه عمرو بن علي هذا الحديث مختصراً جدّاً في «تاريخ البخاري» (١٤٧/١/١). وأقول: فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى لرواية ثلاثة من الثقات عنه»[٣].

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٤٧٣.
٢. المصدر نفسه، رقم ٢٩٦٣.
٣. المصدر نفسه، رقم ٢٧١٠.

أقول:

وهكذا عبد العزيزبن محمد بن ربيعة الكلابي روى عنه ثلاثة من الثقات؛ بل الحفاظ، ولم يتبين في حديثه ما ينكر عليه فيقبل ويحسن حديثه لذاته، كما فعل الشيخ الألباني بالنسبة إلى زيد بن المهتدي وأحمد بن سليمان العقيلي وغيرهما كما هو واضح لمن يراجع كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة».

بل بعضهم صحح حديث من هو مثل عبد العزيزبن محمد بن ربيعة الكلابي كما يفهم من كلام الذهبي في ترجمة مالك بن الخير الزيادي: «محله الصدق، يروي عن أبي قبيل، عن عبادة مرفوعاً: ليس منا من لم يجل كبيرنا. روى عنه حيوة بن شريح، وهو من طبقته، وابن وهب، وزيد بن الحباب، ورشدين. قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته. يريد أنه ما نص أحدٌ على أنه ثقة. وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم. والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح»[١].

قال الشيخ الألباني بعد أن نقل كلام الذهبي هذا: «وأقره على هذه القاعدة في «اللسان»... وبناء على هذه القاعدة -التي منها كان انطلاقنا في تصحيح الحديث- جرى الذهبي والعسقلاني وغيرهما من الحفاظ في توثيق بعض الرواة الذين لم يسبقوا إلى توثيقهم مطلقاً، فانظر مثلاً ترجمة أحمد بن عبدة الآملي في «الكاشف» للذهبي و«التهذيب» للعسقلاني»[٢].

ويؤيده أيضاً ما قاله الشيخ شعيب الأرناؤوط في تقديمه لكتاب «صحيح ابن حبان»: «إذن غاية ما في الأمر عند ابن حبان أنه يوثق مستور الحال، وهو ما لم يكن فيه جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر، وقد وثق الأئمة كثيراً ممن هذا شأنهم، وثمة نقول كثيرة عنهم تعزز رأيه في رواية المستور، فقد نقل الذهبي في «الميزان»

١. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص٤٢٦.
٢. الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ص٢٠٥.

(٥٥٦/١) في ترجمة حفص بن بغيل قول ابن القطان فيه: لا يعرف له حال ولا يعرف، ثم عقبه بقوله: «لم أذكرهذا النوع في كتابي هذا، فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته، وهذا شيء كثير، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثيرمستورون، ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل». ونقل أيضاً في ترجمته مالك بن الخيرالزيادي قول ابن القطان فيه: «هو ممن لم تثبت عدالته، ثم قال: يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة، وفي رواة الصحيحين عدد كثيرما علمنا أحد نص على توثيقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكرعليه، أن حديثه صحيح»[١].

وقال الذهبي: «اشتهرعند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة على من لم يجرح، مع ارتفاع الجهالة عنه، وهذا يسمى مستوراً، ومحله الصدق، ويقال فيه: شيخ»[٢].

أقول:

وهكذا عبد العزيزبن محمد بن ربيعة الكلابي لم يجرح، روى عنه جمع من الثقات ولم يأت بما ينكرعليه (ولحديثه هذا يوجد كثيرمن الشواهد) فمحله الصدق؛ بل حديثه صحيح عند الجمهوركما قال الذهبي، وقد وثق الأئمة كثيراً ممن هذا شأنهم كما قال الشيخ شعيب الأرناؤوط.

المسلك الثاني: بعض علماء السنة قبلوا حديث من هوأدنى من عبد العزيزبن محمد بن ربيعة الكلابي:

قبل بعض علماء السنة حديث من هو أدنى من عبد العزيزبن محمد بن ربيعة الكلابي كما يفهم من كلام آخرللسخاوي في كتابه «فتح المغيث»: «واختلفوا -أي العلماء- هل يقبل الراوي المجهول مع كونه مسمى وهو على ثلاثة من الأقسام: مجهول الأول، مجهول عين،

١. محمد بن حبان، صحيح بن حبان، ج١، ص٣٩.
٢. الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص٧٨.

وهو كما قاله غير واحد: من له راو واحد فقط كجبار... وقد قبل أهل هذا القسم مطلقاً من العلماء من لم يشترط في الراوي مزيداً على الإسلام، وعزاه ابن المواق للحنفية حيث قال: إنهم لم يفصلوا بين من روى عنه واحد، وبين من روى عنه أكثر من واحد؛ بل قبلوا رواية المجهول على الإطلاق انتهى. وهو لازم كل من ذهب إلى أن رواية العدل بمجردها عن الراوي تعديل له؛ بل عزا النووي في مقدمة شرح مسلم لكثيرين من المحققين الاحتجاج به، وكذا ذهب ابن خزيمة إلى أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وإليه يؤمئ قول تلميذه ابن حبان: العدل من لم يعرف فيه الجرح، وإذا التجريح من التعديل، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه إذا لم يكلف الناس ما غاب عنهم...والقسم الوسط أي الثاني مجهول حال باطن وحال ظاهر من العدالة وضدها مع عرفان عينه برواته عدلين عنه، وحكمه الرد وعدم القبول لدى أي عند الجماهير من الأئمة كما قال ابن الصلاح، وعزاه ابن المواق للمحققين، ومنهم أبو حاتم الرازي، وما حكيناه من صنيعه في ما تقدم يشهد له. وكذا قال الخطيب: لا يثبت للراوي حكم العدالة برواية الاثنين عنه. وقال ابن رشيد لا فرق في جهالة الحال بين رواية واحد واثنين ما لم يصرح الواحد أو غيره بعدالته، نعم كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوي حسن الظن فيه وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء، فهم متروكون، كما قال ابن حبان على الأحوال كلها. وتوجيه هذا القول إن مجرد الرواية عن الراوي، لا تكون تعديلاً له على الصحيح كما تقدم، وقيل تقبل مطلقاً وهو لازم من جعل مجرد رواية العدل عن الراوي تعديلاً له كما تقدم مثله في القسم الأول، وأولى بل نسبه ابن المواق لأكثر أهل الحديث كالبزار والدارقطني. وعبارة الدارقطني: من روى عنه ثقتان، فقد ارتفعت جهالته، وثبتت عدالته، وقال أيضاً في الديات نحوه، وكذا اكتفى بمجرد روايتهما ابن حبان؛ بل توسع كما تقدم في مجهول العين وقيل بفصل: فإن كان لا يرويان إلا عن عدل قبل وإلا فلا. والقسم الثالث المجهول للعدالة، أي مجهول العدالة في باطن فقط مع كونه عدلاً في الظاهر، فهذا قد رأى له حجية أي احتجاجاً به في الحكم بعض من منع من الشافعية ما قبله من القسمين،

منهم الفقيه سليم -بضم أوله مصغراً- بن أيوب الرازي وزاد فقطع أي جزم به؛ لأن الأخبار تبنى على أحسن الظن بالراوي، وأيضاً فلتعسر الخبرة الباطنية على الناقد. ولهذا فارق الراوي الشاهد، فإن الشهادة تكون عند الحكام، وهم لا تتعسر عليهم لاسيما مع اجتهاد الأخصام في الفحص عنها؛ بل عزى الاحتجاج بأهل هذا القسم كالقسم الأول لكثيرين من المحققين قاله النووي في مقدمة شرح مسلم»[1].

أقول:

والخلاصة، أن بعضهم قبل حتى رواية مجهول العين؛ بل عزا النووي في مقدمة «شرح مسلم» لكثيرين من المحققين الاحتجاج به. أما القسم الثاني وهو مجهول حال باطن وحال الظاهر فبعضهم قبل حديثه مطلقاً؛ بل نسبه ابن المواق إلى أكثر أهل الحديث كالبزار والدارقطني، وعبارة الدارقطني هي: «من روى عنه ثقتان، فقد ارتفعت جهالته، وثبتت عدالته». أما القسم الثالث أي مجهول العدالة في الباطن فقط مع كونه عدلاً في الظاهر، فهذا يشبه أن يكون عليه العمل في كثير من كتب الحديث المشهورة كما جاء في المسلك الأول.

المسلك الثالث: أنه لا بأس بحديثه في الشواهد وذكر بعض الأمثلة من كلام الشيخ الألباني في استشهاده بأحاديث المستورين:

لو سلمنا- جدلاً- ببطلان المسلكين السابقين فلا بأس بحديث عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي في الشواهد. فقال أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني في كتابه «إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل»: «ومجهول الحال والمستور يستشهد بهما... إن مجهول الحال يصلح في الشواهد والمتابعات وكذا المستور»[2]. وقال أيضاً:

---

١. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ج٢، ص٤٣.
٢. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، س٧، ج١، ص٦٦.

إن مجهول الحال يستشهد به اتفاقاً[١].

وسنذكر بعض الأمثلة هنا من كلام الشيخ الألباني في استشهاده بأحاديث المستورين: فقال في «السلسلة الصحيحة»: «عبد الله بن زبيد هو ابن الحارث اليامي الكوفي. قال ابن أبي حاتم (٦٢/٢/٢) عن أبيه: روى عنه الكوفيون. ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. قلت: فهو مستور، ومثله يستشهد بحديثه»[٢]. وقال بعد أن ذكر حديثاً فيه محمد بن عبد الرحمن الحجبي: «ليس شديد الضعف، فيستشهد بالحجبي لأنه مجهول الحال ولعله في ثقات ابن حبان»[٣]. وقال أيضاً: «محمد بن عبد الله العمي أورده السمعاني في الأنساب من روايته عن ثابت البناني، ورواية أبي النضر وغيره عنه، فهو مستور. وبالجملة فهو شاهد لا بأس به»[٤]. وقال أيضاً: «ومنصور بن مهاجر، روى عنه جمع من الثقات منهم يعقوب بن شيبة، ولم يذكروا فيه توثيقاً، ولذلك قال الحافظ في التقريب: مستور. قلت: فمثله يستشهد به على أقل الدرجات»[٥]. وقال بعد أن ذكر حديثاً: «هذا إسناد لا بأس به في المتابعات والشواهد، فإن صالح بن يحي لين، وأبوه مستور»[٦]. وقال في رجل اسمه أحمد بن المبارك الإسماعيلي: «فإنه لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، روى عنه ثقتان، ومات بالرقة سنة ٢٦٣. فهو مستور يقبل حديثه، لاسيما في الشواهد»[٧]. وقال في راو اسمه عبد الله بن سعيد بن حازم أبي بكر النخعي: «لا بأس به في المتابعات، فقد روى عنه ثلاثة ثقات»[٨]. وقد مرّ كلامه آنفاً في الاستشهاد بحديث سليمان بن يوسف العقيلي وهو مستور عنده[٩]. وراجع أيضاً الحديث رقم ٢٩٦٣ في «السلسلة الصحيحة» فقد استشهد الشيخ الألباني

---

١. المصدر نفسه، س٨٩، ج١، ص٢٢٢.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ١٩٩.
٣. المصدر نفسه، حديث رقم ٢٣١٥.
٤. المصدر نفسه، حديث رقم ٦٧٣.
٥. المصدر نفسه، حديث رقم ١٩٧٩.
٦. الألباني، إرواء الغليل في تخرج أحاديث منار السبيل، حديث رقم ١٩٨٣.
٧. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٢٧١٥.
٨. المصدر نفسه، حديث رقم ٢٨٨٩.
٩. المصدر نفسه، حديث رقم ٢٨٨٩.

بروايات جمع من المجهولين والضعفاء وصحح حديثاً ليس له سند صحيح قط.

أقول:

وهكذا عبد العزيزبن محمد بن ربيعة الكلابي لم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وروى عنه بعض الثقات (كابنه وعلي بن العباس المقانعي وعبد الله بن زيدان البجلي)، فهو مستور يقبل حديثه، لاسيما في الشواهد على أقل الدرجات؛ بل قبلوا حديث مجهول العين كما قال أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني في كتابه «إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل»: «إن مجهول العين يستشهد به كمجهول الحال، ما لم تظهر نكارة في السند أم المتن» كما مرّ.

المسلك الرابع: بيان أن علماء السنة قبلوا في الشواهد والمتابعات حديث من هو أدنى من عبد العزيز:

بل إنهم قبلوا في الشواهد والمتابعات حديث من هو أدنى من عبد العزيزبن محمد بن ربيعة الكلابي، فقد قال الشيخ الألباني بعد أن أورد حديثاً في سنده إبراهيم بن زياد القرشي: «أورده العقيلي في الضعفاء...ثم ذكر ما يشعر أنه سيئ الحفظ... وقال الذهبي في «الميزان»: «لا يعرف». ونحوه قول المنذري في «الترغيب» (٣/٧٧): «... إني لم أقف فيه على جرح ولا تعديل...». قلت: (أي الألباني): وأنا أرى أنه لا بأس به في الشواهد»[١]. وسيأتي كلام الشيخ الألباني في استشهاده بمجهول العين في ذيل رواية أبي ذر. وقال عقب حديث يرويه رجل اسمه عمرو بن مسلم: «وسنده جيد في الشواهد، رجاله ثقات معروفون غير عمرو بن مسلم هذا، ترجمه ابن أبي حاتم برواية ثقتين عنه ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا»[٢].

أقول:

١. المصدر نفسه، حديث رقم ٢٨٧.

٢. المصدر نفسه، حديث رقم ١٦٨٧.

ولا شك أصلاً في أن عبد العزيزبن محمد بن ربيعة الكلابي أحسن حالاً من إبراهيم بن زياد القرشي، فلم يورده أحد في الضعفاء ولا هو متهم بسوء الحفظ ولا هو مجهول العين.

النتيجة من تحقيق تلك الروايات الأربعة والحكم على الحديث إلى هنا

قد عرفتَ مما مرّأنّ حديث السفينة من رواية أبي سعيد الخدري سنده حسن لذاته، فرجاله بين الثقة والصدوق أو محل الصدق؛ لأنّه ليس في إسناده إلا عطية العوفي وعبد العزيزبن محمد بن ربيعة، فقد رأينا أن عطية صدوق غيرمدلس ولذا حسن الترمذي حديثه لذاته. ثم الشيخ الألباني قبل حديث أمثال عبد العزيز(كزيد بن المهتدي وغيره) لذاته. ومع التنزل، فالحديث يصلح للاستشهاد به على الأقل؛ لأنه ليس في سنده إلا عطية العوفي الذي استشهد الشيخ الألباني وغيره بحديثه، وبه قال أبو حاتم وابن عدي: «يكتب حديثه»، وهكذا قال أبو الحسن السليماني بصلاحية حديثه للاستشهاد. ثم رأينا أن الشيخ الألباني قد قبل حديث من هو أدنى من عبد العزيزبن محمد بن ربيعة في الشواهد كما مرفي الأمثلة المتقدمة وسيأتي المزيد. فالحديث على الأقل ومع التسليم بعدم حسنه لذاته، هو حسن في الشواهد والمتابعات، فيقوي ما قبله، وإن قد صح الحديث قبل ذلك بدون احتياج إلى حديث أبي سعيد الخدري. وإن سلمنا أن الحديث قبل ذلك حسنٌ فقط، فلا بد من اعتباره صحيحاً الآن مع انضمام رواية أبي سعيد الخدري لما قبلها من روايتي علي (عليه السلام) وابن الزبير. وقد رأينا كيف أن بعض طرق هذا الحديث يقوي بعضها الآخر، حتى يرتقي الحديث بمجموع طرقه إلى درجة الصحيح. وإن كنا قد ثبتنا سابقاً صحة روايتي ابن الزبيروعلي (عليه السلام) لذاتهما. وسيأتي تفصيل كلام الحافظ شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ) وقوله بعد أن ذكربعض طرق الحديث: «وبعض طرق هذا الحديث يقوي بعضها بعضاً»، وهو لم يطلع على رواية علي (عليه السلام) كما سيأتي.

فعجبي بعد هذا من جماعة كيف لا يعرفون رجال هذه الرواية كما قال الهيثمي وعليها

اعتمد المناوي وجميع الذين من بعده؟!

أما الشيخ الطبراني أبو مليل محمد بن عبد العزيز فقد وثقه الدارقطني، ثم إنه لم ينفرد بهذا الحديث عن أبيه بل تابعه ثقة.

أما عبد الرحمن بن أبي حماد فصالح مشهور من أعلام الكوفة ومن المشهورين بالإتقان والضبط كما قال أبو عمرو الداني وابن الجزري، وقد روى عنه جمع غفير من الثقات والحفاظ من رجال الصحاح، وصحح له الحاكم.

أما أبو سلمة الصائغ فوثقه ابن حبان، ولم يسمع أبو داود فيه إلا خيراً، وقال الذهبي: «صويلح» أي حسن الحديث، كما تبين ذلك من كيفية تعامل الشيخ الألباني مع أحاديث الذين قال الذهبي فيهم هذا الاصطلاح، وقد روى عنه جمع من الثقات والأئمة.

أما عطية فهو تابعي مشهور معروف غير مدلس، مُجمَع على صدقه، صبور مؤمن، لم يسب عليّاً أبداً -خلافاً لكثير من أهل زمانه من رجال الصحيحين- ولا أحداً من الصحابة؛ بل يحترم الكل ويروي في فضائلهم.

أما عبد العزيز بن محمد بن ربيعة، فعرفنا أنه قد حدث عنه ثلاثة ثقات ولم يجرحه أحد، ولم يأت هو بشيء منكر، فمحله الصدق أو هو مستور بلا إشكال، وحديث المستور مقبول كما قال السخاوي. واحتج بالمستور كثير من المحققين كما قال النووي. وقد حسن الشيخ الألباني حديث أمثال عبد العزيز لا سيما في الشواهد والمتابعات.

فالحق أن رواية أبي سعيد الخدري حسنة لذاتها، فمع انضمامها إلى رواية علي (عليه السلام) يصح الحديث بدون احتياج إلى رواية ابن الزبير وابن عباس كما مرّ، وبدون رواية أبي ذر التي سنبدأ بتحقيقها في ما يأتي.

الفصل الخامس:
البحث حول رواية
أبي ذر (رحمة الله عليه) (ت ٣٢هـ)

وفيه بيان أن بعض طرق هذه الرواية حسن لذاته، أو أن هذه الرواية حسنة بمجموع طرقها فتدعم روايات ابن الزبيروابن عباس وعلي (عليه السلام) وأبي سعيد الخدري؛ فيكون الحديث بمجموع طرقه صحيحًا، وإن ثبت أنه صحيح دون الحاجة إلى هذه الرواية


أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري (قاضي المارستان) في أحاديث الشيوخ الثقات
الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الجوهري
القطيعي في زوائد فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل
الحاكم في المستدرك وطريق أخرى عن المفضل
العباس بن إبراهيم
محمد بن إسماعيل الأحمسي
الفاكهي في أخبار مكة
المفضل بن صالح
الطبراني في المعجم الأوسط
محمد بن أحمد بن أبي خيثمة
احمد بن محمد بن سوادة
عمرو بن عبد الغفار
الحسن بن عمرو
الفسوي في المعرفة والتاريخ
عبيد الله
إسرائيل
أبي إسحاق
عمن حدثه
حنش بن المعتمر
أبي اسحاق
سماك بن حرب
عمرو بن ثابت
علي بن حكيم
محمد بن عثمان بن أبي شيبة
الطبراني في المعجم الأوسط
عمرو بن ثابت
سهل بن حماد
أبو الخطاب
أبو اليقظان
ابن قتيبة في المعارف
عباد بن يعقوب
ابن أبي داود
الآجري في الشريعة
الأعمش
عبد الله بن عبد القدوس
عبد الله بن داهر
الحسين بن أحمد بن منصور
الطبراني في الثلاثة
ابن ريذة
ابن الشجري في الأمالي
محمد بن حميد
محمد بن محمد
بن عدي في الكامل
مفضل (المفضل) بن عبد الله الكوفي
سويد بن سعيد
أبو يعلى في مسنده كما في المطالب العالية
ابن عدي في الكامل

شجرة أسانيد رواية أبي ذر رحمه الله



بيـان أنّ طـرق الحديـث إلى أبي إسـحاق السـبيعي كثيـرة، وسـند الحديـث في كتـاب «المعرفـة والتاريخ» إليـه صحيـح عـلى شـرط الشـيخين في صحيحيهـا، وهـو مـن رجـال الشـيخين أيضـاً

إنّا وإنْ كنا لا نحتاج إلى تحقيق رواية أبي ذر (عليه الرحمة والرضوان) لإثبات صحة حديث السفينة، حيث قد مر ما فيه الكفاية لإثبات ذلك، ولكن رأينا أن كثيراً من محققي السنة قد ضعفوا رواية أبي ذر لأجل مفضل بن صالح، وكأنه قد تفرد بروايتها عن أبي إسحاق السبيعي. وليس الأمر كذلك، فمفضل بن صالح لم ينفرد بشيء من الحديث لا بالسند ولا بالمتن كما هو واضح لمن ينظر إلى شجرة أسانيد رواية أبي ذر. فطرق الحديث إلى أبي ذر كثيرة جدّاً، لا سيما من طريق أبي إسحاق عن حنش. ولا شكّ أصلاً في أنّ أبا إسحاق السبيعي (ت ١٢٩هـ) -وهو من التابعين ومن رجال الشيخين في صحيحيهما- قد حدث بهذا الحديث، فسند يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ) في كتابه «المعرفة والتاريخ» على الأقل إليه صحيح. وهذا نص ما قال الفسوي[١]: «حدثنا عبيد الله عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن رجل حدثه عن حنش قال: رأيت أبا ذر آخذاً بحلقة باب الكعبة وهو يقول: يا أيها الناس أنا أبو ذر، فمن

١. الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج١، ص٥٣٨.

عرفني ألا وأنا أبو ذر الغفاري لا أحدثكم إلا ما سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول، سمعته وهو يقول: أيها الناس إني قد تركت فيكم الثقلين كتاب الله عزوجل وعترتي أهل بيتي، وأحدهما أفضل من الآخر، كتاب الله عزوجل، ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض، وإن مثلهما كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تركها غرق».

أقول:

الحافظ عبيد الله بن موسى (ت ٢١٣هـ)، من رجال الكتب الستة كلها، وهو شيخ البخاري في صحيحه. قال الذهبي: «ثقة»[١]، وهكذا قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»[٢]. وهو ثبت في روايته عن إسرائيل كما قال أبو حاتم الرازي: «أبو نعيم أتقن منه وعبيد الله أثبتهم في إسرائيل، كان إسرائيل يأتيه فيقرأ عليه القرآن»[٣].

أما إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق (ت ١٦٢هـ) فهو أيضاً من رجال الكتب الستة كلها، ثقة [٤]. أما أبو إسحاق السبيعي (ت ١٢٩هـ) وهو جدّ إسرائيل، فأيضاً من رجال الكتب الستة كلها، ثقة حجة بلا نزاع، لكنه مدلس، وقيل إنه اختلط أيضاً بآخره كما في «تقريب التهذيب». وذلك كلّه لا يضرنا كما سيتبين في ما يأتي إن شاء الله.

إذن سند هذه الرواية إلى أبي إسحاق السبيعي صحيح على شرطي البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأبو إسحاق من رجالهما أيضاً. فقد روى البخاري في صحيحه روايات عدة عن شيخه عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق بهذا التسلسل[٥]، وهكذا مسلم في صحيحه[٦]

١. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج١، ص٦٨٧.
٢. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٦٤٠.
٣. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٥، ص٣٣٤، ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٧، ص٤٧.
٤. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٨٨.
٥. انظر: البخاري، صحيح البخاري، ج١، ص٤٠ و١٣١؛ ج٢، ص٢١٦ و٢٣٠؛ ج٣، ص١٦٨؛ ج٤، ص٢٨؛ ج٥، ص٢٦ و٢٩ و٦٢ و٨٤ و١٥٦ و١٥٧؛ ج٦، ص٤٥ و٦٥ و٩٩؛ ج٧، ص٤٥؛ ج ٨، ص٨.
٦. انظر: مثلاً، مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، ج٧، ص١٠٧.

غيرأن عبيد الله بن موسى ليس من مشايخ مسلم؛ بل من رجاله فقط. أما أحاديث إسرائيل عن جده أبي إسحاق من غيررواية عبيد الله بن موسى فكثيرة أيضاً في الصحيحين، وقد وقفت على أكثرمن أربعين حديثاً من رواية إسرائيل عن جده في صحيح البخاري وحده. قال الشيخ عبد العزيزبن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف (ت ١٤٢١هـ): «أخرج الأئمة الستة كلهم لإسرائيل بن يونس في كتبهم الأمّهات، وقد اتفق الشيخان على الإخراج له عن ثلاثة من شيوخه هم: جَدُّه أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السَّبيعي الكوفي...»[١]. ولذا قال الحاكم بعد أن روى حديثاً بسنده عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق: «قد اتفقا -أي البخاري ومسلم في صحيحيهما- جميعاً على الحجة بأحاديث إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق»[٢]. ولذا أخرج كل من الحاكم صاحب «المستدرك»، والضياء المقدسي صاحب «الأحاديث المختارة»، والحافظ أبي عوانة الأسفرايني (ت ٣١٦هـ) صاحب «المستخرج»، في صحاحهم حديث عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن جده.

أما الرجل المبهم في السند فسيأتي الكلام فيه مفصلاً في ما يأتي.

تحقيق حال حنش بن المعتمر مختصراً وبيان أنه حسن الحديث لا أقل

أما حنش بن المعتمر (توفي في حدود ٩٠هـ)[٣] فهو من التابعين من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) من رجال أبي داود والترمذي والنسائي في خصائص علي (عليه السلام) ومسنده[٤] وصحيح ابن خزيمة، وقد أخرج له أحمد في مسنده أحاديث غير قليلة. قال ابن حجر العسقلاني في ترجمته في «تهذيب التهذيب»: «روى عن علي ووابصة بن معبد وأبي ذر

١. عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، ضوابط الجرح والتعديل مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، المبحث الثامن في ترجمته.
٢. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج١، ص٥.
٣. صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٣، ص١٢٥.
٤. انظر: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٥١؛ يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج٧، ص٤٣٣.

وعليم الكندي، وعنه أبو إسحاق السبيعي والحكم بن عتيبة وسماك بن حرب وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهم...»[1].

قال الذهبي في «الكاشف»: «وثقه أبو داود وقال البخاري: يتكلمون في حديثه»[2].

وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب»: «صدوق، له أوهام ويرسل»[3].

أقول:

أما كونه يرسل الحديث فلا يضرنا هنا؛ لأنّ حنشاً قد أسند حديث السفينة وهو صدوق كما قال ابن حجر العسقلاني، وسيأتي إثبات صحة سند الحديث إلى حنش مع تصريحه بسماعه عن أبي ذر؛ بل برؤيته. أما أنّ «له أوهاماً» فقد مر في ترجمة معاوية بن هشام -ذيل رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام)- أن مثله حسن الحديث لذاته إلا إذا ظهر وهمه. ولكن الحق أنّ أوهامه -إن ثبتت عنه- لا تضرنا هنا؛ لأنّ وهمه من قبل حفظه يؤثر إذا روى أمراً لم يشاهده، ولكنه هنا يروي أمراً شاهده بنفسه، فقد رأى أبا ذر آخذاً بحلقة باب الكعبة وكان شاهداً على القصة، والغالب في مثل هذه الحالات أن لا ينساها الراوي وإن كان فيه ضعف لجهة حفظه[4]. وراجع جواب أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني في كتابه «إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل» عن السؤال رقم ٢٢٠، حيث قال: «إن ذكر القصة في الحديث مع حسن سياقها -السالم من النكارة- يقوي في النفس ثبوتها، وإن كان الراوي لذلك فيه لين فضلاً عن أن يكون ثقة، قد خالف مَن هو أولى منه كما مر في الأمثلة السابقة، وكذا لو حكى الضعيف شيئاً وقع له، فهذا ونحوه يقوي في

---

١. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٥١.
٢. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج١، ص٣٥٨.
٣. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٢٤٩.
٤. انظر لمثل هذا التوجيه: الألباني، إرواء الغليل في تخرج أحاديث منار السبيل، ج٣، ص٦٣.

النفس ثبوت الحديث»[1]. وأجاب حين سئل عن حكمه على حديث راوٍ ضعيف لجهة حفظه فيما إذا روى أمراً شاهده بنفسه: «لو أن رجلاً عرف بالضعف من قبل حفظه وحكى شيئاً قد وقع له وليس مجرد ناقل لهذا الخبر عن غيره، هل في هذه الحالة يقبل كلامه أم لا؟ الظاهر من بعض المواضع التي وقفت عليها للحافظ ابن حجر، وصنيع الشيخ الألباني (حفظه الله) في بعض كتبه أنه في مثل هذه الحالة يقبل، وقد وجدت أيضاً كلاماً للحافظ ابن حجر في «هدي الساري» في كلامه على الأحاديث التي انتفدت على صاحب «الصحيح»، ذكر أيضاً لو أنّ الرجل الضعيف روى حديثاً فيه قصة دلّ على أنه حفظها، ونقله عن أحمد»[2].

فحديث حنش هذا حسن لذاته لا أقل إن ثبتت صحة السند بهذا النقل إليه، وسيأتي إثباته قريباً. وسيأتي مفصلاً في باب «**كلام المخالفين من علماء السنة في تضعيف حديث السفينة أو تضعيف بعض طرقه والجواب عما قالوا**» أن حنشاً ثقة صحيح الحديث مطلقاً كما قال الشيخ أحمد محمد شاكر[3]، لا «صدوق له أوهام» كما قال ابن حجر العسقلاني؛ فحديثه صحيح لذاته وإن لم يكن فيه ذكر القصة، وأنه لا دليل على وهم حنش في حديثه، فانتظر. أما الشيخ الألباني فإنما حسن أحاديث حنش لذاتها، فقال في ذيل حديث: «عن علي يرويه حنش بن المعتمر: أن عليّاً (رضي الله عنه): كان باليمن فاحتفروا زبية للأسد، فجاء حتى وقع فيها رجل وتعلق بآخر.. رواه أحمد وسنده حسن»[4]. وقال أيضاً: «عن حنش بن المعتمر أن عليّاً يوم أضحى كبر حتى انتهى إلى العيد. وسنده حسن»[5]. وكان عليه أن يصحح حديثه الأخير لأنّ حنشاً كان شاهداً على قصة تكبير علي (عليه السلام) يوم الأضحى، والغالب في

١. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، ج٢، ص٢٠٩.
٢. المصدر نفسه، س٣٥، ج١، ص١٤٩.
٣. انظر: أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، حديث رقم ٥٧٣، بتحقيقه.
٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٨٢٧.
٥. الألباني، إرواء الغليل في تخرج أحاديث منار السبيل، ج٣، ص١٢١.

مثل هذه الحالات أن لا ينساها الراوي وإن كان فيه ضعف لجهة حفظه. وقال الشيخ أبو إسحاق الحويني بعد أن حسن حديثه: «وحنش بن المعتمر فيه كلام لا يضر إن شاء الله»[1].

بيان الاختلاف في رواية أبي إسحاق: هل رواها بلا واسطة عن حنش أم رواها بواسطة رجل مبهم عن حنش كما في رواية إسرائيل بن يونس عنه؟ والظاهر أن رواية إسرائيل أرجح من رواية غيره لأمور عدة:

وعلى كل حال فهذه المتابعة من إسرائيل تدل على صدق المفضل بن صالح وغيره (راجع شجرة أسانيد رواية أبي ذر) في نقل هذا الحديث عن أبي إسحاق السبيعي. ولكن الاختلاف في أنه: هل روى أبو إسحاق هذا الحديث بلا واسطة عن حنش أم رواه بواسطة رجل مبهم كما تدل عليه رواية إسرائيل عنه؟ الظاهر أن رواية إسرائيل أرجح من رواية غيره لأمور عدة:

الأول: سند رواية إسرائيل إلى أبي إسحاق أصح من سند روايات أخرى عنه؛ بل هو صحيح على شرط الشيخين كما عرفت.

الثاني: عبيد الله أثبت الناس في حديث إسرائيل، ثم إسرائيل من أثبت الناس في حديث جدّه؛ بل بعض المتقدمين والمتأخرين أطلقوا وقالوا إنه أثبت الناس فيه كما ستعرف قريباً، فعلى هذا ستكون رواية إسرائيل أرجح من رواية غيره. فسترى قريباً أن الحافظ ابن حجر رجح رواية إسرائيل وحده على رواية الحافظين الأعمش والثوري عند المخالفة.

الثالث: رواية إسرائيل فيها زيادة في السند وهي ذكر الرجل المبهم، ولا بدّ من قبولها هنا لأنها من قبيل زيادة ثقة.

الرابع: قد رجح الدارقطني -الذي يعبر عنه بأعلم الناس بعلل الأحاديث- رواية إسرائيل عن أبي إسحاق في هذه الرواية كما جاء في «العلل»: «وسئل -أي الدارقطني- عن حديث

---

١. أبو إسحاق الحويني الأثري، تهذيب خصائص الإمام علي، رقم ٣٤، ص٤٤.

حنش بن المعتمر عن أبي ذر عن النبي (صلى الله عليه وسلم): أيها الناس أني تركت فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، ومثلهما مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا. فقال -أي الدارقطني-: يرويه أبو إسحاق السبيعي عن حنش، قال ذلك الأعمش ويونس بن أبي إسحاق ومفضل بن صالح، وخالفهم إسرائيل فرواه عن أبي إسحاق عن رجل عن حنش. والقول عندي قول إسرائيل»[1].

وكلام الدارقطني هذا يدل على:

- أن أبا إسحاق قد حدث بهذا الحديث بلا شكّ ولا ريب.

- أن الحديث قد روي أيضاً عن يونس بن أبي إسحاق عن أبيه وأنا لم أجد روايته في كتب الحديث.

- أنّه قد رجح رواية إسرائيل على غيره وهذا يوافق قوله في موضع آخر من كتابه هذا: «وإسرائيل من الحفاظ عن أبي إسحاق، قال عبد الرحمن بن مهدي: كان إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ سورة الحمد»[2]، كما هو موافق لصنيع الحافظ ابن حجر العسقلاني والحافظ الذهبي وغيرهما كما ستعرف قريباً.

إذا عرفت أنّ أبا إسحاق قد حدث بهذا الحديث وأنّ حنشاً حسن الحديث على أقل الأحوال -كما مرّ وسيأتي مفصلاً أنه ثقة صحيح الحديث مطلقاً- فلا يبقى في سند الحديث إلا شبهتين، **الأولى**: اختلاط أبي إسحاق كما مرّ من كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمته، **والثانية**: ضعف السند لأجل الرجل المبهم بين أبي إسحاق وحنش. والجواب عن هاتين الشبهتين:

بيان أن خلط أبي إسحاق -وهو من رجال الصحيحين- ليس بضار من ثلاثة وجوه

الوجه الأول: أنه إنما كبر وتغير حفظه، ولكنه لم يخلط فلا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن:

---

١. الدراقطني، علل الدارقطني، ج٦، ص٢٣٦، رقم ١٠٩٨.

٢. المصدر نفسه، ج٧، ص٢١١.

قال الذهبي في ترجمة أبي إسحاق: «هو ثقة حجة بلا نزاع، وقد كبر وتغير حفظه تغير السن، ولم يختلط»[1]. وقال أيضاً: «من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم إلا أنه شاخ ونسي ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغير قليلاً»[2]. وقال أيضاً: «أبو إسحاق السبيعي عمر بن عبد الله ثقة، تغير قبل موته من الكبر وسآء حفظه»[3]. وقال: «ثقة إمام، لكنه كبر وساء حفظه وما اختلط»[4].

إذن خلط أبي إسحاق المدعى إنما هو من نوع ضعف الحفظ لأجل الكبر، ومن المعلوم أن التغير لا ينزل حديث الرواي عن مرتبة الحسن كما قال الشيخ الألباني: «المتغير لا يساق مساق المختلط، ولا يعامل معاملته في ما أعلمه من صنيع أهل العلم في تخريجاتهم وتصحيحاتهم، ويقوون حديثه؛ لأنّ التغير أقل سوءاً من الاختلاط، فحديثه على أقل الدرجات حسن»[5]. وقال الذهبي في ترجمة هشام بن عروة: «الرجل حجة مطلقاً، ولا عبرة بما قاله الحافظ أبو الحسن بن القطان من أنه هو وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيّرا، فإن الحافظ قد يتغير حفظه إذا كبر، وتنقص حدة ذهنه، فليس هو في شيخوخته، كما هو في شبيبته. وما ثم أحد بمعصوم من السهو والنسيان، وما هذا التغير بضار أصلاً، وإنما الذي يضر الاختلاط، وهشام لم يختلط قط، هذا أمر مقطوع به، وحديثه محتج به في «الموطأ» والصحاح، «والسنن»؛ فقول ابن القطان: «إنه اختلط» قول مردود، مرذول. فأرني إماماً من الكبار سلم من الخطإ والوهم. فهذا شعبة، وهو في الذروة، له أوهام، وكذلك معمر، والأوزاعي، ومالك، (رحمة الله عليهم)»[6].

وقال الذهبي أيضاً في ترجمة هشام هذا في «ميزان الاعتدال»: «أحد الأعلام، حجة إمام،

---

١. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٥، ص٣٩٤.
٢. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص٢٧٠.
٣. انظر: الذهبي، من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث.
٤. الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، رقم ٩٢، ص٢٠٣.
٥. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٤٧٨.
٦. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٦، ص٣٥-٣٦.

لكن في الكبر تناقص حفظه، ولم يختلط أبداً، ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا. نعم، الرجل تغير قليلاً ولم يبق حفظه كما هو في حال الشبيبة، فنسي بعض محفوظه أو وهم، فكان ماذا! أهو معصوم من النسيان! ولما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها، ومثل هذا يقع لمالك ولشعبة ولوكيع ولكبار الثقات، فدع عنك الخبط وذر خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين»[1].

ولذا قال الشريف حاتم العوني عن أبي إسحاق: «أما اختلاطه فهو تغير لا ينزل حديثه عن مرتبة المقبول...»[2].

وقال الشيخ الألباني في توجيه إخراج البخاري ومسلم حديث أبي إسحاق السبيعي في صحيحيهما -بعد أن ذكر حديثاً تفرد به أبو إسحاق-: «فلعل الشيخين ثبت لديهما من طرق أخرى أنه حدث به قبل الاختلاط، أو أنهما كانا لا يريان أنه اختلط اختلاطاً شديداً يضعف به حديثه»[3].

وقال الدكتور بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرناؤوط تعليقاً على كلام ابن حجر في أبي إسحاق: «ثقة مكثر عابد، من الثالثة، اختلط بآخره» ما هذا نصه: «قوله «اختلط بآخره» ليس بجيد، فإنه لم يختلط، لكنه شاخ ونسي كما قال الإمام الذهبي»[4].

وقال عمرو عبد المنعم سليم في بحث له حول اختلاط الرواة: «ومنهم من كان اختلاطه خفيفاً، فمثله تقبل رواياته، ما لم يأت بما ينكر عليه. قال شيخنا العلامة عبد الله بن يوسف

---

١. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص٣٠٢.

٢. محمد بن عبد الباقي الأنصاري، أحاديث الشيوخ الثقات الشهير بـ«المشيخة الكبرى»، ص٣٩٤، في تعليقه على حديث رقم ١٠.

٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٩٣٢.

٤. بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ج٣، ص٩٩، رقم ٥٠٦٥.

الجديع (حفظه الله) في «طرق حديث غربة الإسلام» (ص ١٩): «التحقيق قبول رواية من وصف من الثقات بالاختلاط مطلقاً ما لم يفحش خطؤه...، وهذه طريقة الشيخين البخاري ومسلم». ومن هذا الصنف: سفيان بن عيينة، وعمرو بن عبيد الله أبو إسحاق السبيعي»[١].

الوجه الثاني: إسرائيل أثبت الناس في جده أبي إسحاق وسماعه منه في غاية الإتقان للزومه إياه؛ ولذا احتج الشيخان في صحيحيهما بحديث إسرائيل عن جده أبي إسحاق:

كان إسرائيل من أثبت الناس في جده أبي إسحاق؛ بل هو أثبت الناس فيه بالإطلاق؛ ولذا احتج الشيخان في صحيحيهما بحديث إسرائيل عن جده، وقد وقفتُ في صحيح البخاري على أكثر من أربعين موضعاً روى فيها إسرائيل عن جده. وقال أبو حاتم الرازي: «إسرائيل ثقة متقن، من أتقن أصحاب أبي إسحاق»[٢]، وقال الترمذي: «إسرائيل ثبت في أبي إسحاق»[٣]. وقال الحاكم: «إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الثقة الحجة في حديث جده أبي إسحاق»[٤]. وقال عيسى بن يونس السبيعي: «قال لي إسرائيل: كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن»[٥]. وقال البزار: «إسرائيل حافظ عن أبي إسحاق»[٦].

قال الذهبي في ترجمة إسرائيل في «سير أعلام النبلاء»: «قلت: قد أثنى على إسرائيل الجمهور، واحتج به الشيخان، وكان حافظاً، وصاحب كتاب ومعرفة. وروى محمد بن أحمد بن البراء، عن علي بن المديني: إسرائيل ضعيف. قلت: مشى علي خلف أستاذه يحيى بن سعيد، وقفى أثرهما أبو محمد ابن حزم، وقال: ضعيف. وعمد إلى أحاديثه التي في «الصحيحين» فردها، ولم يحتج بها، فلا يلتفت إلى ذلك؛ بل هو ثقة. نعم، ليس هو في التثبت كسفيان

---

١. عمرو عبد المنعم سليم، تيسير علوم الحديث للمبتدئين، ص٢٥٢.
٢. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٢، ص٣٣١.
٣. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٣٠، في ترجمة إسرائيل.
٤. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٢، ص١٦٩، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي.
٥. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٧، ص٣٥٦.
٦. أحمد بن عمرو البزار، البحر الزخار مسند البزار، ج٨، ص١١٥، رقم ٣١١٦.

وشعبة، ولعله يقاربهما في حديث جده، فإنه لازمه صباحاً ومساء عشرة أعوام، وكان عبد الرحمن بن مهدي يروي عنه ويقويه،... وقد كان عبد الرحمن بن مهدي يقول: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري. قلت: هذا أنا إليه أميل مما تقدم، فإن إسرائيل كان عكاز جده، وكان مع علمه وحفظه ذا صلاح وخشوع (رحمه الله)»[١]. وقال أيضاً: «أكثر عن جدّه وهو ثبت فيه»[٢]، وقال «سمع جده وجوّد حديثه وأتقنه»[٣]، وقال أيضاً: «من ثقات الكوفيين وعلمائهم ولا سيما بجده أبي إسحاق، فإنه بصير بحديثه، احتج به الشيخان ووثقه الناس»[٤]. وقال: «إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثبت كالأسطوانة... نعم، شعبة أثبت منه إلّا في أبي إسحاق»[٥]. وقال برهان الدين البقاعي: «إسرائيل أثبت منهما -أي من شعبة وسفيان- في حديث جده لكثرة ممارسته له»[٦].

وقد اعترف شعبة نفسه بكون إسرائيل أثبت منه في أبي إسحاق، فقال حجاج الأعور: قلنا لشعبة: حدثنا حديث أبي إسحاق، قال: «سلوا عنها إسرائيل، فإنه أثبت فيها مني»[٧]. وقال عيسى بن يونس السبيعي: «كان أصحابنا سفيان، وشريك... وعدَّ قوماً، إذا اختلفوا في حديث أبي إسحاق، يجيئون إلى أبي، فيقول: اذهبوا إلى ابني إسرائيل، فهو أروى عنه مني، وأتقن لها مني، وهو كان قائد جده»[٨]. ولذا قال ابن رجب: «وقد رجحت طائفة إسرائيل في أبي إسحاق وخاصة على الثوري وشعبة، منهم ابن مهدي ورُوي عن شعبة أنه كان يقول في

---

١. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٧، ص٣٥٨.
٢. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج١٠، ص٧٥.
٣. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٢١٤.
٤. الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص٦٦، رقم ١٨.
٥. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٢٠٩.
٦. برهان الدين البقاعي، النكت الوفية بما في شرح الألفية، ج١، ص٤٢٧.
٧. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج١، ص٤٢٢، البيهقي، السنن الكبرى، ج٧، ص١٠٨؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١، ص٢١٠؛ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ص٣٨٧؛ ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٣١.
٨. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٧، ص٣٥٧.

أحاديث أبي إسحاق: «سلوا عنها إسرائيل فإنه أثبت فيها مني»[١].

وقال الحافظ العسقلاني: «سماع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الإتقان للزومه إياه لأنه جده، وكان خصيصاً به»[٢]، وقال: «هو من أثبت الناس فيه»[٣]، وقال: «هو من أثبت الناس في حديث جده»[٤]. وقال بعد أن ذكر حديثاً عن إسرائيل عن جده أبي إسحاق وذكر أيضاً مخالفة الأعمش والثوري لإسرائيل في هذا الحديث: «والذي يترجح أن قول إسرائيل: عبيد بن عمرو أولى؛ لأنّه أتقن لحديث جده من غيره. قال عبد الرحمن بن مهدي: ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق إلا لما اتكلت به على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم»[٥]. فانظر كيف يرجح ابن حجر رواية إسرائيل وحده على رواية المحدثين الكبيرين الحافظين الأعمش والثوري. وراجع إن شئت كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمة إسرائيل في مقدمة «فتح الباري»[٦].

وقال ابن القيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) عقب حديث إسرائيل: «قال أبو حاتم: هو من أتقن أصحاب أبي إسحاق، ولا سيما وقد روى هذا الحديث عن أبي إسحاق، وكان يحفظ حديثه كما يحفظ السورة من القرآن»[٧].

وقال الشيخ محمد عوامة: «إسرائيل أثبت الناس في حديث جده أبي إسحاق»[٨].

إذن، رواية إسرائيل عن أبي إسحاق في غاية الإتقان للزومه إياه، وقد احتج الشيخان

---

١. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ص٥٢٢-٥٢٣.
٢. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج١، ص٣٠٣.
٣. المصدر نفسه، ج١١، ص٩٨.
٤. المصدر نفسه، ج١١، ص١٦٦.
٥. ابن حجر العسقلاني، الأمالي المطلقة، ص٢٥٤.
٦. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ص٣٨٧.
٧. ابن القيم الجوزية، زاد المعاد، ج٥، ص٤٨٢.
٨. ابن أبي شيبة، المصنف، رقم ٣٢٧٧٦، تحقيق: الشيخ محمد عوامة.

برواية إسرائيل عن جده؛ بل عند الذهبي «إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري»، وهكذا عند الحافظ ابن حجر العسقلاني كما عرفت. وهكذا قال المحدث الكبير عبد الرحمن بن مهدي: «إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري»؛ بل شعبة نفسه اعترف بذلك، فإنه لما سئل عن حديث أبي إسحاق أجاب: «سلوا عنها إسرائيل فإنه أثبت فيها مني» كما مرّ. وقال الشيخ الألباني بعد أن ذكر حديثاً عن شعبة عن أبي إسحاق: «إسناده صحيح، فإن شعبة ممن سمع من أبي إسحاق قبل اختلاطه»[1]، وهكذا صحح في مواضع أخرى أحاديث شعبة عن أبي إسحاق ولم يعلها بخلط أبي إسحاق أو تغيره. وإذا كان حديث شعبة عن أبي إسحاق صحيحاً، وقد اعترف شعبة نفسه بكون إسرائيل أثبت منه في أبي إسحاق، فلا يعل رواية إسرائيل عن جده لأجل خلطه بطريق الأولى، كيف وهو لم يخلط؛ بل إنما تغير حفظه لأجل الكبر. ولذا ترى الحافظ الذهبي يقول عقب حديث رواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد: «إسناده قوي»[2]. وقد رأينا كيف أنّ الحافظ ابن حجر العسقلاني صحح حديث إسرائيل عن جده وحتى حين خالفه ثقتان ثبتان حافظان هما الأعمش والثوري. وقال ابن كثير عقب حديث رواه عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق: «إسناد صحيح»[3]. مرة أخرى عقب حديث رواه أبو نعيم عن إسرائيل عن جده: «هذا إسناد صحيح»[4].

وذِكرُ أسانيد الأحاديث التي صححها علماء الحديث من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق يحتاج إلى تأليف رسالة مفردة. وقد أخرج البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والضياء المقدسي والحافظ أبو عوانة الأسفرايني في صحاحهم حديث عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن جده أبي إسحاق السبيعي. وأخرج الترمذي

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٣٩٠.
٢. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١ ص٣٩١، ترجمة عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي.
٣. ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج٣، ص٣٩٥.
٤. المصدر نفسه، ج٣، ص٣٩٦.

والنسائي وابن ماجة والدارمي في سننهم حديث عبيد الله عن إسرائيل عن جده وأخرج أبو داود في سننه حديث إسرائيل عن جده. أما أحمد بن حنبل فقد أكثر في مسنده عن إسرائيل عن جده. وهؤلاء المتقدمين والمتأخرين كالذهبي وابن حجر العسقلاني وابن كثير وابن القيم صححوا أحاديث أبي إسحاق ولم يعلّوها بخلطه؛ إما لأنّه لم يثبت عندهم أن أبا إسحاق خلط بل إنما تغير حفظه، وإما لأنّ هذه الأحاديث كانت من رواية إسرائيل عنه وهو أثبت الناس فيه حتى باعتراف شعبة.

الوجه الثالث: لم ينفرد أبو إسحاق بشيء من هذا الحديث -لا بالسند ولا بالمتن-، فلا يضرنا خلطه أو تغير حفظه:

ثم مع التسليم بأن أبا إسحاق لم يتغير فقط بل خلط وبأنّه لا فرق بين رواية إسرائيل أو غيره عنه، فمع ذلك هو لم ينفرد بشيء من هذا الحديث لا بالسند ولا بالمتن كما مرّ وسيأتي، فلا يضرنا خلطه. قال الشيخ الألباني بعد أن ذكر حديثاً فيه أبو إسحاق السبيعي: «أبو إسحاق -وهو السبيعي- مدلس، وكان اختلط، إلا أن ذلك لا يضر في الشواهد»[1]. وقد مرّت شواهد حديثه من رواية ابن الزبير وابن عباس وأبي سعيد الخدري وعلي بن أبي طالب (عليه السلام)، وسيأتي عما قريب بعض المتابعات لحديثه من رواية أبي ذر (رحمة الله عليه).

بيان أن جهالة الرجل المبهم بين أبي إسحاق وحنش لا تضرنا، وفيه ثلاثة وجوه:

أولاً: إن هذا المبهم لم ينفرد بالرواية هذه عن حنش؛ بل تابعه سماك بن حرب متابعة كاملة عن حنش. كما يمكن أن يكون سماك هو المبهم الذي لم يُسَمَّ في السند. ونثبت قريبا أن سند رواية سماك لا بأس به في الشواهد والمتابعات. وإن قيل: إنّ هذا ليس متابعة؛ بل هو مخالفة، قلنا: إن هذا مجرد ادعاء، فليس في هذه المتابعة إلا تسمية من أُبهم في رواية إسرائيل أو متابعة كاملة من قبل سماك للمبهم.

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٠٣٥.

ثانياً: هذا المبهم هو ثقة أو صدوق على كل حال.

ثالثاً: هذا المبهم هو رجل تابعي يمكن الاستشهاد بحديثه على كل حال وإن كنا لا نعرفه.

وفي تفصيل هذه الوجوه الثلاثة نقول:

الوجه الأول: إن هذا المبهم لم ينفرد بالرواية هذه عن حنش؛ بل تابعه سماك بن حرب متابعة كاملة عن حنش كما يمكن أن يكون سماك بن حرب هو المبهم الذي لم يُسَمَّ في السند: روى الطبراني في «المعجم الأوسط» فقال: «حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا علي بن حكيم الأودي، قال: حدثنا عمرو بن ثابت عن سماك بن حرب عن حنش بن المعتمر، قال: رأيت أبا ذر وهو آخذ بحلقة الكعبة وهو يقول: أنا أبو ذر الغفاري من لم يعرفني فأنا جندب الغفاري سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق»[١].

ورجال هذا السند بين الثقة والصدوق:

أما الحافظ محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت ٢٩٧هـ) فقال الشيخ الألباني عنه: «فيه كلام لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن»[٢]. وانظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» و«تذكرة الحفاظ»[٣] للذهبي إن شئت. وللشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (ت ١٣٨٦هـ) تحقيق مفصل حول توثيق محمد بن عثمان بن أبي شيبة [٤]، وهكذا للشيخ طارق بن عوض الله بن محمد في كتابه «ردع الجاني المتعدي على الألباني»[٥]، فراجع كليهما لا سيما ما أورده الشيخ المعلمي، ويطول بنا ذكر مقولتهما. وقد عبر عنه ابن تيمية بـ«حافظ الكوفة في طبقة البخاري

١. الطبراني، المعجم الأوسط، ج٥، ص٣٥٤.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٦٢١.
٣. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٤، ص٢١، الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٦٦١.
٤. انظر: عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ص٤٦٠-٤٦٢.
٥. طارق بن عوض الله بن محمد، ردع الجاني المتعدي على الألباني، ص٣١٢-٣١٨.

ونحوه»[1]. وقد عبرعنه الذهبي وابن عبد الهادي بـ«الحافظ البارع، محدث الكوفة»[2]. ثم رأيتُ الدكتور محمد بن خليفة التميمي في كتابه «محمد بن عثمان بن أبي شيبة وكتابه العرش» قد ترجم له مفصلاً أيضاً[3] وقال في النتيجة: «إن اعدل الأقوال وأرجحها هو ما قاله ابن عدي ومسلمة بن القاسم من أنه لا بأس به». وقال محمد بن حمد الحمود محقق كتاب «العرش» لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة بعد أن أورد كلام المتقدمين فيه: «إن حديثه لا ينزل عن رتبة الحسن»[4]، ثم قال في الهامش: «وهذا هو الذي اختاره الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (حفظه الله)، فقد قال في فهرس مخطوطات الظاهرية -المنتخب من مخطوطات الحديث-: حافظ لا بأس به». ورأيتُ ابن كثيريقول عقب حديث في إسناده محمد بن عثمان بن أبي شيبة: «إسناده لا بأس به»[5]. وقال مرة أخرى عقب حديثه: «هذا إسناد جيد حسن»[6]. وقال الحافظ نور الدين الهيثمي: «هو ثقة»[7].

أما علي بن حكيم بن ذبيان الأودي (ت ٢٣١هـ) فهو من مشايخ مسلم في «صحيحه»، ومن مشايخ عبد الله بن أحمد بن حنبل في «السنة»، ومن رجال النسائي في سننه الصغير. قال ابن حجر العسقلاني: «ثقة»[8]. وثّقه ابن معين والنسائي ومحمد بن عبد الله الحضرمي والخطيب البغدادي وقال أبو حاتم الرازي وأبو داود: «صدوق»، ولم أر أحداً جرحه[9]. وخرّج عنه الحاكم والضياء المقدسي في صحيحيهما وهكذا أبو عوانة الأسفرايني (ت ٣١٦هـ) على ما نقله العلامة مغلطاي. وقال الحافظ المزي في ترجمته: «روى عن:... وعمرو بن أبي المقدام الحداد... روى

---

١. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج٥، ص١١٩.
٢. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٦٦١؛ ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، ج٢، ص٣٧٢، رقم ٦٤٩.
٣. انظر: محمد بن خليفة التميمي، محمد بن عثمان بن أبي شيبة وكتابه العرش، ص٢٢٦ - ٢٣٤.
٤. كتاب العرش، ص٢٨-٣٠.
٥. ابن كثير، تفسيرابن كثير، ج١، ص٥٩٩، ابن كثير، البداية والنهاية، ج٢، ص١٨٣.
٦. ابن كثير، البداية والنهاية، ج٢، ص٣٠٠.
٧. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج١، ص١٥٠.
٨. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٦٩٣.
٩. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٧، ص٢٧٤؛ مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج٩، ص٣١٢.

عنه:... محمد بن عثمان بن أبي شيبة...»[١]. وعمرو بن أبي المقدام هو عمرو بن ثابت وستأتي ترجمته عما قريب. وقال الذهبي في «الميزان» في ترجمة عمرو بن ثابت: «وممن حدث عنه سعيد بن محمد الجرمي وسويد بن سعيد وعلي بن حكيم الأودي ويحيى بن آدم وخلق».

أما سماك بن حرب (ت ١٢٣هـ) فهو من رجال مسلم والكتب الأربعة، وأخرج له البخاري في التعاليق، وكل من ابن خزيمة وابن حبان وأبو عوانة والحاكم والضياء المقدسي في صحاحهم.

قال الشيخ الألباني: «هو حسن الحديث في غير روايته عن عكرمة»[٢]. ثم رأيته يصحح أحياناً أحاديثه على شرط مسلم[٣]. ثم رأيته رد على الذين حسنوا حديثه فقط، فقال بعد أن ذكر حديثاً فيه سماك هذا: «فإن إسناده صحيح، رجاله ثقات، ومن اقتصر على تحسينه فهو تقصير»[٤]. وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في تحقيقه على «مسند أحمد بن حنبل»: «هو ثقة وما تكلم به فيه بعضهم غير قادح»[٥]. وقال الشيخ أبو إسحاق الحويني: «حديثه حسن»[٦]. وأورده الذهبي في جزئه: «من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث».

ثم رأيت الذهبي يصحح حديث سماك؛ فإنه بعد أن ذكر حديثاً من «سنن الترمذي» قال: «إسناده صحيح»[٧] وفيه سماك، ويجود حديث سماك[٨] عن غير عكرمة ويقول عقب حديثه عن عكرمة: «إسناده صالح»[٩]. قال الحافظ المزي في ترجمة سماك: «روى عن:... حنش

---

١. المزي، تهذيب الكمال، ج١، ص٦٥٦.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٩٠٠.
٣. انظر: المصدر نفسه، رقم ١١٩٣ و١٦٧٣.
٤. المصدر نفسه، رقم ١٣٨٣.
٥. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، حديث رقم ١١٦، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر.
٦. أبو إسحاق الحويني الأثري، تهذيب خصائص الإمام علي، ص٤٢.
٧. انظر: الذهبي، الكبائر، الكبيرة السابعة: أكل الربا، ص١٤٥.
٨. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١، ص٥٣٢، في ترجمة سلمان الفارسي (رحمة الله عليه).
٩. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٥٩٥، في ترجمة أحمد بن ملاعب.

الكناني... روى عنه:.... عمرو بن أبي المقدام ثابت بن هرمز»[1].

فلا يبقى إلا عمرو بن ثابت بن هرمز البكري ويقال له أيضاً عمرو بن أبي المقدام (ت ١٧٢هـ)، وهو وإن ضعفه بعضهم لأجل تشيعه أو رفضه -كما سنبينه مفصلاً-، ولكن مع ذلك اعترف بكونه صدوقاً في حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وبأنه لا يكذب في حديثه وأنه لا بأس به وأنه يكتب حديثه. سنذكر هنا من كلام المتقدمين ما يدلّ على صدق عمرو بن ثابت في الحديث، وسيأتي جميع ما ورد فيه من الجرح في باب **«كلام المخالفين من علماء السنة في تضعيف حديث السفينة أو تضعيف بعض طرقه والجواب عما قالوا»** بعد تعرضنا لكلام محقق كتاب «تاريخ بغداد» بشار عواد معروف. وسنثبت هنا إن شاء الله أنّ الذين تكلموا فيه إنما جرحوه لأجل مذهبه، وأن ثمة دور كبير لما وضع على لسان عمرو بن ثابت من أنه قال: «لما مات النبي (صلى الله عليه وسلم) كفر الناس إلا خمسة» في تضعيف الرجل، كما كان لقصة الكلبي مع عطية دور كبير في تضعيف عطية. أما بيان ما ورد في عمرو بن ثابت من التعديل:

١- قال أبو داود -صاحب أحد الكتب الستة- عقب حديث رواه عن عمرو بن ثابت: «وعمرو بن ثابت رافضي، رجل سوء ولكنه كان صدوقاً في الحديث»[2]. وروى الآجري عن أبي داود أيضاً: «قد روى إسماعيل بن أبي خالد، وسفيان عن عمرو بن ثابت -وهو المشؤوم- ليس يشبه حديثه أحاديث الشيعة. وجعل يقول يعني أن أحاديثه كانت مستقيمة»[3]. وقال أبو داود أيضاً: «ليس في حديثه نكارة»[4]. وسيأتي دليل أبي داود لقوله في عمرو بن ثابت «رجل سوء» و«وهو المشؤوم»، وهو دليل ضعيف جدّاً.

١. المزي، تهذيب الكمال، ج١٢، ص١١٥.
٢. أبو داود، سنن أبي داود، ج١، ص٧٢.
٣. أبو داود السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري، ج١، ص٣٤١.
٤. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٨، ص٩، في ذيل ترجمته.

٢- قال يحيى بن معين في ما رواه معاوية بن صالح عنه: «عمرو بن ثابت لا يكذب في حديثه»[١]. وأورد أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل اصطلاح «لم يكن يكذب في الحديث» في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل، وقال: «أهل هذه المرتبة في الوسط وهي مرتبة الحسن لذاته»[٢].

٣- قال الحافظ الكبير أبو الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك (ت ٢٢٧هـ) عنه: «لم يكن به بأس» كما رواه يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧هـ) في «المعرفة والتاريخ»: «حدثنا عبد الله بن رجاء عن عمرو بن أبي المقدام الحداد. قال أبو يوسف: فسمعت أبا الوليد هشام بن عبد الملك يقول: قد كتبنا عنه ونحدث عنه. فقال له قائل: ابن المبارك تكلم فيه. قال أبو الوليد: كان يذهب مذهب الزيدية ولم يكن به بأس»[٣]. والحافظ أبو الوليد الطيالسي هذا هو من كبار الحفاظ ومن رجال الكتب الستة كلها، ملقب بـ«شيخ الإسلام» و«أمير المحدثين» (راجع ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي و«تهذيب التهذيب»)[٤]. وأورد أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل اصطلاح «لا بأس به» في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل وقال: «والظاهر لي قولهم: «صدوق» أو «لا بأس به» من جملة مراتب الاحتجاج كما صرح بذلك كثير من أهل العلم... أهل هذه المرتبة في الوسط وهي مرتبة الحسن لذاته»[٥]. وبعض المتقدمين كابن معين وأبي زرعة الدمشقي ودحيم كانوا يقولون اصطلاح «لا بأس به» ويقصدون به أن الراوي هو «ثقة»[٦]، فراجع «الرفع والتكميل» للعلامة أبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤هـ) و«شفاء العليل»[٧].

١. محمد بن عمر العقيلي، ضعفاء العقيلي، ج٣، ص٢٦٣؛ الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص٢٤٩.
٢. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، ص١٣٢.
٣. الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج٢، ص٦٥١، أبو المعاطي، الجامع في الجرح والتعديل، ج٢، ص٢٧٧، رقم ٣٢١٥.
٤. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٣٨٢؛ ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١١، ص٤٢.
٥. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، ص١٣٢.
٦. المصدر نفسه، ص١٣٢.
٧. محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، إيقاظ ٩، ص١٠٠-١٠١؛ مصطفى بن إسماعيل

٤- قال عمرو بن علي: «سألت عبد الرحمن بن مهدي عن حديث عمرو بن ثابت، فأبى أن يحدث عنه، وقال: لو كنت محدثاً عنه لحدثت بحديث أبيه عن سعيد بن جبير في التفسير»[١]. وهذا أيضاً يدل على أنّ عمرو بن ثابت كان صدوقاً عند عبد الرحمن بن مهدي وإنما أبى أن يحدث عن عمرو بن ثابت لأجل رفضه. وأيضاً حدث عنه عبد الرحمن، قال العقيلي: «حدثنا زكريا بن يحيى قال: حدثنا محمد بن المثنى قال: سمعت عبد الرحمن يحدث عن عمرو بن ثابت بن أبي المقدام»[٢]. إذا عرفت هذا فاعلم أنّ أحمد بن حنبل قال: «إذا حدث عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة»[٣]. فعلى هذا يكون عمرو بن ثابت حجة -في الحديث- عند ابن مهدي.

٥- قال أبو حاتم الرازي مع تشدده المعروف: «ضعيف الحديث، يكتب حديثه»[٤]، وقوله: «يكتب حديثه» يدل على أنّ عمرو بن ثابت كان صدوقاً عند أبي حاتم ولكن مع ذلك هو ضعيف عنده من أجل أمر آخر وهو غلوه في التشيع كما ستعرف. وقال الذهبي في قول أبي حاتم: «يكتب حديثه» ما نصه: «قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق ولا هو بصيغة إهدار»[٥]. قال عبد الفتاح أبو غدة في شرح كلام الذهبي: ««ليس بصيغة توثيق»؛ لأن من قيل فيه ذلك ضعيف نازل عن رتبة الاحتجاج بحديثه، «ولا هو بصيغة إهدار»؛ لأنه ليس ضعيفاً جدّاً بحيث لا يصلح حديثه للمتابعات والشواهد؛ بل يكتب حديثه لصلاحيته لذلك»[٦]. وقال أبو الحسن السليماني عن قول أبي حاتم «يكتب حديثه»: «والذي لي أنه من عبارات

السليماني المأربي، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، ص١٣٣.
١. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٦، ص٢٢٣.
٢. محمد بن عمر العقيلي، ضعفاء العقيلي، ج٣، ص٢٦٢.
٣. يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج١٧، ص٤٤١؛ وانظر: عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ذيل ترجمة الحارث بن عمير البصري؛ مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، ج٢، ص١٩٦.
٤. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٦، ص٢٢٣.
٥. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص٣٤٥، في ترجمة الوليد بن كثير المزني المدني.
٦. عبد الفتاح أبو غدة، جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، ص٩٩، بتحقيقه.

التعديل التي يستشهد بأهلها، فقد ذكر الذهبي في «مقدمة المغني في الضعفاء» وبيّن من احتوى كتابه عليهم، فقال: «وكذا لم أذكر فيه من قيل فيه «محله الصدق» ولا من قيل فيه: «يكتب حديثه» ولا من قيل فيه: «لا بأس به» ولا من قيل فيه: «شيخ» أو «صالح الحديث»؛ فإن هذا باب تعديل...» اهـ[١]. ولذا كتب ابنه عبد الرحمن ابن أبي حاتم حديث عمرو بن ثابت في تفسيره اعتماداً على كلام أبيه وهو القائل في مقدمة تفسيره: «فتحريت إخراج ذلك بأصح الأخبار إسناداً»[٢].

٦- وقد خرج له الحاكم في «المستدرك» وصرح بصحة سند أحاديثه في بعض المواضع[٣] واستشهد به في موضع آخر[٤].

٧- قد استشهد بحديثه ابن خزيمة في صحيحه فقال: «نا عباد بن يعقوب -المتهم في رأيه الثقة في حديثه- ثنا عمرو بن ثابت والوليد بن أبي ثور، عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله (صلى عليه وآله وسلم)...»[٥]. فقد خرج حديثه مقروناً بالوليد بن عبد الله بن أبي ثور (ت ١٧٢هـ) الذي يكاد أن يكون مجمع على ضعفه كما يفهم مما جاء في ترجمته[٦]؛ ولذا قال ابن حجر العسقلاني: «ضعيف»[٧]، وقال الذهبي: «ضعفوه»[٨]. فقد قرن ابن خزيمة حديث هذا الضعيف بحديث عمرو بن ثابت لكي يرتقي الحديث إلى درجة الاحتجاج،

---

١. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، ص١٤٧.

٢. ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم، ج١، ص١٤. انظر لحديث عمرو بن ثابت في: المصدر نفسه، ص٢٣١ و٢٣٨؛ ج٢، ص٥١٠؛ ج٤، ص١٣٠٧؛ ج٥، ص١٤١٧ و١٤٧١؛ ج٩، ص٢٨٢٣ و٣٠٦٤.

٣. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٢، ص٢١٧؛ ج٣، ص٣٣٤، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

٤. المصدر نفسه، ج١، ص٩٠.

٥. ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، ج٢، ص٣٧٧، كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن باب ذكر كتابة أجر المصلي بالمشي إلى الصلاة.

٦. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١١، ص١٢١.

٧. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج٢، ص٢٨٦.

٨. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج٢، ص٣٥٢.

فشرطه في كتابه هذا إخراج الصحيح كما عرفت في ذيل ترجمة أبي الصهباء الكوفي. وهذا يعني أن عمرو بن ثابت كان عند ابن خزيمة صدوقاً في نفسه وإلا فلا معنى للاستشهاد بحديثه كما هو واضح.

٨- وروى عنه إسماعيل بن أبي خالد كما عرفت من كلام أبي داود. وإسماعيل هذا قالوا في ترجمته إنه كان لا يروي إلا عن ثقة[١]، غير أني لم أجد رواية إسماعيل بن أبي خالد عن عمرو بن ثابت في كتب السنة، والله أعلم.

٩- روى العقيلي أنّ أبا غسان قال: «كان جرير يخرج حديث عمرو بن ثابت، فيقولون: لا نريده، فيقول: أدركته صالحاً، فيقولون تغير بعدك»[٢]. وهذا نجعله تعديلاً لعمرو بن ثابت؛ لأجل قول جرير بن عبد الحميد فيه: «أدركته صالحاً»، أما قول القائل «تغير بعدك»، فالقائل مجهول والجرح مبهم أيضاً، والظاهر أنهم يريدون أن عمرو بن ثابت تشيع بعد أن كان صالحاً أي بعد أن كان من أهل السنة والجماعة، والله أعلم.

١٠- قال عبد الله بن أحمد: «كتب إلي أبي بكر بن خلاد: سمعت بن عيينة يقول: أنا أحدث عمن يطعن فيه (وفي بعض النسخ: إنك حذرت عمن يطعن فيه)، ثم قال: ابن أبي المقدام، يعني عمرواً فذكر حديثاً»[٣]. ومع ذلك فابن عيينة هو من الذين وصفوا بالانتقاء في مشايخهم كما تجد توضيح ذلك في «إتحاف النبيل»[٤]. وقال أبو الحسن السليماني بعد أن ذكر المتقدمين والمتأخرين في أن ابن عيينة لا يدلس إلا عن ثقة، وأن ابن عيينة سمع جابراً يحدث بنحو من ثلاثين ألف حديث ولكنه لم يحدث بشيء منها: «وهذا كله يدل على ورع سفيان في

١. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٥٥.
٢. انظر ترجمة عمرو بن ثابت في: محمد بن عمر العقيلي، ضعفاء العقيلي، ج٣، ص٢٦٢.
٣. انظر ترجمته في: المصدر نفسه؛ أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج٣، ص٢٢٦، رقم ٤٩٩٦.
٤. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، ج٢، ص٩٦-٩٨.

الرواية، وتحاشيه من رواية المناكير؛ لأنّ استكثار المحدثين أمر مشهور، ولا يصبر على ترك هذا القدر من الحديث إلا إمام ورع ناقد بصير»[1].

١١- روى عن عمرو بن ثابت وكتب عنه جماعة من كبار حفاظ الحديث كالحافظ أحمد بن عبد الله بن يونس (ت ٢٢٧هـ) من رجال الكتب الستة كلها، والحافظ الحسن بن الربيع البوراني (ت ٢٢١هـ) من رجال الكتب الستة كلها ومن مشايخ البخاري ومسلم في صحيحيهما، والحافظ المعروف سعيد بن منصور (ت ٢٢٧) من رجال الكتب الستة كلها ومن مشايخ مسلم في صحيحه، والحافظ الكبير المعروف سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ) شيخ أحمد بن حنبل، والحافظ الكبير سهل بن عثمان بن فارس العسكري (ت ٢٣٥هـ) من مشايخ مسلم، والحافظ الكبير أبي نعيم الفضل بن دكين (ت ٢١٩هـ) من رجال الكتب الستة كلها والملقب بأمير المؤمنين في الحديث، والحافظ محمد بن سعيد بن سليمان بن الأصبهاني (ت ٢٢٠هـ) من مشايخ البخاري، والحافظ الكبير محمد بن عيسى بن نجيح بن الطباع (ت ٢٢٤هـ)، والحافظ محمد بن فضيل بن غزوان (ت ١٩٤هـ) من رجال الكتب الستة كلها، والحافظ الفقيه معلى بن منصور الرازي (ت ٢١١هـ) من رجال الكتب الستة كلها، والحافظ موسى بن داود الضبي الخلقاني الطرسوسي (ت ٢١٧هـ) من رجال مسلم، والحافظ الكبير يحي بن آدم الأموي (ت ٢٠٣هـ) من رجال الكتب الستة كلها، والحافظ أبي تميلة يحي بن واضح (ت بعد ١٩٠هـ) من رجال الكتب الستة كلها، والحافظ يوسف بن عدي بن زريق التيمي الكوفي (ت ٢٣٢هـ) من مشايخ البخاري، والحافظ الكبير شيخ الإسلام أبي الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي (ت ٢٢٧هـ) من رجال الكتب الستة كلها، والحافظ هناد بن السري (ت ٢٤٣هـ) من رجال مسلم، وقال هناد هذا في عمرو بن ثابت: «كتبتُ عنه كثيراً»[2].

كما روى عنه أيضاً جمع من الثقات كالحسن بن عطية القرشي (ت ٢١١هـ) من مشايخ

---

١. المصدر نفسه، ص٩٧.

٢. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص٢٤٩.

أبي زرعة والبخاري خارج صحيحه، وسعيد بن شرحبيل (ت ٢١٢هـ) من مشايخ البخاري في صحيحه، والإمام المحدث سعيد بن محمد الجرمي من مشايخ البخاري ومسلم في صحيحيهما، وسهل بن حماد الدلال (ت ٢٠٨هـ) من رجال مسلم، وسهل بن محمد بن الزبير العسكري (ت ٢٢٧هـ)، والإمام المحدث عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي (ت ٢٢٣هـ)، وعلي بن ثابت الدهان (ت ٢١٩هـ)، وعلي بن حكيم بن ذبيان الأودي (ت ٢٣١هـ) من مشايخ مسلم ومرّت ترجمته، وعلي بن عبد الحميد المعني (ت ٢٢٢هـ) من رجال البخاري في التعاليق، وعمرو بن محمد العنقزي (ت ١٩٩هـ) من رجال مسلم والبخاري في التعاليق، ومنجاب بن الحارث الكوفي (ت ٢٣١هـ) من مشايخ مسلم، يحي بن أبي بكير(ت ٢٠٨هـ) من رجال الكتب الستة كلها.

هذه أسماء من ذكرهم الحافظ المزي في جملة تلاميذ عمرو بن ثابت في كتابه «تهذيب الكمال»[١]، ولا أراه استوعبها؛ وهذا لأجل كثرة تلاميذ عمرو بن ثابت. وقد عرفت مما مرّأن الحافظ الكبيرسفيان بن عيينة (ت ١٩٠هـ)، والحافظ عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ) والحافظ جريربن عبد الحميد (ت ١٨٨هـ)، والحافظ عبد الله بن رجاء (ت ٢٢٠هـ)، أيضاً حدثوا عنه. وقد حدث عنه أيضاً الحافظ أبوأحمد الزبيري (ت ٢٠٣هـ)[٢]، والحافظ طلق بن غنام (ت ٢١١هـ) من مشايخ البخاري[٣]، وإسماعيل بن أبان الوراق (ت ٢١٦هـ) من مشايخ البخاري[٤]، وغيرهم.

ورواية جمع من كبار الحفاظ عن عمرو بن ثابت مع ما مرّمن كلام المتقدمين فيه يدلان على صدق الرجل في الحديث وعلى صحة ما قاله الحافظ البزار:

١. يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، ج٢١، ص٥٥٤-٥٥٥.
٢. انظر: الطبراني، المعجم الأوسط، ج٨، ص٢٥٦؛ الطبري، تفسيرالطبري، ج١، ص٣٠٧ و٣١٩؛ ج٢، ص٦٩.
٣. انظر لحديثه بسند حسن عن عمرو بن ثابت: الطبراني، المعجم الكبير، ج٢٤، ص٤٠١.
٤. انظر لحديثه عن عمرو بن ثابت: الطبراني، المعجم الأوسط، ج٧، ص٢٤١؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج٤، ص٥٤؛ ج٤٢، ص٢٦٥.

١٢- قال الحافظ البزار: «عمرو بن ثابت، حدث عنه أبو داود وجماعة من أهل العلم، على أنه كان رجلاً يتشيع، ولم يترك حديثه لذلك»[١].

فهذه العبارات من المتقدمين، ثم كثرة الذين رووا عنه من الحفاظ والثقات تدلان على صدق عمرو بن ثابت في الحديث، ولم أر أحداً تكلم في حفظه، فهو وإن كان عند بعضهم ضعيفاً -لأجل مذهبه كما ستعرف- ولكنه صدوق غير مطعون في حفظه فيعتبر به وهذا على أقل الأحوال، وإلا فهو حسن الحديث كما سيأتي إثباته في باب «**اتهام بعض رجال الأسانيد بالتشيع لا يقدح في صحة الحديث**» مفصلاً. وراجع ترجمة عمرو بن ثابت في «تهذيب التهذيب»، فهي واضحة جدّاً في أنهم إنما ضعفوه لأجل رفضه فقط ولأنه كان ينال من عثمان ويقدم عليّاً (عليه السلام) على الشيخين. أما في حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقد كان صدوقاً (كما قال أبو داود) وغير كذوباً (كما قال يحيى بن معين). وقال الحافظ أبو الوليد الطيالسي: «لم يكن به بأس»، وحدث عنه ابن مهدي وسفيان، وصحح الحاكم إسناد حديثه واستشهد به، وقال أبو حاتم مع تشدده المعروف: «يكتب حديثه» أي في الشواهد والمتابعات، كما نفعل نحن هنا حيث إننا نحتج بروايته في الشواهد والمتابعات وهكذا فعل أبو داود في سننه وابن خزيمة في صحيحه.

قال الشريف حاتم بن عارف عن رجل قال ابن حجر فيه «متروك» ما هذا نصه: «خارجة بن مصعب بن خارجة أبو الحجاج السرخسي (ت ١٦٨هـ) قال عنه الحافظ في «التقريب»: «متروك، وكان يدلس عن الكذابين، ويقال: إن ابن معين كذّبه». قلت: مع عراقة خارجة بن مصعب في الضعف، إلا أنّ عبارة غير واحد من الأئمة فيه ترفعه عن ترك الاعتبار به، فهو عندهم ضعيف يعتبر به. قال يحيى بن يحيى بن بكير التميمي (ت ٢٢٦هـ): «خارجة عندنا مستقيم

---

١. أحمد بن عمرو البزار، البحر الزخار مسند البزار، حديث رقم ٧٧، ج١، ص١٥٣، باب «بلال عن أبي بكر»، والحديث: «لا يتوضان أحدكم من طعام أكله حل له أكله». وانظر ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٨، ص١٠.

الحديث ولم يكن ينكر من حديثه إلا ما كان يدلس عن غياث؛ فإنا قد عرفنا تلك الأحاديث فلا نعرض لها». وقال أبو حاتم الرازي: «مضطرب الحديث، ليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به، مثل مسلم بن خالد الزنجي، لم يكن محله محل الكذب». وقال ابن عدي: «هو ممن يكتب حديثه، وعندي أنه إذا خالف في الإسناد أو في المتن فإنه يغلط ولا يعتمد، وإذا روى حديثاً منكراً فيكون البلاء ممن رواه عنه، فيكون ضعيفاً، وليس هو ممن يتعمد الكذب». وقد أخرج لخارجة هذا الحديث ابن خزيمة في صحيحه، والضياء المقدسي في «المختارة» وصرح الحاكم بأنه يستشهد بحديثه كما سبق في تخريج الحديث. وهذا كله يدل على أن خارجة مع ضعفه يعتبر به، صالح للمتابعات والشواهد. غير أنه ليس كل الضعفاء الذين يعتبر بحديثهم في منزلة واحدة، يتقوى حديثهم بأدنى متابعة. فخارجة بن مصعب مع قولي بأنه ما زال في حيز من يعتبر بهم، إلا أنه -لفحش غلطه وتدليسه- لا تتقوى روايته إلا بمتابعة تامة، أو شاهد قوي في الموافقة. ومن يجعل حديث رجل دائر بين الحسن والضعف كعلي بن زيد بن جدعان، مثل حديث رجل دائر بين الضعف والسقوط كخارجة بن مصعب؟»[1].

ولنذكر مثالاً من استشهاد الشيخ الألباني بحديث عمرو بن ثابت في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، قال:

«أطعموا الطعام، وأطيبوا الكلام. رواه الطبراني (١/٢٧٥/٢): حدثنا القاسم بن محمد الدلال حدثنا مخول بن إبراهيم حدثنا كامل أبو العلاء عن عبد الله بن سليمان عن الحسن بن علي مرفوعاً. قلت: وهذا إسناد ضعيف، الدلال هذا، ضعفه الدارقطني، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وأخرج له الحاكم في «المستدرك»، ومن فوقه ثقات غير عبد الله ابن سليمان فلم أعرفه. ثم رواه (١/٢٩٤/٢): حدثنا أحمد بن عمرو القطراني حدثنا زياد بن يحي حدثنا أبو عتاب الدلال حدثنا عمرو بن ثابت حدثني حبيب بن أبي ثابت عن الحسن مرفوعاً. قلت: وهذا إسناد ضعيف أيضاً من أجل عمرو بن ثابت، فقد جزم بضعفه الحافظ وغيره وبقية رجاله

١. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ص٥٩١- ٥٩٢.

ثقات، رجال مسلم غير القطراني هذا فلم أجد له ترجمة، وحبيب مدلس وقد عنعنه. قلت: فلعل الحديث يتقوى بمجموع الطريقين، وهو قوي بما له من الشواهد، منها عن جابر...»[1].

أقول:

فكما هو واضح أن الشيخ الألباني وإن جزم بضعف عمرو بن ثابت ولكن مع ذلك استشهد بحديثه في الشواهد والمتابعات -كما قال أبو حاتم الرازي المتشدد المتعنت-؛ ولذا قال الشيخ الألباني: «فلعل الحديث يتقوى بمجموع الطريقين». ولا يقال إن الرجل مبتدع وهذا الحديث يؤيد بدعته، فسنجيب عن هذا في باب «اتهام بعض رجال الأسانيد بالتشيع لا تقدح في صحة الحديث» مفصلاً فراجع أو انتظر.

هذا تحقيق حال عمرو بن ثابت مختصراً، وسيأتي كلام جارحيه وعلة تضعيفهم إياه وإثبات كونه صدوقاً حسن الحديث لذاته مرة أخرى مفصلاً في باب «كلام المخالفين من علماء السنة في تضعيف حديث السفينة أو تضعيف بعض طرقه والجواب عما قالوا» بعد ردّنا على كلام محقق كتاب «تاريخ بغداد» بشار عواد معروف. إذن هذا السند الذي مرّ تحقيقه لا بأس به في الشواهد والمتابعات، والحق أنه حسن لذاته كما عرفت من تحقيق حال رجاله. فلا يضرنا جهالة حال هذا الرجل المبهم بين أبي إسحاق وحنش؛ لأنه إما متابع من قبل سماك أو هو سماك نفسه.

الوجه الثاني: هذا المبهم هو إما ثقة أو صدوق؛ لأن حنشاً لا يروي عنه إلا الثقة أو الصدوق:

هذا المبهم الذي لم يُسَمَّ هو إما ثقة أو صدوق. لأنّا بعدما رجعنا إلى كتب الرجال والحديث وجدنا أن حنشاً لا يروي عنه إلا الثقة أو الصدوق، وهم سبعة رجال:

١- إسماعيل بن أبي خالد (ثقة).

٢- بكير بن الأخنس (ثقة).

٣- الحكم بن عتيبة (د ت عس) (ثقة).

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٤٦٥.

٤- سعيد بن عمرو بن أشوع (ثقة).

٥- أبو إسحاق السبيعي (ثقة).

٦- سماك بن حرب (صدوق بل ثقة).

٧- أبو صادق مسلم بن يزيد (صدوق).

فالأربعة الأوئل ثقات، وأبو صادق صدوق اعتماداً على ما ذكر ابن حجر العسقلاني في «تقريب التهذيب»، وسماك قد مرّت ترجمته مفصلاً. والظاهر أن الحافظ المزي قد استوعب في كتابه «تهذيب الكمال» تلاميذ حنش كلهم، فإنّا بعد بحث طويل في كتب السنة لم نرَ أحداً غيرهم روى عن حنش بن المعتمر. وإذا كان هذا المبهم في السند هو أحد هؤلاء الستة -أي غير أبي إسحاق- فلا يضرنا عدم معرفة اسمه، فهو إما ثقة أو صدوق.

ويمكن لنا تحديد الرجل المبهم بأربعة من هؤلاء الستة؛ لأن الحافظ المزي لم يذكر -في ذيل ترجمة أبي إسحاق السبيعي- أحد هؤلاء الستة في جملة مشايخ أبي إسحاق، ولكن ذكر في ترجمة الحكم بن عتيبة وأبي صادق وابن أشوع أن أبا إسحاق روى عنهم. ولكن يوجد في كتب السنة أيضاً حديث أبي إسحاق عن سماك[1]، وجاء في كتاب «الجرح والتعديل» عن أبي إسحاق الهمداني (وهو السبيعي): «خذوا العلم من سماك بن حرب»[2]. أما رواية أبي إسحاق السبيعي عن إسماعيل بن أبي خالد وبكير، فبعد البحث لم أرها في كتب السنة، غير أن أبا إسحاق قال: «إسماعيل بن أبي خالد شرب العلم شرباً»[3]. فيحتمل أن يكون المبهم -وهو تلميذ حنش وشيخ أبي إسحاق- أحد الأربعة: سماك، ابن عتيبة، أبي صادق أو ابن أشوع، وأكثرهم حديثاً عن حنش هو سماك ثم ابن عتيبة. ويمكن أن يكون المبهم سماك وهو موافق لما

١. انظر: البيهقي، السنن الكبرى، ج١، ص٣٨٥.

٢. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٤، ص٢٧٩.

٣. أبو داود السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري، ج١، ص٣٢٤؛ محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، ج٦، ص٣٤٤.

رواه عمرو بن ثابت الصدوق في الرواية التي ذكرناها في الوجه الأول. وهذا كله مجرد احتمالات، ولكن هي احتمالات مرددة بين رجال كلهم ثقات أو صدوقون من تلاميذ حنش كما تبين.

الوجه الثالث: هذا المبهم هو رجل تابعي يمكن الاستشهاد بحديثه كما قال جمع من كبار علماء السنة: إن المبهم إذا كان من طبقة التابعين وأتباعهم يستشهد بحديثه في الشواهد والمتابعات. قال الشيخ أبو الحسن في «إتحاف النبيل»: «إن السند الذي فيه مبهم، أخف ضرراً من السند الذي فيه انقطاع؛ لأنّ الثاني من المحتمل أن يكون معضلاً...، ويظهر لي أيضاً أن السند الذي فيه مبهم من جملة المتصل، وإن سماه البعض منقطعاً»[١]. وقال أيضاً: «المبهم هو الذي لم يسمَّ، كقول الراوي: حدثني رجل، أو حدثني شيخ أو نحو ذلك. وقد استشهد الحافظ (أي ابن حجر العسقلاني) بالمجهول والمبهم، في مواضع كثيرة من كتبه... وانظر «الارواء» (٢/٥٥/٣٤٢) و«الصحيحة» (٢/٢٢٨/٦٣٥)، (٢/٣٨٤/٧٤٨). وقد قيد الشيخ بكر أبو زيد (حفظه الله وسلمه) الاستشهاد بالمبهم بكونه من القرون المشهود لها بالخير، قال: هذا عند بعضهم، وهو وجيه اهـ «التأصيل» (١/١٨٦). وهو كذلك، إلا إذا علم من حال من أبهم أنه مشهور بالرواية عن المجروحين المتروكين، فذلك مما لا تطمئن النفس للاعتضاد به، وكذلك تقبل رواية المبهم إذا شهد له مبهم آخر...»[٢]. وقد صرح أبو الحسن في موضع آخر من كتابه «إتحاف النبيل» بأن الاستشهاد بالمبهم يمكن إذا كان المبهم في طبقة التابعين وأتباعهم[٣].

ويؤيده أيضاً ما قاله ابن كثير في «اختصار علوم الحديث»: «فأما المبهم الذي لم يسم، أو من سمي ولا تعرف عينه فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه. ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن. وقد وقع في

---

١. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، س١٧٩، ج١، ص٣٣١.
٢. المصدر نفسه، ج٢، ص٢٣٣.
٣. المصدر نفسه.

مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير»[1].

وهكذا قول الذهبي: «وأما المجهولون من الرواة، فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه وتلق بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فيتأنى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك»[2].

وراجع المواضع التي ذكرها أبو الحسن من «السلسلة الصحيحة» لكي ترى كيف استشهد الشيخ الألباني بحديث المبهم. والمبهم الذي وقع بين أبي إسحاق وحنش (في رواية إسرائيل عند الفسوي) هو رجل تابعي بلا ريب وشك؛ لأنّ أبا إسحاق السبيعي (ت ١٢٩هـ وقيل قبل ذلك) هو من الطبقة الوسطى من التابعين كما في «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني، وحنش (ت ٩٠هـ) هو تابعي أكبر من أبي إسحاق من أصحاب علي بن أبي طالب (عليه السلام)، فالمبهم هنا هو من الطبقة الوسطى من التابعين.

ولنذكر مثالاً من كلام الشيخ الألباني، فإنه بعد أن أورد حديثاً يرويه ابن المبارك عن عبد الوهاب بن الورد عن رجل من أهل المدينة، قال ما نصه: «هذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم غير الرجل لم يسم، ولكنه تابعي فيستأنس به»[3]. ومثال آخر قوله: «مَن أَجَلّ سلطانَ الله أَجلّه الله يوم القيامة. رواه ابن أبي عاصم في السنة (٢/٩٩) عن ابن لهيعة عن أبي مرحوم عن رجل من بني عدي عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه به. قلت: وهذا إسناد ضعيف من أجل جهالة الرجل الذي لم يسم، وضعف ابن لهيعة. لكن له طريق أخرى، يرويه حميد بن مهران: حدثنا سعد بن أوس عن زياد بن كسيب العدوي عن أبي بكرة قال: سمعت رسول

١. انظر: أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، باب «معرفة من تقبل روايته ومن لا تقبل»، ص٩٢. ونقله عنه أيضاً السخاوي في كتابه الغاية في شرح الهداية في علم الرواية.
٢. الذهبي، ديوان الضعفاء، في خاتمة الكتاب، ص٤٧٨.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٣١١.

الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: «من أكرم سلطان الله تبارك وتعالى في الدنيا أكرمه الله يوم القيامة، ومن أهان سلطان الله تبارك وتعالى في الدنيا أهانه الله يوم القيامة». أخرجه أحمد (٤٢/٥، ٤٨-٤٩) بهذا التمام، والطيالسي (١٦٧/٢) الشطر الثاني منه، ومن طريقه ابن حبان في «الثقات» (٢٥٩/٤)، وكذا الترمذي (٢٢٢٥) وقال: «حديث حسن غريب». قلت: ورجاله ثقات، إلا أن زياد بن كسيب لم يوثقه غير ابن حبان، وفي ترجمته ساق الحديث، وقد روى عنه مستلم بن سعيد أيضاً كما في «التهذيب». وقال في «التقريب»: «مقبول». قلت: يعني عند المتابعة، وقد توبع على الشطر الأول منه في الطريق الأولى، فالحديث حسن عندي»[١].

والرجل الذي لم يسم -في طريق ابن لهيعة الذي استشهد الشيخ الألباني به- يروي عنه أبو مرحوم (ت ١٤٣هـ)، وهو من صغار التابعين، وفيه لين أيضاً كما قال الذهبي في «الكاشف» في ترجمته. وهذا الحديث أورده الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (رقم ١٤٦٥) من رواية زياد بن كسيب هذا وقال فيه: «مجهول الحال» ثم قال: «ثم وجدت لحديث الترجمة شاهداً من حديث أبي بكرة، فنقلته إلى الصحيحة برقم ٢٢٩٧»[٢]. فانظر كيف نقل حديثاً من «السلسلة الضعيفة» إلى «السلسلة الصحيحة» وحسّنه بشاهد يرويه ابن لهيعة عن أبي مرحوم (فيه لين كما قال الذهبي في «الكاشف» في ترجمته) عن رجل مبهم لم يسم قط.

وقال الشيخ الألباني بعد أن ذكر حديثاً يرويه مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن أبيه ما هذا نصه: «وهذا شاهد لا بأس به، فالرجل الضميري شيخ زيد بن أسلم الظاهر أنه تابعي إن لم يكن صحابيّاً، فإن زيداً هذا من التابعين الثقات»[٣]. وزيد بن أسلم هذا هو -عند الشيخ الألباني- أبو أسامه العدوي، مات سنة ١٣٦هـ فهو كأبي إسحاق من الطبقة الوسطى من التابعين غير أنه مات بعد أبي إسحاق.

---

١. المصدر نفسه، حديث رقم ٢٢٩٧.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، حديث رقم ١٤٦٥.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ١٦٥٥.

وقال الشيخ الألباني أيضاً عقب حديث أخرجه ابن أبي الدنيا عن محمد بن عبد العزيز التيمي عن جليس لهم عن الشعبي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «هذا إسناد مرسل حسن لولا أن الجليس لم يسم، وعلى كل حال فالحديث به وبحديث أبي ذر وأبي الدرداء حسن على الأقل»[1]. فقد استشهد بهذا الطريق وفيه رجل لم يسم أصلاً يروي عن الشعبي (ت ١٠٣هـ من الطبقة الوسطى من التابعين عند ابن حجر العسقلاني)، وفي الإسناد إليه ضعف -عند الشيخ الألباني- لأجل محمد بن عبد العزيز التيمي («ميزان الاعتدال»، ج٣، ص٦٣٨)؛ فالنتيجة أنه حسّنه مع وجود الذي لم يسمَّ.

ثم وقفت على مثال من كلامه بالنسبة إلى رجل مبهم من شيوخ أبي إسحاق السبيعي، فقال الشيخ الألباني بعد أن ذكر حديثاً وضعف إسناده: «ثم وجدتُ للحديث شاهداً مرسلاً في حديث في «جامع ابن وهب» (ص٦٥)، ورجاله موثقون غير شيخ أبي إسحاق السبيعي فإنه لم يسم، وهو تابعي أو صحابي والأول أرجح كما بينته في الكتاب الآخر (١٩٥٦)؛ فالحديث به حسن إن شاء الله»[2]. فقد استشهد بشيخ أبي إسحاق وهو مبهم لم يسم.

وقال الشيخ الألباني أيضاً عقب حديث يرويه ابن أبي شيبة في «مسنده» عن أبي حيان عن شيخ من بني هاشم عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ما هذا نصه: «قلت: ورجاله ثقات غير الشيخ الهاشمي فإن كان من الصحابة فهو صحيح الإسناد؛ لأنّ جهالة الصحابي لا تضر، وهو الظاهر من إخراج ابن أبي شيبة إياه في «المسند». وإن كان تابعيّاً، فهو مرسل. وهذا هو الظاهر لأن أبا حيان -واسمه يحيى بن سعيد بن حيان- لم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة، وإنما عن التابعين، ولذلك أورده الحافظ في الطبقة السادسة. وعلى كل حال، فهذا الإسناد لا بأس به في الشواهد»[3]. أبو حيان هذا هو من الطبقة السادسة عند الحافظ ابن حجر

---

١. المصدر نفسه، حديث رقم ١٩٣٨.

٢. المصدر نفسه، حديث رقم ١٠٥٥.

٣. المصدر نفسه، حديث رقم ١١٢٨.

وتوفي عام ١٤٥هـ، أما أبو إسحاق السبيعي فهو من الطبقة الثالثة فهو توفي عام ١٢٩هـ.

ونذكر مثالاً واحداً من كلام ابن حجر العسقلاني، فإنه قال في كتابه «قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج» ما هذا نصه: «أما حديث عبادة بن الصامت، فأخرجه عبد الرزاق في مصنفه والطبراني في «المعجم الكبير» من طريقه عن معمر عن من سمع قتادة يقول: حدثنا خلاس بن عمرو عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)... ورجال هذا السند ثقات إلا الذي سمع قتادة ولم يسمّه معمر، فإن كان ثقة فهو على شرط الصحيح، وإن كان ضعيفاً فهو عاضد للسند الذي قبله، وقد سمع معمر من قتادة كثيراً لكنه بيّن أنه بينه وبين قتادة واسطة»[1]. ويريد بالسند الذي قبله رواية الصحابي العباس بن مرداس. ومعمر هذا هو ابن راشد وتوفي عام ١٥٤هـ وهو من كبار أتباع التابعين كما في «تقريب التهذيب». وقتادة هو ابن دعامة وتوفي عام ١١٧هـ وهو من طبقة الوسطى من التابعين كما في «تقريب التهذيب»؛ فالرجل المبهم بينهم هو إما تابعي صغير أو من الطبقة الوسطى من التابعين.

بيان أن ثمة متابعتين قاصرتين -للرجل المبهم في رواية إسرائيل عن جده- من روايتي سعيد بن المسيب وأبي الطفيل عن أبي ذر

نذكر متابعتين قاصرتين -للرجل المبهم في رواية إسرائيل عن جده- من روايتي سعيد بن المسيب وأبي الطفيل عن أبي ذر (رحمة الله عليه)؛ فإنهما وإن لا تقويان رواية إسرائيل وعمرو بن ثابت فهما لا تضران أيضاً.

المتابعة الأولى: رواية علي بن زيد عن سَعِيد بن المسيب عن أبي ذر وإسناده حسن في الشواهد والمتابعات:

رواه جمع من علماء الحديث في كتبهم (راجع شجرة أسانيد رواية أبي ذر) فقال الفسوي في كتابه «المعرفة والتاريخ»: «حَدَّثَنَا مسلم بن إبراهيم قَال: حَدَّثَنَا الحسن بن أبي جعفر قَال:

---

١. ابن حجر العسقلاني، قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج، ص٢٦.

حَدَّثَنَا علي بن زيد عن سَعِيد بن المسيب عن أبي ذر قَال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا، ومن تخلف عنها غرق، ومن قاتلنا في آخر الزمان فإنما قاتل مع الدجال»[1].

أقول:

وهذا إسناد حسن في الشواهد والمتابعات وإن كان فيه الحسن بن أبي جعفر وعلي بن زيد بن جدعان، فقد قال الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة»: «ابن جدعان فيه ضعف، فحديثه حسن في الشواهد»[2]. وقال: «علي بن زيد هو ابن جدعان لا بأس به في الشواهد»[3]. وقال: «فيه ضعف من قبل حفظه وبعضهم يجود حديثه أو يحسنه»[4]. وأورده الذهبي في كتابه «من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث» وقال: «صويلح الحديث». وأورده في «المغني» وقال: «صالح الحديث»[5].

وكما قال الشيخ الألباني بعض علماء السنة يحسنون حديث ابن جدعان لذاته ولا في الشواهد والمتابعات فقط. قال الشريف حاتم بن عارف: «إن الترمذي أخرج في «جامعه» لعلي بن زيد بن جدعان، وقال في كثير من حديثه: «حسن غريب». فهذا من الترمذي قاطع بأنه يعتبر علي بن زيد محتجاً به، ممن يحسن حديثهم وإن تفرد به. وليس الترمذي فقط على تحسين حديث علي بن زيد؛ بل وافقه ناقد كبير بصري، عالم بحديث بلده ورواته كعلي بن زيد البصري، ألا وهو الحافظ أبو بكر البزار. فقد أخرج البزار في «مسنده» حديثاً لعلي بن زيد، من طريق حماد بن سلمة عنه ثم قال: «وإسناده إسناد حسن، ولا نعلم روى هذا الحديث إلا حماد بن سلمة بهذا الإسناد». قلت: فهذا من أقوى ما يكون في أن علي بن زيد حسن

---

١. الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج١، ص٥٣٨.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ١٥٧١.
٣. المصدر نفسه، حديث رقم ٢٥٣٦.
٤. المصدر نفسه، حديث رقم ٥٣٨.
٥. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج٢، ص١٥، رقم ٤٢٦٥.

الحديث عند البزار، وقوة كلام البزار تؤخذ مما يأتي: أولاً: تصريحه بتحسين الإسناد: «وإسناده إسناد حسن». ثانياً: حكمه بالغرابة على الإسناد وتصريحه بتناول الغرابة لعلي بن زيد عندما صرح بانفراد الراوي عنه بالحديث. ثالثاً: أن البزار بصري وهو ناقد كبير بصير بأهل بلده. وقد وجدت أنّ الأئمة يقدمون كلام أهل بلد الراوي على كلام غيرهم فيه، مهما بلغ المتكلم فيه من غير أهل بلده علماً وجلالة»[١]. أما الشيخ أحمد محمد شاكر فقال عقب حديث ابن جدعان: «إسناده صحيح، علي بن زيد هو ابن جدعان وهو ثقة»[٢]. ويطول بنا سرد أسماء علماء السنة الذين صححوا وحسنوا حديث ابن جدعان لذاته وفي ما مرّ كفاية.

أما الحسن بن أبي جعفر فقد قال الشيخ الألباني مرات عدّة: «يستشهد به» وقال: «ليس شديد الضعف، فيستشهد به» كما عرفت في ذيل تحقيق رواية ابن عباس.

أما سعيد بن المسيب (ت بعد ٩٠هـ) فهو جليل القدر جدّاً عند السنة لا نحتاج إلى بيان حاله.

أما مسلم بن إبراهيم (ت ٢٢٢هـ) فقد مرّ الكلام فيه وهو ثقة.

وإن كنت في شك من صلاحية هذه الرواية في الشواهد والمتابعات فانظر إلى كلام الشيخ الألباني على حديث في سنده الحسن بن أبي جعفر وعلي بن زيد بن جدعان، فقال في كتابه «ظلال الجنة في تخريج السنة» لابن أبي عاصم: «ثنا عقبة بن مكرم ثنا هاني بن يحيى ثنا الحسن بن أبي جعفر ثنا علي بن زيد عن مطراف قال سمعت ابن عباس يقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أنا أول شافع يوم القيامة وأول مشفع. حديث صحيح وإسناده ضعيف، علي بن زيد وهو ابن جدعان ضعيف ومثله الحسن بن أبي جعفر وهاني بن يحيى هو أبو مسعود السلمي، قال في «اللسان»: قال ابن حبان في «الثقات»: يخطىء. قلت: وفاته

---

١. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ص٣١٧.
٢. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر وحمزة أحمد الزين، حديث رقم ٢٦.

توثيق أبي حاتم له فقد قال ابنه في الجرح والتعديل: سألت أبي عنه فقال: سمعت منه أيام الأنصاري وهو ثقة صدوق. والحديث أخرجه الترمذي والدارمي من طريق زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس به واستغربه الترمذي وهو حسن بما قبله»[1].

أقول:

أما الحديث فقد صححه لأن له طرقاً كثيرة، أما حديث ابن عباس فقد حسنه فقط بطريقين عنه. فاستشهد بحديث ابن عباس من رواية الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد بن جدعان بقوله: «وهو حسن بما قبله»، وبه حسن حديث ابن عباس الذي استغربه الترمذي من رواية زمعة بن صالح وهو ضعيف كما قال ابن حجر العسقلاني في «تقريب التهذيب»[2]. وإذا كان حديث هاني بن يحيي عن الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد يصلح للاستشهاد، فلا شك في صلاحية حديث الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن أبي ذر للاستشهاد؛ لأنه ليس فيه رجل يخطئ بخلاف طريق الأول ففيه هاني بن يحيي وهو يخطئ.

وثمة شبهة أخرى في سند هذا الشاهد وهي أن الحافظ العلائي ذكر في كتابه «جامع التحصيل» أن سعيد بن المسيّب أرسل عن أبي ذر[3]. وهذا يرده أن سعيد بن المسيب سمع من عمر بن الخطاب المتوفى عام ٢٣هـ كما قال ابن حجر العسقلاني في ذيل ترجمته[4]، فسماعه من أبي ذر المتوفى عام ٣٢هـ ممكن قطعاً لأنه لم يرم بالتدليس، وهذا يكفي لإثبات الاتصال كما قال الشيخ الألباني: «إن المعاصرة كافية لإثبات الاتصال بشرط السلامة من التدليس»[5]. وقال أيضاً بعد أن ذكر حديثاً: «فقد أعله البخاري بالانقطاع فقال في ترجمة سمعان من «التاريخ

١. الألباني، ظلال الجنة في تخريج السنة، حديث رقم ٧٩٥.
٢. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٣١٥.
٣. صلاح الدين العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، رقم ٢٤٤.
٤. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٤، ص٧٤.
٥. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٣٣٧.

الكبير» (٢٠٤/٢/٢): ولا نعلم لسمعان سماعاً من سمرة، ولا للشعبي من سمعان. قلت: وهذا الإعلال منسجم مع مذهب البخاري المعروف في اشتراطه معرفة اللقاء كشرط في الاتصال، لكن الجمهور على خلافه، فإنهم يكتفون بإمكان اللقاء لمجرد المعاصرة، وإن كان شرط البخاري أحوط، فهو شرط كمال عندنا وليس شرط صحة، وعلى هذا فإعلال البخاري غير وارد في هذا الحديث»[1]. وقد أشار ابن حجر العسقلاني إلى هذه القاعدة في آخر ترجمة (ربعي بن حراش) فإنه لما نقل عن ابن عساكر أن ربعيّاً لم يسمع من أبي ذر تعقبه بقوله: «وإذا ثبت سماعه من عمر، فلا يمتنع سماعه من أبي ذر»[2].

أقول: فإذا ثبت سماع سعيد بن المسيّب من عمر، فلا يمتنع سماعه من أبي ذر. وهبْ أنه لم يسمع عن أبي ذر وقد أرسل عنه ولكن قال أحمد بن حنبل: «مرسلات سعيد بن المسيب صحاح»، كما قال الشافعي: «إرسال سعيد بن المسيب عندنا حسن»[3]. وقال الذهبي: «فمن صحاح المراسيل: مرسل سعيد بن المسيب»[4]. فعلى هذا يكون حديثه عن أبي ذر صحيحاً حتى مع التسليم بعدم سماعه منه. ولذا قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «وسعيد بن المسيب سمع من عمر، وعلى قول من لم يسمع، فإن مرسله صحيح»[5]. إذن حتى إن ثبت عدم سماعه عن أبي ذر فلا بأس بهذا الشاهد.

وقد ذكرنا في ذيل رواية ابن عباس أن الحسن بن أبي جعفر روى هذا الحديث بسندين عن ابن عباس وأبي ذر. وقلنا لو سلمنا أنه اضطرب فيه ولكن لا إشكال في الاستشهاد بروايته؛ لأن الاضطراب وإن كان من أسباب ضعف الحديث ولكن هذا الضعف ليس شديداً؛ بل هو من الضعف المنجبر كما قال أحمد بن عمرو بن سالم بازمول في كتابه «المقترب في بيان

---

١. المصدر نفسه، ٣٤١٥.
٢. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٢٠٦.
٣. انظر: ترجمته في: المصدر نفسه.
٤. الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص٣٨-٣٩.
٥. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، حديث رقم ١٤٠.

المضطرب»، وقد ذكر بعض الأمثلة على ذلك. وذكرنا مثالاً لاستشهاد الشيخ الألباني بحديث رواه الحسن بن أبي جعفر بسندين مختلفين فراجع إن شئت.

المتابعة الثانية: رواية أسلم المكي عن أبي الطفيل عن أبي ذر، وإسناده حسن في الشواهد والمتابعات:

رواه أبو يعلى مرفوعاً عن أبي ذر (راجع شجرة أسانيد رواية أبي ذر) كما في «المطالب العالية» لابن حجر العسقلاني و«جامع المسانيد والسنن» لابن كثير: «(عن أبي يعلى) حدّثنا عبد الله، حدثنا عبد الكريم بن هلال، أخبرني أسلم المكي، أخبرني أبو الطفيل، أنه رأى أبا ذر (رضي الله عنه) قائماً على الباب وهو ينادي: يا أيها الناس تعرفوني؟ من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا جندب صاحب رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وأنا أبو ذر الغفاري، سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: إن مثل أهل بيتي مثل فيكم مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق، وإن مثل أهل بيتي فيكم باب حطة»[1].

وهكذا رواه أبو الشيخ الأصفهاني (ت ٣٦٩هـ) في كتابه «أمثال الحديث» عن أبي يعلي مرفوعاً عن أبي ذر فقال: «أخبرنا أبو يعلى، ثنا عبد الله بن عمر بن أبان، ثنا عبد الكريم بن هلال القرشي، قال: أخبرني أسلم المكي، ثنا أبو الطفيل، أنه رأى أبا ذر قائماً على هذا الباب وهو ينادي، ألا من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا جندب، ألا وأنا أبو ذر، سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق»[2].

ورواه أبو بشر الدولابي (ت ٣١٠هـ) في «الكنى والأسماء» من طريق آخر عن عبد الكريم بن هلال عن أبي الطفيل مرفوعاً فقال: «حدثني روح بن الفرج قال: ثنا يحيى بن سليمان

١. ابن حجر العسقلاني، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، رقم ٣٩٧٣، باب فضل أهل البيت (صلوات الله عليهم)؛ ابن كثير، جامع المسانيد والسنن، ج١٣، ص٨١٢، رقم ١١٥٠٧.
٢. أبو الشيخ الأصبهاني، أمثال الحديث، رقم ٢٩٩.

أبو سعيد الجعفي قال، ثنا عبد الكريم بن هلال الجعفي أنه سمع أسلم المكي قال: أخبرني أبو الطفيل عامر بن واثلة قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تركها غرق»[1].

أقول:

ورواية عبد الله شيخ أبي يعلى -وهو عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان مشكدانة (ت ٢٣٨) شيخ مسلم في صحيحه- أرجح لأنه أوثق من يحيى بن سليمان. ورجال هذه الرواية بين الثقة والصدوق إلا عبد الكريم بن هلال الجعفي القرشي الخلقاني الكوفي فهو مستور. قال الذهبي في ترجمة عبد الكريم هذا: «لا يدرى من هو»[2] ثم ذكر الذهبي رجلاً آخراً فقال: «ضعفهما أبو الفتح الأزدي». وقال أيضاً في كتابه «المغني في الضعفاء»: «عبد الكريم بن هلال لا يُدرى من هو، ضعفه أيضاً الأزدي»[3]. وزعم الحافظ ابن حجر أنه عبد الكريم البصري فقال كما في «لسان الميزان»: «كأنه عبد الكريم البصري عن حميد بن هلال وعنه غنجار ذكره ابن أبي حاتم»[4]، ولم يصب كما بينه عبد الفتاح أبو غدة في تحقيقه على «لسان الميزان».

ولا قيمة لتضعيف الأزدي لأنه نفسه متهم بالوضع (راجع ترجمته في «لسان الميزان»). وقال ابن حجر العسقلاني في مقدمة «فتح الباري» في ترجمة إسرائيل بن موسى البصري: «والأزدي لا يعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف»[5]. وقال في ترجمة أحمد بن شبيب: «لا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف فكيف يعتمد في تضعيف الثقات»[6]، وذكر نحو ذلك في ترجمة

---

١. أبو بشر الدولابي، الكنى والأسماء، ذيل ذكر أبو الطفيل عامر، رقم ٢٤١، ج١، ص١٣٧.
٢. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٦٤٧؛ ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج٤، ص٥٢، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
٣. الذهبي، المغني في الضعفاء، رقم ٣٧٨٦.
٤. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج٤، ص٥٣، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
٥. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ص٣٨٧.
٦. المصدر نفسه، ص٣٨٣.

خثيم بن عراك وفي موارد أخرى، فقال في ترجمة علي بن أبي هاشم: «قدمت غير مرة أن الأزدي لا يعتبر تجريحه لضعفه هو»[1]، وأقره الشيخ المعلمي في «التنكيل» حيث قال: «الأزدي نفسه متكلم فيه حتى رمي بالوضع، وقد رد ابن حجر في مواضع من مقدمة «الفتح» جرحه وبين أنه لا يعتد به»[2]. وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال»: «أبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلِّم فيه»[3]. وقال الشيخ الألباني: «في جرحه عنت وشدة»[4].

وحال عبد الكريم بن هلال هذا أحسن من الأزدي لأن الأخير قد اتهم بالكذب أما الأول فمستور فقط. إذن، الرجل (أي عبد الكريم بن هلال القرشي) مجهول الحال فقط غير مجروح، وقد روى عنه بعض الثقات والصدوقين كعبد الله بن عمر بن محمد بن أبان مشكدانة، ويحي بن سليمان أبو سعيد الجعفي (راجع كتاب «الكنى والأسماء» للدولابي، فقد روى الحديث نفسه عنه مع اختلاف يسير في السند، حيث رواه أبو الطفيل بلا واسطة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)) ولم يجرحه أحد، فهو من قبيل المستور (وليس مجهول العين). وحديث المستور مقبول لا سيما في الشواهد والمتابعات كما مرّ توضيحه مفصلاً في ذيل رواية أبي سعيد الخدري.

وهكذا حكم الذهبي على صدق أسامة بن حفص بقوله: «صدوق، ضعفه أبو الفتح الأزدي بلا حجة. وقال اللالكائي: مجهول. قلت: روى عنه أربعة»[5]. فرأينا كيف أن الذهبي يرد أولاً على الأزدي ثم على اللالكائي بقوله «روى عنه أربعة»؛ وهذا يعني أنّ أسامة ليس مجهولاً بل هو صدوق وإن لم يوثقه أحد؛ لأنه روى عنه أربعة أي (إبراهيم بن حمزة الزبيري «صدوق»، محمد بن الحسن بن زبالة «كذاب»، محمد بن عبيد الله المديني «ثقة» ويحي

١. المصدر نفسه، ص٤٣٠.
٢. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، في ترجمة مهنأ بن يحي.
٣. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٥.
٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٤٣٥.
٥. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص١٧٤.

بن إبراهيم بن أبي قتيلة «صدوق»)، ولم يجرحه أحد. وهكذا عبد الكريم بن هلال القرشي الخلقاني الكوفي فقد روي عنه أكثر من أربعة بعضهم ثقات وبعضهم صدوقون كعبد الله بن عمر بن محمد بن أبان مشكدانة، ويحيى بن سليمان أبو سعيد الجعفي، ولم يجرحه أحد. فهو صدوق مثل أسامة بن حفص وإن لم يوثقه أحد، أو هو مستور على الأقل وقد مر الكلام على هذا القسم من المحدثين في ذيل رواية أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه).

أما أسلم المكي فقد أورده ابن حبان في ثقات التابعين فقال: «أسلم بن سليم المكي يروي عن أبي الفضل روى عنه عبد الكريم بن هلال الخلقاني الكوفي»[١]. والظاهر أن كلمة «الفضل» تصحيف وصحيحه «الطفيل». وأنا لم أجد أحداً من المتقدمين جرح أسلم المكي على ما بحثت في كتب الرجال والحديث وهو أيضاً من التابعين، وبعض علماء السنة يصححون لمثله، فقال ابن كثير في مجهول العين الذي لم يرو عنه إلا واحد: «فأما المبهم الذي لم يسم، أو من سمي ولا تعرف عينه فهذا ممن لا يقبل روايته أحدٌ علمناه. ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن. وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير»، كما عرفت. وقال الشريف حاتم بن عارف بعد أن نقل كلام ابن كثير هذا: «وتنبه -أخي- أنه يتكلم عن مجهول العين، ومع ذلك جعله ممن يستأنس بروايته، فإذا كان من مجهولي الحال ومن التابعين، لا شك في أنه سيرتفع عند ابن كثير عن مجرد الاستئناس»[٢]. وقال أيضاً: «معنى «يُسْتَأنس به» يعني ينفع أن يُقَوِّي حديثاً آخر، وينفع أن يتقوى هو فيما إذا شهد له شاهد، أو جاءت متابعة له، لكن لا ينفع أن يُحتج به منفرداً، إذا جاء ما يقويه يُحتج به، إذا لم يأتِ ما يقويه لا يُحتج به، يقال هذا في الحديث الضعيف خفيف الضعف»[٣].

---

١. محمد بن حبان، الثقات، ج٤، ص٤٦.
٢. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ص٣٧٧.
٣. حاتم بن عارف العوني، دراسة منهجية لسنن النسائي وابن ماجه، كتاب إلكتروني.

أما عبد الله شيخ أبي يعلى فهو عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان مشكدانة (ت ٢٣٨)، شيخ مسلم في صحيحه، قال الذهبي: «ثقة»[١] وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «صدوق فيه تشيع»[٢]. وقال الشيخ الألباني: «ثقة من شيوخ مسلم، وهو ابن عمر بن محمد بن أبان المعروف بمشكدانة»[٣].

فهذا سند لا بأس به على الأقل في الشواهد والمتابعات اعتماداً على قواعدهم، حتى لو سلمنا أن عبد الكريم بن هلال وأسلم المكي مستوران بل مجهولان عينهما. فقد مر أن الشيخ الألباني استشهد بحديث أمثالهما؛ بل استشهد بحديث في سنده رجلان مجهولان بل ثلاثة مجاهيل كما نذكر هنا بعض الأمثلة:

المثال الأول: قال الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» بعد أن ذكر لحديث طريقاً حسن السند عنده: «وقد وجدت للحديثين شاهدين: **الأول:** عن أبي بكرة الثقفي. أخرجه البيهقي في الدلائل من طريق علي بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه به نحوه. **والآخر:** عن جابر بن عبد الله الأنصاري. أخرجه الواحدي في الوسيط عن شافع بن محمد حدثنا ابن الوشاء بن إسماعيل البغدادي: حدثنا محمد بن الصباح حدثنا هشيم بن بشير عن أبي الزبير عنه به نحوه. وفي الأول علي بن زيد وهو ابن جدعان وهو ضعيف الحفظ، فهو صالح للاستشهاد به. وفي الآخر شافع بن محمد حدثنا ابن الوشاء بن إسماعيل البغدادي، ولم أعرفهما ولعل في النسخة تحريفاً. وجملة القول إن الحديث حسن من طريق سعيد بن جمهان، صحيح بهذين الشاهدين»[٤]، انتهى موضع الحاجة من كلامه.

المثال الثاني: قال أيضاً في كتابه المذكور ما هذا نصه: « «ضحك ربنا عزوجل من قنوط

---

١. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج١، ص٥٧٨.
٢. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٥١٦.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٢٤٥.
٤. المصدر نفسه، حديث رقم ٤٥٩.

عباده، وقرب غيره، فقال أبو رزين: أويضحك الرب عزوجل؟ قال: نعم. فقال: لن نعدم من رب يضحك خيراً». أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١٠٩٢): حدثنا حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء عن وكيع بن عدس عن أبي رزين قال: قال النبي (صلى الله عليه وسلم): فذكره... قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال مسلم غيروكيع بن عدس، ويقال: «حدس» بالحاء بدل العين، قال الذهبي في «الميزان»: «لا يعرف، تفرد عنه يعلى بن عطاء». وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول». قلت: يعني عند المتابعة كما نص عليه في المقدمة، وقد توبع كما يأتي. وقال الذهبي عنه في «الكاشف»: «وثق»! قلت: يشيرإلى أن ابن حبان وثقه، وأن توثيقه هنا غيرمعتمد لأنه يوثق من لا يعرف، وهذا اصطلاح منه لطيف عرفته منه في هذا الكتاب، فلا ينبغي أن يفهم على أنه ثقة عنده كما يتوهم بعض الناشئين في هذا العلم. وابن حبان أورده في التابعين من «ثقاته» (٤٩٦/٥) من رواية يعلى عنه فقط... والآن جاء وقت تخريج المتابع فأقول: رواه عبد الرحمن بن عياش السمعي الأنصاري القبائي -من بني عمرو بن عوف- عن دلهم بن الأسود بن عبد الله بن حاجب بن عامربن المنتفق العقيلي عن أبيه عن عمه لقيط بن عامرقال دلهم: وحدثنيه أبي: الأسود عن عاصم بن لقيط أن لقيطاً خرج وافداً إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم).. الحديث بطوله في صفحتين كبيرتين، وفيه مرفوعاً: «وعلم {الله} يوم الغيث يشرف عليكم، آزلين مشفقين، فيظل يضحك قد علم أن غيركم إلى قرب». قال لقيط: لن نعدم من رب يضحك خيراً. أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (١٣/٤) و«السنة» (١١٢٠) هكذا، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٢٢-١٢٥) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢١١/١٩-٢١٤)، وليس لابن خزيمة إسناد دلهم الثاني عن عاصم بن لقيط، وهو للطبراني دون الأول، ولذلك قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٤٠/١٠): «رواه عبد الله والطبراني بنحوه، وأحد طريقي عبد الله إسنادها متصل، ورجالها ثقات، والإسناد الآخروإسناد الطبراني مرسل عن عاصم بن لقيط أن لقيطاً... ». قلت: وقوله: «... ثقات»، فهومن تساهله الذي عرف به، فإن كلّاً من عبد الرحمن السمعي ودلهم بن الأسود وأبيه ثلاثتهم لا يعرفون إلا

بهذا الإسناد، وقد صرح الذهبي في «الميزان» في ترجمة دلهم بأنه لا يعرف. وأشار فيه إلى أن الآخرين كذلك؛ لأنّه ليس لهما إلا راو واحد. نعم نقل الحافظ في ترجمة الأسود عن الذهبي أنه قال فيه: «محله الصدق». ولا أدري وجهه، وقد قال الحافظ فيه وفي كل من الآخرين: «مقبول». وثلاثتهم تفرد بتوثيقهم ابن حبان (٣٢/٤ و٢٩١/٦ و٧١/٧) وهو عمدة الهيثمي في قوله السابق! من أجل ذلك كنت ضعفت هذا الإسناد في حديث الرؤية المشار إليه في الطريق الأولى، ولكنني حسنت متنه لمجموع الطريقين كما تراه مخرجاً في «ظلال الجنة» (٤٥٩)، كما كنت ضعفت الإسناد نفسه في هذا الحديث في «الظلال» أيضاً (٥٥٤)، لكنني لم أكن قد وقفت على هذا الطريق الثاني، فتركت الحديث على الضعف الذي يقتضيه إسناده؛ لأنه لا سبيل لنا لمعرفة الصحيح والضعيف من الحديث إلا بالإسناد، ولذلك قال من قال من السلف: «الإسناد من الدين، لولا الإسناد قال من شاء ما شاء». فلما يسر الله تعالى لي الوقوف على هذا الطريق بادرت إلى تقوية الحديث كسابقه فأخرجته هنا. والحمد لله على توفيقه... والخلاصة أن الحديث بمجموع الطريقين حسن عندي، ولعله الذي يعنيه ابن تيمية بقوله: «حديث حسن» في «العقيدة الواسطية» بخلاف ابن القيم فقد صحح الحديث بطوله في «زاد المعاد» في (الوفود) وقال: «هذا حديث كبير جليل، تنادي جلالته وفخامته وعظمته على أنه قد خرج من مشكاة النبوة...»! قلت: ثم ذكر من رواه من الأئمة، ولم يعرج على الكلام على أحد من رواته المجهولين، وبمثل ذاك الكلام الخطابي لا تصحح الأحاديث!... وبهذه المناسبة أقول: إن قول صاحبنا الشيخ مقبل بن هادي في تخريجه لحديث ابن كثير هذا (٤٤٥/١، الكويت): «رواه أحمد، ج٤، ص١٣ بمعناه، وهو حديث ضعيف لأنه من طريق عبد الرحمن بن عياش السمعي عن دلهم بن الأسود وهما مجهولان». أقول:... قوله: «وهو حديث ضعيف»، فهو مسلم بالنظر لطريق السمعي المذكورة، وقد فاته الطريق الأخرى التي ابتدأنا التخريج بها، وحسّنا الحديث بمجموعهما. فلعله لو وقف عليها يرجع عن جزمه بضعف الحديث»[1].

١. المصدر نفسه، حديث رقم ٢٨١٠.

أقول:

وأنت ترى أن الشيخ الألباني استشهد في المثال الأول بحديث في سنده رجلان لا يعرفهما. وأما في المثال الثاني فقد حسن حديثاً له طريقان، وقع في الطريق الأول رجل اسمه وكيع بن عدس مجهول العين عنده؛ لأنه لا يروي عنه سوى يعلى بن عطاء كما قال الذهبي. وفي الثاني ثلاثة مجاهيل اثنان منهما مجهولا العين لأن ليس لهما إلا راو واحد كما قال. فبعد هذا لا نشك أصلاً في صلاحية رواية أبي الطفيل للاستشهاد، وحتى لو سلمنا بكون عبد الكريم بن هلال وأسلم المكي مجهولا العين.

المثال الثالث: أورد في «السلسلة الصحيحة» حديثاً بطريقين: **الأول:** يرويه جعفربن عبد الله بن الحكيم عن تميم بن محمد عن عبد الرحمن بن شبل مرفوعاً، ثم قال عن تميم بن محمد هذا: «قال البخاري: فيه نظر، وذكره العقيلي، والدولابي وابن الجارود في الضعفاء، وأما ابن حبان فوثقه على قاعدته في توثيق غيرالمشهورين بالرواية، فإن تميماً هذا لم يذكروا راوياً عنه غيرجعفرهذا»[1]. فهذا سند فيه رجل قد ضعفه جمع من المتقدمين، ومع ذلك ليس له إلا راو واحد. ثم قال: «لكنه يتقوى بأن له شاهداً بلفظ... رجاله ثقات غيرعبد الحميد هذا فهو مجهول كما في «التقريب». فالحديث عندي حسن بمجموع الطريقين». فالشيخ الألباني استشهد بحديث مجهول الحال وحديث الذي لم يرو عنه إلا واحد، ومع ذلك قد ضعفه، بخلاف أسلم المكي فلم يضعفه أحد وهكذا عبد الكريم بن هلال فلم يضعفه إلّا متهم بالوضع.

المثال الرابع: أورد في «السلسلة الصحيحة» حديثاً بأربعة طرق: ضعّف الأول برجل مجهول، والثاني برجل ضعيف، والثالث برجل مبهم والرابع برجل ضعيف وجمع من المجهولين، ثم قال: «فالحديث بمجموع هذه الطرق حسن إن شاء الله تعالى»[2] فراجع إن شئت.

---

١. المصدر نفسه، حديث رقم ١١٦٨.

٢. المصدر نفسه، حديث رقم ١٤١٧.

ثم رأيت البوصيري قال عقب رواية أسلم المكي عن أبي الطفيل عن أبي ذر: «رواه أبو يعلى والبزار بإسناد ضعيف»[1]. وقوله هذا -مع التسليم بصحته- لا ينقض ما مرّ في تحقيق هذا الطريق؛ لأنّا وإن سلمنا بضعف سنده ولكن لا بأس به في الشواهد والمتابعات كما ثبتنا هذا مع ذكر الأمثلة.

النتيجة من تحقيق طرق رواية أبي ذر والحكم على سند رواية أبي ذر

فالحاصل من تحقيق بعض طرق رواية سيدنا أبي ذر (رحمة الله عليه) هو: أن أبا إسحاق قد حدث بهذا الحديث بلا شك وريب، فسند الفسوي إليه صحيح على شرط الشيخين وهو نفسه من رجالهما. ثم إن شيخه المبهم لم ينفرد به عن حنش؛ بل تابعه سماك بن حرب بسند حسن لذاته أو على الأقل حسن في الشواهد والمتابعات، كما يمكن أن يكون المبهم هو سماك نفسه، وحنش أيضاً -مع كونه ثقة مطلقاً كما ستعرف- لم ينفرد به عن أبي ذر؛ بل تابعه سعيد بن المسيب وأبو الطفيل، ورواية كليهما تصلح للاستشهاد كما مر توضيحه مفصلاً. وقلنا أيضاً إن الرجل المبهم في رواية إسرائيل عن جده هو إما ثقة أو صدوق، وعلى كل حال هو تابعي يستشهد به. وطرق رواية أبي ذر كما ترى تقوي بعضها بعضاً، وإن كان في كل منها ضعف، ولكنها بمجموع طرقها ترتقي إلى مرتبة الصحيح أو الحسن على الأقل كما هو واضح؛ بل وطريق إسرائيل يصلح للاستشهاد بغض النظر عما رواه عمرو بن ثابت وما روي عن أبي الطفيل وسعيد بن المسيب.

النتيجة النهائية والحكم على الحديث بمجموع الطرق الخمسة

للحديث طرق كثيرة في كتب السنة بعضها صحيح لذاته كرواية علي بن أبي طالب (عليه السلام) وعبد الله بن الزبير كما مر توضيحه مفصلاً، وبعضها صحيح بمجموع طرقه كرواية أبي ذر، وبعضها حسن لذاته كرواية أبي سعيد الخدري، ورواية ابن عباس حسن في

[1]. الحافظ البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، ج٧، ص٢٢٩، رقم ٦٧٢٩.

الشواهد والمتابعات فقط لأجل الحسن بن أبي جعفر الأزدي البصري، فقال الشيخ الألباني فيه: «ليس شديد الضعف، فيستشهد به». فيكون الحديث بمجموع طرقه صحيحاً؛ بل طريقا علي بن أبي طالب (عليه السلام) وعبد الله بن الزبير صحيحان بذاتهما كما عرفت.

والآن إذا تنزلنا فنقول: رواية ابن الزبير حسنة في الشواهد والمتابعات فقط لأجل ابن لهيعة، وليس ابن أبي مريم من الذين رووه عنه قبل احتراق كتبه. وهكذا رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام) ليست صحيحة؛ لذاتها بل حسنة لذاتها فقط لأجل معاوية بن هشام[1]. ورواية أبي سعيد حسنة في الشواهد والمتابعات فقط لأجل عطية وعبد العزيز بن محمد بن ربيعة. فبعض طرق هذا الحديث يقوي بعضها الآخر كما قال الحافظ السخاوي وسيأتي كلامه، فالحديث صحيح بمجموع طرقه بلا شك بغض النظر عن رواية أبي ذر وابن عباس، فكيف مع انضمامهما لما مر من رواية ابن الزبير وعلي (عليه السلام) وأبي سعيد الخدري.

والآن لو تنزلنا أكثر فنقول: لا شك أصلاً وأبداً في وجود بعض الطرق للحديث يصح الاستشهاد به اعتماداً على أقوال الأئمة الكبار من علماء السنة كـ:

• رواية ابن الزبير من طريق ابن لهيعة، فقد عرفت من كلام ابن تيمية والحافظ ابن حجر العسقلاني والذهبي والشيخ الألباني وغيرهم أنه يستشهد بحديثه وقد ذكرنا بعض الأمثلة.

• رواية علي (عليه السلام)، فلا شك في أن معاوية بن هشام -مع التنزل عن ما قلنا كلّه في الدفاع عنه- يصلح حديثه للاستشهاد لا أقل، فهو من رجال مسلم في صحيحه. وعنعنة الأعمش عن المنهال -مع التنزل عن ما قلنا كلّه في عدم ضررها بالسند -فيها شبهة الإرسال الخفي فيستشهد بها كما عرفت من كلام أبي الحسن السليماني والشيخ الألباني وغيرهما.

• رواية أبي سعيد الخدري وليس فيها إلا عطية وعبد العزيز بن محمد بن ربيعة وحديثهما

---

١. كما قال الشيخ سعد بن ناصر الشثري: «حسن، معاوية بن هشام صدوق»، انظر: ابن أبي شيبة، المصنف، بتحقيقه ج١٨، ص٧٣، رقم ٣٤٢٨٧.

-مع التنزل عن ما قلنا كلّه في إثبات كونهما حسنا الحديث- يصلحان للاستشهاد لا أقل. فقد استشهد الشيخ الألباني بمجهول العين فضلاً عن المستور، وقد استشهد بحديث عطية أيضاً، وذكرنا بعض الأمثلة لذلك.

• رواية أبي ذر من طريق إسرائيل، ليس فيها إلا تابعيّ مبهم، وقد عرفت من كلام أبي الحسن السليماني وغيره أن مثله يستشهد بحديثه وذكرنا بعض الأمثلة لذلك.

أما رواية ابن عباس من طريق الحسن بن أبي جعفر وجميع طرق رواية أبي ذر غير طريق إسرائيل، وإن كانت لا تقوي الحديث فهي لا تضره. فهذه أربع روايات، كل منها لا بأس به في الشواهد والمتابعات؛ فيصح الحديث بمجموعها.

الفصل السادس:
اتهام بعض رجال الأسانيد بالتشيع
لا يقدح في صحة الحديث

تعريف التشيع اعتماداً على كلام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) في كتابه المعروف «ثمرات النظر»

لما رأينا تسرّع بعض المعاصرين في ردّ الأحاديث المروية في فضل أهل البيت (عليهم السلام) عموماً وفضل علي بن أبي طالب (عليه السلام) خصوصاً، بمجرد كون رواتها متهمين فقط بنوع من التشيع، قصدنا أن نبين لهم خطأهم اعتماداً على أقوال أئمتهم في علم الحديث. وننقل هنا مختصر ما قاله محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) في كتابه المعروف «ثمرات النظر في علم الأثر»، بتحقيق رائد بن صبري بن أبي علفة، من تلاميذ الشيخ الألباني:

«قسم الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى) البدعة في «النخبة» إلى قسمين: إلى ما يكون بمكفر أو بمفسق، واختار في «شرحها» أن الأول لا يكون قادحاً في الراوي إلا إذا كان ردّاً لأمر معلوم من الدين ضرورة أو عكسه أي إثباتاً لأمر معلوم بالضرورة أنه ليس منه...»[1].

ثم شرح الصنعاني كلام ابن حجر العسقلاني في هذا النوع من الابتداع (أي المكفرة)، ثم قال في النوع الثاني أي البدعة المفسقة:

«وأما ما يكون ابتداعه بمفسق، فقد اختار لنفسه ونقله عن الجماهير أنه يقبل ما لم يكن

---

١. محمد بن إسماعيل الصنعاني، ثمرات النظر في علم الأثر، ص٢٥-٢٤.

داعية، وحينئذ فرده لأجل كونه داعية إلى بدعته لا لأجل بدعته، فتحصل من هذا أن كل مبتدع مقبول سواء كان بمكفر أو بمفسق، واستثناؤه لمن ردّ ما علم من الدين ضرورة أو زاد فيه ما ليس بضرورة، ليس لأجل بدعته؛ بل لردّه وإثباته ما ليس من الدين ضرورة، وكذا ردّ الداعية لأجل دعوته لا لأجل بدعته، والكل ليس من محل النزاع»[١].

ثم عقد باباً بعنوان «مسألة قبول كافر التأويل وفاسقه» فقال:

«وهذه هي مسألة قبول كافر التأويل وفاسقه، وقد نقل صاحب «العواصم» إجماع الصحابة على قبول فساق التأويل من عشر طرق في كتبه الأربعة، ونقل أدلة غير الإجماع واسعة. إذا عرفت هذا فحق عبارة «النخبة» أن يقال: ونقبل المبتدع مطلقاً إلا الداعية. وقال الذهبي في «الميزان» في ترجمة أبان بن تغلب ما لفظه: «البدعة على ضربين: فبدعة صغرى: كغلو التشيع، أو كان التشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو ذهب حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة. ثم بدعة كبرى: كالرفض الكامل والغلو فيه والحط على أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) والدعاء إلى ذلك، فهذه الأنواع لا يحتج بها ولا كرامة، انتهى. قلت: هذا المثيل لأحد أنواع الابتداع، وإلا فمن الابتداع النصب؛ بل هو شرّ من التشيع؛ لأنه التدين ببغض علي (رضي الله عنه) كما في «القاموس»، فالأمران بدعة؛ إذ الواجب والسنة محبة كل مؤمن بلا غلو في المحبة. أما وجوب محبة أهل الإيمان فأدلته طافحة كما في «صحيح مسلم» -مرفوعاً- «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا...» الحديث؛ بل حصر (صلى الله عليه وسلم) الإيمان في الحب في الله كما في حديث «وهل الإيمان إلا الحب في الله»»[٢].

ثم ذكر معنى الغلو وتحريمه في الدين ثم قال:

«إذا عرفت هذا، فالشيعي المطلق قد أتى بالواجب من محبة هذا البعض من المؤمنين،

---

١. المصدر نفسه، ص٢٧.

٢. المصدر نفسه، ص٢٩.

فإن كان غالياً فقد ابتدع بالغلو وأثم إن أفضى به إلى ما لا يحل. وأما مجرد زيادة المحبة والميل، فهو إذا صح أنه غلو فلا إثم فيه. وقد اتضح لك أن الحافظ الذهبي قسم التشيع ثلاثة أقسام:

الأول: تشيع بلا غلوّ، وهذا لا كلام فيه كما أفاده بقوله: «أو كان التشيع بلا غلو ولا تحرق». ولا يخفى أنه صفة لازمة لكل مؤمن، وإلا فما تم إيمانه؛ إذ منه موالاة المؤمنين، سيما رأسهم وسابقهم إليه، فكيف يقول: «فلو ذهب حديث هؤلاء...» يريد الذين والَوا عليّاً (رضي الله عنه) بلا غلو؟ وما الذي يذهبه بعد وصفه لهم بالدين والصدق والورع؟ ليت شعري، أيذهبه فعلهم لما وجب من موالاة أمير المومنين الذي لو أخلّوا به لأخلّوا بواجب وكان قادحاً فيهم؟ ولله در كثير من التابعين وتابعيهم؟ فقد أتوا بالواجب ودخلوا قوله تعالى: ﴿والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا﴾، وتحت قوله ﴿السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان﴾. من هنا تعلم أن القول بأن مطلق التشيع بدعة ليس بصحيح، والقدح به باطل، ولا قدح به حتى يضاف إليه الرفض الكامل وسب الشيخين (رضي الله عنهما)، وحينئذ فالقدح فيه بسبّ الصحابي لا بمجرد التشيع.

والقسم الثاني: من غلا في التشيع، وأسلفنا لك أنه أتى بواجب وابتدع فيه إن سلم مجرد الغلو بدعة، إلا أنها بدعة لم تفض بصاحبها إلى كفر ولا فسق، فهو غير مردود اتفاقاً؛ إذ قد قيل عند الجماهير: من أفضت به بدعته إلى أحدهما، كما سلف آنفاً.

الثالث من أقسام التشيع: من غلا وحطّ على الشيخين، فهذا قد أفضى به غلوه إلى محرم قطعاً، وهو سباب المسلم، وقد ثبت عنه (صلى الله عليه وسلم) «أن سباب المؤمن فسوق»، فهذا فاعل المحرم قطعاً، خارج عن حدّ العدالة، فاسق تصريحاً، فاعل لكبيرة كما يأتي، وتارك أيضاً لواجب، وحينئذ فردّه والقدح فيه ليس لأجل مطلق تشيعه، وهو موالاته لعلي (رضي الله عنه)؛ بل لسبّه المسلم وفعله المحرم. فعرفت أن التشيع المطلق ليس بصفة قدح وجرح من حيث هو؛ بل هو صفة تزكية؛ لأنه لا بد للمؤمن من موالاة أهل الإيمان فإذا عرف بها صارت

تزكية، فإذا وقع في عباراتهم القدح بقولهم: فلا شيعي، فهو من القدح المبهم، لا يقبل حتى يتبين أنه من النوع القادح وهو غلو الرفض»[1].

ثم بعد أن ذكر كلاماً حول النصب وتعريفه قال:

«وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة «الفتح»: التشيع: محبة علي (عليه السلام) وتقديمه على الصحابة، فمن قدّمه على أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) فهو غال في التشيع ويطلق عليه: رافضي، وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب والتصريح بالبغض فغال في الرفض، انتهى كلامه. فقسّم التشيع أيضاً ثلاثة أقسام: رفض، وغلو في الرفض وتشيع. فالأول: انضاف إلى محبته لعلي (رضي الله عنه) تقديمه على الشيخين، والثاني: انضاف إليها بغض الشيخين والسب لهما، والثالث: المحب فقط، وهذا التقسيم وقع في ذكره لبدعة التشيع. وأقول: أما محبته مطلقاً، وهو القسم الثالث، فإنه شرط في إيمان كل مؤمن، وليس البدعة في دبير ولا قبيل. وهل الإيمان إلا الحب في الله؟ وحينئذ عرفت أن كل مؤمن شيعي. وأما السّاب فسبّ المؤمن فسوق، صحابيّاً كان أو غيره، إلا أن سباب الصحابة أعظم جرماً، لسوء أدبه مع مصحوبه (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولسابقتهم في الإسلام. وقد عدّوا سبّ الصحابة من الكبائر كما يأتي عن الفريقين: الزيدية ومن يخالف مذهبهم. وقد عرفت أنه دل كلام الذهبي وكلام الحافظ ابن حجر على أن التشيع بكل أقسامه بدعة، ولا يخفى أن مطلق التشيع الذي هو موالاة علي واجب، وفاعل الواجب لا يكون مبتدعاً»[2]. ثم قال في النتيجة:

«فهذان الحافظان يوافقان أن التشيع أقسام ثلاثة: تشيع مطلق هو محبته (رضي الله عنه) فقط. ومحبته مع تقديمه علي الشيخين، ومحبته مع التقديم والسب. الأول: شيعي، والثاني: غال في التشيع ويطلق عليه رافضي، والثالث: غال في الرفض. هذا مفاد كلام الحافظين وهما إماما الفن وعلى كلامهما وقع البحث في هذه الرسالة»[3] انتهى موضع الحاجة من كلامه وراجع

١. المصدر نفسه، ص٣٢.
٢. المصدر نفسه، ص٣٩.
٣. المصدر نفسه، ص٤٣.

ترجمته في كتاب «معجم المؤلفين»[1] لعمر كحالة.

بيان أن التشيع ثلاثة أقسام: المحبة (التشيع المطلق)، والمحبة مع التقديم على الشيخين (الغلو في التشيع أو الرفض) والمحبة مع التقديم والسب (الغلو في الرفض).

فقد تبين لنا بشكل واضح أن التشيع ثلاثة أقسام:

- المحبة = التشيع المطلق.
- المحبة مع التقديم على الشيخين = الغلو في التشيع = الرفض.
- المحبة مع التقديم والسب = الغلو في الرفض.

بيان أن الشيعي بالمعنى الأول أتى بالواجب من المحبة وأنه ليس بمبتدع أصلاً فيقبل حديثه مطلقاً

أما الشيعي بالمعنى الأول، فقد أتى بالواجب من المحبة وأنه ليس بمبتدع أصلاً، والقدح فيه لأجل تشيعه باطل؛ بل التشيع بهذا المعنى هو صفة تزكية، وإذا وقع في عباراتهم القدح بقولهم: «فلان شيعي»، فهو من القدح المبهم، ولا يقبل مطلقاً. أما من كان شيعيّاً بالمعنى الثاني أي محبة علي (عليه السلام) مع تقديمه على الشيخين، فإنه أتى بواجب وابتدع فيه إن سُلم مجرد الغلو، إلا أنها بدعة لم تفض بصاحبها إلى كفر ولا فسق، فهو غير مردود اتفاقاً؛ لأنّ الكلام في البدعة المكفرة والمفسقة وليست هذه البدعة منهما. أما من كان شيعيّاً بالمعنى الثالث فإنه قد دخل في نوع المبتدع الفاسق فيرد حديثه إذا كان داعية إلى مذهبه وإلا فلا يرد أيضاً.

بيان أن الشيعي بالمعنى الثاني ليس مبتدعاً أصلاً لأنها مذهب بعض الصحابة وكبار التابعين فيقبل حديثه مطلقاً

ولكن الحق أن الشيعي بالمعنى الثاني أيضاً ليس مبتدعاً أصلاً لأنها مذهب بعض الصحابة وكبار التابعين كما يفهم من كلام ابن عبد البر في «الإستيعاب» في ذيل ترجمة الإمام

---

١. عمر كحالة، معجم المؤلفين، ج٩، ص٥٦.

علي بن أبي طالب (عليه السلام): «وإنما اختلفوا في تفضيل علي وعثمان. واختلف السلف أيضاً في تفضيل علي وأبي بكر»[١]. وقال أيضاً: «وروي عن سلمان، وأبي ذر، والمقداد، وخباب، وجابر، وأبي سعيد الخدري، وزيد بن الأرقم: أنّ علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) أولّ من أسلم، وفضّله هؤلاء على غيره»[٢]. وقوله غيره يشمل الشيخين، فهل يقال هؤلاء الصحابة كانوا من المبتدعة؟! وأضف أبا الطفيل إلى هؤلاء الذين ذكرهم ابن عبد البر، فإنه قال في ترجمة أبي الطفيل عامر بن واثلة: «كان متشيعاً في علي (رضي الله عنه) ويفضله ويثنى على الشيخين أبي بكر وعمر ويترحم على عثمان»[٣]، وقال أيضاً: «كان ثقة مأموناً يعترف بفضل الشيخين إلا أنه كان يقدم عليّاً»[٤]، ونقله عنه ابن حجر العسقلاني في «الإصابة» في ترجمة أبي الطفيل. وقال الشيخ جمال الدين عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري (المعاصر): «الذين ذهبوا إلى تفضيل علي (عليه السلام) على جميع الصحابة أبي بكر فمن بعده، منهم: سلمان الفارسي، وأبو ذر، والمقداد، وخباب، وجابر، وزيد بن الأرقم، وأبو الطفيل عامر بن واثلة، وعمار بن ياسر، وأبي بن كعب، وحذيفة، وبريدة، وأبو أيوب الأنصاري، وسهل بن حنيف، وعثمان بن حنيف، وأبو الهيثم بن التيهان، وخزيمة بن ثابت، وقيس بن سعد، والعباس بن عبد المطلب، وبنو هاشم كافة، وبنو المطلب كافة، وآخرون لا يحصون كثرة؛ بل كل من قاتل مع علي وانطوى تحت لوائه كان على هذه العقيدة كما هو معلوم. فهؤلاء كلهم قالوا بتقديم علي (عليه السلام) على أبي بكر وعمر وعثمان، ومن قال بما يقول به مثل هؤلاء الأكابر من الصحابة (رضي الله عنهم) كيف يقال عنه إنه كذاب فيه ومختلق له؟!»[٥].

وقال ابن حزم: «اختلف المسلمون في من هو أفضل الناس بعد الأنبياء (عليهم السلام)،

١. ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ص٥٣٥.
٢. المصدر نفسه، ص٥٢٣.
٣. المصدر نفسه، ص٨٢٧.
٤. المصدر نفسه، ص٥١٧.
٥. عبد العزيز بن محمد بن الصديق، الباحث عن علل الطعن في الحارث، ص١١.

فذهب بعض أهل السنة وبعض المعتزلة وبعض المرجئة وجميع الشيعة إلى أن أفضل الأمة بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم): علي بن أبي طالب (رضي الله عنه). وقد روينا هذا القول نصاً عن بعض الصحابة (رضي الله عنهم) وعن جماعة من التابعين والفقهاء»[1].

ويؤيده ما قاله الذهبي في ترجمة الحافظ الدارقطني (ورمي بالتشيع): «ليس تفضيل علي (أي على عثمان) برفض ولا هو ببدعة؛ بل ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين»[2].

أقول:

أما تقديم علي (عليه السلام) على عثمان فليس برفض ولا هو ببدعة كما قال الذهبي فهو من قبيل التشيع المطلق (القسم الأول) فمثله يقبل حديثه مطلقاً. أما تقديمه (عليه السلام) على الشيخين فقد ذهب إليه جمع من الصحابة والسلف فلا يمكن أن يعد صاحب هذه العقيدة مبتدعاً بعد أن ذهب إليها خلق من الصحابة والتابعين. فليسوا مبتدعون قطعاً لأنهم جمع من الصحابة فإنهم مجتهدون غير مبتدعين. ولو سلمنا أن التشيع بالمعنى الثاني يعد بدعة فلا نسلم بردّ حديث صاحب هذه العقيدة لأنها بدعة لم تفض بصاحبها إلى كفر ولا فسق كما قال الصنعاني، فهو غير مردود اتفاقاً كما قال.

بيان أن التشيع بالمعنى الثالث صاحبه مبتدع لأجل سبّه فيرد حديثه إذا كان داعية إلى مذهبه أما غير الداعية فيقبل مطلقاً

أما التشيع بالمعنى الثالث فصاحبه مبتدع لأجل سبّه فيرد حديثه إذا كان داعية إلى مذهبه كما قال الصنعاني والعسقلاني وغيرهما، أما غير الداعية فيقبل مطلقاً (إن ثبتت وثاقته وصدقه في الحديث)، وهو كالسني كما قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي في كتابه «التنكيل» (باب رواية المبتدع بتحقيق الشيخ الألباني): «فأما غير الداعية فقد مر نقل الإجماع على أنه كالسني».

---

١. ابن حزم الأندلسي، الفصل في الملل والنحل، باب الكلام في وجوه الفضل والمفاضلة بين الصحابة.

٢. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٦، ص٤٥٧.

ويوجد بعض الصحابة كانوا يسبون ويشتمون غيرهم من الصحابة كما جاء مثلاً عن عمار بن ياسر، فإنه كان يشتم عثمان كما ورد في الحديث الصحيح عن أبي غادية قال: «سمعت عمار بن ياسر يقع في عثمان يشتمه بالمدينة، قال: فتوعدته بالقتل، قلت: لئن أمكنني الله منك لأفعلن، فلما كان يوم صفين جعل عمار يحمل على الناس، فقيل: هذا عمار، فرأيت فرجة بين الرئتين وبين الساقين، قال: فحملت عليه فطعنته في ركبته، قال: فوقع فقتلته، فقيل: قتلت عمار بن ياسر؟! وأخبر عمرو بن العاص، فقال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: إن قاتله وسالبه في النار، فقيل لعمرو بن العاص: هو ذا أنت تقاتله؟ فقال: إنما قال: قاتله وسالبه». قال الشيخ الألباني بعد أن ذكر هذا الخبر: «وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم، وأبو الغادية هو الجهني وهو صحابي كما أثبت ذلك جمع»[1]. فهل نردّ أحاديث عمار لأجل شتمه لعثمان؟ بل بعض الصحابة قتلوا بعضهم بعضاً وأين السب من القتل؟! فرواة حديث السفينة ليسوا متهمين بقتل الصحابة ولا التابعين ولا أتباع التابعين. إنما عمرو بن ثابت -الذي ذكرنا حديثه في الشواهد والمتابعات- هو متهم بسبّ عثمان كما سيأتي، وهذا قد ثبت بحق عمار (رحمه الله). وكم من رجل ناصبي ساب لعلي بن أبي طالب وهو من رجال الصحيحين؟ إذن العبرة في رواية الحديث إنما هو الصدق والحفظ.

ويؤيد هذا كله ما قاله الشيخ الألباني في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، وهو حديث «ما تريدون من علي؟ إن عليّاً مني وأنا منه وهو ولي كل مؤمن بعدي» بعد أن أورد الحديث من طريق الأجلح بن عبد الله: «وإسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير الأجلح، وهو ابن عبد الله الكندي، مختلف فيه، وفي «التقريب»: صدوق شيعي. فإن قال قائل: راوي هذا الشاهد شيعي، وكذلك في سند المشهود له شيعي آخر، وهو جعفر بن سليمان، أفلا يعتبر ذلك طعناً في الحديث وعلة فيه؟! فأقول: كلا؛ لأنّ العبرة في رواية الحديث إنما هي الصدق والحفظ، وأما المذهب فهو بينه وبين ربه، فهو حسيبه، ولذلك نجد صاحبي

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٠٠٨.

الصحيحين وغيرهما قد أخرجوا لكثير من الثقات المخالفين كالخوارج والشيعة وغيرهم. وهذا هو المثال بين أيدينا، فقد صحح الحديث ابن حبان كما رأيت مع أنه قال في راويه جعفر في كتابه «مشاهير علماء الأمصار» (١٢٦٣/١٥٩): كان يتشيع ويغلو فيه؛ بل إنه قال في ثقاته (١٤٠/٦): «كان يبغض الشيخين». وهذا، وإن كنت في شك من ثبوته عنه، فإن مما لا ريب فيه أنه شيعي لإجماعهم على ذلك، ولا يلزم من التشيع بغض الشيخين (رضي الله عنهما)، وإنما مجرد التفضيل. والإسناد الذي ذكره ابن حبان برواية تصريحه ببغضهما، فيه جرير بن يزيد بن هارون، ولم أجد له ترجمة، ولا وقفت على إسناد آخر بذلك إليه. ومع ذلك فقد قال ابن حبان عقب ذاك التصريح: وكان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز»[1].

وقال مرة أخرى عقب حديث الأجلح: «وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال مسلم غير الأجلح وهو ابن عبد الله بن حجية وهو صدوق كما قال الذهبي في «الضعفاء» والحافظ في «التقريب» ولا عيب فيه سوى أنه شيعي، ولكن ذلك لا يضر في الرواية لأن العمدة فيها إنما هو الصدق كما حرره الحافظ في «شرح النخبة»»[2].

ومثله كلام الشيخ أحمد شاكر، فإنه بعد أن نقل بعض الأقوال في قبول رواية المبتدع أو ردّها قال: «وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه. والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيراً من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان وإن رووا ما يوافق رأيهم، ويرى كثيراً منهم لا يوثق بأي شيء يرويه»[3]. ثم نقل كلام الذهبي في أبان بن تغلب الذي نقله الصنعاني وكلام ابن حجر الذي نقله الصنعاني أيضاً، ثم قال: «والذي قاله الذهبي -مع

---

١. المصدر نفسه، حديث رقم ٢٢٢٣.
٢. المصدر نفسه، حديث رقم ١٦٨١.
٣. أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص٣٠٣.

ضميمة ما قاله ابن حجر في ما مضى- هو التحقيق المنطبق على أصول الرواية»، فوصل أيضاً إلى النتيجة التي وصل إليها الأمير الصنعاني في كتابه «ثمرات النظر في علم الأثر» وهي أن العبرة في رواية الحديث إنما هو الصدق والحفظ، وأما المذهب فهو بينه وبين ربه كما قال الشيخ الألباني.

ومثله كلام الشيخ جمال الدين القاسمي (١٢٨٣-١٣٣٢هـ) في علي بن هاشم بن البريد الخزاز، فإنه بعد أن نقل غلو علي هذا في التشيع عن كل من الذهبي وابن حبان والبخاري قال: «ولم يمنع الإمام أحمد ومسلم وغيرهما، مع ورعهم ونقدهم من الرواية عنه على ما قيل فيه إيثاراً لصدقه وضبطه وهو المقصود في باب الرواية»[١].

ومثله كلام آخر للذهبي: «هذه مسألة كبيرة، وهي: القدري والمعتزلي والجهمي والرافضي، إذا عُلم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه. وتردّدوا في الداعية هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثير من الحفّاظ إلى تجنّب حديثه وهجرانه. وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه وكان داعيةً ووجدنا عنده سُنّة تفرّد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السُنّة؟ فجميع تصرّفات أئمّة الحديث تؤذن بأنّ المبتدع إذا لم تبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تبح دمه، فإنّ قبول ما رواه سائغ. وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي. والذي اتّضح لي منها أنّ مَن دخل في بدعةٍ ولم يُعدّ من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يُقبل حديثه»[٢]. وعبر الشيخ عبد الفتاح أبو غدة عن كلام الذهبي هذا بنصّ هامّ في الموضوع [٣].

قاعدة أسسها وابتدعها النواصب وهي: إذا روى المبتدع غير الداعية ما فيه تقوية لبدعته لم يؤخذ عنه

نعم، توجد قاعدة أسسها وابتدعها النواصب وهي: إذا روى المبتدع غير الداعية ما

١. محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي، حياة البخاري، ص٣٨.
٢. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٧، ص١٥٣.
٣. انظر: عبد الفتاح أبو غدة، جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، ص٦٨، بتحقيقه.

فيه تقوية لبدعته لم يؤخذ عنه. قال الشيخ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري عن هذه القاعدة: «هو من دسائس النواصب التي دسوها بين أهل الحديث ليتوصلوا بها إلى إبطال كل ما ورد في فضل علي (عليه السلام)»[1]. ويؤيد صحة ما قاله في أن هذه القاعدة هو من دسائس النواصب، كلام الشيخ المعلمي في «التنكيل»: «أول من نسب إليه هذا القول إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وكان هو نفسه مبتدعاً منحرفاً عن أمير المؤمنين علي متشدداً في الطعن على المتشيعين...». ولكن ردّ عليه الشيخ المعلمي مفصلاً وقال في النتيجة: «وبما تقدم يتبين صحة إطلاق الأئمة قبول غير الداعية إذا ثبت صلاحه وصدقه وأمانته، ويتبين أنهم إنما نصوا على رد المبتدع الداعية تنبيهاً على أنه لا يثبت له الشرط الشرعي للقبول وهو ثبوت العدالة»[2].

إذا عرفت هذا فمن الواضح لمن يراجع كتب تراجم الرواة والجرح والتعديل أن كثيراً من رواة السنة الذين لا يحصى عددهم، لا سيما رجال الكتب الستة متهمون بنوع من التشيع. أمّا رواة حديث السفينة -سوى الصحابة- الذين اتهموا بنوع من التشيع -ولا نقول ثبت تشيعهم- في الروايات الخمسة التي مر تحقيقها هم -حسب علمي-: ابن لهيعة في رواية ابن الزبير، سعيد بن جبير في رواية ابن عباس، الأعمش في رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام)، عطية في رواية أبي سعيد الخدري، وعبيد الله بن موسى وأبو إسحاق السبيعي في رواية أبي ذر من طريق إسرائيل عن جده. وهكذا المنهال بن عمرو من رواة الحديث في طريق علي بن أبي طالب (عليه السلام) لم يتهمه أحد غير الجوزجاني الناصبي بقوله فيه: «سيئ المذهب وقد جرى حديثه»[3]، وأظنه يريد التشيع. أمّا حنش بن المعتمر فلم أر أحداً اتهمه بالتشيع وإن كان من أصحاب علي (عليه السلام).

---

١. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص١٨٠.
٢. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، باب رواية المبتدع.
٣. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١٠، ص٢٨٤.

ومن الواضح لمن يراجع ترجمة هؤلاء الرواة في كتب التراجم كـ«تهذيب التهذيب» لابن حجر العسقلاني وغيرها، أنه لا يثبت بحق أي واحد منهم التشيع بالقسم الثالث (أي الرفض مع السبّ)؛ فإنهم إما من القسم الأول أو من القسم الثاني من التشيع، وهذا لا يفضي بصاحبه إلى الكفر ولا الفسق، فيكون خارجاً عن محل كلامنا؛ لأنّ بحثنا في البدعة المكفرة والمفسقة. وعمرو بن ثابت -الذي ذكرنا روايته في ذيل تحقيق طريق أبي ذر كالشاهد لرواية إسرائيل- سيأتي تحقيق حاله مفصلاً، فالظاهر كونه رافضيّاً، ولكن لا دليل على كونه داعية إلى بدعته، فيقبل حديثه لأنهم اعترفوا بصدقه وعدم كذبه في حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد أن اتهموه بالغلو في التشيع.

ولذا قال الصنعاني في «الثمرات النظر في علم الأثر»: «قول الذهبي: «إن أهل البدعة الكبرى الحاطّين على الشيخين، الدعاة إلى ذلك، لا يقبلون ولا كرامة» غير صحيح، فقد خرجوا الجماعة من أهل هذا القبيل كعدي بن ثابت، وتقدم لك أنه قال الدارقطني: رافضي غال»[1].

أقول: لا سيما مسلم في صحيحه قد خرج لعدي بن ثابت ما يؤيد بدعته -عند الذهبي- وهو حديث «لا يحبك إلا المؤمن ولا يبغضك إلا المنافق»[2]، وعدي بن ثابت معروف عند الكل بالتشيع؛ بل بالرفض، وهذا مما لا يخفى على مثل مسلم. إذن، تشيع هؤلاء الرواة بعد أن ثبت صدقهم في حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يضرنا بشيء.

وهذا كله مع فرض ثبوت التشيع -بأحد معانيه- لهؤلاء الرواة، وإلّا فكثير منهم قد اتهموا بالتشيع المطلق (أي المحبة فقط) لأنهم رووا بعض فضائل أهل البيت (عليهم السلام) كما رووا فضائل غيرهم من الصحابة، كعطية بن سعد العوفي وابن لهيعة والأعمش وأبي إسحاق وإسرائيل والمنهال. ومن هنا قال جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ): «أقول ههنا أمر ينبغي

---

١. محمد بن إسماعيل الصنعاني، ثمرات النظر في علم الأثر، ص١٢٢.

٢. مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، ج١، ص٦١.

التفطن له وهو أن رجال الجرح والتعديل عدوا في مصنفاتهم كثيراً ممن رمى ببدعة، وسندهم في ذلك ما كان يقال عن أحد من أولئك أنه شيعي أو خارجي أو ناصبي أو غير ذلك، مع أن القول عنهم بما ذكر قد يكون تقولاً وافتراء. ومما يدل عليه أن كثيراً ممن رمى بالتشيع من رواة الصحيحين لا تعرفهم الشيعة أصلاً. وقد راجعت من كتب رجال الشيعة كتابي «الكشي» و«النجاشي»، فما رأيت من رماهم السيوطي نقلاً عمن سلفه بالتشيع في كتابه «التقريب» ممن خرّج لهم الشيخان وعدهم خمسة وعشرين إلا راويين وهما أبان بن تغلب وعبد الملك بن أعين، ولم أر للبقية في ذينك الكتابين ذكراً. وقد استفدنا بذلك علماً مهمّاً وفائدة جديدة، وهي أنه ينبغي الرجوع في المرمي ببدعة إلى مصنفات رجالها فيها يظهر الأصيل من الدخيل والمعروف من المنكور. ونظير هذا ما كنت أدل عليه وهو الرجوع في أقوال الفرق إلى مصنفاتها المتداولة حتى ينثلج بها الصدر، وإلا فكم من قول افترى على مذهب أو نقل مقلوباً أو فاقد شرط كما يعلمه من حقق ورجع إلى الأصول؛ بل رأيت من الشراح من يضبط لفظة لغوية ويعزوها، وبمراجعة المعزو إليه يظهر اشتباه في المادة. فتنبّه لهذه الفائدة واحرص عليها»[1].

ومثال ذلك، أن الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ) لم يكن معاصراً للمنهال (ت ١١٠هـ)؛ بل لم يره قط، فضلاً عن أنه سمع منه أو عاشره. فمن أين فهم الجوزجاني أن المنهال كان سيئ المذهب؟! ثمة احتمالان: الأول: أن الجوزجاني سمع من شيوخه عمن عاصروا المنهال أنه كان سيئ المذهب، وهذا الاحتمال ظاهر البطلان، فلم يقل أحد بكون المنهال سيئ المذهب لا من شيوخ الجوزجاني، ولا من الذين عاصروا المنهال، ولا أحد في الدنيا غير الجوزجاني. الثاني: أن الجوزجاني اتهمه اعتماداً على سبر مروياته كما هو شأن أكثر أئمة الجرح والتعديل. قال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦هـ) في كتابه «التنكيل» بتحقيق الشيخ الألباني: «ينبغي أن يبحث عن معرفة الجارح أو المعدل بمن جرحه أو عدله، فإن أئمة الحديث

---

١. محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ص١٩٥، باب الناقلون المبدعون.

لا يقتصرون على الكلام في من طالت مجالستهم له وتمكنت معرفتهم به؛ بل قد يتكلم أحدهم في من لقيه مرة واحدة وسمع منه مجلساً واحداً، وفي من عاصره ولم يلقه ولكنه بلغه شيءٌ من حديثه، وفي من كان قبله بمدة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيء من حديثه،... ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على أحاديث عدة له تكون مستقيماً وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذاك الراوي وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوي... ولو تدبر لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط ولَم يبلغه وما يوجب طعناً في دينه وثقه... وهكذا يقع في التضعيف ربما يجرح أحدهم الراوي لحديث واحد استنكره وقد يكون له عذر...»[١]، انتهى موضع الحاجة من كلامه.

فعلى هذا، أن الجوزجاني بلغه شيء من حديث المنهال فاتهمه بكونه سيئ المذهب؛ لأنّ الجوزجاني الناصبي والمجاهر بذلك لم يحتمل الفضائل الواردة في حق علي (عليه السلام) التي رواها المنهال. فالمنهال راوي حديث المنزلة والسفينة والدّار وراية خيبر وحديث «أنا الصديق الأكبر لا يقولها بعدي إلا الكذاب، صليت قبل الناس سبع سنين» وغيرها من الفضائل، فمن يروي هكذا حديث يكون متهماً عند الجوزجاني.

وقال الشيخ المعلمي في «التنكيل»: «والجوزجاني فيه نصب، وهو مولع بالطعن في المتشيعين كما مر، ويظهر أنه إنما يرمي بكلامه هذا إليهم، فإن في الكوفيين المنسوبين إلى التشيع جماعة أجلة اتفق أئمة السنة على توثيقهم وحسن الثناء عليهم وقبول روايتهم وتفضيلهم على كثير من الثقات الذين لم ينسبوا إلى التشيع، حتى قيل لشعبة: حدثنا عن ثقات أصحابك، فقال: إن حدثتكم عن ثقات أصحابي فإنما أحدثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة، الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل وحبيب بن أبي ثابت ومنصور. (راجع تراجم هؤلاء

---

١. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، باب كيف البحث عن أحوال الرواة.

في «تهذيب التهذيب»)، فكأن الجوزجاني لما علم أنه لا سبيل إلى الطعن في هؤلاء وأمثالهم مطلقاً حاول أن يتخلص مما يكرهه من مروياتهم وهو ما يتعلق بفضائل أهل البيت...»[1].

بيان أن بعض رواة حديث سفينة نوح إنما اتهموا بالتشيع المطلق وهذا ينفعهم وهو نوع من التعديل دون الجرح

واعلم أنّ قول قائل عقب حديث: «فلان فيه تشيع» كلام عظيم، وعلى القائل أن يثبت أولاً أن الراوي كان في الواقع شيعياً وأن اتهامه بالتشيع ليس لأجل روايته بعض أحاديث الفضائل، ثم بعد ذلك لا بدّ من إثبات أن تشيع هذا الراوي ليس من نوع المحبة أو التفضيل فقط؛ بل فيه نوع من البدعة دون الاجتهاد الذي ذهب إليه جمع من الصحابة. ثم قول قائل عقب قوله السابق: «إنّ هذا الحديث يؤيد بدعته فهو مردود»، كلام أعظم من قبله؛ لأنّ أحاديث فضائل أهل البيت عامة وعلي (عليه السلام) خاصة ليس فيها أي تأييد لأي بدعة؛ بل فضائلهم ثابتة عند المسلمين، فهم الثقل الثاني الذي لن يفترق عن الثقل الأول (كتاب الله)، فلماذا الإنكار؟!

وحاصل الكلام في هذا الباب: رواة حديث سفينة نوح (على نبينا وعليه السلام) إما لم يتهموا بالتشيع أصلاً، أو اتهموا ولكن لم يثبت ذلك عنهم، أو اتهموا بالتشيع المطلق وهو حب أهل البيت (عليهم السلام) عامة وعلي (عليه السلام) خاصة ورواية فضائلهم بالجملة، وذلك كلّه لا يضر بهؤلاء الرواة بل يقويهم، وهو نوع من التعديل دون الجرح كما قال الأمير الصنعاني. أما عمرو بن ثابت فسيأتي تحقيق حاله مفصلاً فانتظر.

تطبيقات عملية من علماء الحديث تؤيد صحة هذه النتيجة، وذكر بعض الأمثلة

ثمة تطبيقات عملية من علماء الحديث تؤيد صحة هذه النتيجة، نذكر بعض الأمثلة من

---

١. المصدر نفسه، باب رواية المبتدع.

كلام الحافظ الذهبي وابن حجر العسقلاني والشيخ الألباني:

قال الحافظ الذهبي: «أبو عوانة، عن الاعمش، ثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم قال: لمّا رجع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من حجّة الوداع، ونزل غدير خمّ، أمر بدوحات فقممن، ثم قال: كأنّي دعيت فأجبت، إنّي قد تركت فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض. ثم قال: إنّ الله مولاي وأنا وليّ كلّ مؤمن، ثم أخذ بيد عليّ فقال: من كنت مولاه فهذا وليه، اللّهم وال من والاه، وعاد من عاداه. فقلت لزيد بن أرقم: سمعته من رسول الله؟! فقال: ما كان في الدوحات أحد الّا رآه بعينيه وسمعه بأُذنيه. هذا إسناد قوي»[١]، أما ابن كثير فنقل عن الذهبي أنه قال في هذا الحديث: «وهذا حديث صحيح»[٢]. فصححه الذهبي ولم يعله بتشيع الأعمش وحبيب بن أبي ثابت وأبي الطفيل الصحابي، وهؤلاء الرواة اتهامهم بالتشيع أشهر من أن يخفى على الذهبي، والحديث من أشهر الأحاديث الشيعية.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «وأخرج الترمذي بإسناد قوي عن عمران بن حصين في قصة قال فيها: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «ما تريدون من علي، إن عليّاً مني وأنا من علي وهو ولي كل مؤمن بعدي»»[٣]. فراجعنا كتاب الترمذي فيرويه عن شيخه قتيبة بن سعيد عن جعفر بن سليمان الضبعي عن يزيد الرشك عن مطرف بن عبد الله عن عمران بن حصين. وجعفر بن سليمان هذا قال ابن حجر نفسه فيه: «كان يتشيع»[٤]، واتهامه بالتشيع أشهر من أن يخفى على أحد، وقد أورد ابن حجر في ترجمته في «تهذيب التهذيب» شيئاً كثيراً يدل على شدة تشيع الرجل، ومع ذلك ترى ابن حجر يقوّي سند حديثه السابق، وفيه تأييد عقيدة جعفر بن سليمان؛ وذلك لأنّ المهم عند ابن حجر في قبول الحديث هو الصدق والحفظ

١. انظر: الذهبي، طرق حديث الغدير، حديث رقم ٦٥.
٢. ابن كثير، البداية والنهاية، ج٥، ص٢٢٨-٢٢٩.
٣. ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج٤، ص٤٦٧.
٤. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص١٦١.

دون المذهب كما مرّ من كلام الشيخ الألباني أيضاً.

وقال الشيخ الألباني: «فطر بن خليفة عن أبي الطفيل قال: «جمع علي (رضي الله عنه) الناس في الرحبة ثم قال لهم: أنشد الله كل امرئ مسلم سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول يوم غدير خم ما سمع لما قام، فقام ثلاثون من الناس، (و في رواية: فقام ناس كثير)، فشهدوا حين أخذ بيده فقال للناس: «أتعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: نعم يا رسول الله، قال: «من كنت مولاه، فهذا مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه». قال: فخرجت وكأن في نفسي شيئاً، فلقيت زيد بن أرقم، فقلت له: إني سمعت عليّاً يقول كذا وكذا، قال: فما تنكر، قد سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول ذلك له». أخرجه أحمد (٤/٣٧٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٢٠٥، موارد الظمآن)، وابن أبي عاصم (١٣٦٧ و١٣٦٨)، والطبراني (٤٩٦٨)، والضياء في «المختارة» (رقم -٥٢٧ بتحقيقي). قلت: وإسناده صحيح على شرط البخاري»[١]، فانظر كيف يصحح هذا السند على شرط البخاري وفيه فطر بن خليفه، واتهامه بالتشيع معروف عند الكل والحديث فيه تعلق بالتشيع.

وقال أيضاً: «عن ابن بريدة عن أبيه أنه مر على مجلس وهم يتناولون من علي، فوقف عليهم، فقال: إنه قد كان في نفسي على علي شيء، وكان خالد بن الوليد كذلك، فبعثني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في سرية عليها علي، وأصبنا سبياً، قال: فأخذ علي جارية من الخمس لنفسه فقال خالد بن الوليد: دونك، قال: فلما قدمنا على النبي (صلى الله عليه وسلم) جعلت أحدثه بما كان، ثم قلت: إن عليّاً أخذ جارية من الخمس، قال: وكنت رجلاً مكباباً، قال: فرفعت رأسي، فإذا وجه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد تغير، قال فهو يقول: «من كنت وليه فعلي وليه». أخرجه النسائي وأحمد (٥/٣٥٠ و٣٥٨ و٣٦١). والسياق له من طرق عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عنه. قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ١٧٥٠.

الشيخين أو مسلم. فإن ابن بريدة إن كان عبد الله، فهو من رجالهما، وإن كان سليمان فهو من رجال مسلم وحده»[1]، فانظر كيف يصحح هذا السند على شرط البخاري وفيه الأعمش، واتهامه بالتشيع معروف عند الكل والحديث فيه تعلق بالتشيع.

وقال أيضاً في تخريج حديث: «والذي نفسي بيده، لا يبغضنا أهل البيت أحد إلا أدخله الله النار» ما هذا نصه: «أخرجه الحاكم (١٥٠/٣) من طريق محمد بن فضيل: حدثنا أبان بن تغلب عن جعفر بن إياس عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): فذكره. وقال: «صحيح على شرط مسلم». قلت: وهو كما قال»[2]، فانظر كيف يصحح هذا السند على شرط مسلم وفيه أبان بن تغلب (عليه الرحمة)، واتهامه بالتشيع الشديد والرفض معروف عند الكل، والحديث فيه تعلق شديد بالتشيع.

قال أيضاً في تخريج حديث «كان يحب عليّاً» ما نصه: «أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» و«المعجم الصغير»: حدثنا محمد بن الحسين أبو حصين القاضي، قال حدثنا عون ابن سلام، قال حدثنا عيسى بن عبد الرحمن السلمي عن السدي عن أبي عبد الله الجدلي قال: قالت لي أم سلمة: أيسب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بينكم على المنابر؟! قلت: سبحان الله! وأنى يسب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)؟! قالت: أليس يُسَبُّ علي بن أبي طالب ومن يحبه؟ وأشهد أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يحبه... قلت: وهذا إسناد جيد، ورجاله كلهم ثقات»[3]، فانظر كيف يجوّد هذا السند وفيه السدي واتهامه بالرفض معروف جدّاً، والحديث فيه تعلق بالتشيع.

وقد عرفت أن الشيخ الألباني استشهد برواية عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري لحديث

---

١. المصدر نفسه، حديث رقم ١٧٥٠.

٢. المصدر نفسه، حديث رقم ٢٤٨٨.

٣. المصدر نفسه، حديث رقم ٣٣٣٢.

الثقلين وقال عقبه: «وهو إسناد حسن في الشواهد»[1]، ولا شكّ في أنّ هذا الحديث مما يؤيد عقيدة عطية في تشيعه المطلق.

١. المصدر نفسه، حديث رقم ١٧٦١.

الفصل السابع:
كلام بعض علماء السنة في تصحيح حديث السفينة أو تحسينه

والنتيجة التي وصلنا إليها بعد تحقيق أسانيد الحديث في كتب السنة فقط هي نفسها قال بها بعض كبار علماء السنة:

قال **الحافظ شمس الدين السخاوي ت ٩٠٢هـ** بعد أن ذكر الحديث في كتابه «استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف»، من طريق أبي ذر وابن عباس وابن الزبير وأبي سعيد الخدري: «وبعض طرق هذا الحديث يقوي بعضها بعضاً»[١]. ونقل **محمد بن يوسف الصالحي الشامي ت ٩٤٢هـ** في كتابه «سبل الهدى والرشاد» كلام السخاوي هذا وأقره[٢]. قال **خالد بن أحمد الصمي بابطين** محقق كتاب «استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف»: «مما يدل على أن للحديث أصلاً، فإن ضعف بعض طرق الحديث السابقة منجبر كحديث أبي ذر عند أبي يعلى والبزاز فضعفه منجبر بغيره، وحديث أبي ذر عند الحاكم مداره مفضل بن صالح، وحديثه يتقوى بحديث غيره، وكذا حديث عبد الله بن الزبير ففيه عبد الله بن لهيعة وضعفه محتمل»، ولم يطّلع على رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام) وسندها من أصح الأسانيد.

وقال الحافظ السخاوي أيضاً في كتابه «البلدانيات» بعد أن ذكر حديث سفينة نوح:

---

١. شمس الدين السخاوي، استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف، حديث رقم ٢١٣ الى ٢٢٠.

٢. محمد بن يوسف الصالحي الشامي، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، ج١١، ص١٢.

«هذا حديث حسن»[1]. ثم ذكر بعض طرق رواية أبي ذر ورواية أبي سعيد الخدري وابن عباس وابن الزبير فقال: «وبعضها يقوي بعضاً ولذلك حسنته»[2]. والظاهر من سياق كلامه في كتابيه أنه لم يطلع على رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام). ولا نحتاج إلى ذكر ترجمة السخاوي وثناء العلماء عليه ومكانته في علم الحديث، فأمره أشهر من أن يذكر.

وجلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ رمز إلى الحديث بالحسن في كتابه «الجامع الصغير»[3].

وابن حجر الهيثمي المكي ت ٩٧٤هـ قال في «الصواعق المحرقة»: «وجاء من طرق عديدة يقوي بعضها بعضاً»[4]. وقال أيضاً في كتابه «المنح المكية في شرح الهمزية» المسمى بـ«أفضل القرى لقراء أم القرى»: «وصح حديث «إن مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك»»[5].

ومحمد بن يوسف التونسي المالكي المعروف بالكافي ت ١٣٧٩هـ قال في كتابه «السيف اليماني المسلول في عنق من يطعن في أصحاب الرسول»: «روى البزار عن ابن عباس، وأبو داود عن ابن زبير، والحاكم عن أبي ذر بسند حسن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق... الحديث المشهور المتفق على نقله: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق. وهو حديث نقله الفريقان وصححه القبيلان، لا يمكن لطاعن أن يطعن عليه، وأمثاله في الأحاديث كثيرة»[6]، وراجع «معجم المؤلفين» لترجمته[7].

---

١. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، البلدانيات، باب البلد الثاني والثلاثون دمياط، ص١٨٧.
٢. المصدر نفسه، باب البلد الثاني والثلاثون دمياط، ص١٨٩.
٣. جلال الدين السيوطي، الجامع الصغير، ج١، ص٣٧٣، رقم ٢٤٤٢؛ ج٢، ص٥٣٣، رقم ٨١٦٢.
٤. ابن حجر المكي، الصواعق المحرقة، ص٢١٢.
٥. ابن حجر المكي، المنح المكية في شرح الهمزية، ص٥٣٥.
٦. انظر: علي الحسيني الميلاني، نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار، ج٤، ص١٩٣.
٧. عمر كحالة، معجم المؤلفين، ج١٢، ص١٣٦.

والسيد أحمد زيني دحلان ت ١٣٠٤هـ قال في كتابه «الفضل المبين في فضائل الخلفاء الراشدين وأهل البيت الطاهرين»: «وصح عنه (صلى الله عليه وسلم) من طرق كثيرة أنه قال: إنما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق -وفي رواية: هلك- ومثل أهل بيتي فيكم كمثل باب حطة في بني إسرائيل، من دخله غفرله»[١]، وراجع ترجمته في «معجم المؤلفين» فقال: «الشافعي، فقيه، مؤرخ مشارك في أنواع من العلوم، مفتي الشافعية بمكة...»[٢].

وقال الحاكم النيسابوري ت ٤٠٥هـ في «المستدرك» بعد أن رواه عن أبي ذر: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[٣].

وقال عبد الله بن ظافر بن عبد الله الشهري محقق كتاب «المطالب العالية» لابن حجر العسقلاني (تنسيق الدكتور سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري) بعد تخريج حديث من رواية أبي ذر: «يمكن أن يرتقي الحديث بمجموع هذه الطرق إلى درجة الحسن لغيره. وله شواهد من حديث ابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وأنس، وابن الزبير (رضي الله عنهم)... وجملة القول إن حديث أبي ذر حسن بطرقه، والله أعلم»[٤].

وأخيراً وقفتُ على كتاب «المصنف» لإبن أبي شيبة بتحقيق الشيخ الدكتور سعد بن ناصر عبد العزيز الشثري، فقال في الهامش تعليقا على رواية علي (عليه السلام): «حسن، معاوية بن هشام صدوق»[٥]، فحسّن سند رواية علي (عليه السلام) كما ترى.

---

١. انظر: علي الحسيني الميلاني، نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار، ج٤، ص١١٧.
٢. عمر كحالة، معجم المؤلفين، ج١، ص٢٢٩.
٣. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٢، ص٣٤٣، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي.
٤. ابن حجر العسقلاني، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، حديث رقم ٣/٣٩٧٣، ج١٦، ص٢٣٢، باب فضل أهل البيت (صلوات الله عليهم).
٥. ابن أبي شيبة، المصنف، تحقيق: الشيخ سعد بن ناصر الشثري، ج١٨، ص٧٣، رقم ٣٤٢٨٧.

ثم كثير من علماء السنة وإن لم يصرحوا بصحة إسناد حديث السفينة، إلا أنهم أرسلوه إرسال المسلم، أو لا أقل يفهم من سياق كلامهم أنهم كانوا يعتقدون بصحة الحديث. فمثلاً أبو بكر محمد بن الحسين الآجري البغدادي ت ٣٦٠هـ قال في كتابه «الشريعة»: «... ومن أحب أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الطيبين وتولاهم وتعلق بأخلاقهم وتأدب بأدبهم، فهو على المحجة الواضحة والطريق المستقيم والأمر الرشيد ويرجى له النجاة، كما قال النبي (صلى الله عليه وسلم): مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح (عليه الصلاة والسلام) من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك...»[١]. قال الذهبي في ترجمته: «الآجري، الإمام المحدث القدوة، شيخ الحرم الشريف...كان صدوقاً خيّراً عابداً صاحب سنة وأتباع...»[٢].

وقال الحافظ ابن الأبار المالكي ت ٦٥٨هـ بتونس: «فصل: ما عذر الأموية وأبنائها في قتل العلوية وإفنائها؟ أهُمْ يقسمون رحمة ربك! دليل في غاية الوضوح، على أنهم كسفينة نوح، من ركب فيها نجا، ومن تخلف عنها غرق. ثم يحبسهم آل الطليق ويطردهم آل الطريد...»[٣]. قال الذهبي في ترجمته: «الإمام العلامة البليغ الحافظ المجود المقرئ مجد العلماء أبو عبد الله... وذكره أبو جعفر بن الزبير وقال: هو محدث بارع، حافل، ضابط، متقن وكاتب بليغ وأديب حافل حافظ... واعتنى بباب الرواية اعتناء كثيراً... قلت (أي الذهبي): كان بصيراً بالرجال المتأخرين، مؤرخاً، حلو التترجم، فصيح العبارة، وافر الحشمة، ظاهر التجمل، من بلغاء الكتبة...»[٤]. ثم رماه الذهبي بالتشيع لأجل كتابه هذا «درر السمط»؛ لأنه ينال فيه من بني أمية ويصف علياً (عليه السلام) بالوصي.

أقول: إن أراد من التشيع أن هذا مذهبه فلا شك في كون الرجل من السنة، وحاله كحال

---

١. محمد بن الحسين البغدادي، الشريعة، ج٣، ص٣٥٢، كتاب جامع فضائل أهل البيت (رضي الله عنهم)، باب ذكر أمر النبي (ص) أمته بالتمسك بكتاب الله (عز وجل) وبسنة رسوله وبمحبة أهل بيته.

٢. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٦، ص١٣٣.

٣. ابن الأبار المالكي، درر السمط في خبر السبط، ص١١٦.

٤. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٢٣، ص٣٣٦.

النسائي والدارقطني وغيرهما من كبار علماء السنة الذين رُموا بالتشيّع وهم لا شك في كونهم من السنة، وراجع مقدمة عزالدين عمر موسى على الكتاب وردّه على الذين رموا ابن الأبار بالتشيع. وإن أراد من التشيع تفضيل علي (عليه السلام) على غيره من الصحابة، فهذا ما ذهب إليه جمع من الصحابة والتابعين كما مر من كلام الذهبي نفسه. وراجع ترجمته في «تاريخ الإسلام»[1] للذهبي إن أردت. أما وصف علي (عليه السلام) بالوصي فقد قال به جمع من علماء السنة وليس هنا محل تفصيله، فراجع كتاب «معالم المدرستين» للعلامة العسكري إن أردت.

وقال أحمد بن عبد القادر العجيلي الحفظي الشافعي ت ١٢٣٣هـ في خطبة كتابه «ذخيرة المآل»: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي جعل أهل البيت كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها أهلكه الغرق...»[2]. قال الزركلي في ترجمته: «مؤرخ، أديب متفقه...»[3].

وقال محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ت ١١٨٢هـ في بحث له حول الإجماع نقلاً عن الشيخ صالح بن مهدي المقبلي ت ١١٠٨هـ: «قال في «نجاح الطالب» للعلامة المقبلي عند قول ابن الحاجب: «ولا ينعقد بأهل البيت خلافاً للشيعة» ما لفظه: «هذا ينافي حكايته عن الشيعة»، نفي حجية الإجماع والمشهور الذي لا يجهله إلا مقلد في النقل لا يصح تقليده؛ فإن الشيعة يقولون بحجية إجماع الأمة وحجية إجماع أهل البيت، فالرافضة يشترطون دخول المعصوم في الموضعين. وأما الزيدية فلا يقولون بالعصمة في الإمام ولا باشتراطها، والنقل عنهم باشتراط ذلك باطل. ولكن يقولون بإجماع الأمة بمثل أدلة غيرهم، وبإجماع أهل البيت لأحاديث تواترت، كالذي ورد من أن أهل البيت والكتاب لا يفترقان حتى يردا عليه الحوض، لكثرة طرقها منها عند من التزم الصحة كمسلم والحاكم وابن حبان وعند غيرهم كأحمد والطبراني والخطيب وابن أبي شيبة والدارمي وأبي يعلى الموصلي، وغيرهم من أحاديث

١. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٤٨، ص٣٦٣.
٢. انظر: علي الميلاني، نفحات الأزهار، ج٤، ص١٠٨.
٣. خير الدين بن محمود الزركلي، الأعلام، ج١، ص١٥٤.

جماعة من الصحابة قد ذكرناهم في العلم الشامخ. وزعم البرزنجي أنه بلغ بهم إلى خمسة وعشرين صحابيّاً ويشهد له حديث «مثل أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق»، أخرجه الحاكم وابن جرير والخطيب والطبراني والبزار. وكذا أخرج أحمد حديث «النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف فإذا خالفتها قبيلة اختلفوا فصاروا حزب إبليس». ومن أنصف عَلِمَ أن هذا الدليل أقوى من أدلة إجماع الأمة بمراتب»[1]. وقال أيضاً: «إن أهل البيت النبوي الذين وردت في فضائلهم أحاديث نبوية يطول إعدادها ولا تنحصر أعدادها، قد عرفها كل عارف واغترف من بحرها كل غارف. ووردت بعبارات نبوية، تارة يعبر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عنهم بـ«أهل بيتي»، كحديث «أهل بيتي كسفينة نوح... الحديث»، أخرجه الحاكم من حديث ابن عباس. وتارة بلفظ «عترتي»، كحديث «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي»، ومنه ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت... الآية﴾...»[2].

---

١. محمد بن إسماعيل الصنعاني، إجابة السائل شرح بغية الآمل، ص١٥٥-١٥٦، مع تصرف قليل بالعبارة لتوضيح المعنى.

٢. محمد بن إسماعيل الصنعاني، المسائل المرضية في بيان اتفاق أهل السنة على سنن الصلاة والزيدية، مخطوط.

الفصل الثامن:
ليس حديث السفينة منكراً، وعلماء السنة يشرحون حديث السفينة في كتبهم ويدفعون شبهة وجود النكارة في متنه

تعريف النكارة

وبعد أن ثبتنا صحة حديث السفينة من جهة السند لا بدّ الآن من إثبات عدم نكارة الحديث.

قال السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري (ت ١٣٨٠هـ) في بحث له حول النكارة في الحديث:

«وأما ما يترتب عليه هذا الحكم، وهو معرفة كون الحديث منكراً لا أصل له، فذلك بأمور: منها: ما هو واضح جلي يشترك في معرفته كل من له دراية بالحديث، كركاكة اللفظ والمعنى واشتماله على المجازفات والإفراط في الوعيد الشديد على الأمر اليسير، أو الوعد العظيم على الفعل اليسير، وغير ذلك مما هو مذكور في كتب الموضوعات وأصول الحديث. ومنها: ما هو خفي، لا يدركه إلا البزل في هذا الشأن، وأهمها أمران: **الأمر الأول**: التفرد من الراوي المجهول أو المستور أو من لم يبلغ من الحفظ والشهرة ما يحتمل معه تفرد ما يجب أن يشاركه غيره فيه، أو في أصله تفرداً بإطلاق أو بالنسبة إلى شيخ من الحفاظ المشاهير... **الأمر الثاني**: مخالفته للأصول والثابت المعروف من المنقول، كما نقل ابن الجوزي عن بعضهم أنه قال: إذا رأيت

الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع...»[1].

وقال الشيخ محمود سعيد ممدوح (المعاصر): «النكارة لها معان، أحدها: مرادفة الشاذ، ثانيها: مخالفة الضعيف لمن هو أوثق منه، ثالثها: تفرد الضعيف الذي لا يحتمل تفرده ولا من يتابعه أو يشهد له، رابعها: كون المتن غريباً ومخالفاً للأصول مع ركاكة الألفاظ، خامسها: مطلق التفرد ولو بوجه من الوجوه»[2].

وقال الشيخ الألباني في تعريف المنكر: «هو الذي في إسناده ضعيف خالف الثقة في متنه، وقد يكون منكر المتن ولو لم يخالف»[3]. وقال: «إن الثقة إذا خالف في حديثه من هو أحفظ منه، أو أكثر عدداً فحديثه شاذ، وإذا كان المخالف ضعيفاً فحديثه منكر»[4].

وقال الذهبي في تعريف المنكر: «وهو ما انفرد الراوي الضعيف به. وقد يعد مفرد الصدوق منكرا»[5].

وقال ابن حجر العسقلاني: «إن الشاذ: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه. وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح. وإن وقعت المخالفة له مع الضعف؛ فالراجح يقال له: المعروف، ومقابله يقال له: المنكر... وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموماً وخصوصاً من وجهٍ؛ لأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقاً في أن الشاذ راويه ثقةٌ أو صدوقٌ، والمنكر راويه ضعيفٌ. وقد غفل من سوى بينهما، والله أَعلم»[6]. وقال أيضاً: «وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له

---

١. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص١١٨- ١٢٢.
٢. محمود سعيد ممدوح، رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة، ص١٥٦-١٥٧.
٣. الألباني، ضعيف الترغيب والترهيب، ج١، ص٤.
٤. الألباني، تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر، ص٢٥.
٥. الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص٤٢.
٦. ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص٨٥-٨٧.

ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث وإن خولف بهذا فضل المنكر من الشاذ وأن كلاًّ منهما يجمعهما مطلق التفرد أو مع قيد المخالفة»[1].

وفي «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» للأمير الصنعاني: «وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة شرح البخاري المعروف بفتح الباري في ترجمة بُريد بضم الموحدة هو ابن عبد الله بن أبي برده ابن أبي موسى: «إن أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة». قال ابن الصلاح: «وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث». قال ابن حجر: «قلت: وهو ما ينبغي التيقظ له فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد المنكر على مجرد التفرد لكن حيث لا يكون المنفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده»»[2].

وقال الحافظ السخاوي: «إن الصدوق إذا تفرد بما لا متابع له فيه ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في المقبول فهذا أحد قسمي الشاذ، فإن خولف من هذه صفته مع ذلك كان أشد في شذوذه، وربما سماه بعضهم منكراً وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط فهذا القسم الثاني من الشاذ. وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو الضعف في بعض مشائخه خاصة أو نحوهم ممن لا يحكم لحديثهم بالقبول بغير عاضد يعضده بما لا متابع له ولا شاهد، فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد إطلاق المنكر لكثير من المحدثين كأحمد والنسائي، وإن خولف مع ذلك فهو القسم الثاني من المنكر. فالحاصل أن كلاًّ من الشاذ والمنكر قسمان يجتمعان في مطلق التفرد أو مع قيد المخالفة ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق غير ضابط والمنكر راويه ضعيف لسوء حفظه أو جهالته أو نحو ذلك»[3].

---

١. ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج٢، ص٦٧٥.
٢. محمد بن إسماعيل الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ج٢، ص٦.
٣. نقله عنه العظيم آبادي في: عون المعبود شرح سنن أبي داود، ج١، ص٢٣٦.

وقال الحافظ البرديجي (ت ٣٠١هـ) في معنى المنكر: «إنه حديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه عنه ولا من وجه آخر»[١]. وقال ابن الصلاح: «وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث»[٢].

بيان أن الحديث يعد منكراً إذا كان:

والحاصل من هذه الأقوال هو: أن الحديث يعد منكراً:

١- إذا كان في إسناده ضعيفٌ خالف الثقة.

٢- إذا كان في إسناده ضعيفٌ أو صدوقٌ تفرد بما لا متابع له فيه ولا شاهد، ولو لم يخالف، أي مجرد التفرد.

٣- إذا كان في لفظه ركاكة.

٤- إذا كان في متنه أي معناه مخالفة للثابت المعروف من المنقول والمعقول.

بيان أن هذه الأمور لا تنطبق على حديث السفينة إلا الأمر الرابع منها عند بعض علماء السنة

أما الأمر الأول فينطبق على الرواية التي رواها ابن عدي في «الكامل» من حديث ابن عباس: «حدثنا علي بن سعيد الرازي، ثنا محمد بن خزيمة، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا الحسن بن أبي جعفر، عن عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس، عن النبي (صلى الله عليه وسلم)...»[٣]. وعلي بن سعيد الرازي فيه ضعف وخالف جمعاً من الحفاظ الثقات الذين رووا الحديث بهذا الإسناد «عن مسلم بن إبراهيم، عن الحسن بن أبي جعفر، عن أبي الصهباء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس» كما مرّ توضيحه في ذيل تحقيق رواية ابن

١. ابن الصلاح، علوم الحديث، ص١٢٩.

٢. المصدر نفسه.

٣. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٢، ص٣٠٦.

عباس. فقد وقعت النكارة في سند رواية ابن عدي.

أما الأمران الثاني والثالث، فلا ينطبقان على حديث السفينة، فالحديث ليس متفردّاً وليس في لفظه ركاكة، وإنما فيه جملة تشبيهية «مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح»، ثم ذِكرُ وجه هذه التشبيه «من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق».

أما الأمر الرابع، فهو الذي تختلف كثيراً أنظار علماء السنة واجتهاداتهم فيه لأجل اختلافهم في فهم معنى الحديث، وهل أنه مخالف للثابت المعروف من المنقول والمعقول، أم لا ليس مخالفاً للثابت المعروف لوجود شواهد لمتنه في الكتاب والسنة الصحيحة، أم ليس منكراً لإمكانية الجمع بين معناه وبين الثابت المعروف؟ فمن الواضح أن الحكم على نكارة متن الأحاديث هو أمر اجتهادي فيكون متن خبر منكراً عند بعض العلماء فيضعفه، في حين لا يرى بعض آخر أي مشكل في متنه فيصحح الحديث. والأمثلة على ذلك كثيرة جدّاً، وسنرى قريباً أن الذهبي قال في حديث السفينة: «حديث سفينة نوح أنكر وأنكر». وقد ردّ عليه الشيخ صالح بن مهدي المقبلي واتهمه بالنصب. وهكذا الذين صححوا أو حسنوا الحديث وشرحوه ردّوا على الذهبي، وكلهم من أهل السنة وأهل الحديث. وهكذا الحال بالنسبة إلى أحاديث أخرى لا سيما ما يتعلق بمسائل العقيدة وفضائل أهل البيت (عليهم السلام)، فقد ردّ الذهبي كثيراً من الأحاديث المروية في فضل أهل البيت (عليهم السلام) لأجل نكارة متنها عنده، حتى قال السيد أحمد بن محمد بن الصديق الشافعي: «إن النكارة عند الذهبي هي فضل علي بن أبي طالب»[1].

بيان أنه لا يصح عند بعض علماء السنة أي حديث في خصائص علي بن أبي طالب (عليه السلام)

قال الحافظ ابن تيمية في كتابه «منهاج السنة»: «قال ابن حزم الذي صح من فضائل علي فهو قول النبي (صلى الله عليه وسلم): أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا انه لا نبي

١. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص٧٠.

بعدي، وقوله: لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله...، وعهده (صلى الله عليه وسلم) أن علياً لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق... قال: وأما من كنت مولاه فعلي مولاه، فلا يصح من طريق الثقات أصلاً. وأما سائر الأحاديث التي يتعلق بها الروافض فموضوعة، يعرف ذلك من له أدنى علم بالأخبار ونقلها»[1]، ثم دافع ابن تيمية عما قال ابن حزم.

أقول: أما قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»، فقال أبو الحسن سيف الدين الآمدي: «هذا الحديث غير صحيح»[2]. أما قوله «لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله» فقال ابن حزم: «وهذه صفة واجبة لكل مسلم مؤمن وفاضل». وأما قوله «إن علياً لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق» فقال: «وقد صح مثل هذا في الأنصار أنهم لا يبغضهم من يؤمن بالله واليوم الآخر»[3]، وبعض المعاصرين ضعفوا هذا الحديث من صحيح مسلم لكون راويه عدي بن ثابت المتهم بالرفض.

إذن، لا يصح عند هؤلاء أي حديث لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في خصائص علي بن أبي طالب (عليه السلام) أصلاً. حينما نرى النسائي وغيره ألفوا كتباً في جمع خصائص علي (عليه السلام) لا في فضائله فقط، وصحح أو حسّن كثيراً منها الحافظ ابن حجر العسقلاني وابن حجر المكي والسيوطي ونور الدين الهيثمي والحاكم والبوصيري والمناوي وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين. ويستبعد جدّاً أن يكون هذا الاختلاف الشديد في تصحيح فضائل علي (عليه السلام) وتضعيفها نشأ من اختلاف أنظارهم في علم الجرح والتعديل. ولكن علماء السنة قبل تخريج الحديث وتحقيق أسانيده ينظرون إلى متنه، فإن كان المتن عندهم منكراً يبحثون في سند الحديث عن علة لتضعيفه؛ لأن الغاية عندهم هي تضعيف الحديث فقط. فإذا كان ابن حزم هذا العالم السني الذي يريد تخريج حديث في فضل علي

١. ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ج٧، ص٣٢٠.
٢. نقله ابن حجر المكي في: الصواعق المحرقة، ص٦٧.
٣. ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ج٧، ص٣٢٠.

(عليه السلام) ثم تحقيقه، وهو متهم بالنصب كما ستجده في ذيل ترجمته في «لسان الميزان»، فليس من العجيب أن يكون فضل علي (عليه السلام) عنده منكراً، فتضعيفه لفضائله ليس عجيباً؛ بل بالعكس، أي تصحيحه لها هو العجيب، وهو إنما صحح ما ورد من فضل علي (عليه السلام) في الصحيحين. وإن كان هذا العالم ابن تيمية وقد اتهم من قبل علماء السنة بالعظائم لأجل أقواله في علي (عليه السلام) كما ستجده في ذيل ترجمته في «الدرر الكامنه» للحافظ ابن حجر العسقلاني، فليس من العجيب أن يوافق ابن حزم على آرائه الباطلة.

وهذا أمر واضح جدّاً لمن يراجع ويقرأ تخريجاتهم للأحاديث، لا سيما في ما يتعلق بمسائل العقيدة والفضائل، وقد تتبعت هذا شخصيّاً. فقد رأيت الشيخ الألباني كثيراً ما يوثق راوٍ ويصحح حديثه في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، ثم يضعفه ويعلل به حديثاً في مكان آخر في كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، أو يستشهد بحديث راوٍ في الشواهد والمتابعات في «السلسلة الصحيحة» ولكن لا يستشهد به في «السلسلة الضعيفة». وهذا إما تناقض أو أنه يعمل بمقتضى قاعدة تضعيف حديث ثقة وعدم الاستشهاد بحديث من فيه ضعف محتمل إن كان في متن حديثه نكارة عنده، وتصحيح حديثه والاستشهاد بالضعيف إن لم يكن في متن حديثه نكارة عنده. وسنرى مثالاً تطبيقيّاً لعمله هذا قريباً في تخريجه لحديث السفينة؛ حيث حسّن أحاديث بعض رواة حديث السفينة في بعض كتبه ولكن أعلَّ حديث السفينة بالراوي نفسه، أو استشهد بحديث بعض الرواة في كتبه ثم لم يستشهد بحديثه حين روى حديث السفينة. وسنرى قريباً أيضاً أنه قد صحح بعض الأحاديث في فضل صحابة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كعمر بن الخطاب وعائشة وحفصة بأسانيد لا تبلغ طرقها لا في الكثرة ولا في مرتبة الصحة إلى طرق حديث السفينة أبداً.

ثم وقفت بعد ذلك على كلام للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني (المتوفى ١٣٨٦هـ) يؤيد صحة ما وصلت إليه فقال:

«إذا استنكر الأئمة المحققون المتن وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقاً حيث وقعت أعلّوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذلك المنكر، فمن ذلك إعلاله بأن راويه لم يصرح بالسماع هذا، مع أن الراوي غير مدلس، أعلّ البخاري بذلك خبراً رواه عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن عكرمة تراه في ترجمة عمرو من التهذيب. ونحو ذلك كلامه في عمرو بن دينار في القضاء بالشاهد واليمين، ونحوه أيضاً كلام شيخه علي بن المديني في حديث «خلق الله التربة يوم السبت...»، كما تراه في «الأسماء والصفات» للبيهقي. وكذلك أعلّ أبو حاتم خبراً رواه الليث بن سعد بن سعيد المقبري كما تراه في علل ابن أبي حاتم (٢/٣٥٣). ومن ذلك إشارة البخاري إلى إعلال حديث الجمع بين الصلاتين بأن قتيبة لما كتبه عن الليث كان معه خالد المدائني وكان خالد يدخل على الشيوخ، يراجع «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١٢٠). ومن ذلك الإعلال بالحمل على الخطإ وإن لم يتبين وجهه، كإعلالهم حديث عبد الملك بن أبي سليمان في الشفعة. ومن ذلك إعلالهم بظن أن الحديث أدخل على الشيخ كما ترى في «لسان الميزان» في ترجمة الفضل بن الحباب وغيرها. وحجتهم في هذا أن عدم القدح بتلك العلة مطلقاً إنما بُني على أن دخول الخلل من جهتها نادر، فإذا اتفق أن يكون المتن منكراً يغلب على ظن الناقد بطلانه، فقد يحقق وجود الخلل وإذا لم يوجد سبب له إلا تلك العلة فالظاهر أنها هي السبب، وأن هذا من ذلك النادر الذي يجيء الخلل فيه من جهتها. وبهذا يتبين أن ما وقع ممن دونهم من التعقب بأن تلك العلة غير قادحة، وأنهم قد صححوا ما لا يحصى من الأحاديث مع وجودها فيها إنما هو غفلة عما تقدم من الفرق، اللهم إلا أن يثبت المتعقب أن الخبر غير منكر. القواعد المقررة في مصطلح الحديث منها ما يذكر فيه خلاف ولا يحقق الحق فيه تحقيقاً واضحاً، وكثيراً ما يختلف الترجيح باختلاف العوارض التي تختلف في الجزئيات كثيراً، وإدراك الحق في ذلك يحتاج إلى ممارسة طويلة لكتب الحديث والرجال والعلل مع حسن الفهم وصلاح النية»[1].

١. محمد بن علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص٨، المقدمة.

بيان أن علة اختلاف علماء السنة في تصحيح الأحاديث وتضعيفها ليست فقط لأجل اختلاف أنظارهم في علم الجرح والتعديل؛ بل ثمة دور للتعصب وعدم معرفة بعضهم بمنزلة أهل البيت عند الله تعالى والرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)

ولذا كثيراً ما نرى بعضهم يكذب حديثاً في فضائل أهل البيت (عليهم السلام)، في حين أن بعضهم يثبته ويصححه، وليس هذا كله لأجل اختلاف أنظارهم في علم الجرح والتعديل والرجال؛ بل لأن الحكم على الحديث بالنكارة هو أمر اجتهادي، فيكون الحديث عند بعضهم منكراً فيطلبون علة في أسانيده ويذكرون ما ورد من الجرح في رواته، وأكثر رواة السنة مجروحون بنوع من الجرح. بينما عندما يرى آخرون الحديث نفسه غير منكر لأنهم فهموا من الحديث غير ما فهمته الطائفة الأولى، فينظرون إلى أسانيده كما ينظرون إلى حديث ورد في فضل غير أهل البيت من الصحابة. قال السيد أحمد بن محمد بن الصديق في علة تضعيف بعض علماء السنة لحديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها»: «فإنهم توهموا منه -أي من حديث مدينة العلم- أن فيه تفضيلاً لعلي على أبي بكر وذلك مخالف لأصول أهل السنة كما صرح به كثير منهم، فبادروا إلى تكذيب رواته والأمر بخلاف ذلك»[1].

ويمكن أن يكون منشأ اختلافهم في الحكم بنكارة متن حديث ورد في فضل أهل البيت اختلافهم في معرفة منزلة أهل البيت (عليهم السلام) عند الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم). فمن فهم معنى حديث الثقلين الصحيح؛ بل المتواتر ومعنى عدم افتراق أهل البيت (عليهم السلام) عن القرآن، فلا ينكر متن أي حديث في فضلهم. ومما يؤيد أن اختلافهم في تصحيح الأحاديث وتضعيفها ليس فقط لاختلاف أنظارهم في علم الجرح والتعديل هو تضعيف، بل تكذيب بعضهم لحديث الغدير، كابن حزم وابن تيمية، واعتراف بعضهم بتواتر لفظه -وليس معناه فقط- كالذهبي والشيخ الألباني. فالحديث المتواتر صحيح بدون احتياج إلى قواعد الجرح والتعديل وعلم الرجال، لكثرة طرقه ورواته في الطبقات كلها واستحالة تواطئهم على الكذب.

---

١. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص١٤٠.

فخلاصة القول: إن علة اختلافهم في تصحيح الأحاديث وتضعيفها ليست فقط لأجل اختلاف أنظارهم في علم الجرح والتعديل وعلم الرجال والحديث؛ بل ثمة دور للتعصب وعدم معرفة بعضهم بمنزلة أهل البيت عند الله تعالى والرسول (صلى الله عليه وآله وسلم). وعلى كل حال لا يمكن لنا إقناع الذين يعتقدون بنكارة متن حديث السفينة بصحة الحديث؛ لأنهم سيأتون بعلل غير قادحة كما قال الشيخ المعلمي، أو يكذبون الحديث لأجل نكارة متنه.

ونحن مع أننا أثبتنا لهم صحة الحديث من ناحية السند، ولكن نزيدهم أيضاً ونقول:

تضعيف حديث السفينة لأجل نكارة المتن مردود لأمور عدة:

الأول: ردّ احتجاج الشيعة بالحديث لأجل نكارة متنه غير مقبول:

لا يقبل منكم ردّ حديث السفينة -في مقام ردّ احتجاج الشيعة بالحديث- لنكارة متنه عندكم لأجل مخالفته للثابت المعروف؛ لأنّ هذا الثابت المعروف هو محل البحث بيننا. فعليكم أن تنظروا إلى أسانيد حديث السفينة كما تنظرون إلى أسانيد الفضائل المروية في كتبكم في حق غير أهل البيت من الصحابة. وسنعرف قريباً أن الشيخ الألباني لو نظر في أسانيد حديث السفينة كما نظر في حديث «لو كان بعدي نبي لكان عمر» أو في حديث «إنه ليهون علي الموت إن أريتك زوجتي في الجنة، يعني عائشة» لصحح حديث السفينة بلا شك وريب.

الثاني: ليس في حديث السفينة إلا جملة تشبيهيه، ثم ذِكرُوجه هذه التشبيه، وقد ثبت عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مثل ذلك في حديث الثقلين «إني تارك فيكم الثقلين، إن تمسكتم (أخذتم) بهما لن تضلوا، كتاب الله وأهل بيتي»:

ليس في حديث السفينة إلا جملة تشبيهيه «مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح»، ثم ذِكرُ وجه هذه التشبيه «من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق». وهذه التشبيه لا غبار عليه أصلاً لمن ينصف، فقد ثبت عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: «إني تارك فيكم الثقلين، إن تمسكتم (أخذتم) بهما لن تضلوا، كتاب الله وأهل بيتي» (صححه الشيخ الألباني

في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»[1]، ومعناه: من اتّبع أهل البيت فقد هدي ونجا ومن لم يتّبعهم فقد ضلّ وغرق كما هو صحيح بالنسبة إلى الثقل الأول أي كتاب الله عزوجلّ. وهكذا من ركب سفينة نوح نجا ومن لم يركب غرق كما قال تبارك وتعالى: ﴿فأنجيناه ومن معه في الفلك المشحون. ثم أغرقنا بعد الباقين﴾[2]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿فكذبوه فنجيناه ومن معه في الفلك وجعلناهم خلائف وأغرقنا الذين كذبوا بآياتنا فانظر كيف كان عاقبة المنذرين﴾[3]. فقد ثبتت صحة تشبيه أهل البيت بسفينة نوح كما هو واضح لمن يقايس بين حديث الثقلين وما جاء في القرآن الكريم في قصة نوح (على نبينا وعليه السلام). ولذا قال الأمير الصنعاني نقلاً عن الشيخ المقبلي كما مرّ: «ويشهد له -أي لحديث الثقلين- حديث «مثل أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق»». فهذا المعنى هو الثابت المعروف من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ويجب إنكار ما خالفه لا العكس. فعلى إخواننا السنة تصحيح اعتقاداهم اعتماداً على الأحاديث الواردة الصحيحة في هذا المعنى -وجوب أخذ الدين عن الكتاب وأهل البيت بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)- وردّ ما يخالفها.

الثالث: بعد ثبوت حديث السفينة من حيث السند لا مجال لاستنكار معناه:

نجيب بما قاله الشيخ الألباني في ردّه على ابن كثير: «وأما النكارة الشديدة التي زعمها ابن كثير (رحمه الله)، فالظاهر أنه يعني أنه من غير المعقول أن يتأخر أحد من المصلين -أي من الصحابة- إلى الصف الآخر لينظر إلى امرأة. وجوابنا، أنهم قالوا: إذا ورد الأثر بطل النظر، فبعد ثبوت الحديث لا مجال لاستنكار ما تضمنه من الواقع، ولو أننا فتحنا باب الاستنكار لمجرد الاستبعاد العقلي للزم إنكار كثير من الأحاديث الصحيحة، وهذا ليس من شأن أهل السنة والحديث؛ بل هو من دأب المعتزلة وأهل الأهواء»[4].

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٧٦١.

٢. سورة الشعراء: الآيتان ١١٦-١١٧.

٣. سورة يونس: الآية ٧٣.

٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٤٧٢.

فبعد ثبوت حديث السفينة من حيث السند لا مجال لاستنكار معناه. ومثله كلام جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ): «قال ابن السمعاني: «متى ثبت الخبر صار أصلاً من الأصول ولا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر لأنه إن وافقه فذاك وإن خالفه لم يجز رد أحدهما لأنه رد للخبر بالقياس وهو مردود بالاتفاق فإن السنة مقدمة على القياس»»[1]. فحديث الثقلين والسفينة صارا أصلين من الأصول ولا نحتاج إلى عرضهما على أصل آخر لكي يقال هذا منكر وهذا أصل.

الرابع: علماء السنة يشرحون حديث السفينة في كتبهم ويدحضون شبهة وجود النكارة في متن الحديث:

إن بعض علماء السنة يشرحون حديث سفينة نوح ولم يعترضوا عليه من جهة نكارة متنه وإن لم يفهموا معنى الحديث فهماً صحيحاً. وسنذكر هنا بعض الأمثلة لأجل الاختصار:

قال أبو بكر محمد بن الحسين الآجري البغدادي ت ٣٦٠هـ: «... ومن أحب أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الطيبين، وتولاهم وتعلق بأخلاقهم، وتأدب بأدبهم، فهو على المحجة الواضحة، والطريق المستقيم والأمر الرشيد، ويرجى له النجاة، كما قال النبي (صلى الله عليه وسلم): «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح عليه الصلاة والسلام من ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك...»»[2].

أقول: ليس صحيحاً أن حديث السفينة يدل على وجوب حبّ أهل البيت؛ لأن الحب وحده بدون التمسك والاتباع لا يحقق النجاة، فهل كان سينجو من الغرق من أحبّ سفينة نوح واحترمها واعترف بعظمتها -على فرض وجوده- ثم لم يدخل فيها ولم يتمسك بها؟!

وقال محمد عبد الرؤوف المناوي الشافعي ت ١٣٣١هـ: «(إن مثل أهل بيتي)، فاطمة وعليّ

١. محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ص٩٨.
٢. محمد بن الحسين البغدادي، الشريعة، ج٣، ص٣٥٢، كتاب جامع فضائل أهل البيت (رضي الله عنهم).

وابنيهما وبنيهما أهل العدل والديانة. «فيكم مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك»، وجه التشبيه أن النجاة ثبتت لأهل السفينة من قوم نوح، فأثبت المصطفى (صلى الله عليه وسلم) لأمته بالتمسك بأهل بيته النجاة، وجعلهم وصلة إليها. ومحصوله الحث على التعلق بحبهم وحبلهم، وإعظامُهم شكرٌلنعمةِ مُشرِّفهم، والأخذ بهدي علمائهم، فمن أخذ بذلك نجا من ظلمات المخالفة وأدى شكر النعمة المترادفة، ومن تخلف عنه غرق في بحار الكفران وتيار الطغيان فاستحق النيران؛ لما أن بغضهم يوجب النار كما جاء في عدة أخبار. كيف وهم أبناء أئمة الهدى ومصابيح الدجى الذين احتج الله بهم على عباده، وهم فروع الشجرة المباركة وبقايا الصفوة الذين أذهب عنهم الرجس وطهرهم وبرأهم من الآفات وافترض مودتهم في كثير من الآيات، وهم العروة الوثقى ومعدن التقى. واعلم أن المراد بأهل بيته في هذا المقام العلماء منهم؛ إذ لا يحث على التمسك بغيرهم، وهم الذين لا يفارقون الكتاب والسنة حتى يردوا معه على الحوض»[1]. وقال أيضاً: ««مثل أهل بيتي» زاد في رواية فيكم «مثل سفينة نوح» في رواية في قومه، «من ركبها نجا» أي خلص من الأمور المستصعبة، «ومن تخلف عنها غرق» وفي رواية هلك. ومن ثم ذهب قوم إلى أن قطب الأولياء في كل زمن لا يكون إلا منهم. ووجه تشبيههم بالسفينة أن من أحبهم وعظمهم شكراً لنعمة جدهم وأخذ بهدي علمائهم نجا من ظلمة المخالفات، ومن تخلف عن ذلك غرق في بحر كفر النعم وهلك في معادن الطغيان»[2].

أقول: هذا تفسير وشرح صحيح للحديث لا سيما قوله «والأخذ بهدي علمائهم فمن أخذ بذلك نجا» وقوله «أن المراد بأهل بيته في هذا المقام العلماء منهم إذ لا يحث على التمسك بغيرهم، وهم الذين لا يفارقون الكتاب والسنة حتى يردوا معه على الحوض»، وقد عينهم قبل ذلك بقوله: «فاطمة وعليّ وابنيهما».

---

١. محمد عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج٢، ص٦٥٨، حديث رقم ٢٤٤٢.
٢. المصدر نفسه، ج٥، ص٦٦٠.

وقال العلامة علي بن أحمد بن نور الدين محمد بن إبراهيم العزيزي الشافعي ت ١٠٧٠هـ في شرحه على «الجامع الصغير» المسمى «السراج المنير بشرح الجامع الصغير»، بعد أن نقل كلام المناوي في شرح الحديث: «ولعل مقصود الحديث الحث على إكرامهم واحترامهم واتباعهم في الرأي»[١]. وقال أيضاً: «قوله من ركبها نجا... إلخ، أي من ركب سفينة نوح نجا... إلخ، فكذلك من تمسك بأهل بيته (صلى الله عليه وسلم) نجا، بمعنى الاقتداء بهم إن كانوا علماء، وإلّا فبمعنى اعتقادهم واحترامهم ومحبتهم وان ارتكبوا خلاف الشرع، فتجري عليهم الحدود الشرعية من غير احتقارهم»[٢]. وقال أيضاً: «قوله غرق، من باب تعب كما في المصباح فينبغي احترامهم والاقتداء بعلمائهم»[٣]. راجع ترجمته في «معجم المؤلفين» فقال: «فقيه محدث...»[٤] وفي «الأعلام»: «فقيه مصري من العلماء بالحديث... »[٥].

أقول: وهذا أيضاً شرح صحيح لا سيما قوله «من تمسك بأهل بيته (صلى الله عليه وسلم) نجا»، كيف لا وهو (صلى الله عليه وآله وسلم) صرح بهذا تصريحاً غير قابل للتأويل، وله شاهد صحيح في لفظ حديث الثقلين «إن تمسكتم به (أي بالثقلين) لن تضلوا».

وقال ملّا علي بن سلطان القاري ت ١٠١٤هـ في شرحه المعروف على «مشكاة المصابيح» المسمى «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»: «قال -أي أبو ذر- وهو آخذ -أي متعلق- بباب الكعبة، قال الطيبي أراد الراوي بهذا مزيد توكيد لإثبات هذا الحديث. وكذا أبو ذر اهتم بشأن روايته فأورده في هذا المقام على رؤوس الأنام ليتمسكوا به. سمعت النبي -وفي نسخة صحيحة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)- يقول: ألا إن مثل أهل بيتي -بفتح الميم والمثلثة، أي شبههم فيكم- مثل سفينة نوح -أي في سببية الخلاص من الهلاك إلى النجاة-، من

---

١. علي بن أحمد الشافعي، السراج المنير بشرح الجامع الصغير، ج٢، ص١٧.
٢. المصدر نفسه.
٣. المصدر نفسه، ج٣، ص٢٦٩.
٤. عمر كحالة، معجم المؤلفين، ج٧، ص٢٤.
٥. خير الدين بن محمود الزركلي، الأعلام، ج٤، ص٢٥٨.

ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك. فكذا من التزم محبتهم ومتابعتهم نجا في الدارين وإلا فهلك فيهما ولو كان يفرق المال والجاه أو أحدهما. رواه أحمد وكذا الحاكم لكن بدون لفظ إن. قال الطيبي: وفي رواية أخرى لأبي ذر يقول: من عرفني فأنا من قد عرفني، ومن أنكرني فأنا أبو ذر، سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: ألا إن مثل أهل بيتي... الحديث. أراد بقوله: فأنا من قد عرفني وبقوله: فأنا أبو ذر، أنا المشهور بصدق اللهجة وثقة الرواية وأن هذا الحديث صحيح لا مجال للرد فيه»[1].

وقال ابن حجر المكي الهيثمي في «الصواعق المحرقة»: «ووجه تشبيههم بالسفينة أن من أحبهم وعظمهم شكراً لنعمة مُشَرِّفِهم وأخذ بهدي علمائهم نجا من ظلمة المخالفات، ومن تخلف عن ذلك غرق في بحر كفر النعم وهلك في مفاوز الطغيان... ووجه تشبيههم بباب حطة أن الله تعالى جعل دخول ذلك الباب الذي هو باب أريحا أو بيت المقدس مع التواضع والاستغفار سبباً للمغفرة، وجعل لهذه الأمة مودة أهل البيت سبباً لها»[2].

وقال ابن العربي ت ٦٣٨هـ صاحب كتاب «الفتوحات المكية» في تفسيره: «﴿ويصنع الفلك﴾ إلى آخره، تفسيره على ما دل عليه الظاهر حق يجب الإيمان به وصدق لا بد من تصديقه كما جاء في التواريخ من بيان قصة الطوفان وزمانه وكيفيته وكميته. وأما التأويل فمحتمل بأن يؤول الفلك بشريعة نوح التي نجا بها هو ومن آمن معه من قومه كما قال النبي عليه (صلى الله عليه وسلم): مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق»[3].

وقال محمد أمين بن فضل الله المحبي الحنفي ت ١١١١هـ في كتابه «نفحة الريحانة ورشحة

---

١. علي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ج١١، ص٣٢٧، باب مناقب أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).
٢. ابن حجر المكي، الصواعق المحرقة، ص٢١٣.
٣. محيي الدين بن عربي، تفسير ابن عربي، ج١، ص٢٨٠، تفسير سورة هود.

طلاء الحانة»: «وحديث: مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوحٍ في قومه، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق. فمن أخذ بهديهم ومحاسن شيمهم نجا من لجج ظلمات المخالفة وبالفائزين لحق ورقى الدرجات العلى بجنات النعيم، ومن تخلف عما ذكر غرق في بحر الكفران وهو في نار الجحيم»[1]، راجع ترجمته في «معجم المؤلفين» لعمر كحالة[2].

وقال برهان الدين البقاعي ت ٨٨٥هـ: «فمن كان بينه وبين أحد من المسلمين قرابة فهو مسؤول أن يراقب الله في قرابته تلك، فيصل صاحبها بكل ما تصل قدرته إليه من جميع ما أمره الله به من ثواب أو عقاب، فكيف بقرابة النبي (صلى الله عليه وسلم)، فإنه قد قال (صلى الله عليه وسلم) في ما رواه الطبراني وأبو نعيم في الحلية عن أبي ذر (رضي الله عنه): مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح عليه الصلاة والسلام، من ركب فيها نجا، ومن تخلف عنها هلك»[3]. ترجم له الحافظ السخاوي في «الضوء اللامع» فراجع[4].

---

١. محمد أمين بن فضل الله المحبي الحنفي، نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، ج٤، ص٦٦٠، في ترجمة السيد عبد الرحمن الجيزي الطباطبي، رقم ٣٦٨.

٢. عمر كحالة، معجم المؤلفين، ج٩، ص٧٨.

٣. برهان الدين البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ج١٧، ص٢٩٨، ذيل تفسير قوله (عز وجل): ﴿لا اسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى﴾.

٤. محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج١، ص١٠١.

الفصل التاسع:
كلام المخالفين في تضعيف حديث السفينة أو تضعيف بعض طرقه، والجواب عما قالوا

مع الحافظ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في «تلخيص المستدرك» و«ميزان الاعتدال»

وجدتُ ثلاثة مواضع تكلّم الحافظ الذهبي فيها بخصوص حديث السفينة:

الموضع الأول: ردّ فيه على أبي عبد الله الحاكم الذي صحح حديث السفينة على شرط مسلم في كتابه «المستدرك على الصحيحين» بعد أن رواه بإسناده عن مفضل بن صالح عن أبي إسحاق عن حنش عن أبي ذر، فقال الذهبي: «مفضل خرج له الترمذي فقط، ضعفوه»[١].

الموضع الثاني: وقال تعليقاً على الحديث حيث رواه الحاكم مرة أخرى في «المستدرك» بإسناد آخرعن مفضل بن صالح وسكت عنه ولم يصححه، ما هذا نصه: «مفضل بن صالح واه»[٢].

الموضع الثالث: وقال في كتابه «ميزان الاعتدال» في ترجمة مفضل بن صالح تعليقاً على رأي ابن عدي الذي قال في ذيل ترجمة مفضل بن صالح: «أنكرُما رأيتُ له حديث الحسن بن علي» ما هذا نصه: «قلت: وحديث سفينة نوح أنكروأنكر»[٣].

---

١. ابن الملقن، مختصراستدراك الذهبي على المستدرك الحاكم، ج٢، ص٨١٧.
٢. المصدر نفسه، ج٣، ص١٥٥٣.
٣. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص١٦٧.

أقول:

قد كفانا العلامة صالح بن مهدي المقبلي (ت ١١٠٨هـ) والسيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الشافعي (ت ١٣٨٠هـ) في الردّ على الذهبي في جميع هذه المواضع الثلاثة، وسيأتي كلامهما وترجمتهما. أما نحن فنقول:

لو سلمنا بكون المفضل بن صالح ضعيف الحديث؛ بل بكونه متروكاً؛ بل كذاباً وضاعاً ثم كافراً فاسقاً منافقاً، ولكنه لم ينفرد بهذا الحديث عن أبي إسحاق السبيعي؛ بل تابعه غير واحد، منهم رجلٌ ثقة من رجال الستة كلها، وهو إسرائيل حفيد أبي إسحاق، وهو أثبت الناس في جدّه كما بيّنه الذهبي نفسه. إذن أبو إسحاق قد حدث بهذا الحديث عن حنش عنعنتاً أو بواسطة رجل تابعي لم يُسَمّ. فلا معنى أصلاً لذكر هذا الحديث بذيل ترجمة المفضل بن صالح في «ميزان الاعتدال» كما هو واضح، فلا دخل له في هذا الحديث فإنه متابع. ولذا اعترض أحمد بن محمد بن الصديق الشافعي الغماري (ت ١٣٨٠هـ) على كلام الذهبي في «الميزان» بقوله: «وهذا تحامل منه، فإن الرجل لم ينفرد به»[١]. ثم عنعنة أبي إسحاق أو جهالة رجل تابعي بين أبي إسحاق وحنش لا تضرنا كما مرّ توضيحه مفصلاً في ذيل تحقيق رواية أبي ذر (عليه الرحمة) فراجع إن شئت.

والذهبي كثيراً ما يقع في مثل هذا الخطإ، فيعلّ الحديث برجل يضعفه، على الرغم من وجود المتابعين له، وهذا أمر واضح لمن يراجع كتابه «ميزان الاعتدال»، ويطول بنا ذكر الأمثلة ولولا خوف الإطالة والخروج عن المقصود لذكرت أمثلة عدّة على ذلك؛ بل ربما هذا يستدعي تأليف رسالة مفردة. ولكن نعطي مثالاً واحداً على كلامنا: لما صحح الحاكم حديثاً في «المستدرك»، وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: يعقوب ضعيف وإبراهيم صاحب المناكير، هذا

١. أحمد بن محمد بن الصديق الشافعي الغماري، فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب، ج٢، ص٣٣٢-٣٣٠، حديث رقم ٨٢١.

أنكرها»، تعقبه الشيخ الألباني بقوله: «قلت: لا دخل ليعقوب في هذا الحديث، فإنه متابع»[1].

ولا تشكّ أصلاً في أنَّ حديث السفينة من حيث السند صحيح عند الذهبي لا سيما من رواية أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، فليس فيها إلا شبهتين: الأولى: عنعنة الأعمش عن المنهال، ولكن قد رأينا أن الذهبي نفسه صحح أحاديث الأعمش المعنعنة عن المنهال فراجع تحقيق رواية علي (عليه السلام). والأخرى: هي بعض كلام في معاوية بن هشام، ولكن الذهبي نفسه وثقه مطلقاً وقال: «غلط من تكلم فيه» كما عرفت. أما باقي رجال سند رواية علي (عليه السلام) فقد وثقهم الذهبي نفسه كما عرفت في ذيل تحقيقنا لرواية علي (عليه السلام). فرجال الحديث كلهم ثقات عند الذهبي وسنده أيضاً صحيح متصل لا خلل فيه أصلاً عنده. وقد عرفت أيضاً أنه قال في ترجمة ابن لهيعة في كتابه «تذكرة الحفاظ»: «يروى حديثه في المتابعات»، وهكذا صرح أستاذه ابن تيمية بقبول حديث ابن لهيعة في الشواهد والمتابعات.

فالنتيجة أن الذهبي لم يقدّم جديداً حينما ضعف الحديث بالمفضل بن صالح، فضعف المفضل واضح ولا نقاش فيه؛ والشاهد أن الحاكم لم يقل: «هذا حديث صحيح الإسناد» -كما يعبّر كثيراً في كتابه «المستدرك على الصحيحين»- لكي لا يُرَدَّ عليه بأن رجلاً من سنده ضعيف؛ بل إنما قال: «هذا حديث صحيح» لأنّه يعلم أنّ المفضل بن صالح لم ينفرد به عن أبي إسحاق، وكذا أبو إسحاق لم ينفرد عن حنش، وكذا حنش عن أبي ذر، وأبو ذر عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

أما قول الذهبي: «حديث سفينة نوح أنكر وأنكر»، فلا نشكّ في أنه لا يريد النكارة بمعنييها الأول أو الثاني (التفرد) أو الثالث (ركاكة اللفظ)؛ لأن الحديث ليس فرداً وليس في ظاهر لفظه (أي الجملة التشبيهية ثم بيان وجه هذه التشبيه) أي ركاكة، فلا بدّ من تطبيق كلام الذهبي على المعنى الرابع للنكارة. وهذا يعنى أنه قد ظهر -عند الذهبي- في متن الحديث أي في معناه ما

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٩٤٤.

فيه مخالفة للثابت المعروف من المنقول والمعقول، وليته نصّ على وجه النكارة لكي نجيب عنه. نعم، الظاهر أنّ حديث سفينة نوح منكر عند الذهبي لما فيه مخالفة للثابت المعروف، وهذا الثابت المعروف عند الذهبي هنا هو عدم أرجحية أقوال أهل البيت على أقوال غيرهم من الصحابة. أمّا حديث سفينة نوح فيدل على خلاف ذلك كما فهم الذهبي هذا صحيحاً. فأهل البيت عند الذهبي هم كغيرهم من الصحابة في مجال أخذ الدين، فكما يؤخذ الدين عن معاوية بن أبي سفيان والمغيرة بن شعبة وبسر بن أرطاة وسمرة بن جندب ووليد بن عقبة وأبي الغادية وأمثالهم، فهكذا يؤخذ عن أهل بيت النبوة والثقل الأصغر علي وفاطمة والحسنين (عليهم السلام) بلا أي مرجح؛ بل لعلّ عند الذهبي «قول غير علي (عليه السلام) من الصحابة أتبع للكتاب والسنة» كما قال شيخه وأستاذه ابن تيمية في «منهاج السنة»[1]، ولا أراه إلا موافقاً لأستاذه.

أما إذا فهم الذهبي من متن حديث سفينة نوح وجوب أخذ الدين -بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)- من أهل البيت واتباعهم وردّ أقوال مخالفيهم -ولا أرجحية أقوالهم فقط- فالحديث أنكر وأنكر كما قال؛ بل هو كذب موضوع مختلق مصنوع منكر أشد النكارة لا يصح ألبتة؛ لأنّ الحديث بمجرد أن يذكر فضل أهل البيت يعد منكراً عنده -كما قال أحمد بن محمد بن الصديق الشافعي الغماري: «أن النكارة عند الذهبي هي فضل علي بن أبي طالب»[2]- فكيف لا يكون حديث السفينة عنده أنكر وأنكر، وفيه وجوب اتباع أهل البيت وردّ أقوال مخالفيهم؟! فويل لمثل هذا الحديث وويل لمن رواه. ولعلّ الذهبي تبعاً لشيخه وأستاذه ابن تيمية كان يعتقد: «أن عليّاً له فتاوى كثيرة تخالف النصوص»[3]. إذن لا شك في كون حديث السفينة كذباً مختلقاً منكراً عند من يعتقد هذا، فكيف يكون اتّباع من له فتاوى كثيرة تخالف النصوص من الكتاب والسنة سبباً للنجاة والهداية؟! فالحديث منكر عند

---

١. ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ج٨، ص٢٨١.
٢. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص٧٠.
٣. ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ج٧، ص٥٠٢.

الذهبي حتى لو أثبتنا له صحة إسناده اعتماداً على أقواله.

وما أدري وليت شعري، كيف يقرن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من له فتاوى كثيرة تخالف النصوص من الكتاب والسنة بالكتاب ويسميهما «الثقلين»، ثم يقول مخاطباً الصحابة بالغدير وعلي (عليه السلام) في جنبه «لن تضلوا ما إن أخذتم به»، أي بالثقلين الكتاب وأهل البيت، ثم يقول «وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض»؟! ثم فسر (صلى الله عليه وآله وسلم) كلمة «أهل البيت» -وإن كان قد فسرها في ما قبل حين نزول آية التطهير- بأعلم أهل البيت أي علي (عليه السلام) فقال: «أتعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» ثلاث مرات، قالوا: نعم، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «من كنت مولاه فعلي مولاه»؛ بل ربما لا نحتاج إلى هذا التفسير من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ لأنّ علي بن أبي طالب (عليه السلام) هو أفضل أهل البيت وأعلمهم بإجماع المسلمين؛ بل أهل الكتاب والمستشرقين. ثم قال (صلى الله عليه وآله وسلم): إن تمسكتم بالكتاب وأهل البيت لن تضلوا، ففهمنا أنه ليس أحداً أولى من علي (عليه السلام) بأن نتمسك به بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كما لا نشك في وجود كتاب أولى من القرآن للتمسك به.

وأنت تعلم أن من يعتقد أن علياً (عليه السلام) -وهو أفضل أهل البيت بالإجماع- له فتاوى كثيرة تخالف النصوص وأنّ قول غيره من الصحابة أتبع للكتاب والسنة، يجب عليه أن يحرر نفسه أولاً من هذا الاعتقاد الباطل الذي ليس لها أصل، ثم يصحح اعتقاداته اعتماداً على الكتاب والسنة الصحيحة، ثم بعد ذلك يحق له أن يحكم على الأحاديث بالنكارة أو بالصحة. فمن يكون اعتقادة باطلاً ثم يحكم بالنكارة على كل حديث يخالف عقائده الباطلة، لن يقبل كلامه في مثل هذا المجال كما هو واضح. فالإنصاف أن يحكم صاحب العقائد الباطلة على سند الأحاديث دون النظر إلى المتن إن كان عالماً بعلم الجرح والتعديل. ولكن أيضاً هذا مشروط بأن يكون هذا العلم -أي الجرح والتعديل- مبنيّاً على أصول صحيحة،

وإلا إذا كان مبنيّاً على جرح الرواة بمجرد روايتهم ما يخالف عقيدة الجارح فلا يعتمد أيضاً كما هو واضح. ونحن بعد التسليم بسلامة علم الجرح والتعديل من هذه البلية، إنمّا نعتمد على كلام الذهبي في سند حديث السفينة ورجاله دون النظر إلى متنه، وقد عرفنا أن الحديث من حيث السند صحيح عنده.

ولذا ردّ الشيخ صالح بن مهدي المقبلي (ت ١١٠٨هـ) حكم الذهبي على حديث السفينة بالنكارة بقوله: «ويشهد لمعناه (أي لمعنى حديث الثقلين) ويعاضده حديث «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق»، أخرجه الحاكم في المستدرك من حديث أبي ذر وكذلك الخطيب البغدادي وابن جرير، وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس وأبي ذر أيضاً وأخرجه البزار من حديث عبد الله بن الزبير. وحكم الذهبي بأنه منكر غيرمقبول؛ لأنّ هذا المحمل من مدارك الأهواء وللذهبي في حق أهل البيت شأن قد ذكرنا في ما يأتي...»[١] ولم يطلع المقبلي على رواية علي (عليه السلام). وقد قال قبل ذلك في شعر له: «والناصبين كأهل الشام كالذهبي»[٢]، ثم قال في شرح شعره هذا: «...كالذهبي، المراد صاحب التواريخ الجمة ومصداق ما رميناه به كتبه سيما تاريخ الإسلام، فطالعه تجده لا يعامل أهل البيت خاصة وشيعتهم عامة إلا بما ذكرنا حاصله من تكلف الغمزوتعميمه المناقب وعكس ذلك في أعدائهم عامة سيما بني أمية سيما المروانية، وكفى بما أطبق عليه هو وغيره من تسميتهم خلفاء، ثم يقولون خرج عليهم زيد بن علي وإبراهيم بن عبد الله ومحمد بن عبد الله ونحو ذلك. قال الذهبي في مختصر تاريخ الإسلام في ريحانة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الحسين بن علي (رضي الله عنهما): أنف من البيعة ليزيد وكاتبه أهل الكوفة فاغتر، وفي القصة طول. هذه جملة ترجمة له، ولو ننقل لك ألفاظه لطال بنا، ولكنك إن كنت ذاهمة انظر كتبه وكتب نظرائه ولا فرق بين أن أحيلك على كتابي أو على كتاب الذهبي في أنك تعرف

١. صالح بن مهدي المقبلي اليمني، العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ، ص٥٢٠.
٢. المصدر نفسه، ص٣٢٤.

صدق الحكاية أو عدمه فلا بدّ لك من الرجوع إلى المحكي فنكتفي بالاحالة عن الحكاية. ومن طالعها ولم يقربما ذكرنا فهو مكابر أو ممن صار قلبه كالكوز مخجيّاً لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً والله الموعد. وهذا كلام من أوقف نفسه بين يدي الله سبحانه ونسي التعصب بفضل الله سبحانه وله الحمد والمنة»[1].

ويؤيده ما قاله أيضاً أحمد بن محمد بن الصديق الشافعي (ت ١٣٨٠هـ): «وأما الذهبي فلا ينبغي أن يقبل قوله في الأحاديث الواردة بفضل علي (عليه السلام)، فإنه سامحه الله كان إذا وقع نظره عليها اعترته حدة أتلفت شعوره وغضب أذهب وجدانه، حتى لا يدري ما يقول وربما سبّ ولعن من روى فضائل علي (عليه السلام) كما وقع منه في غير موضع من «الميزان» و«طبقات الحفاظ» تحت ستارة أن الحديث موضوع، ولكنه لا يفعل ذلك فيمن يروي الأحاديث الموضوعة في مناقب أعدائه، ولو بسطت المقام في هذا لذكرت لك ما تقضي منه بالعجب من الذهبي، رحمه الله تعالى وسترنا عنه آمين»[2]. وقال: «ولكن الذهبي إذا رأي حديثاً في فضل على (عليه السلام) بادر إلى إنكاره بحق وبباطل حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه سامحه الله»[3].

راجع ترجمة هذا الحافظ المحدث الشافعي في كتاب «معجم المؤلفين» لعمر كحالة فقال: «محدث حافظ من أهل المغرب الأقصى...»[4]. وراجع ترجمته أيضاً في «الأعلام» للزركلي فقال: «متفقه شافعي مغربي...»[5]. وله تآليف كثيرة جدّاً في الحديث والفقه. وراجع لترجمته أيضاً كتاب «فقه الحافظ أحمد بن الصِّديق الغُماري» للشيخ الحسن بن علي بن المنتصر الكَتَّاني.

---

١. المصدر نفسه، ص٦٩٩.
٢. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص١٦٠.
٣. المصدر نفسه، ص٥٠.
٤. عمر كحالة، معجم المؤلفين، ج١٣، ص٣٦٨.
٥. خير الدين بن محمود الزركلي، الأعلام، ج١، ص٢٥٣.

وراجع ترجمة العلامة المقبلي في كتاب «الأعلام» فقال: «مجتهد، من أعيان الفقهاء»[1]. وقد ترجم له الشوكاني في «البدر الطالع» فقال: «وهو ممن برع في جميع علوم الكتاب والسنة وحقق الأصولين والعربية والمعاني والبيان والحديث والتفسير، وفاق في جميع ذلك. وله مؤلفات مقبوله كلها عند العلماء محبوبة اليهم متنافسون فيها ويحتجون بترجيحاته وهو حقيق بذلك. وفي عباراته قوة وفصاحة وسلاسة تعشقها الأسماع وتلتذ بها القلوب ولكلامه وقع في الأذهان، قلّ أن يمعن في مطالعته من له فهم فيبقى على التقليد بعد ذلك»[2]. وقد عبر الشيخ الألباني عنه بـ«العلامة المحقق»[3].

فهذان شاهدان عادلان حافظان صدوقان ثقتان محدثان من أهل السنة والجماعة قد رميا الذهبي بما عرفت، فلا يمكن لنا أبداً أن نقبل حكم الذهبي على أمثال حديث السفينة بالنكارة، لا سيما بعد أن ثبتنا صحة سند الحديث عنده وكثرة طرقه وصلاحية جميع أو أكثر طرقه للاستشهاد على الأقل. وأنت إن تجعل سند -دون متن- رواية علي (عليه السلام) مقابل الذهبي، سيقول لك: «هذا إسناد صحيح»، أما إن تجعل متنه أيضاً في مقابله فماذا نتوقع أن يقول الذهبي بعد أن ثبتنا له وثاقة رجال رواية علي (عليه السلام) وصحة سندها اعتماداً على أقواله؟! هذا هو جوابه: «هذا حديث منكر غير صحيح، وما أدري على من يحمل هذا الحديث». هكذا قال بعد أن أورد حديث الغدير من رواية أبي هريرة في رسالة له جمع فيها طرق حديث «من كنت مولاه فعلي مولاه»: «ثنا حبشون بن موسى الخلال وأحمد بن عبد الله بن أحمد الديري، ثنا عليّ بن سعيد الرملي، ثنا ضمرة بن ربيعة عن ابن شوذب عن مطر الوراق عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة قال: لمّا أخذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيد عليّ قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه فأنزل الله ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾، قال أبو هريرة: وهو يوم

---

١. المصدر نفسه، ج٣، ص١٩٧.
٢. محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج١، ص٢٨٨- ٢٩٩.
٣. الالباني، أحكام الجنائزوبدعها، رقم ٥٩، ص١٢٠.

غدير خم من صام يوم ثمان عشر من ذي الحجة كانت له صيام ستين شهراً. هذا حديث منكر غير صحيح، فقد ثبت نزول هذه الآية يوم عرفة بعرفة وصوم هذا اليوم لا فضيلة فيه أبداً على التعيين، كيف والرافضة يتخذونه عيداً ويحتفلون له. وما أدري على من يحمل هذا الحديث»[1].

وهذا الحديث رجاله ثقات عنده، كيف فقد وثقهم نفسه أو قال بكونهم صدوقين، ولكن يرد الحديث مع ذلك لأجل نكارة متنه لما فيه مخالفة للثابت والمعروف عنده، ولم يجمع؛ بل لا يمكن له أن يجمع بين قول من قال إن الآية نزلت بعرفة وما يدل عليه هذا الحديث في نزول الآية يوم غدير. وأنت إن راجعت كتب الذهبي سترى أنه نفسه وثق أو قال بصدق جميع رواة هذا الحديث المروي عن أبي هريرة:

أما حبشون بن موسى (ت ٣٣١هـ) فقال فيه: «كان أحد الثقات»[2]، وقال أيضاً فيه: «ثقة»[3].

أما علي بن سعيد الشامي الرملي فقال: «عن ضمرة بن ربيعة، يتثبت في أمره، كأنه صدوق»[4].

أما ضمرة بن ربيعة (ت ٢٠٢هـ) فقال: «قال أحمد: صالح من الثقات، لم يكن بالشام رجل يشبهه، هو أحب إليه من بقية. وقال ابن يونس: كان أفقههم في زمانه»[5]، وترجم له في «تذكرة الحفاظ»[6].

أما عبد الله بن شوذب الخراساني (ت ١٥٦ أو ١٥٧هـ) فقال: «وثقه جماعة»[7]، وقد عبر عنه بالإمام العالم في «سير أعلام النبلاء»[8].

---

١. الذهبي، طرق حديث الغدير، ص٨٥.
٢. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٥، ص٣١٦.
٣. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٢٥، ص٥٣.
٤. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص١٣١.
٥. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج١، ص٥١٠.
٦. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٣٥٣.
٧. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج١، ص٥٦١.
٨. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٧، ص٩٢.

أما مطر بن طهمان الوراق (ت ١٢٥هـ) فقال فيه: «فمطر من رجال مسلم، حسن الحديث»[1]. وقال في «المغني»: «ثقة تابعي»[2]. وأورده في كتابه «من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث»[3].

أما شهر بن حوشب (ت ١١٢هـ) فقال فيه: «قلت: قد ذهب إلى الاحتجاج به جماعة، وقال حرب الكرماني، عن أحمد: ما أحسن حديثه! ووثقه، وهو حمصي. وروى حنبل عن أحمد: ليس به بأس. وقال النسوي: شهر وإن تكلم فيه ابن عون فهو ثقة»[4]. وكتب في «ميزان الاعتدال» أول اسمه «صح»[5] وهذا إشاره إلى أن العمل عنده على توثيق ذلك الرجل كما قال نفسه: «إذا كتبت صح أول الاسم فهي إشاره إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل»[6]. ولذا أورده في كتابه «من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث»[7] وقال: «من علماء التابعين».

ولذا نراه يقول متحيراً عقب رواية أبي هريرة: «وما أدري على من يحمل هذا الحديث»؛ لأن الحديث من حيث السند قوي عنده. فسيقول الذهبي لنا حين نثبت له -اعتمادا على أقواله- صحة سند حديث سفينة نوح: «هذا حديث منكر غير صحيح، فقد ثبت أن الصحابة كلهم عدول من أهل الجنة، وهذا الحديث باطل لأنه يدلّ على هلاك كثير منهم الذين خالفوا عليّاً وزوجته والحسن والحسين (عليهم السلام) في بعض المسائل الفقهية فضلاً عن الذين حاربوه وقاتلوه وأهل بيته، وما أدري على من يحمل هذا الحديث»، أو يقول: «هذا حديث منكر غير صحيح، فقد ثبت أن الأئمة الأربعة هم من أهل النجاة لا الغرق وهم لم يأخذوا شيئاً من علم علي كما قال شيخنا ابن تيمية: «ليس في الأئمة الأربعة ولا غيرهم من أئمة الفقهاء

١. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص١٢٦.
٢. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج٢، ص٣٠٥، رقم ٦٢٨٣.
٣. الذهبي، من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث، رقم ٣٢٩.
٤. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٢٨٤.
٥. المصدر نفسه، ج٢، ص٢٨٣.
٦. نقله عنه ابن حجر العسقلاني في: لسان الميزان، ج١، ص٩.
٧. الذهبي، من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث، رقم ١٦٢.

من يرجع إلى علي في فقهه»، وما أدري على من يحمل هذا الحديث».

فهذا وجه النكارة عند الذهبي ولا مفرّ له إلا إنكار الحديث وإلّا فهو نفسه سيغرق أيضاً.

مع الحافظ ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ) في «منهاج السنة النبوية»

قال في كتابه «منهاج السنة»: «وأما قوله: «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح» فهذا لا يعرف له إسناد لا صحيح ولا هو في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها. فإن كان قد رواه مثل من يروي أمثاله من حطاب الليل الذين يروون الموضوعات، فهذا ما يزيده وهنا وضعفاً»[١].

قال السيد علي الميلاني في كتابه «دراسات في منهاج السنة لمعرفة ابن تيمية» تعليقاً على كلام ابن تيمية: «لا صحيح»: «في بعض الكتب نقلاً عن «منهاج السنة»: لا صحيح ولا ضعيف. وقد أسقطت كلمة «ولا ضعيف» في الطبعتين القديمة والحديثة، وكلمة «لا» من «لا صحيح» غير موجودة في القديمة»[٢].

أقول:

قد ثبتنا صحة إسناد بعض طرق الحديث كرواية علي بن أبي طالب (عليه السلام) وعبد الله بن الزبير اعتماداً على أقوال كبار علماء السنة. وقد عرفنا أن رواية علي (عليه السلام) رجالها ثقات وسندها صحيح عند الحافظ الذهبي تلميذ ابن تيمية. ورواية ابن الزبير رجالها ثقات متفق عليهم غير ابن لهيعة وهو يستشهد بحديثه عند ابن تيمية كما عرفت من كلام الشيخ الألباني: «أنه يستشهد به وهو الذي عليه العمل عند الحفاظ كابن تيمية (رحمه الله)»، وقد صرح بهذا ابن تيمية نفسه كما مر في المسلك السادس في ذيل تحقيق رواية ابن الزبير فراجع. فالحديث -من حيث السند- هو صحيح عند ابن تيمية، ولا أقل بمجموع

---

١. ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ج٧، ص٣٩٥.
٢. علي الحسيني الميلاني، دراسات في منهاج السنة لمعرفة ابن تيمية، ص٣٠، الهامش.

هذين الطريقين من رواية علي (عليه السلام) وابن الزبير. ثم الظاهر من كلام ابن تيمية أن المعاجم الثلاثة للطبراني، والمصنف لابن أبي شيبة، ومسندي البزار وأبي يعلى، والمستدرك للحاكم، وجميع الكتب التي تشتمل على هذه الرواية ليست من كتب الحديث التي يعتمد عليها وأن مؤلفيها ورواة الحديث من حطاب الليل.

ولكن أقول:

كيف نتوقع من الذي يحكم بالوضع على حديث الغدير المتواتر متناً -حتى عند الذهبي- أن يصحح حديث السفينة؟! قال الشيخ الألباني في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة» في ذيل حديث: «من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» بعد تخريج الحديث وإثبات تواتر شطره الأول: «أنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قد ضعف الشطر الأول من الحديث وأما الشطر الآخر فزعم أنه كذب، وهذا من مبالغته الناتجة في تقديري من تسرعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها»[1].

وقال الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد في حديث الغدير: «ممن حكم عليه بالوضع شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «منهاج السنة»، وهذه من الأمور التي تجعلنا نعرف أن هؤلاء العلماء برغم مكانتهم فإنهم بشر يخطئون ويصيبون، فعجيب جدّاً أن تخفى طرق هذا الحديث على شيخ الإسلام ابن تيمية وهو من هو في المكانة وفي المعرفة بالحديث أيضاً»[2].

أفترى ابن تيمية تخفى عليه طرق حديث الغدير في سنن الترمذي وسنن ابن ماجة ومسند أحمد والسنن الكبرى للنسائي والمستدرك على الصحيحين وصحيح ابن حبان وأمثال هذه الكتب، مع ما له من معرفة بالحديث؟ وليس عمله هذا من الخطإ كما زعم الشيخ سعد بن عبد الله ولا من تسرعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها كما زعم

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٧٥٠.

٢. سعد بن عبد الله آل حميد، فتاوى حديثية، ص١٢٨.

الشيخ الألباني؛ بل إنه وجد متن الحديث منكراً فكذبه، وهكذا حكم على حديث السفينة بالوضع أو الضعف.

وقال الشيخ الألباني أيضاً في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة» في ذيل حديث «ما تريدون من علي؟ إن علياً مني وأنا منه وهو ولي كل مؤمن بعدي»، بعد تخريج الحديث وإثبات صحته: «فمن العجيب حقاً أن يتجرأ شيخ الإسلام ابن تيمية على إنكار هذا الحديث وتكذيبه في منهاج السنة (١٠٤/٤) كما فعل بالحديث المتقدم هناك... فلا أدري بعد ذلك وجه تكذيبه للحديث إلا التسرع والمبالغة في الرد على الشيعة»[١].

فلقائل أن يقول: لا أدري بعد تخريج حديث السفينة -من كتب السنة فقط- والنظر في أسانيده وكلام علماء السنة فيه وجه تكذيب ابن تيمية الحديث أو تضعيفه للحديث إلا التسرع والمبالغة في الرد على الشيعة وتضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها. ومما يدل على تسرعه ومبالغته في ردّ الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها، هو أن سند حديث ابن الزبير أقل أحواله عند ابن تيمية أنه ضعيف، ولكن ليس شديد الضعف لأنه صالح للاستشهاد عنده لأجل ابن لهيعة، فقوله في حديث السفينة «لا يعرف له إسناد لا صحيح ولا ضعيف» كلام باطل؛ لأنّ رواية ابن لهيعة ضعيفة عنده لا أقل.

وابن تيمية هو الذي قال كما مرّ: «وأما من عرف منه أنه يتعمد الكذب، فمنهم من لا يروي عن هذا شيئاً، وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره، لم يرو في مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، لكن يروي عمن عرف منه الغلط للاعتبار به والاعتضاد»[٢]. ورجال رواية ابن الزبير وابن عباس وعلي (عليه السلام) وأبي ذر من رواية إسرائيل عن جده كلهم إما ثقات متفق عليهم أو صدوقون مختلف فيهم ولكن من رجال مسند أحمد، وهم ابن لهيعة والحسن ابن

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٢٢٢٣.

٢. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج١٨، ص١٨-١٩.

أبي جعفر ومعاوية بن هشام وحنش بن المعتمر، فيمكن الاستشهاد والاعتضاد بحديثهم عند ابن تيمية. ولا يقال إن طريق إسرائيل عن جده فيه رجل مبهم تابعي، فإنّ أحمد بن حنبل يستشهد بحديث أمثاله من التابعين في «المسند» كما بيّنه ابن كثير: «فأما المبهم الذي لم يسم، أو من سمي ولا تعرف عينه فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه. ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن. وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير»، فيمكن الاستشهاد بحديث هذا التابعي المبهم اعتماداً على كلام ابن تيمية. فهذه أربعة أسانيد كلها صالحة في الشواهد والمتابعات عند ابن تيمية.

أما إذا كان الحديث مما يعجبه فيقول كما قال في حديث: «أن النبي (صلى الله عليه وسلم) لعن زوارات القبور» بعد أن ذكره من طريقين فقط ما هذا نصه: «قد روي من وِجهين مختلفين: أحدهما عن ابن عباس والآخر عن أبي هريرة، ورجال هذا ليس رجال هذا، فلم يأخذه أحدهما عن الآخر، وليس في الإسنادين من يتهم بالكذب، وإنما تضعيف من جهة سوء الحفظ، ومثل هذا حجة بلا ريب. وهذا من أجود الحسن الذي شرطه الترمذي، فإنه جعل الحسن ما تعددت طرقه ولم يكن فيها متهم ولم يكن شاذّاً: أي مخالفاً لما ثبت بنقل الثقات. وهذا الحديث تعددت طرقه وليس فيه متهم ولا خالفه أحد من الثقات، وذلك أن الحديث إنما يخاف فيه من شيئين: إما تعمد الكذب وإما خطأ الراوي، فإذا كان من وجهين، لم يأخذه أحدهما عن الآخر، وليس مما جرت العادة بأن يتفق تساوي الكذب فيه، علم أنه ليس بكذب، لا سيما إذا كان الرواة ليسوا من أهل الكذب. وأما الخطأ، فإنه مع التعدد يضعف، ولهذا كان أبو بكر وعمر (رضي الله عنهما) يطلبان مع المحدث الواحد من يوافقه خشية الغلط، ولهذا قال تعالى في المرأتين ﴿أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى﴾ (البقرة: ٢٨٢). هذا لو كانا عن صاحب واحد، فكيف وهذا قد رواه عن صاحب، وذلك عن آخر، وفي لفظ أحدهما زيادة على لفظ الآخر، فهذا كله ونحوه مما يبين أن الحديث في الأصل

معروف»[1].

هذا كلامه في حديث ذكره من طريقين فقط. أليس حديث سفينة نوح أحق أن يُحسّن ويجعل من أعلى مراتب الحسن مع وجود الأسانيد الأربعة التي ذكرناها؟ وليس في إسناد حديث السفينة أحد متهم بأنه يتعمد الكذب، وإنما ضعف بعضهم من جهة سوء الحفظ؛ بل رواية علي (عليه السلام) صحيحة السند على شرط الذهبي تلميذ ابن تيمية.

والآن لننظر مرة أخرى في قوله: «وأما قوله: «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح» فهذا لا يعرف له إسناد لا صحيح ولا ضعيف، لا هو في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها، فإن كان قد رواه مثل من يروي أمثاله من حطاب الليل الذين يروون الموضوعات فهذا ما يزيده وهناً وضعفاً».

في هذين السطرين فقط، كذب -سهواً إن شاء الله- ست مرات، وهذا عمل صعب جدّاً:

الأول: قوله: «لا يعرف له إسناد»: كذب صريح لا يستحق الرد.

الثاني: قوله: «لا صحيح»: كذب، فرواية علي (عليه السلام) صحيحة السند عند تلميذيه الذهبي وابن كثير.

الثالث: قوله: «ولا ضعيف»: كذب صريح، فطريق ابن الزبير ضعيف عنده لأجل ابن لهيعة ولكن يصلح للاستشهاد به عنده.

الرابع: قوله: «لا هو في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها»: كذب صريح لا يستحق الرد.

الخامس: قوله: «فإن كان قد رواه مثل من يروي أمثاله من حطاب الليل الذين يروون الموضوعات»: كذب صريح، فبعض رواة حديث السفينة من الحفاظ الأثبات الفقهاء كابن

---

١. المصدر نفسه، ج٢٤، ص١٩٦.

أبي مريم، والحافظ مسلم بن إبراهيم، وأبي إسحاق، وإسرائيل، فقد حدثوا بهذا الحديث بلا شك وريب.

السادس: قوله: «فهذا ما يزيده وهناً وضعفاً»: كذب واضح، فقد عرفت أن رجال أسانيد حديث السفينة إما ثقات، أو مختلف فيهم ولكن من رجال مسند أحمد فحديثهم صالح للاعتبار والاعتضاد، وضعف حديثهم مع التعدد يضعف كما قال نفسه. فكيف يقول هنا «يزيده وهناً وضعفاً»؟!

وأنا لم أر أحداً يقدر أن يكذب ست مرات في سطرين فقط وهذا من أعجب العجائب. فإذا كذب ست مرات في سطرين فإنما الله تعالى يعلم كم مرة كذب -سهواً إن شاء الله- في كتابه «منهاج السنة» الذي بلغ ثمانية مجلدات. وقد صدق قطعاً وأصاب حتماً الشيخ العلامة الأميني (ت ١٣٩٢هـ) حيث قال فيه: «ولعمر الحقِّ لو لم يكن الإنسان منهيّاً عن الكذب ولغو الحديث لما يأتي منهما فوق ما أتى به الرَّجل»[١].

وكلام ابن تيمية في حديث السفينة يشبه كلامه في حديث «أنت وليي في كل مؤمن بعدي» حيث قال: «فإنَّ هذا موضوعٌ باتِّفاق أهل المعرفة بالحديث»، مع أنّ أحمد بن حنبل قد روى هذا الحديث في مسنده وهو لا يروي حديثاً موضوعاً عنده في كتابه هذا كما هو واضح، فالحديث عنده إما صحيح -كما صححه الشيخ الألباني وجمع من علماء الحديث- أو ضعيف، وليس موضوعاً على كل حال. والنتيجة أن أحمد بن حنبل ليس من أهل المعرفة بالحديث عند ابن تيمية أو أنّ ابن تيمية قد كذب حين قال: «باتِّفاق أهل المعرفة بالحديث». وقد رواه أيضاً الترمذي وقال عقبه: «حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان»[٢] وهو أول حديث رواه في باب فضائل علي (عليه السلام)، فالترمذي أيضاً

---

١. عبد الحسين بن أحمد الأميني، الغدير، ج٣، ص١٧٥.

٢. الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، حديث رقم ٣٧١٢.

ليس من أهل المعرفة بالحديث عند ابن تيمية. ولا يمكن لي أن أقول: إنه لم يطلع على الحديث في سنن الترمذي ولا في المسند فهذا محال؛ ولذا بهت الشيخ الألباني من تكذيب ابن تيمية للحديث بقوله: «فمن العجيب حقّاً...». ولكن أنا أتعجب من قوله «باتِّفاقِ أهل المعرفة بالحديث» فهذا كذب واضح. أما تكذيبه للحديث وحكمه عليه بالوضع فليس عندي عجيباً أصلاً؛ لأنّه حكم على الحديث بالوضع لنكارة متنه لا لأجل الخلل في سنده. فقد ظهر أنّ الرجل إما يكذب عمداً أو يغضب حين يرى فضائل أهل البيت فلا يدري ما يخرج من رأسه فيكذب سهواً. وعلى أي حال لا بد من عدم الاعتماد على ما يقول في هذا المجال.

ونحن حتى إن أثبتنا لابن تيمية صحة سند الحديث ولكن يبقى متن الحديث عنده منكراً؛ لأنّ «قول غيرعلي (عليه السلام) من الصحابة أتبع للكتاب والسنة» عنده[1] و«إن عليّاً له فتاوى كثيرة تخالف النصوص»[2]. وهو القائل: «قد آمن بالنبي (صلى الله عليه وسلم) خلق كثيرواهتدوا به ودخلوا الجنة؛ ولم يسمعوا من علي كلمة واحدة، وأكثرالذين آمنوا بالنبي (صلى الله عليه وسلم) واهتدوا به لم يهتدوا بعلي في شيء، وكذلك لما فتحت الأمصار وآمن واهتدى الناس بمن سكنها من الصحابة وغيرهم؛ كان جماهيرالمسلمين لم يسمعوا من علي شيئاً»[3]. ولا شك في كون حديث السفينة كذباً مختلقاً منكراً عند من يعتقد هذا. وكيف اتباع الذي له فتاوى كثيرة تخالف النصوص من الكتاب والسنة يكون سبب النجاة والهداية؟! بل كيف يشبه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من فيه شبه بالمنافقين[4] بسفينة نوح؟! فكيف تريد من ابن تيمية أن يصحح حديث السفينة؟! بل ولا نتوقع منه حتى تضعيف الحديث وأمثاله، إنمّا نتوقع منه تكذيبه والحكم عليه بالوضع، وقد رأيته قد صرح بهذا جزماً بقوله «لا يعرف له إسناد لا صحيح ولا ضعيف»، فالحمد لله سبحانه وتعالى.

١. ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ج٨، ص٢٨١.
٢. المصدر نفسه، ج٧، ص٥٠٢.
٣. نقله عنه الشيخ الألباني في: سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٤٨٩٩.
٤. انظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ج٤، ص٢٤٦.

مع الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في فتاواه الحديثية

قال في «فتاواه» كما في كتاب «موسوعة الحافظ ابن حجر العسقلاني الحديثية» عن حديث سفينة نوح بلفظ: «أهل بيتي كسفينة نوح من تعلق بها نجا ومن تخلف عنها هلك» ما هذا نصه: «أخرجه البزار والطبراني من حديث أبي ذر، وابن عباس وأبي سعيد، وعبد الله بن الزبير بأسانيد ضعيفة»[١].

أقول:

الحافظ ابن حجر العسقلاني لم يضعف الحديث؛ بل ضعف بعض الأسانيد التي اطّلع عليها، وهو لم يذكر (أو لم يطّلع على) رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام) وبعض طرق رواية أبي ذر خارج من المعاجم الثلاثة للطبراني ومسند البزار كرواية إسرائيل عن جده. والظاهر أنه إنما ذكر الطرق التي أوردها شيخه الحافظ نور الدين الهيثمي في «مجمع الزوائد».

وسند رواية علي (عليه السلام) حسن عند الحافظ، فليس فيه إلا عنعنة الأعمش عن المنهال. وقد صحح الحافظ وحكم باتصال السند لمثله كما عرفت في ذيل رواية علي (عليه السلام). ثم الكلام في معاوية بن هشام والحافظ نفسه حسّن سند حديثه كما عرفت. أما رواية إسرائيل عن جده عن رجل مبهم عن حنش فقد عرفت من كلام أبي الحسن في «إتحاف النبيل»[٢] أن الحافظ قد استشهد بالمجهول والمبهم من التابعين في مواضع كثيرة من كتبه. وقد ذكرنا مثالاً من قول الحافظ نفسه في كتابه «قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج» حيث قال في رجل مبهم في السند: «أما حديث عبادة بن الصامت، فأخرجه عبد الرزاق في مصنفه والطبراني في المعجم الكبير من طريقه عن معمر عن من سمع قتادة

١. وليد بن أحمد الحسين الزبيري، موسوعة الحافظ ابن حجر العسقلاني الحديثية، ج٣، ص٥١٨، كتاب المناقب باب فضل أهل البيت.

٢. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، ج٢، ص٢٣٣.

يقول: حدثنا خلاس بن عمرو عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)... ورجال هذا السند ثقات إلا الذي سمع قتادة ولم يسمّه معمر، فإن كان ثقة فهو على شرط الصحيح وإن كان ضعيفاً فهو عاضد للسند الذي قبله. وقد سمع معمر من قتادة كثيراً لكنه بيّن أنه بينه وبين قتادة واسطة». وقد عرفت أن الحافظ نفسه قال: «سماع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الإتقان للزومه إياه لأنه جده، وكان خصيصاً به»، وقال: «هو من أثبت الناس فيه»، وقال: «هو من أثبت الناس في حديث جده» فراجع كلامنا في تحقيق رواية أبي ذر (رحمه الله).

أما حنش فهو صدوق عند الحافظ وإن قال فيه: «له أوهام»، ولكن عرفت أن وهمه لا يؤثر هنا، ومع التسليم فمثله حسن الحديث عند الحافظ أو يستشهد به عنده على أقل أحواله (وستعرف قريباً أن حنشا ثقة مطلقاً). فهاتان روايتان أقل أحوالهما عند الحافظ أنهما يستشهد بكل منها. فمع انضمامهما إلى الطرق الضعيفة عنده من رواية أبي ذر وابن عباس وابن الزبير يرتقي الحديث عنده إلى درجة الحسن، وهو قول تلميذه السخاوي الذي لازم شيخه من صغره وهو ابن سبع سنين، حتى لم يسافر إلى الحج إلا بعد وفاة ابن حجر كما قال الشيخ عبد الفتاح أبي غدة[1]. فالحافظ نفسه قال في ابن لهيعة كما مر: «الإنصاف في أمره أنه متى اعتضد كان حديثه حسناً، ومتى خالف كان حديثه ضعيفاً، ومتى انفرد توقف فيه»[2] كما مرّ.

ولم ينفرد به ابن لهيعة كما لم يخالف، وقد مرّ مثالاً في ما استشهد الحافظ بحديث ابن لهيعة؛ وقد رأيناه في كثير من مثل هذه الأحاديث أنه يحسن الحديث بمجموع طرقه، كما أن تلميذه السخاوي -الذي لم يطلع على رواية علي (عليه السلام)- حسن حديث السفينة بمجموع طرقه. فانظر إلى كيفية استدلال الحافظ في تحسين حديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وحديث الطير، لكي يبين لك بالوضوح أن حديث السفينة أيضاً حسن عند ابن حجر

---

١. عبد الفتاح أبو غدة (جمع)، أربع رسائل في علوم الحديث، ص٩٠.
٢. ابن حجر العسقلاني، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ج٢، ص٣٤.

العسقلاني بمجموع طرقه التي ذكرها. أما مع انضمام ما ذكره من رواية أبي ذر وابن عباس وابن الزبير وأبي سعيد الخدري بما لم يذكر من رواية علي (عليه السلام) وإسرائيل عن جده فلا شك في أن الحديث صحيح عنده.

مع الشيخ الألباني (ت ١٤٢٠هـ) في «سلسلة الأحاديث الضعيفة»

قال في كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة»[١]: «مَثَلُ أهل بيتي؛ مَثَلُ سفينةِ نُوحٍ؛ من ركبها نجا، ومن تَخلّف عنها غَرِق» ضعيف. روي من حديث عبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وأبي ذر، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك.

١- أما حديث ابن عباس: فيرويه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الصَّهباء عن سعيد بن جبير عنه. أخرجه البزار (٣٢٦١٥، كشف الأستار)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٦٠/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/٣٠٦). وقال: «غريب من حديث سعيد، لم نكتبه إلا من هذا الوجه». وقال البزار:«لا نعلم رواه إلا الحسن، وليس بالقوي، وكان من العُبَّاد». وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/١٦٨): «رواه البزار، والطبراني، وفيه الحسن بن أبي جعفر؛ وهو متروك». قلت: وهو ممن قال البخاري فيه: «منكر الحديث». ذكره في «الميزان» وساق له من مناكيره هذا الحديث. وشيخه أبو الصهباء -وهو الكوفي- لم يوثقه غير ابن حبان.

٢- أما حديث ابن الزبير: فيرويه ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه. أخرجه البزار (٢٦١٢) وعبد الله بن لهيعة ضعيف؛ لسوء حفظه.

٣- وأما حديث أبي ذر: فله عنه طريقان: الأولى: عن الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عنه. أخرجه الفسوي في «معرفة التاريخ» (١/٥٣٨)، والطبراني في «الكبير» (٣/٣٧/٢٦٣٦)، وكذا البزار (٣/٢٢٢/٢٦٢٤). وقال: «تفرد به ابن أبي جعفر».

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، حديث رقم ٤٥٠٤.

قلت: وهو متروك؛ كما تقدم. وعلي بن زيد -وهو ابن جُدعان- ضعيف.

والأخرى: عن عبد الله بن داهر الرازي: ثنا عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش عن أبي إسحاق عن حَنَشِ بن المعتمر أنه سمع أبا ذر الغفاري به. أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص٧٨). وقال: «لم يروه عن الأعمش إلى عبد الله بن عبد القدوس». قلت: هو -مع رفضه- ضعفه الجمهور؛ قال الذهبي في الميزان: «قال ابن عدي: عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت. قال يحي: ليس بشيء، رافضي خبيث. وقال النسائي وغيره: ليس بثقة. وقال الدارقطني: ضعيف». قلت: والراوي عنه -عبد الله بن داهر الرازي- شرٌّ منه؛ قال ابن عدي: «عامة ما يرويه في فضائل علي، وهو متهم في ذلك». قال الذهبي عقبه: «قلت: قد أغنى الله علياً عن أن تقرر مناقبه بالأكاذيب والأباطيل». والحديث؛ قال الهيثمي: «رواه البزار، والطبراني في الثلاثة، وفي إسناد البزار: الحسن بن أبي جعفر الجُفرِي، وفي إسناد الطبراني: عبد الله بن داهر، وهما متروكان». قلت: لكنهما قد توبعا؛ فقد رواه المُفَضَّل بن صالح عن أبي إسحاق به. أخرجه الحاكم (٢/٣٤٣ و٣/١٥٠). وقال: «صحيح على شرط مسلم»، وردّه الذهبي بقوله: «قلت: مفضل خرّج له الترمذي فقط، ضعفوه». وقال في الموضع الآخر: «مفضل واهٍ». قلت: يعني: ضعيف جدّاً؛ فقد قال فيه البخاري: «منكر الحديث». وقال ابن عدي: «أنكر ما رأيت له: حديث الحسن بن علي». قلت: سقط نصه من «الميزان». ولفظه في منتخب كامل ابن عدي (٣٩٦/١-٢): «عن الحسن بن علي قال: أتاني جابر بن عبد الله وأنا في الكُتّاب، فقال: اكشف لي عن بطنك، فكشفت له عن بطني، فألصق بطنه ببطني، ثم قال: أمرني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن أُقرئك منه السلام». قلت: وهذا عندي موضوع ظاهر الوضع، وهو الذي قال ابن عدي: إنه أنكر ما رأى له. فتعقبه الذهبي بقوله: «وحديث سفينة نوح أنكر وأنكر».

قلت: فمتابعته مما لا يستشهد بها. على أن فوقه أبا إسحاق -وهو السبيعي- وهو مدلس

مختلط. وحنش بن المعتمر؛ فيه ضعف؛ بل قال فيه ابن حبان: «لا يشبه حديثه حديث الثقات». ورواه الفسوي من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن رجل حدثه حنش به. ثم رأيت للحديث طريقاً ثالثاً: يرويه عبد الكريم بن هلال القُرَشي قال: أخبرني أسلم المكي: ثنا أبو الطفيل: أنه رأى أبا ذر قائماً على هذا الباب وهو ينادي: ألا من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا جندب، ألا وأنا أبو ذر، سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول... فذكره.

٤- وأما حديث أبي سعيد الخدري: فيرويه عبد العزيزبن محمد بن ربيعة الكِلابي: ثنا عبد الرحمن بن أبي حماد المقرئ عن أبي سلمة الصائغ عن عطية عنه. أخرجه الطبراني في «الصغير» (ص١٧٠). وقال: «لم يروه عن أبي سلمة إلا ابن أبي حماد، تفرد به عبد العزيزبن محمد بن ربيعة». قلت: ولم أجد من ترجمه. وكذا اللذان فوقه. وعطية -وهو العوفي- ضعيف. وقال الهيثمي: «رواه الطبراني في الصغيروالأوسط، وفيه جماعة لم أعرفه».

٥- وأما حديث أنس: فيرويه أبان بن أبي عياش عنه. أخرجه الخطيب (٩١/١٢) قلت: وأبان هذا متروك متهم بالكذب.

وبهذا التخريج والتحقيق؛ يتبيَّنُ للناقد البصيرأن أكثرطرق الحديث شديدة الضعف، لا يتقوى الحديث بمجموعها».

أقول:

ولم يطلع على رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام) وهي حسنة لذاتها عند الشيخ الألباني نفسه وتوضيح ذلك: أن في سند رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام) لا يوجد إلا شبهتان:

الأولى: عنعنة الأعمش عن المنهال، ولكن قد رأينا أن الشيخ الألباني نفسه صحح سند أحاديث الأعمش عن المنهال في غيرموضع من كتبه (راجع تحقيق رواية على عليه السلام).

والأخرى: بعض كلام في معاوية بن هشام الذي قال ابن حجر فيه: «صدوق له أوهام»، ولكن الشيخ الألباني حسن أحاديث معاوية حتى إذا تفرد معاوية بها كما مرّ بعض الأمثلة على ذلك في ذيل تحقيقنا لرواية علي بن أبي طالب (عليه السلام). فقال في مثله: «هو حسن الحديث إن شاء الله تعالى؛ إذ لا يخلو أحد من أوهام، فما لم يثبت أنه وهم فهو حجة». ولم يثبت هنا أن معاوية بن هشام وهم. إذن كلامه في النتيجة «أن أكثر طرق الحديث شديدة الضعف، لا يتقوى الحديث بمجموعها» كلام غير صحيح حتى عنده. كيف وهو من الذين قال في ابن لهيعة: «ضعف ابن لهيعة إنما هو من سوء حفظه، فمثله يتقوى حديثه بمجيئه من وجه آخر ولو كان مثله في الضعف، ما لم يشتد ضعفه»، وقد استشهد بحديثه في كثير من المواضع. فالحديث عنده صحيح بمجموع هذين الطريقين؛ بل رواية علي (عليه السلام) حجة عنده؛ لأنه لا يثبت أن معاوية بن هشام وهم فيها. وكيف لا يصح عنده مع انضمامهما إلى رواية إسرائيل عن أبي إسحاق فسنده إلى الرجل المبهم صحيح على شرط الشيخين وقد رأيت أن الشيخ الألباني يستشهد برواية المبهم من التابعين وحتى إن كان في الطريق إليه ضعف كرواية ابن لهيعة عن رجل فيه لين عن رجل مبهم.

وأما الجواب عما قال:

أولاً: قوله «روي من حديث عبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وأبي ذر، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك» كلام غير صحيح؛ بل روي أيضاً من حديث علي بن أبي طالب (عليه السلام) موقوفاً (ولكنه في حكم المرفوع) بسند صحيح عند الذهبي وحسن عند الحافظ ابن حجر والشيخ الألباني نفسه كما عرفت.

ثانياً: قوله «وقال البزار: «لا نعلم رواه إلا الحسن، وليس بالقوي، وكان من العُبَّاد». وقال الهيثمي في «المجمع» (١٦٨/٩): «رواه البزار، والطبراني، وفيه الحسن بن أبي جعفر؛ وهو متروك». قلت: وهو ممن قال البخاري فيه: «منكر الحديث»»» مردود؛ لأنّه نفسه استشهد في

غير ما موضع بأحاديث الحسن بن أبي جعفر لأنّ الرجل كان صدوقاً في نفسه ضعيفاً لجهة حفظه فقط كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»[1]: «ضعيف من قبل حفظه وهو في نفسه صدوق»، وهكذا قال الحافظ العسقلاني. ألم يقل الشيخ الألباني نفسه في غير موضع من «السلسلة الصحيحة» في الحسن بن أبي جعفر: «مثله يستشهد به» كما مرّ؟! والعجيب جدّاً أنه هو الذي قال عقب رواية الحسن بن أبي جعفر: «وإسناده ضعيف، لكنه ليس شديد الضعف، فيستشهد به»[2]. ألم يستشهد الشيخ الألباني بحديث رواه الحسن بن أبي جعفر بسندين ليثبت فضيلة لحفصة زوجة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كما سبق في ذيل تحقيق رواية ابن عباس (رحمه الله)؟! أما هنا فلا يستشهد بحديثه؛ بل ينقل ما قيل فيه من الجرح ويسكت عن التعديل.

ثم نص ما قال البزار عقب الحديث من هذا الطريق هكذا: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه إلا الحسن بن أبي جعفر، والحسن لم يكن بالقوي، وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم واحتملوا حديثه وكان أحد العباد»[3]. فقد أسقط كلام البزار «وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم واحتملوا حديثه» من كتاب «كشف الأستار».

أما قول الهيثمي في الحسن بن أبي جعفر «متروك» فمردود. ومما يدل على أنه لم يترك ما قاله ابن حجر في «تهذيب التهذيب» بذيل ترجمته: «عنه أبو داود الطيالسي، وابن مهدي، ويزيد بن زريع وعثمان بن مطر ومسلم بن إبراهيم وقال: كان من خيار الناس وأبو عمر الحوضي وأبو سلمة التبوذكي وغيرهم»[4]. وفي «تهذيب الكمال» للحافظ المزني ذكر ٢٣ رجلاً في جملة الرواة عن الحسن بن أبي جعفر[5]. فمن الذي تركه؟! بل ولم يكن عند عبد الرحمن بن مهدي حجة

---

١. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج١٠، ص١٠٦.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٤٢٠.
٣. أحمد بن عمرو البزار، البحر الزخار مسند البزار، ج١١، ص٣٢٩، رقم ٥١٤٢.
٤. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٢، ص٢٢٧.
٥. المزي، تهذيب الكمال، ج٦، ص٧٥.

في ترك حديثه كما مرّ. وقد حسن الشيخ أحمد محمد شاكر حديثه لذاته. وقال جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ): «نقل الحافظ ابن حجر في شرح النخبة «أن مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه» انتهى، وهو مذهب جيد»[١].

ولعلّ الشيخ الألباني نبّه على أنه نفسه استشهد بحديث الحسن بن أبي جعفر في الشواهد والمتابعات؛ فلذا ذكر علة أخرى في هذا السند:

ثالثاً: وهو قوله: «وشيخه أبو الصهباء -وهو الكوفي- لم يوثقه غير ابن حبان». وهذا كلام غير صحيح؛ بل وثقه ابن خزيمة أيضاً؛ حيث صحح حديثه الذي تفرد به كما مرّ توضيحه مفصلاً في ذيل تحقيق رواية ابن عباس. وهبْ أنه لم يوثق إلا من قبل ابن حبان، ولكن قد روى عنه جمع كما قال الشيخ شعيب الأرناؤوط فهو حسن الحديث؛ بل الشيخ الألباني نفسه حسن حديث الذي تفرد به أبو الصهباء عن سعيد بن جبير كما عرفت في ذيل تحقيق رواية ابن عباس. ولا فرق بين أن يحسن الشيخ الألباني حديثه الذي تفرد به أو يقول فيه: «هو صدوق حسن الحديث». وهكذا حسّن الشيخ شعيب الأرناؤوط سند حديثه في تعليقاته على المسند كما مرّ. أما الذهبي فقد وثقه مطلقاً وقال في ترجمته: «ثقة»[٢].

وقال الشيخ الألباني تعقيباً على قول أحد محققي السنة في راو «لم يوثقه غير ابن حبان»: «قوله» ولم يوثقه غير ابن حبان «كذب بلوناه منه مراراً وتكراراً، فقد صرح بتوثيقه إمام النقاد الحافظ الذهبي...»[٣]. فأبو الصهباء وثقه مع ابن حبان «إمام النقاد» الحافظ الذهبي وقبلهما ابن خزيمة.

فلماذا يحسن الشيخ الألباني حديث الذي تفرد به أبو الصهباء كما عرفت ولكن يعلّ

---

١. محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ص١٩٩، باب «متى يترك حديث المتكلم فيه».

٢. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج٢، ص٤٣٦.

٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٩١٢.

حديث سفينة نوح الذي لم ينفرد به؟

رابعاً: قوله عقب رواية ابن الزبير: «أخرجه البزار (٢٦١٢) وعبد الله بن لهيعة ضعيف؛ لسوء حفظه» علة غير قادحة كما سبق توضيحه مفصلاً في المسالك الخمسة في ذيل رواية ابن الزبير. والمسلك السادس -الذي يعمل به الشيخ الألباني كثيراً بالنسبة إلى رواية الذين حدثوا عن ابن لهيعة بعد احتراق كتبه- هو كون ابن لهيعة حسن الحديث في الشواهد والمتابعات. وهذا مما كان لا شك فيه عنده كما قال: «والذي لا شك فيه أن حديثه -أي ابن لهيعة- في المتابعات والشواهد لا ينزل عن رتبة الحسن»[١]. وقد قال نفسه: «إن ضعف ابن لهيعة إنما هو من سوء حفظه، فمثله يتقوى حديثه بمجيئه من وجه آخر ولو كان مثله في الضعف، ما لم يشتد ضعفه»[٢]. وقال في مواضع كثيرة: «ابن لهيعة ضعيف لسوء حفظه، فهو ممن يستشهد به» أو «ابن لهيعة سيء الحفظ، فحديثه مما يستشهد به» أو «ابن لهيعة سيئ الحفظ، ولكن لا بأس به في المتابعات والشواهد»[٣]. وقال أيضاً: «المتقرر فيه عند أكثر العلماء أنه حسن الحديث في الشواهد والمتابعات»[٤].

ويبدوا أن الشيخ الألباني لم يطلع على كلام أحمد بن حنبل بأن ابن أبي مريم سمع من ابن لهيعة قبل ذهاب كتبه. فلو اطلع عليه لصحح حديث ابن لهيعة من رواية ابن أبي مريم -لو حرر نفسه من القول بنكارة المتن تبعاً للذهبي- كما فعل هذا بالنسبة إلى راو آخر عن ابن لهيعة وهو قتيبة بن سعيد. فقال بعد أن ضعف حديثاً لأجل ابن لهيعة: «وبعد كتابة هذا بنحو عشرين سنة، تبين لي أن رواية قتيبة بن سعيد عن ابن لهيعة ملحقة من حيث الصحة برواية العبادلة عنه كما بينه الحافظ الذهبي في السير، ونقلته عنه في غير موضع من

١. الألباني، جلباب المرأة المسلمة، ص٥٩.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، في ذيل حديث رقم ٥٠٣.
٣. انظر مثلاً: المصدر نفسه، ذيل أحاديث رقم ١٢٩ و٥٣٧ و٥٦٢ و٦٣٧ و١٣٤٤.
٤. المصدر نفسه، رقم ٢٨١٩.

تخريجاتي وتعليقاتي. ولما كان هذا الحديث من رواية قتيبة عن ابن لهيعة، فقد قررت نقله من الضعيفة إلى هنا»[1].

خامساً: قوله: «وأما حديث أبي ذر: فله عنه طريقان» كلام غير صحيح، فله عنه خمسة طرق كما عرفت أو أكثر ربما لم نطلع عليها. ثم ذكر الشيخ الألباني ثلاثة طرق لرواية أبي ذر، فقد بطل قوله السابق.

سادساً: قوله عقب رواية الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب: «وهو متروك؛ كما تقدم. وعلي بن زيد -وهو ابن جُدعان- ضعيف» مردود؛ لأنّ الشيخ الألباني نفسه استشهد بهما في الشواهد والمتابعات كما مرّ. وقد ذكرنا مثالاً في ما استشهد الشيخ الألباني بحديث من رواية رجل يخطئ عن الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد بن جدعان، وبه حسّن حديثاً ضعيف السند فراجع.

سابعاً: تضعيف رواية أبي ذر لأجل عبد الله بن عبد القدوس أو عبد الله بن داهر الرازي أو المفضل بن صالح ليس له أي فائدة؛ لأنّهم وإن سلمنا بكونهم ضعفاء بل كذابين ولكنهم قد توبعوا في نقل هذه الرواية عن أبي إسحاق، فقد تابعهم إسرائيل عن أبي إسحاق كما في رواية الفسوي. والاختلاف هو: هل سمع أبو إسحاق هذا الحديث عن الحنش أم لا؟ ولكن هذا علة غير قادحة كما بيناه مفصلاً في ذيل تحقيق رواية أبي ذر.

ثامناً: قوله في أبي إسحاق وحنش: «على أن فوقه أبا إسحاق -وهو السبيعي- وهو مدلس مختلط. وحنش بن المعتمر؛ فيه ضعف؛ بل قال فيه ابن حبان: «لا يشبه حديثه حديث الثقات»» فكلام غير صحيح. أما اختلاط أبي إسحاق فهو من قبيل تغير الحفظ كما قال الذهبي في ترجمته: «وهو ثقة حجة بلا نزاع، وقد كبر وتغير حفظه تغير السن، ولم

---

١. المصدر نفسه، رقم ٣٢٠٦.

يختلط»[1]. وقلنا إن التغير لا ينزل حديث الرواي عن مرتبة الحسن كما قال الشيخ الألباني: «المتغير لا يساق مساق المختلط، ولا يعامل معاملته في ما أعلمه من صنيع أهل العلم في تخريجاتهم وتصحيحاتهم، ويقوون حديثه؛ لأنّ التغير أقل سوءاً من الاختلاط، فحديثه على أقل الدرجات حسن»[2].

أما أن حنشاً فيه ضعف، فإن سلمنا به فليس معناه أنه ضعيف الحديث؛ بل ينزل حديثه من رتبة الصحة إلى الحسن؛ لأن ثمة من وثقه كما مر في ترجمته؛ ولذا حسّن الشيخ الألباني نفسه أحاديث حنش -وحتى إذا تفرد حنش بحديث كما عرفت- لأنه قد وثق. أما الشيخ أحمد محمد شاكر فقد صحح حديث حنش مطلقاً. وسيأتي تحقيق حال حنش مفصلاً في ردنا على الشيخ عثمان الخميس، وسنثبت أن الحق مع الشيخ أحمد شاكر في تصحيح حديثه مطلقاً لا تحسينه فقط كما فعل الشيخ الألباني، وسيأتي الجواب عن طعن ابن حبان فيه فانتظر. ولكن الآن نقول: إن الشيخ الألباني حسّن حديث حنش وهذا نقبل به، ونلزمه به لنرد عليه. أما هنا فذكر الشيخ الألباني كلام ابن حبان المتعنت في حنش وسكت عن توثيق جمع من الأئمة له كما ستعرف.

تاسعاً: قوله: «ورواه الفسوي من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن رجل حدثه حنش به» ثم سكت ولم يبين لنا حال إسناده. أما سكوته على هذه الرواية وعدم الاستشهاد بها فعجيب؛ لأنّ السند إلى الرجل المبهم صحيح على شرط الشيخين، أما هذا المبهم فلم ينفرد به عن حنش، ثم هو بين الثقة والصدوق أو هو رجل تابعي بلا إشكال فيستشهد به كما استشهد الشيخ الألباني بأمثاله، وقد مر توضيح هذا كله في ذيل تحقيق رواية أبي ذر فراجع. فقد استشهد الشيخ الألباني بطريق فيه ابن لهيعة عن أبي مرحوم (من صغار التابعين فيه لين) عن رجل مبهم لم يسم. أما إذا كانت رواية أبي إسحاق عن حنش بدون واسطة -عند

---

١. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٥، ص٣٩٤٦.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٤٧٨.

الشيخ الألباني- فكان عليه أن يستشهد بها بطريق أولى.

عاشراً: قوله: «ثم رأيت للحديث طريقاً ثالثاً: يرويه عبد الكريم بن هلال القُرَشي قال: أخبرني أسلم المكي: ثنا أبو الطفيل: أنه رأى أبا ذر قائماً على هذا الباب وهو ينادي: ألا من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا جندب، ألا وأنا أبو ذر، سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول... فذكره» ثم سكت ولم يبين لنا حال إسناده. وعرفنا أن رواية أبي الطفيل فيها عبد الكريم بن هلال مستور فيستشهد به، وأسلم المكي مع التسليم بكونه مجهول العين فقد وثقه ابن حبان وهو رجل تابعي فيستشهد به أيضاً اعتماداً على منهج الشيخ الألباني كما مر توضيحه في ذيل تحقيق رواية أبي ذر (عليه الرحمة) فراجع.

الحادي عشر: الظاهر من قوله تعليقاً على كلام الطبراني في سند رواية أبي سعيد الخدري «لم يروه عن أبي سلمة إلا ابن أبي حماد، تفرد به عبد العزيز بن محمد بن ربيعة»، «قلت: ولم أجد من ترجمه. وكذا اللذان فوقه. وعطية -وهو العوفي- ضعيف»، الظاهر أنه لم يجد ترجمة عبد العزيز بن محمد بن ربيعة وعبد الرحمن بن أبي حماد وأبي سلمة الصائغ. وقد وجدنا ترجمة الأخيرين وثبتنا أنهما ثقتان أو صدوقان اعتماداً على منهج الشيخ الألباني نفسه في تصحيح أحاديث أمثالهما وتحسينها فراجع. أما عبد العزيز بن محمد بن ربيعة فهو محل الصدق أو مستور بلا إشكال، لم يُذكر فيه جرح ولا تعديل وقد روى عنه جمع من الثقات، وقد مر كلام علماء السنة منهم الشيخ الألباني في قبول حديث أمثاله وتحسينه لذاته.

ثم لو سلمنا أنهم مجهولون عند الشيخ الألباني، ولكنه يستشهد ببعض الأحاديث التي في سندها رجلان مجهولان؛ بل ثلاثة مجاهيل فيهم مجهول العين كما مرّ في ذيل تحقيق رواية أبي ذر. وهكذا استشهد في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» بحديث عبد الله بن زيد اليامي (حديث رقم ١٩٩)، محمد بن عبد الله العمي (رقم ٦٧٣)، منصور بن مهاجر (رقم ١٩٧٩)، وأحمد بن المبارك الإسماعيلي (٢٧١٥)، وهؤلاء كلهم مستورون عند الشيخ الألباني. فيمكن لنا

قطعاً أن نستشهد برواية أبي سعيد الخدري.

أما عطية العوفي فهو صدوق غيرمدلس كما بيناه مفصلاً. ثم الشيخ الألباني نفسه حسن حديث عطية العوفي في الشواهد[1].

وأخيراً: قوله: «وبهذا التخريج والتحقيق؛ يتبيَّنُ للناقد البصير أن أكثر طرق الحديث شديدة الضعف، لا يتقوى الحديث بمجموعها» باطل؛ لأنّه مبني على ضعف التحقيق ويلزم منه التهافت الشديد.

أما ضعف التحقيق: فلأنه:

١- لم يطلع على رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام) أصلاً.

٢- لم يطلع على قول أحمد بن حنبل في أن سماع ابن أبي مريم عن ابن لهيعة كان قبل اختلاطه.

٣- زعم أن ابن حبان قد تفرد بتوثيق أبي الصهباء والأمرليس كذلك، فقد وثقه أيضاً ابن خزيمة ثم «إمام النقاد الحافظ الذهبي».

٤- لم يطلع على بعض طرق رواية أبي ذر التي يقوي بعضها بعضها الآخر.

٥- لم يعرف ثلاثة رجال من رواة رواية أبي سعيد الخدري.

٦- قد ضعف عطية وهو صدوق اتفاقاً؛ بل قد وُثق وأثنى على حفظه ابن معين -وغيره- أيضاً، ثم إنه غيرمدلس ولم يسب أحداً من أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ بل يروي فضائلهم.

٧- زعم أن أبا إسحاق قد اختلط، والأمرليس كذلك؛ بل إنما تغيرحفظه في أخرعمره اعتماداً على ما قاله الذهبي وغيره. وقد احتج الشيخان بأحاديثه من رواية إسرائيل. ثم مع هذا، فإسرائيل أثبت الناس في حديث جده كما قال غيرواحد منهم الذهبي والعسقلاني.

---

١. انظر مثلاً: المصدر نفسه، حديث رقم ١٧٦١.

٨- لم يبين لنا حال طريق إسرائيل عن أبي إسحاق، فرجالها ثقات وفيها تابعي مبهم يستشهد بمثله. وقد رأيت كيف أن الشيخ الألباني استشهد بحديثٍ رواه ابن لهيعة عن أبي مرحوم مع أن فيه لين، عن رجل مبهم لم يسم قط.

٩- كما لم يبين لنا حال رواية عبد الكريم بن هلال عن أسلم المكي وهما مع التسليم بكونهما مجهولين فيستشهد بأحاديثهما، كما استشهد الشيخ الألباني بأحاديث أمثالهما.

أما لزوم التهافت: فلأنه:

١- يستشهد بأحاديث الحسن بن أبي جعفر في بعض الأحاديث أما هنا فلا.

٢- وهكذا بالنسبة إلى أحاديث ابن لهيعة.

٣- وعلي بن زيد بن جدعان.

٤- وعطية العوفي.

٥- وبالمستورين والمجهولين -عنده- كعبد بن العزيز بن محمد بن ربيعة وغيره من رجال سند أبي سعيد وأبي ذر.

٦- وبالمبهم لاسيما من التابعين.

٧- قد حسن سند أحاديث حنش -حتى إذا تفرد بحديث-، ثم أعل حديث السفينة بحنش وهو لم ينفرد به.

٨- قد حسن سند حديث تفرد به أبو الصهباء الكوفي، ثم أعل حديث السفينة بأبي الصهباء وهو لم ينفرد به.

أما قوله «أكثر طرق الحديث شديدة الضعف» فمردود أيضاً، فرجال طرق حديث السفينة إما ثقات من رجال الصحيح أو صدوقون غير مختلف فيهم كجميع رجال رواية ابن الزبير سوى ابن لهيعة (وهذا مع التنزل والتسليم ببطلان المسالك الخمسة التي ذكرناها في ذيل روايته)، وجميع رجال رواية ابن عباس سوى الحسن بن أبي جعفر، وجميع رجال رواية علي

(عليه السلام)، وجميع رجال رواية أبي سعيد سوى عطية، وجميع رجال رواية أبي ذر من طريق إسرائيل سوى حنش، أو هم مختلف فيهم ولكن من جهة الحفظ دون العدالة، ومع ذلك كلهم من رجال أحمد بن حنبل في «المسند»، وهم ابن لهيعة والحسن ابن أبي جعفر وحنش بن المعتمر وعطية العوفي، فيمكن الاستشهاد بحديثهم كما ثبتنا ذلك في محلّه. أما عبد العزيز بن محمد بن ربيعة فهو مستور يستشهد بحديثه عند الشيخ الألباني؛ بل إنه حسن لأمثاله بعض الأحاديث كما عرفت. أما التابعي المبهم فقد عرفت أن الشيخ الألباني يستشهد بأمثاله؛ بل بمن هو دونه. فمن أين جاء «الضعف الشديد»؟! هل جاء من قِبَل مفضل بن صالح وعبد الله بن داهر وعبد الله بن عبد القدوس؟! فهؤلاء المساكين -مع التسليم بكونهم كذابين وضاعين- فلا دخل لهم في هذا الحديث أصلاً وأبداً فكلهم متابعون. هذا حال رجال طرق حديث السفينة. أما من جهة الاتصال والانقطاع فلا أرى في شيء من طرق حديث السفينة التي مرّ تحقيقها انقطاعاً جليّاً، أما الانقطاع الخفي -كعنعنة مدلس- فلا يخرج الحديث عن كونه صالحاً للاستشهاد كما عرفت في ذيل تحقيق رواية علي (عليه السلام). فمن أين جاء «الضعف الشديد» في «أكثر طرق الحديث»؟!

يستشهد الشيخ الألباني بطريق فيه ابن لهيعة عن أبي مرحوم (وفيه لين) عن رجل مبهم لم يسم كما عرفت في ما سبق. فلماذا لم يستشهد بحديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين إلى مبهم تابعي عن حنش حسن الحديث عنده؟! والشيخ الألباني يستشهد بحديث ابن لهيعة هذا وفي سنده ضعف وجهالة فلماذا لم يستشهد برواية ابن الزبير لحديث السفينة ورجاله ثقات متفق عليهم غير ابن لهيعة؟! وهذان حديثان ليسا شديدي الضعف، أليس هو الذي قال: «الحديث الحسن لغيره هو الذي تقوى بالطرق، ولكن لم تكثر طرقه، ويكفي فيه طريقان لم يشتد ضعفهما»[1]. فالحديث عنده حسن بمجموع الطريقين وقد اطّلع عليهما، فلا نحتاج إلى تحقيق رواية علي (عليه السلام) وابن عباس وأبي سعيد (رحمهما

١. انظر: الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، ج١، ص٩.

الله). أما مع انضمام أي الطرق الثلاثة إلى الطريقين فيرتقي الحديث إلى مرتبة الصحيح عنده فكيف مع انضمام جميعها؟!

قد ثبتنا بعد تحقيق رواية ابن الزبير وابن عباس في باب «**النتيجة من تحقيق هاتين الروايتين والحكم على الحديث إلى هنا**» أن حديث السفينة حسن اعتماداً على منهج الشيخ الألباني في تصحيح الأحاديث. فقد أصرّ في غير موضع من كتبه على «**أن ابن لهيعة يستشهد به**»، وقد صرح بلا أي شبهة بأن «**مثله يتقوى حديثه بمجيئه من وجه آخر ولو كان مثله في الضعف، ما لم يشتد ضعفه**». ثم صرح وأصرّ في غير موضع من كتبه بـ«**أن الحسن بن أبي جعفر يستشهد به**» وصرح بأنه «**ليس شديد الضعف**». فالحديث بهذين السندين حسن اعتماداً على ما أصرّ عليه وصرح به. فكيف إن أضفنا إليهما حديث علي (عليه السلام) الذي ثبتنا حسنه لذاته اعتماداً على المنهج الألباني؟ ثم كيف إن أضفنا إليهم رواية أبي سعيد الخدري وقد ثبتنا أنها على أقل أحواله تصلح للاستشهاد اعتماداً على المنهج الألباني؟ ثم كيف مع ضمّ طرق رواية أبي ذر التي ثبتنا أن بعض طرقه على الأقل تصلح للاستشهاد اعتماداً على المنهج الألباني؟ فالحديث من حيث السند صحيح بمجموع طرقه عند الشيخ الألباني واعتماداً على منهجه في تصحيح الأحاديث التي أراد تصحيحهما.

حديث السفينة صحيح اعتماداً على المنهج الألباني

قال الشيخ الألباني: «إن الباحث عن الحق لا ينبغي أن يقف عند كلمة للحافظ أو لغيره، ويبني عليها توثيقاً وتصحيحاً أو تجريحاً وتضعيفاً! وإنما ينبغي عليه أن يستخلص من أقوال الأئمة خلاصة يطمئن إليها، ويبني أحكامه عليها، وإلا صدرت منه أحكام مضطربة، وهذا ما نراه في كثير من الطلاب الناشئين اليوم، بحيث يقوي حديث راو تارة، ويضعفه أخرى، ليس ذلك من باب تغير الاجتهاد، أو من باب تطبيق قاعدة «الشذوذ والمخالفة» ونحوها، إنما من باب أن «الغاية تبرر الوسيلة»، فقد يميل أحدهم إلى تضعيف حديث، فيجلب ما هب ودب

من الاقوال لتأييد ضعفه، أو العكس من ذلك إذا كان هواه في صحة الحديث»[1].

أنه قد وقع في ما حذر منه، حيث قال في الحسن بن أبي جعفر «متروك» ولكن قال في مواضع أخرى إن حديثه «ليس شديد الضعف فيستشهد به»، وحيث حسن حديثاً تفرد به أبو الصهباء مرة وأعل حديث السفينة به، وحيث حسن حديثاً تفرد به حنش وأعل حديث السفينة به. وهكذا حيث لم يقوِّ حديث ابن لهيعة بأحاديث أخرى كما فعل كثيراً في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة». وهكذا استشهد بأحاديث المستورين بل مجهولين -عينهم لا حالهم فقط- في كثير من مواضع من كتبه، وهكذا حين استشهد بالمبهم الذي لم يُسمَّ، أما هنا فلم يستشهد بشيء من هذه الأحاديث.

وقال في كتابه «تمام المنة»: «تقوية الحديث بكثرة الطرق ليس على إطلاقه. من المشهور عند أهل العلم أن الحديث إذا جاء من طرق متعددة فإنه يتقوى بها، ويصير حجة، وإن كان كل طريق منها على انفراده ضعيفاً، ولكن هذا ليس على إطلاقه؛ بل هو مقيد عند المحققين منهم بما إذا كان ضعف رواته في مختلف طرقه ناشئاً من سوء حفظهم، لا من تهمة في صدقهم أو دينهم، وإلا فإنه لا يتقوى مهما كثرت طرقه، وهذا ما نقله المحقق المناوي في «فيض القدير» عن العلماء، قالوا: «وإذا قوي الضعف لا ينجبر بوروده من وجه آخر وإن كثرت طرقه، ومن ثم اتفقوا على ضعف حديث: «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً» مع كثرة طرقه، لقوة ضعفه، وقصوره عن الجبر، خلاف ما خف ضعفه، ولم يقصر الجابر عن جبره، فإنه ينجبر ويعتضد»[2].

وقال بعد أن ذكر طرق حديث ما نصه: «وبالجملة فلم أجد في هذه الطرق كلها ما يمكن الحكم عليه بالحسن فضلاً عن الصحة، غير أن بعض طرقه ليس شديد الضعف، فيمكن

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ذيل حديث رقم ٣١٣٩.

٢. الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ص٣١.

تقوية الحديث بها دون ما اشتد ضعفه منها، لا سيما صحح بعضها الحاكم والعراقي»[١]. فانظر إلى كلامه عن طرق هذا الحديث، فهو لا يحكم على شيء منها بالحسن فضلاً عن الصحة، ومع هذا أوردها في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة».

قال ردّاً على أحد محققي السنة: «إنه لا يتبنى قاعدة تقوية الحديث الضعيف بكثرة الطرق التي لم يشتد ضعفها، كما قرره ابن الصلاح في «المقدمة»، وأشاد بها الشيخ الإسلام ابن تيمية في غير موضع من كتبه وفتاواه! فقد ساق الناقد لهذا الحديث سبعة طرق أكثرها ليس فيها متهم بالكذب، ومع ذلك فإنه لما ضعف مفرداتها كلها، لم يستفد من مجموعها للحديث قوة»[٢].

فقد ساق الشيخ الألباني لحديث السفينة ستة طرق (روايات: ابن عباس، ابن الزبير، أبي سعيد، وثلاثة طرق من رواية أبي ذر) ليس في سندٍ منها متهم بالكذب، ومع ذلك فإنه لما ضعف مفرداتها كلها، لم يستفد من مجموعها للحديث قوة! ألم يستشهد الشيخ الألباني بحديث ابن لهيعة والحسن بن أبي جعفر وعطية وعمرو بن ثابت وابن جدعان والمستور والمجهول والمبهم؟! أما هنا فصار جميع ذلك «شديد الضعف» كما قال. ألم يستشهد الشيخ الألباني بطريق فيه ابن لهيعة عن رجل فيه لين (أبي مرحوم) عن رجل مبهم، ولأجل ذلك نقل حديثاً من «السلسلة الضعيفة» إلى «السلسلة الصحيحة»؟! أليس رواية إسرائيل عن المبهم التابعي صحيحة على شرط الشيخين وأحسن حالاً من رواية ابن لهيعة عن أبي مرحوم (فيه لين من صغار التابعين) عن رجل مبهم؟! فمع انضمامها إلى رواية ابن لهيعة يقوى الحديث إلى مرتبة الحسن بغض النظر عن جميع طرقه الأخرى.

نذكر هنا بعض الأمثلة من تصحيح الشيخ الألباني أو تحسينه بعض الأحاديث بمجموع طرقه، لكي نرى أن حديث السفينة كان أولى بالتصحيح أو التحسين. وقد مرّ كثير من الأمثلة

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٢٠٥.

٢. المصدر نفسه، ذيل حديث رقم ٣١٣٩.

على كيفية تحسينه بعض الأحاديث وتصحيحها في ذيل تحقيق رواية ابن عباس وأبي الطفيل عن أبي ذر ورواية سعيد بن المسيب عن أبي ذر فراجع:

■ **المثال الأول على أن حديث السفينة صحيح اعتماداً على المنهج الألباني**

قال الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة»[1] ما هذا نصه: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذكر النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا. روي من حديث ابن مسعود، وثوبان، وابن عمر، وطاووس مرسلاً، وكلها ضعيفة الأسانيد، ولكن بعضها يشد بعضاً. أما حديث ابن مسعود، فأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/٧٨/٢) وأبو نعيم في «الحلية» (١٠٨/٤) من طريق الحسن بن علي الفسوي، أنبأنا سعيد ابن سليمان، أنبأنا مسهر بن عبد الملك بن سلع الهمداني، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله مرفوعاً. وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش، تفرد به عنه مسهر». قلت: وهو ضعيف، قال البخاري: «فيه بعض النظر»، كذا رواه عنه ابن عدي (١/٣٤٣)، وكذلك هو في «التهذيب» وفي «الميزان»: «قال البخاري: فيه نظر» بإسقاط لفظة «بعض»، ولعله سهو من الذهبي أو الناسخ. وقال النسائي «ليس بالقوي». وأما ابن حبان فذكره في «الثقات»! وقال الحافظ في «التقريب»: «لين الحديث». وبقية رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين غير الفسوي هذا، ترجمه الخطيب (٣٧٢/٧)، وروى عن الدارقطني أنه قال: «لا بأس به»... وله عن ابن مسعود طريق آخر، رواه اللالكائي في «شرح أصول السنة» (١/٢٣٩ من «الكواكب» ٥٧٦) وابن عساكر (٢/١٥٥/١٤) عن النضر أبي قحذم عن أبي قلابة عن ابن مسعود مرفوعاً. وهذا سند ضعيف وفيه علتان: الأولى: الانقطاع بين أبي قلابة -واسمه عبد الله بن زيد الجرمي- وابن مسعود؛ فإن بين وفاتيهما نحو ٧٥ سنة، وقد ذكروا أنه لم يسمع من جماعة من الصحابة منهم علي بن أبي طالب، وقد مات بعد ابن مسعود بثمان سنين. الثانية: النضر أبو قحذم وهو ابن معبد، ضعيف جدّاً...

---

١. المصدر نفسه، حديث رقم ٣٤.

وأما حديث ثوبان فأخرجه أبو طاهر الزيادي في «ثلاثة مجالس من الأمالي»... قلت: وهذا سند ضعيف جدّاً، يزيد بن ربيعة هو الرحبي الدمشقي وهو متروك...

وأما حديث ابن عمر، فأخرجه ابن عدي (١/٢٩٥) وعنه السهمي في «تاريخ جرجان» (٣١٥) من طريق محمد بن فضل عن كرز بن وبرة عن عطاء عنه مرفوعاً به دون ذكر النجوم. وقال ابن عدي: «محمد بن فضل عامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه». قلت: وهو ابن عطية، قال الفلاس: كذاب. وضعفه البخاري جدّاً فقال: «سكتوا عنه». وكرز بن وبرة، ترجم له السهمي ترجمة طويلة (٢٩٥-٣١٦) وساق له أحاديث كثيرة من روايته عن عبد الله بن عمر، والربيع بن خيثم، وطاووس، ونعيم ابن أبي هند، وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد، وأبي أيوب، وقال: «إنه كان معروفاً بالزهد والعبادة». ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. طريق ثان عن ابن عمر: أخرجه السهمي (٢٥٤-٢٥٥) من طريق محمد بن عمر الرومي، حدثنا الفرات بن السائب حدثنا ميمون بن مهران عنه مرفوعاً بتمامه. وهذا سند ضعيف جدّاً، الفرات هذا قال الدارقطني وغيره: «متروك». وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال أحمد: «قريب من محمد بن زياد الطحان في ميمون، يتهم بما يتهم به ذاك». وقال ابن عدي (٢/٣١٤): «وعامة أحاديثه خاصة عن ميمون بن مهران مناكير». ومحمد بن عمر الرومي لين الحديث.كما في «التقريب»...

قلت: قد عرفت أن طرقه كلها ما عدا الأول ضعيفة جدّاً، فلا يتقوى الحديث بها كما تقرر في علم أصول الحديث. والله أعلم... ثم وجدت للحديث شاهداً مرسلاً، أخرجه عبد الرزاق في «الأمالي» (١/٣٩/٢) حدثنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه مرفوعاً به. قلت: وهذا سند صحيح لولا إرساله، ولكنه مع ذلك شاهد قوي لما قبله من الشواهد والطرق، وخاصة الطريق الأول، فيقوى الحديث به. والله أعلم». انتهى كلام الشيخ الألباني.

فالملخص أنه:

ذكره عن ابن مسعود بسندين، ضعف الأول برجل قال البخاري فيه: «فيه بعض النظر»، والثاني بالانقطاع وبرجل ضعيف جدّاً عنده.

ثم ذكره عن ثوبان وقال: «هذا سند ضعيف جدّاً».

ثم ذكره عن ابن عمربسندين في الأول رجل كذاب ورجل مجهول وقال في الثاني: «هذا سند ضعيف جدّاً».

ثم قال: «قد عرفت أن طرقه كلها ما عدا الأول ضعيفة جدّاً، فلا يتقوى الحديث بها كما تقرر في علم أصول الحديث».

ثم قوى الحديث بشاهد مرسل ضعيف -كما قال- عن ابن طاووس عن أبيه.

ثم قال: ولكنه مع ذلك شاهد قوي لما قبله من الشواهد والطرق، وخاصة الطريق الأول، فيقوى الحديث به. وقال قبل تخريج الحديث كما مرّ: «وكلها ضعيفة الأسانيد، ولكن بعضها يشد بعضاً».

وقال في ذيل الحديث في كتابه «الصحيح الجامع الصغير»: «صحيح»[1].

أقول:

أسانيد حديث السفينة أحسن بمراتب من هذا الحديث الذي صححه الشيخ الألباني بلا شك ولا ريب.

فقد رواه ابن عباس وفيه الحسن بن أبي جعفرقال الشيخ الألباني نفسه: «ليس شديد الضعف فيستشهد به». فهذا الحديث مثل ما ذكره عن أبي مسعود (رضي الله عنه) في الحديث السابق.

ثم نقول: رواه أيضاً عبد الله بن الزبيروفيه ابن لهيعة وحديثه يعتبربه؛ لأن ضعف ابن

---

١. الألباني، صحيح الجامع الصغير، حديث رقم ٥٤٥.

لهيعة إنما هو لجهة سوء حفظه، فمثله يتقوى حديثه بمجيئه من وجه آخر ولو كان مثله في الضعف، ما لم يشتد ضعفه كما قال الشيخ الألباني، وهو قول ابن تيمية وأحمد بن حنبل. فهذا السند أحسن حالاً بلا شك من سند الحديث الثاني الذي رواه عن ثوبان وقال عقبه «هذا سند ضعيف جدّاً»؛ (بل حديث ابن لهيعة هذا صحيح بذاته كما مرّ توضيحه مفصلاً).

ونقول لو سلمنا بأن طرق الحديث إلى أبي ذر كلها ضعيفة لا يقوي بعضها بعضها الآخر.

وهكذا لو سلمنا بضعف رواية أبي سعيد الخدري.

ثم نقول: لو سلمنا بأن طرقه كلها ما عدا الثاني ضعيفة جدّاً، فلا يقوى الحديث إلى مرتبة الصحيح بها كما تقرر في علم أصول الحديث. ولكن نقول: وجدنا للحديث شاهداً رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» عن علي (عليه السلام) (وليس من التابعين كطاووس؛ بل هو من هو) بسند صحيح، رجاله كلهم من الثقات -أو بسند حسن على الأقل عند الشيخ الألباني- وهذا شاهد قوي لما قبله من الشواهد والطرق، فيقوى الحديث به.

بل نحن لا نحتاج إلى هذا الشاهد؛ لأن طرق الحديث كثيرة يقوي بعضها بعضها الآخر، فقد حسّنه السخاوي ولم يطلع على رواية علي (عليه السلام) أصلاً.

▪ **المثال الثاني على أن حديث السفينة صحيح اعتماداً على المنهج الألباني**

قال الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة»[1] ما هذا نصه:

«أتاني جبريل، فقال: يا محمد عش ما شئت فإنك ميت، وأحبب من شئت فإنك مفارقه، واعمل ما شئت فإنك مجزي به، واعلم أن شرف المؤمن قيامه بالليل وعزه استغناؤه عن الناس. روي من حديث سهل بن سعد وجابر بن عبد الله وعلي بن أبي طالب.

١- أما حديث سهل، فيرويه زافر بن سليمان عن محمد بن عيينة عن أبي حازم عنه مرفوعاً.

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٨٣١.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/٦١/١، من الجمع بينه وبين «الصغير») والسهمي في «تاريخ جرجان» (٦٢) وأبو نعيم في «الحلية» (٢٥٣/٣) والحاكم (٣٢٤/٤-٣٢٥) وقال: «صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي! قلت: وهو من تساهلهما وخاصة الذهبي! فإنه أورد زافراً هذا في «الضعفاء» وقال: «قال ابن عدي: لا يتابع على حديثه». وقال الحافظ: «صدوق كثير الأوهام».

٢- وأما حديث جابر، فيرويه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الزبير عنه. أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١٧٥٥) وعنه البيهقي في «شعب الإيمان». قلت: وهذا سند ضعيف وله علتان: الأولى: عنعنة أبي الزبير، فإنه كان مدلسا. والأخرى: ضعف الحسن بن أبي جعفر. قال الحافظ: «ضعيف الحديث مع عبادته وفضله».

٣- وأما حديث علي، فيرويه علي بن حفص بن عمر حدثنا الحسن بن الحسين عن زيد بن علي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن الحسين بن علي عنه. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٠٢/٣) وقال: «غريب من حديث جعفر عن أسلافه متصلاً لم نكتبه إلا من هذا الوجه». قلت: وهو ضعيف، علي بن حفص والحسن بن الحسين لم أعرفهما. وزيد بن علي هو ابن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين أبو الحسين حفيد زيد بن علي الذي ينسب إليه الزيدية مستور لم يوثقه أحد، وقال الحافظ: «مقبول». ومن فوقه ثقات من رجال مسلم. والحديث أورده المنذري في «الترغيب» (١١/٢) من حديث سهل وقال: «رواه الطبراني في الأوسط بإسناد حسن».

قال المناوي عن الحافظ ابن حجر: «وقد اختلف فيه نظر حافظين، فسلكا طريقين متناقضين، فصححه الحاكم ووهاه ابن الجوزي والصواب أنه لا يحكم عليه بصحة ولا وضع ولو توبع زافر لكان حسناً لكن جزم العراقي في الرد على الصغاني والمنذري في ترغيبه بحسنه».

قلت: وهو الصواب الذي يدل عليه مجموع هذه الطرق والله أعلم». انتهى كلام الشيخ الألباني.

وقال في كتابه «صحيح الجامع الصغير»: «حسن»[1].

فالملخص أنه:

ذكره عن سهل بن سعد وفي سنده رجل كثير الأوهام وعامة ما يرويه لا يتابع عليه كما قال ابن عدي.

ثم ذكره عن جابر بن عبد الله وفيه الحسن بن أبي جعفر الجفري وأيضاً رجل مدلس وقد عنعن.

ثم رواه عن الإمام علي (عليه السلام) وفيه رجل مستور ورجلان مجهولان عنده، فضعفه.

ثم حسن الحديث بمجموع طرقه.

أقول:

وأسانيد حديث السفينة أحسن بمراتب من هذا الحديث بلا شك ولا ريب. فقد رأينا كيف يحكم الالباني بحسن هذا الحديث بمجموع طرقه مع أن أسانيده كلها ضعيفة. فرواية عبد الله بن الزبير لحديث السفينة أحسن من رواية سهل لهذا الحديث الذي حسنه؛ لأنها ليس فيها إلا ابن لهيعة الذي حسن الشيخ الألباني أحاديثه في الشواهد والمتابعات (ولا نقول هنا أن الراوي عنه كان ابن ابي مريم الذي سمع منه قبل احتراق كتبه...). ورواية ابن عباس لحديث السفينة أحسن وأتقن من رواية جابر لهذا الحديث الذي حسنه لأنها ليس فيها إلا الحسن بن أبي جعفر ولكن رواية جابر كان فيها رجل مدلس أيضاً. ورواية أبي سعيد الخدري لحديث السفينة أحسن من رواية علي (عليه السلام) لهذا الحديث الذي حسنه لأنها ليس فيها إلا رجل واحد مستور، ولكن في رواية علي (عليه السلام) ثلاثة رواة كلهم مستورون ومجهولون عند الشيخ الألباني. وهذا كله بغض النظر عن رواية علي (عليه السلام) لحديث سفينة نوح التي هي صحيحة بذاتها وطرق رواية أبي ذر التي تقوي بعضها بعضها الآخر كما

---

١. الألباني، صحيح الجامع الصغير، حديث رقم ٤٣٥٥.

بيناه، وبه قال السخاوي وابن حجر المكي.

■ المثال الثالث على أن حديث السفينة صحيح اعتماداً على المنهج الألباني

قال الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة [1] ما هذا نصه:

«لو كان بعدي نبي لكان عمر. رواه الترمذي (٢/٢٩٣) وحسنه، والحاكم (٣/٨٥) وصححه، وأحمد (٤/١٥٤)، والروياني في «مسنده» (١/٥٠)، والطبراني كما في «المنتق من حديثه» (٤/٧/٢)، وأبو بكر النجاد في «الفوائد المنتقاة» (١٧/١-٢)، وابن سمعون في «الأمالي» (٢/١٧٢)، وأبو بكر القطيعي في «الفوائد المنتقاة» (٤/٧/٢)، والخطيب في «الموضح» (٢/٢٢٦)، وابن عساكر(٣/٢١٠/٢) عن أبي عبد الرحمن المقري أنبأنا حيوة عن بكر بن عمرو عن مشرح بن هاعان عن عقبة بن عامر مرفوعاً. ثم رواه النجاد من طريق ابن لهيعة عن مشرح به.

قلت: وهذا سند حسن رجاله كلهم ثقات، وفي مشرح كلام لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن، وقد وثقه ابن معين.

وله شاهدان أحدهما من حديث عصمة، رواه الطبراني وفيه الفضل بن المختار وهو ضعيف. والآخر عن أبي سعيد الخدري، رواه الطبراني في «الأوسط». قال الهيثمي (٩/٦٨): «وفيه عبد المنعم بن بشير وهو ضعيف»».

وقال في كتابه «صحيح الجامع الصغير»: «حسن» [2].

فالملخص:

ذكره بسند فيه مشرح بن هاعان وذكر التوثيق الوارد فيه من قبل ابن معين وسكت عن

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٣٢٧.

٢. الألباني، صحيح الجامع الصغير، حديث رقم ٥٢٨٤.

الجرح الوارد، ولكن قال: «فيه كلام لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن». ولو راجعنا كتاب «تهذيب التهذيب»[١]، لرأينا أنه لم يوثقه أحد سوى ابن معين، وحتى ابن حبان حيث أورده في الثقات قال: «يخطئ ويخالف»، ثم مع ذلك أورده في «الضعفاء» أيضاً وقال: «يروي عن عقبة مناكير لا يتابع عليها والصواب في أمره ترك ما انفرد من الروايات والاعتبار بما وافق الثقات». وحديثه هذا من عقبة أيضاً ومما تفرد به ولم يتابعه إلا الكذاب كما سيأتي قريباً. وكلام ابن حبان هذا ذكره الشيخ الألباني نفسه[٢]، ثم وافق ابن حبان حيث تعقب ابن حجر الذي قال في مشرح: «مقبول» بقوله: «يعني عند المتابعة». ومشرح هذا قيل في ترجمته: «إنه كان في جيش الحجاج الذين حاصروا ابن الزبير ورموا الكعبة بالمنجنيق»[٣]. وقد جزم بذلك ابن يونس في تاريخه كما قال ابن حجر العسقلاني.

ثم ذكر الشيخ الألباني لهذا الخبر شاهدين: الأول: فيه الفضل بن المختار وقال: «هو ضعيف». هكذا قال وهو متهم بالوضع والكذب[٤] كما في «ميزان الاعتدال»، والشيخ الألباني يعلم هذا[٥]، فهو نفسه قال فيه: «هو متروك»[٦]، ثم اتهمه بالوضع في «السلسلة الضعيفة»[٧]، والعجب منه أنه تعقب الهيثمي حيث قال في الفضل بن المختار: «هو ضعيف» بقوله: «هو أسوأ حالاً من ذلك»[٨]، ثم اعترض عليه مرة أخرى بقوله: «فيه تساهل في التعبير»[٩] ومرة أخرى: «هو شرّ من ذلك»[١٠]. ولكن هنا قال فيه: «ضعيف»!!! ثم ضعفه جدّاً مرة أخرى في

---

١. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١٠، ص١٤١.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٢٥٣٥.
٣. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١٠، ص١٤١؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٧، ص٤٧٠.
٤. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص٣٥٨.
٥. انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٢٨٤.
٦. المصدر نفسه، رقم ٩٥٩.
٧. المصدر نفسه، رقم ٢٣٦٦.
٨. المصدر نفسه، رقم ٢٦٤٥.
٩. المصدر نفسه، رقم ٣٩٨٥.
١٠. المصدر نفسه، رقم ٣٩٨٧.

«السلسلة الضعيفة»[1]، ثم لأجله حكم بالوضع على بعض ما روى[2].

والثاني: فيه عبد المنعم بن بشير وقال نقلاً عن الهيثمي: «هو ضعيف». هكذا قال وهو متهم بالوضع والكذب[3]. والشيخ الألباني يعلم هذا، فهو نفسه قال فيه: «حديثه موضوع»[4] وقال فيه: «متهم بل وضاع»[5]، وقد اعترض على الهيثمي حيث ضعفه فقط. وقال مرة أخرى: «متهم بالوضع»؛ ولأجله حكم بالوضع على حديثه[6]. وراجع «السلسلة الضعيفة» حديث رقم ٣٣٩٥، فقد اتهمه بالكذب والوضع، أما هنا فإنما نقل تضعيف الهيثمي ولم يتعقبه بشيء!!!

فالظاهر أن الشيخ الألباني قد حسن الحديث لأجل الطريق الأول فقط وفيه مشرح بن هاعان، وقال ابن حبان في مشرح: «الصواب ترك ما انفرد به» لاسيما عن عقبة كحديثه هذا ووافقه الشيخ الألباني كما عرفت، وقد رأينا أنه تفرد بهذا الحديث، فلا متابع له إلا من قبل الكذابَيْن -عند الشيخ الألباني نفسه- الفضل بن المختار وعبد المنعم بن بشير، وإن خفف جرمهما هنا بقوله فيهما: «ضعيف» ووافق الهيثمي على ذلك، ولكنه قد اعترض على الهيثمي في مواضع أخرى كما عرفنا؛ لأنّه يعلم علم اليقين أنهما كذابان وضاعان، مقعدهما في النار بلا شكّ.

فلينظر المنصف إلى تحسينه لهذا الحديث ثم إلى تخريجه الناقص لحديث السفينة -لا إلى تخريجنا وتحقيقنا-، ليتيقّن بأن حديث السفينة بتخريجه أولى بالتحسين؟!

▪ المثال الرابع على أن حديث السفينة صحيح اعتمادا على المنهج الألباني

أورد الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة»[7] بعض الأحاديث عن قصة طلاق النبي

---

١. المصدر نفسه، رقم ٣٨٤٤.
٢. انظر: المصدر نفسه، رقم ٣٩٨٣ إلى ٣٩٨٧.
٣. انظر ترجمته في: الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٦٦٩.
٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ١٦١٠.
٥. المصدر نفسه، رقم ٢٢٥٣.
٦. المصدر نفسه، رقم ٢٦٣٧.
٧. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٢٠٠٧.

(صلى الله عليه وآله وسلم) لحفصة زوجته (صلى الله عليه وآله وسلم)، وصحح هذه القصة، ثم ذكر حديثين فيهما فضيلة لحفصة فقال:

«الثالث: عن قيس بن زيد: «أن النبي (صلى الله عليه وسلم) طلق حفصة بنت عمر، فدخل عليها خالاها قدامة وعثمان ابنا مظعون، فبكت، وقالت: والله ما طلقني عن شبع، وجاء النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال: قال لي جبرئيل (عليه السلام): راجع حفصة، فإنها صوامة قوامة، وإنها زوجتك في الجنة». أخرجه أبو نعيم في «الحلية» والحاكم، من طريق حماد بن سلمة: أنبأ أبو عمران الجوني عن قيس بن زيد. قلت: سكت عنه الحاكم ثم الذهبي، ولعل ذلك لوضوح علته، وهي قيس بن زيد هذا، قال ابن أبي حاتم: «روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) مرسلاً، لا أعلم له صحبة. روى عنه أبو عمران الجوني».

الرابع: عن الحسن بن أبي جعفر عن عاصم عن زَرِّ عن عمار بن ياسر قال: «أراد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يطلق حفصة، فجاء جبرئيل فقال: لا تطلقها، فإنها صوامة قوامة، وإنها زوجتك في الجنة». أخرجه أبو نعيم. قلت: ورجاله ثقات، غير الحسن بن أبي جعفر، وهو الجفري، قال الحافظ: «ضعيف الحديث، مع عبادته وفضله». قلت: فإذا ضمّ إلى المرسل الذي قبله، ارتقى حديثه إلى مرتبة الحسن إن شاء الله تعالى. وقد رواه -أي الحسن بن أبي جعفر- مرة عن ثابت عن أنس (رضي الله عنه): «أن النبي (صلى الله عليه وسلم) طلق حفصة تطليقة، فأتاه جبرئيل (عليه الصلاة والسلام)، فقال: يا محمد طلقت حفصة، وهي صوامة قوامة، وهي زوجتك في الجنة؟!». أخرجه الحاكم وسكت عنه لما عرفت من حال الحسن بن أبي جعفر.

وجملة القول: أن تطليقه (صلى الله عليه وسلم) لحفصة ثابت عنه من طرق، وكونه أمر بإرجاعها ثابت من حديث أنس الصحيح، وقول جبرئيل له: «راجعها فإنها صوامة... إلخ»، حسن كما ذكرنا».

فالملخص:

أن الشيخ الألباني ذكره من حديث قيس بن زيد الذي سكت عنه الحاكم ثم الذهبي لوضوح علته، وهي كون حديث قيس -وهو تابعي صغير كما في «الإصابة»[1]- مرسلاً. ولكن كما ترى فإن الشيخ الألباني لم يقل إنه مرسل صحيح بل قال: هو مرسل. ففهمنا أن ثمة علة أخرى في هذا الطريق وهي جهالة قيس. ولا نزعم أنه مجهول الحال فقط بل هو مجهول العين فلم يرو عنه إلا أبو عمران الجوني. والشيخ الألباني يعلم جميع ذلك، فهو القائل في «السلسلة الضعيفة» تعقيباً على الهيثمي حيث أعل حديثاً: «وهذا يوهم أنه ليس فيه غيره ممن يعل به الحديث! وليس كذلك، فإن قيس بن زيد أورده الذهبي في «الميزان»، وقال: «قال الأزدي: ضعيف». وأقره هو والحافظ في «اللسان»؛ إلا أن الأخير زاد فقال: «روى عنه أبو عمران الجوني، وأورد له أبو نعيم في «الصحابة» حديثاً مرسلاً، وقال: هو مجهول، ولا تصح له صحبة ولا رؤية». انظر «المعرفة» (٢/١٤٩/٢). قلت: وأما ابن حبان، فأورده في «الثقات» (٣/٢٢٠) على قاعدته في توثيق المجهولين، ولم يذكر عنه راوياً غير الجوني»[2]. فكما ترى، قيس بن زيد مجهول العين عند الشيخ الألباني فلا يعرف أحداً روى عنه غير الجوني.

ثم ذكر شاهداً لهذا الحديث المرسل من رواية صاحبنا الحسن بن أبي جعفر الذي روى فضيلة حفصة مرة بإسناده عن عمار (رضوان الله تعالى عليه ورحمته) ومرة من رواية أنس.

ونحن لا نريد نفي هذه الفضيلة عن حفصة؛ بل ما نريده هو بيان كيفية تعامل الشيخ الألباني مع رواية الحسن بن أبي جعفر ومرسل هذا الشخص مجهول العين «فإذا ضمّ إلى المرسل الذي قبله، ارتقى حديثه إلى مرتبة الحسن إن شاء الله تعالى».

فنقول: روي حديث السفية من طريق الحسن بن أبي جعفر بسندين كما مرّ، فإذا ضُم

١. ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج٥، ص٤١٨.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٥٣٣٨.

إلى رواية أبي ذر من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن رجل مبهم ارتقى حديثه إلى مرتبة الحسن؛ لأن هذا المبهم هو من التابعين من طبقة الوسطى ويستشهد به. فحديث السفينة حسن بغض النظر عما ورد عن ابن الزبير وأبي سعيد الخدري وعلي (عليه السلام).

■ المثال الخامس على أنّ حديث السفينة صحيح اعتماداً على المنهج الألباني

قال الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»[1] ما هذا نصه:

«إنه ليهون علي الموت إن أريتك زوجتي في الجنة، يعني عائشة. رواه الحسين المروزي في «زوائد الزهد» (٢/٢٠٧): حدثنا أبو معاوية حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: قال لي رسول الله (صلى الله عليه وسلم): فذكره.

ومن هذا الوجه رواه الخلعي في «الفوائد» (١/٥٩/٢)، ثم من طريق سعيد بن عنبسة قال: حدثنا أبو معاوية عن مسعر عن حماد به. قلت: وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات رجال مسلم غير سعيد بن عنبسة، وأظنه أبا عثمان الخراز الرازي، فقد ذكر ابن أبي حاتم (٥٢/١/٢) أنه روى عن جمع سماهم من هذه الطبقة، منهم أبو معاوية الضرير، وقال: «سمع منه أبي، ولم يحدث عنه، وقال: فيه نظر، وقال مرة: كان لا يصدق». ومن هذه الطبقة ما أورده ابن حبان في الطبقة الرابعة من «الثقات» (٢٦٨/٨): «سعيد بن عنبسة، يروي عن ابن إدريس والكوفيين، روى عنه محمد بن إبراهيم البوشنجي، ربما خالف». قلت: فيحتمل أن يكون هو الرازي، ويحتمل أن يكون غيره، وهو ظاهر صنيع الحافظ في «اللسان»، فإذا كان غيره فالسند حسن. والله أعلم.

ويقويه أن له طريقاً أخرى، فقال أحمد (١٣٨/٦): حدثنا وكيع عن إسماعيل عن مصعب بن إسحاق بن طلحة عن عائشة به مختصراً بلفظ: «إنه ليهون علي أني رأيت بياض كف عائشة في الجنة». وهذا إسناد جيد لولا جهالة في مصعب هذا، فقد ذكره ابن أبي حاتم، وابن حبان

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٨٦٧.

في «الثقات» في التابعين (٤١٢/٥) وأتباع التابعين (٤٧٨/٧) من رواية إسماعيل هذا فقط عنه، وهو إسماعيل بن أبي خالد، وكذلك أورده الحافظ في «التعجيل»، وزاد في الحديث بعد أن عزاه لـ«المسند»: «يعني الموت»، تفسيراً منه لقوله: «ليهون علي». ويحتمل أن يكون ذلك في نسخته من «المسند» وهو بعيد؛ لأنه ليس في «جامع المسانيد» (٣٠٠٤/١٠٤/٣٧). والله أعلم.

والحديث أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٣٧٥/٢) من طريق المعلى بن عبد الرحمن بإسناده عن عائشة بلفظ الترجمة، وقال: «موضوع بهذا الإسناد، والمعلى متروك الحديث». وقوله: «بهذا الإسناد» كأنه يشير إلى الأسانيد المتقدمة، وأنا أرى أن الحديث حسن بمجموع إسنادَي أبي حنيفة وأحمد، والله أعلم». انتهى كلامه.

فالملخص:

أن الشيخ الألباني أورد هذا الحديث من رواية أبي حنيفة عن حماد ولم يبين لنا حال سنده، غير أنه استشهد به في آخر كلامه على الحديث.

ثم أورده من رواية سعيد بن عنبسة وهو لا يصدق في حديثه كما قال، وعلى كل حال لم يستشهد بحديثه.

ثم أورده من رواية أحمد بن حنبل في المسند وفيه رجل مجهول العين لم يرو عنه سوى إسماعيل بن أبي خالد؛ بل لم أرَله حديثاً في كتب السنة -ولا في كتب الشيعة- غير هذا الحديث الذي حسنه الشيخ الألباني.

ثم أورده من كتاب «العلل» لابن أبي حاتم وفيه المعلى بن عبد الرحمن وهو متروك كما قال، كان كذاباً يضع الحديث.

ثم حسن الحديث بمجموع إسنادَي أبي حنيفة وأحمد بن حنبل؛ لأن طريقي سعيد بن عنبسة والمعلى لا يصلحان للاستشهاد.

أقول:

أما طريق أحمد فقد عرفنا أنّ فيه رجلاً مجهول العين لم يرو عنه إلا رجلٌ واحد، فاستشهد الشيخ الألباني بحديثه لكي يرتقي برواية أبي حنيفة إلى درجة الحسن. أما رواية أبي حنيفة فلم يبين حالها لأنّ ضعفها واضح بيّن كالشمس في رابعة النهار، فقد كتب الشيخ الألباني قريب من ست صفحات في ذيل الحديث رقم ٤٥٨ من «سلسلة الأحاديث الضعيفة» في إثبات ضعف أبي حنيفة النعمان بن ثابت فراجع، ولا يمكن لنا نقل ما قاله كلّه هنا. ولكن لا بأس بأن تنقل هنا الجرح الواضح -عنده- في أبي حنيفة والذي نقله من لسان أربعة عشر محدثاً وعالماً من المتقدمين والمتأخرين، فقالوا فيه: «مضطرب الحديث»، «كثير الغلط»، «عامة ما يرويه غلط وتصاحيف وزيادات في أسانيدها ومتونها ورجالها»، «ليس هو من أهل الحديث»، «كان مسكيناً في الحديث»، «حدث بمائة وثلاثين حديثاً، أخطأ منها في المائة وعشرين حديثاً، إما أن يكون أقلب إسناده، أو غير متنه من حيث لا يعلم، فلما غلب خطأُه على صوابه، استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار»، «ليس بثقة»، «متروك الحديث»، «لا يكتب حديثه»، «كثير الغلط والخطإ»، «عامة ما يرويه غلط وتصحيف»، وقد قيل أسوء وأقبح من ذلك في أبي حنيفة لا يهمنا ذكره هنا.

فذكر الشيخ الألباني ذلك كلّه في ذيل الحديث رقم ٤٥٨ من «السلسلة الضعيفة»، ومع ذلك استشهد بحديثه هنا لكي يحسن حديثاً في فضل عائشة زوجة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم). يحسنه مع انضمامه إلى رواية شخص مجهول العين -لا مجهول الحال ولا مستور- لا يعرف إلا في هذا الحديث، كأنه ولد وروى هذا الحديث ثم مات بعد ذلك، ولم يتكلم بكلام يستحق النقل قط. ومع ذلك هذا المجهول قد اضطرب في نقله الحديث فرواه مرة عن عائشة مرفوعاً ومرة مرسلاً والشيخ الألباني يعلم جميع ذلك وهذا ما يزيد من استغرابنا[1].

---

١. انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٦٠١١.

ولا يقال إن هذا المجهول العين قد روى عنه إسماعيل بن أبي خالد وهولا يروي إلا عن ثقة؛ لأنّ الشيخ الألباني أولاً: لم ينقل هذا الرأي، ثانياً: لو كان يتبنّى هذا الرأي أو لا أقل اطلع عليه لصحّح الحديث لذاته ولم يكتفِ بالاستشهاد به فقط، ثالثاً: الظاهر أنه لم يطلع على هذه الرأي أو كان لا يعتقد بصحته، ويشهد لذلك أننا رأيناه يضعف بعض الأحاديث لأجل جهالة شيوخ إسماعيل بن أبي خالد[1]؛ بل ضعف والد إسماعيل بن أبي خالد وأخيه اللذين يروي عنهما إسماعيل بن أبي خالد وقال هما مجهولان[2]، وهما أحسن حالاً من مصعب فلم ينفردا بنقل حديث واحد طوال مدة حياتهم.

وعلى كل حال، لسنا هنا في معرض تضعيف هذا الحديث وبيان علله؛ بل إنما نريد بيان كيفية تحسين الشيخ الألباني هذا الحديث بطريقيه عن أحمد (فيهما رجل مجهول العين لم يرو إلا حديثاً واحداً)، وأبو حنيفة وهو ضعيف جدّاً بجرح مبين معلّل؛ بل هو متروك الحديث لا يكتب حديثه كما قال علماء الجرح والتعديل، وهذا كله اعتماداً على ما ذكره الشيخ الألباني، وإلا فليس رأينا في أبي حنيفة كرأي الشيخ الألباني.

فلينظر المنصف الحرّ والعاقل غير المتعصّب إلى تحسين الشيخ الألباني -وهو محدث العصر كما يقال- لهذا الحديث بهذه الأسانيد، ثم انظر في ما مرّ من تحقيق حديث السفينة لكي تعرف أن أسانيد حديث السفينة أحسن بمراتب من هذا الحديث الذي حسنه الشيخ الألباني. وهذا الحديث في فضل عائشة زوجة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والذي قبله في فضل عمر بن الخطاب إنما ذكرناهما كنموذجين وإلا توجد عشرة أحاديث صححها وحسنها الشيخ الألباني وليس حال أسانيدها أحسن من حال سندي هذين الحديثين. وقد مرّ في ذيل تحقيق رواية أبي الطفيل عن أبي ذر أنه حسن حديثاً في أن الله -سبحانه وتعالى- يضحك

---

١. انظر مثلاً: المصدر نفسه، رقم ٣٦٤٢، ٤٠٥٦، ٥٣٦٤؛ الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٨٣٠؛ الألباني، إرواء الغليل في تخرج أحاديث منار السبيل، ج٧، ص٢٣٦.

٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٣٦٤٢ وكتاب السنة رقم ١١٢٣.

وكان له طريقان، وقع في الطريق الأول رجلٌ اسمه وكيع بن عدس مجهول العين عنده، وفي الثاني ثلاثة مجاهيل اثنين منهما مجهولا العين لأن ليس لهما إلا راو واحد كما قال الألباني نفسه. فهل طرق حديث السفينة أقل من طرق ذلك الحديث أم هي أضعف منها؟!

ثم انظر مرة أخرى إلى تحسين الشيخ الألباني لهذا الحديث وانظر كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة» لأمثلة أخرى، حتى تتيقّن من صحة احتجاجنا بجميع طرق حديث السفينة التي مر تحقيقها من رواية ابن الزبير وابن عباس وعلي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري وأبي ذر. وأنت لن ترى في شيء من أسانيد حديث السفينة التي مرّ تحقيقها في هذه الرسالة رجلاً «حدث بمائة وثلاثين حديثاً، أخطأ منها في المائة وعشرين حديثاً»، ولا رجلاً مجهول العين لا يعرف إلا في حديث السفينة. فالنتيجة هي:

١- صحة احتجاجنا بأحاديث رواة حديث السفينة -الذين مرّ ذكرهم- وهي صحيحة إما لذاتها أو في الشواهد والمتابعات.

٢- صحة حديث السفينة اعتمادا على منهج الشيخ الألباني في تصحيح الأحاديث وتحسينها.

ولا ينقضي عجبي من الشيخ الألباني كيف يحسن ويصحح هذه الأحاديث بهذه الأسانيد ولكن يضعف حديث السفينة مع أنّ طرقه أكثر بمراتب ثم أحسن بدرجات.

■ نكارة حديث السفينة عند الشيخ الألباني عجيبة

والذي يبدوا لي أن الشيخ الألباني كان يعتقد بنكارة -بالمعنى الرابع للنكارة- متن حديث السفينة تبعاً للذهبي؛ ولذا قال بعد تخريج الحديث:

«ويبدو أن الشيخ صالح المقبلي لم يكن تفرغ لتتبعها وإمعان النظر فيها؛ وإلا لم يقل في كتابه «العلم الشامخ» (ص ٥٢٠): «أخرجه الحاكم في «المستدرك» عن أبي ذر. وكذلك الخطيب وابن جرير والطبراني عن ابن عباس وأبي ذر أيضاً، والبزار من حديث ابن الزبير. وحكم الذهبي

بأنه «منكر» غير مقبول؛ لأن هذا المحمل من مدارك الأهواء»!! فأقول: نعم! وللتعليل نفسه؛ لا يمكن القول بصحته لمجموع طرقه؛ لأن الشرط في ذلك أن لا يكون الضعف شديداً، كما هو مقرر في علم الحديث، وليس الأمر كذلك كما سبق بيانه. وظني أن الشيخ -رحمه الله- لو تتبع الطرق كما فعلنا؛ لم يخالف الذهبي في إنكاره للحديث، والله أعلم. ومما يؤيد قول المقبلي -أن المحمل من مدارك الأهواء-: أن هذا الحديث عزاه الشيخ عبد الحسين الموسوي الشيعي في كتابه «المراجعات» (ص ٢٣، طبع دار الصادق) للحاكم من حديث أبي ذر المتقدم، موهماً القراء أنه صحيح بقوله: «أخرجه الحاكم بالإسناد إلى أبي ذر (ص ١٥١) من الجزء الثالث من صحيحة (!) المستدرك»! وهو- كعادته- لا يتكلم على أسانيد أحاديثه التي تدعم مذهبه؛ بل إنه يسوقها كلها المسلمات المصححات من الأحاديث؛ إن لم يشعر القارىء بصحتها كما فعل هنا بقوله: «صحيحة المستدرك»! فضلاً عن أنه لا يحكي عن أئمة الحديث ما في أسانيدها من طعن، ومتونها من نكارة. وقد خطر في البال أن أتتبع أحاديثه التي من هذا النوع وأجمعها في كتاب؛ نصحاً للمسلمين، وتحذيراً لهم من عمل المدلسين المغرضين، وعسى أن يكون ذلك قريباً. ثم رأيت الخميني قد زاد على عبد الحسين في الافتراء؛ فزعم (ص ١٧١) من كتابه «كشف الأسرار» أن الحديث من الأحاديث المسلمة المتواترة!! ويعني بقوله: «المسلمة»؛ أي: عند أهل السنة! ثم كذب مرة أخرى كعادته، فقال: «وقد ورد في ذلك أحد عشر حديثاً عن طريق أهل السنة»! ثم لم يسق إلا حديث ابن عباس الذي فيه المتروك؛ كما تقدم!».

أقول:

والظاهر من كلامه أن الحديث عنده منكر ولذا ردّ على الشيخ المقبلي الذي خالف الذهبي في الحكم على نكارة الحديث. وقد رأينا أن حديث السفينة صحيح اعتماداً على المنهج الألباني في تصحيح الأحاديث وتحسينها حتى مع غض النظر عن أسانيدها التي لم يطلع الشيخ الألباني عليها. والشيخ صالح المقبلي فهم فهماً صحيحاً أن طرق حديث السفينة ليست شديدة الضعف والشيخ الألباني هو الذي أخطأ.

أما نكارة متن الحديث عند الشيخ الألباني فأمرعجيب جدّاً؛ لأنّه نفسه صحح حديث الثقلين بلفظ «إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي»[1] وصححه أيضاً بلفظ «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخركتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما»[2]. ثم قال في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» إن أهل البيت المذكور في حديث الثقلين هم في الأصل نساء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا نصّ ما قال: «إن المراد من الحديث في قوله (صلى الله عليه وسلم): «عترتي» أكثرمما يريده الشيعة، ولا يرده أهل السنة؛ بل هم مستمسكون به، ألا وهو أن العترة فيهم هم أهل بيته (صلى الله عليه وسلم)، وقد جاء ذلك موضحاً في بعض طرقه كحديث الترجمة: «عترتي أهل بيتي»، وأهل بيته في الأصل هم نساؤه (صلى الله عليه وسلم) وفيهن الصديقة عائشة (رضي الله عنهن) جميعاً كما هو صريح قوله تعالى في (الأحزاب): ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا﴾...».

فما أدري وجه نكارة متن حديث السفينة عنده لاسيما مع تفسير«أهل البيت» في الحديث بنساء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم). فمن الظاهرأن أهل السنة مستمسكون بهنّ، لا سيما بالصديقة عائشة كما قال، فقد ركبوا سفينتهن ونجوا من الغرق، فأين النكارة؟! وليس في متن حديث السفينة أكثرمما ورد في حديث الثقلين، ومعناهما واحد وهو أن كل من لم يتمسك بأهل البيت ولم يأخذ دينه عنهم فقد ضلّ وغرق. وقد صرح الأميرالصنعاني والعلامة المقبلي بكون حديث الثقلين شاهداً لمعنى حديث السفينة أو العكس ومرّكلامهما. ونحن لا نستطيع أن نردّ على ابن تيمية بهذا الكلام؛ لأنّ ابن تيمية كان يعتقد أن أهل البيت في الأصل هم علي وفاطمة والحسن والحسين (عليهم السلام) كما صرح بهذا بقوله: «وقد روى الإمام أحمد

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ١٧٦١.

٢. الألباني، صحيح الجامع الصغير، حديث رقم ٢٤٥٨.

والترمذي وغيرهما عن أم سلمة: أن هذه الآية لما نزلت أدار النبي (صلى الله عليه وسلم) كساءه على عليّ وفاطمة والحسن والحسين (رضي الله عنهم) فقال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً». وسنته تفسر كتاب الله وتبينه، وتدل عليه، وتعبر عنه. فلما قال: «هؤلاء أهل بيتي» مع أن سياق القرآن يدل على أن الخطاب مع أزواجه، علمنا أن أزواجه وإن كن من أهل بيته كما دل عليه القرآن، فهؤلاء أحق بأن يكونوا أهل بيته؛ لأنّ صلة النسب أقوى من صلة الصهر...، ولما بين سبحانه أنه يريد أن يذهب الرجس عن أهل بيته ويطهرهم تطهيراً، دعا النبي (صلى الله عليه وسلم) لأقرب أهل بيته وأعظمهم اختصاصاً به، وهم: علي، وفاطمة، (رضي الله عنهما)، وسيدا شباب أهل الجنة... »[1].

فكما هو واضح من كلام ابن تيمية أنه كان يعتقد أن أهل الكساء هم أهل البيت في الأصل خلافاً لما قاله الشيخ الألباني، فمن حقّ ابن تيمية أن ينكر حديث السفينة لأن فيه ما يخالف الثابت المعروف؛ بل فيه هدم مذهبه وجميع معتقداته. أما الشيخ الألباني فليس له ملزم لإنكار متن الحديث لأن أهل البيت عنده في الأصل هم نساء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأهل السنة مستمسكون بهن لا سيما الصديقة عائشة. ولعل الشيخ الألباني فهم -في ما بعد- عدم صلاحية استدلالاته الاجتهادية بمسألة سياق الآيات مع وجود النص من فعل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في تعيين أهل البيت، أو لعله اطّلع على كلام ابن تيمية في تفسير أهل البيت فتغير اجتهاده في معنى أهل البيت. فإذن له مبرر أن ينكر الحديث كابن تيمية، ولكن ماذا يفعل مع حديث الثقلين الذي صححه بالألفاظ السابقة؟!

ثم إنه كرر مرة أخرى كلامه «لأن الشرط في ذلك أن لا يكون الضعف شديداً، كما هو مقرر في علم الحديث، وليس الأمر كذلك كما سبق بيانه» وهو الذي استشهد بطرق أكثر ضعفاً من طرق حديث السفينة ليصحح ويحسن فضائل من يحب. وهو الذي استشهد بحديث

---

١. ابن تيمية، حقوق آل البيت بين السنة والبدعة، ص٢٥.

الحسن بن أبي جعفر الذي روى فضيلة لحفصة بسندين ومع انضمامها إلى رواية مرسلة من رجل مجهول الحال حسن هذه الفضيلة. وهو الذي استشهد بحديث رجل «حدث بمائة وثلاثين حديثاً، أخطأ منها في المائة وعشرين حديثاً» وحديث «مجهول العين -لا مجهول الحال ولا مستور- الذي لا يعرف إلا في حديث واحد» لكي يحسن فضيلة لعائشة زوجة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم). وهو الذي حسن حديث مشرح بن هاعان (الذي كان في جيش الحجاج الذين حاصروا ابن الزبير ورموا الكعبة بالمنجنيق) عن عقبة في فضل عمر بن الخطاب وقد قيل في مشرح هذا: «يروي عن عقبة مناكير لا يتابع عليها والصواب في أمره ترك ما انفرد من الروايات والاعتبار بما وافق الثقات»، ولم يتابعه إلا الكذاب الوضاع ولا حول ولا قوة إلا بالله.

■ اتهامه للسيد شرف الدين والسيد الخميني

أما كلامه «ومما يؤيد قول المقبلي -أن المحمل من مدارك الأهواء-: أن هذا الحديث عزاه الشيخ عبد الحسين الموسوي الشيعي في كتابه «المراجعات» (ص ٢٣، طبع دار الصادق) للحاكم من حديث أبي ذر المتقدم، موهماً القراء أنه صحيح بقوله: «أخرجه الحاكم بالإسناد إلى أبي ذر (ص ١٥١) من الجزء الثالث من صحيحة (!) المستدرك»! وهو- كعادته- لا يتكلم على أسانيد أحاديثه التي تدعم مذهبه؛ بل إنه يسوقها كلها المسلمات المصححات من الأحاديث؛ إن لم يشعر القارىء بصحتها كما فعل هنا بقوله: «صحيحة المستدرك»! فضلاً عن أنه لا يحكي عن أئمة الحديث ما في أسانيدها من طعن، ومتونها من نكارة» ففي غير محلّه أيضاً؛ لأنّ اصطلاح «صحيحة المستدرك» لا غبار عليها، فقد رأينا كثيراً من علماء السنة يعبرون عن كتاب المستدرك بـ«صحيح الحاكم» أو يقولون «الحاكم في صحيحه» (راجع مثلاً حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، تلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني، فقه السنة للشيخ السيد السابق، عمدة القاري للعيني، كشف الخفاء للعجلوني والبرهان للزركشي...)؛ بل وهذا أمر واضح لا نحتاج إلى ذكر الأمثلة. وثمة أمثلة كثيرة جدّاً، أنقل مثالاً واحداً من كلام

ابن تيمية، فقال: «ورواه الحاكم في «صحيحه» من حديث أبي معاوية...»[1].

أما نسبة التصحيح للحاكم فلا إشكال فيها أيضاً، فقال ابن الصلاح: «ويكفي أن يحكم على الحديث بالصحة بمجرد وجوده في كتب من اشترط الصحة في ما جمعه ككتاب ابن خزيمة»[2]. وعلق عليه السيوطي بقوله: «وكذا صحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم على ما يحرر فيه»[3]. وقال العراقي: «وخُذْ زيادة الصحيح إذْ تُنَص صحتُهُ أو مِنْ مُصنف يُخصْ بجمعه نَحو ابن حبان الزكي وابن خزيمة وكالمستدرك»[4]. وقال السيوطي في سياقه عن الحديث الصحيح: «وخذه حيث حافظ عليه نَصْ ومنْ مصنف بجمعه يُخصّ كابن خزيمة ويتلو مُسلماً وأوله البستي ثُمَ الحاكم»[5].

فلذا قد رأينا الشيخ الألباني نفسه قال في رسالته «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام» ما هذا نصه: «عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما ما تمسكتم بهما، كتاب الله وسنتي، ولن يتفرّقا حتى يردا على الحوض. أخرجه مالك مرسلاً، والحاكم مسنداً وصححه»[6] انتهى كلامه، ولا يحكي عن أئمة الحديث ما في أسانيدها من طعن، ومتونها من نكارة.

فقد نقل تصحيح الحاكم -كما زعم- لرواية أبي هريرة وسكت عما في سنده من الضعفاء والمتروكين، فلا يحكي عن أئمة الحديث ما في أسانيدها. أما الحاكم فلم يصحح رواية أبي هريرة قط؛ بل الظاهر أنه مال إلى تصحيح رواية ابن عباس التي رواها قبل رواية أبي هريرة،

---

١. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج٥، ص٢٦١.
٢. ابن الصلاح علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، ص٢١.
٣. جلال الدين السيوطي، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، ج٢، ص٧٧٥.
٤. الحافظ العراقي، شرح ألفية الحديث (المسماة بالتبصرة والتذكرة)، ج١، ص٥٢.
٥. جلال الدين السيوطي، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، ج٢، ص٧٧٠.
٦. الألباني، الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، ص٣٠، باب وجوب الرجوع إلى السنة وتحريم مخالفتها، حديث رقم ٦.

ولكن مع ذلك صرح بغرابة متنها فقال عقب رواية ابن عباس: «ذكرالاعتصام بالسنة في هذه الخطبة غريب ويحتاج إليها». أما رواية أبي هريرة فسكت عنها لوضوح شدة ضعف إسنادها، وقال السجزي: «غريب جدّاً عن أبي هريرة»[1]. وفي سند رواية أبي هريرة التي ذكرها الشيخ الألباني، صالح بن موسى الطلحي الذي قال ابن حجر فيه: «متروك»[2] وراجع ترجمته في «تهذيب التهذيب»[3] إن شئت. فالحاكم لم يصحح رواية أبي هريرة قط لأن فيها رجلاً متروكاً شديد الضعف، ومع ذلك نرى الشيخ الألباني يقول عقب رواية أبي هريرة: «وصححه» أي الحاكم ويسكت على تصحيحه، على أن الحاكم لم يصححها قط لأن فيها رجلاً متروكاً. أما السيد شرف الدين فإنما نقل تصحيح الحاكم لحديث السفينة وهو أمر جائز كما عرفت، ثم الحاكم قد صححه صريحاً ولم يقل بأي غرابة في متنه ولم يطعن فيه أصلاً. فمن الذي يذكر الأحاديث التي تدعم مذهبه موهماً القراء أنها صحيحة؟! أما رواية ابن عباس للحديث الذي ذكره الشيخ الألباني ففيه إسماعيل ابن أبي أويس فهو متهم بالكذب وقد اعترف بالوضع[4] وقد طعن الأئمة فيه، وقال ابن حجر العسقلاني: «لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه»[5]، وأقره أبو الحسن السليماني في «إتحاف النبيل» بقوله: «لا يحتج به خارج الصحيح»[6].

فقايس بين ما فعل الشيخ الألباني وما فعل السيد شرف الدين:

١- الشيخ ينقل تصحيح الحاكم لرواية أبي هريرة والحاكم لم يصححها قط، وحين أشار إلى تصحيح رواية ابن عباس -ولم يصرح بصحته- قد طعن في زيادة «سنتي» في الحديث،

---

١. المتقي الهندي، كنز العمال، ج١، ص١٨٨.

٢. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٤٣٣.

٣. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٤، ص٣٥٤.

٤. انظر: المصدر نفسه، ج١، ص٢٧١.

٥. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، المقدمة، ص٣٨٨.

٦. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، س٨٦، ج١، ص٢١٣.

وهذه الزيادة هي محل استشهاد الشيخ بالحديث. أما السيد فقد نقل تصحيح الحاكم لحديث السفينة وهو حق صحيح لا مرية فيه فقد صححه الحاكم ولم يطعن فيه قط.

٢- الشيخ ينقل تصحيح الحاكم -وهو لم يصححه- لسند فيها رجل متروك (أي صالح بن موسى) بشهادة ابن حجر العسقلاني، أما السيد فنقل تصحيح الحاكم لسند فيها رجل ضعيف فقط أي المفضل بن صالح فقال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف»[١].

٣- صالح بن موسى المتروك قد تفرد بهذا الحديث عن أبي هريرة ولكن المفضل بن صالح الضعيف قد توبع من قبل الثقة وهكذا شيخه وشيخ شيخه قد توبعا كما مرّ توضيحه في ذيل تحقيق رواية أبي ذر.

٤- صالح بن موسى قد روى الحديث بلفظ آخر بالسند نفسه عن أبي هريرة وهو لفظ «كتاب الله ونسبي»، كما رواه البزار -وهو متقدم على الحاكم وسنده إلى صالح بن موسى أصح وأعلى من سند الحاكم إليه- في مسنده[٢] وهو موافق لحديث الثقلين المتواتر الثابت عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بلفظ «كتاب الله وعترتي أهل بيتي». إذن لفظ «سنتي» في رواية صالح هذا إما تصحيف أو من أوهام الرواة أو أغلاط صالح بن موسى نفسه واضطرابه فهو متروك كما عرفت. أما المفضل بن صالح فلم يرو حديث السفينة بلفظ «مثل سنتي كمثل سفينة نوح...» ولم يضطرب فيه.

ثم يريد الشيخ الألباني من السيد شرف الدين أن يحكي عن أئمة الحديث ما في أسانيد حديث السفينة من طعن، ومتونها من نكارة. فمن هم هؤلاء أئمة الحديث؟! أما المتقدمين من المحدثين، فلا أرى لهم كلاماً في حديث السفينة سوى أبا عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ) فقد صرح بصحته في «المستدرك على الصحيحين»، والحافظ محمد بن الحسين الآجري (ت

١. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج٢، ص٢٠٨.
٢. انظر: نور الدين الهيثمي، كشف الأستار، ج٣، ص٢٢٣، رقم ٢٦١٧.

٣٦٠هـ) فجعل الحديث من المسلمات ونسبه إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في كتابه المعروف «الشريعة». أما الذهبي فقد عرفت أن سند حديث السفينة عنده صحيح لا سيما من رواية علي (عليه السلام) وقد ضعف رواية أبي ذر لأجل المفضل بن صالح بغير حقّ فإنه لم ينفرد به ولذا ردّ عليه غير واحد من علماء السنة كالسيد أحمد بن محمد بن الصديق. ولعل الشيخ الألباني يريد من السيد أن ينقل حكم الذهبي على نكارة متن الحديث ولكن ماذا يفعل السيد مع العلامة المقبلي الذي قال: «وحكم الذهبي بأنه منكر غير مقبول؛ لأنّ هذا المحمل من مدارك الأهواء وللذهبي في حق أهل البيت شأن...»، وقال في من يوافق الذهبي «هو مكابر أو ممن صار قلبه كالكوز مخجيّاً لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً»؟ أو لعل الشيخ الألباني يريد من السيد نقل كلام ابن تيمية في تكذيب الحديث ولكن كيف يعتمد السيد على الذي اتهمه الشيخ الألباني نفسه بالتسرع في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها وأنه لأجل مبالغته في الرد على الشيعة يضعف الأحاديث؟ ثم كيف ينقل السيد كلامهما وهما متهمان بالنصب عند أهل السنة والجماعة وأن النكارة عندهما هي فضل علي (عليه السلام)؟ أما غيرهما فقد صححوا حديث السفينة وحسنوه وشرحوه، وقد استشهدوا به في بحوثهم كالحافظ السخاوي تلميذ الحافظ ابن حجر العسقلاني والحافظ السيوطي وابن حجر المكي والأمير الصنعاني والعلامة المقبلي وغيرهم كما وقفت على أسماء بعضهم وكلهم من متأخري ابن تيمية والذهبي فلم يعتنوا إلى تضعيفهما لحديث السفينة. فكان على الشيخ أن يطعن فيهم قبل أن يطعن في السيد شرف الدين.

فكلام السيد شرف الدين والسيد الخميني في تصحيح حديث السفينة حقّ ومعهما بعض كبار علماء السنة وهذا يكفي في صحة احتجاجهما بحديث السفينة. وقد ورد في ذلك على الأقل أحد عشر حديثاً مسنداً عن طريق أهل السنة فقط كما قال السيد الخميني، خمسة أو ستة منها عن أبي ذر والباقي عن أبي سعيد وابن الزبير وعلي (عليه السلام) وأنس وسلمة بن الأكوع وابن عباس (راجع «نفحات الأزهار» المجلد الرابع وطرق الحديث أكثر من

هذا). ولكن الحق أن الحديث معناه متواتر كما قال السيد الخميني لا سيما مع طرق الحديث في كتب الشيعة، فقد روي الحديث مسنداً في «كتاب سليم بن قيس»، «بصائر الدرجات»، «الكافي»، «رجال الكشي»، «عيون أخبار الرضا (عليه السلام)»، «الخصال»، «الأمالي» و«كمال الدين» كلهم للشيخ الصدوق، «كفاية الأثر»، «خصائص الأئمة» للشريف الرضي، «مسند الرضا (عليه السلام)»، «مائة منقبة»، «الأمالي» للشيخ المفيد، «كنز الفوائد»، «الأمالي» للشيخ الطوسي، «مكارم الأخلاق»، «الأربعون حديثاً» لمنتجب الدين بن بابويه، «العمدة» لابن البطريق، «كشف المحجة لثمرة المهجة»، «التحصين» و«سعد السعود». وأسانيد هذه الأحاديث في كتب الشيعة تنتهي إلى أبي ذر، ابن عباس، أبي سعيد الخدري، سلمة بن الأكوع، والأئمة الكرام من أهل بيت النبوة الإمام علي بن أبي طالب وزين العابدين والباقر والصادق والرضا والعسكري (عليهم السلام) أجمعين.

أما توهينه للسيد شرف الدين والسيد الخميني (رحمهما الله) واتهامه لهما بالكذب والافتراء فليس عجيباً منه بعد أن شتم وسبّ واتّهم كثيراً من إخوانه من علماء السنة، حتى ألف أحدهم كتاباً في جمع شتائمه وسماه بـ«قاموس شتائم الألباني» يقع في أكثر من ٢٠٠ صفحة!!! ومؤلف هذا الكتاب هو حسن بن علي السقاف الذي سماه الشيخ الألباني بـ«السخاف»[1]. وهكذا تنابز كثير من علمائهم (راجع الكتاب المذكور إن شئت)، كأنه لم يطلع على كلام الله عزّ وجلّ: «ولا تنابزوا بالألقاب» كما لم يطلع على بعض طرق حديث السفينة.

قال الشيخ العلامة عبد الفتاح أبو غدة (من كبار علماء الحديث المعاصرين):

«ولقد وصفني -أي الشيخ الألباني- في تلك المقدمة لشرح العقيدة الطحاوية بأقبح الأوصاف والشتائم وقذفني بالعظائم، فقد حشاها بالألفاظ التالية التي أضعها بين قوسين هنا، ورماني فيها (بالتعصب، وتعمد الكذب، والتزوير، والافتراء، والجور، والضلال،

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣١٦٩.

والتخرص، والاختلاق، والجهل، وضيق الفكر والعطن، وسوء القصد، وفساد الطوية، والتقليد، والتجاهل، والتدليس الخبيث، والحقد، والحسد، والنفاق، واللعب على الحبلين، وأني أجمع وأتصف بأكثر الصفات الست التي تجوز الغيبة لمن اتصف بها، وأني كحاطب ليل)... ختمها برمي بالجاسوسية... وصرت أنا عنده بما كتبه في تلك المقدمة صاحب ثلاثين وصفاً: من (التعصب، وتعمد الكذب، والتزوير، والافتراء، والجور، والضلال...،...، إلى المخبر والجاسوس)... وسبب ذلك أني غلطته في طريقته التي يصحح بها على البخاري ومسلم أحاديثهما في صحيحيهما، كما شرحته في أول رسالتي «كلمات»، فيا ويل من غلّطه أو ردّ عليه أو اختلف معه!! »[1].

ولذا قلنا إن اتهامه للسيد شرف الدين والسيد الخميني بالكذب والافتراء ليس عجيباً، فكلامه فيهما لا يذكر بالنسبة إلى ما قال في هذا المحدث السني المعروف مثلاً. أما رواية ابن عباس التي ذكرها السيد الخميني كمثال في كتابه «كشف الأسرار» -واعترض الشيخ الألباني عليه- فليس فيها رجل متروك؛ بل رجالها ثقات ليس فيها إلا الحسن بن أبي جعفر وهو الصدوق الذي قال الشيخ الألباني فيه: «ليس شديد الضعف، فيستشهد به»[2].

مع الشيخ عثمان الخميس في كتابه المسمى بـ«كشف الجاني محمد التيجاني»

قال في كتابه «كشف الجاني محمد التيجاني» ما نصه: «لا يصح عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بل هو كذب عليه وقد ضعف هذا الحديث الذهبي (ميزان الاعتدال، ج٤، ص١٦٧)، وابن كثير (تفسير القرآن العظيم، ج٧، ص١٩١)، والألباني (ضعيف الجامع حديث، رقم ١٩٧٤)، والوادعي (رياض الجنة في رد على أعداء السنة، ص٢١٣) وغيرهم والحديث فيه ما يلي: ١- مفضل بن صالح: قال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث. ٢- حنش الكناني:

---

١. عبد الفتاح أبو غدة، جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، ص١٤.

٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٤٢٠.

قال البخاري: يتكلمون في حديثه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: ينفرد عن علي بأشياء لا تشبه أحاديث الثقات. ٣- أبو إسحاق السبيعي: ثقة ولكنه مدلس ولم يصرح بالسماع».

ثم أورد الحديث عن أبي سعيد الخدري (رحمه الله) وقال عقبه: «قال الهيثمي رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه جماعة لم أعرفهم».

أقول:

أولاً: قوله: «وقد ضعف هذا الحديث الذهبي (ميزان الاعتدال، ج٤، ص ١٦٧)، وابن كثير (تفسير القرآن العظيم، ج٧، ص ١٩١)، والألباني (ضعيف الجامع حديث، رقم ١٩٧٤)، والوادعي (رياض الجنة في رد على أعداء السنة، ص ٢١٣)، وغيرهم»، فقد جاء الجواب عما قال الذهبي والشيخ الألباني مفصلاً، وثبتنا أن سند الحديث صحيح عند الذهبي من رواية علي (عليه السلام) وصحيح عند الشيخ الألباني لو أنصف حتى مع عدم اطلاعه على بعض طرق الحديث، وسند رواية علي حسن لذاته عند الشيخ سعد بن ناصر الشثري كما مرّ.

أمّا ابن كثير فلم يضعف الحديث أصلاً، وهذا نصّ ما قال في تفسيره: «وقال الحافظ أبو يعلى: حدثنا سويد بن سعيد، حدثنا مفضل بن عبد الله، عن أبي إسحاق، عن حنش قال: سمعت أبا ذر (رضي الله عنه) وهو آخذ بحلقة الباب يقول: يا أيها الناس من عرفني فقد عرفني ومن أنكرني فأنا أبو ذر سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول إنما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح عليه الصلاة والسلام من دخلها نجا، ومن تخلف عنها هلك. هذا بهذا الإسناد ضعيف»[1].

وكما نرى، فإن ابن كثير يؤكد أن الحديث بهذا السند الذي رواه الحافظ أبو يعلى من

١. ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج٤، ص١٢٣.

رواية أبي ذر ضعيف، فأين تضعيفه للحديث؟! ثم لو سلمنا بأن ابن كثير ضعف الحديث فما الذي سيحصل؟! أما سند رواية علي (عليه السلام) فصحيح عند ابن كثير، فقد قال عقب حديث تفرد به معاوية بن هشام عن سفيان الثوري كما مرّ توضيحه: «هذا إسناد رجاله كلهم ثقات»[1]. ثم ابن كثير كثيراً ما يصحح أحاديث الأعمش عن المنهال كما عرفت، فقد صح الحديث عنده من هذا الطريق؛ لأن باقي رجال السند ثقات متفقاً وليس فيه علة أخرى.

أما الشيخ الوادعي فليس كتابه «رياض الجنة في رد على أعداء السنة» عندي لكي أرى ما هي حجته في تضعيف الحديث وغالب ظني أنه لم يأت بشيء يلتفت إليه. ولا أعلم هل اطّلع الشيخ الوادعي على رواية علي (عليه السلام) أم لا؟ فرواية علي (عليه السلام) عنده حسنة، فالشيخ الوادعي يصحح أحاديث الأعمش عن المنهال على شرط البخاري كما هو واضح من تعليقاته على «المستدرك»، حيث يقول عقب روايات الأعمش عن المنهال «على شرط البخاري فقط؛ إذ لم يخرج مسلم للمنهال بن عمرو» (راجع تعليقاته على كتاب «المستدرك على الصحيحين»). ثم إنه قد حسن حديث معاوية بن هشام كما مرّ، فقال عقب حديث ذكره من سنن ابن ماجه في إسناده معاوية بن هشام: «هذا حديث حسن على شرط مسلم»[2]. فحديث السفينة من رواية علي (عليه السلام) حسن عند الشيخ الوادعي بغض النظر عن باقي طرق الحديث. ثم هو الذي قال بعد أن ذكر حديثاً فيه ابن لهيعة -كما مرّ-: «ابن لهيعة فيه ضعف، ولا يمنع من الاستشهاد بحديثه»[3]. فقد صح الحديث أو صار أحسن عنده -من حيث السند- مع انضمام رواية ابن الزبير إلى رواية علي (عليه السلام)، وهذا بعد التسليم بعدم صحة رواية ابن لهيعة لذاتها كما بيناه في المسالك الخمسة.

ثانياً: قد يشعر من قوله: «والحديث فيه ما يأتي: ١- مفضل بن صالح: قال البخاري وأبو

١. المصدر نفسه، ص٤٣٩.
٢. مقبل بن هادي الوادعي، الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين، ج٢، ص٣٤٤.
٣. مقبل بن هادي الوادعي، مجموعة من الرسائل، الرسالة الثالثة: رسالة تحريم الخضاب بالسواد، ص٤٦.

حاتم: منكر الحديث» أن مفضل بن صالح انفرد به، ولكن الأمر ليس كذلك؛ ولذا رد السيد أحمد بن محمد بن الصديق على الذهبي كما مرّ. فقد تابعه غير واحد فيهم ثقة، فلا فائدة في تضعيف الحديث بمفضل. ولا يزال أمثال صاحب الشبهة يضعفون حديث السفينة لأجل مفضل هذا، مع أنه لم ينفرد به، فما فائدة تضعيف الحديث به؟!

ثالثاً: قوله في تضعيف حنش: «٢- حنش الكناني: قال البخاري: يتكلمون في حديثه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: ينفرد عن علي بأشياء لا تشبه أحاديث الثقات» كلام عجيب وغريب جدّاً، فقد سرد الجرح المبهم من المجهول والمتعنت وسكت عن التوثيق المطلق والتعديلات الكثيرة من قبل كبار أئمة الحديث والرجال من المتقدمين في حنش. ثم كل ما ذكره من النسائي والبخاري وابن حبان ليس جرحاً في حنش لا سيما بالنسبة إلى حديثه هذا عن أبي ذر، أي حديث السفينة، فلا يبق في حنش إلا توثيق أئمة الحديث وستأتي كلماتهم في حنش قريباً إن شاء الله. وبيان المدعى في أن كلام ابن حبان والنسائي والبخاري في حنش ليس جرحاً فيه -لا سيما بالنسبة إلى روايته هذه عن أبي ذر- وأن حنشاً ثقة مطلقاً يحتاج إلى توضيح بعض الأمور:

تحقيق حال حنش بن المعتمر مفصلاً، وفيه توضيح بعض الأمور

الأمر الأول: طعن ابن حبان في حنش مردود لأنه متعنت ومسرف في الجرح:

أما اعتماده على طعن ابن حبان في حنش فمردود؛ لأنّ ابن حبان كما هو معروف كان أولاً: متعنّتاً جدّاً في الرجال، ثانياً: له أوهام كثيرة في ترجمة الرواة، وقد خالف جمعاً من الأئمة الذين وثقوا حنشاً وعدلوه وهم أعلم من ابن حبان عند الكل كما ستعرف. قال الشيخ المعلمي: «ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكر وإن كان الرجل معروفاً مكثراً»[1]. وجاء في «إتحاف النبيل» لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني: «ومن صنيع ابن

---

١. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، باب كيف البحث عن أحوال الرواة.

حبان أن الراوي إذا أخطأ خطأ يسيراً محتملاً، تكلم هو فيه بشدة، فيكون الخطأ قليلاً وعبارة التجريح شديدة، فمن هنا قيل: إنه متشدد في التجريح»[1]. ويشبه كلامه هذا كلام الشيخ عبد الرحمن المعلمي في ابن حبان: «يرى ما يستنكره للراوي فيبالغ في الحط عليه»[2]. وقال أبو الحسن في «إتحاف النبيل»: «إن ابن حبان (رحمه الله) يسرف في الجرح، فقد يكون الرجل قد وهم في بعض الروايات، فيتكلم عليه بعبارات شديدة الجرح، فيقول: يأتي عن الثقات بالمعضلات، ولا يشبه حديثه حديث الأثبات، فيستحق الترك»[3]. وقال الشيخ طارق بن عوض الله بن محمد في ابن حبان: «كثيراً ما يبالغ في الحكم على الرواة في الجرح والتعديل على السواء. فتجده إذا وجد للراوي حديثاً أو حديثين منكرين أقام عليه القيامة وحكم عليه حكماً كليّاً بمقتضى هذين الحديثين»[4]. وقال الشيخ المعلمي أيضاً في «التنكيل»: «ابن حبان كثيراً ما يتعنت في الذين يعرفهم، ولم يغمزه أحد»[5].

أقول: كثيراً ما يردّ الحافظ الذهبي عليه في كتابه «ميزان الاعتدال» عندما ينقل آراءه. فقد قال في ترجمة محمد بن الفضل السدوسي عارم بعد أن نقل توثيقه عن غير واحد ولكنه تغير بآخره: «فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم... ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً، فأين ما زعم؟!»، وقال في ترجمة عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي: «وأما ابن حبان فإنه يقعقع كعادته»، وفي ترجمة سويد بن عمرو الكلبي: «أما ابن حبان فأسرف واجترأ»، وفي ترجمة أفلح بن سعيد: «ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه»، وفي ترجمة أيوب بن عبد السلام: «ابن حبان صاحب تشنيع وتشغب»،

---

١. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، س٦٠، ج١، ص١٨٦.
٢. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، في ترجمة ابن حبان.
٣. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، س٨، ج١، ص٦٩.
٤. طارق بن عوض الله بن محمد، ردع الجاني المتعدي على الألباني، ص٢٠٠.
٥. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، في ترجمة محمد بن معاوية الزيادي.

وقال: «إن ابن حبان صاحب تهاويل»[1]. وقال في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة الحافظ عارم محمد بن الفضل: «قلت: فرج عنا الدارقطني في شأن عارم، فقال: تغير بآخره، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة. فانظر قول أمير المؤمنين في الحديث أبي الحسن، فأين هذا من قول ذاك الخساف المتفاصح أبي حاتم بن حبان في عارم، فقال: اختلط في آخر عمره، وتغير، حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه في ما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل، ولا يحتج بشيء منها. قلت: فأين ما زعمت من المناكير الكثيرة؟ فلم يذكر منها حديثاً»[2].

وأورد الذهبي ابن حبان في «ميزان الاعتدال» فقال: «له أوهام كثيرة»[3]. وقال الحافظ ابن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ) وهو من تلاميذ ابن تيمية بعد أن ذكر تناقض ابن حبان في أحد الرواة حيث ذكره في «الثقات» و«المجروحين» معاً ما نصه: «وقد وقع له مثل هذا التناقض والوهم في مواضع كثيرة. وقد ذكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح أنه غلط الغلط الفاحش في تصرفه، ولو أخذنا في ذكر ما أخطأ فيه وتناقض من ذكره الرجل الواحد في طبقتين متوهماً كونه رجلين، وجمعه بين ذكر الرجل في الكتابين، كتاب «الثقات» و«المجروحين» ونحو ذلك من الوهم والإيهام لطال الخطاب»[4].

وللحافظ الكبير الدارقطني تعليقات على كتاب «المجروحين» لابن حبان، يقول محقق الكتاب في المقدمة: «من المعلوم لكل مطلع لكتب ابن حبان عامة -ولكتابه «المجروحين» خاصة- أن فيها تجازفاً شديداً، إما من ناحية التساهل في تعديله للرواة، وإما لتجريحه لهم. وكان من نتيجة هذا التجازف -ولا سيما في كتابه «المجروحين»- أن وقع في أخطاء وأوهام

---

١. انظر: مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، س٨، ج١، ص٦٩-٧٠.
٢. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٠، ص٢٦٧.
٣. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص٥٩٧.
٤. ابن عبد الهادي، الصارم المنكي في الرد على السبكي، ص٦١.

في أمور عدة، نذكر منها على سبيل المثال: ١- استنكاره على راوٍ حديثاً ضعيفاً، وهو بريء من عهدته، والأولى باستنكاره آخر، وهذا وقع منه كثيراً. ٢- أن يأتي روايان مشترِكان في الاسم واسم الأب، وكذلك في النسبة أو الكنية، وأحدهما ضعيف والآخر ثقة، فيضعف الثقة. ٣- أخطاؤه في تعيين الرواة، فينسب إليهم كنى أو ألقاباً لرواة آخرين، لمجرد الاشتراك في الأسماء. فكان الدارقطني (رحمه الله) يتتبع هذه الأخطاء والأوهام حتى كثرت هذه التتبعات التي جعلت الدارقطني في بعض الأوقات يعبر عنها بعبارات شديدة مثل: وهم قبيح، وهم شديد، تخبط شديد، وغير ذلك من العبارات التي تشير مدلولاتها إلى مدى الأوهام التي وقع فيها ابن حبان»[١].

وقال الشيخ الألباني بعد أن ذكر طعن ابن حبان في كلثوم بن جوشن: «وهو من غلوائه ومبالغاته»[٢]. وقال المباركفوري عن ابن حبان: «فإنه متعنت ومسرف كما تقرر في مقره»[٣]. وقال ابن حجر العسقلاني في ترجمة سالم بن عجلان الأفطس: «وأفرط ابن حبان فقال: كان مرجئاً يقلب الأخبار، وينفرد بالمعضلات عن الثقات... وأما وصفه من قلب الأخبار وغير ذلك، فمردود بتوثيق الأئمة له، ولم يستطع ابن حبان أن يورد له حديثاً واحداً»[٤]. وقال ابن حجر العسقلاني في ترجمة سويد بن عمرو الكلبي: «العابد ثقة...، أفحش ابن حبّان القول فيه، ولم يأتِ بدليل»[٥]. وقال أبو الحسنات اللكنوي: «ابن حبان معدود ممن له تعنت وإسراف في جرح الرجال»[٦]. وقال أبو زرعة العراقي (ت ٨٢٦هـ) في كتابه «البيان والتوضيح لمن اخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح»: «وهو يطلق لسانه في الجرح كثيراً

١. الدارقطني، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، ص٢٤.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٤٥٣.
٣. محمد بن عبد الرحيم المباركفوري، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، ج٢، ص١٤١.
٤. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، المقدمة، ص٤٠٢.
٥. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٤٠٣.
٦. محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص١٣٩.

فينبغي أن يتثبت في أمره»[1].

وهكذا قال ابن حبان في حنش «لا يشبه حديثه حديث الثقات»، فأين ما زعم من أحاديثه التي لا تشبه أحاديث الثقات؟ فلم يذكر منها حديثاً ولم يستطع أن يذكر أبداً ولا حتى حديثاً واحداً، ولو كان قادراً على هذا لفعله كما فعل بالنسبة إلى غيره من الرواة ولكنه يقعقع كعادته كما قال الذهبي. وابن حبان هو الذي أورد الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) في كتابه «المجروحين»، وقد ذكر في ذيل ترجمته (عليه السلام) ثمانية أحاديث مما أنكره -والعياذ بالله- وقال: «يروي عن أبيه العجائب كأنه كان يهم ويخطئ»[2]. فهل يصلح لمثل هذا الرجل أن يتكلم في الرضا (عليه السلام)؟ فأين ابن حبان وأين الرضا، أين الثرى وأين الثريا؟ فقد قصب ثقة عند الكل حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه كما قال الذهبي. ثم تراه متناقضاً مع نفسه مبطلاً لجميع ما قال، فتارة يورد الرضا (عليه السلام) في «الثقات» أيضاً ويقول: «وقبره بسناباذ خارج النوقان مشهور يزار بجنب قبر الرشيد، قد زرته مراراً كثيرة، وما حلت بي شدة في وقت مقامي بطوس فزرت قبر علي بن موسى الرضا (صلوات الله على جده وعليه) ودعوت الله إزالتها عني إلا أستجيب لي وزالت عني تلك الشدة، وهذا شيء جربته مراراً فوجدته كذلك»[3]. فالرجل متناقض جدّاً كما قال الحافظ ابن عبد الهادي وغيره، كثيراً ما يذكر الرواة في «الثقات» و«المجروحين» معاً وقد نبه بعض علماء السنة إلى ذلك، وليس هنا محل ذكر كلامهم وإلا لذكرت أسماء بعض هؤلاء وهم جمع كثير جدّاً. والمهم، أنه ذكر في ترجمة الرضا (عليه السلام) ثمانية أحاديث مما أنكره، وهكذا يفعل بالنسبة إلى كثير من الرواة، فلماذا لم يذكر حتى حديثاً واحداً في ترجمة حنش؟! لأنه لم يستطع كما قال الذهبي وابن حجر ولكنه يقعقع كما قال الذهبي.

١. أبو زرعة العراقي، البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح، ص٦٠.
٢. محمد بن حبان، المجروحين، ج٢، ص١٠٦.
٣. محمد بن حبان، الثقات، ج٨، ص٤٥٧.

ويرد كلامه في حنش أيضاً ما قاله من هو أعلم من ابن حبان عند الكل وهو ابن عدي: «ولحنش عن علي أحاديث عداد، وهو معروف في أصحاب علي مشهور به، وما أظن أنه يروي عن غير علي وأنه لا بأس به؛ لأن من يروي عنه إنما هو سماك بن حرب والحكم ابن عتيبة وليس بهما بأس»[1]. فانظر إلى كلامه، فابن عدي قد اطلع على أحاديث حنش عن علي ولا ينكر أحد أحاديثه؛ بل يقول فيه: «إنه لا بأس به».

ومع التسليم بصحة ما قاله ابن حبان في حنش فكلامه يؤثر بما رواه حنش عن علي (عليه السلام) خاصة؛ لأنه قال: «كان كثير الوهم في الأخبار ينفرد عن علي (عليه السلام) بأشياء لا تشبه حديثه حديث الثقات حتى صار ممن لا يحتج به»[2]. فلما قال ابن حبان في سلام بن أبي مطيع «لا يجوز أن يحتج بما ينفرد به»، أجاب الشيخ المعلمي عن قوله هذا: «ابن حبان رأى بعض حديثه عن قتادة غريباً فأطلق، وروايته هنا ليست عن قتادة»[3]. فابن حبان رأي بعض حديث حنش عن علي (عليه السلام) غريباً فأطلق. وروايته هنا ليست عن علي (عليه السلام) بل هي عن أبي ذر (رحمة الله عليه). إذن جرح ابن حبان مع كونه غير مقبول لأنه -كما قال الذهبي وغيره- متعنت، مسرف، خساف، متفاصح وله مع ذلك أوهام كثيرة، إنما يؤثر بالنسبة إلى روايات حنش عن علي (عليه السلام) وليس حديث السفينة منها.

ومع التسليم بصحة ما قال ابن حبان في حنش وعدم اختصاص كلامه برواياته عن علي (عليه السلام) فكلامه في حنش «لا يشبه حديثه حديث الثقات» لا يؤثر في رواية حنش لحديث السفينة لأنه قد توبع ولحديثه شواهد من قبل الثقات. قال الشيخ الألباني في راو اسمه محتسب بن عبد الرحمن الذي لم يوثقه غير ابن حبان وضعفه ابن عدي بقوله: «يروي

---

١. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٢، ص٤٣٨.
٢. انظر ترجمة حنش في: محمد بن حبان، المجروحين، ج١، ص٢٦٩.
٣. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، في ترجمة سلام بن أبي مطيع.

عن ثابت أحاديث ليست محفوظة» ما هذا نصه: «وهذا معناه أنه يتقي من حديثه ما تفرد به، أو خالف الثقات فيه، وليس الأمر كذلك هنا، فإنه لم يتفرد به»[1]. فهكذا نقول بالنسبة إلى حنش، فهو يتقي من حديثه ما تفرد به أو خالف الثقات فيه، وليس الأمر كذلك هنا، فإنه لم يتفرد بشيء ولم يخالف أحداً؛ بل قد توبع ولحديثه شواهد كثيرة أيضاً.

الأمر الثاني: قول النسائي في حنش «ليس بالقوي» ليس جرحاً مفسداً:

أما قول النسائي في حنش «ليس بالقوي»، فليس جرحاً مفسداً فيه، والنسائي أطلق اصطلاح «ليس بالقوي» على كثير من رجال الصحيحين، فراجع «مقدمة فتح الباري» للحافظ ابن حجر العسقلاني لبعض الأمثلة. قال الذهبي: «وقد قيل في جماعات: ليس بالقوي، واحتُجَّ به. وهذا النسائي قد قال في عدة: ليس بالقوي، ويخرج لهم في كتابه، قال: قولنا:«ليس بالقوي» ليس بجرح مفسد»[2]. قال شارح الموقظة الشريف حاتم بن عارف العوني: «والمعنى: أنّ عبارة: «ليس بالقوي» من النسائي ليست بجرح مفسد، وهذا أيده استقراء لأحد فضلاء الباحثين المعاصرين في رسالة ضخمة طبعت في خمسة مجلدات، وهي رسالة «منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل» للدكتور قاسم علي سعد، حيث قام باستقراء ألفاظ الجرح والتعديل عند النسائي، وخرج بهذه النتيجة نفسها، وهي دراسة قوية ونتائجها جيدة»[3].

أقول: إن النسائي خرج حديث حنش بن المعتمر عن علي (عليه السلام) في «خصائص علي (عليه السلام)»[4] وفي مسنده أيضاً كما قال الحافظ المزي[5].

وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي (ت ١٣٨٦هـ) في كتابه «التنكيل» بتحقيق الشيخ

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٨٨٨.
٢. الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص٨٢.
٣. حاتم بن عارف العوني، شرح موقظة الذهبي، ص٢٣٦.
٤. النسائي، خصائص أمير المؤمنين (ع)، ص٧١.
٥. المزي، تهذيب الكمال، ج٧، ص٤٣٣.

الألباني: «قال الأستاذ (أي الكوثري): «ليس بقوي عند النسائي». أقول (أي المعلمي): عبارة النسائي: «ليس بالقوي»، وبين العبارتين فرق لا أراه يخفي على الأستاذ ولا على عارف بالعربية، فكلمة «ليس بقوي» تنفي القوة مطلقاً وأن لم تثبت الضعف مطلقاً، وكلمة «ليس بالقوي» إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة. والنسائي يراعي هذا الفرق فقد قال هذه الكلمة في جماعة أقوياء منهم عبد ربه بن نافع وعبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل، فبين ابن حجر في ترجمتيهما من «مقدمة الفتح» أن المقصود بذلك أنهما ليسا في درجة الأكابر من أقرانهما. وقال في ترجمة الحسن بن الصباح: «وثقه أحمد وأبو حاتم»، وقال النسائي: صالح، وقال في الكنى: ليس بالقوي. قلت -أي ابن حجر-: هذا تليين هين، وقد روى عنه البخاري وأصحاب السنن إلا ابن ماجه ولم يكثر عنه البخاري»[1].

وقال الشيخ الألباني في كلمة: «ليس بالقوي»: «ينفي فقط نوعاً خاصّاً من القوة، وهي قوة الحفاظ الأثبات»[2]. وقد ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمة أحمد بن بشير الكوفي كلام النسائي فيه: «ليس بذلك القوي» ثم قال: «فأما تضعيف النسائي له فمشعر بأنه غير حافظ»[3].

ثم مع هذا، النسائي هو من بين المتشددين في الرجال؛ بل له شرط في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم كما قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: «قال الحافظ ابن طاهر: سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل، فوثقه، فقلت: قد ضعفه النسائي، فقال: يا بني! إن لأبي عبد الرحمن (أي النسائي) شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم. قلت (أي الذهبي): صدق، فإنه لين جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم»[4]. وقال الشيخ

---

١. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، في ترجمة الحسن بن الصباح أبو علي البزار الواسطي.
٢. الألباني، سلسة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٥٠٣.
٣. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، المقدمة، ص٣٨٢.
٤. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٤، ص١٣١.

المعلمي: «النسائي ممن يفوق الشيخين في التشدد»[1].

ثم قوله: «ليس بالقوي» هو من قبيل الجرح المبهم غير المفسر الذي لا يقبل؛ لأن الراوي قد ورد فيه تعديل وسيأتي إن شاء الله توضيح ذلك كله قريباً. ولذا قال ابن عدي في حنش بعد أن ذكر كلام النسائي المذكور: «لا بأس به» ولم يعتن بشيء في هذا الباب[2].

ثم رأيت الشيخ المعلمي قال في قول النسائي: «ليس بالقوي» في أحد الرواة اسمه سليمان بن موسى: «أما كلمة النسائي فتوهين يسير غير مفسر. وأبو حاتم والنسائي من المتعنتين في الرجال»[3]. وقال ابن حجر العسقلاني في ترجمة عبد الأعلى البصري الذي قال ابن سعد فيه «لم يكن بالقوي»: «هذا جرح مردود وغير مبين ولعله بسبب القدر»[4]. وقال أبو إسحاق الحويني: «أما قول الساجي «ليس بالقوي» فجرح مجمل، لا يعبأ به أمام التوثيق المحقق»[5]. وسنقف على التوثيق المحقق في حنش من قبل أئمة الحديث قريباً إن شاء الله.

وقال ظفر أحمد العثماني التهانوي: «لا يؤخذ بقول كل جارح ولو كان الجارح من الأئمة فقد يمنع من قبول جرحه موانع... منها: أن يكون الجارح من المتعنتين المتشددين في الجرح، فإن ثمة جمعاً من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدد في هذا الباب، فيجرحون الراوي بأدنى جرح، ويطلقون عليه ما لا ينبغي إطلاقه، فمثل هذا توثيقه معتبر، وجرحه لا يعتبر ما لم يوافقه غيره ممن ينصف ويعتبر، فمن المتعنتين المتشددين: أبو حاتم، والنسائي،... وابن حبان وغيرهم، فإنهم معروفون بالإسراف في الجرح والتعنت فيه»[6].

---

١. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، في ترجمة محمد بن علي الحسن بن شقيق.
٢. انظر: عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٢، ص٤٣٨، ترجمة حنش.
٣. عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، البناء على القبور، ص٨٨.
٤. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، المقدمة، ص٤١٥.
٥. أبو إسحاق الحويني الأثري، بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، ج٢، ص٥١.
٦. ظفر أحمد العثماني التهانوي، إعلاء السنن، ج١٨، ص٨٩٥٦، وهذا المجلد من إعلاء السنن هو كتابه قواعد في علوم الحديث.

فالنتيجة: أولاً: أنّ النسائي من المتعنتين في الرجال، ثانياً: قوله: «ليس بالقوي» ليس جرحاً مفسداً في الرواي، ثالثاً: قوله المذكور هو جرح غير مفسر على كل حال وسيأتي قريباً أن الجرح غير المفسر لا يقبل مطلقاً فيمن وثق من قبل جمع من الأئمة.

الأمر الثالث: قول البخاري «يتكلمون في حديثه» ليس بجرح؛ إذ لا يدري من المتكلم وما الكلام:

أما قول البخاري: «يتكلمون في حديثه»، ومثله قول متبعيه الساجي وابن الجارود: «يتكلمون في حديثه»، وقول أبي حاتم بعد أن قال في حنش: هو صالح: «ليس أراهم يحتجون بحديثه»، فليس جرحاً في حنش نفسه؛ بل في حديثه فقط؛ فإنهم لم يقولوا: «يتكلمون فيه»، وبين العبارتين فرق واضح. وحتى أبوحاتم لم يقل: «ليس أراهم يحتجون به». ومَن هؤلاء الذين تكلموا في حديثه؟ ثم مع ذلك إنهم لم يبينوا لنا في أي حديث من أحاديث حنش كانوا يتكلمون لكي نرى إن كان هو علة الحديث أم غيره؟ فهذا الجرح ليس جرحاً مبهماً غير مفسر فقط؛ بل إنما جاء من قبل المبهم المجهول الذي لا يعرف عينه ولا حاله، فالجرح والجارح مبهمان. ولذا قال ابن عدي بعد أن روى عن البخاري «يتكلمون في حديثه»: «إنه لا بأس به» ولم يعتن بشيء في هذا الباب؛ لأنّ الجرح والجارح مبهمان، أو لأن ابن عدي فهم أن حنشاً ليس علة هذا الحديث الذي كان هؤلاء المجهولون يتكلمون فيه.

ثم وقفت على كلام للشيخ المعلمي في «التنكيل» قال: «كلمة «تكلموا فيه» ليست بجرح؛ إذ لا يدري من المتكلم وما الكلام؟»[1]. وحينما ذكر ابن حجر كلام الدارقطني: «يتكلمون فيه» في سعيد بن سليمان الواسطي قال: «هذا تليين مبهم لا يقبل»[2]. ولما ذكر الشيخ المعلمي كلام الدارقطني في محمد بن عثمان بن أبي شيبة «كان يقال: أخذ كتاب ابن أبي أنس وكتب غير

---

١. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، في ترجمة أحمد بن محمد بن عبد الكريم.
٢. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، المقدمة، ص٤٠٣.

محدث»، قال المعلمي: «وليس في هذا ما هو بيّن في الجرح؛ لأنه لا يدرى من القائل»[1].

وكم من رجل تكلموا فيه أو في حديثه بغير حق، ولو أردنا أن نرد حديث كل من تكلم فيه لا يبقى من الحديث إلا قليل كما قال الشيخ الألباني بعد أن ذكر حديثاً فيه حميد بن زياد، ولأجله ضعف ابن الجوزي الحديث: «قلت: هذا تعنت ظاهر، فان الرجل مختلف فيه، ولا يجوز الاعتماد على قول المضعف إلا بعد الموازنة بينه وبين قول من وثقه، وإلا لم يسلم لنا من الحديث إلا القليل»[2].

وأنت تعلم أن البخاري نفسه قد تُكلم فيه ولذا أورده الذهبي في كتابه «المغني في الضعفاء»، فليس كل من تكلم فيه ضعيف كما هو واضح جدّاً. ومن الواضح لمن يراجع كتب مصطلح الحديث أن الراوي إذا تعارض الجرح والتعديل فيه، فجرحه بعضهم وعدله بعضهم -كما هو الحال بالنسبة إلى حنش- فتقدم الجرح على التعديل مقيد بأن يكون الجرح مفسراً، فإن الجرح المبهم غير مقبول مطلقاً حتى مع معرفة الجارح وكونه إمام من أئمة الحديث، فلا يمكن أن يعارض التعديل وإن كان مبهماً. فكيف بالنسبة إلى الجرح المبهم من الجارح المبهم؟! راجع مثلاً كتاب «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» للإمام محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤هـ) الذي قال الشيخ الألباني عنه: «عالم من كبار علماء الحنفية في الهند»[3]. ونورد هنا بعض كلامه من كتابه المذكور «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» فقال:

«إذا تعارض الجرح والتعديل في راو واحد، فجرحه بعضهم وعدله بعضهم ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الجرح مقدم مطلقاً ولو كان المعدلون أكثر. نقله الخطيب عن جمهور العلماء وصححه ابن الصلاح والإمام فخر الدين الرازي والآمدي وغيرهم من الأصوليين؛ لأنّ مع

١. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، في ترجمة محمد بن عثمان بن أبي شيبة.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٣٤٤٢.
٣. المصدر نفسه، رقم ٢٧٠.

الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل؛ ولأن الجارح مصدق للمعدل في ما أخبربه عن ظاهر حاله، إلا أنه يخبرعن أمرباطن خفي عن المعدل.

وثانيها: إن كان عدد المعدلين أكثر: قدم التعديل. حكاه الخطيب في الكفاية وصاحب المحصول. فإن كثرة المعدلين تقوي حالهم وقلة الجارحين تضعف خبرهم. قال الخطيب: وهذا خطأ ممن توهمه؛ لأنّ المعدلين وإن كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ما أخبربه الجارحون، ولو أخبروا بذلك لكانت شهادة باطلة على نفي.

وثالثهما: أنه يتعارض الجرح والتعديل، فلا يترجح أحدهما إلا بمرجح. حكاه ابن الحاجب، كذا فصله العراقي في شرح ألفيته والسيوطي في التدريب وغيرهم.

أقول: قد زلّت قدم كثيرمن علماء عصرنا بما تحقق عند المحققين من أن الجرح مقدم على التعديل، لغفلتهم عن التقييد والتفصيل، توهماً منهم أن الجرح مطلقاً -أي جرح كان، من أي جارح كان، في شأن أي راو كان- مقدم على التعديل مطلقاً -أي تعديل كان، من أي معدل كان، في شأن أي راو كان-. وليس الأمركما ظنوا؛ بل المسألة -أي تقدم الجرح على التعديل- مقيدة بأن يكون الجرح مفسراً، فإن الجرح المبهم غيرمقبول مطلقاً على المذهب الصحيح، فلا يمكن أن يعارض التعديل وإن كان مبهماً. ويدل عليه أن الأصوليين يذكرون مسألة الجرح المبهم، ويرجحون عدم قبول المبهم، ويذكرون بعيدها أو قبيلها مسألة تعارض الجرح والتعديل، وتقدم الجرح على التعديل. فدل ذلك على أن مرادهم في هذا البحث هو الجرح المفسر دون غير المفسر؛ فإنه لا معنى لتعارض غير المقبول بالمقبول، عند ذوي العقول.

ويشهد له:

قول السيوطي في «تدريب الراوي»: إذا اجتمع فيه -أي في الراوي- جرح مفسر وتعديل، فالجرح مقدم، ولو زاد عدد المعدل. هذا هو الأصح عند الفقهاء والأصولين.

وقول الحافظ ابن حجر في «نخبة الفكر» وشرحه «نزهة النظر»: الجرح مقدم من التعديل. وأطلق ذلك جماعة، لكن محله التفصيل، وهو أنه إن صدر مبيناً، من عارف بأسبابه؛ لأنّه إن كان غير مفسر لم يقدح في من ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً، فإن خلا عن التعديل قبل مجملاً غير مبين السبب إلخ...

وقول السندي في «شرح شرح نخبة الفكر» المسمى «إمعان النظر»: ههنا مسألتان، الأولى: إذا اختلف الجرح والتعديل: قدم الجرح. وقيل: إن كان المعدلون أكثر قدم التعديل. وقيل: لا يرجح أحدهما إلّا بمرجح. الثانية: أكثر الحفاظ على قبول التعديل بلا ذكر السبب، وعدم قبول الجرح إلّا بذكر السبب، وقيل بعكسه، وقيل: لا بد من بيان سببهما. واختار المصنف في كل من المسألتين القول الأول، وركب المسألتين فحصل منه تقيد تقديم الجرح على التعديل إذا كان مفسراً، فعلم من كلامه أن الجرح إذا لم يكن مفسراً قدم التعديل. انتهى.

وقول السخاوي في «شرح الألفية»: ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح على التعديل بما إذا فسرا، أما إذا تعارضا من غير تفسير فإنه يقدم التعديل. قاله المزي وغيره. انتهى.

وقول النووي في «شرح صحيح مسلم»: عاب عائبون مسلماً بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء، ولا عيب عليه في ذلك. وجوابه من أوجه ذكرها ابن الصلاح، أحدها: أن يكون ذلك في ضعيف عند غيره ثقة عنده. ولا يقال: «الجرح مقدم على التعديل»؛ لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب، وإلّا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا. انتهى.

وقول الحافظ ابن حجر في ديباجة «لسان الميزان»: إذا اختلف العلماء في جرح رجل وتعديله فالصواب التفصيل، فإن كان الجرح والحالة هذه مفسراً قُبل، وإلّا عمل بالتعديل. فأما من جهل ولم يعلم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث: إنه ضعيف أو متروك، ونحو ذلك فإنّ القول قوله، ولا نطالبه بتفسير ذلك. فوجه قولهم: إن الجرح لا يقبل إلا مفسراً هو في من اختلف في توثيقه وتجريحه. انتهى.

فالحاصل: أن الذي دلت عليه كلمات الثقات، وشهدت به جمل الأثبات: هو أنه إن وجد في شأن راو تعديل وجرح مبهمان: قدم التعديل. وكذا إن وجد الجرح مبهماً والتعديل مفسراً قدم التعديل. وتقديم الجرح إنما هو إذا كان مفسراً، سواء كان التعديل مبهماً أو مفسراً. فاحفظ هذا، فإنه ينجيك من المزلة والخطل، ويحفظك عن المذلة والجدل»[1] انتهى كلامه في هذا الباب.

وقال قبل ذلك في كلام آخر له في ما يقبل من الجرح والتعديل وما لا يقبل منهما:

«اعلم أن التعديل -وكذا الجرح- قد يكون مفسراً وقد يكون مبهماً. فالأول ما يذكر فيه المعدل أو الجارح السبب، والثاني ما لا يبين السبب فيه. واختلفوا -بعد ما اتفقوا على قبول الجرح والتعديل المفسرين بشروطهما المذكورة في موضعه، وقد مر ذكر بعضها وسيأتي ذكر بعضها- في قبول الجرح المبهم والتعديل المبهم على أقوال:

الأول: أنه يقبل التعديل من غير ذكر سببه؛ لأنّ أسبابه كثيرة فيثقل ذكرها، فإن ذلك يحوج المعدّل إلى أن يقول: «ليس يفعل كذا ولا كذا» ويعدّ ما يجب تركه، و«يفعل كذا وكذا» فيعد ما يجب عليه فعله.

وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسراً مبين سبب الجرح؛ لأن الجرح يحصل بأمر واحد، فلا يشق ذكره، ولأن الناس مختلفون في أسباب الجرح فيطلق أحدهم الجرح بناء على ما اعتقده جرحاً، وليس الجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه ليظهر أهو قادح أم لا. وأمثلته كثيرة ذكرها الخطيب البغدادي في الكفاية.

فمنها: أنه قيل لشعبه: لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركض على برذون فتركته. ومن المعلوم أن هذا ليس بجرح موجب لتركه. ومنها: أنه أتى شعبة المنهال بن عمرو فسمع صوتاً -أي صوت الطنبور من بيته، أو صوت القراءة بألحان- فتركه. ومنها: أنه سئل الحكم بن

---

١. محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص٥٦-٥٩.

عتيبة: لم لم ترو عن زاذان؟ قال: كان كثير الكلام. ومنها: أنه رأى جرير سماك بن حرب يبول قائماً فتركه...

القول الثاني: عكس القول الأول، وهو أنه يجب بيان سبب العدالة، ولا يجب بيان أسباب الجرح...

القول الثالث: أنه لا بدّ من ذكر سبب الجرح والعدالة كليهما.

القول الرابع: عكسه، وهو أنه لا يجب بيان سبب كل منها، إذا كان الجارح والمعدل عارفاً بصيراً بأسبابهما.

وقد اكتفى ابن الصلاح في مقدمته بالقول الأول من هذه الأقوال، وقال: ذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخاري ومسلم، ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح فيهم كعكرمة مولى ابن عباس، وكإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق وغيرهم. واحتج مسلم بسويد بن سعيد، وجماعة اشتهر الطعن فيهم. وهكذا فعل أبو داود السجستاني. وذلك دالّ على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه. انتهى. وقال الزين العراقي في شرح ألفيته في القول الأول: إنه الصحيح المشهور....»[1].

ثم الإمام اللكنوي ذكر كلام كثير من العلماء في تأييد القول الأول فقال ما هذا نصه:

«ومثل هذه العبارات في كتب أصول الفقه وأصول الحديث وكتب الفقه كثيرة لا تخفى على مهرة الشريعة وكلها شاهدة على أن عدم قبول الجرح المبهم هو الصحيح النجيح. وهو مذهب الحنفية وأكثر المحدثين منهم الشيخين وأصحاب السنن الأربعة، وأنه مذهب الجمهور وهو القول المنصور. ومن الناس من ظن أن الجرح المبهم يقبل من العارف البصير، ونسبه إلى

---

١. المصدر نفسه، ص٢٧ إلى ٣٤.

الجماهير، وأنه الصحيح عند المحدثين والأصوليين وقد عرفت أنه قول أبي بكر الباقلاني وجمع من الأصوليين وهو ليس قولاً مستقلّاً عند المحققين، وعلى تقدير كونه قولاً مستقلّاً لا عبرة به بحذاء مذهب نقاد المحدثين، منهم البخاري ومسلم وغيرهما من أئمة المسلمين»[1].

أقول:

فقد وضح لنا أن الجرح الوارد في حق راوٍ تعارض فيه الجرح والتعديل لا يقبل إلا مفسراً، وأنه مذهب الجمهور، فإن وجد في شأن راو تعديل وجرح مبهمان قُدم التعديل.

ويؤيده ما قال الشيخ الألباني: «إنه -أي الجرح- يقدَّم إذا كان سبب الجرح مبيناً، وكان في نفسه جرحاً مؤثراً»[2]. وقال ردّاً على أحد علماء السنة: «لقد اعتمد في الطعن في ابن بكير على كلام أبي حاتم والنسائي، وهو يعلم أنه طعن غير مفسر، وأن مثله لا يقبل، لا سيما إذا كان قد وثقه الجمهور، واحتج به الشيخان»[3]. وقال بالنسبة إلى راوٍ اسمه ثابت بن عجلان ووثقه ابن معين وقال أبو حاتم فيه: «صالح» وتوقف أحمد بن حنبل في أمره ما نصه: «توقف أحمد في ثابت ليس مثلما لو كان ضعفه، فلو أنه ضعفه لم يضر فيه مع توثيق من وثقه؛ لأنّه جرح غير مفسر فهو غير معتبر»[4].

ويؤيد صحة ما قاله اللكنوي والألباني في مسألة الجرح غير المفسر أيضاً ما قاله أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الشافعي (ت ١٣٨٠هـ) في كتابه «فتح الملك» ما هذا نصه:

«وهكذا كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يطوى ولا يروى ويطرح ولا يجعل طعناً ويعامل الرجل بالعدل والقسط، ومعاملته بالعدل والقسط لا تعرف من الجرح المبهم وإنما تعرف من الجرح المفسر، فيقبل من الجارح ما هو جرح حقيقة كقوله فلان كذاب لأنه حدث

---

١. المصدر نفسه، ص٤٦.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٢، ص٦، المقدمة.
٣. المصدر نفسه، رقم ٣٠٠٠.
٤. المصدر نفسه، ص١٠١، رقم ٥٥٩.

عن فلان وادعى السماع منه وقد مات قبل ولادته أو قبل دخوله لبلده، أو سئل الشيخ عن الحديث فأنكره وأبدى دليلاً على عدم سماعه له، أو أقر على نفسه بالكذب، أو زاد في النسخة، أو أدخل نفسه في الطباق، أو كان يترك الصلاة، ويقيم الدليل على ذلك كما فعل بعضهم مع بعض الحفاظ، حيث لم يروه يصلي وهم يسمعون عليه فوضعوا في أطراف رجله حبراً ثم رجعوا إليه بعد ثلاثة أيام والحبر في رجله، أو رؤيتهم إياه سكران أو نحو ذلك، ويطرح له ما ليس بجرح كالأشياء التي ذكرناها وأما على الإبهام المحتمل لهذا فلا يقبل خصوصاً مع معارضة التعديل، وعلى هذا استقر صنيع جميعهم وصرح به أكثرهم في أصول الفقه والحديث كما هو معروف.

وقد قال النووي في الجواب عن إخراج مسلم لجماعة ضعفاء في أول شرحه ما نصه: «ولا يقال: الجرح مقدم على التعديل لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا. وقد قال الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي وغيره ما احتج به البخاري ومسلم وأبو داود من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب».

وقال الحافظ في الجواب عن إخراج البخاري لجماعة ضعفوا أيضاً في مقدمة الفتح ما نصه: «ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، فإذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل بتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه؛ لأنّ الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح».

ولما نقل عن الدارقطني أنه قال في سعيد بن سليمان الواسطي يتكلمون فيه تعقبه بقوله: «هذا تليين مبهم لا يقبل». وكذلك تعقب ابن سعد على قوله في عبد الأعلي بن عبد الأعلى: لم يكن بالقوي، فقال: «هذا مجروح مردود غير مقبول». وتعقب الخليلي على قوله في عبد الملك بن الصباح: كان متهماً بسرقة الحديث، فقال: «هذا جرح مبهم». وتعقب الدارقطني

على قوله في يزيد بن أبي مريم: ليس بذاك فقال: «هذا جرح غير مفسر فهو مردود». وقال في ترجمة محمد بن بشار البصري: «ضعفه عمرو بن علي الفلاس ولم يذكر سبب ذلك فما عرجوا على تجريحه». وقال الحافظ نور الدين في مجمع الزوائد في الكلام على حديث في ترجمة معاوية فيه شيخ الطبراني لم يوثقه إلا الذهبي وليس فيه جرح مفسر. وقال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام: «مقتضى قواعد الأصول عند أهله أنه لا يقبل الجرح إلا مفسراً». وقال الكمال الأدفوي في الإمتاع: «ومن ذلك قولهم فلان ضعيف ولا يبينون وجه الضعف فهو جرح مطلق وفيه خلاف وتفصيل، والأولى أن لا يقبل من متأخري المحدثين لأنهم يجرحون بما لا يكون جرحاً». وقال الحاكم في المستدرك: «هؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب ثبت عندي صدقهم لأنني لا أستحل الجرح إلا مبيناً ولا أجيزه تقليداً، والذي أختاره لطالب العلم أن لا يكتب حديث هؤلاء أصلاً». وذكر الذهبي في الميزان أن البخاري ذكر أرقم بن شرحبيل في الضعفاء، ثم تعقبه الذهبي بقوله: «لم يذكر أبو عبد الله مستنداً لذكره في كتاب الضعفاء وقد وثقه أبو زرعة وغير واحد». وقال اللكنوي في الرفع والتكميل: «قد زل قدم كثير من علماء عصرنا في مسألة كون الجرح مقدماً على التعديل لغفلتهم عن التقييد والتفصيل توهماً منهم أن الجرح مطلقاً مقدم على التعديل، وليس الأمر كما ظنوا؛ بل ذلك مقيد بأن يكون الجرح مفسراً فإن الجرح المبهم غير مقبول مطلقاً على المذهب الصحيح فلا يمكن أن يعارض التعديل وإن كان مبهماً»»[1] انتهى موضع الحاجة من كلامه.

وقال ابن تيمية: «فإن قيل: الحديث الأول رواه عمرو بن أبي سلمة، وقد قال فيه علي بن المديني: تركه شعبة، وليس بذاك. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، وليس يحتج بحديثه. وقال السعدي والنسائي: ليس بقوي الحديث. والثاني في أبي صالح باذام مولى أم هانئ وقد ضعفوه... قلت: الجواب على هذا من وجوه: الأول: أن يقال كل من الرجلين قد عدله طائفة من العلماء كما جرحه آخرون... »، وذكر كلام معدليهما ثم قال: «وإذا كان كذلك فيقال: إذا

١. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص١٤٧.

كان الجارح والمعدل من الأئمة، لم يقبل الجرح إلا مفسراً، فيكون التعديل مقدماً على الجرح المطلق»[1].

وقال الحافظ ابن كثير في بحث له حول «معرفة من تقبل روايته ومن لا تقبل وبيان الجرح والتعديل»: «أما إذا تعارض جرح وتعديل، فينبغي أن يكون الجرح حينئذ مفسراً»[2].

وقال الإمام محيي الدين النووي بعد أن صحح حديثاً في إسناده محمد بن عمرو بن علقمة: «فإن قيل: كيف حكمتم بصحته وفي إسناده محمد بن عمرو بن علقمة؟! فالجواب: إنه لم يثبت في ابن علقمة قادح مفسَّر»[3].

وقال الدكتور محمود الطحان -أستاذ الحديث المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية -: «هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب؟ أما التعديل فيقبل من غير بيان سببه على المذهب الصحيح المشهور.. وأما الجرح فلا يقبل إلا مفسراً مبين السبب؛ لأنّه لا يصعب ذكر سببه، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح، فقد يجرح أحدهم بما ليس بجارح...»[4]. وقال أيضاً: «إذا اجتمع في راو واحد الجرح والتعديل، فالمعتمد أنه يقدَّم الجرح على التعديل إذا كان الجرح مفسراً، وإن كان الجرح مبهماً غير مفسر قدم التعديل»[5].

وقال عمرو عبد المنعم سليم: «اعلم -رحمك الله- أن أهل العلم قد اتفقت كلمتهم على عدم قبول الجرح المبهم إذا تعارض مع التعديل، وأما إذا كان مفسراً مبين السبب، فإنه مقدم على التعديل»[6].

---

١. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج٢٤، ص١٩٥-١٩٦.
٢. أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص٢٨٧.
٣. محيي الدين، الإيجاز في شرح سنن أبي داود، ص٨٠.
٤. محمود الطحان، أصول التخريج ودراسه الأسانيد، ص١٦١.
٥. المصدر نفسه، ص١٦٢.
٦. عمرو عبد المنعم سليم، تيسير علوم الحديث للمبتدئين، ص١١٧.

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر بعد أن نقل كلام العلماء فيمن تعارض الجرح والتعديل فيه: «واختار شيخ الإسلام -يعني ابن حجر- تفصيلاً حسناً: فإن كان من جرح مجملاً قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه من أحد كائناً من كان، إلا مفسراً؛ لأنّه قد ثبتت له رتبة الثقة، فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلي، فإن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا من اعتبروا حاله في دينه ثم في حديثه، ونقدوه كما ينبغي، وهم أيقظ الناس، فلا ينقض حكم أحدهم إلا بأمر صريح. وإن خلا عن التعديل قبل الجرح فيه غير مفسر إذا صدر من عارف؛ لأنّه إذا لم يعدل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح فيه أولى من إهماله»[1]. ثم قال الشيخ أحمد محمد شاكر: «والتفصيل الذي اختاره ابن حجر هو الذي يطمئن إليه الباحث في التعليل والجرح والتعديل، بعد استقرار علوم الحديث وتدوينها»[2].

إذن، فقد قرروا أن الجرح المجمل المبهم من قبل إمام عارف يقبل في حق من خلا عن التعديل (وراجع أيضاً باب المذكور من «الرفع والتكميل»). ولكن ظفر أحمد العثماني التهاني تعقب الحافظ ابن حجر بقوله: «قلت: وينبغي أن لا يقبل عند من يحتج بالمستور في القرون الثلاثة ولم يوثقه أحد فلا يؤثر فيه الجرح إلا مفسراً؛ إذ لو فسره وكان غير قادح لا يمنعنا جهالة حاله عن الاحتجاج به»[3]. وهذه القاعدة على كل حال لا تنطبق على حنش لأنه قد ورد فيه تعديل وتوثيق كما ستعرف قريباً إن شاء الله.

النتيجة من كلام جارحي حنش وأسماء بعض العلماء الذين صححوا سند أحاديثه أو حسنوها

إن قول البخاري: «يتكلمون في حديثه» والذين نقلوا كلامه هذا كالساجي وابن الجارود

---

١. أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص٢٨٨.

٢. المصدر نفسه، ص٢٨٩.

٣. ظفر أحمد العثماني التهانوي، إعلاء السنن، ج١٨، ص٨٩٥٣، وهذا المجلد من إعلاء السنن هو كتابه قواعد في علوم الحديث.

والعقيلي، هو كلام لا يعرف قائله، ثم هو من قبيل المبهم غير المفسر، فهو بمنزلة المعدوم الذي ليس بشيء؛ لأن الراوي قد ورد فيه توثيق وتعديل كما ستعرف. ولذا ابن عدي بعد أن روى هذا الكلام عن البخاري قال في حنش: «إنه لا بأس به»، ولم يزد بشيء في هذا الباب. وقال الشيخ المعلمي في مثل هذه الاصطلاح كما مرّ: «ليست بجرح إذ لا يدري من المتكلم وما الكلام؟». فكلام البخاري هذا ليس بجرح أصلاً فلا يؤثر في الراوي أبداً فهو كالعدم الذي لا يذكر.

أما كلام النسائي فليس جرحاً مفسداً كما عرفت؛ ولذا خرج النسائي نفسه حديث حنش في كتبه. ثم كلامه في حنش من قبيل الجرح المبهم فلا يقبل مطلقاً لا سيما مع كون النسائي من المتعنتين.

أما ابن حبان فعلى كونه من المتشددين في الجرح وأن له أوهاماً كثيرة فكلامه يؤثر بالنسبة إلى رواية حنش عن علي (عليه السلام) كما مر توضيحه. ولكن حنشاً يروي حديث السفينة عن أبي ذر لا عن علي (عليه السلام)، ومع ذلك يوجد لحديثه هذا شواهد ومتابعات. فقد ثبت بطلان الاحتجاج بكلام البخاري والنسائي وابن حبان في تضعيف حنش.

وإن كنت في شك في هذه النتيجة التي وصلنا إليها فانظر إلى كلام علاء الدين المارديني المشهور بابن التركماني (ت ٧٥٠هـ) فقال في كتابه «الجوهر النقي»: «حنش بن المعتمر وقيل حنش بن ربيعة، قال البخاري: يتكلمون في حديثه، وقال النسائي: ليس بالقوي. قلت: هذا جرح يسير، وفي التهذيب للمزي: وثقه أبو داود وأخرج له هو، الترمذي والنسائي»[١]. وهذا الجرح اليسير لا يؤثر في حنش لأن كلامهما فيه هو من قبيل المبهم غير المفسر.

ومثله كلام الشوكاني فقال في حنش: «ليس فيه من الجرح ما يوجب عدم الاعتبار بحديثه، فإن غاية ما قيل فيه ما قاله البخاري إنهم يتكلمون فيه وما قال النسائي: إنهم

---

١. ابن التركماني، الجوهر النقي، ج٣، ص٣٣٠.

يتكلمون فيه. وهذا لا يوجب جرحاً يوجب ترك العمل بالحديث، وتأثير الرأي عليه، مع أن أبا داود وثقه وبين ابن حجر في «التقريب» وجه الجرح فقال: صدوق له أوهام ويرسل. انتهى، وهذا القدح ليس بشيء، فالوهم في أحاديثه قد بينه الحفاظ، وكذلك الإرسال، فلم يبق في بقية أحاديثه علة قادحة»[1] وقوله: «وقال النسائي: إنهم يتكلمون فيه» خطأ؛ إذ لم يقل النسائي هذا بل قال: «ليس بالقوي» كما مرّ.

ولذا لم يعتمد الشيخ الألباني على قول مضعفي حنش إلا بعد الموازنة بين قولهم وبين قول من وثقه، فحسن أحاديث حنش لذاتها كما مرّ. وقال بعد أن ذكر حديثاً تفرد به حنش عن علي (عليه السلام) ولم يتابعه أحد في الدنيا: «رواه أحمد وسنده حسن»[2]، وسيأتي الكلام حول حديث حنش هذا.

وهكذا وصي الله بن محمد عباس قال عقب حديث يرويه سماك عن حنش عن علي (عليه السلام): «إسناده حسن»[3]. ومرة أخرى عقب حديث يرويه سماك عن حنش عن علي (عليه السلام): «إسناده حسن»[4]. وقد حسن سند أحاديث حنش في مواضع أخرى[5].

ولذا قال ابن حجر العسقلاني في «التقريب»: «صدوق له أوهام ويرسل»، وقد مرّ في ترجمة معاوية بن هشام أن مثله حسن الحديث لذاته؛ بل مرّ أن وهمه لا يؤثر في روايته لحديث السفينة فراجع إن شئت. ومثله الحافظ البوصيري (ت ٨٤٠هـ) فحسن حديث حنش بقوله عقب حديثه: «هذا إسناد حسن»[6].

---

١. محمد بن علي الشوكاني، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، ج٤، ص٣٩٢.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٨٢٧.
٣. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، ص٨٠١، حديث رقم ١٠٩٦.
٤. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، حديث رقم ١١٩٥.
٥. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، حديث رقم ١٢٠١، ١٢٢٧، ١٢٣٩، ١٢٤٠.
٦. الحافظ البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، رقم ٤٨٩٨، باب من رأى حكم من قبله صواباً فأقره.

أما الشيخ أحمد محمد شاكرفقد نبّه أن الجرح الوارد في حنش هو من قبيل المبهم غير المفسر، فلم يلتفت إليه أصلاً فصحح حديثه مطلقاً -حتى عن علي (عليه السلام)- موافقاً لمعدلي حنش من المتقدمين، فقال عقب حديث حنش عن علي (عليه السلام): «إسناده صحيح، حنش: هو بن المعتمر الكناني، وثقه أبو داود والعجلي، وقال البخاري: يتكلمون في حديثه، وقال النسائي: ليس بالقوي»[1]. فإنه قد اطلع على كلام البخاري والنسائي في حنش ولكن لم يلتفت إلى ذلك أصلاً، وذهب إلى توثيق حنش مع أنه لم يطلع إلا على توثيق أبي داود والعجلي لحنش، فثمة كثيرمن الأئمة عدلوه كما سيأتي قريباً. فلماذا جعل الشيخ أحمد محمد شاكر كلام البخاري والنسائي في حنش هباء منثوراً؟ هل هذا من باب التساهل كما يقال أحياناً؟ لا، ليس كذلك أبداً؛ بل إن الشيخ أحمد محمد شاكر هو الذي قال كما مرّ: «واختار شيخ الإسلام -يعني ابن حجر- تفصيلاً حسناً: فإن كان مَن جُرح مجملاً قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه من أحد كائناً من كان، إلا مفسراً؛ لأنّه قد ثبتت له رتبة الثقة، فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلي، فإن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا من اعتبروا حاله في دينه ثم في حديثه، ونقدوه كما ينبغي، وهم أيقظ الناس، فلا ينقض حكم أحدهم إلا بأمر صريح». فحنش قد وثق عند الشيخ أحمد محمد شاكر من قبل العجلي وأبي داود فقد ثبتت له رتبة الثقة، فلا يقبل الجرح فيه من أحد كائناً من كان، إلا مفسراً، فلا يزحزح عن رتبة الثقة إلا بأمر جلي. فالشيخ أحمد محمد شاكر يعلم أن في هذه الحالة لا يقبل الجرح فيه من أحد كائناً من كان، فكيف يقبل من الجارح المجهول؟! فكيف يؤثر كلام البخاري في حنش وكلامه هذا ليس جرحاً أصلا باعتراف الشيخ المعلمي؟

ومثله محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري فقال: «حنش بن ربيعة تلميذ علي وهو ثقة»[2]. وهكذا نور الدين الهيثمي قال عقب حديث عن علي (عليه السلام): «رواه أحمد

---

١. انظر: أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، حديث رقم ٥٧٣.

٢. محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري، العرف الشذي شرح سنن الترمذي، ج١، ص٢٠٦.

ورجاله ثقات»[1]، فراجعنا «مسند أحمد» فيرويه حنش عن علي (عليه السلام).

وقد صحح الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي أسانيد أحاديث حنش في تحقيقه على كتاب «جامع المسانيد والسنن» لابن كثير[2] فراجع.

وليس ذلك من باب التساهل؛ بل إنما من باب العمل بقواعد علم الحديث، وهو أن الجرح المبهم غير المفسر لا يقبل مطلقاً، ولا يمكن أن يعارض التعديل والتوثيق وإن كان مبهماً. فقد ورد في حق حنش تعديلات وتوثيقات كثيرة:

الأمر الرابع: التوثيقات والتعديلات الواردة في حق حنش من قبل أئمة الحديث

١- قال أبو حاتم: «حنش بن المعتمر، هو عندي صالح»[3].

٢- قال العجلي الكوفي (ت ٢٦١هـ): «حنش بن المعتمر أبو المعتمر كوفي ثقة تابعي»[4]. وليس العجلي متساهلاً في التوثيق كما زعم العلامة المعلمي وقد ردّ على المعلمي غير واحد كالشيخ محمد عوامة[5] وغيره.

٣- وصحح الحاكم إسناد حديثه في «المستدرك»[6] وهذا توثيق ضمني له.

٤- وقال ابن عدي بعد أن ذكر كلام البخاري والنسائي فيه: «لا بأس به»[7].

٥- وقال أحمد بن حنبل حين سأله أبو داود عنه: «ما أعلم إلا خيراً روى عنه أبو إسحاق»[8]،

---

١. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٢، ص٢٠٧، باب الكسوف.

٢. ابن كثير، جامع المسانيد والسنن، ج١٩، ص١٨١ - ١٨٩.

٣. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٣، ص٢٩١.

٤. أحمد بن عبد الله العجلي، معرفة الثقات، ج١، ص٣٢٦.

٥. انظر: مقدمة تحقيقه على: الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ص٢٩.

٦. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٤، ص٩٣ و٢٢٩، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

٧. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٢، ص٤٣٨.

٨. أبو المعاطي، موسوعة أقوال الإمام أحمد في الرجال، رقم ٦٤٥؛ أبو داود السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري، رقم ٣٣٤، زياد محمد منصور.

وأحمد قد خرج عنه في مسنده أحاديث غير قليلة من روايته عن علي (عليه السلام)،

٦- وقال أبو داود: «حنش بن المعتمر ثقة»[١]، وخرج حديثه في سننه[٢] ساكتاً عنه،

٧- وقال يعقوب بن سفيان عن أبي نعيم الفضل بن دكين: «حدثنا سفيان عن أبي المعتمر، كوفي لا بأس به»[٣]. وجاء في كتاب «الجامع في الجرح والتعديل» تأليف السيد أبو المعاطي النوري في ترجمة حنش بن المعتمر: «قال يعقوب بن سفيان: لا بأس به»[٤]، فجعل قائل هذا الكلام في حنش يعقوب بن سفيان نفسه، والله أعلم. ورواية سفيان (١٠٧-١٩٨هـ) عن حنش (توفي قبل ١٠٠هـ) منقطعة.

٨- وقد روى عنه إسماعيل بن أبي خالد الذي كان لا يروي إلا عن ثقة كما في ذيل ترجمته في «تهذيب التهذيب»[٥]. وجاء في «المصنف» لابن أبي شيبة: «أبو المعتمر صاحب إسماعيل بن أبي خالد اسمه حنش»[٦].

٩- وذكره ابن خلفون في جملة الثقات[٧].

١٠- وقد خرج ابن خزيمة في صحيحه[٨] حديث حنش عن علي (عليه السلام)، وقد اشترط في كتابه أن لا يروي إلا عن العدل عنده كما بيناه في ترجمة أبي الصهباء في ذيل تحقيق رواية ابن عباس فراجع. وقد مر هناك كلام الشيخ عبد الرحمن المعلمي في «التنكيل»: «وروى عنه ابن خزيمة، وهو لا يروي في «صحيحه» إلا عن ثقة». وكلام السيوطي: «صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد».

١. المزي، تهذيب الكمال، ج٧، ص٤٣٣.
٢. أبو داود، سنن أبي داود، ج١، ص٦٣٧؛ ج٢، ص١٦٠.
٣. الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج٣، ص١٥٣.
٤. أبو المعاطي، الجامع في الجرح والتعديل، ج١، ص٢٠٣، رقم ١٠٤٧.
٥. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٥٥.
٦. إبن أبي شيبة، المصنف، ج٨، ص٥٨، تحقيق: الأستاذ سعيد اللحام.
٧. انظر: ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب؛ المزي، تهذيب الكمال، ج٧، ص٤٣٣.
٨. ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، ج٢، ص٣٢٠ و٣٢٤.

١١- وقال علي ابن المديني عقب حديث رواه حنش عن علي (عليه السلام): «هذا حديث كوفي وإسناد صالح»[١]. وفيه تعديل ضمني لحنش كما هو واضح. وسيأتي تحقيق كلام ابن المديني هذا قريبا إن شاء الله. وعلي بن المديني هذا هو من المتشددين كما قال ابن حجر في ترجمة فضيل بن سليمان النميري نقلاً عن أبي زرعة: «روى عنه علي بن المديني وكان من المتشددين»[٢].

وذكره ابن معين المتشدد في «تاريخه»، وابن سعد المتشدد في الكوفيين في «الطبقات»، ومسلم في «الكنى والأسماء» (مخطوط، باب أبو المعتمر وقال: سمع عليّاً روى عنه سماك بن حرب والحكم بن عتيبة) ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

فهذا حال حنش التابعي تلميذ علي (عليه السلام)، فأحمد بن حنبل مع كثرة علمه بأحوال الرجال لم يعلم فيه إلا خيراً، وأبو داود الذي قيل فيه: «لين لأبي داود الحديث كما لين لداود الحديد» قد وثق حنشاً مطلقاً وخرج له في سننه. وحنش عند أبي حاتم -المتشدد المتعنت جدّاً في الرجال- صالح، ولا بأس به عند ابن عدي. ووثقه الحافظ العجلي أيضاً، وقد روى عنه جمع من الثقات فيهم من لا يروي إلا عن ثقة. ولم يضعفه النسائي أصلاً بل يروي عنه في كتبه مع تشدده. ووثقه أيضاً ابن خلفون والحاكم وابن خزيمة مع تثبته وشدة تحريه. ثم جاء رجل خساف متهور متفاصح متعنت مسرف صاحب تهاويل وتشنيع وتشغب، يقعقع كعادته ويقصب الثقات، حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه، ومع ذلك له أوهام كثيرة (هذا كله كلام الذهبي كما مرّ وليس كلامي أبداً) فقال- ولم يأت بدليل لقوله-: «لا تشبه حديث حنش حديث الثقات»؛ بل ابن حبان لا يشبه أحكامه على الرجال أحكام أئمة الفن أحمد وأبي داود وأبي حاتم وابن عدي وغيرهم. ولا يصلح لمثل ابن حبان أن يتكلم في حنش التابعي تلميذ علي (عليه السلام)؛ بل حنش أوثق بطبقات وعقيدته أحسن

---

١. ابن عبد الهادي، المحرر في الحديث، رقم ١١٩٨.

٢. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، المقدمة، ص٤٣٤.

بمراتب من ابن حبان. يجب على ابن حبان أن يتخذ دينه وعقيدته عن أمثال حنش من التابعين عن علي (عليه السلام) تلميذ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

ومما يدلّ على أنّ حنشاً أوثق من ابن حبان ما قيل في ابن حبان: «له أوهام كثيرة». أما حنش فإنما قيل فيه: «له أوهام» كما عرفت، لا سيما الذين قالوا ذلك الكلام في ابن حبان فسروا كلامهم وذكروا دليلهم مع بيان الأمثلة والحجج القاطعة بخلاف ابن حجر العسقلاني الذي قال في حنش «له أوهام» ولم يبين لنا موضعاً واحداً يدل على وهم حنش، ولا غير ابن حجر يستطيع أن يبين وهم حنش كما ستعرف.

وأنا أذكر لك مثالاً واحداً من كلام الشيخ طارق بن عوض الله بن محمد في ابن حبان وكيفية تكلمه في الرواة: «ذكر -يعني ابن حبان- في «الثقات» محمد بن عامر الرملي وقال: «لم أر في حديثه مما في القلب شيء إلا حديثاً واحداً» فذكره. ثم وجدته أدخله أيضاً في «المجروحين». وذكر حديثه هذا بعينه على أنه من مناكيره لكنه زاد فقال: «يقلب الأخبار ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم». وهذا يشعر بكثرة الأخطاء في أحاديثه، فأين هذا من قوله في «الثقات» الذي يدل على أن أخطاءه قليلة؟ بل ليس إلا في حديث واحد. ولو كان له أخطاء أخرى فما بال ابن حبان لم يذكر له إلا هذا الحديث في الكتابين؟!»[1].

أما بالنسبة إلى حنش فلم يستطع ابن حبان أن يذكر حديثاً واحداً -اللهم ولا نريد منه إلا حديثاً واحداً- يبين لنا فيه كيف أن: «لا تشبه حديث حنش حديث الثقات». فأين ما زعم؟! ثم جاء الشيخ عثمان الخميس فعض على كلام ابن حبان بالنواجذ وعلى كلام مبهم من قبل مبهم مجهول عينه وحاله، وبطل كلام أئمته من المتقدمين أحمد بن حنبل وأبي داود وأبي حاتم وابن عدي والعجلي وابن خزيمة والحاكم و... ثم من المتأخرين الحافظ ابن حجر العسقلاني والهيثمي والبوصيري والشوكاني وابن التركماني والكشميري و... ثم من المعاصرين

١. طارق بن عوض الله بن محمد، ردع الجاني المتعدي على الألباني، ص٢٠٢.

الشيخ الألباني والشيخ أحمد محمد شاكر و... فضعف حنشاً كأنه أعلم منهم جميعاً.

ولا يمكن الاعتماد على ابن حبان في ما قال في حنش، فإنه كثيراً يجرح الراوي بأحاديث هو بريء منها كما قال أحمد بن محمد بن الصديق المغربي الغماري الشافعي: «قد يتهمون الراوي ويضعفونه بحديث يكون في الواقع بريئاً منه لوجود المتابعين له أو وجود المجاهيل في السند فوقه أو دونه. وكثيراً ما يقع هذا لابن حبان من المتقدمين، ولابن الجوزي من المتأخرين، وربما وقع ذلك للذهبي أيضاً، حتى قال الحافظ في ترجمة علي بن صالح الأنماطي من اللسان وقد اتهمه الذهبي بحديث هو برئ منه ما نصه: ينبغي التثبت في الدين يضعفهم الذهبي من قبله»[1].

فلما ابن حبان لم يذكرولا حتى حديثاً واحداً في ترجمة حنش، فنحن لا نعلم هل حدث حنش بهذا الحديث الذي أنكره ابن حبان ولأجله قال في حنش: «لا تشبه حديث حنش حديث الثقات» أم المتهم راو آخر؟ ولهذا وأمثاله لا يقبل الجرح لا سيما من أمثال ابن حبان إلا مفسراً ثم مؤثراً.

وهكذا سرد الشيخ عثمان الخميس الجرح -لو نسلم بكون كلامهم جرحاً في حنش- المبهم غير المفسر وسكت عن التوثيق من قبل كبار الأئمة. ألم يقل الشيخ الألباني في من فعل مثل هذا: «فيه جَنَف وظلم للسنة ورواتها، فليس كل من تكلم فيه بعضهم يعل به حديثه، فكم من راو من رواة الشيخين، قد تكلم فيه بعض الأئمة، ومنهم هذا؛ بل وشيخه عكرمة أيضاً. وإنما ينبغي في هذه الحالة الرجوع إلى علم الجرح والتعديل وأصوله ممن كان عالماً به، مع الاستغاثة بالحفاظ الذين سبقونا في هذا المجال، خلافاً لبعض الأغرار ممن يظنون أنهم على شيء من هذا العلم، وهم لم يشموا رائحته بعد!»[2]. وقد قال ظفر أحمد العثماني التهانوي: «إذا

---

١. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص١١٨.

٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٤٦٢.

كان الراوي مختلفاً فيه: وثقه بعضهم وضعفه بعضهم فالاقتصار على ذكر التضعيف والسكوت عن التوثيق عيب شديد وكذا بالعكس إلا أن يكون ممن ثبتت عدالته»[1].

وهكذا أمثال صاحب الشبهة يضعفون ويكذبون الأحاديث الواردة في فضل أهل البيت (عليهم السلام)، ثم تراهم يصححون الأخبار المزعومة في فضل قاتليهم من رواية المجهول عن المجهول، الضعيف عن الضعيف، المدلس عن المدلس، الناصبي عن الناصبي، الرجس عن الرجس (كهادم الكعبة بالمنجنيق)، المتهم بأنواع الفسوق عن المتهم شرّ منه، عن معترف بالكذب والوضع عن المتروك، مع التمسك بأدنى التعديل الواردة من معدل مجروح نفسه، بغض النظر عن كلام الجارحين وإن كان جرحهم مفسراً مبيناً واضحاً مستدلاً. وليس هذا مجرد دعوى؛ بل هو واضح كالشمس في رابعة النهار لمن يراجع كتب أمثال صاحبنا، فقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي: «ومن أهل زماننا وما قرب منه من يترقى فيذكر الراوي وبعض ما قيل فيه من جرح أو تعديل، ولكن كثيراً منهم أو أكثرهم يكون زمامه بيد الهوى، فإن كان الحديث موافقاً له نقل ما قيل في الرجل من الثناء وأعرض عما قيل فيه من الجرح؛ وإن كان مخالفاً لهواه نقل ما قيل فيه من الجرح وسكت عن الثناء...»[2].

أليس صاحبنا مصداق كلام عبد الحي اللكنوي: «... قلت هذه النصوص لعلها لم تقرع صماخ أفاضل عصرنا وأماثل دهرنا، فإن شيمتهم أنهم حين قصدهم بيان ضعف رواية ينقلون من كتب الجرح والتعديل الجرح دون التعديل، فيوقعون العوام في المغلطه لظنهم أن هذا الرواي عار عن تعديل الأجلة. والواجب عليهم أن ينقلوا الجرح والتعديل كليهما ثم يرجحوا حسبما يلوح لهم أحدهما. ولعمري تلك شيمة محرمة وخصلة مخرمة»[3]!

---

١. ظفر أحمد العثماني التهانوي، إعلاء السنن، ج١٨، ص٨٩٦٦، وهذا المجلد من إعلاء السنن هو كتابه قواعد في علوم الحديث.

٢. عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله، ص٢٨٣.

٣. محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص١٥.

أليس هو مصداق كلام الشيخ الألباني: «وهذا ما نراه في كثير من الطلاب الناشئين اليوم، بحيث يقوي حديث راو تارة، ويضعفه أخرى، ليس ذلك من باب تغير الاجتهاد، أو من باب تطبيق قاعدة «الشذوذ والمخالفة» ونحوها، إنما من باب «الغاية تبرر الوسيلة». فأحدهم قد يميل إلى تضعيف حديث، فيجلب ما هب ودب من الأقوال لتأييد ضعفه، أو العكس من ذلك إذا كان هواه في صحة الحديث»[1]؟

أليس هو مصداق كلام محمد بن حسين بن سليمان الفقيه (ت ١٣٥٥هـ): «فقد سمّوا أنفسهم علماء الفقه والفروع، وقرّروا قاعدة هي: إذا جاء النص مخالفاً لقول متبوعهم يؤول إن أمكن، وإلّا حاولوا ردّه إمّا: بطعن في أحد رجال إسناده ولو بشيء لا يُعَدّ طعناً وجرحاً في الحقيقة. وتراهم إذا كان الحقَّ هم يُعَدِّلون هذا الراوي وإن جرحه عدد كثير، فخلاصة قاعدتهم: أنّ ما ذهب إليه أصحابه هو الأصل، والنصوص الشرعية هي فرع، فإن وافق الفرع الأصل قُبِلَ وإلّا فلا»[2]؟

فقد ذكر صاحبنا جرحاً مبهماً من جارح مبهم، وكلام ابن حبان المتهم الخساف المتهور المتعنت المسرف كما قال الذهبي وسكت عن التوثيق من قبل أئمة الفن كأحمد وأبي داود وأبي حاتم وابن عدي وغيرهم؛ فإن لم يكن هو مصداق كلام الشيخ المعلمي واللكنوي والألباني فما أدري في من قال هؤلاء المشايخ هذه الكلمات.

وأفعاله هذه جعلت الشيخ حسن بن عبد الله العماني -من معاصري الشيعة- يقول فيه: «إنّ عثمان الخميس وأضرابه ليس لهم منهج علمي يتبعونه في قبول الحديث ورده؛ بل الرواية إذا وافقت أهواءهم حضيت لديهم بالقبول، فأخذوا يستشهدون بها ويحتجون بها على خصومهم حتى وإن كانت رواية ضعيفة؛ بل إن بعضهم يستميت في إثبات صحة

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ذيل حديث رقم ٣١٣٩.

٢. محمد بن حسين الفقيه، الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي تكملة الصارم المنكي، ص٧٣.

الرواية الضعيفة، وإن كان في ذلك رمي لجميع الأسس والقواعد التي وضعها علماء أهل السنة لقبول الرواية أو رفضها، أما إذا كانت الرواية تخالف أهواءهم فإنهم يحاولون الخدش فيها سنداً وتمييعها دلالة، وإن كانت رواية صحيحة ثابتة، وواضحة الدلالة. فانظر أيها القارىء المنصف كيف حاول عثمان الخميس أن يخدش في حديث الثقلين بلفظ «وعترتي أهل بيتي» الذي هو حديث صحيح ثابت عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، في حين استشهد واحتج بحديث موضوع مكذوب (أي بلفظ سنتي)، شهد علماؤهم على أن في رواته كذابين على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)!! أليس هذا فعل من يتبع هواه؟»[1].

الأمر الخامس: الذين عدلوا حنشاً ووثقوه أعلى مقاماً من الذي تكلم فيه أي ابن حبان:

وهو الذي يقيم القيامة على الراوي بمقتضى حديث أو حديثين من أحاديثه، وهذا أمر واضح لا يحتاج إلى توضيح.

الأمر السادس: هؤلاء الذين وثقوا وعدلوا حنشاً كأحمد وابن المديني وأبي داود والعجلي أعلى طبقة من الذين تكلموا في حديثه أو فيه بكلام مبهم غير مفسر:

كابن حبان والنسائي؛ بل بعضهم من معاصريه وأهل بلده كإسماعيل بن أبي خالد. وقد مرّ كلام الشريف حاتم بن عارف: «أنّ الأئمة يقدمون كلام أهل بلد الراوي على كلام غيرهم فيه، مهما بلغ المتكلم فيه من غير أهل بلده علماً وجلالة»[2]. وقال ظفر أحمد العثماني التهانوي: «إن جرح المتأخر لا يعتبر به مع ثناء المتقدمين على أحمد، وإن الجرح غير المفسر لا يؤثر مع تعديل الأئمة»[3].

الأمر السابع: أن الجرح غير المفسر غير مقبول مطلقاً:

١. حسن بن عبد الله العماني، الرد النفيس على أباطيل عثمان الخميس، ص١٥١.

٢. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ص٣١٧.

٣. ظفر أحمد العثماني التهانوي، إعلاء السنن، ج١٨، ص٩٠٥٣، وهذا المجلد من إعلاء السنن هو كتابه قواعد في علوم الحديث.

وقد تبيّن أننا لم نأت بشيء عجيب في توثيق حنش -ومعنا بعض كبار علماء السنة من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين-؛ بل إنما فعلنا هذا اعتماداً على قواعد الجرح والتعديل المقررة في علم الحديث وهي:

أولاً: أن الجرح غير المفسر غير مقبول مطلقاً لا سيما مع ورود التعديل من قبل أئمة الفن في حق الراوي، كيف إن جاء هذا الجرح المبهم من الجارح المبهم المجهول الذي لا يعرف عينه ولا حاله؟

ثانياً: كلام أئمة الجرح والتعديل في الرواة يقبل بشروط منها: أن يكون المتكلم معتدلاً، ليس متشدداً ولا متساهلاً، فالمتشدد متوقف في نقده لا سيما إذا عارضه معتدل[1]، كيف وهذا المتشدد أي ابن حبان هو نفسه مجروح، فله أوهام كثيرة لا يدري ما يخرج من رأسه، ومع ذلك قد خالفه جمع من المعتدلين والمتشددين في التوثيق من أئمة الجرح والتعديل.

ثالثاً: اصطلاح: «ليس بالقوي» ليس بجرح قادح، كيف وقائل هذا الكلام في حنش (أي النسائي) قد خرج بنفسه حديث حنش في كتبه، ثم هو من المتشددين في الجرح، وخالفه جمع من الأئمة ووثقوا حنشاً مطلقاً وصححوا له.

وهكذا صحح الشيخان في صحيحيهما وغيرهما من أئمة الحديث لرجال قد ورد فيهم الجرح بأشد مما ورد في حنش. فهذا إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس المعروف بإسماعيل بن أبي أويس (ت ٢٢٦هـ) قد احتج به الشيخان؛ بل في ذيل ترجمته في «تهذيب التهذيب» يقول: «والبخاري يحدث عنه الكثير»، وروى عنه قريباً في مئتي حديث[2]، وهذا بعض ما ورد فيه من الجرح:

«عن يحيي بن معين: ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث، مخلط، يكذب. وقال

---

١. هذا نص ما قاله في: مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، س٨، ج١، ص٦٨.

٢. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج٢، ص١٨٤.

النسائي: ضعيف. وقال في موضع آخر: ليس بثقة. وقال أبو القاسم اللالكائي: بالغ النسائي في الكلام عليه، إلى أن يؤدي إلى تركه، ولعله بان له ما لم يبن لغيره. وقال أبو أحمد بن عدي: وابن أبي أويس هذا روى عن خاله مالك أحاديث غرائب، لا يتابعه أحد عليه. وقال الدولابي في «الضعفاء»: سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول: ابن أبي أويس كذاب، كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب. وقال العقيلي في «الضعفاء»: حدثنا أسامة الرقاق بصري سمعت يحيى بن معين يقول: ابن أبي أويس يسوى فلسين. قال أبو الفتح الأزدي: حدثني سيف بن محمد أن ابن أبي أويس كان يضع الحديث. قال لي سلمة بن شبيب: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء في ما بينهم. وجماعة من الحفاظ قالوا: كان ضعيف العقل. وأورده في الضعفاء كل من النسائي والعقيلي وابن عدي وأبو العرب»[1].

وقد احتج البخاري بعكرمة مولى ابن عباس وقد كذبه جماعة من الأئمة، وقالوا: إنه كان يرى رأي الخوارج رأي الصفرية، وتركه مسلم ولم يحتج به في صحيحه وإنما روى عنه حديثاً واحداً مقروناً بغيره (راجع ترجمته في «تهذيب التهذيب» لاتهامه بالكذب).

وصحح البخاري لنعيم بن حماد وروى له مسلم في «المقدمة»، وهذا ما قالوا فيه:

«قال الدولابي: كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات عن العلماء في ثلب أبي حنيفة كذب. وقال أبو الفتح الأزدي: قالوا كان يضع الحديث في تقوية السنة. وقال النسائي: ضعيف وقال في موضع آخر: ليس بثقة. وقال أبو سعيد بن يونس: روى أحاديث مناكير عن الثقات»[2].

وصحح الإمام الشافعي لإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى حتى قال ابن حجر العسقلاني في

---

١. انظر: ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب؛ مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال.

٢. انظر: ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١٠، ص٤١٢.

«تلخيص الحبير»: «كم من أصل أصله الشافعي لا يوجد إلا من رواية ابراهيم»[١]، وهذا بعض ما قيل فيه:

«قال يحي بن سعيد القطان: سألت مالكاً عنه: أكان ثقة؟ قال: لا، ولا ثقة في دينه. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: كان قدرياً معتزليّاً جهميّاً، كل بلاء فيه. وقال أحمد بن حنبل أيضاً: لا يكتب حديثه، ترك الناس حديثه كان يروي أحاديث منكرة، لا أصل لها، وكان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه. وقال بشر بن المفضل: سألت فقهاء أهل المدينة عنه، فكلهم يقولون: كذاب. وقال علي ابن المديني عن يحي بن سعيد: كذاب. وقال محمد بن عمر المعيطي عن يحي بن سعيد: كنا نتهمه بالكذب. وقال البخاري: جهمي تركه ابن المبارك والناس، كان يرى القدر. وقال يحي بن معين: ليس بثقة، كذاب في كل ما روى. وقال النسائي والدارقطني ويعقوب بن سفيان: متروك. وقال الحاكم: ذاهب الحديث» (راجع ترجمته في «تهذيب التهذيب» وغيره).

وهذا عاصم بن علي احتج به البخاري ولم يخرج له مسلم في صحيحه. قال يحي بن معين فيه: «كذاب بن كذاب، ليس بثقة، ليس بشيء» (راجع ترجمته في «تهذيب التهذيب»)، وذمه واتهمه. وقال النسائي: ضعيف. وقال الذهبي: «أورد له ابن عدي أحاديث منكرة»[٢].

أقول:

فما قيل في حنش لا يذكر بالنسبة إلى ما قيل في هؤلاء المجروحين من رجال الصحيحين وغيرهما. ولم يقل أحد في حنش: إنه كذاب، أو نحو ذلك.

وإن قيل: إنما صححوا لهؤلاء المجروحين لعدم ثبوت الجرح عندهم، كما قال ابن حجر العسقلاني إن الإمام الشافعي لم يثبت عنده الجرح في إبراهيم بن أبي يحي ولذلك اعتمده[٣].

---

١. ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير، ج١، ص١٣٥.
٢. الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج١، ص٥٢٠.
٣. ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير، ج١، ص١٣٥.

قلنا: وكذلك حنش لم يثبت الجرح فيه عند أحمد وأبي حاتم وابن عدي وأبي داود والعجلي وإسماعيل بن أبي خالد والحاكم وابن خزيمة... ثم عند بعض المتأخرين كابن التركماني والهيثمي والشوكاني و... ثم المعاصرين كالشيخ أحمد محمد شاكر وغيره.

وإن قيل: إن هؤلاء الأئمة ما صححوا لهؤلاء المجروحين إلا ما توبعوا عليه كما يقول ابن حجر العسقلاني كثيراً في مقدمة «فتح الباري» في ذيل ترجمة المجروحين من رجال «صحيح البخاري».

قلنا: وهكذا حنش قد توبع في حديثه ولحديثه شواهد أيضاً. فما فائدة تضعيف الحديث بحنش أو بعنعنة أبي إسحاق؟! فقد ثبتنا صحة حديث السفينة بدون احتياج إلى رواية أبي ذر بجميع طرقه.

الأمر الثامن: الجواب عما قال ابن عدي والذهبي في حنش:

راجعتُ ترجمة حنش مرة أخرى في كتابي «الكامل» لابن عدي و«ميزان الاعتدال» للذهبي لكي أرى هل أنكرا عليه بعض أحاديثه لكي يكون هذا تفسيراً لقول ابن حبان «ينفرد عن علي بأشياء لا تشبه أحاديث الثقات»؟ فرأيت ابن عدي ذكر حديثين في ترجمة حنش ولم يحكم عليهما بشيء؛ بل قال عقب الحديثين: «لا بأس به» أي بحنش كما سبق، وهكذا الذهبي ذكر حديثاً آخراً في ترجمته ولم يحكم عليه بالنكارة. وأنت تعلم أن مجرد إدخال ابن عدي -وهكذا الذهبي- أحد الرواة في كتابه لا يعني أنه ضعيف عنده، كيف وهو نفسه يقول في آخر ترجمة كثير من الرواة: «لا بأس به» أو غير ذلك من عبارات التعديل كما قال في حنش أيضاً. ولكن ابن عدي يدخل في كتابه «الكامل» كل من تكلم فيه، ومن عادته أن يخرج الأحاديث التي أنكرت على الثقة أو على غير الثقة كما قال ابن حجر العسقلاني في مقدمة «فتح الباري»[1]. وسنذكر هنا هذه الأحاديث الثلاثة التي ذكرها ابن عدي والذهبي في ترجمة حنش:

---

١. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، المقدمة، ص٤٢٨.

الحديث الأول: قال ابن عدي: «ثنا ابن ذريح قال: ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: ثنا شريك عن أبي الحسناء عن الحكم عن حنش عن علي قال: أمرني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن أضحي عنه بكبشين فأنا أحب أن أفعله»[١]. وقد روى هذا الحديث كل من عبد الله بن أحمد في زوائد المسند وأبو داود والترمذي في سننهما. وأورد الذهبي هذا الحديث في ترجمة حنش في كتابه «ميزان الاعتدال»[٢] وقال: «تفرد به شريك عن أبي الحسناء عنه» أي عن الحكم بن عتيبة عن حنش. وأورد الترمذي حديثه هذا في سننه وقال عقبه: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك»[٣]، فحكم عليه بالغرابة لأجل تفرد شريك به. وقال البخاري: «ما علمت أحداً روى هذا الحديث غير شريك»[٤] ثم سئل البخاري عن أبي الحسناء هذا فقال: «لا أعرفه». أما الهيثمي فقال عقب الحديث: «فيه أبو الحسناء ولا يعرف روى عنه غير شريك»[٥]. وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «إسناده ضعيف لجهالة حال أبي الحسناء وشريك وهو ابن عبد الله النخعي سيئ الحفظ»[٦]. وقال ابن حجر في أبي الحسناء: «مجهول»[٧]، وقال الذهبي: «حدث عنه شريك. لا يعرف. له عن الحكم بن عتيبة»[٨]. وقال الألباني عقب الحديث: «وهو -أي شريك- ضعيف لسوء حفظه، وشيخه أبو الحسناء مجهول كما قال الحافظ والذهبي»[٩]. أما الشيخ أحمد محمد شاكر فقال: «إسناده صحيح»[١٠].

فكما نرى هم لا يتكلمون في حنش ولا يعلّون الحديث به؛ بل بسوء حفظ شريك بن عبد

---

١. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٢، ص٤٣٨.
٢. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٦٢٠.
٣. الترمذي، سنن الترمذي، ج٣، ص٢٦.
٤. الترمذي، العلل الكبير، ص٢٤٥، حديث رقم ٤٤٢.
٥. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٤، ص٢٣.
٦. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، رقم ٨٤٣، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط.
٧. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج٢، ص٣٨٤.
٨. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص٥١٥.
٩. الخطيب التبريزي، مشكاة المصابيح، رقم ١٤٦٢.
١٠. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، بتحقيقه حديث رقم ٨٤٣.

الله وجهالة أبي الحسناء. غير أن هذا الحديث روي موقوفاً عن علي (عليه السلام) كما رواه عبد الرازق في «المصنف» عن معمر والثوري عن أبي إسحاق عن حنش: «أن عليّاً ضحى بكبشين»[1]. قال حسين سليم أسد بعد أن ذكره عن «المصنف» لعبد الرزاق: «وهذا إسناد حسن»[2]. وهكذا رواه البيهقي موقوفاً في «شعب الإيمان»[3] بسنده عن شعبة عن أبي إسحاق عن حنش وفيه بعض الزيادات. وفي هذا الحديث لا يوجد أي دليل على ضعف حنش أو خطئه، حتى لو صح سند الحديث المرفوع إليه كما ذهب إلى ذلك الشيخ أحمد محمد شاكر. ومع ذلك له شاهد من حديث أنس. رواه البخاري في صحيحه فقال: «كان النبي (صلى الله عليه وسلم) يضحي بكبشين، وأنا أضحي بكبشين»[4] وله شواهد أخرى لا نحتاج إلى ذكرها. والحديث رواه أحمد من طريق أسود بن عامر عن شريك به بلفظ: «أمرني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن أضحى عنه، فأنا أضحي عنه أبداً»[5]، فليس فيه ذكر أنه ضحى بكبشين. وقال العلامة شمس الحق آبادي في رسالته «غنية الألمعي»: «وإسناد بعض طرقه صحيح جيد، وبعض طرقه حسن قوي، وبعض طرقه ضعيف. لكن لا يضر ضعف بعض الطرق، فإن الطرق الضعيفة حينئذ تكون بمنزلة الشواهد والمتابعات»[6].

وقال الذهبي في ترجمة الحافظ الكبير محمد بن إسحاق السراج (ت ٣١٣هـ): «قال أبو إسحاق المزكي عنه -أي عن الحافظ السراج-: ولدت سنة ثماني عشرة ومئتين، وختمت عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) اثني عشر ألف ختمة، وضحيت عنه اثني عشر ألف أضحية. قلت -القائل هو الذهبي-: دليله حديث شريك عن أبي الحسناء عن الحكم عن

---

١. عبد الرزاق الصنعاني، المصنف، ج٤، ص٣٨١.
٢. أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى الموصلي، بتحقيقه، ج١، ص٣٥٦.
٣. البيهقي، شعب الإيمان، رقم ٧٠٧١.
٤. البخاري، صحيح البخاري، ج٦، ص٢٣٦.
٥. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص١٠٧.
٦. عبد الله بن أحمد بن حنبل، زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند، ص٢٤٣، رقم ٨٢.

حنش قال: رأيت عليّاً (رضي الله عنه) يضحي بكبشين، فقلت له: ما هذا؟ قال: أوصاني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عنه. زاد الترمذي: واحد عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وواحد عن نفسه»[1].

الحديث الثاني: روى ابن عدي بسنده عن سماك عن حنش عن علي قال لي رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «إذا تقاضى إليك رجلان فلا تقض لأحدهما حتى تسمع كلام الآخر فإنه أجدر أن تعرف ما تقضي. قال: فكنت بعدها قاضياً»[2]. والحديث اختصره ابن عدي ولفظه أطول من هذا كما رواه مثلاً أحمد بن حنبل في مسنده عن سماك عن حنش عن علي: «قال: بعثني النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى اليمن قاضياً فقلت: تبعثني إلى قوم وأنا حدث السن ولا علم لي بالقضاء فوضع يده على صدري! فقال: ثبتك الله وسددك إذا جاءك الخصمان فلا تقض للأول حتى تسمع من الآخر فإنه أجدر أن يبين لك القضاء. قال: فما زلت قاضياً. وهذا لفظ حديث داود بن عمرو الضبي، وبعضهم أتم كلاماً من بعض. حدثنا عبد الله ثنا محمد بن سليمان لوين وثنا محمد بن جابر عن سماك عن حنش عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) قال: بعثني النبي (صلى الله عليه وسلم) قاضياً إلى اليمن فذكر الحديث. قال: إن الله مثبت قلبك وهاد فؤادك فذكر الحديث»[3]. قال الشيخ أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح»[4]. قال الترمذي بعد أن رواه بسنده عن سماك عن حنش عن علي: «هذا حديث حسن»[5]، وأقره المنذري كما نقله المباركفوري في «تحفة الأحوذي»[6]. وقال علي بن المديني: «هذا حديث كوفي وإسناد صالح»[7]. وقال ابن حجر العسقلاني: «رواه أحمد

---

١. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٤، ص٣٩٣.
٢. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٢، ص٤٣٨.
٣. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص١٤٩.
٤. المصدر نفسه، بتحقيقه رقم ١٢٨٠ و١٢٨١.
٥. الترمذي، سنن الترمذي، ج٢، ص٣٩٤.
٦. محمد بن عبد الرحيم المباركفوري، تحفة الأحوذي، ج٤، ص٤٦٧.
٧. ابن عبد الهادي، المحرر في الحديث، رقم ١١٩٨.

وأبو داود والترمذي وحسّنه، وقوّاه ابن المديني، وصححه ابن حبان»[1]. قال وصي الله بن محمد عباس في تحقيقه على كتاب «فضائل الصحابة» لأحمد بن حنبل: «إسناده حسن»[2]. وقال مرة أخرى عقب هذا الحديث: «إسناده حسن والحديث صحيح»[3]. ورواه النسائي في «الخصائص»، وقال محقق الكتاب أبوإسحاق الحويني: «إسناده حسن ان شاء الله تعالى. شريك النخعي سيء الحفظ ولكن تابعه جماعة، وحنش بن المعتمر فيه كلام لا يضر إن شاءالله»[4]. ورواه أبو يعلى في مسنده من حديث شريك عن سماك عن حنش، فقال محقق الكتاب: «شريك بن عبد الله صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء ولكنه لم ينفرد به؛ بل توبع عليه وباقي رجاله ثقات»[5]. والحديث رواه أيضاً الآجري في «الشريعة» فقال محقق الكتاب بعد أن تكلم في رجاله: «وحنش هو ابن المعتمر، حديثه محتمل للتحسين لا سيما مع عدم تفرده بالحديث»[6].

ولم ينفرد حنش عن علي (عليه السلام) بهذا الحديث؛ بل تابعه أبو جحيفة[7] وابن عباس[8]. قال الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش وهو محقق كتاب «الأحاديث المختارة»: «إسناده حسن، مؤمل بن إسماعيل البصري صدوق سيء الحفظ»، فحسنه إنما لأجل مؤمل هذا. ولخبر إرسال علي (عليه السلام) إلى اليمن شواهد أخرى بألفاظ متقاربة يطول بنا ذكرها. إذن، لا دليل على أن حنشاً أخطأ في هذا الحديث كما لا يدل على ضعفه. وهذا الحديث لم يذكره الذهبي في «الميزان» في ترجمة حنش. والحديث -كما قال ابن حجر-

---

١. ابن حجر العسقلاني، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، رقم ١٣٨٨.
٢. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، حديث رقم ١١٩٥.
٣. المصدر نفسه، بتحقيقه رقم ١٢٢٧.
٤. أبوإسحاق الحويني الأثري، تهذيب خصائص الإمام علي، ص٤٤.
٥. أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى الموصلي، حديث رقم ٣٧١، ج١، ص٣٠٥.
٦. محمد بن الحسين البغدادي، الشريعة، ، ج٣، ص٢٣٧، حديث رقم ١٦١٢.
٧. ضياء الدين المقدسي، الأحاديث المختارة، ج٢، ص٣٨٨، رقم ٧٧٤؛ انظر أيضاً: محمد بن خلف بن حيان بن وكيع، أخبار القضاة، ج١، ص٨٧.
٨. محمد بن حبان، صحيح ابن حبان، ج١١، ص٤٥١.

صححه ابن حبان نفسه من رواية ابن عباس (رحمة الله عليه) عن علي (عليه السلام) فليس هذا الحديث مصداقاً لكلامه الباطل في حنش «ينفرد عن علي بأشياء لا تشبه أحاديث الثقات».

التنبيه:

قد عرفت أن علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) قال عقب هذا الحديث: «هذا حديث كوفي وإسناد صالح»، ولذا قال ابن حجر: «قواه ابن المديني». فإن نثبت أن ابن المديني قال هذا الكلام عقب رواية حنش عن علي فيعد قوله هذا تعديلا آخرا لحنش. ولكن لا بدّ من تخريج الحديث لنرى هل حدث بهذا الحديث رجل آخرعن علي (عليه السلام) بسند كوفي أم لا؟ فإن ثبت أن حنش هو الوحيد الذي رواه بسند كوفي إليه عن علي (عليه السلام)، فلا بدّ من أن ابن المديني قال هذا الكلام عقب رواية حنش عن علي (عليه السلام)، فهذا تعديل ضمني لحنش.

فنقول: هذا الحديث رواه جماعة عن سماك عن حنش عن علي[1]. ورواه أيضاً مؤمل بن إسماعيل عن سفيان (ت ٢٠٦هـ) عن علي بن الأقمرعن أبي جحيفة عن علي[2]. ورواه عكرمة عن ابن عباس عن علي[3].

---

١. انظر: مثلاً: أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، فرواه في غير موضع؛ الترمذي، سنن الترمذي؛ أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، رقم ١١٩٥؛ محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، ج٢، ص٣٣٧؛ ابن أبي شيبة، المصنف، ج٥، ص٣٨٤؛ ج٧، ص١٢، تحقيق: الأستاذ سعيد اللحام؛ سليمان بن داود الطيالسي، مسند أبي داود الطيالسي، ص١٩؛ أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى الموصلي، ج١، ص٣٠٥؛ أحمد بن عمرو البزار، البحر الزخار مسند البزار، رقم ٧٣٣، ج٢، ص٣٠٧؛ البيهقي، السنن الكبرى، في غير موضع؛ محمد بن الحسين الآجري البغدادي، الشريعة، رقم ١٥١٠.

٢. انظر: محمد بن الحسين الآجري البغدادي، الشريعة، رقم ١٥٠٨؛ ضياء الدين المقدسي، الأحاديث المختارة، ج٢، ص٣٨٨، رقم ٧٧٤.

٣. انظر: محمد بن حبان، صحيح ابن حبان، ج١١، ص٤٥١؛ نور الدين الهيثمي، موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، ج٥، ص١٠٥.

وليس للحديث طريق أخرى بهذا اللفظ حسب علمي، نعم رواه أيضاً عمرو بن مرة عن أبي البختري عن علي. وفي بعض الأسانيد عن من حدثه عن علي، ورواه عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة، ورواه أبو إسحاق عن حارثة بن مضرب عن علي، ورواه أبو إسحاق عن عمرو بن حبشي عن علي، ورواه عبد الرحمن بن أبي ليلي عن علي، ولكن ليس فيه قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) «إذا تقاضى إليك رجلان...»؛ بل إنما قصته إرساله عليّاً إلى قوم ودعاؤه (صلى الله عليه وآله وسلم) له.

أما ابن المديني فإنما قوى الحديث المشتمل على لفظ «إذا تقاضى إليك...» فقال ابن عبد الهادي في «المحرر» كما مرّ: «وعن علي قال: قال لي رسول الله (صلى الله عليه وسلم): إذا تقاضى إليك رجلان فلا تقض للأول حتى تسمع كلام الآخر فسوف تدري كيف تقضي. قال علي: فما زلت قاضياً بعد. رواه أحمد وأبو داود والترمذي وهذا لفظه، وقال: «حديث حسن». ورواه ابن المديني في كتاب العلل وقال: «هذا حديث كوفي وإسناد صالح»».

فلا يبقى إلا طريق عكرمة عن ابن عباس، وهذا ليس إسناداً كوفيّاً كما هو واضح. وهكذا طريق مؤمل بن إسماعيل (البصري نزيل مكة) عن سفيان عن علي بن الأقمر عن أبي جحيفة ليس طريقاً كوفيّاً. ثم من البعيد جدّاً أن يقول ابن المديني عقب رواية مؤمل بن إسماعيل: «إسناد صالح». ومما يدل على أن ابن المديني إنما قال هذا الكلام عقب رواية سماك عن حنش عن علي (عليه السلام) هو كلام ابن عبد الهادي، فإنه بعد أن ذكر الحديث بلفظ رواه الترمذي في سننه عن سماك عن حنش قال: «ورواه ابن المديني»، أي بهذا السند أيضاً. فإن كان سند ابن المديني في «العلل» غير سند الترمذي لأشار إلى ذلك ابن عبد الهادي. وسند الترمذي هكذا: «هناد بن السري عن حسين بن علي الجعفي عن زائدة بن قدامة عن سماك بن حرب عن حنش عن علي» وهؤلاء كلهم من هناد شيخ الترمذي إلى حنش تلميذ علي (عليه السلام) من الكوفيين بلا استثناء.

إذن قول علي بن المديني: «إسناد صالح» عقب رواية حنش يعد تعديلاً ضمنيّاً لحنش كما هو واضح.

الحديث الثالث: أورد الذهبي حنشاً في «الميزان»، وبعد أن ذكر أن حنشاً يروي عن علي وأبي ذر وعنه الحكم وسماك وإسماعيل بن أبي خالد، وذكر كلام البخاري والنسائي وابن حبان في حنش، قال: «وأورد له البخاري في «الضعفاء» هذا الحديث من حديث حماد بن سلمة، أخبرنا سماك بن حرب، عن حنش أن عليّاً كان باليمن فحفر ناس زبية لأسد، فتردى فوقع فيها، فازدحم الناس على الزبية، فوقع فيها رجل فتعلق بآخر، وتعلق الآخر بآخر، فوقعوا فيها، فجرحهم الأسد فيها، فمنهم من مات، ومنهم من جرحه الأسد فمات، فتشاجروا في ذلك، حتى أخذوا السلاح، فأتاهم علي، فقال: أتريدون أن تقتلوا مائتي نفس من أجل أربعة، تعالوا حتى أقضي بينكم بقضاء، فإن رضيتم وإلا فارتفعوا إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)، فقضى للأول بربع ديته، وللثاني بثلث ديته، وللثالث بنصف ديته، والرابع الدية، وجعل دياتهم على القبائل الذين ازدحموا على الزبية، فرضي بعضهم وسخط بعضهم، فارتفعوا إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)، فقال: سأقضي بينكم بقضاء. فقالوا: إن عليّاً قضى بكذا وكذا، فأمضى قضاءه»[1].

قال الشيخ أحمد محمد شاكر بعد أن صحح هذا الحديث الذي ذكره الذهبي: «والظاهر أنه -أي الذهبي- يريد كتاب «الضعفاء الكبير»، فإنه -أي البخاري- لم يذكره في «الضعفاء الصغير» في ترجمة حنش»[2].

أقول: هذا الحديث رواه أحمد في مسنده فقال: «ثنا وكيع ثنا حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن حنش الكناني أن قوماً باليمن حفروا زبية لأسد فوقع فيها، فتكاب الناس عليه

---

١. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٦١٩.

٢. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، بتحقيقه رقم ٥٧٣.

فوقع فيها رجل، فتعلق بآخر ثم تعلق الآخر بآخر حتى كانوا فيها أربعة، فتنازع في ذلك حتى أخذ السلاح بعضهم لبعض، فقال لهم علي (رضي الله عنه): أتقتلون مائتين في أربعة ولكن سأقضي بينكم بقضاء إن رضيتموه للأول ربع الدية وللثاني ثلث الدية وللثالث نصف الدية وللرابع الدية، فلم يرضوا بقضائه، فأتوا النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال: سأقضي بينكم بقضاء، قال: فأُخبر بقضاء علي (رضي الله عنه) فأجازه»[1]. ورواه أيضاً من حديث إسرائيل عن سماك عن حنش[2].

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح»[3].

وقال الشيخ الألباني بعد أن ذكره عن حنش بن المعتمر عن علي (عليه السلام): «رواه أحمد وسنده حسن»[4].

قال وصي الله بن محمد عباس في تحقيقه على كتاب «فضائل الصحابة» لأحمد بن حنبل: «إسناده حسن»[5].

وقال ابن كثير: «رواه الإمام أحمد في رواية له عن حنش عن علي فارتفع الإرسال»[6].

وأما الشيخ شعيب الأرناؤوط وإن ضعف الحديث اعتماداً على كلام البخاري والنسائي وابن حبان في حنش ولكن بعد أن شرح بعض ألفاظ الحديث قال: «وكل ذلك أمر معقول، سواء أخذ به أحد أم لا، فلا إشكال في الحديث»[7]. وهكذا شرحه الطحاوي (ت ٣٢١هـ) في

---

١. المصدر نفسه، ج١، ص١٢٨ و ١٥٢.
٢. المصدر نفسه، ج١، ص٧٧؛ أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، رقم ١٢٠١.
٣. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، رقم ٥٧٣، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر.
٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٨٢٧.
٥. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، حديث رقم ١٢٣٩.
٦. ابن كثير، إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه، ج٢، ص٢٦٧-٢٦٨.
٧. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، بتحقيقه رقم ٥٧٣.

كتابه «مشكل الآثار» [1].

وقال أبو بكر بن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ) في «الديات» بعد أن رواه بإسناده عن إسرائيل عن سماك عن حنش عن علي (عليه السلام): «هذا الخبر حسن ولا أعرف معناه» [2]. وفي كلامه هذا عقب حديث تفرد به حنش تعديل آخر لحنش. اللهم إلا أن يقال إنه أراد أنّ معنى الحديث هو الحسن وهذا بعيد لأنه لا يعرف معناه. وقال محقق الكتاب عبد المنعم زكريا: «إسناده حسن».

فحنش ثقة كما عرفت مما مرّ مفصلاً وليس في حديثه هذا أي نكارة، فلا إشكال في متن الحديث كما قال الشيخ الأرناؤوط؛ بل هذا خبر حسن كما قال ابن أبي عاصم. وحسن الشيخ الألباني سنده. نعم، وإن كان حنش تفرد به، فما المشكلة؟ وليس من شرط الثقة أن يتابع في جميع مروياته. وأحمد بن حنبل روى هذا الحديث في غير موضع من مسنده وهو الذي قال في حنش: «ما أعلم إلا خيراً» كما مرّ.

فقد ثبت أن حنشاً ليس في أحاديثه الثلاثة التي ذكرها ابن عدي والذهبي أي نكارة. فالحديث الأول لم يصح إسناده إليه. ثم مع التسليم بصحة السند إليه فله شاهد من رواية أنس. والثاني حسنه الترمذي وقواه ابن المديني وغيرهما ثم إنه متابع. والثالث رواه أحمد في مسنده وحسنه ابن أبي عاصم والألباني وصححه الشيخ أحمد محمد شاكر.

الأمر التاسع: أن لقول البخاري في حنش «يتكلمون في حديثه» دوراً كبيراً في تضعيف الرجل:

لا شك في أن لقول البخاري في حنش: «يتكلمون في حديثه» دوراً كبيراً في تضعيفه من قبل الذين جاؤوا بعد البخاري. فاعتماداً على قول البخاري، قال الساجي وابن الجارود:

---

١. الطحاوي، مشكل الآثار، رقم ٣٥٥، حديث رقم ٢٢٠٠ و٢٢٠١.

٢. ابن أبي عاصم، الديات، رقم ٢٥٤، ص٤٨٥.

«يتكلمون في حديثه». وقال أبو حاتم -بعد أن قال في حنش: هو صالح-: «ليس أراهم يحتجون بحديثه». وقلنا إن كلام البخاري هذا ليس جرحاً في حنش نفسه؛ بل في حديثه فقط، فإنه لم يقل: «يتكلمون فيه» كما يقول في كثير من الرواة وبين العبارتين فرق واضح. وحتى أبوحاتم لم يقل: «ليس أراهم يحتجون به». ومما يدل على أنهم كانوا لا يتكلمون في حنش نفسه، هو أنّا لم نجد أحداً من المتقدمين على البخاري تكلم في حنش؛ بل قد ورد عن كل من أحمد وعلي بن المديني -متقدمين على البخاري أو معاصريه- تعديل في حنش. فكلام أحمد بن حنبل -والبخاري متأخر عنه- حين سئل عن حنش نفسه: «ما أعلم إلا خيراً» يدل على عدم ورود أي جرح في حنش.

وجدير بالذكر أن البخاري لم يقل هذا الإصطلاح: «يتكلمون في حديثه» في أحد من الرواة غير حنش، وهو كثيراً ما يقول في الرواة: «يتكلمون فيه». نعم يوجد رجل آخر اسمه هند بن أبي هالة وهو من الصحابة قال البخاري فيه: «يتكلم في حديثه»[1] ولكن أعاد فقال فيه: «يتكلمون في إسناده»[2]. قال الشيخ المعلمي: «ذكر البخاري في الضعفاء هند بن أبي هند وهو صحابي وقال: يتكلمون في إسناده، فهذا اصطلاح البخاري يذكر في الضعفاء من ليس له إلا حديث واحد، لا يصح على معنى أن الرواية عنه ضعيفة ولا مشاحة في الاصطلاح»[3]. وقال مرة أخرى في ذيل ترجمة هند هذا: «ذاك اصطلاح البخاري إذا لم يكن للصحابي إلا حديث واحد لم يصح عنه. ذكره في الضعفاء على معنى أن الحديث الذي يروي عنه لا يصح»[4].

فانظر إلى عمل البخاري، فقد أورد صحابيّاً -وهم كلهم عدول عندهم- في «الضعفاء»؛ لأن حديثه الذي يروي عنه لا يصح وقال: «يتكلم في حديثه». وعلة الحديث ليس هذا

---

١. البخاري، التاريخ الكبير، ج٨، ص٢٤٠؛ عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٧، ص١٣٤.
٢. البخاري، الضعفاء الصغير، ص١٢٣.
٣. ابن أبي حاتم الرازي الجرح والتعديل، ج٢، ص٣٤٥، الهامش.
٤. المصدر نفسه، ج٩، ص١١٦، الهامش.

الصحابي؛ بل السند إليه ضعيف. فاعلم أن هذا كله صحيح بالنسبة إلى حنش، فقد روي عن حنش حديثاً عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يصح، ولذا أورد كل من ابن مندة[1] وأبو نعيم[2] حنشاً في الصحابة. قال ابن حجر العسقلاني: «حنش بن المعتمر وقيل بن ربيعة أبو المعتمر الكناني تابعي من أهل الكوفة جاءت عنه رواية مرسلة فذكره بسببها ابن مندة في الصحابة ثم قال لا تصح له صحبة»[3]. وقال علاء الدين مغلطاي: «حنش أبو المعتمر. روى جابر الجعفي عن أبي الطفيل: سمعت حنشاً أبا المعتمر يقول: «صلى بنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على جنازة». ذكره ابن مندة وقال أبو نعيم: «ذكر في الصحابة، ولا يصح حديثه»»[4]. وقال ابن أثير في «أسد الغابة»: «أبو المعتمر، ذكر في الصحابة، ولا يصح حديثه، روى جابر الجعفي عن أبي الطفيل قال سمعت حنشاً أبا المعتمر يقول صلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على جنازة فأبصر امرأة معها مجمر، فلم يزل يصيح بها حتى تغيبت في آجام المدينة. أخرجه ابن مندة وأبو نعيم»[5].

فلعلّ البخاري بكلامه: «يتكلمون في حديثه» يريد أنهم كانوا يتكلمون في هذا الحديث الذي يدل على كون حنش من الصحابة كما قال هكذا في هند بن أبي هالة.

وثمة احتمال آخر وهو ما ذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» في أن البخاري بعد أن قال في حنش: «يتكلمون في حديثه» ذكر حديثاً عن حنش يدل على أنهم كانوا يتكلمون في حديثه هذا. وهذا الحديث هو الحديث الثالث الذي ذكرناه في ذيل «الأمر الثامن» -ومرّ تحقيقه مفصلاً-، ورأينا أن أحمد بن حنبل رواه في مسنده وهو القائل في حنش: «ما أعلم إلا خيراً»، وقال الشيخ الألباني عقب هذا الحديث: «رواه أحمد وسنده حسن» وصححه أيضاً الشيخ أحمد محمد شاكر.

---

١. ابن مندة الأصبهاني، معرفة الصحابة، ص٤٤٩، رقم ٢٦٤.
٢. المصدر نفسه، ص٩٠٣، رقم ٧٨٤.
٣. ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج٢، ص١٨٣.
٤. مغلطاي، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، ج١، ص١٨٢، رقم ٢١٢.
٥. ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج٢، ص٥٥.

واعتماداً على كلا الاحتمالين فكلام البخاري ليس جرحاً في حنش كما هو واضح. وبغض النظر عن الاحتمالين فكلام البخاري مردود؛ لأن الجارح والجرح -في حديث حنش ولا في حنش نفسه- مبهمان كما مرّ.

الأمر العاشر: كلام غير النسائي والبخاري وابن حبان في حنش من الجرح مردود:

كلام غير النسائي والبخاري وابن حبان في حنش من الجرح مردود أيضاً. فقال البزار في حنش: «حدث عنه سماك بحديث منكر»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين عندهم» كما في ترجمة حنش في «تهذيب التهذيب». وهذان جرحان مبهمان وفي الأخير الجارح مبهم أيضاً، وأراه أخذه من البخاري ومتبعيه، فكلامه مشابه لطريقة كلامه ومن جنسه. ولعله من قوله «عندهم» يريد ابن حبان وهؤلاء المجهولين الذين أشار البخاري إليهم. أما البزار فكلامه ليس جرحاً في حنش أصلا فهو بمنزلة العدم لأمور عدة:

الأول: كلامه مبهم غير مفسر، وكان عليه أن يبين هذا الحديث المنكر عنده لكي نرى هل السند إلى حنش صحيح أم لا؟! وهل ما حدث حنش به منكر حقّاً أم لا؟! ومن يدعي أن حنشاً حدث بحديث منكر فعليه أن يثبت هذا، ومجرد الدعوى لا تقبل كما هو واضح.

الثاني: قد رأينا أن ابن عدي والذهبي إنما ذكرا ثلاثة أحاديث في ترجمة حنش ولم يكن شيء منها منكراً.

الثالث: إنّا رأينا كثيراً من المتقدمين يطلقون النكارة على مجرد التفرد كما هو معروف، وهذا لا يدل على أن راويه غير ثقة. قال اللكنوي: «فرق بين قول القدماء: «هذا حديث منكر»، وبين قول المتأخرين: «هذا حديث منكر»، فإن القدماء كثيراً ما يطلقونه على مجرد ما تفرد به راويه وإن كان من الأثبات، والمتأخرون يطلقونه على رواية راو ضعيف خالف الثقات»[1]. وقال السيوطي: «وصف -أي الإمام الذهبي- في «الميزان» عدة أحاديث في «مسند أحمد»

---

١. محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص٩٨.

و«سنن أبي داود» وغيرهما من الكتب المعتمدة، بأنها منكرة؛ بل وفي «الصحيحين» أيضاً، وما ذاك إلا لمعنى يعرفه الحفاظ، وهو أن النكارة ترجع إلى الفردية، ولا يلزم من الفردية ضعف متن الحديث، فضلاً عن بطلانه»[1]. وقال اللكنوي: «لا تظنن من قولهم: هذا حديث منكر أن راويه غير ثقة، فكثيراً يطلقون النكارة على مجرد التفرد»[2]. وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني تعليقاً على كلام أحمد بن حنبل في أحد الرواة: «يروي أحاديث مناكير» ما هذا نصه: «المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة»[3].

وقال ابن رجب الحنبلي: «ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث وتعريفه، إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل: «إن المنكر هو الذي يحدث به الرجل على الصحابة أو عن التابعين عن الصحابة لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث إلا من طريق الذي رواه فيكون منكراً». ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة، أو سعيد بن أبي عروبة، أو هشام الدستواني بحديث عن قتادة عن أنس عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، وهذا كالتصريح بأنه كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة، ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر»[4].

وقال الحافظ النووي: «فإنهم قد يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث، وهذا ليس بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطاً متقناً»[5].

وقال الشيخ الألباني: «وقول الذهبي في ترجمة أبي المزلق: «روى خبراً منكراً...» ثم ذكره،

---

١. جلال الدين السيوطي، الحاوي للفتاوي، ج٢، ص١١٣-١١٤.
٢. محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، إيقاظ ٧، ص٩٢.
٣. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، المقدمة، ص٤٣٦، ترجمة محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي.
٤. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج١، ص٤٥٠-٤٥١.
٥. محيي الدين النووي، شرح صحيح مسلم، ج١، ص٥٧.

غير مقبول منه إلا أن يعني أنه تفرد به، فذلك لا يضر في ثبوته؛ لقول الإمام الشافعي (رحمه الله تعالى): «ليس الحديث الشاذ أن يروي الثقة ما لم يرو الناس، وإنما هو أن يروي ما يخالف الناس». وراوي هذا الحديث لم يخالف فيه أحداً بل الحديث مشهور»[1]. وقال عقب قول الذهبي في أحد الرواة «هذا من مناكير يحيي»: «أي: من مفاريده»[2].

فلعلّ البزار يريد النكارة بمعنى التفرد، فحنش قد تفرد بالحديث الثالث الذي مر تحقيقه في «الأمر الثامن» ويرويه سماك عنه.

الرابع: قال الذهبي في راو قيل فيه «روى الفضائل والمناكير» ما هذا نصه: «ما كل من روى المناكير بضعيف»[3]. وقال السخاوي: «قال ابن دقيق العيد في «شرح الإلمام»: قولهم: «روى مناكير» لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث؛ لأنّ منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة، وهو ممن اتفق عليه الشيخان وإليه المرجع في حديث «إنما الأعمال بالنيات»»»[4].

وقال الشيخ الألباني: «لا يخفى على طالب العلم أن قوله -أي الذهبي-: «فيه مناكير» ليس بمعنى منكر الحديث، فإن الأول معناه أنه يقع أحياناً في حديثه مناكير، والآخر معناه أنه كثير المناكير، فهذا لا يحتج به، بخلاف الأول فهو حجة عند عدم المخالفة كما ذكرنا»[5].

هذا بالنسبة إلى من قيل فيه: «يروي المناكير»، أما حنش فقد حدث بحديث واحد منكر عند البزار لو سلمنا بصحة ما قال. وقال ابن حجر العسقلاني: «لو كان من روى شيئاً منكراً

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٦٩٣.
٢. المصدر نفسه، ج٢، ص٢٨، رقم ٥٠٣.
٣. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص١١٨.
٤. محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص٩٤.
٥. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٢، ص٢٨، رقم ٥٠٣.

استحقّ أن يُذكر في الضعفاء لَمَا سلم من المحدّثين أحد، لا سيّما المكثر منهم»[1]. وقال أبو إسحاق الحويني بالنسبة إلى قول أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: «يروي أحاديث مناكير» ما نصه: «وقول الناقد: «يروي المناكير» لا يلزم منه أن يكون «منكر الحديث» كما لا يخفى: ومعناه أنه إن وهم في بعض حديثه فلا يلزم أن نتوقف في كل حديثه، نعم نتوقف إذا خالف من هو أمكن منه وأثبت... وقد وجه الحافظ في «هدى الساري» (ص ٤٣٧) كلمة أحمد فقال: «المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيحمل على هذا، وقد احتج به جماعة». قلت: وهو توجيه حسن»[2].

الأمر الأخير: لا ينزل حديث حنش عن مرتبة الصحيح:

لو سلمنا ببطلان جميع ما قلنا في أن الجرح لا يقبل إلا مفسَّراً مبيناً سببه إذا تعارض الجرح والتعديل في الراوي، وأن القاعدة الصحيحة هي أنه لا يجب بيان سبب الجرح إذا كان الجارح والمعدل عارفاً بصيراً بالسبب (القول الرابع مما ذكره اللكنوي)، فمع ذلك لا ينزل حديث حنش عن مرتبة الصحيح. وذلك لأنّ: قول البخاري: «يتكلمون في حديثه» أولاً: ليس جرحاً في حنش نفسه بل إنما هو جرح في حديثه، كما أن ثمة أئمة كثير تكلموا في حديث الزهري وغيره من الأئمة وبينوا أنهم أخطأوا ووهموا في بعض أحاديثهم. ثانياً: كلام البخاري مردود مطلقاً لأنّا لا نعرف الجارح، وفي هذه القاعدة لا بدّ من أن يكون الجارح عارفاً بصيراً بأسباب الجرح والتعديل كما مرّ من كلام اللكنوي. ولذا قال الشيخ المعلمي في مثل هذه التعابير كما مرّ: «ليست بجرح إذ لا يدري من المتكلم وما الكلام». فكلام البخاري هذا ليس بجرح أصلاً فلا يؤثر في الراوي أبداً فهو كالعدم. وهكذا كلام أبي أحمد الحاكم: «ليس بالمتين عندهم».

أما قول النسائي: «ليس بالقوي»، فينفي فقط نوعاً خاصّاً من القوة، وهي قوة الحفاظ

---

١. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج٢، ص٣٠٨، في ترجمة الحسين بن الفضل البجلي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

٢. أبو إسحاق الحويني الأثري، بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، ج٢، ص٢٩٣-٢٩٤.

الأثبات كما قال كل من ابن حجروالمعلمي والألباني ومرّكلامهم. فكلام النسائي يؤثرفي حنش فينزل حديث حنش من أعلى مرتبة الصحيح إلى مرتبة الصحيح. ومن الواضح أن الثقات على درجات، فكلام النسائي إنما يدل على أن حنشاً ليس حديثه في مرتبة الأثبات الثقات. ولذا فالنسائي نفسه قد قال فيه جماعات: ليس بالقوي، واحتُجَّ به كما قال الذهبي ومرّكلامه. ومما يدل على أنّ حديث حنش لا ينحط عن مرتبة الصحة هو كلام الحاكم: «الحديث الصحيح ينقسم عشرة أقسام: خمسة متفق عليها، وخمسة مختلف فيها»، ثم ذكر الحاكم المتفق عليها أولاً ثم ذكر الأقسام المختلف فيها، منها: «روايات الثقات غير الحفاظ العارفين»، فأعقبه الحافظ العلائي: «هو متفق على قبوله والاحتجاج به، إذا وجدت فيه شرائط القبول، وليس من المختلف فيه ألبتة. ولا يبلغ الحفاظ العارفون نصف رواة الصحيحين وليس كونه حافظاً شرطاً، وإلا لما احتج بغالب الرواة»[1].

أما ابن حبان فكلامه في حنش هو بالنسبة إلى رواياته عن علي (عليه السلام)، وليست رواية حنش لحديث السفينة عن علي (عليه السلام)؛ بل إنما يرويها عن أبي ذر (عليه الرحمة). ثم إن الظاهر من كلام الذهبي في ابن حبان، أنه لم يكن عارفاً بصيراً بأسباب الجرح؛ بل هو رجل خساف متهور متفاصح متعنت مسرف صاحب تهاويل وتشنيع وتشغب، يقعقع كعادته ويقصب الثقات، حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه، ومع ذلك له أوهام كثيرة ويتناقض كثيراً. أما إذا وثق ابن حبان رجلاً فيقبل منه لأنه من المتشددين إلا في المجهولين فله مذهب خاص كما بينه غير واحد من علماء الحديث. ففي قبول توثيقه للمجهولين خاصة اختلاف يقبله بعضهم ويرده آخرون كما علمنا هذا من الأبحاث السابقة. أما كلام البزار فإنما يدل على أن حنشاً روى حديثاً منكراً، فإن أراد من المنكر هنا أن حنشاً روى حديثاً مفرداً فهذا لا يؤثر في حنش أبداً، وإن أراد أن حنشاً خالف الثقات فهذا أيضاً لا يؤثر في حنش حتى تكثر المناكير في روايته، ولم يثبت هذا أبداً؛ بل كلام البزار يدل على أن حنشاً إنما روى عنه سماك حديثاً واحداً منكراً.

١. انظر: جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج١، ص٧٠-٧١.

والحاصل: أنه حتى اعتماداً على هذا القول الرابع الذي ذكره اللكنوي يبقى حديث حنش في مرتبة الصحة ولكن ليس في أعلى درجاتها. فلا إشكال في أن رتب الصحيح متفاوتة؛ ولذا جعلوا باباً في علم الحديث بعنوان: «أصح الأحاديث»، وقد خصص جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ) باباً بعنوان «تفاوت رتب الصحيح»، فقال: «تتفاوت رتب الصحيح بسبب تفاوت الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة، فإنها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت أن يكون لها درجات، بعضها فوق بعض، بحسب الأمور المقوية. وإذا كان كذلك فما يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصح مما دونه. فمن المرتبة العليا في ذلك ما أطلق عليه بعض الأئمة أنه أصح الأسانيد كالزهري عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن أبيه، وكمحمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو السلماني عن علي، وكإبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود، وكمالك عن نافع عن ابن عمر...»[1].

ثم لو سلمنا أن حديث حنش ينزل من رتبة الصحة إلى رتبة الحسن لأجل حفظه كما قال الشيخ الألباني، فهو صدوق بالإجماع، ولكن مع التسليم بذلك، يبقى حديثه هذا خاصة في درجة الصحيح؛ لأنّ وهمه من قبل حفظه يؤثر إذا روى أمراً لم يشاهده، ولكنه هنا روى أمراً شاهده بنفسه، فقد رأى أبا ذر آخذاً بحلقة باب الكعبة وكان شاهداً على القصة. والغالب في مثل هذا أنه لا ينساه الراوي وإن كان فيه ضعف لجهة حفظه كما عرفنا سابقاً.

وهذا جميع ما كان عندنا بالنسبة إلى بيان حال حنش. فإن رأيت بعد ذلك أحداً ضعف حنش لأجل كلام البخاري أو النسائي أو ابن حبان فاعلم أنه قد أخطأ بلا شك ولا ريب، فكلام البخاري وكلام النسائي ليسا جرحاً في حنش. ثم هو أوثق من ابن حبان بطبقات وقد عدله ووثقه جمع من المتقدمين وهو الصواب.

---

١. محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ص٨٠.

تنبيه

ثم إني قد وقفت بعد هذا التحقيق على كتاب «منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل» لمؤلفه الدكتور قاسم علي سعد، أستاذ الحديث وعلومه في جامعة أم القرى في مكة المكرمة. فإنه بعد أن ذكر كلام المجرحين والمعدلين في حنش -ولم يطلع على أو لم يذكر تعديل أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وابن خزيمة والحاكم وتوثيقهم- قال: «اختلف النقاد في الحكم على حنش الكناني بين معدل ومجرح، كما اختلف كل فريق في تحديد المرتبة التي يستحقها. ولعل أدنى ما يقال فيه قول ابن حجر: «صدوق له أوهام» -وهو معنى قول أبي حاتم المتشدد-؛ وذلك لأنّ مناكيره قليلة محتملة، لذا لا ينبغي إطلاق القول في تضعيفه. كما لا يحسن فيه التوثيق المطلق، بيد أن هذا التوثيق يساعد على ترجيح جانب العدالة في حنش. وقد عده ابن عدي في مرتبة أرفع من المرتبة التي وضعه فيها ابن حجر، وهو بها أشبه، خاصة وأن ابن عدي من أهل الخبرة بالروايات وعللها. ولكن الأحوط ما ذكره أبو الفضل؛ لأنّ حديث حنش ليس بالكثير، فقد تؤثر فيه تلك المناكير وإن كانت قليلة وغير شديدة في الجملة. وقول ابن عدي: «ما أظن أنه يروي عن غير علي» يُعترض عليه بذكر المزي في «تهذيب الكمال» (٤٣٢/٧) روايته عن الجماعة. وخلاصة القول: إن أبا المعتمر الكناني صدوق يهم، يكتب حديثه للاختبار، فما وافق فيه الثقات احتج به، وما لا فلا. هذا في أقل أحواله، وقد يكون أرفع درجة فيقال فيه: صدوق، حسن الحديث في الجملة، والله أعلم»[١].

أقول:

قوله: «اختلف النقاد في الحكم على حنش الكناني بين معدل ومجرح» كلام غير صحيح؛ لأنّ هذا الاختلاف هو بين المجاهيل (الذين جاء ذكرهم في كلام البخاري وأبي أحمد الحاكم وأبي حاتم) وابن حبان (مع صفاته التي ذكرها الذهبي) من جهة، وجمع من الأئمة المعتدلين

١. قاسم علي سعد، منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال، ص١٥٥٩-١٥٦١.

والمتشددين المتقدمين من جهة أخرى، فأين الاختلاف بين «النقاد»؟! ثم إني قد تعجبت جدّاً من قوله: «ذلك لأن مناكيره قليلة محتملة» وقوله: «فقد تؤثر فيه تلك المناكير وإن كانت قليلة وغير شديدة»، فأين هذه المناكير القليلة غير الشديدة في حديث حنش؟! فإنه لم يذكر قبل ذلك شيئاً يدل على أنّ حنشاً روى منكراً فضلاً عن المناكير. وإن أراد الأحاديث الثلاثة التي ذكرها ابن عدي والذهبي، فقد عرفت أنه ليس فيها شيء من النكارة بالمعنى الذي يؤثر في الراوي. وإن أراد كلام البزار فهو بمنزلة العدم كما عرفت. ولا أفهم علة تنزيله حديث حنش من مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن، فإن كان هذا اعتماداً على تلك المناكير فلا وجود لها، وإن كان اعتماداً على كلام ابن حبان والنسائي والبخاري فقد جاء الجواب عنه مفصلاً؛ فلا ينزل حديث حنش عن مرتبة الصحيح أبداً. ثم المحقق وإن كان حاله بلا شك وريب أحسن بمراتب من حال صاحب الشبهة عثمان الخميس، ولكنه أحد مصاديق كلام الشيخ محمد عوامة -ومرّ كلامه في تحقيق رواية أبي سعيد الخدري-: «إهمال كثير من المعاصرين لما أسميه بـ«التوثيق الضمني»، وذلك باعتماد تصحيح الترمذي أو تحسينه مثلاً لحديث راو ما، وجعل هذا بحكم قوله: فلان ثقة، أو صدوق، وكذلك القول في من يروي له ابن خزيمة وابن حبان والحاكم... وهذا عمل جيد، لكن لا نجد -أو نجد نادراً- من يأخذ هذه الفوائد في التوثيق والتعديل ويعتمدها في مناسباتها العلمية. أعني أنهم يقولون: فلان حكم على حديث له الإمام الفلاني بالوضع، ولا يقولون: فلان صحح له الإمام الفلاني حديثاً، فهو ثقة...»[1]. فلم يذكر المحقق التوثيق الضمني من قبل ابن خزيمة والحاكم في حنش. أما تعديل أحمد وابن المديني لحنش فأظنه لم يطلع عليه.

وبهذا نكون قد أتممنا تحقيق حال حنش.

رابعاً: قول صاحب الشبهة (عثمان الخميس) عقب رواية أبي سعيد الخدري: «قال الهيثمي رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه جماعة لم أعرفهم»، واعتماده على الهيثمي في

---

١. ابن أبي شيبة، المصنف، مقدمة التحقيق، ص٧٠ و٧١، تحقيق: الشيخ محمد عوامة.

تضعيف رواية أبي سعيد الخدري مردود؛ لأنّ الهيثمي لا يعرف بعض رجال الحديث فكيف يكون هذا؟ أتتمسك بجهله بالنسبة إلى حال هؤلاء الرواة إلى يوم الدين؟! فرجال روايته بين الثقة والصدوق كما بيناه، غير عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الذي لم يجرحه أحد ولم يوثقه أحد، روى عنه جمع من الثقات فمحله الصدق، أو هو مستور بلا إشكال، وحديث المستور مقبول كما بيناه مفصلاً ولا سيما في الشواهد والمتابعات. أما إذا صحح الهيثمي حديثاً في فضائل أهل البيت أو علي (عليهم السلام) فترى صاحبنا لا يقلد الهيثمي أبداً؛ بل يذكر ما قيل من الجرح في رواة الحديث ويسكت عن التوثيق، ويرد على الهيثمي ويتهمه بالتساهل؛ بل على العسقلاني والذهبي وابن تيمية والألباني. وليس هذا مجرد دعوى بل ثمة شواهد كثيرة على صحة كلامنا يطول بنا ذكرها.

قول الشيخ عثمان الخميس: «لا يصح عن النبي (صلى الله عليه وسلم)؛ بل هو كذب عليه»، هو من ضعف التحقيق وقلة العلم ثم الحياء

خامساً: قوله: «لا يصح عن النبي (صلى الله عليه وسلم)؛ بل هو كذب عليه»، فمن ضعف التحقيق وقلة العلم ثم الحياء. لأنّا لو سلمنا أن طرق الحديث كلها ضعيفة وأن الحديث لا يرتقي بمجموع طرقه إلى درجة الحسن أو الصحيح، فيبقى الحديث في درجة الضعيف، فلا معنى لقوله: «هو كذب عليه». وقد قال الشيخ الألباني: «مجيء الحديث من عدة طرق ولو ضعيفة يخرجه عن الوضع»[1]. ولما حكم الذهبي على الحديث بالوضع ووافقه الحافظ ابن حجر العسقلاني، تعقبه الشيخ الألباني بقوله: «ولستُ أرى ما ذهبا إليه من أنّ الحديث موضوع؛ لأنّ له شاهداً من حديث مصعب بن شيبة كما تقدم، وهو وإن كان ضعيف الحديث، فإنه كاف في إبعاد حكم الوضع عليه»[2]. ألم يقل الحافظ العلائي: «الحكم على الحديث بكونه موضوعاً من المتأخرين عسر جدّاً؛ لأنّ ذلك لا يتأتى إلا بعد جمع الطرق وكثرة التفتيش، وأنه

١. علي بن محمد الربعي، تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق، ص٣١.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٣٢١.

ليس لهذا المتن سوى هذا الطريق الواحد، ثم يكون في رواتها من هو متهم بالكذب إلى ما ينضم إلى ذلك من قرائن كثيرة تقتضي للحافظ المتبحر بأن هذا الحديث كذب»[1]؟ أفترى هل يوجد في شيء من طرق حديث السفينة التي مرّ تحقيقها متهماً بالكذب؟! أترى صاحب الشبهة جمع طرق الحديث واستوعب التفتيش؟! هذا وقال الزركشي: «فقد حكم جمع من المتقدمين على أحاديث بأنها لا أصل لها، ثم وجد الأمر بخلاف ذلك، وفوق كل ذي علم عليم»[2]، فهذا حال المتقدمين والمتأخرين فما ظنك بأمثال صاحب الشبهة من المعاصرين؟!

ثم إنه ليس في متن الحديث أي ركاكة لكي يقال إن متنه يشهد على كذبه كما سبق؛ ولذا شرحه كثير من علماء السنة وجعلوا حديث الثقلين شاهداً له. والحكم على الحديث بهذين الطريقين اللذين ذكرهما من رواية مفضل عن أبي إسحاق ورواية أبي سعيد فيه ما فيه، وهذا بغض النظر عن أباطيله في تحقيق طريقي الحديث. ومن الواضح، من يريد ردّ حديث وتكذيبه، فعليه بتخريج الحديث بجميع طرقه، ثم تحقيق أسانيدها ثم إثبات شدة ضعفها وأنه لا يرتقي إلى درجة الحسن والصحيح بمجموع طرقه كما فعل الشيخ الألباني في ما زعم. أما صاحبنا فلا يحسن تخريج الحديث ولا حتى نقلَ -فضلاً عن تحقيق- كلام جارِحِي -فضلاً عن كلام معدلي- رواتِه.

مع الدكتور بشار عواد معروف في تحقيقه على كتاب «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي

قال في تحقيقه على كتاب «تاريخ بغداد»[3] للخطيب البغدادي بعد أن ذكر الحديث عن أبان بن أبي عياش عن أنس كما في «تاريخ بغداد» ما هذا نصه:

«إسناده واه، والحديث باطل، أبان بن أبي عياش متروك الحديث. ولم نقف عليه من هذا

١. نقله عنه: بدر الدين الزركشي في: النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج٢، ص٢٦٦.
٢. بدر الدين الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج٢، ص٢٦٧.
٣. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٣، ص٥٦٩، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف.

الطريق عند غير المنصف، وقد روي من غير هذا الوجه بأسانيد واهية أيضاً، منها:

حديث أبي ذر:

أخرجه البزار كما في كشف الأستار (٢٦١٤)، والطبراني في الكبير (٢٦٣٦) من طريق الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد عن ابن المسيب عن أبي ذر، وهذا إسناد واه أيضاً، فالحسن بن أبي جعفر متروك وشيخه ضعيف.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٥٥٣٢) والصغير (٣٩١) من طريق حنش بن المعتمر عن أبي ذر، وهذا إسناد ضعيف جدّاً أيضاً، فيه عبد الله بن داهر وهو متروك كما قال الهيثمي في المجمع (١٦٨/٩).

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٥٥٣٢) من طريق قيس بن المعتمر عن أبي ذر وهذا إسناد ضعيف أيضاً ففيه عمرو بن ثابت وهو رافضي ضعيف.

ومنها حديث ابن عباس:

أخرجه البزار كما في كشف الأستار (٢٦٣٨)، والطبراني في الكبير (٢٦٣٨)، وأبو نعيم في الحلية (٣٠٦/٤) من طريق الحسن بن أبي جعفر عن أبي الصهباء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، فذكره، وهذا إسناد واه أيضاً بسبب الحسن بن أبي جعفر.

وروي الحديث من أوجه أخرى كلها واهية، وهذا حال مثل هذه الأحاديث إذ يتلقفها الضعفاء والمتروكون فيروونها بأسانيد من عندهم، نسأل الله العافية».

أقول:

هذا تخريج ناقص جدّاً للحديث فلا يعتمد على النتيجة الحاصلة له كما هو واضح لمن عنده أقل معرفة بعلم الحديث عند المسلمين. فأين رواية علي (عليه السلام) وابن الزبير وأبي سعيد الخدري؟! وأين بعض طرق رواية أبي ذر التي يقوي بعضها بعضها الآخر كرواية إسرائيل

عن جده؟! ثم اعلم أن حديث السفينة صحيح عند هذا المحقق، وتوضيح ذلك: أنّ رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام) التي لم يطلع كغيره عليها، سندها حسن عنده على الأقل، فلا يوجد فيها إلا شبهتان:

الأولى: عنعنة الأعمش عن المنهال، ولكن المحقق نفسه قال عقب حديث فيه عنعنة الأعمش عن المنهال: «أخرجه الحاكم من طريق الأعمش عن المنهال بن عمرو عن يعلى بن مرة عن أبيه... وإسناده صحيح كما قال الحاكم ووافقه الذهبي»[1].

الثانية: بعض كلام في معاوية بن هشام، ولكن المحقق قال في تحقيقه هذا على كتاب «تاريخ بغداد» تعليقاً على حديث في سنده معاوية بن هشام: «إسناده حسن، من أجل معاوية بن هشام القصار، فهو صدوق حسن الحديث كما بيناه في «تحرير التقريب»»[2]. ثم رأيته أصرّ على ذلك في كتبه الأخرى، فقال مثلاً في تحقيقه على «سنن ابن ماجه» تعليقاً على حديث في معاوية بن هشام: «إسناده صحيح، معاوية بن هشام صدوق حسن الحديث»[3]. وهكذا صحح وحسن إسناد أحاديثه في مواضع أخرى[4].

فالحديث من رواية علي بن أبي طالب فقط حسن عنده لذاته من حيث السند. ولكن المحقق لم يذكر -أو لم يطلع على- رواية ابن الزبير التي كان رجالها ثقاتاً متفقاً عليهم غير ابن لهيعة وهو مختلف فيه. فرجعنا إلى كتابه الذي ذكره آنفاً، فقال في ترجمة ابن لهيعة: «ضعيف، يعتبر به»[5]. فرواية ابن الزبير -مع التسليم ببطلان المسالك الخمسة التي ذكرناها في ذيل تحقيق رواية ابن الزبير- مقبولة عند المحقق في الشواهد، فتقوي رواية علي (عليه السلام) التي

---

١. يوسف بن الزكي المزي، تهذيب الكمال، بتحقيقه، ج١، ص٢٣٧، الهامش.

٢. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، بتحقيقه، ج٦، ص٢٨٨، الهامش، ذيل ترجمة أحمد بن محمد بن معروف أبو حامد النيسابوري، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف.

٣. انظر: تحقيق الدكتور بشار عواد معروف على: ابن ماجة، سنن ابن ماجه، حديث رقم ١٠٠٥ و٣٥١٦.

٤. ابن ماجة، سنن ابن ماجه، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، حديث رقم ٣٠٦٨.

٥. بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ج٢، ص٢٥٨، رقم ٣٥٦٣.

كانت حسنة عنده على الأقل، فقد صح الحديث عنده أو ارتقى إلى أعلى درجات الحسن عنده دون احتياج إلى الطرق التي «يتلقفها الضعفاء والمتروكون بأسانيد من عندهم» كما زعم. فقوله: «وروي الحديث من أوجه أخرى كلها واهية» كلام باطل عنده. ثم إنه ذكر رواية الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد عن ابن المسيب، وذكر أن مصدرها هو «كشف الأستار (٢٦١٤)»، وحديث ابن لهيعة هو الحديث رقم ٢٦١٣ في الصفحة نفسها من كتاب البزار!!! والظاهر انه لم يطلع عليه!!!

ثم في تحقيقه لطرق الحديث التي اطلع عليها وذكرها لم يقدّم أي فائدة. فتضعيف رواية أبي ذر (رحمة الله عليه) لأجل عبد الله بن داهر غير صحيح؛ لأنّ أبا إسحاق قد حدث بهذا الحديث عن حنش أو عن رجل عن حنش كما رواه الفسوي في كتابه «المعرفة والتاريخ»، من طريق إسرائيل بسند صحيح على شرط الشيخين عنه. والحسن بن أبي جعفر-الذي قبل الشيخ الألباني حديثه في الشواهد- ليس متروكاً كما مرّ في ردّنا على الشيخ الألباني.

هذا غاية تحقيقه للحديث وقد رأينا قوة تخريجه أيضاً، وانتهى كلامنا مع هذا المحقق هنا.

تحقيق حال عمرو بن ثابت

أما بالنسبة إلى عمرو بن ثابت وقول المحقق فيه: «وهو رافضي ضعيف»، ثم عدم الاستشهاد بحديثه على الأقل كما فعل الشيخ الألباني، فسنبسط الكلام فيه هنا، وإن كان الحديث صحيحاً بدون احتياج إلى رواية أبي ذر فضلاً عن رواية عمرو بن ثابت. وقد مرّ في ذيل الرواية التي ذكرناها كالمتابعة لرواية أبي إسحاق عن حنش عن أبي ذر أنَّ جمعاً من المتقدمين اعترفوا بكون عمرو بن ثابت صدوقاً في حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولم أر أحداً تكلم في حفظه وضبطه. فقال أبو داود: «كان صدوقاً في الحديث» و«أن أحاديثه كانت مستقيمة» و«ليس في حديثه نكارة»، وقال يحيى بن معين: «عمرو بن ثابت لا يكذب في حديثه»، وقال الحافظ الكبير أبو الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك «لم يكن

به بأس» وقال أبو حاتم المتعنت: «يكتب حديثه»؛ ولذا كتب ابنه حديث عمرو بن ثابت في تفسيره، وأن عبد الرحمن بن مهدي حدث عنه وإذا حدث عن رجل فهو حجة، وصحح حديثه واستشهد به الحاكم، كما استشهد به ابن خزيمة في صحيحه، وقال جرير بن عبد الحميد: «أدركته صالحاً»، وأنه قد حدث عنه جمع غفير من كبار حفاظ الحديث ثم جمع من الثقات من رجال الصحيح وجماعة من أهل العلم، فراجع إن شئت.

ذكر جميع ما وقفتُ عليه من الجرح المبهم في عمرو بن ثابت

ولا بأس بأن نذكرهنا جميع ما وقفنا عليه من الجرح في عمرو بن ثابت (سنذكر مصدر كلامهم إذا لم يكن في «تهذيب التهذيب»)، لكي نبين دليل تضعيفهم إياه. ونبدأ أولاً بالجرح المبهم الذي لا يقبل أصلاً لأنّ الرجل قد ورد فيه التعديل:

١- قال الدوري عن ابن معين: «هو غير ثقة». وقال معاوية بن صالح عن يحيى: «ضعيف»، وقال: «ليس بشيء» كما في «ميزان الاعتدال». وهذا مع كونه مبهماً غير مفسر، قد عرفت أن يحيى بن معين اعترف بكون عمرو بن ثابت صدوقاً في الحديث، فقال كما مرّ: «عمرو بن ثابت لا يكذب في حديثه»، أما هنا فقال: هو غير ثقة، ولم يقل: «ليس بثقة في حديثه»، وبين اللفظين فرق. قال أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل: «قولهم في الراوي: «فلان ليس بثقة» جرح شديد، لكنه جرح مجمل غير مفسر؛ لأنّ الباحث لا يدري ما السبب في عدم ثقة الراوي؟ هل بسبب شدة تخليطه مع ثبوت عدالته، أم بسبب غلوه في بدعة ونصرته لها، أم بسبب سرقته الحديث وكذبه، كل هذه أسباب يحتملها اللفظ، أما إذا قالوا: «فلان ليس بثقة في حديثه»، فالراجح أنهم يعنون بذلك أنه عدل في دينه. أما حديثه ففيه من المناكير والمصائب والطامات...»[1]. إذن، لا بدّ من تفسير قوله: «هو غير ثقة» أو: «ليس بثقة»، أي في دينه فقط لا في حديثه، وهذا لأجل رفض عمرو بن ثابت وغلوه فيه؛ لأنهم قد اعترفوا بكونه صدوقاً غير كذوب في الحديث، فقال أبو داود: «كان صدوقاً في الحديث»، وقال يحيى بن

---

١. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، ص٤٥١.

معين نفسه: «عمرو بن ثابت لا يكذب في حديثه».

٢- وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث».

٣- وقال البخاري: «ليس بالقوي عندهم». قد عرفتَ مما مرّ في ردّنا على الشيخ عثمان خميس في تحقيق حال حنش بن المعتمر أن اصطلاح: «ليس بالقوي»، ليس جرحاً مفسداً في الراوي.

٤- وقال أبو أحمد الحاكم: «حديثه ليس بالمستقيم». وهذا على كونه مبهماً فهو مردود بما قاله مَن هو أعلم من أبي أحمد الحاكم بالإجماع، وهو أبو داود، فقال في عمرو بن ثابت: «إن أحاديثه كانت مستقيمة»[1].

٥- وقال النسائي: «متروك الحديث»، وقال مرة: «ليس بثقة ولا مأمون». أما قوله: «متروك الحديث»، فيبطله كلام البزار كما مرّ: «عمرو بن ثابت، حدث عنه أبو داود وجماعة من أهل العلم، على أنه كان رجلاً يتشيع، ولم يترك حديثه لذلك». نعم، إنما تركه ابن المبارك بغير حق كما ستعرف قريباً. أما قوله: «ليس بثقة ولا مأمون» فقد مرّ تفسيره في ذيل كلام يحيى بن معين.

٦- وقال عمرو بن علي ومحمد بن المثنى: «لم يحدث عنه ابن مهدي». أقول: بل حدث عنه كما عرفت.

٧- وقال مسلم: «ضعيف الحديث»[2].

ذِكر جميع ما وقفتُ عليه من الجرح المفسر في عمرو بن ثابت

ثم جاء غير هؤلاء العلماء وبينوا علة جرحهم إياه وفسروها:

٨- قال علي بن الحسن بن شقيق: سمعت ابن المبارك يقول: «لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت، فإنه كان يسب السلف». وقال الحسن بن عيسى: «ترك ابن المبارك حديثه»، وقال

١. أبو داود السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري، ج١، ص٣٤١.

٢. مسلم بن الحجاج النيسابوري، الكنى والأسماء، مخطوط.

هناد بن السري: «لم يصل عليه ابن المبارك»، وعن عبد الملك قال: «سألت بن المبارك قلت: عمرو بن ثابت لم تركت حديثه؟ قال: كان يشتم السلف فلذلك تركت حديثه»[1].

٩- وقال الآجري عن أبي داود: رافضي خبيث، رجل سوء. وقال لما مات النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «كفر الناس إلا خمسة»، وجعل أبو داود يذمه. وقال أيضاً: «كان من شرار الناس».

١٠- وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: «كان يشتم عثمان، ترك ابن المبارك حديثه».

١١- وقال الساجي: «مذموم، وكان ينال من عثمان ويقدم عليّاً على الشيخين».

١٢- وقال العجلي: «شديد التشيع غال فيه، واهي الحديث».

١٣- وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، يكتب حديثه كان رديء الرأي، شديد التشيع».

١٤- وقال ابن سعد: «كان متشيعاً مفرطاً، ليس هو بشيء في الحديث، ومنهم من لا يكتب حديثه لضعفه ورأيه».

بيان دليل تضعيفهم إياه: لأنه كان متشيعاً مفرطاً، شديد التشيع غال، وكان ينال من عثمان ويشتمه ويقدم عليّاً (عليه السلام) على الشيخين. وهذا جرح مردود؛ لأنّ العبرة في رواية الحديث إنما هي الصدق والحفظ

فهذا هو دليل تضعيفهم إياه وترك بعضهم حديثه؛ لأنّه كان متشيعاً مفرطاً، شديد التشيع غال؛ بل اتهم بالرفض وبأنه كان ينال من عثمان ويشتمه ويقدم عليّاً (عليه السلام) على الشيخين، وهذا جرح مردود من الأصل كما عرفت في باب **«اتهام بعض رجال الأسانيد بالتشيع لا يقدح بصحة الحديث»**؛ لأنّ العبرة في رواية الحديث إنما هي الصدق والحفظ، وأما المذهب فهو بينه وبين ربه، فهو حسيبه كما قال الشيخ الألباني، وقد مرّ كلامه في الباب المذكور. وقد عرفنا أنهم قد اعترفوا بكون عمرو بن ثابت صدوقاً في الحديث، أما حفظه فلم

---

١. العقيلي، ضعفاء العقيلي، في ترجمة عمرو بن ثابت.

أرَ أحداً تكلم فيه. ولذا رأينا أبا داود بعد أن قال فيه: «رافضي خبيث»، أضاف: «ولكنه كان صدوقاً في الحديث» وهذا -أي صدقه لا سيما في الحديث- هو المهم. وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه» أي في الشواهد والمتابعات، ولا يقال هذا إلا في رجل صدوق، مع أن عمرو بن ثابت شديد التشيع عند أبي حاتم المتشدد المتعنت جدّاً في الرجال. وقال الحافظ الكبير هشام بن عبد الملك حين قيل له إن ابن المبارك تكلم في عمرو بن ثابت: «كان يذهب مذهب الزيدية ولم يكن به بأس». وفيه أنّ هشام بن عبد الملك فهم أن ابن المبارك إنما تركه لأجل مذهبه ولذا لم يعتن بفعل ابن المبارك؛ بل عدل عمرو بن ثابت. وقد صرح ابن المبارك نفسه بدليل ترك حديث عمرو بن ثابت: «كان يشتم السلف فلذلك تركت حديثه»، والسلف هنا هو عثمان كما صرح به الساجي وأحمد بن حنبل. فانظر إلى كلام ابن المبارك، فإنه إنما تركه لأجل مذهبه لا لأجل حفظ عمرو بن ثابت أو خطئه في الحديث فضلاً عن كذبه. ولما رأى ابن المبارك أن كبار الحفاظ والمحدثين كانوا يروون عن عمرو بن ثابت قال: «لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت، فإنه كان يسب السلف». فهل قبلوا ما قال ابن مبارك؟! الجواب عند الحافظ البزار: «عمرو بن ثابت، حدث عنه أبو داود وجماعة من أهل العلم، على أنه كان رجلاً يتشيع، ولم يترك حديثه لذلك».

وإن صح عن عمرو بن ثابت أنه كان يشتم عثمان فليس حاله أسوأ من حال النواصب من رجال الصحيحين والسنن الأربعة الذين كانوا يسبون عليّاً (عليه السلام)، غير أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) قال في حق علي (عليه السلام) خاصة: «من سب عليّاً فقد سبني»[1]. ولعلّ عمرو بن ثابت كان يقتدي بعمار بن ياسر فإنه كان يشتم عثمان كما ورد في الحديث الصحيح عن أبي الغادية قال: «سمعت عمار بن ياسر يقع في عثمان يشتمه بالمدينة، قال: فتوعدته بالقتل، قلت: لئن أمكنني الله منك لأفعلن، فلما كان يوم صفين جعل عمار يحمل

---

١. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج٦، ص٣٢٣، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «إسناده صحيح» رقم ٢٦٧٤٨، وصححه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، ووافقه الذهبي.

على الناس، فقيل: هذا عمار، فرأيت فرجة بين الرئتين وبين الساقين، قال: فحملت عليه فطعنته في ركبته، قال: فوقع فقتلته، فقيل: قتلت عمار بن ياسر؟! وأخبر عمرو بن العاص، فقال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: إن قاتله وسالبه في النار، فقيل لعمرو بن العاص: هو ذا أنت تقاتله؟ فقال: إنما قال: قاتله وسالبه». قال الشيخ الألباني بعد أن ذكر هذا الخبر: «وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم، وأبو الغادية هو الجهني وهو صحابي كما أثبت ذلك جمع»[1]. وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «ما خير عمار بين أمرين إلا اختار أرشدهما»، صححه الشيخ الألباني[2] وجمع من كبار علماء الحديث.

ما نسب إلى عمرو بن ثابت أنه قال: «لما مات النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): كفر الناس إلا خمسة»، قصة لا يصح عنه

أما ما نسب إلى عمرو بن ثابت أنه قال: «لما مات النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): كفر الناس إلا خمسة»، فهو قصة غير صحيحة كقصة عطية العوفي مع الكلبي. قال العقيلي في «الضعفاء» في ترجمة عمرو بن ثابت: «حدثنا إبراهيم بن يوسف قال: حدثنا هناد بن السري قال: كتبت عن عمرو بن ثابت قال: حدثنا كثير، فبلغني عنه أنه كان يوماً عند حبان بن علي، قال هناد: وأخبرني مَن سمعه وما أراه إلا نوفل يقول: كفر الناس بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلا أربعة، قال: قيل لحبان: أقال هذا ولم تنكر عليه؟ قال: فقال حبان: هو جليسنا، كأنه قال: فكرهت أن أقول له شيئاً، قال: وكان حين تكلم بهذا الكلام يتناوم كأنه ينعس، يعني حبان»[3]. وقال الذهبي في ترجمته في «ميزان الاعتدال»: «قال هناد: كتبت عنه كثيرا، فبلغني إنه كان عند حبان بن علي، فأخبرني من سمعه يقول: كفر الناس بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلا أربعة. فقيل لحبان: ألا تنكر عليه؟ فقال حبان: هو جليسنا. ولما

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٠٠٨.

٢. المصدر نفسه، رقم ٨٣٥.

٣. العقيلي، ضعفاء العقيلي، ج٣، ص٢٦١.

تكلم عمرو بهذا أخذ يتنادم، يعني حبان»[1].

أقول:

أولاً: هناد بن السري (١٥٢-٢٤٣هـ) إنما بلغه هذا الخبر ولم يسمعه عن حبان بن علي مباشرة. **ثانياً:** حبان بن علي العنزي هو رجل ضعيف كما في «تقريب التهذيب»[2] وقد تفرد بهذا النقل. **ثالثاً:** عمرو بن ثابت كان من الزيدية كما صرح الحافظ هشام بن عبد الملك. ومن الظاهر أن الزيدية كانوا لا يتكلمون بمثل هذا الكلام في الصحابة. وقد اعتمد أبو داود على كلام هناد، فقال في عمرو بن ثابت كما مرّ: «كان رجل سوء، قال هناد: لم أصل عليه، قال: «لما مات النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كفر الناس إلا خمسة» وجعل أبو داود يذمه»، فهذا دليل أبي داود في كون الرجل من شرار الناس، ودليل هناد هو ترك الصلاة عليه، وهو دليل غير صحيح كما عرفت.

الجواب عما قال ابن عدي في ترجمة عمرو بن ثابت

١٥- قال ابن عدي بعد أن ذكر خمسة روايات من أحاديثه -وليس حديث سفينة نوح منها-: «الضعف على رواياته بيّن»[3]. وأنا أورد هنا هذه الروايات الخمسة وأثبت إن شاء الله أنه لا دليل على أن عمرو بن ثابت كذب أو أخطأ في هذه الروايات الخمسة؛ بل الشواهد تدل على صدقه وضبطه.

الحديث الأول: قال ابن عدي: «أخبرناه الفضل بن الحباب ثنا أبو الوليد الطيالسي قال: سمعت عمرو بن ثابت عن أبيه عن سعيد بن جبير في قوله (عزوجلّ): ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾، قال خير الناس للناس».

---

١. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص٢٨٩.
٢. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص١٨٢.
٣. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٥، ص١٢٢.

أقول:

أبو الوليد الطيالسي هذا هو الحافظ هشام بن عبد الملك الذي قال في عمرو بن ثابت كما مرّ: «قد كتبنا عنه ونحدث عنه ولم يكن به بأس». قد مرّ في ما قبل أن عبد الرحمن بن مهدي حين سئل عن عمرو بن ثابت قال: «لو كنت محدثاً عنه لحدثت بحديث أبيه عن سعيد بن جبير في التفسير»[1]. فهذا الخبر هو مما رواه عمرو بن ثابت عن أبيه عن سعيد بن جبير في التفسير. وقد روي مثل هذه التفسير عن أبي هريرة[2] وابن عباس وغيرهما من التابعين كعطية العوفي[3] ومجاهد[4] وعكرمة[5]. قال ابن أبي حاتم في تفسير الآية بعد أن روى رواية عكرمة: «وروي عن ابن عبّاس ومجاهد والربيع بن أنس، وعطاء وعطية أنهم قالوا: خير الناس للناس»[6]. وقال ابن عبد البر بعد أن ذكر تفسير ابن عباس للآية: «وكذلك قال أبو هريرة ومجاهد والحسن وعكرمة خير الناس للناس»[7]. وقال ابن كثير بعد أن ذكر رواية أبي هريرة من صحيح البخاري: «وهكذا قال ابن عباس ومجاهد وعطية العوفي وعكرمة وعطاء والربيع بن أنس: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾ يعني خير الناس للناس»[8].

وأظن أن ابن عدي لم يذكر هذا الحديث لبيان علة فيه؛ بل إنه لما ذكر قول ابن مهدي «لو كنت محدثاً عنه لحدثت بحديث أبيه عن سعيد بن جبير في التفسير» أورد خبره الذي أشار إليه ابن مهدي بقوله في أول السند: «أخبرناه». وثمّة أحاديث أخرى لعمرو بن ثابت عن أبيه عن سعيد بن جبير في التفسير[9].

---

١. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٦، ص٢٢٣.
٢. انظر: البخاري، صحيح البخاري، ج٥، ص١٧٠.
٣. الطبري، تفسير الطبري، ج٤، ص٦٠.
٤. مجاهد بن جبر، تفسير مجاهد، ج١، ص١٣٣.
٥. علي بن الجعد، مسند ابن الجعد، ص٤٩٣.
٦. ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم، ذيل تفسير الآية، ج٣، ص٧٣٣.
٧. ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ص١٩.
٨. ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج١، ص٣٩٩.
٩. انظر: مثلاً الطبري، تفسير الطبري، ج١، ص٣١٩؛ ج٣، ص٦٩؛ ج١٣، ص١١١ و١٤٧ و٢٠٥؛ ج١٤، ص٦٤؛ ج١٥،

الحديث الثاني: قال ابن عدي: «حدثنا محمد بن سعيد بن محمود ببخارى، ثنا إسحاق بن حمزة بن فروخ البخاري، ثنا عيسى بن موسى الغنجار عن عمرو بن أبي المقدام، ثنا أبو إسحاق الهمداني عن علي بن ربيعة الوالبي أن عليّاً (عليه السلام) أراد أن يركب فوضع رجله في الركاب، وقال: باسم الله، ثم ارتفع على السرج فقال: الحمد لله، ثم قال ﴿سبحان الذي سخرلنا هذا وما كنا له مقرنين * وإنا إلى ربنا لمنقلبون﴾، ثم قال: الحمد لله ثلاثاً، ثم قال: الله أكبر ثلاثاً، ثم قال: لا إله إلا أنت سبحانك ظلمت نفسي فاغفرلي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. ثم ضحك، فقيل له: من أي شيء ضحكت يا أمير المؤمنين؟! قال: رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يفعل مثلها، فقلت له: من أي شيء ضحكت؟! فقال: من إعجاب الرب تعالى من قول العبد يعلم أنه لا يغفر الذنوب إلا هو».

أقول:

هذا الحديث رواه أبو داود في سننه فقال: «حدثنا مسددٌ، حدثنا أبو الأحوص، حدثنا أبو إسحاق الهمداني، عن علي بن ربيعة، قال: شهدت علياً (رضي الله عنه) وأتي بدابةٍ ليركبها، فلما وضع رجله في الركاب قال: «بسم الله»، فلما استوى على ظهرها قال: «الحمد لله»، ثم قال: ﴿سبحان الذي سخرلنا هذا وما كنا له مقرنين * وإنا إلى ربنا لمنقلبونِ﴾، ثم قال: «الحمد لله» -ثلاث مراتٍ-، ثم قال: «الله أكبر» -ثلاث مراتٍ-، ثم قال: «سبحانك إني ظلمت نفسي فاغفرلي، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت». ثم ضحك فقيل يا أمير المؤمنين، من أي شيءٍ ضحكت؟ قال: «رأيت النبي (صلى الله عليه وسلم) فعل كما فعلت». ثم ضحك فقلت: يا رسول الله، من أي شيءٍ ضحكت؟ قال: «إن ربك يعجب من عبده إذا قال اغفرلي ذنوبي يعلم أنه لا يغفر الذنوب غيري»»[1].

ورواه الترمذي في سننه عن قتيبة عن أبي الأحوص مثل هذا ثم قال: «وَفِي البَابِ عَنْ

ص٣٤٠ و٣٤٢.

١. أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب ما يقول الرجل إذا ركب.

ابْنِ عُمَرَ، هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»[1]. وهكذا رواه النسائي في «السنن الكبرى» عن أبي الأحوص ومنصور بن المعتمر، ورواه أحمد في مسنده من رواية شريك بن عبد الله ومعمر بن راشد وإسرائيل، ورواه ابن حبان في صحيحه والدولابي في «الكنى والأسماء» من رواية أبو نوفل علي بن سليمان، ورواه الآجري في «الشريعة»، والمحاملي في «الدعاء»، والطبراني في «الدعاء» من رواية سفيان الثوري، ورواه المحاملي في «الدعاء»، والطبراني في «الدعاء» من رواية الأجلح، ورواه الطبراني في «الدعاء» من رواية عبد الرحمن الرؤاسي، ورواه البيهقي في «الدعوات الكبير» من رواية أبي أسامة حماد بن أسامة، كلهم عن أبي إسحاق عن علي بن ربيعة بألفاظ متقاربة.

فما ذنب عمرو بن ثابت قد روى عن أبي إسحاق عن علي بن ربيعة الوالبي ما رواه أبو الأحوص وأبو أسامة وشريك ومعمر وإسرائيل ومنصور وسفيان والأجلح وغيرهم. فأين الضعف البين على روايته؟! بل هذه المتابعات من قبل هؤلاء الثقات يدل على صدق وضبط وحفظ عمرو بن ثابت في الحديث وموافقته للثقات. فقد صدق الشيخ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري: «أنهم قد يظنون تفرد الراوي بالحديث فيعدونه في منكراته ويتكلمون فيه من أجله، ويكون هو في الواقع بريئاً منه لوجود متابعين له عليه لم يطلع عليهم المجرحون بحيث لو اطلعوا عليهم لما جرحوه، وهذا موجود بكثرة يطول معها استيعاب أمثلته أو مقاربته...»[2].

الحديث الثالث: قال ابن عدي: «حدثنا عمران بن موسى، قال ثنا سويد حدثني عمرو بن ثابت عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن بلالاً كان في اشتراط، فدخل النبي (صلى الله عليه وسلم) فجلس. قال لنا عمران قال سويد روى هذا الحديث سفيان الثوري عن عمرو بن ثابت».

---

١. الترمذي، سنن الترمذي، ج٥ ص١٦٤، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.
٢. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص١٣٦.

أقول:

أولاً: من حيث السند فهذا الحديث لم أقف عليه مسنداً عند غير ابن عدي. تفرد به سويد بن سعيد عن عمرو بن ثابت وسويد هذا متكلم فيه، قال ابن حجر في «تقريب التهذيب»: «صدوق في نفسه إلا إنه عمى فصار يتلقن ما ليس من حديثه، وأفحش فيه ابن معين القول»[1]. وأورده ابن عدي نفسه في «الكامل» وذكر بعض أحاديثه ثم قال: «ولسويد مما أنكرت عليه غير ما ذكرت وهو إلى الضعف أقرب»[2]. ولما تفرد سويد بهذا الحديث عن عمرو بن ثابت ولم يتابعه أحد لا يمكن تضعيف الحديث بعمرو بن ثابت. فقد صدق الذهبي حيث قال في «الميزان» بعد أن ساق حديثاً باطلاً ذكره ابن عدي في ترجمة عبد العزيز بن أبي رواد: «هذا من عيوب كامل ابن عدي، يأتي في ترجمة الرجل بخبر باطل، لا يكون حدث به قط، وإنما وضع من بعده»[3]. وقال في ترجمة مطرف بن عبد الله المدني بعد أن ساق ثلاثة أحاديث ذكرها ابن عدي في ترجمته: «هذه أباطيل، حاشى مطرفاً من روايتها، وإنما البلاء من أحمد بن داود، فكيف خفي هذا على ابن عدي، فقد كذبه الدارقطني، ولو حولت هذه إلى ترجمته كان أولى»[4].

وقد وقع الذهبي نفسه في ذلك أيضاً بكثرة جدّاً يطول بنا ذكر بعض أمثلة. وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة غالب القطان البصري بعد أن ذكر كلام المتقدمين في توثيقه: «وأما ابن عدي فذكره في الضعفاء، وأورد له أحاديث، الحمل فيها على الراوي عنه عمر بن مختار البصري»[5].

ثانياً: من حيث المتن، فالاشتراط هو الإقامة، وجاء في بعض نسخ الكامل «بلالاً كان

---

١. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٤٠٣، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٢. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٣، ص٤٢٩.
٣. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٦٢٩.
٤. المصدر نفسه، ج٤، ص١٢٥.
٥. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، المقدمة، ص٤٣٣.

في الإقامة فدخل النبي (صلى الله عليه وسلم) فجلس» والظاهر أن عمرو بن ثابت لم ينفرد بهذا الحديث؛ بل رواه الخلال بإسناده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن النبي (صلى الله عليه وسلم) جاء وبلال في الإقامة فقعد. قال ابن قدامه (ت ٦٨٢هـ): «قال إسحاق بن منصور: رأيت أحمد -بن حنبل- خرج عند المغرب، فحين انتهى إلى موضع الصف أخذ المؤذن في الإقامة فجلس. قال أحمد: يقعد الرجل مقدار الركعتين إذا أذن المغرب. قيل من أين؟ قال من حديث أنس وغيره كان أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا أذن المؤذن ابتدروا السواري وصلوا ركعتين، وروى الخلال عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن النبي (صلى الله عليه وسلم) جاء وبلال في الإقامة فقعد»[١].

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ): «فأما من دخل المسجد -إماماً كان أو مأموماً- والمؤذن يقيم الصلاة، فهل يجلس ليبتدئ القيام، إما بعد الفراغ أو عند قوله: «قد قامت الصلاة»، أم يستمر قائماً؟ فيه قولان: أحدهما: أنه يجلس ليقوم إلى الصلاة في موضع القيام المشروع. وكذلك كان الإمام أحمد يفعل. نقله عنه ابن منصور. وقاله طائفة من الشافعية، منهم: أبو عاصم العبادي. وفيه حديث مرسل، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) جاء وبلال في الإقامة، فقعد، خرَّجَه الخلال. والقول الثاني: أنه يستمر قائماً ولا يجلس. قاله طائفة من الشافعية، منهم: البغوي وغيره؛ لئلا يدخل في النهي عن القيام للصلاة قبل رؤية الإمام؛ لأنّ النهي إنما يتناول القيام المبتدأ. وهذا لم يبتد القيام؛ بل استمر عليه. ويتخرج لأحمد مثل هذا؛ لأنّه فرّق بين القيام المبتدإ والمستمر في القيام للجنازة فحمل النهي عن القيام المبتدإ لمن كان جالساً. فأما من تبعها فإنه يستمر قائماً ولا يجلس حتى يوضع بالأرض، ولم ير هذا القيام المستمر داخلاً في القيام للجنازة المنهيّ عنه، وجمع بذلك بين الحديثين. وقد يفرق بينهما: بأن في الجنازة حديثين مختلفين، فجمع بينهما بالتفريق بين القيام المبتدأ والمستمر، وأما في النهي عن القيام قبل رؤية الإمام فليس فيه حديث يعارضه؛

١. عبد الرحمن بن قدامه، الشرح الكبير، ج١، ص٤٢٣.

بل مرسل ابن أبي ليلى يوافقه، فكذلك سوى فيه بين القيام المبتدأ والمستمر. والله أعلم»[1].

وقال ابن رجب الحنبلي أيضاً: «وقد ذكرنا فيها تقدم فِي بَاب «متى يقوم النَّاس إذا رأوا الإمام» الحَدِيْث الَّذِي خرجه أبو داود، أن النَّبِيّ (صلى الله عليه وسلم) كَانَ حِينَ تقام الصلاة فِي المسجد إذا رآهم قليلاً جلس ثُمَّ صلى، وإذا رآهم جماعة صلى. وخرجه البيهقي، ولفظه: «كَانَ النبي (صلى الله عليه وسلم) يخرج بعد النداء إلى المسجد، فإذا رأى أهل المسجد قليلاً جلس حَتَّى يرى منهم جماعة ثُمَّ يصلي. وقد تقدم فِي بَاب «القيام للصلاة» الحَدِيْث المرسل، أن النَّبِيّ (صلى الله عليه وسلم) جَاءَ وبلال فِي الإقامة فجلس»[2].

وقال ابن تيمية: «قال ابن منصور رأيت أبا عبد الله أحمد يخرج عند المغرب، فحين انتهى إلى موضع الصف أخذ المؤذن في الإقامة فجلس لِما روى عبد الرحمن بن أبي ليلى أن النبي (صلى الله عليه وسلم) جاء وبلال في الإقامة فقعد. رواه الخلال، ورواه أبو حفص ولفظه دخل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وبلال يؤذن فجلس. ولأن القيام قبل الشروع في الصلاة غير مشروع وتحية المسجد قد سقطت بالإقامة فإنها إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت»[3].

وأنا لم أقف على سند هذا الحديث المرسل الذي خرجه الخلال وأورده عنه كل من ابن قدامة وابن رجب وابن تيمية لكي أرى أهو من حديث عمرو بن ثابت نفسه أم هو المتابع؟ ولكن الظاهر من كلام ابن تيمية وابن رجب أنهما كانا يعتقدان بصحة هذا المرسل. ثم ليس في متن هذا الحديث أي نكارة أو ما يدل على بطلانه أو ضعف عمرو بن ثابت حتى إن صح سند الحديث إليه، كيف وقد ذهب إلى العمل بمضمونه أحمد بن حنبل وطائفة من الشافعية،

١. انظر: ابن رجب الحنبلي، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ج٥، ص٤١٩-٤٢٠، باب «متى يقوم الناس إذا راوا الإمام عند الإقامة».
٢. انظر: المصدر نفسه، ج٦، ص١٢ و١٣، باب «فضل صلاة الجماعة».
٣. ابن تيمية، شرح العمدة، ج٢، ص١٢٥.

وابن عدي نفسه كان شافعي المذهب في الفقه. فأين الضعف البين في هذه الرواية لعمرو بن ثابت؟! أما السند فإما لا يصح عنه أو هو المتابع فلم ينفرد عمرو بن ثابت به، أما المتن فقد عمل بمضمونه غير واحد من الأئمة كأحمد بن حنبل.

الحديث الرابع: قال ابن عدي: «حدثنا علي بن العباس ثنا عباد بن يعقوب، ثنا عمرو بن ثابت عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: إن مثل من ينصر قومه على غير الحق كمثل الذي لا يفزع بالله».

أقول:

هذا الحديث رواه أيضاً أبو داود الطيالسي في مسنده عن عمرو بن ثابت فقال: «حدثنا شعبة، وعمرو بن ثابتٍ، عن سماك بن حربٍ، قال: سمعت عبد الرحمن بن عبد الله، يحدث عن أبيه، قال: مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل بعيرٍ ردى وهو يجر بذنبه. رفعه عمرو بن ثابتٍ ولم يرفعه شعبة»[1].

وهذا إسناده أصح وأعلى من سند ابن عدي الذي كان فيه عباد بن يعقوب. وتابعه شعبة، غير أن شعبة قد شك في رفعه كما في مسند أحمد بن حنبل: «حدثنا محمدٌ، حدثنا شعبة، عن سماكٍ، قال: سمعت عبد الرحمن بن عبد الله، يحدث، عن أبيه -قال شعبة: وأحسبه قد رفعه إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)- قال: «مثل الذي يعين عشيرته على غير الحق، مثل البعير ردي في بئرٍ فهو يمد بذنبه»[2]؛ بل قد روي عن شعبة نفسه مرفوعاً كما في «البحر الزخار» للحافظ البزار: «حدثنا محمد بن المثنى، قال: نا محمد بن جعفرٍ، قال: نا شعبة، عن سماكٍ، عن عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبيه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل بعيرٍ أردى في بئرٍ فهو ينزع منها بذنبه»»[3].

١. سليمان بن داود الطيالسي، مسند أبي داود الطيالسي، ص٤٥.
٢. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٣٩٣.
٣. أحمد بن عمرو البزار، البحر الزخار مسند البزار، رقم ٢٠١٣، ج٥، ص٣٨١.

وهكذا رواه إسرائيل مرفوعاً كما في مسند أحمد: «حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا إسرائيل، عن سماكٍ، عن عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبيه، قال: قال النبي (صلى الله عليه وسلم): «من أعان قومه على ظلمٍ فهو كالبعير المتردي ينزع بذنبه»»[1].

ورواه أيضاً سفيان مرفوعاً في ما رواه عنه ابن حبان في صحيحه: «أخبرنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم، مولى ثقيفٍ قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، قال: أخبرنا المؤمل، قال: حدثنا سفيان، عن سماكٍ، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعودٍ، عن أبيه، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: «مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل بعيرٍ تردى في بئرٍ، فهو ينزع منها بذنبه»»[2]. وقال البيهقي في سننه الكبرى: «أخبرنا أبو بكرٍ محمد بن الحسن بن فوركٍ، أنبأ عبد الله بن جعفرٍ ثنا يونس بن حبيبٍ، ثنا أبو داود، ثنا شعبة، وعمرو بن ثابتٍ، عن سماك بن حربٍ، قال: سمعت عبد الرحمن بن عبد الله يحدث، عن أبيه، قال: «مثل الذي يعين قومه على غير الحق مثل بعيرٍ ردي وهو يجر بذنبه». قال أبو داود: «رفعه عمرو بن ثابتٍ ولم يرفعه شعبة» قال الشيخ رحمه الله: «وقد روي عن سفيان وإسرائيل مرفوعاً أخبرنا أبو عليٍ الروذباري، أنبأ محمد بن بكرٍ ثنا أبو داود، ثنا ابن بشارٍ ثنا أبو عامرٍ ثنا سفيان، عن سماك بن حربٍ، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعودٍ، عن أبيه، قال: انتهيت إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)، وهو في قبةٍ من أدمٍ، فذكر نحو»[3].»

ورواه زهير بن معاوية موقوفاً فيما رواه عنه أبو داود في سننه (كتاب الأدب، أبواب النوم، باب في العصبية) فقال: «حدثنا النفيلي، حدثنا زهيرٌ، حدثنا سماك بن حربٍ، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعودٍ، عن أبيه، قال: «من نصر قومه على غير الحق، فهو كالبعير الذي ردي، فهو ينزع بذنبه». حدثنا ابن بشارٍ، حدثنا أبو عامرٍ، حدثنا سفيان، عن سماك بن

---

١. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٤٤٩.
٢. محمد بن حبان، صحيح ابن حبان، ج١، ص٢٧١.
٣. البيهقي، السنن الكبرى، ج١٠، ص٢٣٤.

حربٍ، عن عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبيه، قال: انتهيت إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو في قبةٍ من أدمٍ فذكر نحوه»[1].

فكما ترى أن أكثر الرواة رفعوا الحديث، وشعبة قد شك فيه، فرواه موقوفاً ومرفوعاً. وإنما رواه موقوفاً زهير بن معاوية وخالفه إسرائيل وسفيان وشعبة (في رواية) موافقاً لعمرو بن ثابت. وابن عدي ذكر هذا الحديث في ترجمة عمرو بن ثابت إما لأجل زيادة «كمثل الذي لا يفزع بالله» أو لأنه رفعه خلافاً لشعبة وزهير. أما تلك الزيادة فلم تقع في ما رواه الطيالسي عن عمرو بن ثابت، وسند رواية الطيالسي إلى عمرو بن ثابت أصح من رواية ابن عدي لأجل عباد بن يعقوب المتكلم فيه وحتى من قبل ابن عدي نفسه. أما أن عمرو بن ثابت رواه مرفوعاً، فقد رأيت أن سفيان وإسرائيل وشعبة أيضاً رفعوا الحديث وقد صحح الشيخ الألباني هذا الحديث المرفوع[2]، ومال البيهقي إلى تصحيحه مرفوعاً كما هو ظاهر من كلامه السابق. فما ذنب عمرو بن ثابت؟! فأين الضعف البين في روايته؟! بل هذه المتابعات من قبل هؤلاء الثقات تدل على صدق عمرو بن ثابت وضبطه في الحديث. فقد صدق الشيخ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري بقوله: «إنهم قد يظنون تفرد الراوي بالحديث فيعدونه في منكراته ويتكلمون فيه من أجله، ويكون هو في الواقع بريئاً منه لوجود متابعين له عليه لم يطلع عليهم المجرحون بحيث لو اطلعوا عليهم لما جرحوه، وهذا موجود بكثرة يطول معها استيعاب أمثلته أو مقاربته...»[3].

الحديث الخامس والآخر: قال ابن عدي: «حدثنا علي بن العباس، ثنا عباد بن يعقوب، حدثنا عمرو بن ثابت عن السري يعني بن إسماعيل عن الشعبي عن أبي هريرة، قال: جاء رجل من الأنصار فقال: أنشدك بالله سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه؟ قال: نعم».

---

١. أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، ج٢، ص٥٠٢.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٣٨٣.
٣. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص١٣٦.

أقول:

أولاً: حديث الغدير متنه متواتر كما قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»[1]. وقد ألف الذهبي رسالة في جمع طرقه[2]، وقال في ذيل رواية أبي هريرة: «له طرق» أي عن أبي هريرة. ثم ذكر الذهبي بعض هذه الطرق فقال ما هذا نصه:

«* أبو يعلى الموصلي، ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، ثنا شريك، عن أبي يزيد الأودي -واسمه داود بن يزيد- عن أبيه، قال: دخل أبو هريرة المسجد فاجتمع إليه الناس، فقام إليه شاب فقال: أنشدك بالله أسمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه؟ فقال: نعم.

* رواه محمّد بن خالد بن عبد الله الواسطي -أحد الهلكى- عن شريك، عن داود، عن أبيه، عن أبي هريرة، إلى: فعليّ مولاه، ثم «قال» قال شريك: زاد الكذابون بالكوفة!: اللّهم وال من والاه.

فهذا التفصيل والقول من شريك ليس بصحيح عنه، ومحمّد بن خالد قد وهّاه جماعة، وهو متّهم في هذا النقل، فإنّ أبا بكر حافظ العراق قد رواه، عن شريك سياقاً واحداً. وكذا رواه مسروق بن المرزبان وعليّ بن حكيم والأسود بن عامر، عن شريك وقد تقدّم بأسانيد قوية، عن النبي (صلى الله عليه وسلم). وداود بن يزيد عن أبيه، قد حسّن له الترمذي غير حديث، وما هو بالقويّ.

* ثنا يحي بن عثمان بن صالح، ثنا أصبغ بن الفرج، ثنا عليّ بن عابس، عن داود بن يزيد، عن أبيه قال: قدم علينا معاوية، فنزل النخيلة، فدخل أبو هريرة المسجد بالكوفة، فكان يقصّ على الناس ويذكّرهم! فقام إليه شابّ فقال: يا أبا هريرة أنشدتك بالله أنت

---

١. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٨، ص٣٣٢ ترجمة المطلب بن زياد.
٢. انظر: الذهبي، طرق حديث الغدير.

سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول لعليّ: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه؟ قال: اللّهم نعم.

علي هذا ضعيف لجهة حفظه.

* ثنا أبو جعفر النفيلي، ثنا عكرمة بن ابراهيم، حدّثني إدريس بن يزيد الأودي، أخبرني أبي قال: كنت جالساً عند أبي هريرة، فجاء شاب فقال: أنشدك الله، فذكر نحوه. عكرمة ضعّفه النسائي وغيره. ولم يترك».

ثم ذكر الذهبي روايات أخرى من أبي هريرة ولكن ليس فيها قصة الشاب. وما ذكره الذهبي من رواية أبي يعلى الموصلى عن أبي بكر بن أبي شيبة مبتور، واللفظ الذي أورده الذهبي هو لفظ ابن أبي شيبة في «المصنف» وليس لفظ الحديث عند أبي يعلى الموصلي. وفي «المصنف» جاءت هذه الزيادة التي لم يذكرها الذهبي: «فقال الشاب -لأبي هريرة-: أنا منك بريء، أشهد أنّك قد عاديت من والاه، وواليت من عاداه. قال: فحصبه الناس بالحصاء»[1].

وذكر ابن حجر العسقلاني في «المطالب العالية» رواية داود بن يزيد الأودي وأخيه إدريس عن أبيهما عن أبي هريرة بثلاثة أسانيد، فقال محقق الكتاب: «بالنظر إلى مجموع هذه الطرق يرتقي إلى درجة الحسن لغيره. على أن الجزء الأول من الحديث وهو قول النبي (صلى الله عليه وسلم): «من كنت مولاه فعلي مولاه» متواتر...»[2].

فهذه بعض المتابعات لحديث عمرو بن ثابت.

ثانياً: هذا الحديث قد تفرد به عباد بن يعقوب عن عمرو بن ثابت، وعباد بن يعقوب

---

١. ابن أبي شيبة، المصنف، ج٧، ص٤٩٩، تحقيق: سعيد اللحام.

٢. ابن حجر العسقلاني، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، حديث رقم ٣٩٣١، في تحقيق عبد الله بن ظافر بن عبد الله الشهري.

هذا قال ابن عدي نفسه فيه: «روى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت»[1]. فمن أين عرف ابن عدي أن علة هذا الحديث -لو سلمنا بكونه معلّاً- ليس عباد بن يعقوب؟!

ثالثاً: هذا الحديث يرويه عمرو بن ثابت عن السري بن إسماعيل عن الشعبي، والسري هذا قال ابن عدي نفسه فيه: «أحاديثه التي يرويها لا يتابعه أحد عليها، وخاصة عن الشعبي، فإن أحاديثه عنه منكرات، لا يرويها عن الشعبي غيره، وهو إلى الضعف أقرب»[2]. وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب»: «متروك الحديث»[3]. فلماذا لم تكن علة الحديث السري هذا فهو ضعيف جدّاً عندهم بل تركوه؟ إذن لا دليل على أن علة هذا الحديث -لو سلمنا بكونه معلّاً- هي عمرو بن ثابت.

هذا ما ذكره ابن عدي في ترجمة عمرو بن ثابت، ولم يكن فيه دليل على ضعف عمرو بن ثابت أو خطئه. ولعلّ الذهبي قد فهم هذا ولذا لم يذكر شيئاً من هذه الروايات الخمسة في ترجمة عمرو بن ثابت في «ميزان الاعتدال». ومن عادة الذهبي أن يذكر الروايات التي أنكرت على الراوي أو ما وضعه الراوي أو ما فيه دليل على ضعفه أو خطئه. فلم يستطع الذهبي أن ينقل حتى حديثاً واحداً يثبت لنا أن عمرو بن ثابت هو علته أو يذكر حديثاً منكراً واحداً من رواية عمرو بن ثابت. كيف يستطيع الذهبي أن يفعل ذلك وأبو داود يقول: «ليس في حديثه نكارة» و«أن أحاديثه كانت مستقيمة».

الجواب عما قال ابن حبان في ترجمة عمرو بن ثابت

١٦- وآخر ما نورد هنا من الجرح في عمرو بن ثابت هو كلام ابن حبان الخساف المتهور المتفاصح المتعنت المسرف صاحب تهاويل وتشنيع وتشغب، يقعقع كعادته ويقصب الثقات، حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه، ومع ذلك له أوهام كثيرة (هذا كله كلام الذهبي كما مرّ

١. عبد الله بن عدي، **الكامل في الضعفاء**، ج٤، ص٣٤٨.
٢. المصدر نفسه، ج٣، ص٤٥٩.
٣. ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ج١، ص٣٤١.

وليس كلامي)، فقال في عمرو بن ثابت ما لم يقله أحد: «يروي الموضوعات عن الأثبات»[1]. هكذا نقله ابن حجر العسقلاني، أما الذهبي فإنما قال: «وقال ابن حبان: يروى الموضوعات»[2]، وهو الموافق لما في كتاب «المجروحين» لابن حبان: «كان ممن يروى الموضوعات، لا يحل ذكره إلا على سبيل الاعتبار»[3]، والله أعلم.

أقول:

جرحه هذا هو من قبيل الجرح المبهم الذي لا قيمة له. وذكرني كلام ابن حبان هذا في عمرو بن ثابت، بكلام الذهبي في «ميزان الاعتدال» في ترجمة محمد بن الفضل السدوسي عارم: «فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم... ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً، فأين ما زعم؟!»[4]، وقول ابن حجر العسقلاني في ترجمة سالم بن عجلان الأفطس: «وأفرط ابن حبان فقال: كان مرجئاً يقلب الأخبار، وينفرد بالمعضلات عن الثقات... وأما وصفه من قلب الأخبار وغير ذلك، فمردود بتوثيق الأئمة له، ولم يستطع ابن حبان أن يورد له حديثاً واحداً»[5]. فهكذا لم يقدر ابن حبان أن يسوق حديثاً واحداً فقط يدل على أن عمرو بن ثابت وضعه عن الأثبات. ولو كان قادراً على ذلك، لذكره في ذيل ترجمته كما فعل بالنسبة إلى كثير من الرواة ولكنه يقعقع كعادته كما قال الذهبي. كيف وعمرو بن ثابت صدوق باعتراف أبي داود والحاكم وأبي حاتم وابن معين والحافظ الكبير هشام بن عبد الملك وغيرهم. وابن عدي -وهو أعلم من ابن حبان بالاتفاق- لم يكن قادراً أن يذكر حديثاً واحداً فقط يدل على ضعف عمرو بن ثابت أو حتى خطئه فضلاً عن كذبه. فأين ما زعم ابن حبان؟ وكيف يجيب يوم القيامة عن كلماته بحق الرواة؟! ولو كان عمرو بن ثابت يروي

---

١. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٨، ص٩.
٢. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص٢٤٩.
٣. محمد بن حبان، المجروحين، ج٢، ص٧٦.
٤. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص٨.
٥. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، المقدمة، ص٤٠٢.

الموضوعات عن الثقات لظهر هذا في حديثه، ولم يقل أبو داود: «ليس في حديثه نكارة» و«أحاديثه كانت مستقيمة» ولم يحدث عنه «جماعة من أهل العلم» كما قال البزار ولم يأمر أبو حاتم المتشدد أن يكتب حديثه، ولم يقل أبو داود: «كان صدوقاً في الحديث» ولم يقل ابن معين: «لا يكذب في حديثه»، ولم يقل الحافظ هشام بن عبد الملك: «لم يكن به بأس»، ولم يستشهد به ابن خزيمة في صحيحه، ولم يستشهد الشيخ الألباني بحديثه كما مرّ.

وأنا أرى أنّ لما وُضِع على لسان عمرو بن ثابت «لما مات النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كفر الناس إلا خمسة» دوراً كبيراً جدّاً في تضعيفهم إياه، ومع ذلك بهت بعضهم حين اطلع على رواياته المستقيمة، فقال: ليس في حديثه نكارة وأحاديثه كانت مستقيمة. والخلاصة: أن ما ورد في عمرو بن ثابت من الجرح هو إما مبهم غير مفسر -وهذا هو الغالب- وإما مفسر. أما الجرح المبهم غير المفسر فهو غير مقبول مطلقاً لأن عمرو بن ثابت قد ورد فيه تعديل. أما الذين فسروا جرحهم فأكثرهم جعلوا رفضه وغلوه في التشيع وشتمه للسلف وتقديمه عليّاً على الشيخين وقوله المزعوم: «لما مات النبي...» دليلاً لترك حديثه وضعفه وهو جرح مردود من أصله. أما ابن عدي فهو الوحيد الذي فسر جرحه بجعل ظهور الضعف في روايات عمرو بن ثابت وقد عرفت ظهور الضعف على ما ادعاه ابن عدي.

الجواب عما قال ابن الجوزي في «الموضوعات»

ثم قلت في نفسي لعل ابن الجوزي ذكر في «الموضوعات» ما يدل على صحة قول ابن حبان في أن عمرو بن ثابت كان يروي الموضوعات عن الأثبات. فرجعت إلى كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي، فرأيته ذكر ثلاثة أحاديث في إسنادها عمرو بن ثابت:

الحديث الأول: قال ابن الجوزي: «أنبأنا إسماعيل بن أحمد، قال: أنبأنا ابن مسعدة، قال: أنبأنا حمزة، قال: أنبأنا ابن عدي، قال: حدثنا جعفر بن علي، قال: حدثنا سعيد بن كثير بن عفير، قال ابن لهيعة عن عمرو بن ثابت عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس، قال:

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «مر نوح بأسد رابض فضربه برجله فرفع الأسد رأسه فخمش ساقه فلم يبت ليلته جعلت تضرب عليه وهو يقول: يا رب كلبك عقرني، فأوحى الله إليه أن الله لا يرضى بالظلم، أنت بدأته». قال ابن عدي: هذا الحديث بهذا الإسناد باطل. قلت: أما عمرو بن ثابت فقال يحي بن معين: ليس بشيء، ليس بثقة ولا مأمون. وقال ابن حبان يروى الموضوعات عن الأثبات. وأما ابن لهيعة فذاهب الحديث. وأما جعفر فقد نسبه ابن عدى إلى جده لأنه جعفر بن أحمد بن علي. قال ابن عدى: كتبنا عنه أحاديث موضوعة كنا نتهمه بوضعها بل كنا نتبين ذلك. قال أبو عبد الله الصوري: هذا الحديث محفوظ عن مجاهد من قوله»[1].

أقول:

فهذا إسناد لا يصح سنده إلى عمرو لأجل جعفر بن أحمد بن علي شيخ ابن عدي. وقد جزم ابن عدي بكون شيخه هذا كذاباً وضاعاً في «الكامل» بذيل ترجمةٍ، وأورد هذا الحديث في ترجمة جعفر[2]. أما ابن الجوزي فيضعف الحديث بالحق والباطل، فتراه هنا يكذب الحديث لأجل ابن لهيعة وعمرو بن ثابت ثم يقول في الآخر ما يدل على أن الحديث لم يثبت عنهما أصلاً؛ لأن في الطريق إليهما رجل كذاب وضاع.

الحديث الثاني: قال ابن الجوزي: «أنبأنا عبد الوهاب بن المبارك، قال أنبأنا أبو الحسين بن عبد الجبار، أنبأنا أبو طالب العشاري وأنبأنا الجريري، أنبأنا العشاري، حدثنا الدارقطني، حدثنا أبو ذر أحمد بن محمد بن أبي بكر الواسطي، حدثنا محمد بن على بن خلف العطار، حدثنا حسين الأشقر، حدثنا عمر(و) بن ثابت عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «سألت النبي (صلى الله عليه وسلم) عن الكلمات التي تلقاها آدم من ربه فتاب عنه، فقال: قال بحق محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين إلا تبت علي فتاب عليه». قال الدارقطني:

---

١. ابن الجوزي، الموضوعات، ج١، ص١٩٠.

٢. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٢، ص١٥٧.

تفرد به عمربن ثابت عن أبيه أبي المقدام ولم يروه عنه غيرحسين الأشقر. قال يحي بن معين: عمرو بن ثابت غيرثقة ولا مأمون. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات»[1].

أقول:

قال ابن العراق في «تنزيه الشريعة» تعقيباً على ابن الجوزي: «حديث ابن عباس: سألت رسول الله عن الكلمات التي تلقاها آدم من ربه فتاب عليه، قال: سأل بحق محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين إلا تبت علي فتاب عليه (نجا). من طريق محمد بن علي بن خلف العطار عن حسين بن حسن الأشقر، وحسين اتهمه ابن عدي. قلت: الذي في «اللسان» أن ابن عدي ذكرفي ترجمة حسين الأشقرحديثاً من طريقه وعنه محمد بن علي المذكور ثم قال: عند محمد بن علي هذا من هذا الضرب عجائب وهو منكرالحديث والبلاء فيه عندي منه لا من حسين. وقال الخطيب في تاريخه: قال محمد بن منصور: كان الحسين ثقة مأموناً. وفي «اللسان» في ترجمة المظفربن سهل عن الدارقطني أنه قال في محمد المذكور: مجهول. وقد أورد السيوطي الحديث من هذا الطريق في الدر المنثور ولم يحكم عليه بشيء، ثم إن الحديث عند ابن الجوزي من طريق الدارقطني وسيأتي في مناقب السبطين فلا ينبغي أن يزاد والله أعلم»[2].

فقد بين لنا أن علة الحديث ليس عمرو بن ثابت ولا يصح سند الحديث إليه لأجل محمد بن علي بن خلف. وابن الجوزي نفسه أورد حديثاً في «الموضوعات» وقال عقبه: «هذا حديث موضوع. قال ابن عدي: محمد بن علي العطار عنده عجائب والبلاء في هذا الحديث عندي منه»[3]. وأورده الذهبي في «المغني» فقال: «محمد بن علي بن خلف العطار عن حسين

١. ابن الجوزي، الموضوعات، ج٢، ص٣.
٢. ابن عراق الكناني المصري، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، ج١، ص٣٩٥.
٣. ابن الجوزي، الموضوعات، ج٢، ص٢٨.

الأشقر اتهمه أبو أحمد بن عدي وقال عنده عجائب»[1].

الحديث الثالث: قال ابن الجوزي بعد أن ذكر حديثاً في باب «إثم شرب الخمر» بسندين عن عبد الله بن عمرو: «وقد روي من طريق آخر: أنبأنا أبو القاسم الجريري أنبأنا أبو طالب العشاري حدثنا الدارقطني حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا حدثنا عباد بن يعقوب أنبأنا عمرو بن ثابت عن الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين ليلة، فإن مات منها مات كافراً ما دام في عروقه منها شيء». تفرد به عباد عن عمرو بن ثابت. فأما عباد فقال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك. وأما عمرو فقال يحيى: ليس بثقة ولا مأمون. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الإثبات. وقد روى نحوه عن إبراهيم ابن عبد الله المصيصي من حديث ابن عمر. وكان المصيصي يسرق الحديث ويسويه في حديث عطاء بن السائب من حديث ابن عمر نحوه، إلا أنه لم يذكر فيه الكفر إلا أن عطاء اختلط في آخر عمره، فقال يحيى: لا يحتج بحديثه»[2].

أقول:

وقد ردّ حكم ابن الجوزي على هذا الحديث بالموضوع كل من السيوطي في «اللآلي المصنوعة»، وابن حجر العسقلاني في «القول المسدد»، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» وذكروا شواهد كثيرة لمتنه[3].

فإن ابن الجوزي أيضاً لم يستطع أن يذكر حديثاً واحداً يبين لنا ضعف عمرو بن ثابت أو خطئه في الحديث فضلاً عن كذبه؛ ولذا لم يذكر الذهبي شيئاً من أحاديث عمرو بن ثابت في كتابه «ميزان الاعتدال»؛ لأنّ «أحاديثه كانت مستقيمة» ولم يكن فيها نكارة كما قال أبو داود. وفي حديث السفينة أيضاً لم ينفرد عمرو بن ثابت بشيء، لا بسند ولا بمتن. فقد مرّ أن

---

١. الذهبي، المغني في الضعفاء، ج٢، ص٢٤٣، رقم ٥٨٣٥.
٢. ابن الجوزي، الموضوعات، ج٣، ص٤١.
٣. انظر: ابن حجر العسقلاني، القول المسدد في الذب عن المسند، ص١١٩، ففيه توضيح مفصل.

أبا إسحاق السبيعي قد روى هذا الحديث عن رجل حدثه عن حنش عن أبي ذر، وعمرو بن ثابت إنما سمى لنا هذا الرجل المبهم التابعي أي سماك بن حرب. ثم نحن قد ثبتنا صحة حديث سفينة نوح دون احتياج إلى رواية أبي ذر فضلاً عن رواية عمرو بن ثابت. ثم نحن إنما ذكرنا رواية عمرو بن ثابت في الشواهد والمتابعات كما فعل الشيخ الألباني. ولكن في هذا التحقيق أردنا أن نقول: الحق هو أن هذا الرجل كان صدوقاً لم يكذب أبداً في حديثه ولم يتكلم أحد في حفظه وضبطه، وموافقته للثقات تدل على ضبطه وحفظه وإن ضعفوه، وبعضهم تركه لأجل مذهبه فقط، كما ترك البخاري بعض كبار علماء السنة كأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهما لأجل مسألة الحفظ.

وخلاصة القول إن الرجل صدوق باعتراف جمع من المتقدمين ويكتب حديثه كما قال أبو حاتم المتشدد، ونحن أيضاً إنما كتبنا حديثه في الشواهد والمتابعات ولم نحتج به وإن كان صالحاً أن يحتج به لأنه صدوق غير متكلم في حفظه. وفي النهاية أنقل كلاماً للسيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الشافعي فتأملْ فيه: «كون الحديث في فضل علي وراويه متهم بالتشيع؛ بل مجرد كون الحديث في الفضائل من اكبر أسباب الطعن عندهم في الرواة ولو لم يتهموا بتشيع؛ فإن من روى ذلك لا يتوقفون في طعنه ولا يتورعون عن جرحه ولو كان أوثق الثقات وأعدل العدول، وقد تقدم عن أبي زرعة أنه قال: كم من خلق افتضحوا بهذا الحديث (أي بحديث مدينة العلم)، يعني أن كل من حدث به يحكمون عليه بالضعف ولو كان معروفاً عندهم أنه ثقة، فدليل الضعف هو التحديث بفضل علي (عليه السلام)، حتى إنهم ضعفوا به جماعة من الحفاظ المشاهير ورموهم بالرفض والتشيع كمحمد بن جرير الطبري، تكلموا فيه لتصحيحه حديث الموالاة، والحاكم صاحب المستدرك لتصحيحه فيه حديث الطير وحديث الموالاة، والحافظ ابن السقا لإملائه حديث الطير، ووثبوا إليه ساعة الإملاء وأقاموه وغسلوا موضعه، والحافظ الحسكاني لتصحيحه حديث رد الشمس، والحافظ ابن المظفر لتأليفه في فضائل العباس، وابراهيم بن عبد العزيز بن الضحاك لكونه أملى مجالس في فضائل أبي

بكر وعمر (رضي الله عنهما)، فلما فرغ قال: نبدأ بعلي أو بعثمان فتفرقوا عنه وضعفوه، مع أن المسألة خلافية لا تستوجب ذلك كما قال الذهبي؛ بل نسبوا الدارقطني إلى التشيع وما أبعده منه لحفظه ديوان السيد الحميري؛ بل تكلموا في الشافعي ونسبوه إلى التشيع لموافقته الشيعة في مسائل فرعية أصابوا فيها ولم يبدعوا، كالجهر بالبسملة، والقنوت في الصبح، والتختم في اليمين، وموالاته لأهل البيت، وقد أشار هو (رضي الله عنه) إلى ذلك في أبياته المشهورة، وضعفوا المسعودي وحكموا بتشيعه لقوله في مروج الذهب: والأشياء التي استحق بها أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الفضل هي السبق إلى الإيمان والهجرة والنصرة لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، والقربى منه، والقناعة وبذل النفس له، والعلم بالكتاب والتنزيل، والجهاد في سبيل الله، والورع والزهد، والقضاء والحكم، والعفة والعلم، وكل ذلك لعلي (عليه السلام) منه النصيب الأوفر والحظ الأكبر إلى ما ينفرد به من المؤاخاة والموالاة والمنزلة... إلخ. مع أن كل ما قاله: حق لا شك فيه. وضعفوا برواية حديث الطير خلائق، منهم: إبراهيم بن باب البصري، وأحمد بن سعيد بن فرقد الجدي، وحماد بن يحي بن المختار، وإبراهيم بن ثابت القصار، وإسماعيل بن سليمان الرازي، والحسن بن عبد الله الثقفي، وحمزة بن خراش، ودينار أبو مكيس، وسليمان بن حجاج، وعبد الله بن زياد أبو العلاء، وعمران بن وهب الطائي، ومحمد بن أحمد بن عياض، ومحمد بن سليم، ومحمد بن شعيب، وميمون بن جابر أبو خلف وغيرهم، وقد أورد هؤلاء الذهبي وضعفهم تبعاً واستقلالاً بحديث الطير مع اعترافه بثبوته في التذكرة. وضعفوا بحديث الباب جماعة أيضاً، منهم: أحمد بن عمران بن سلمة، وأحمد بن سلمة الكوفي، وأحمد بن عبد الله بن يزيد، وإسماعيل بن محمد بن يوسف، وسعيد بن عقبة، وجعفر بن محمد الفقيه، وعثمان بن عبد الله الأموي، وعمر بن إسماعيل بن مجالد، ومحفوظ بن بحر الإنطاكي، ويحي بن بشار الكندي، في آخرين. وضعفوا بحديث الشمس وغيره أمماً لا تحصى كالحسن بن محمد بن يحي، وإسماعيل بن إياس بن عفيف، وصالح بن أبي الأسود الكوفي، ومالك بن مالك، ومحمد بن سليم الوراق،

ومحمد بن الحسن الأزدي، ومحمد بن الخطيب الإنطاكي، وجعفربن محمد العوسجي، ومحمد بن المظفر، ومسعربن يحيى، ويحيى بن إبراهيم السلماسي، ومحمد بن علي بن النعمان وهو الذي وقعت له مناظرة مع أبي حنيفة؛ إذ قال له كالمنكرعليه: عمن رويت حديث رد الشمس لعلي فقال: عمن رويت أنت عنه يا سارية الجبل، فأفحمه. وإبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ضعفه الذهبي لروايته حديث الشمس، ولم يتنبه الحافظ لذلك فقال في تعجيل المنفعة ذكره الذهبي في المغني ولم يذكرلذكره فيه مستند. وتكلم يحيى بن معين في الحافظ أبي الأزهر النيسابوري الثقة لروايته حديثاً في الفضائل عن عبد الرزاق، كما سبق إلى غيرهؤلاء ممن ضعفوهم، وليس لهم على أكثرهم دليل سوى رواية الفضائل»[١].

مع عبد الله بن ظافربن عبد الله الشهري محقق كتاب «المطالب العالية» لابن حجرالعسقلاني (تنسيق د. سعد بن ناصربن عبد العزيزالشثري)

أورد ابن حجرالعسقلاني حديث السفينة في كتابه «المطالب العالية»[٢] من رواية مفضل عن أبي إسحاق عن حنش عن أبي ذر، فقال المحقق: «ضعيف بهذا الإسناد، لضعف مفضل بن عبد الله، وعنعنة أبي إسحاق وهو مدلّس، والله أعلم. قال البوصيري (٣/٥٩/أ): رواه أبو يعلى والبزار بإسناد ضعيف. وقال الهيثمي في المجمع (١٧١/٩): رواه البزار والطبراني في الثلاثة. وفي إسناد البزار الحسن بن أبي جعفرالجفري، وفي إسناد الطبراني عبد الله بن داهر، وهما متروكان».

ثم أورده ابن حجرالعسقلاني من رواية عبد الكريم بن هلال عن أسلم المكي عن أبي الطفيل عن أبي ذر[٣]، فقال المحقق: «ضعيف بهذا الإسناد لجهالة عبد الكريم بن هلال، والله

١. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص١٤١.

٢. ابن حجرالعسقلاني، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، حديث رقم ١/٣٩٧٣، باب فضل أهل البيت (صلوات الله عليهم).

٣. المصدر نفسه، حديث رقم ٢/٣٩٧٣، باب فضل أهل البيت (صلوات الله عليهم).

أعلم».

ثم أورده ابن حجر العسقلاني من رواية الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن أبي ذر[1]، فقال المحقق: «الحسن بن أبي جعفر الجفري البصري، قال عنه الحافظ في التقريب: ضعيف الحديث مع عبادته وفضله، وعلي بن زيد بن جدعان تقدم أنه ضعيف».

ثم قال المحقق: «تخريجه: رواه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (٢/٧٨٥: ١٤٠٢)، عن العباس بن إبراهيم، عن محمد إسماعيل الأحمسي، عن مفضل، به بنحوه. وفيه: وهو آخذ بباب الكعبة.

ورواه الحاكم في المستدرك (٣/١٥٠)، عن أحمد بن جعفر بن حمدان الزاهد، عن العباس بن إبراهيم القراطيسي، به بنحوه. ورواه الحاكم أيضاً في المستدرك (٢/٣٤٣)، عن ميمون بن إسحاق الهاشمي عن أحمد بن عبد الجبار، عن يونس بن بكير، عن المفضل، به بنحوه.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي في التلخيص فقال: قلت: مفضل خرج له الترمذي فقط ضعفوه.

قلت: يريد بذلك مفضل بن صالح الأسدي، وقد قال عنه الحافظ في التقريب (٥٤٤: ٦٨٥٤)، ضعيف من الثامنة. وتقدم أنه ليس هو؛ بل الذي روى عن أبي إسحاق هو ابن عبد الله وهو ضعيف أيضاً كما سبق.

ورواه الطبراني في المعجم الصغير (١/١٣٩، ١٤٠)، عن الحسين بن أحمد ابن منصور سجادة البغدادي، عن عبد الله بن داهر الرازي، عن عبد الله بن عبد القدوس، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، به بنحوه. وفيه: «ومثلي باب حطة في بني إسرائيل». وقال الطبراني لم يروه عن

١.) المصدر نفسه، حديث رقم ٣/٣٩٧٣، باب فضل أهل البيت (صلوات الله عليهم).

الأعمش إلا عبد القدوس.

ورواه أيضاً في الكبير (٣/٣٨: ٢٦٣٧)، به بنحو لفظ حديث أبي الطفيل.

ورواه في الأوسط كما في مجمع البحرين (٦/٣٣٢: ٣٧٩٣)، به بنحوه.

ورواه الدولابي في الكنى (١/٧٦) عن روح بن الفرج، عن يحيى بن سليمان أبي سعيد الجعفي، عن عبد الكريم بن هلال، عن أسلم به لكن جعله من مسند أبي الطفيل.

وقد تابع أبو الطفيل سعيد بن المسيب وروى حديثه:

الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/٥٣٨)، عن مسلم بن إبراهيم، عن الحسن بن أبي جعفر، عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن أبي ذر (رضي الله عنه) بنحو لفظ البزار المتقدم.

ورواه الطبراني في الكبير (٣/٣٧: ٢٦٣٦)، عن علي بن عبد العزيز، عن مسلم بن إبراهيم، به بنحو لفظ البزار أيضاً.

ورواه القضاعي في مسند الشهاب (٢/٢٧٣: ١٣٤٣)، عن عبد الرحمن بن أبي العباس المالكي، عن أحمد بن إبراهيم بن جامع، عن علي بن عبد العزيز، به بنحو لفظ البزار.

ورواه البزار في كشف الأستار (٣/٢٢٢: ٢٦١٤)، مناقب أهل البيت عن عمرو بن علي، عن مسلم بن إبراهيم به باللفظ المتقدم.

رواه أيضاً في الموضع المتقدم عن الجراح بن مخلد عن مسلم بن إبراهيم به باللفظ المتقدم.

ورواه أيضاً في الموضع نفسه عن محمد بن معمر، عن مسلم بن إبراهيم، به باللفظ المتقدم.

وتقدم أن الحسن بن أبي جعفر ضعيف الحديث.

ورواه ابن عدي في الكامل (٣٠٦/٢)، عن محمد بن عثمان بن أبي سويد، عن مسلم بن إبراهيم، به بنحوه.

ومن طريقه رواه القضاعي في مسند الشهاب (٢٧٤/١: ١٣٤٥)، عن محمد بن الحسين النيسابوري، عن القاضي أبي طاهر، عن ابن أبي سويد، به بنحوه.

ورواه أيضاً في المكان المتقدم (ح ١٣٤٤)، عن أبي علي الحسن بن خلف الواسطي، عن أبي حفص عمربن إبراهيم الكناني، عن أبي محمد بن سليمان القاضي، عن محمد بن علي الوراق عن مسلم بن إبراهيم، به بنحوه.

ولكن يمكن أن يرتقي الحديث بمجموع هذه الطرق إلى درجة الحسن لغيره.

وله شواهد من حديث ابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وأنس، وابن الزبير(رضي الله عنهم).

أما حديث ابن عباس فقد رواه أبو نعيم في الحلية (٣٠٦/٤)، والبزار كما في كشف الأستار (٢٢٢/٣: ٢٦١٥)، والطبراني في الكبير(٤٦/٣: ٢٦٣٨) و(٣٤/١٢: ١٢٣٨٨)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢٧٣/٢: ١٣٤٢).

وفيه الحسن بن أبي جعفر، وتقدم أنه ضعيف.

أما حديث أبي سعيد الخدري فرواه الطبراني في الصغير(٢٢/٢)، وعزاه في المجمع (١٧١/٩) للأوسط أيضاً وقال: فيه جماعة لم أعرفهم.

وأما حديث أنس فقد رواه الخطيب في تاريخ بغداد (٩١/١٢). وفيه أبان بن أبي عياش، قال عنه في التقريب (٨٧: ١٤٢): متروك.

وأما حديث ابن الزبير فهو عند البزار كما في كشف الأستار(٢٢٢/٢: ٢٦١٣). قال الهيثمي

في المجمع (١٧١/٩): وفيه ابن لهيعة وهو ليّن.

وجملة القول إن حديث أبي ذر حسن بطرقه، والله أعلم».

أقول:

إذا كانت رواية أبي ذر حسنة بطرقها كما قال، فلماذا لم يستشهد برواية ابن الزبير التي ليس فيها إلا ابن لهيعة -وهو حسن الحديث في الشواهد والمتابعات عند أكثر علماء السنة كما قال الشيخ الألباني- لكي يرتقي الحديث إلى درجة الصحيح؟ ثم اعتماده على نور الدين الهيثمي في تضعيف رواية أبي سعيد الخدري مردود؛ لأنّ رجالها كلهم ثقات أو صدوقون غير عبد العزيز بن محمد بن ربيعة، فغاية ما فيه أنه مستور، وحديث المستور مقبول عند الجمهور لا سيما في الشواهد والمتابعات كما مر توضيحه مفصلاً في ذيل رواية أبي سعيد الخدري. ولم يطلع المحقق على رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وهكذا على بعض طرق رواية أبي ذر.

مع الشيخ عبد الله بن حمد اللحيدان في تحقيقه على الجزء الثاني من كتاب «مختصر استدراك الذهبي على المستدرك الحاكم» للعلامة ابن ملقن

قال في تعليقه على الحديث في الكتاب المذكور[١] الذي رواه الحاكم في «المستدرك» ما هذا نصه:

«**تخريجه**: ١- رواه الطبراني في الكبير بنحوه (٣٧/٣، ٣٨، ح ٢٦٣٧) ورواه في الصغير بنحوه (١٣٩/١). من طريق عبد الله بن داهر الرازي، حدثنا عبد الله بن عبد القدوس، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن حنش بن المعتمر قال: رأيت أبا ذر آخذاً بعضاد الكعبة، به مرفوعاً. ورواه الطبراني في الكبير أيضاً بنحوه (٣٧/٣، ح ٢٦٣٦). من طريق الحسن بن أبي جعفر، حدثنا علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن أبي ذر، به مرفوعاً. ٢- وأورده الهيثمي في المجمع ونسبه إلى البزار والطبراني في الثلاثة قال: وفي إسناد الطبراني

١. ابن الملقن، مختصر استدراك الذهبي على المستدرك الحاكم، ج٢، ص٨١٧.

عبد الله بن داهر. وفي إسناد البزار: الحسن بن أبي جعفر وهما متروكان (١٦٨/٩). ٣- وأورده السيوطي في الجامع الصغير ونسبه إلى الحاكم والبزار وقال: حسن (٥٣٣/٢)، لكن المناوي ذكر تصحيح الحاكم ورد الذهبي عليه وسكت عليه. والظاهر منه الموافقه على قول الذهبي (٥١٧/٥). وقال الألباني في ضعيف الجامع: ضعيف (١٣١/٥).

دراسة الإسناد:

هذا الحديث روي من ثلاثة طرق عن أبي ذر. **الطريق الأول:** وهو طريق الحاكم، وفيه المفضل بن صالح الأسدي أبو جميلة ويقال: أبو علي النحاس. قال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال الترمذي: ليس عند أهل الحديث بذاك الحافظ. وقال ابن عدي: أنكر ما رأيت له حديث الحسن بن علي، وسائره أرجو أن يكون مستقيماً. تهذيب التهذيب (٢٧١/١٠، ٢٧٢). وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف (٢٧١/٢). وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه (١٧٠/٣). فالذي يظهر أن المفضل بن صالح ضعيف. فعليه يكون الحديث بهذا الإسناد ضعيفاً. **الطريق الثاني:** عند الطبراني، وفيه عبد الله بن داهر. قال الهيثمي: متروك. **الطريق الثالث:** عند الطبراني، وفيه الحسن بن أبي جعفر. قال الهيثمي: -أيضاً- متروك.

الحكم على الحديث: قلت: مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ضعيف، وأما طرقه الأخرى فهي شديدة الضعف فلا تفيد طريق الحاكم، والله أعلم».

أقول:

الظاهر أن المحقق لم يكن يقصد إلا تخريج رواية أبي ذر ثم تحقيقها فقط. إذن، هو ضعف رواية أبي ذر فقط ولم يضعف الحديث. ونحن نعلم أن في تخريجه رواية أبي ذر ثم ذكر أقوال علماء الجرح والتعديل في تضعيف الذين رووا الحديث عن أبي إسحاق لا توجد أي فائدة؛ لأنّ أبا إسحاق قد حدث بهذا الحديث، فسند رواية الفسوي -التي لم يطلع عليها هذا المحقق- إلى أبي إسحاق صحيح على شرط الشيخين كما مر توضيحه، فما فائدة تضعيف الحديث

بالذين رووه عن أبي إسحاق؟! ثم قوله «هذا الحديث روي من ثلاثة طرق عن أبي ذر» كلام غير صحيح أيضاً، فأين رواية إسرائيل عن جده أبي إسحاق عن حنش عنه، ورواية سماك بن حرب عن حنش عنه، ورواية عبد الكريم بن هلال عن أسلم المكي عن أبي الطفيل عنه؟ فقد ثبتنا اعتماداً على أقوال علماء السنة أن حديث أبي ذر من رواية أبي إسحاق يرتقي إلى درجة الحسن بل الصحيح مع هذه الشواهد، وهو الرأي الذي رددنا عليه قبل هذا المحقق. وهذا بغضّ النظر عن رواية علي (عليه السلام) وأبي سعيد الخدري وابن عباس وابن الزبير. ثم لو سلمنا أن لا يوجد لرواية أبي ذر إلا الطرق التي ذكرها هذا المحقق، فالحديث يبقى حسناً بمجموع طرقه؛ لأنّ الطريق الأول وهو رواية أبي إسحاق ضعيف كما أفاده بقوله: «مما تقدم يتبين أن الحديث بإسناد الحاكم ضعيف» وليس شديد الضعف عنده، فمع انضمام الطريق الثاني إليها وهو رواية الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد بن جدعان يرتقي الحديث إلى مرتبة الحسن. فقد مر أن الشيخ الألباني قد استشهد بحديث فيه رجل يخطئ يروي عن الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد. فقوله: «أما طرقه الأخرى فهي شديدة الضعف فلا تفيد طريق الحاكم» كلام باطل حتى مع التسليم بعدم وجود أي سند لحديث أبي ذر إلا هذين الطريقين.

مع الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد في تحقيقه على الجزء الثالث من كتاب «مختصر استدراك الذهبي على المستدرك الحاكم» للعلامة ابن ملقن

قال في تعليقه على الحديث في الكتاب المذكور[1] الذي رواه الحاكم في موضع آخر من «المستدرك» ما هذا نصه:

«تخريجه: الحديث أعاده الحاكم هنا، وكان قد رواه (٢/٣٤٣)، فقال: أخبرنا ميمون بن إسحاق الهاشمي، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، ثنا المفضل بن صالح...، الحديث بنحوه.

١. المصدر نفسه، ج٣، ص١٥٥٣.

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «مفضل خرج له الترمذي فقط، ضعفوه».

وللحديث عن أبي ذر -(رضي الله عنه)- ثلاث طرق:

الأولى: طريق أبي إسحاق السبيعي، عن حنش الكناني، عن أبي ذر، وله عن أبي إسحاق طريقان:

١- طريق المفضل بن صالح، عن أبي إسحاق، وهي طريق الحاكم هذه. وأخرجه أبو يعلى في مسنده، كما في المطالب المسندة (ل ١٥٦ أ)، والمطبوعة (٧٥/٤ رقم ٤٠٠٣). ومن طريقه ابن عدي في الكامل (٢٤٠٦/٦). وأخرجه القطيعي في زياداته على الفضائل لأحمد (٧٨٥/٢-٧٨٦ رقم ١٤٠٢). كلاهما من طريق مفضل به، ولفظ أبي يعلى نحوه، ولفظ القطيعي مثله.

٢- طريق الأعمش، عن أبي إسحاق. أخرجه الطبراني في الكبير (٣٧/٣-٣٨ رقم ٢٦٣٧)، وفي الأوسط -كما في مجمع الزوائد (١٦٨/٩)-، وفي الصغير (١٣٩/١-١٤٠). في الثلاثة من طريق عبد الله بن داهر الرازي، عن عبد الله بن عبد القدوس، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، به نحوه.

وأعله الهيثمي في الموضع السابق بعبد الله بن داهر، وذكر أنه متروك.

الطريق الثانية: طريق سعيد بن المسيب، عن أبي ذر. أخرجه الفسوي في تاريخه (٥٣٨/١). والبزار في مسنده (٢٢٢/٣ رقم ٢٦١٤)، والطبراني في الكبير (٣٧/٣ رقم ٢٦٣٦)، وابن عدي في الكامل (٧١٩/٢-٧٢٠) جميعهم من طريق مسلم بن إبراهيم عن الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب عن أبي ذر، به نحوه، وزاد: «ومن قاتلنا في آخر الزمان، فكأنما قاتل مع الدجال».

وهذا الحديث أعله الهيثمي في الموضع السابق، بالحسن بن أبي جعفر، وذكر أنه متروك.

الطريق الثالثة: طريق عبد الكريم بن هلال الجعفي، عن أسلم المكي، عن أبي الطفيل، واختلف على عبد الكريم. فرواه أبو يعلى في مسنده -كما في المطالب المسندة (ل ١٥٦ أ)، والمطبوعة، (٧٥/٤ رقم ٤٠٠٤)-، من طريق شيخه عبد الله غير منسوب، عن عبد الكريم بن هلال هذا، عن أسلم المكي عن أبي الطفيل، عن أبي ذر، به نحوه، وزاد: «وإن مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطّة».

ورواه الدولابي في الكنى والأسماء (٧٦/١) من طريق يحي بن سليمان أبي سعيد الجعفي، عن عبد الكريم بن هلال، عن أسلم المكي عن أبي الطفيل قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)....، الحديث بنحوه.

دراسة الإسناد:

الحديث صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «مفضل واه». ومفضل هذا هو ابن صالح الأسدي، النّحاس، الكوفي، وتقدم في الحديث (٥٦٣) أنه: ضعيف.

وفي سند الحديث حنش بن المعتمر، ويقال: ابن ربيعة، الكناني، أبو المعتمر الكوفي، وهو صدوق له أوهام، وثقه أبو داود، والعجلي، وقال ابن عدي: لا بأس به، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: حنش بن المعتمر هو عندي صالح، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: ليس أراهم يحتجون بحديثه. وقال البخاري: يتكلمون فيه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال البزار حدث عنه سماك بحديث منكر، وقال ابن حبان: كثير الوهم في الأخبار، ينفرد عن علي بأشياء لا تشبه حديث الثقات، حتى صار ممن لا يحتج بحديثه، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم، وذكره العقيلي، والساجي، وابن الجارود، وأبو العرب الصقلّي في الضعفاء، وقال ابن حزم: ساقط مطرح في الجرح والتعديل (٢٩١/٣ رقم ١٢٩٧)، والكامل (٨٤٤/٢)، والتهذيب (٥٨/٣-٥٩ رقم ١٠٤)، والتقريب (٢٠٥/١، رقم ٦٣٢).

والراوي عن حنش هو أبو إسحاق السبيعي، وتقدم في الحديث (٤٩٦) أنه: مدلس من الثالثة، واختلط بآخره، وقد عنعن هنا.

وقد تابع مفضلاً عبد الله بن داهر بن يحيى بن داهر الرازي، أبو سليمان المعروف بالأحمري، وقد يقال: عبد الله بن محمد بن يحيى بن داهر، وهو رافضي متروك كما قال الهيثمي آنفاً، قال الإمام أحمد: ليس بشيء وكذا قال ابن معين، وزاد: ما يكتب حديثه إنسان فيه خير، وقال العقيلي: رافضي خبيث، وذكر له ابن عدي بعض الأحاديث، وقال: «عامة ما يرويه في فضائل علي، وهو فيه متهم». واتهمه ابن الجوزي في الموضوعات، وقال ابن حبان: «كان يخطئ كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به في ما لم يوافق الثقات، والاعتبار بما وافق الثقات»، وقال صالح بن محمد: شيخ صدوق.

وقال ابن حجر: «تقدم قريباً: عبد الله بن حكيم الداهري، فما أدري، أهو هو، اختلف في اسم أبيه، أو هو غيره؟ وقد ذكرت هناك ما يقتضي أنهما واحد».

قلت: إن كان هو فقد كذبه الجوزجاني، قال أبو نعيم: روى عن إسماعيل بن أبي خالد، والأعمش الموضوعات، وقال يعقوب بن شيبة: متروك يتكلمون فيه (المجروحين (٢/٩-١٠)، والكامل (٤/١٥٤٣-١٥٤٤)، واللسان (٣/٢٧٧-٢٧٨ و٢٨٢ -٢٨٣، رقم ١١٦٤ و١١٩٠)).

والشيخ عبد الله بن داهر هو عبد الله بن عبد القدوس التميمي السعدي، وهو صدوق يخطئ ورمي بالرفض. قال ابن معين: ليس بشيء، رافضي خبيث، وقال أحمد بن علي الأبّار: سألت زنيجاً عنه، فقال: تركته، لم أكتب عنه شيئاً، ولم يرضه، وقال البخاري: هو في الأصل صدوق، إلا أنه يروي عن أقوام أضعاف، وقال أبو داود: ضعيف الحديث، كان يرمي بالرفض، وضعفه النسائي والدارقطني، وذكره ابن حبان في ثقاته وقال: ربما أغرب. وقال يحيى بن المغيرة: أمرني جرير أن أكتب عنه حديثاً (الكامل (٤/١٥١٤)، والتهذيب (٥/٣٠٣-٣٠٤ رقم ٥١٦)، والتقريب (١/٤٣٠ رقم ٤٣٣)).

هذا بالنسبة إلى الطريق الأولى التي يرويها حنش الكناني.

أما الطريق الثانية، وهي طريق مسلم بن إبراهيم، عن الحسن بن أبي جعفر، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي ذر، ففي سندها علي بن زيد بن جدعان، وتقدم في الحديث (٤٩٢) أنه: ضعيف. وفي سندها الحسن بن أبي جعفر الجفري -بضم الجيم وسكون الفاء-، البصري، وهو ضعيف الحديث مع عبادته وفضله (الكامل (٢/٧١٧-٧٢٢)، والتهذيب (٢/٢٦٠-٢٦١ رقم ٤٨٢)، التقريب (١/١٦٤ رقم ٢٥٧)).

وأما الطريق الثالثة، فهي طريق عبد الكريم بن هلال، عن أسلم المكي، عن أبي الطفيل، وتقدم ذكر الاختلاف على عبد الكريم، فروى عنه مرة على أن الحديث من مسند أبي ذر، ومرة على أنه من مسند أبي الطفيل.

ومع ذلك، فأسلم المكي شيخ عبد الكريم شيعي، ذكره الطوسي في رجال الشيعة، ذكره الحافظ في اللسان (١/٣٨٩)، ولم يذكر ما يدل على معرفته عند أهل السنة.

وعبد الكريم بن هلال الجعفي، ذكره الذهبي في الميزان (٢/٦٤٧ رقم ٥١٧٣)، وقال: «لا يدري من هو»، وذكره في المغني (٢/٤٠٢ رقم ٣٧٨٦)، وقال: «لا يعرف، ضعفه أيضاً الأزدي»، وفي الديوان (ص ١٩٨ رقم ٢٥٩٧) قال: «لا يعرف، ضعفه الأزدي».

الحكم على الحديث: الحديث ضعيف جدّاً من جميع طرقه كما يتضح من دراسة الإسناد، عدا الطريق الثانية التي يرويها سعيد بن المسيب عن أبي ذر، فضعيفة فقط لضعف علي بن زيد، والحسن بن أبي جعفر. وله شاهد من حديث ابن عباس، وأبي سعيد الخدري (رضي الله عنهما).

أما حديث ابن عباس (رضي الله عنهما)، فأخرجه الطبراني في الكبير (٣/٣٨ رقم ٢٦٣٨)، والبزار (٣/٢٢٢ رقم ٢٦١٥)، وأبو نعيم في الحلية (٤/٣٠٦)، ثلاثتهم من طريق

مسلم بن إبراهيم، عن الحسن بن أبي جعفر، عن أبي الصهباء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به نحوه.

ورواه ابن عدي في الكامل (٧٢٠/٢) من طريق مسلم بن إبراهيم، عن الحسن بن أبي جعفر، عن عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس، به نحوه.

أقول: وهذا اختلاف على مسلم بن إبراهيم في الحديث، ومع ذلك فالحديث لا يصلح شاهداً؛ لأنّ حديث أبي ذر ضعيف جدّاً من جميع طرقه كما سبق، عدا طريق الحسن بن أبي جعفر، وحديث ابن عباس هو من طريق الحسن هذا.

وأما حديث أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه)، فأخرجه الطبراني في الصغير(٢٢/٢)، فقال: حدثنا محمد بن عبد العزيزبن محمد بن ربيعة الكلابي، أبو مليل الكوفي، حدثنا أبي، حدثنا عبد الرحمن بن أبي حماد المقرئ، عن أبي سلمة الصائغ، عن عطية، عن أبي سعيد، فذكره بنحوه، وزاد: «إنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل، من دخله غفرله».

قال الهيثمي في المجمع (١٦٨/٩): «رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه جماعة لم أعرفهم».

قلت: ومع ذلك فهو من رواية عطية بن سعد بن جنادة العوفي الكوفي، وهو ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح، كذا قال الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين (ص ١٣٠ رقم ١٢٢)، حيث عده في الطبقة الرابعة، وهم الذين اتفق الأئمة على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل، وقد عنعن هنا. ومع ضعف عطية وتدليسه، فإنه شيعي (انظر الكامل (٢٠٠٧/٥)، والتهذيب (٢٢٤/٧-٢٢٦ رقم ٤١٣)). وعليه، فالحديث لا ينجبر ضعفه بشيء من هذين الشاهدين، والله أعلم».

أقول:

ولم يطلع على رواية علي (عليه السلام)، ولا على رواية سماك بن حرب عن حنش، ولا على رواية ابن الزبير، ولا على رواية أبي ذر من طريق إسرائيل عن جده أبي إسحاق. فقوله: «وللحديث عن أبي ذر (رضي الله عنه) ثلاث طرق» وهكذا قوله: «وله عن أبي إسحاق طريقان» غير صحيحين كما هو واضح. هذا بعض المآخذ عليه في تخريج الحديث، فلا يمكن الاعتماد على حكمه المبني على مثل هذا التخريج الناقص. قال المحقق نفسه في كتابه المسمى «طرق تخريج الحديث»: «قد يحكم أحياناً على حديث من الأحاديث أنه ضعيف، بسبب وجود راو مضعَّف في ذلك السند، فهذا الحكم يعتبر متعجلاً متسرعاً، ويكون الحديث في حقيقته صحيحاً، حيث إنه لم يرد من تلك الطريق فقط؛ بل ورد من طرق أخرى. وإما أن تكون تلك الطرق بعضها صحيحة لذاتها -أي بمفردها- فيصح الحديث التحاقاً بها، وإما أن يكون تلك الطرق فيها شيء من الضعف، لكن إذا ما ضمت هذه الطرق بعضها إلى بعض تقوى الحديث بها وانجبر ضعفه، وأصبح إما حسناً لغيره أو صحيحاً لغيره بمجموع تلك الطرق بحسب كثرتها وقوتها. لكن لا نستطيع الوصول إلى هذه النتيجة إلا بعد معرفة التخريج والتوسع فيه، فهذه ثمرة من ثمار التخريج، وتعتبر سبباً لنا لمعرفة تخريج الحديث»[1]. فاتضح من خلال كلمات المحقق أنه قد استعجل وتسرّع في الحكم على حديث سفينة نوح (على نبينا وعليه السلام).

ثم إن عدم اطلاعه على رواية ابن الزبير عجيب جدّاً؛ لأنّ الحافظ نور الدين الهيثمي قد ذكر رواية ابن الزبير في «مجمع الزوائد». والمحقق قد رأى كلام الهيثمي هنا وأورد أحكامه على روايات عبد الله بن داهر والحسن بن أبي جعفر وأبي سعيد الخدري وذكر مصدر أقوال الهيثمي بقوله: «مجمع الزوائد (١٦٨/٩)». والهيثمي أورد رواية ابن الزبير في الصفحة نفسها من كتابه «مجمع الزوائد» قبل رواية أبي سعيد الخدري وبعد رواية ابن عباس، فما أدري كيف لم يرَ المحقق رواية ابن الزبير؟! ثم إنّ المحقق ذكر رواية البزار عن الحسن بن أبي جعفر عن ابن

١. سعد بن عبد الله آل حميد، طرق تخريجِ الحديث، ص١٧.

جدعان وذكر مصدرها بقوله: «والبزار في مسنده (٣/٢٢٢ رقم ٢٦١٤)»، ثم ذكر رواية البزار عن ابن عباس وذكر مصدرها بقوله: «والبزار في مسنده (٣/٢٢٢ رقم ٢٦١٥)»، وما أدري لماذا لم يذكر رواية البزار عن ابن الزبير وهي الحديث رقم ٢٦١٣ في الصفحة نفسها؟! ولو ذكر المحقق رواية ابن الزبير لارتقى الحديث عنده إلى درجة الحسن؛ لأنّ ابن لهيعة حسن الحديث عند المحقق في الشواهد والمتابعات كما سيأتي. والظاهر من كلام المحقق أنّ رواية الحسن بن أبي جعفر عن زيد بن علي ليست شديدة الضعف عنده كما أفاده بقوله: «الحديث ضعيف جدّاً من جميع طرقه كما يتضح من دراسة الإسناد، عدا الطريق الثانية التي يرويها سعيد بن المسيب عن أبي ذر، فضعيفة فقط». وفي كلامه هذا اعتراف بإمكان تقوية الحديث إلى مرتبة الحسن لغيره أو الحسن بطرقه الأخرى إن لم تكن شديدة الضعف. وطريق ابن الزبير رجاله كلهم ثقات غير ابن لهيعة، والمحقق يستشهد بحديث ابن لهيعة كما هو واضح لمن يراجع تحقيقه على كتاب «سنن سعيد بن منصور»[1]. فإنه ذكر حديثاً عن أبي سعيد الخدري في سنده ابن لهيعة وذكر مصادر حديثه (شعب الإيمان للبيهقي، وقيام الليل لمحمد بن نصر المروزي، وفضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلّام)، وراجعنا هذه المصادر التي اطلع المحقق فيها على الحديث وليس من رواية العبادلة عن ابن لهيعة ولذا قال المحقق: «فالحديث بمجموع حديثي عمران وأبي سعيد حسن لغيره». وقد ضعف قبل ذلك حديث عمران لأجل خثيمة بن أبي خثيمة وقال عقب حديثه: «هو حسن لغيره»، أي لرواية أبي سعيد الخدري التي رواها ابن لهيعة. إذن، يستشهد المحقق بروايات ابن لهيعة على الأقل، فهو يعمل بما قاله ابن تيمية والشيخ الألباني وقبلهما أحمد بن حنبل. وهذا كله بغض النظر عن المسالك الخمسة التي ذكرناها في تصحيح رواية ابن لهيعة أو تحسينها لذاتها. فمع انضمام رواية ابن لهيعة إلى رواية الحسن بن أبي جعفر التي كان سندها ضعيفاً عنده فقط لا شديد الضعف، يتقوى الحديث عنده إلى مرتبة الحسن. ولكنه لم يذكر رواية ابن الزبير وهذا عجيب حقّاً كما عرفت.

---

١. سعيد بن منصور، سنن سعيد بن منصور، ج١، ص١٩٠-١٩٢، ذيل تخريج وتحقيق حديث رقم ٤٥.

أما رواية علي (عليه السلام) فليس فيها إلا معاوية بن هشام وقد قال المحقق فيه كما مرّ: «وأعدل الأقوال فيه ما اختاره الذهبي في «من تكلم وهو موثق» بقوله: «صدوق»، وهو قول أبي حاتم الرازي، وابن سعد. وقد أنكرنا على معاوية بعض الأحاديث، وهو من المكثرين جدّاً، قال ابن سعد: كثير الحديث، وقال ابنه الحسن: كان عند أبي عن الثوري ثلاثة عشر ألفاً. فمثل هذا الراوي إذا أخطأ في أحاديث يسيرة، فإنها تحتمل له في جنب ما روى، وهي أحاديث معروفة ومحصورة، وهذا ابن عدي بعد أن ذكر أحاديث انتقد على معاوية بما ذكرنا، يقول في كامله (٢٤٠٣/٦): «ولمعاوية بن هشام -غير ما ذكرت- حديث صالح، عن الثوري، وقد أغرب عن الثوري بأشياء، وأرجو أنه لا بأس به»»[١]. أما عنعنة الأعمش فقد قبلها، يقول: «ما كان من روايته عن شيوخه الذين أكثر عنهم»، ونقل كلام الذهبي في عنعنة الأعمش: «فمتى قال «حدثنا» فلا كلام. ومتى قال «عن»، تطرّق إليه احتمال تدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم» وأقره[٢]. وقد ثبتنا أنّ المنهال هو من مشايخ الأعمش وقد أكثر عنه. ثم مع التسليم ببطلان هذا فلا شكّ في أن رواية الأعمش المعنعنة يستشهد بها في الشواهد والمتابعات على الأقل عند المحقق؛ بل المحقق نفسه استشهد برواية الأعمش حتى حين ظهر انقطاع السند بينه وبين شيخه، فقال عقب حديث رواه الأعمش عن ابن أبي أوفى ما نصه: «فالحديث ضعيف بهذا الإسناد للانقطاع بين الأعمش وابن أبي أوفى، لكن له طريق آخر عن ابن أبي أوفى، فقد أخرجه الطيالسي في مسنده وأحمد في المسند وابن أبي عاصم في السنة والحاكم في المستدرك جميعهم من طريق الحشرج بن نباتة عن سعيد بن جمهان قال أتيت عبد الله بن أبي أوفى... وفي سند الحديث ضعف، فالحشرج بن نباتة صدوق يهم. وبمجموع هذين الطريقين يكون الحديث حسناً لغيره»[٣]. فمع انضمام رواية علي (عليه

١. ابن الملقن، مختصر استدراك الذهبي على المستدرك الحاكم، ج٣، ص١٥٧٣.
٢. انظر: تحقيقه على: سنن سعيد بن منصور، حديث رقم ٣، ص١٥، تحقيق: الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد.
٣. يحيى بن محمد بن صاعد، الجزء فيه مسند عبد الله بن أبي أوفى، حديث رقم ٣٩، ص١٣٤-١٣٥.

السلام) إلى رواية الحسن بن أبي جعفر وابن لهيعة يرتقي الحديث عند المحقق إلى أعلى مراتب الحسن أو الصحيح اعتماداً على أقواله. أمّا رواية إسرائيل عن جده عن المبهم التابعي عن حنش، فأيضاً تصلح في الشواهد والمتابعات كما مرّ توضيحه مفصلاً مع ذكر الأمثلة من كلام شيخ هذا المحقق أي الشيخ الألباني -ولا أراه إلا موافقاً لشيخه- فإن لا يقوى الحديث عنده مرة أخرى فلا ينزله عن رتبة الحسن.

إذن نقول كما قال: «تلك الطرق فيها شيء من الضعف، لكن إذا ما ضمت هذه الطرق بعضها إلى بعضها الآخر يقوى الحديث بها وينجبر ضعفه، وأصبح إما حسناً لغيره أو صحيحاً لغيره بمجموع تلك الطرق بحسب كثرتها وقوتها»، ولكن المحقق «لا يستطيع الوصول إلى هذه النتيجة إلا بعد معرفة التخريج والتوسع فيه» وهذا ما لم يفعله.

ولكن الآن لنفترض أن روايتي علي (عليه السلام) وابن الزبير غير موجودتين -لأن المحقق لم يطلع عليهما- ولكن هذا لا يمنع من كون الحديث صحيحاً أو حسناً على الأقل بدونهما. فالظاهر من كلام المحقق أنّ رواية الحسن بن أبي جعفر عن زيد بن علي ليست شديدة الضعف عنده كما أفاده بقوله: «الحديث ضعيف جدّاً من جميع طرقه كما يتضح من دراسة الإسناد، عدا الطريق الثانية التي يرويها سعيد بن المسيب عن أبي ذر، فضعيفة فقط». وفي كلامه هذا:

أولاً: رد على محقق المجلد الثاني من المستدرك (الشيخ عبد الله بن حمد اللحيدان) الذي قال عن رواية سعيد بن المسيب عن أبي ذر إنها شديدة ضعيف كما مرّ.

ثانياً: تسليمه بإمكان تقوية الحديث بطرقه الأخرى إن كانت غير شديدة الضعف.

فذكر رواية ابن عباس كالشاهد، ولكن فيه الحسن بن أبي جعفر فلا يصلح لتقوية حديث سعيد بن المسيب؛ لأنه أيضاً من رواية الحسن بن أبي جعفر، وهذا كلام صحيح متين، غير أنه ذكر علة أخرى لرواية ابن عباس بعد أن ذكرها من كتاب «الكامل» لابن عدي بقوله: «وهذا

اختلاف على مسلم بن إبراهيم في الحديث، ومع ذلك فالحديث...»، وهذا الاختلاف ليس علة قادحة في رواية ابن عباس. وليس كل اختلاف في السند علة؛ بل إن كان ثمة ما يدل على ترجيح أحد الأسناد على الآخر فيرجح، ومع عدم إمكانية الترجيح يكون هذا الاختلاف علة في السند، وهذا أمر واضح. قال الشيخ الألباني في حديث اختلف فيه سفيان وشعبة: «ليس كل اختلاف له حظ من النظر، فإن الراجح يقيناً رواية سفيان على رواية شعبة...»[1]. وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «إذا جاء الحديث على أوجه مختلفة، في المتن أو في السند، من راو واحد أو من أكثر، فإن رجحت إحدى الروايتين أو الروايات بشيء من وجوه الترجيح كحفظ راويها أو ضبطه أو كثرة صحبته لمن روى عنه كانت الراجحة صحيحة والمرجوحة شاذة أو منكرة. وإن تساوت الروايات وامتنع الترجيح كان الحديث مضطرباً»[2]. وهذا من باب توضيح الواضحات وتبيين البديهيات. والمقصود هنا، أنّ الراجح في رواية ابن عباس هو ما رواه جمع من الثقات الحفاظ عن مسلم بن إبراهيم عن الحسن بن أبي جعفر، أمّا ما رواه ابن عدي عن شيخه علي بن سعيد الرازي فشاذ أو منكر؛ لأنّ علي بن سعيد هذا فيه ضعف ومع ذلك خالف جمعاً من الثقات، وقد بينتُ هذا مفصلاً في ذيل تحقيق رواية ابن عباس. وعلى كل حال هذه الرواية لا يمكن الاستشهاد بها لتقوية رواية الحسن بن أبي جعفر عن ابن جدعان لأنها من رواية الحسن نفسه.

ثم ذكر المحقق رواية أبي سعيد الخدري كشاهد الثاني، ولكن مع الأسف اعتمد على الهيثمي كغيره -في عدم معرفته بعض رجال الحديث-، ثم ضعف الحديث بغير حق لأجل عطية بقوله: «وهو ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح، كذا قال الحافظ ابن حجر في الطبقات المدلسين»، ثم اعتمد على قاعدة النواصب وذكر علة آخر في السند بقوله: «ومع ضعف عطية وتدليسه، فإنه شيعي». أما هؤلاء المجهولون عند الهيثمي فقد

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٩٨٩.
٢. جلال الدين السيوطي، الألفية، ص٣٦، الهامش.

أوردنا ترجمتهم في ذيل رواية أبي سعيد فراجع، وثبتنا أن رجالها بين الثقة والصدوق. أما عطية فقد قال ابن حجر العسقلاني كما مرّ: «ضعف عطية إنما جاء من قبل التشيع ومن قبل التدليس وهو في نفسه صدوق»[1]. أما تدليسه القبيح، فقال الشريف حاتم بن عارف العوني: «إنه لا يصح عنه...» كما عرفت؛ لأنّ اتهامه بهذه التدليس «إنما هو من كلام الكلبي نفسه عن عطية، والكلبي كذاب، فكيف يقبل في جرح راو أو وصفه بالتدليس؟!»، فراجع كلامه إن أردت. وقال ابن رجب الحنبلي -كما مرّ أيضاً- بعد أن نقل كلام الكلبي عن تدليس عطية العوفي له: «ولكن الكلبي لا يعتمد على ما يرويه. وإن صحت هذه الحكاية عن عطية، فإنما يقتضي التوقف في ما يحكيه عن أبي سعيد من التفسير خاصة. فأما الأحاديث المرفوعة التي يرويها عن أبي سعيد، فإنما يريد أبا سعيد الخدري، ويصرح في بعضها بنسبته». إذن، اتهام عطية بالتدليس غير صحيح، ومع ذلك فقد صرح عطية في حديث السفينة بنسبة أبي سعيد وإن حذف المحقق -عمداً أو سهواً- كلمة «الخدري» من السند حين ذكر الرواية. أما تشيعه فقال الأمير الصنعاني عنه: «إن التشيع المطلق ليس بصفة قدح وجرح من حيث هو؛ بل هو صفة تزكية؛ لأنّه لا بد للمؤمن من موالاة أهل الإيمان، فإذا عرف بها صارت تزكية، فإذا وقع في عباراتهم القدح بقولهم: فلان شيعي، فهو من القدح المبهم، لا يقبل حتى يتبين أنه من النوع القادح، وهو غلو الرفض». واعتماداً على قول الساجي[2]: «كان يقدم عليّاً على الكل»، فحاله حال أبي الطفيل الصحابي، وتقديمه عليّاً على الكل ليس ببدعه لأنه رأي جمع من الصحابة كما مر توضيحه. وهبْ أن صاحب هذه العقيدة مبتدع، ولكن الأمير الصنعاني قال: «من غلا في التشيع، وأسلفنا لك أنه أتى بواجب وابتدع فيه، إن سلم مجرد الغلو بدعة، إلا أنها بدعة لم تفض بصاحبها إلى كفر ولا فسق، فهو غير مردود اتفاقاً؛

---

١. ابن حجر العسقلاني، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ج١، ص٢٦٧.
٢. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ذيل ترجمة عطية.

إذ قد قيل عند الجماهير: من أفضت به بدعته إلى أحدهما» كما مرّ. وهل يمكن لصاحب الشبهة أن يثبت لنا فسق عطية أو كفره؟ أما حفظه فقد اثنى عليه يحيى بن معين كما مر توضيحه في ذيل تحقيق رواية أبي سعيد الخدري وهكذا الذين وثقوه. ثم لو سلمنا أن في حفظه ضعف فحديثه يقبل في مرتبة الحسن لذاته كما فعل الترمذي أو على الأقل «يكتب حديثه» لأجل الاعتبار كما صرح به أبو حاتم وابن عدي، فيستشهد بحديثه كما فعل الشيخ الألباني وأبو الحسن السليماني؛ بل استشهد الشيخ الألباني بحديث أبي حنيفة وهو كثير الخطإ جدّاً بشهادة علماء الجرح والتعديل كما مرّ. فرواية أبي سعيد الخدري حسنة لذاتها أو لغيرها، أي لرواية سعيد بن المسيب عن أبي ذر التي هي ليست شديدة الضعف عند المحقق.

ثم قد اطّلع المحقق أيضاً على رواية عبد الكريم بن هلال عن أسلم المكي عن أبي الطفيل، ولكن أعلّها بثلاثة أشياء:

الأولى: الاختلاف في عبد الكريم، فروى عنه مرة باعتبار أن الحديث مسند إلى أبي ذر، ومرة باعتبار أنه مسند إلى أبي الطفيل.

الثانية: أن الذهبي قال في عبد الكريم: «لا يُعرف، ضعفه الأزدي».

الثالثة: تشيع وجهالة أسلم المكي كما قال: «أسلم المكي شيخ عبد الكريم شيعي، ذكره الطوسي في رجال الشيعة، ذكره الحافظ في اللسان (٣٨٩/١)، ولم يذكر ما يدل على معرفته عند أهل السنة».

أما الأولى: فقلنا إنه ليس كل اختلاف في السند علة قادحة في الحديث؛ بل إذا وُجد دليل على ترجيح أحد الأسانيد على الآخر فيرجح وإلا يكون علة في السند. والمرجح هنا هو رواية عبد الله شيخ أبي يعلى، وهو عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان مشكدانة (ت ٢٣٨)،

من مشايخ مسلم في صحيحه -وهو الذي قال عنه المحقق «عبد الله غير منسوب»- لأنه أولاً: أوثق من يحيى بن سليمان أبي سعيد الجعفي (ت ٢٣٧هـ) شيخ الدولابي كما هو واضح لمن يراجع كتاب «تقريب التهذيب»، فقال ابن حجر في مشكدانة: «صدوق»، ولكن في يحيى بن سليمان: «صدوق يخطئ». ثانياً: توجد لروايته هذه عن أبي ذر متابعات من حنش وسعيد بن المسيب.

أما الثانية والثالثة: فقد مرّ الكلام عنهما في ذيل رواية أبي ذر فراجع. وقلنا إنه مع التسليم بكونهما مستوري أو حتى مجهولي العين تبقى هذه الرواية صالحة للاستشهاد، وذكرنا بعض الأمثلة من كلام شيخ المحقق فراجع.

فأضف الآن هذه الرواية إلى الروايات التي اطّلع عليها المحقق. فإن كان الحديث على الأقل حسن بطريقين -أي رواية عطية عن أبي سعيد الخدري ورواية سعيد بن المسيب عن أبي ذر-، فالآن هو أحسن مع هذا الشاهد من رواية أبي الطفيل عن أبي ذر.

ثم إن المحقق قد بذل جهده في تضعيف الذين رووا الحديث عن أبي إسحاق فلم يصنع شيئاً، فأبو إسحاق قد حدث بهذا الحديث وسند الفسوي إليه صحيح على شرط الشيخين ولكن المحقق لم يطلع على ذلك. ثم تكلم في حنش بن المعتمر وليس الكلام فيه أي فائدة أصلاً. فإنه أولاً: لم ينفرد به عن أبي ذر، ثانياً: قد صح الحديث بدون احتياج إلى روايته، ثالثاً: هو ثقة كما بيناه مفصلاً في ردنا على الشيخ عثمان الخميس. ثم إن المحقق قد استوعب كلمات المتقدمين في جرح حنش وما فاته شيء من الجرح غير المفسر. أما التوثيق والتعديل فلم يذكر منهما إلا القليل. فالرجل غاية ما فيه أنه «صدوق له أوهام» كما قال ابن حجر العسقلاني وذكره أيضاً المحقق. فمثله حسن الحديث كما بيناه في ترجمة معاوية بن هشام في ذيل رواية علي (عليه السلام)، وقلنا أيضاً -في ترجمة حنش في ذيل رواية أبي ذر- إن أوهامه لا تؤثر في روايته هذه عن أبي ذر، فروايته حسنة لذاتها كما حسن الشيخ الألباني أحاديثه لذاتها.

ومن العجيب حقاً استناده في مثل هذا المجال إلى كلام ابن حزم في حنش: «ساقط مطرح». فابن حزم مشهور بتضعيف الرواة بغير حجة وإن كانوا من رواة الصحيحين. قال الذهبي في ترجمة إسرائيل وهو من رجال الستة: «قال (أي ابن حزم): ضعيف. وعمد إلى أحاديثه التي في «الصحيحين» فردّها، ولم يحتج بها، فلا يلتفت إلى ذلك؛ بل هو ثقة»[1]. فهذا إسرائيل قد وثقه الجمهور وقد احتج به الشيخان وضعفه ابن حزم وردّ حديثه الذي في الصحيحين. وقد مرّ كلامه في المنهال بن عمرو وردّ غير واحد من علماء السنة عليه. وقد مر ما قاله الدكتور الحسين آيت سعيد محقق كتاب «بيان الوهم والإيهام» للحافظ ابن القطان: «وابن حزم الذي اعتمد مثل هذا الجرح البارد، فجرح به الرجل لا يعتمد في غالب ما ينقل في هذا الباب، فكم من طامات وبلايا ارتكبها في حق رجال أوثق وأزكى عند الله وعند عباده، ومن اطلع على «المحلي» بعين الإنصاف يرى فيه هذا بكثرة، فكم من مجروح وثقه، وكم ثقة جرحه، وكم راو يشترك مع آخر في اسمه واسم أبيه، وأحدهما ثقة والآخر ضعيف، فيظن الضعيف ثقة، والثقة ضعيفاً»[2]؛ بل قال ابن حزم في الترمذي صاحب السنن: «مجهول»، حتى قال الشيخ الألباني: «ذلك مما حمل العلامة محمد بن عبد الهادي -تلميذ ابن تيمية- على أن يقول في ترجمته في مختصر طبقات علماء الحديث (٤٠١): وهو كثير الوهم في الكلام على تصحيح الحديث وتضعيفه وعلى أحوال الرواة». وأقره الشيخ الألباني بقوله: «ليس طويل الباع في الاطلاع على الأحاديث وطرقها ورواتها... شأنه في ذلك شأنه في الفقه الذي تفرد به، وعلم الكلام الذي يخالف السلف فيه»[3]. وقال الشيخ عمرو عبد المنعم سليم: «هو صاحب هنّات في الكلام على الرواة والأحاديث»[4]. وقال الشيخ الألباني: «ومن عرف حال أبي الفتح الأزدي، وما فيه من الضعف المذكور في ترجمته في «الميزان» وغيره، وعرف شذوذ ابن حزم

---

١. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٧، ص٣٥٨.
٢. ابن القطان، بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، ذيل حديث رقم ١١٠٦، بتحقيقه.
٣. انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ٩١.
٤. عمرو عبد المنعم سليم، قواعد حديثية ويليها تحصيل ما فات التحديث، ص١٥٠

في علم الجرح عن الجماعة -كمثل خروجه عنهم في الفقه- لم يعتد بخلافهما لمن هم الأئمة الموثوق بهم في هذا العلم»[1].

وقد قيل في ابن حزم أكثروأقبح من هذا ولا داعي لذكره. وحنش التابعي أوثق بطبقات من ابن حزم وعقيدته أحسن من عقيدة ابن حزم بمراتب، لا يصلح لابن حزم أن يتكلم في أمثال حنش من التابعين، كما لا يصلح للمحقق الاستناد بكلام أمثال ابن حزم. وراجع للمزيد ترجمة ابن حزم في «لسان الميزان» للحافظ ابن حجرالعسقلاني.

مع الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي في تحقيقه على كتاب «مسند الشهاب»

رواه ابن سلامة القضاعي (ت ٤٥٤هـ) في «مسند الشهاب» كما تقدم، بإسناده عن ابن عباس من طريق الحسن بن أبي جعفرفقال المحقق: «فيه الحسن بن أبي جعفروهو ضعيف»[2].

ثم رواه القضاعي مرة أخرى بإسناده عن أبي ذرمن طريق الحسن بن أبي جعفرعن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن أبي ذر، فقال المحقق:

«وفيه أيضاً الحسن بن أبي جعفروهوضعيف. ورواه من طريقه أيضاً الطبراني في الكبير (٢٦٣٦)، والبزار (٢٤٥/٢-٢٤٦/١)، والفسوي في المعرفة (٥٣٨/١).

ورواه الطبراني في الكبير (٢٦٣٧)، والصغير (١٣٩/١-١٤٠)، والأوسط (٣٥١ مجمع البحرين)، وابن عدي عن الحسين بن أحمد بن منصور سجادة البغدادي عن عبد الله بن داهرالرازي عن عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش عن أبي إسحاق عن حنش بن المعتمر، أنه سمع أبا ذر فذكره وعبد الله بن داهرمتروك وعبد الله بن عبد القدوس رمي بالرفض وكان يخطئ، وحنش صدوق له أوهام ويرسل.

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٢، ص٢٦، رقم ٥٠٣.
٢. محمد بن سلامة القضاعي، مسند الشهاب، ج٢، ص٢٧٣، حديث رقم ١٣٤٢.

ورواه ابن عدي والحاكم (٢/٣٤٣ و٣/١٥٠-١٥١) من طريق المفضل بن صالح عن أبي إسحاق به، وقال في المكان الأول: صحيح على شرط مسلم، فرده الذهبي بقوله: مفضل خرج له الترمذي فقط، وضعفوه. وسكت عليه في المكان الثاني، فتعقبه الذهبي بقوله: مفضل واهٍ. ومفضل ضعيف وانظر ترجمته في الميزان.

ورواه أبو الشيخ (٣٣٣) من طريق عبد الكريم بن هلال القرشي عن أسلم المكي عن أبي الطفيل عن أبي ذر. وعبد الكريم مجهول، وأسلم أيضاً لم نرله ترجمة إلا أن ابن حبان أورده في الثقات. ورواه الدولابي في الكنى (١/٧٦) عن روح بن الفرج عن يحيى بن سليمان عن عبد الكريم عن أسلم عن أبي الطفيل وجعله من مسنده. ويحيى فيه كلام، قال الحافظ: صدوق يخطئ. ورواه السلفي وعنه حسن بن عبد الباقي في هامش الأصل من حديث أبي ذر أيضاً وفي إسناده ضعفاء.

ورواه البزار (٢/٢٤٥) من حديث ابن الزبير وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف.

ورواه الطبراني في الصغير(٢/٢٢) من حديث أبي سعيد، قال في المجمع (١٠/١٦٨): فيه جماعة لم أعرفهم.

ورواه الخطيب (٢/٩١) من حديث أنس، وفيه أبان بن أبي عياش وهو متروك وفيه من لم أرَله ترجمة»[1].

أقول:

لم يذكر رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام) ولا رواية إسرائيل عن جده ولا رواية عمرو بن ثابت عن سماك بن حرب عن حنش، والأولى سندها صحيح عند الذهبي وحسن عند الحافظ ابن حجر والشيخ الألباني كما عرفت في ردّنا عليهم والثانية والثالثة أقل أحوالهما إنهما تصلحان للاستشهاد كما تقدم في ذيل تحقيق رواية أبي ذر (عليه

١. المصدر نفسه، ج٢، ص٢٧٤، بتحقيقه.

الرحمة). ثم إن المحقق لم يبين لنا درجة الحديث عنده وإن ضعف جميع طرقه التي ذكرها. ولكنه اطلع على رواية ابن الزبير من طريق ابن لهيعة وقد عرفت -مع التسليم ببطلان المسالك الخمسة- أنها تصلح للاستشهاد، وهكذا اطلع على رواية أبي ذر من طريق أبي الطفيل وهي أيضاً تصلح للاستشهاد كما مر بيانه. أما رواية أبي سعيد فحسنة لذاتها كما مر توضيحه، أو هي تصلح للاستشهاد على الأقل. وليت الهيثمي قد اطلع على ترجمة رجالها لكي لا يقلده الكل بلا استثناء. أما حنش فهو ثقة مطلقاً كما تقدم مفصلاً في ردّنا على الشيخ الخميس. ثم مع التسليم بكونه صدوقاً له أوهام فهو حسن الحديث كما قال الشيخ الألباني، على أن أوهامه لم تؤثر في روايته لحديث السفينة لأنه يروي أمراً شاهده. وعلى كل حال لم يأت صاحب الشبهة بشيء جديد لكي نرد عليه. ثم إن المحقق قد اطلع على رواية إسرائيل عن جده ولكن لم يذكرها، فالفسوي روى هذه الرواية في الصفحة نفسها التي روى فيها رواية الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد بن جدعان عن ابن المسيب، وذكر المحقق مصدره بقوله: «والفسوي في المعرفة (٥٣٨/١)».

مع الشريف حاتم بن عارف العوني في تحقيقه على كتاب «أحاديث الشيوخ الثقات»

عرفنا أن صاحب كتاب «أحاديث الشيوخ الثقات»، وهو أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري (ت ٥٣٥هـ)، قد روى هذا الحديث بإسناده عن المفضل بن صالح عن أبي إسحاق عن حنش، قال: سمعت أبا ذر... إلخ (راجع شجرة أسانيد رواية أبي ذر). ومحقق هذا الكتاب الشريف حاتم بن عارف العوني بعد أن ذكر ترجمة رواة هذا الطريق قال في الهامش:

«إسناده شديد الضعف. وهو في زوائد القطيعي على فضائل الصحابة للإمام أحمد (٧٨٥/٢-٧٨٦ رقم ١٤٠٢). وأخرجه الحاكم (١٥٠/٣-١٥١) عن القطيعي به، وعن غيره (٢٤٣/٢). وأخرجه أبو يعلى في المسند الكبير -كما في المطالب العالية المسندة- (١٢٩)، والمطبوعة (رقم ٤٠٠٣)، وابن عدي -عن أبي يعلى- في الكامل (٤١١/٦)، وابن المغازلي في

مناقب علي بن أبي طالب (رقم ١٧٥). رواه أبو يعلى وابن الباغندي، عن سويد بن سعيد، قال: حدثنا المفضل ابن عبد الله، عن أبي إسحاق... به. قال ابن عدي عقبه: «كان سويد يخطئ في اسم أبيه، فيقول: ابن عبد الله، وهو ابن صالح».

ولما صحح هذا الحديث الحاكم (٢/٣٤٣)، تعقبه الذهبي في تلخيصه بقوله عن المفضل بن صالح: «ضعفوه»، وتعقبه في الموطن الثاني بقوله عنه (٣/١٥٠-١٥١): «واهٍ».

ولما قال ابن عدي في الكامل (٤/٤١١) عن المفضل: «وأنكر ما رأيت له حديث الحسن بن علي، حيث قال له: اكشف عن بطنك»، تعقبه الذهبي في الميزان (٤/١٦٧) بقوله: «وحديث سفينة نوح أنكر وأنكر».

وما قاله الذهبي حق! فحديث سفينة نوح هذا شديد النكارة.

وقد توبع المفضل بن صالح بما لا ينفعه:

فأخرج الطبراني في الكبير (رقم ٢٦٣٧)، والأوسط (رقم ٣٥٠٢)، والصغير (رقم ٣٩١)، من طريق الطبراني أخرجه الشجري في أماليه (١/١٥٦): من طريق عبد الله بن داهر، عن عبد الله بن عبد القدوس، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن حنش بن المعتمر، عن أبي ذر.. به مرفوعاً.

وقال الطبراني عقبه: «لم يروه عن الأعمش إلا عبد الله بن عبد القدوس».

قلت: عبد الله بن داهر متروك الحديث، انظر لسان الميزان لابن حجر (٣/٢٨٢-٢٨٣).

وعبد الله بن عبد القدوس التميمي السعدي الكوفي، قال عنه الحافظ في التقريب (رقم ٣٤٦٩): «صدوق رمي بالرفض، وكان أيضاً يخطئ».

يقول الحافظ هذا في عبد الله بن عبد القدوس، مع أن الذين ضعفوه هم جل العلماء،

ولم يذكر أحداً مشّاه، إلا أنه نقل عن محمد بن عيسى أنه وثقه، وأن البخاري قال عنه: «هو في الأصل صدوق، إلا أنه يروي عن أقوام ضعاف»، انظر التهذيب (٥/٣٠٣).

وكلمة البخاري هذه يُخضَعُ لها، وإن كنت لم أجدها، والذي وجدته قوله عنه، كما في العلل الكبير للترمذي (٢/٨٢٢): «أنه مقارب الحديث».

وعلى هذا فإسناد هذه المتابعة غير صالح للمتابعة؛ لأنّها شديدة الضعف. ولو صح الحديث إلى أبي إسحاق السبيعي، فإن الصواب فيه أنه يرويه عن رجل مبهم عن حنش، كما رجحه الدارقطني في العلل (٦/٢٣٦-٢٣٧ رقم ١٠٩٨).

وللحديث بعد ذلك أسانيد أخرى، لا تخلو من ضعف شديد. وقد استوعبها فضيلة الشيخ حمدي السلفي في تحقيقه لمسند الشهاب (٢/٢٧٣-٢٧٥ رقم ٨٣٦)، وفضيلة الدكتور سعد بن عبد الله آل حُمَيِّد في تحقيقه لمختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم لابن الملقن (٣/١٥٥٣-١٥٥٩ رقم ٥٨٣)»[١].

أقول:

بعد أن كتب قريب من صفحتين في تضعيف رواة الحديث عن أبي إسحاق كالمفضل بن صالح وعبد الله بن عبد القدوس وعبد الله بن داهر قال: «ولو صح الحديث إلى أبي إسحاق السبيعي، فإن الصواب فيه أنه يرويه عن رجل مبهم عن حنش، كما رجحه الدارقطني في العلل». فما فائدة تضعيف هؤلاء المساكين؟! فالحديث قد صح سنده إلى أبي إسحاق على شرط الشيخين من رواية حفيده إسرائيل، فما أدري وجه تردّده في نسبة الحديث إلى أبي إسحاق بقوله «لو صح الحديث إلى أبي إسحاق السبيعي...». أما أنّ فيه رجلاً مبهماً فلا يضرّنا هذا لأن هذا المبهم أولاً: لم ينفرد به عن حنش فتابعه سماك، أو هذا المبهم هو سماك

١. محمد بن عبد الباقي الأنصاري، أحاديث الشيوخ الثقات الشهير بـ«المشيخة الكبرى»، ص٣٩٣-٣٩٦.

نفسه، ثانياً: هذا المبهم هو من الرواة عن حنش وهم إما ثقات أو صدوقون، وثالثاً: أنه على كل حال رجل تابعي يستشهد به كما مرّ توضيح هذا كله في الوجوه الثلاثة في ذيل تحقيق رواية أبي ذر (عليه الرحمة)، وقد ذكرنا هنا بعض الأمثلة من كلام الشيخ الألباني. أما قوله أن الشيخ حمدي السلفي وآل حميد قد استوعبا طرق الحديث، فليس كذلك فإنهما لم يطلعا على أو لم يذكرا رواية علي (عليه السلام) وبعض الطرق أخرى للحديث كما عرفنا في ردّنا عليهما، فراجع إن شئت.

قوله: «بعد ذلك أسانيد أخرى، لا تخلو من ضعف شديد» كلام غير صحيح اعتماداً على منهجه في تصحيح الأحاديث وتضعيفها. وقد رأينا أنّ هذا المحقق قد استشهد بسند فيه رجل ضعيف (منصور بن عمار) يروي عن ابن لهيعة كما مر في ذيل تحقيق رواية ابن الزبير، وقال: «يمكن الاعتبار به»، وقال قبل ذلك في منصور بن عمار: «ضعيف لا شك، مكين في الضعف»[1]. فإذا أمكن الاعتبار بسند فيه رجل مكين في الضعف يروي عن ابن لهيعة، فكيف يقول في رواية الحافظ ابن أبي مريم عن ابن لهيعة «لا تخلو من ضعف شديد»؟! وهو القائل كما مرّ: «ومع ضعف هذا الإسناد -أي الإسناد الذي وقع فيه ابن لهيعة- إلا أنه لاختلاف مخرجه من مخرج حديث الحسن البصري؛ بل وتباينهما من إسناد بصري إلى إسناد مصري. هذا مع كون الإسناد المصري يمكن الاعتبار به»[2]. وهكذا إسناد حديث أبي إسحاق عن حنش هو إسناد كوفي، وإسناد حديث ابن لهيعة ليس كوفيّاً على كل حال؛ بل هو إسناد مصري-مدني مع أنه يمكن الاعتبار به على كل حال. ولا يقال إن المحقق لم يطلع على رواية ابن لهيعة، فالشيخ حمدي السلفي قد ذكر رواية ابن لهيعة والمحقق قد اطلع على تخريجه للحديث. ثم رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام) ليس شديد الضعف أيضاً على كل حال.

---

١. انظر: حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، ص٩٩٠.

٢. المصدر نفسه، ص٩٩٠.

فلا يبقى إلا تأييده للذهبي بقوله: «وما قاله الذهبي حق! فحديث سفينة نوح هذا شديد النكارة»، فليته بين لنا وجه شدة النكارة لكي نجيب عنها. أما بالنسبة إلى الذهبي فوضح لنا شاهدان عادلان من علماء السنة وهما السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري والعلامة المقبلي أن للذهبي شأن في حق أهل البيت وأن إنكاره لحديث السفينة «المحمل من مدارك الأهواء».

مع الشيخ الدكتور خلدون الأحدب في كتابه «زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة»

أورد الحديث من كتاب «تاريخ بغداد» من رواية أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك ثم قال: «إسناده ضعيف جدّاً، ففيه أبان بن أبي عياش البصري وهو متروك...» إلى آخر كلامه في تضعيف رواية أنس. ثم قال:

«التخريج:

لم أقف عليه من حديث أنس في كل ما رجعت إليه، والله سبحانه وتعالى أعلم. والحديث رواه الحاكم في المستدرك (٣/١٥٠-١٥١) من طريق مفضل بن صالح عن أبي إسحاق عن حنش عن أبي ذر مرفوعاً بلفظ: «ألا إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من قومه، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق». قال الحاكم: صحيح. وتعقبه الذهبي في تلخيص المستدرك فقال: «مفضل واه».

ورواه من حديث أبي ذر أيضاً: البزار في مسنده (٣/٢٢٢) رقم ٢٦١٤ من كشف الأستار، والطبراني في الصغير (١/١٣٩-١٤٠) والأوسط كما في مجمع البحرين في زوائد المعجمين (٦/٣٣٢) رقم ٣٧٩٣ والكبير (٣/٣٧-٣٨) رقم ٢٦٣٦ و٢٦٣٧، وعند بعضهم في آخره زيادة. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/١٦٨): «في إسناد البزار: الحسن بن أبي جعفر الجفري، وفي إسناد الطبراني عبد الله بن داهر، وهما متروكان».

ورواه من حديث ابن عباس: الطبراني في الكبير(٣/٣٨) رقم ٢٦٣٨ و(١٢/٣٤) رقم ١٢٣٨٨، والبزار في مسنده (٣/٢٢٢) رقم ٢٦١٥ من كشف الأستار، وأبو نعيم في الحلية (٤/٣٠٦). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/١٦٨): «رواه البزار والطبراني وفيه الحسن بن أبي جعفر وهو متروك». أقول: وهو عند أبي نعيم أيضاً.

ورواه من حديث عبد الله بن الزبير: البزار في مسنده (٣/٢٢٢) رقم ٢٦١٣ من كشف الأستار، وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف. وقد تقدمت ترجمته في حديث ١٩٦.

ورواه من حديث أبي سعيد الخدري: الطبراني في الصغير(٢/٢٢)، والأوسط كما في مجمع البحرين (٦/٣٣٣-٣٣٤) رقم ٣٧٩٦. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/١٦٨) بعد أن عزاه له فيهما: «وفيه جماعة لم أعرفهم». أقول: في إسناده فيهما عطية بن سعد العوفي، وهو ضعيف، وقد تقدمت ترجمته في حديث ١٨٩.

ورواه من حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة: الدولابي في الكنى والأسماء (١/٧٦) وفي إسناده أسلم المكي: ترجم له ابن حجر في اللسان (١/٣٨٩) وقال: «مولى محمد بن الحنفية... كان يخدم محمد بن علي الباقر، ولا يقول بالكيسانية»، وذكر طرفاً من أخباره. وفي إسناده من لم أعرفه، والله أعلم»[1].

أقول:

ولم يطلع على رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام) ولا على بعض طرق رواية أبي ذر. ولم يأت بشيء جديد لكي نرد عليه إلا أن ما عزاه إلى ابن حجر في «لسان الميزان» ليس من كلام ابن حجر؛ لأنه قد ترجم لأسلم المكي اعتماداً على أقوال الشيخ الطوسي (رحمه الله) وغيره من علماء الشيعة، لا اعتماداً على كلام علماء السنة. وهذا نص ما أورده ابن حجر في «لسان الميزان»:

١. خلدون الأحدب، زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة، ج٨، ص٣٤١، حديث رقم ١٨١١.

«وذكر الطوسي أيضاً: أسلم المكي السبواس مولى محمد ابن الحنيفة وقال: كان يخدم محمد بن علي الباقر، ولا يقول بالكيسانية. قال: وروى حمدويه، عن محمد بن عبد الحميد، عن يونس بن يعقوب، سئل أسلمُ عن قول محمد ابن الحنيفة لعامر بن واثلة: لا تبرح بمكة حتى تلقاني، ولو صار أمرك إلى أن تأكل العضاه، فأنكره أسلمُ وقال لفطر: ألستَ شاهدنا حين حدثنا عامر بن واثلة بهذا أن محمد ابن الحنيفة إنما قال له: يا عامر، إن الذي ترجوه إنما يخرج بمكة، فلا تبرح بمكة حتى تلقاه، وإن صار أمرك إلى أن تأكل العضاه. ولم يقل: لا تبرح حتى تلقاني. قال: وروى حمدويه، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيي، عن عاصم بن حميد، عن سلام بن سعيد الجمحي، عن أسلم قال: كنت مع أبي جعفر، فمرّ علينا محمد بن عبد الله بن الحسن يطوف، فقال أبو جعفر: يا أسلم أتعرف هذا؟ قلت: نعم، قال: أما إنه سيظهر ويُقتَل في حال مضيعة، لا تحدث بهذا أحداً فإنه أمانة عندك. قال: فحدثتُ به معروف بن خربوذ واستكتمته، فسأله عنه أبا جعفر، فأنكر عليّ وقال: لو كان الناس كلهم شيعة لنا لكان ثلاثة أرباعهم شكاكاً والربع الآخر حمق»[١].

إذن، قول هذا المحقق: «قال» أي ابن حجر غير صحيح؛ بل إن الشيخ الطوسي هو الذي قال ما ذكره ابن حجر بذيل ترجمة أسلم. ثم إنّ السيد مضَر الحلو (من محققي الشيعة المعاصرين) قال في كتابه «البيان عما في لسان الميزان»: «قال ابن حجر: قال -يعني الطوسي-: كان يخدم محمد بن علي الباقر ولا يقول بالكيسانية، قال وروى حمدوية... إلخ. لم ترد العبارة الأولى في أي كتب الطوسي الرجالية ولا في غيرها. أما القصة التي رواها حمدوية فلم ترد في رجال الشيخ الطوسي ولا في فهرسته؛ نعم وردت في رجال الكشي، ولكن بتقارب يسير مع ما ذكره ابن حجر»[٢].

وهكذا قال السيد محسن الأمين (ت ١٣٧١هـ) -من علماء الشيعة-: «وقد وقع في نقل

١. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، ج١، ص٣٨٨، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
٢. مضَر الحلو، البيان عما في لسان الميزان، ص٣٨.

ابن حجر عدة مخالفات، إحداها: إبدال القواس بالسواس ولعله من النساخ. ثانيها: قوله: قال وروى حمدوية إلخ، فيه أن الذي قال ذلك هو الكشي لا الطوسي، وهذا في كتابه كثير عند ذكر رجال الشيعة ينقل ما ذكره رجل عن غيره...»[1].

وسند القصة الأولى إلى أسلم صحيح عند الشيعة، وسند القصة الأخرى فيه سلام بن سعيد الجمحي فإن كان ثقة فتصح القصة عن أسلم. أما أسلم نفسه فهو مجهول الحال عند الشيعة. ولكن المهم هنا كشف حال أسلم المكي اعتماداً على المصادر الرجالية عند السنة، وقد أورده ابن حبان في «الثقات» وهو من التابعين، وقد مرّ كلام ابن كثير في أمثاله من مجهولي التابعين، وقد استشهد الشيخ بمثله؛ بل بمن أدنى منه بطبقات. وقوله: «وفي إسناده من لم أعرفه»، يشير إلى عبد الكريم بن هلال القرشي الذي مرّ الكلام فيه فراجع إن شئت.

مع خالد العسقلاني في كتابه: «بل ضللت»

قال في كتابه هذا: «مدار هذا الحديث على مجموعة من الضعفاء والمتروكين، ففي سندها: الحسن بن أبي جعفر وهو متروك، وعلي بن زيد ضعيف، وفي إسناد الطبراني عبد الله بن داهر وهو متروك، وقال عنه الألباني في (المشكاة): إسناده واهٍ. وأقره محقق فضائل الصحابة لأحمد؛ لأن في سنده مفضل بن صالح النحاس الأسدي وقد ضعفه أهل التحقيق. وقال عنه الذهبي: مفضل واه. ثم ترى التيجاني يعزو الرواية الثانية لمجمع الزوائد للهيثمي، وإذا رجعنا للكتاب لوجدناه يقول: «وعن أبي ذر قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق، ومن قاتلنا آخر الزمان كمن قاتل الدجال. رواه البزار والطبراني في الثلاثة، وفي إسناد البزار الحسن بن أبي جعفر الجعفري، وفي إسناد الطبراني عبد الله بن داهر وهما متروكان. وعن ابن عباس قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركب

1. محسن الأمين، أعيان الشيعة، ج٣، ص٣٠٤؛ وانظر كلامه إن شئت حول هاتين الروايتين.

فيها نجا ومن تخلف عنها غرق. رواه البزار والطبراني، وفيه الحسن بن أبي جعفر وهو متروك. وعن عبد الله بن الزبير: أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها سلم ومن تركها غرق. رواه البزار وفيه ابن لهيعة وهو لين. وعن أبي سعيد الخدري قال: سمعت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: إنما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق، وإنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل من دخله غفر له. رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه جماعة لم أعرفهم!؟». ومما سبق نعلم أن الحديث باطل ولا يصح الاحتجاج به»[1].

أقول:

لم يطلع على رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام) وبعض الطرق الأخرى للحديث. ولم يأت بشيء جديد؛ بل كلامه من أوله إلى آخره تقليد محض للذهبي والهيثمي والشيخ الألباني وغيرهم. على أن الهيثمي لم يضعف الحديث؛ بل ضعف بعض طرقه التي ذكرها من مسند البزار والمعاجم الثلاثة للطبراني وقال بعد رواية أبي سعيد: «فيه جماعة لم أعرفهم». فالرجل لا يستحق الردّ لأنا قد رددنا على الذين اعتمد هو عليهم.

مع إبراهيم بن عامر الرحيلي في كتابه «الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال»

قال في كتابه هذا: «احتجاج الرافضي بحديث: «مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح...». قال الرافضي (ص ١٨٩) ضمن ذكره الأحاديث التي زعم أنها توجب إتباع أهل البيت: «٢- حديث السفينة: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «إنما مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح في قومه، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق ». «إنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل، من دخله غفر له». وقد أورد ابن

١. خالد العسقلاني، بل ضللت، إلكتروني.

حجر في كتابه الصواعق المحرقة هذا الحديث ثم قال: ووجه تشبيههم بالسفينة: أن من أحبهم وعظمهم شكراً لنعمة مشرفهم وآخذاً بهدي علمائهم، نجا من ظلمات المخالفات، ومن تخلف عن ذلك غرق في بحر كفر النعم، وهلك في مفاوز الطغيان...». قلت: هذان الحديثان لا يصحان، وادعاء المؤلف صحتهما عند أهل السنة كذب عليهم، كما هي طريقته، وطريقة سلفه من الرافضة، في إيرادهم المنكرات المتفق على وضعها أو ضعفها بين العلماء وادعاء صحتها عند أهل السنة، فلعنة الله على الظالمين الكاذبين. قال شيخ الإسلام عن الحديث الأول، في رده على الرافضي في منهاج السنة: «وأما قوله: «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح»: فهذا لا يعرف له إسناد صحيح، ولا هو في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها، فإن كان قد رواه مثل من يروي أمثاله من حطاب الليل، الذين يروون الموضوعات فهذا يزيده وهنا». قال الذهبي: في ترجمة مفضل بن صالح (رواي هذا الحديث): «قال ابن عدي: أنكر ما رأيت له حديث الحسن بن علي، وسائره أرجو أن يكون مستقيماً. قلت: وحديث سفينة نوح أنكر وأنكر». وقال ابن كثير بعد إيراده للحديث: «هذا بهذا الإسناد ضعيف». كما حكم بضعفه العلامة محمد ناصر الدين الألباني في ضعيف الجامع. وكذا الشيخ مقبل الوادعي في رياض الجنة حيث قال: «فيه سويد بن سعيد، وهو ضعيف، وحنش وهو ابن المعتمر وهو أضعف منه، ومفضل بن صالح وهو منكر الحديث». وأما الحديث الثاني: فقد حكم العلماء بضعفه لجهالة رواته، قال عنه الهيثمي: «رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه جماعة لم أعرفهم»»[1].

أقول:

أولاً: قوله: «ادعاء المؤلف صحتهما عند أهل السنة كذب عليهم، كما هي طريقته، وطريقة سلفه من الرافضة، في إيرادهم المنكرات المتفق على وضعها أو ضعفها بين العلماء وادعاء صحتها، عند أهل السنة، فلعنة الله على الظالمين الكاذبين» كلام غير صحيح، فقد

---

١. إبراهيم بن عامر الرحيلي، الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال، ص٤١٥.

رأينا أن كثيراً من علماء السنة صححوا وحسنوا الحديث واحتجوا به في أبحاثهم كالحافظ السخاوي والحافظ السيوطي والأمير الصنعاني والعلامة المقبلي وابن حجر الهيثمي وقبلهم الحاكم والآجري وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين. فأين اتفاقهم على ضعفها فضلاً عن وضعها؟! وأنا لم أر أحداً حكم على الحديث بالوضع غير ابن تيمية وبعض المعاصرين الذين يقلدونه دون تحقيق.

ثانياً: اعتماده على ابن تيمية والذهبي وابن كثير والألباني في غير محله. أما الذهبي فقد عرفت أن الحديث من حيث السند عنده صحيح لا سيما من رواية علي (عليه السلام). أما حكمه على الحديث بالنكارة فلا يقبل من مثله؛ ولذا رد عليه العلامة المقبلي بقوله: «هذا المحمل من مدارك الأهواء». أما ابن كثير فلم يضعف الحديث أصلاً؛ بل ضعف طريقاً واحداً له، ومع ذلك فالحديث عنده صحيح كما مرّ توضيحه في ردنا على الشيخ عثمان الخميس. أما ابن تيمية فقد اتهمه الشيخ الألباني بالتسرع في الحكم على الأحاديث بالضعف وأنه يضعف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها، وقد ثبتنا أن الحديث من حيث السند صحيح عنده اعتماداً على أقواله. أما الشيخ الألباني فقد رددنا عليه مفصلاً فهو أيضاً لم يطلع على رواية علي (عليه السلام) وسندها عنده حسن لذاته كما مرّ توضيحه فكيف مع انضمامها إلى الطرق الأخرى كرواية ابن لهيعة الذي كثيراً ما يستشهد الشيخ الألباني بها؟

ثالثاً: قوله: «وكذا الشيخ مقبل الوادعي في رياض الجنة حيث قال: «فيه سويد بن سعيد، وهو ضعيف، وحنش وهو ابن المعتمر وهو أضعف منه، ومفضل بن صالح وهو منكر الحديث»»، هو كلام مع التسليم بصحته لا دخالة له في الحكم على الحديث؛ لأنّ سويد بن سعيد ومفضل بن صالح لم ينفردا بشيء من الحديث، وأبا إسحاق قد حدث بهذا الحديث كما عرفت. أما حنش فقد ثبتنا وثاقته اعتماداً على كلام المتقدمين والمتأخرين من علماء الحديث في كلام مفصل في معرض الرد على الشيخ عثمان الخميس. ثم هو لم ينفرد بهذا

الحديث عن أبي ذر ولا أبو ذر انفرد به عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقد ثبتنا صحة الحديث قبل تحقيق رواية أبي ذر. أما الشيخ الوادعي فالحديث عنده صحيح -بمجموع طريقيه عن ابن الزبير والإمام علي (عليه السلام)- كما مرّ توضيحه في ردنا على الشيخ عثمان الخميس فراجع.

رابعاً: أما كلامه في رواية أبي سعيد: «فقد حكم العلماء بضعفه لجهالة رواته، قال عنه الهيثمي: «رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه جماعة لم أعرفهم»»، فصحيح، ولكن هؤلاء العلماء ما أصابوا في حكمهم هذا، فليس في سند رواية أبي سعيد الخدري من هو مجهول؛ بل رجاله بين الثقة والصدوق أو محل الصدق، وراجع تحقيقنا على روايته إن شئت. وقد رأينا قبل ذلك كيفية استشهاد الشيخ الألباني بأحاديث المجاهيل.

مع الدكتور وصي الله بن محمد عباس (المعاصر) في تحقيقه على كتاب «فضائل الصحابة» لأحمد بن حنبل

الحديث رواه القطيعي في زياداته على «فضائل الصحابة» بسنده عن مفضل بن صالح عن أبي إسحاق عن حنش قال سمعت أبا ذر إلى آخر الحديث. قال هذا المحقق -وهو الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى بمكة المكرمة- تعليقاً على هذا الحديث ما نصه:

«إسناده واه لأجل مفضل بن صالح النخاس الأسدي. وأخرجه الحاكم (٣:١٥٠) من طريق العباس بن إبراهيم وسكت عنه. وقال الذهبي في تلخيص المستدرك: مفضل واه. ورواه أيضاً (٢:٣٤٣) من طريقه وصححه على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: مفضل خرج له الترمذي فقط ضعفوه. والطبراني في الكبير(٣:٣٧، ٣٨) من طريق الحسن بن أبي جعفر وعبد الله بن داهر عن أبي ذر وذكره في مجمع الزوائد (٩:١٦٨) وقال: رواه البزار والطبراني في الثلاثة، وفي إسناد البزار الحسن بن أبي جعفر، وفي إسناد الطبراني عبد الله بن داهر وهما متروكان. وله شاهد عن ابن عباس أخرجه أبو نعيم في الحلية: (٤:٣٠٦) وفي إسناده أيضاً

الحسن بن أبي جعفروعن عبد الله بن الزبير ذكره في مجمع الزوائد (١٦٨:٩)، وعزاه إلى البزار وقال: فيه ابن لهيعة، وهو لين. وعن أبي سعيد الخدري أخرجه الطبراني في الصغير(٢٢:٢)، وقال في مجمع الزوائد (١٦٨:٩)، وفيه جماعة لم أعرفهم. وعن أبي الطفيل عامر بن واثلة رواه الدولابي في الكنى (٧٦:١)»[١].

أقول:

إنّما أوردتُ كلامه لأنّي رأيته يصحح ويحسن أحاديث لا تبلغ أسانيدها في القوة الأسانيد التي ذكرها لحديث السفينة، وإلا فليس في تخريجه وتحقيقه أي فائدة، فإنما نقل لنا كلمات الذهبي والهيثمي. ثم إنه لم يطلع -كغيره- على رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وهكذا على متابعة إسرائيل لهؤلاء المساكين الذين ضعف حديث أبي ذر لأجلهم كمفضل بن صالح وعبد الله بن داهر. أما إثبات المدعى فيحتاج إلى بيان أمرين:

الأمر الأول: أنّ هذا المحقق يحسن أحاديث الحسن بن أبي جعفر في الشواهد والمتابعات، فإنه قال عقب حديث يرويه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الصهباء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس -وهذا بعينه سند حديث السفينة من رواية ابن عباس- ما نصه: «إسناده حسن لغيره. الحسن بن أبي جعفر ضعيف لكن له متابعة ناقصة... وأبو الصهباء الكوفي وثقه ابن حبان والذهبي»[٢].

الأمر الثاني: أن هذا المحقق يستشهد بروايات ابن لهيعة في كثير من مواضع تحقيقه على كتاب «فضائل الصحابة». فقال عقب حديث يرويه يحي بن كثير الناحي عن ابن لهيعة عن مشرح بن هاعان: «إسناده حسن لغيره... وهو -أي ابن لهيعة- وإن كان ضعيفاً إلا أنه تابعه بكر بن عمرو عن مشرح... ويحي بن كثير الناجي لم أجده»[٣]. فانظر كيف يحسن حديث ابن

١. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، رقم ١٤٠٢.
٢. المصدر نفسه، رقم ١٨٤٤.
٣. المصدر نفسه، رقم ٤٩٨.

لهيعة لغيره وهو لا يعرف الراوي عن ابن لهيعة أصلاً. فحاله في الاستشهاد بحديث ابن لهيعة كحال غيره من علماء السنة كابن تيمية وابن حجر العسقلاني والشيخ الألباني وغيرهم.

فإذا كانت رواية الحسن بن أبي جعفر عن أبي الصهباء حسنة لغيرها، وهكذا رواية ابن لهيعة حسنة لغيرها، فلماذا لم يحسن حديث سفينة نوح بمجموع طريقيه؟! وقد بينا بعد تحقيق رواية ابن الزبير من طريق ابن لهيعة ورواية ابن عباس من طريق الحسن بن أبي جعفر عن أبي الصهباء أن الحديث -اعتماداً على أقوال الشيخ الألباني- يبلغ إلى درجة الحسن بغض النظر عن جميع طرقه الأخرى. فهنا قد بينا أن الحديث اعتماداً على أقوال هذا المحقق أيضاً يبلغ إلى مرتبة الحسن. ولكن الحديث صحيح عند هذا المحقق مع انضمام روايتي ابن الزبير وابن عباس إلى رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام) التي لم يطلع عليها. أما معاوية بن هشام، فهذا كل ما قال المحقق فيه: «وثقه مطلقاً أبو داود، وابن حبان والذهبي، وقال ابن معين: صالح وليس بذاك، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن سعد: كان صدوقاً كثير الحديث، وقال ابن الجوزي: روى ما ليس من سماعه، ورد عليه الذهبي بقوله هذا خطأ منك ما تركه أحد. توفي سنة ٢٠٥»[١]. أما عنعنة الأعمش فقد مشّاها في تحقيقه على كتاب «فضائل الصحابة». وقد مر كلامه في الأعمش: «ثقة حافظ، ولم يأخذوا عليه إلا تدليسه لكنهم احتملوا تدليسه، ذكره العلائي، وابن حجر في المرتبة الثانية المقبولة تدليسها»[٢]. فقال مثلاً تعليقاً على الحديث رقم ٧٣١ يرويه الأعمش عن عبد الله بن سنان: «إسناده صحيح»[٣]، وابن سنان هذا لم يكثر الأعمش عنه بخلاف المنهال، ولم أر حديث الأعمش عن ابن سنان في شيء من الكتب الستة.

فالحديث عند المحقق حسن اعتماداً على الطرق التي اطلع عليها وصحيح مع انضمام ما

١. المصدر نفسه، رقم ٨٣.
٢. أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ص٣٨، الهامش.
٣. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، رقم ٧٣١.

اطلع عليه إلى ما لم يطلع عليه كرواية علي (عليه السلام). أما رواية أبي سعيد فهو كالهيثمي لا يعرف جماعة فيه، وقد مرّت ترجمتهم في ذيل تحقيق روايته فراجع. أما رواية أبي الطفيل فليست مرفوعة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ بل يرويه عن أبي ذر كما مرّ توضيحه، ولكن المحقق لم يطلع على روايته عن أبي ذر عند أبي يعلى وأبي الشيخ الأصفهاني، وإنما رأى ما جاء في كتاب الدولابي.

مع علي بن محمد بن عبد الحق الزرويلي أبي الحسن المعروف بالصغير (ت ٧١٩هـ)

قال في رسالة له مسماة «رسالة في ذم البدعة وأهلها» ما نصه: «فإن قيل: وكيف أنكرتم المحدثات وقد أحدثت المحاريب والحصر بعد النبي (صلى الله عليه وسلم) وجمع المصاحف وغير ذلك؟ فالجواب: أن نقول: أيها السائل أظنك نائماً لا تعقل الذرة من الفيل، ألم يقل النبي (صلى الله عليه وسلم): «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي»، وقال (صلى الله عليه وسلم): «اقتدوا بمن بعدي أبي بكر وعمر»، وقال (صلى الله عليه وسلم): «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»، وقال: «مثل أصحابي كمثل سفينة نوح (عليه السلام) من دخل فيها نجا ومن تخلف عنها غرق» وهذه هي البدعة المستحسنة...»[1].

وقال الدكتور عواد بن عبد الله المعتق محقق الرسالة المذكورة تعليقاً على قوله «مثل أصحابي كمثل سفينة نوح...» ما نصه: «رواه البزار، ج ٢، ص ٢٤٥، برقم ٢٦١٥، وذكره الطبراني في الكبير برقم ٢٦٢٨، ١٢٣٨٨، وأبو نعيم في الحلية، ج ٤، ص ٣٠٦، والقضاعي عن ابن عباس بلفظ «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق»، وفيه عندهم الحسن بن أبي جعفر وهو ضعيف، انظر: مسند الشهاب، ج ٢، ص ٢٧٣. كما رواه الحاكم في المستدرك عن أبي ذر بلفظ «مثل أهل بيتي...»، وقال: هذا الحديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وقد تعقبه الذهبي فقال: «مفضل بن صالح -أحد رجال

---

١. أبو الحسن الصغير، «رسالة في ذم البدعة وأهلها»، مجلة البحوث الإسلامية، ج٦٧، ص٢٢٣- ٢٢٥.

السند- خرج له الترمذي فقط وضعفوه»، انظر المستدرك، ج ٢، ص ٣٤٣ (المتن والحاشية)، وفتح الوهاب، ج ٢، ص ٣٣٠-٣٣١، وكنز العمال، حديث ٣٤١٥١»».

وقد عبّر هذا المحقق عن ذلك المؤلف بـ«أحد علماء السنة، ولّاه السلطان (أبو الربيع) القضاء بفاس فحسنت سيرته، وكان يدرس بجامع الأجدع فيها، له مؤلفات منها: التقييد على المدونة، خمسة أجزاء، في الصادقية بتونس باسم شرح تهذيب المدونة في فقه المالكية؛ وفتاوى وتقييدات قيدها عنه تلاميذه. وأبرز تأليفاته منها: هذه الرسالة. عاش أكثر من مائة عام وتوفي سنة ٧١٩هـ». وله ترجمة أيضاً في «الأعلام» و«معجم المؤلفين»[١].

أقول:

هذا المؤلف قد كذب عمداً أو سهواً على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كما هو واضح. وعمل المحقق يدل على عدم وجود الحديث الذي نسبه المؤلف إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في أي كتاب من كتب المسلمين.

مع الشيخ محمود الزعبي (المعاصر) في كتابه «البينات في الرد على أباطيل المراجعات»

ليس كتابه هذا عندي وإنما أنقل كلماته مما أورده العلامة السيد علي الميلاني في كتابه القيم «تشييد المراجعات وتفنيد المكابرات»[٢] وقد ردّ السيد الميلاني عليه بما فيه كفاية. والشيخ الزعبي في كتابه المذكور هو بصدد الردّ على ما قاله السيد شرف الدين في كتابه «المراجعات» (المراجعة ٨): «ومما يأخذ بالأعناق إلى أهل البيت، ويضطر المؤمن إلى الانقطاع في الدين إليهم، قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): ألا إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق»، فقال كما في «تشييد المراجعات»:

١. خير الدين بن محمود الزركلي، الأعلام، ج٤، ص٣٣٤؛ عمر كحالة، معجم المؤلفين، ج٧، ص٢٠٧.
٢. علي الحسيني الميلاني، تشييد المراجعات وتفنيد المكابرات، ج١، المبحث الأول: في إمامة المذهب المراجعة، رقم ٨، حديث السفينة.

«رواه الحاكم في المستدرك (٣: ١٥١) عن أبي ذرّ. وفي سنده: مفضّل بن صالح، وهو منكر الحديث كما قال البخاري وغيره. وضعّفه المنّاوي في فتح القدير. وقال ابن عديّ: أنكر ما رأيت له حديث الحسن بن عليّ، وسائره أرجو أن يكون مستقيماً. وقال الذهبي في الميزان: وحديث سفينة نوح أنكر وأنكر. ومن رواته أيضاً: سويد بن سعيد، قال البخاري: هو منكر الحديث ويحيى ابن معين كذّبه وسبّه. قال أبو داود: وسمعت يحيى يقول: هو حلال الدم. وقال الحاكم: ويقال إن يحيى لما ذكر له هذا الحديث قال: لو كان لي فرس ورمح غزوت سويداً. وأمّا حنش، فقد وثّقه أبو داود، وقال أبو حاتم: صالح، لا أراهم يحتجّون به. وقال النسائي: ليس بالقويّ، وقال البخاري: يتكلّمون في حديثه، وقال ابن حبّان: لا يحتجّ به، ينفرد عن عليّ بأشياء، ولا يشبه حديثه حديث الثقات. وروي الحديث من طريق آخر فيه ضعيفان: الحسن بن أبي جعفر الجفري، وعليّ بن زيد بن جدعان. أمّا الحسن بن أبي جعفر، فقد قال فيه الفلّاس: صدوق منكر الحديث. وقال ابن المديني: ضعيف ضعيف، وضعّفه أحمد والنسائي، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال مسلم بن إبراهيم -وهو تلميذه-: كان من خيار الناس (رحمه الله)، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء. ثمّ ذكر له الذهبي أحاديث منكرة فيها هذا الحديث، ثمّ قال: قال ابن عديّ: هو عندي ممّن لا يتعمد الكذب. وقال ابن حبّان: كان الجفري من المتعبّدين المجابين الدعوة، ولكنّه ممّن غفل عن صناعة الحديث فلا يحتجّ به. وأمّا عليّ بن زيد بن جدعان، فقال الذهبي: اختلفوا فيه. ثمّ ذكر من وثّقه ثمّ قال: وقال شعبة: حدّثنا عليّ بن زيد (وكان رفّاعاً، أي: كان يخطئ فيرفع الحديث الموقوف)، وقال مرّةً: حدّثنا عليّ قبل أن يختلط، وكان ابن عيينة يضعّفه، وقال حمّاد بن زيد: أخبرنا ابن زيد وكان يقلّب الأحاديث. وقال الفلّاس: كان يحيى القطّان يتّقي الحديث عن عليّ بن زيد. وروي عن يزيد بن زريع قال: كان عليّ بن زيد رافضيّاً. وقال أحمد العجلي: كان يتشيّع وليس بالقويّ. وقال البخاري وأبو حاتم: لا يحتجّ به. فهل -يا ترى- يصلح مثل هذا الحديث الهالك أن يأخذ بالأعناق؟!!».

أقول:

هكذا يريد إثبات ضعف الحديث، كأنه ما رواه أحد سوى أبو ذر، ثم مع ذلك فقد فاته بعض طرق رواية أبي ذر كما ترى. وقد بذل جهده في ذكر مَن ضعف مفضل بن صالح وسويد بن سعيد مع أنهما لم ينفردا بشيء من الحديث. أما سويد، فتابعه محمد بن إسماعيل الأحمسي (ت ٢٦٠هـ) -وهو ثقة بالإجماع- عن مفضل، كما رواه القطيعي في «زوائد فضائل الصحابة» وعنه الحاكم في «المستدرك» كما مرّ. ومن العجيب جدّاً أنه يرى الحديث في «المستدرك» في الموضع الذي هو ذكره (ج٣ ص ١٥١)، ويرى أن محمد بن إسماعيل الأحمسي قد رواه عن مفضل، ثم يعل الحديث مع ذلك بسويد، وأن يحي بن معين كذّبه وسبّه وأحلّ دمه؟!! ولماذا لم يذكر ما ورد في سويد من الثناء؟ أليس هو من رجال «من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث» للذهبي؟! نعم، يمكن أن نرد حديث سويد إذا تفرد بشيء أو خالف من هو أوثق منه، وليس هذا منه كما هو واضح. ولذا يقول الشيخ الألباني ردّاً على الشيخ الكوثري الذي ضعف حديثاً في صحيح مسلم لأجل سويد بن سعيد: «أما سويد بن سعيد، فهو وإن كان فيه ضعف من قبل حفظه، فلا يضره هنا؛ لأنه متابع»[1]. أما مفضل فتابعه إسرائيل عن أبي إسحاق كما في رواية الفسوي التي لم يطلع صاحب الشبهة عليها، فما ذنب مفضل؟ وهكذا ذكر ما ورد من الجرح في الحسن بن أبي جعفر وابن جدعان وقد رأيت الشيخ الألباني وغيره قد استشهدوا بهما، وأورد الذهبي ابن جدعان في «من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث»، وقال: «صويلح الحديث». ثم يشعر من كلامه في حنش، أن حنشاً لم يوثقه أحد سوى أبو داود وليس الأمر كذلك كما بيناه مفصلاً في كلامنا مع الشيخ عثمان الخميس.

وأنا أتعجب جدّاً من هؤلاء الذين يضعفون الحديث لأجل حنش التابعي الذي وثقه جمع من الأئمة وعدله آخرون ولم يرو منكراً ولم يرد فيه جرح يُذكر، ومع ذلك هو لم ينفرد بهذا الحديث عن أبي ذر. وما نقله عن أبي حاتم أنه قال في حنش: «صالح، لا أراهم يحتجّون

---

١. الالباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج٢، ص١٢٧، رقم ٥٨٣.

به» غير دقيق؛ بل إنما قال: «ليس أراهم يحتجون بحديثه»[1]، وهكذا نقله عنه الحافظ المزي[2]، والحافظ ابن حجر العسقلاني[3]، والعيني -صاحب عمدة القاري- في «مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار»[4].

ثم إن هذا الرجل لم يذكر شيئاً من رواية علي (عليه السلام) وابن الزبير وأبي سعيد الخدري وابن عباس كما لم يطلع على بعض طرق رواية أبي ذر (عليه الرحمة). هكذا يريد أن يردّ على كتاب «المراجعات» للسيد شرف الدين. أمّا أنا، فإنما أنقل كلامه وكلام أمثاله لكي أبين للقارئ العزيز أنهم لا يملكون أي حجة لتضعيف الحديث؛ بل إنما يضعفون حديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالباطل حقّاً والجهل المطلق بطرق الحديث وعلم الجرح والتعديل عندهم، ثم يقلدون أمثال الذهبي وابن تيمية، ثم مع ذلك يسبون ويشتمون من صحح حديثاً دون رعاية الاحترام والأدب الذي بعث الله تبارك وتعالى رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأجل إكماله. وأما إن كان ثمة حديث بلفظ: «مثل أصحابي كمثل سفينة نوح...» كما اختلقه الذي قبله، فتراهم يسبقون بعضهم بعضاً في تصحيحه بمجموع طرقه ويخرجونه من بطون الكتب المخطوطة فضلاً عن «المصنف» لابن أبي شيبة، وينقلون ما ورد في رواته من التعديل ولا يذكرون الجرح المفسر وصاروا جميعاً مصداق كلام الشيخ المعلمي: «ومن أهل زماننا وما قرب منه من يترقى فيذكر الراوي وبعض ما قيل فيه من جرح أو تعديل، ولكن كثيراً منهم أو أكثرهم يكون زمامه بيد الهوى، فإن كان الحديث موافقاً له نقل ما قيل في الرجل من الثناء وأعرض عما قيل فيه من الجرح؛ وإن كان مخالفاً لهواه نقل ما قيل فيه من الجرح وسكت عن الثناء...»[5].

---

١. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٣، ص٢٩٠.
٢. المزي، تهذيب الكمال، ج٧، ص٤٣٢، في ترجمة حنش.
٣. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٣، ص٥١.
٤. بدر الدين العيني، مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار، رقم ٥٣٧.
٥. عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله،

ثم وقفتُ على كلامه في «البينات في الرد على أباطيل المراجعات» فراجع إن شئت[1].

مع الشيخ سعود بن عيد بن عمير الصاعدي في كتابه «الأحاديث الواردة في فضائل الصحابة»

قال في كتابه المذكور المسمى «الأحاديث الواردة في فضائل الصحابة (رضوان الله تعالى عليهم جميعاً) في الكتب التسعة، ومسندي أبي بكر البزار، وأبي يعلى الموصلي، والمعاجم الثلاثة لأبي القاسم الطبراني» ما هذا نصه: «عن عبد الله بن الزبير (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركبها سلم، ومن تركها غرق». رواه البزار عن يحيي بن معلى بن منصور عن ابن أبي مريم عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه به... وقال: «لم نسمعه بهذا الإسناد إلا من يحيي»، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد، وعزاه إليه ثم قال: «وفيه ابن لهيعة وهو لين» اهـ؛ بل هو ضعيف ومدلس ولم يصرح بالتحديث، فالحديث ضعيف الإسناد، منكر المتن؛ لأنه لم يرد مثل لفظه إلا في مثله إسناداً ومتناً -كما سياتي-. عن أبي ذر (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح، من ركب فيها نجا، ومن تخلف عنها غرق، ومن قاتلنا آخر الزمان كان كمن قاتل مع الدجال». هذا الحديث رواه عن أبي ذر: سعيد بن المسيب وحنش بن المعتمر. فأما حديث سعيد فرواه: البزار -وهذا لفظه- عن عمرو بن علي والجراح بن مخلد ومحمد بن معمر، والطبراني عن علي بن عبد العزيز أربعتهم عن مسلم بن إبراهيم عن الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد بن جدعان عنه به... قال البزار: «وهذا كلام لا نعلمه يروي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) إلا عن أبي ذر، من هذا الوجه، ولا نعلم تابع الحسن بن أبي جعفر على هذا الحديث أحد» اهـ.

ص٢٨٣.

١. محمود الزعبي، البينات في الرد على أباطيل المراجعات، ج١، ص٥١.

وللحديث طرق أخرى، وجاء عن غير أبي ذر. والحسن بن أبي جعفر هو: الجفري، البصري، ضعيف الحديث، وهّاه الجوزجاني والنسائي وغيرهما، وضعفه الجمهور. وبه أعل الهيثمي في مجمع الزوائد الحديث، ووصفه بأنه متروك. وابن جدعان ضعيف، لا يحتج به... والحديث منكر.

وأما حديث حنش بن المعتمر فرواه الطبراني في معاجمه الثلاثة عن الحسن بن أحمد بن منصور -سجادة- عن عبد الله بن داهر الرازي عن عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش عن أبي إسحاق عنه به... وزاد: «ومثل حطة في بني إسرائيل»، وقال في الأوسط -ومثله في الصغير-: «لم يروه عن الأعمش إلا عبد الله بن عبد القدوس» اهـ. وعبد الله بن عبد القدوس هو: التميمي، قال ابن معين: «ليس بشيء، رافضي خبيث»، وقال أبو داود: «ضعيف الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين. وعبد الله بن داهر هو: الأحمر رافضي، ضعيف مثله، وفي الحديث تقوية لبدعتهما الشنيعة، وزخرفة لبيئتهما السقيمة. وبابن داهر أعلّ الهيثمي الحديث، ووصف ابن داهر أنه متروك. وأبو إسحاق هو السبيعي اختلط، لا يُدرى متى سمع منه الأعمش، وهما مدلسان، ولم يصرح بالتحديث، وفي الثاني منهما تشيع. وتابع الأعمش: مفضل بن صالح، عند القطيعي في زياداته على الفضائل، والحاكم في المستدرك من طريقين عنه. وصححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي في التلخيص بقوله: «مفضل خرج له الترمذي فقط، وضعفوه»، وسكت عنه عقب الوجه الثاني، لكن في كلام الذهبي في التلخيص ما يدل على أنه صححه، وتعقبه بقوله: «مفضل واه». وفي الطريق الأولى -أيضاً-: يونس بن بكير -وهو الشيباني-، وأحمد بن عبد الجبار -وهو العطاري-، ضعيفان. ورواه ابن عدي في الكامل بسنده عن سويد بن سعيد عن المفضل به، وسويد هو: الحدثاني، ضعيف، كان يتلقن. وفي الآخر: العباس ين إبراهيم القراطيسي، لم أقف على ترجمة له... ثم إن المفضل بن صالح -وهو الأسدي النخاس- منكر الحديث، تركه جماعة وضعفه آخرون، وقال الذهبي -معلقاً على قول

لابن عدي في حديث أنكره عليه جدّاً-: «وحديث سفينة نوح أنكر وأنكر».

وخالف الأعمش والمفضل بن صالح: إسرائيل... فرواه يعقوب بن سفيان في المعرفة عن عبيد الله عنه عن أبي إسحاق عن رجل حدثه عن حنش بن المعتمر به، وزاد في أوله: «أيها الناس إني قد تركت فيكم الثقلين: كتاب الله عزوجل وعترتي أهل بيتي، وأحدهما أفضل من الآخر، كتاب الله عزوجل، ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض...»، ثم ذكره بنحوه. وإسرائيل هو: ابن يونس، سمع من أبي إسحاق بآخره. وعبيد الله هو: ابن موسى العبسي، يتشيع، وفي الإسناد رجل لم يسم.

وللحديث طريق أخرى عن حنش بن المعتمر.. رواها الطبراني في الأوسط أيضاً عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن علي بن حكيم الأودي عن عمرو بن ثابت عن سماك بن حرب عنه به، بنحوه، دون قوله في آخره: «من قاتلنا...». وعمرو بن ثابت هو: ابن أبي المقدام، ضعيف الحديث، رافضي كان يشتم السلف، وتركه غير واحد. وسماك بن حرب تغير بآخره، فكان ربما يلقن، ولا يُدرى متى سمع منه الراوي عنه. ونقل مغلطاي -في ترجمة حنش بن المعتمر من إكمال تهذيب الكمال- عن البزار قال: «قد حدث عنه سماك بحديث منكر» اهـ، ولعله يعني حديثه هذا، فإنه كذلك -والله أعلم-.

عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركب فيها نجا، ومن تخلف عنها غرق». رواه البزار عن معمر، والطبراني في الكبير عن علي بن عبد العزيز، كلاهما عن مسلم بن إبراهيم عن الحسن بن أبي جعفر عن أبي الصهباء عن سعيد بن جبير عنه به... قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه إلا الحسن، والحسن لم يكن بالقوي، وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه، وكان أحد العباد» اهـ. وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد وعزاه إليهما، ثم قال: «وفيه الحسن بن أبي جعفر، وهو متروك» اهـ، وقوله في الحسن أولى من قول البزار، والحديث

منكر. وفي السند أيضاً أبو الصهباء وهو الكوفي، روى عنه أكثر من واحد، وذكره ابن حبان في الثقات، ولا يكفيه في معرفة حاله، وقال ابن حجر: «مقبول» -يعني: حيث يتابع-، ولم أر من تابعه من هذا الوجه.

ومعمر-شيخ البزار- هو: ابن سهل، ومسلم بن إبراهيم هو: الأزدي. وسبق الحديث من طرق عن مسلم بن إبراهيم عن الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد المسيب عن أبي ذر والحديث منكر.

عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: «إنما مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق. وإنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل، من دخله غفر له». رواه الطبراني في الأوسط وفي الصغير عن محمد بن عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي عن أبيه عن عبد الرحمن بن أبي حماد عن أبي سلمة الصائغ عن عطية عنه، به... قال في الأوسط: «لم يرو هذا الحديث عن أبي سلمة الصائغ إلا عبد الرحمن بن أبي حماد، تفرد به عبد العزيز بن محمد بن ربيعة»، وله في الصغير نحو هذا. والحديث أورده الهيثمي في مجمع الزوائد، وعزاه إلى الطبراني كما هنا، ثم قال: «وفيه جماعة لم أعرفهم» اهـ. ولعله يعني: عبد العزيز بن محمد، وشيخه عبد الرحمن بن أبي حماد، فإني لم أقف على ترجمة لأي واحد منهما. ولكن في الإسناد: عطية، وهو: ابن سعد الكوفي، ضعيف يتشيع، ومدلس لم يصرح بالتحديث، وفي الحديث ما يقوي بدعته ويحسنها. يرويه عنه: أبو سلمة الصائغ، قال أبو حاتم: «هو شيخ مجهول» اهـ.

ثم إن الحديث منكر، فيه دعوة للتشيع، ومعاداة أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وركوب عقيدة الرفض. والمنصف يعلم أن محبة أهل البيت، وفضلهم أمر انعقد عليه الإجماع عند السلف الصالح، لكنهم لا يثبتونه بمثل هذه الأسانيد التي لا تعتمد، ولا تثبت بها ديانة. وليعلم أهل الرفض الرعناء الذين ردوا كتاب الله تعالى وسنة رسوله (صلى الله عليه

وسلم)، وشبعو من أعراض أصحابه أنه مهما افتروا وزخرفوا لا حيلة لهم في خفض من رفع الله مكانتهم في الدنيا والآخرة، وانعقد الإجماع على جلالتهم، وأن امر الله نافذ لا محالة»[1].

أقول:

وقد فاته رواية علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ولم يأت هو بشيء جديد في تخريجه لهذا الحديث وقد جاء الجواب عن جميع ما قال، وإنما نقلتُ كلامه لأن فيه بيان بعض الحقائق بالنسبة إلى دلالة الحديث، فقد أشار إلى نكارة هذا الحديث الصحيح سبعة مرات، ثم اعترف أن فيه تأييد عقيدة الشيعة فالحمد لله رب العالمين.

أولاً: قوله عن ابن لهيعة عقب رواية ابن الزبير: «هو ضعيف ومدلس ولم يصرح بالتحديث، فالحديث ضعيف الإسناد»، فقد مرّ تحقيق حال ابن لهيعة مفصلاً في ذيل تحقيق رواية ابن الزبير، فراجع إن شئت. ومما لا شك فيه -كما بينه الشيخ الألباني مفصلاً- أنه يستشهد بحديثه في الشواهد والمتابعات على الأقل وهذا هو رأي أحمد بن حنبل وابن تيمية والذهبي وابن حجر العسقلاني وغيرهم من علما الحديث كما مرّ توضيح ذلك مع ذكر الأمثلة.

ثانياً: ما قاله في دليل نكارة متن رواية ابن الزبير: «منكر المتن؛ لأنّه لم يرد مثل لفظه إلا في مثله اسناداً ومتناً»، فمردود؛ لأنّه قد مر-اعتماداً على أقوال كبار علماء الحديث- أن الحديث يعد منكراً:

١- إذا كان في إسناده ضعيف خالف الثقة.

٢- إذا كان في إسناده ضعيف أو صدوق تفرد بما لا متابع له فيه ولا شاهد.

وابن لهيعة لم يخالف أحداً، ولم يتفرد بما لا شاهد له فيه. نعم، إنما تفرد في الحديث بعبارة: «من ركبها سلم»، ولكنها هي بمعنى «من ركبها نجا» التي وردت بأسانيد مختلفة.

---

١. سعود بن عيد بن عمير الصاعدي، الأحاديث الواردة في فضائل الصحابة، ج٢، ص١٠٧-١١٤.

ثالثاً: قوله عقب رواية أبي ذر (عليه الرحمة): «هذا الحديث رواه عن أبي ذر: سعيد بن المسيب، وحنش بن المعتمر»، غير صحيح فقد روي من رواية أبي الطفيل عن أبي ذر أيضاً، وقد مر تحقيق إسناده في ذيل تحقيق رواية أبي ذر (عليه الرحمة).

رابعاً: قوله عقب رواية سعيد بن المسيب عن أبي ذر: «والحسن بن أبي جعفر هو: الجفري، البصري، ضعيف الحديث، وهّاهُ الجوزجاني والنسائي وغيرهما، وضعفه الجمهور، وبه أعلّ الهيثمي في مجمع الزوائد الحديث، ووصفه بأنه متروك. وابن جدعان ضعيف، لا يحتج به... والحديث منكر»، مردود ومتناقض؛ لأنه نفسه قال عقب حديث في فضائل حفصة بنت عمر وفي سنده الحسن بن أبي جعفر: «فرواه الحاكم في المستدرك بسنده عن الحسن بن أبي جعفر عن ثابت عنه به، بنحوه... وسكت هو والذهبي في التلخيص عنه، وابن أبي جعفر ضعيف الحديث وطريقه صالحة لجبر ما قبلها»[1]. وهكذا بعد أن ذكر حديثاً من طريق محمد بن ثابت عن أبيه عن أنس عن أبي طلحة وضعفه بمحمد بن ثابت قال: «وقد توبع، فقد رواه الطبراني في الكبير عن علي بن عبد العزيز عن مسلم بن إبراهيم عن الحسن بن أبي جعفر عن ثابت عن أنس عن أبي طلحة به مثله، وهذا إسناد رجاله ثقات، عدا الحسن بن أبي جعفر وهو أبو سعيد الجفري، ضعيف الحديث ووهاه بعض النقاد كما تقدم في ترجمته. ولعل طريقا الحديث يصلح كل منهما لجبر الآخر، والحديث بمجموعهما حسن لغيره»[2]. فالظاهر أنه يستشهد -كالشيخ الألباني- بأحاديث الحسن بن أبي جعفر في الشواهد والمتابعات. وقد مرّ تحقيق حال الحسن بن أبي جعفر في ذيل تحقيق رواية ابن عباس فراجع. أما ابن جدعان فهو أقوى من الحسن بن أبي جعفر بلا شك فيستشهد بحديثه بطريق أولى؛ ولذا قال الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة»: «ابن جدعان فيه ضعف، فحديثه حسن في الشواهد»[3]؛

---

١. المصدر نفسه، ج١١، ص١٧٩.
٢. المصدر نفسه، ج٣، ص١٧٢.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ١٥٧١.

بل قال: «فيه ضعف من قبل حفظه وبعضهم يجود حديثه أو يحسنه»[1]. وأورده الذهبي في كتابه «من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث» وقال: «صويلح الحديث» كما مرّ. وأورده في «المغني» وقال: «صالح الحديث». وقد مرّ كلام الشريف حاتم بن عارف في ابن جدعان فراجع ذيل تحقيق رواية أبي ذر.

خامساً: تضعيف رواية أبي إسحاق عن (أو عمن حدثه عن) حنش عن أبي ذر بعبد الله بن عبد القدوس، عبد الله بن داهر، مفضل بن صالح، يونس بن بكير، أحمد بن عبد الجبار، سويد بن سعيد، والعباس بن إبراهيم القراطيسي، مردود؛ لأن أبا إسحاق قد حدث بهذا الحديث كما رواه إسرائيل عنه، والأرجح هنا رواية إسرائيل عن أبي إسحاق كما مر توضيحه مفصلاً في ذيل تحقيق رواية أبي ذر (عليه الرحمة).

سادساً: قوله: «وأبو إسحاق هو السبيعي، اختلط، لا يُدرى متى سمع منه الأعمش، وهما مدلسان، ولم يصرح بالتحديث، وفي الثاني منهما تشيع»، باطل لأنه قد مرّ من كلام الذهبي وغيره أن أبا إسحاق لم يختلط؛ بل إنما تغير حفظه فراجع. أما تدليس الأعمش فلم يضر لأنه قد توبع، تابعه إسرائيل بسند صحيح عن أبي إسحاق. أما تدليس أبي إسحاق فلم يضر أيضاً؛ فإنه لم ينفرد بهذا الحديث عن حنش. ثم مع التسليم بكونه مدلساً وبأنه تفرد بهذا الحديث؛ فإن طريقه يصلح للاستشهاد كما مرّ توضيح جميع ذلك في ذيل رواية أبي ذر وعلي (عليه السلام) فراجع. أما تخصيصه الأعمش بالتشيع دون أبي إسحاق فباطل أيضاً، فقد نص الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ) في كتاب «الملل والنحل»[2] بكون أبي إسحاق شيعيّاً. وإلى تشيعه يشير الجوزجاني حيث يقول: «كان من أهل الكوفة قوم لا يحمد الناس مذاهبهم، هم رؤوس محدثي الكوفة، مثل أبي إسحاق، ومنصور، وزبيد اليامي، والأعمش وغيرهم من أقرانهم...»[3]،

١. المصدر نفسه، حديث رقم ٥٣٨.
٢. الشهرستاني، الملل والنحل، ج١، ص١٩٠.
٣. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٦٦، ذيل ترجمة زبيد بن الحارث اليامي.

قال الحافظ ابن حجر: «يعني التشيع»[1]. ثم تشيعهما وتشيع غيرهما من الرواة لا يضر أبداً كما مرّ توضيحه في «اتهام بعض رجال الأسانيد بالتشيع لا تقدح في صحة الحديث» فراجع.

سابعاً: ذكر عقب رواية إسرائيل عن أبي إسحاق ثلاث علل بقوله: «وإسرائيل هو: ابن يونس، سمع من أبي إسحاق بآخره. وعبيد الله هو: ابن موسى العبسي، يتشيع، وفي الإسناد رجل لم يسم». أما إسرائيل فقد صرح كبار علماء السنة كأبي حاتم الرازي، الترمذي، الحاكم، البزار، الذهبي، القيم، وابن حجر العسقلاني وغيرهم بأنه أثبت الناس في أبي إسحاق (الذي لم يختلط أبداً) وقد صححوا أحاديثه، فراجع ما ذكرنا ذيل تحقيق رواية أبي ذر في هذا الباب. أما أن عبيد الله كان يتشيع، فصحيح، وما المشكلة في ذلك؟! أما أن في الإسناد رجلاً مبهماً فصحيح، ولكن لم ينفرد هذا المبهم بالحديث عن حنش فقد توبع. ثم هو رجل تابعي يستشهد بحديثه على كل حال كما مرّ توضيح ذلك مفصلاً في ذيل تحقيق رواية أبي ذر (عليه الرحمة).

ثامناً: كلامه في رواية عمرو بن ثابت عن سماك مردود، فقد مرّ أنهما صدوقان وحديثهما حسن على أقل الأحوال. وتعليقه على كلام البزار في حنش: «قد حدث عنه سماك بحديث منكر»: «ولعله يعني حديثه هذا، فإنه كذلك»، يدل على صحة السند إلى سماك؛ لأنّ كلام البزار في هذه الحالة يعني: «قد حدث سماك عن حنش بحديث السفينة»، وإذا كان كذلك ففيه توثيق عمرو بن ثابت؛ لأنه الذي رواه عن سماك عن حنش، وأيضاً يدل على صحة الحديث لأن سماك قد حدث بهذا الحديث عن حنش، وهما -كما عرفنا- صدوقان وحديثهما في مرتبة الحسن على أقل الأحوال؛ بل حنش ثقة مطلقاً.

تاسعاً: كلامه بخصوص رواية ابن عباس باطل؛ لأنّ الحسن بن أبي جعفر -من رجال أحمد في مسنده- يستشهد بحديثه كما مر توضيحه مفصلاً مع ذكر بعض الأمثلة. ورأينا أنه قد استشهد بحديث الحسن بن أبي جعفر في فضائل حفصة. وأبو الصهباء ثقة كما قال الذهبي،

---

١. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٨، ص٥٩، في ترجمة أبي إسحاق السبيعي.

وكثير من المعاصرين حسنوا له، ومرّ تحقيق حاله في ذيل رواية ابن عباس، والصحيح أنه ثقة كما قال الذهبي.

عاشراً: كلامه عقب رواية أبي سعيد الخدري: «والحديث أورده الهيثمي في مجمع الزوائد، وعزاه إلى الطبراني كما هنا، ثم قال: «وفيه جماعة لم أعرفهم»، ولعله يعني: عبد العزيز بن محمد، وشيخه عبد الرحمن بن أبي حماد، فإني لم أقف على ترجمة لأي واحد منهما. ولكن في الإسناد: عطية، وهو: ابن سعد الكوفي، ضعيف يتشيع، ومدلس لم يصرح بالتحديث، وفي الحديث ما يقوي بدعته ويحسنها. يرويه عنه: أبو سلمة الصائغ، قال أبو حاتم: «هو شيخ مجهول»»، فمردود أيضاً. أما عبد الرحمن بن أبي حماد فهو رجل مشهور جدّاً وقد مرّت ترجمته وإثبات وثاقته مفصلاً في ذيل تحقيق رواية أبي سعيد. أما عبد العزيز بن محمد فعلى أقل الأحوال يقال فيه: مجهول الحال، وقد عرفت أن كبار علماء السنة قد استشهدوا بأحاديث أمثاله. أما عطية فهو صدوق غير مدلس كما مرّ توضيحه مفصلاً أيضاً. وأما بالنسبة إلى أبي سلمة الصائغ فقد نص الخطيب البغدادي على أن الذي يروي عن عطية ويروي عنه ابن أبي حماد هو أبو سلمة الصائغ راشد بن سعد فقال: «راشد بن سعد أبو سلمة الصائغ الكوفي مولى فزارة، حدث عن... عطية العوفي، وروى عنه... عبد الرحمن بن أبي حماد الكوفيون»[1]. وقد ترجم له ابن أبي حاتم برواية جمعٍ من الثقات عنه فقال: «راشد أبو سلمة الصائغ الفزاري روى عن الشعبي وزيد الأحمسي، روي عنه الثوري وابن المبارك ووكيع وأبو نعيم سمعت أبي يقول ذلك»[2]، وليس فيه قوله: «شيخ مجهول». وقال الشيخ محمود محمد شاكر: «أبو سلمة الصائغ هو راشد، أبو سلمة الصائغ الفزاري، روى عن الشعبي وزيد الأحمسي وغيرهما. مترجم في الكبير (٢٧٢/١/٢) وابن أبي حاتم (٤٨٥/٢/١)، ولم يذكرا فيه جرحاً»[3]. وقال الذهبي:

---

١. الخطيب البغدادي، المتفق والمفترق، رقم ٤٨٣. ونقله الحافظ المزي عن الخطيب في كتابه تهذيب الكمال، ج٩، ص١٢.

٢. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٣، ص٤٨٥.

٣. الطبري، تفسير الطبري، ج١٦، ص٩٧، حديث رقم ١٩٢٧٣.

«راشد أبو سلمة الفزاري، عن عطية العوفي والشعبي وزيد الأحموسي، عنه ابن المبارك ووكيع وأبو نعيم وآخرون، صويلح»[1]، وقد ثبتنا أنه حسن الحديث فراجع إن شئت.

كلام مع الذين ضعفوا الحديث وتبيين قاعدة تقوية الحديث بمجموع طرقه

لا يظن أحد أننا إنّما صححنا حديث سفينة نوح (على نبيّنا وعليه السلام) اعتماداً على جميع طرقه فقط؛ بل تبيّن أن بعض طرقه صحيح لذاته على شرط الذهبي وحسن لذاته على شرط ابن حجر العسقلاني كرواية علي بن أبي طالب (عليه السلام). وهكذا رواية عبد الله بن الزبير من طريق ابن أبي مريم عن ابن لهيعة صحيحة لذاتها على شرط الجمهور الذين يصححون روايات ابن لهيعة قبل احتراق كتبه، ولا سيما أنه يستبعد من ابن أبي مريم أن يحدث الناس بما سمع من ابن لهيعة في حال اختلاطه. وحديث أبي سعيد الخدري حسن لذاته فرجاله بين الثقة والصدوق وغير مدلسين. وهكذا حديث أبي ذر من طريق عمرو بن ثابت الصدوق عن سماك عن حنش، فأقل أحواله أنّه حسن لا سيّما مع انضمامه إلى رواية إسرائيل عن جدّه. نعم، حديث ابن عباس هو حسن في الشواهد والمتابعات فقط لأجل الحسن بن أبي جعفر، وقد رأينا أن حديثه عند الشيخ أحمد محمد شاكر حسن لذاته. ولكنّا تنزلنا مرة بعد مرة، حديثاً بعد حديث، طريقاً بعد طريق لكي نقول: هذا حديث صحيح حتى مع التسليم بكون جميع طرقه مخدوشة ضعيفة؛ لأن هذا الضعف هو من قبيل الضعف الذي ينجبر، فهو ليس ضعفاً شديداً؛ ولذا قال الحافظ السخاوي: «وبعض طرق هذا الحديث يقوي بعضها بعضاً»، ثم حسنه وهو لم يطلع على بعض طرقه كرواية علي (عليه السلام).

وقاعدة تقوية الحديث بمجموع طرقه هي قاعدة تكاد أن تكون محل إجماع المحدثين وعلماء السنة مع اختلافاتهم الكثيرة في قواعد أخرى في علم الحديث والجرح والتعديل؛ بل وعلماء الشيعة أيضاً يوافقونهم في هذه القاعدة. ولكن ثمة شرط للعمل بها وهو ألا يكون

---

١. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٩، ص١٣٠.

ضعف طرق الحديث شديداً، أي لا يكون ضعفها لأجل تهمة في عدالة الرواي وصدقه مثلاً، وأن لا يكون شاذاً، وأن لا يتبين أن الراوي قد وهم أو أخطأ في روايته. وقد مرّ كلام ابن تيمية في هذه القاعدة فراجع. أما إذا كان ضعف الراوي لأجل الخلل في ضبطه وحفظه وهو صدوق في نفسه ولم يتبين لنا أنه وهم، فإنه يستشهد به كما استشهد الشيخ الألباني كثيراً بأحاديث الحسن بن أبي جعفروأبي حنيفة الذي ورد فيه جرح مفسرمبين بقولهم: «كثير الغلط»، «عامة ما يرويه غلط وتصاحيف وزيادات في أسانيدها ومتونها ورجالها»، «حدث بمائة وثلاثين حديثاً، أخطأ منها في المائة وعشرين حديثاً، إما أن يكون أقلب إسناده، أو غير متنه من حيث لا يعلم، فلما غلب خطأه على صوابه، استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار»، «كثيرالغلط والخطإ»، «عامة ما يرويه غلط وتصحيف». وهكذا إذا كان ضعف طريق من طرق الحديث لأجل عنعنة مدلس -في ما لم يبين أنه دلس- أو جهالة حال راوٍ كما مرّ توضيح جميع ذلك في محلّه.

وإلى هذه القاعدة يشيرابن تيمية: «قد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه ويكون الغالب عليه الصحة فيروون حديثه لأجل الاعتبار به والاعتضاد به، فإنّ تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها ولوكان الناقلون فجاراً فسّاقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً ولكن كثرفي حديثهم الغلط وهذا مثل عبد الله بن لهيعة...»[1]. ونقله عنه العلامة جمال الدين القاسمي الدمشقي (ت ١٣٣٢هـ) وأقره[2]. وقال ابن تيمية أيضاً عقب حديث ذكرطرقه: «وهذه الأحاديث عامتها إذا جرد إسناد الواحد منها لم يخل عن مقال قريب أو شديد، لكن تعددها وكثرة طرقها يغلب على الظن ثبوتها في نفس الأمر؛ بل قد يقتضي القطع بها»[3].

١. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج١٨، ص١٨.
٢. محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ص١١٥.
٣. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج٦، ص٢٤٢.

وقال العلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي: «وخبر الواحد الذي يرويه من يكون سيء الحفظ ولو مختلطاً لم يتميز ما حدث به قبل الاختلاط، أو يكون مستوراً، أو مرسلاً لحديثه، أو مدلساً في روايته من غير معرفة المحذوف فيهما، فيتابع أيّاً كان منهم من هو مثله أو فوقه في الدرجة من السند فهو: الحسن لغيره، وإن قامت قرينة ترجح جانب القبول ما يتوقف فيه فهو: الحسن أيضاً لكن لا لذاته»[1].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر»: «ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبرٍ؛ كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه: صار حديثهم حسناً؛ لا لذاته؛ بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابَع؛ لأن مع كل واحدٍ منهم احتمال كون روايته صواباً أو غير صوابٍ على حدٍ سواءٍ. فإذا جاءت من المعتبرين روايةٌ موافقةٌ لأحدهم؛ رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودل ذلك على أن الحديث محفوظٌ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول»[2].

وقال السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الشافعي (ت ١٣٨٠هـ) في كلام له بعد تخريج طرق رواية: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»: «إننا لو حكمنا على جميع هذه الطرق والشواهد بالضعف ولم نحكم لشيء منها بالصحة ولا بالحسن، فإن الضعيف الذي هو من هذا القبيل يرتقي إلى درجة الصحيح لأن راويه إنما حكم بصحة حديثه لغلبة الظن بصدقه، والضعيف إذا تعددت طرقه وكثرت شواهده مع تباين مخارجها حصلت غلبة الظن أيضاً بصدق خبر المجموع، وإن كانت لا تحصل بخبر كل واحد على انفراده، فاستحق خبرهم الحكم بالصحة كما استحقه خبر الثقة الواحد لوجود غلبة الظن في الجميع، وقد صرحوا بأن المتابعات والشواهد لا يشترط في رواتها أن يكونوا ممن يحتج بهم، فقال ابن صلاح: قد

---

١. ظفر أحمد العثماني التهانوي، إعلاء السنن، ج١٨، ص٨٨٦٦.

٢. ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص١٢٩، باب الحسن لغيره.

يدخل في باب المتابعات والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده؛ بل يكون معدوداً في الضعفاء. وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكرهم في المتابعات والشواهد؛ بل اشترط الإمام الرازي وجمع من أهل الأصول في الحديث الذي يحتج بمجموع طرقه أن تكون أفرادها ضعيفة ليحصل الاحتجاج بالمجموع... فان قيل: قد تقرر في علم الحديث أن الضعيف إذا تعددت طرقه إنما يرتقي إلى درجة الحسن ولا يبلغ رتبة الصحيح، وقد قال النووي في كلامه على بعض الأحاديث: وهذه وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة فمجموعها يقوي بعضه بعضاً ويصير الحديث حسناً ويحتج به، وسبقه إلى ذلك البيهقي وغيره. قلنا: الجواب من وجهين:

الوجه الأول: أن ذلك ليس مطرداً في كل الطرق الضعيفة؛ بل هو خاص بنوع منها، وهو ما اشتد ضعفه وكان منكراً، فإنّ طرقه إذا تعددت أوصلته إلى درجة المستور السيء الحفظ، فإذا وجد له طريق اخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك من كونه منكراً إلى درجة الحسن كما نص عليه الحافظ وغيره، وأما ما كان في كل طرقه أو أكثرها ضعف قريب فإنه يرتقي بمجموعها إلى درجة الصحيح كالأحاديث المذكورة؛ لأنّ الطريق الذي فيه الضعف القريب قد يكون بمفرده حسناً على مذهب كثير من المحدثين كما قدمناه وكما نص عليه ابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات»، فقال: والأحاديث ستة أقسام، **الأول**: ما اتفق على صحته البخاري ومسلم وذلك الغاية، **الثاني**: ما تفرد به البخاري أو مسلم، **الثالث**: ما صح سنده ولم يخرجه واحد منهما، **الرابع**: ما فيه ضعف قريب محتمل وهذا هو الحديث الحسن، **الخامس**: الشديد الضعف الكثير التزلزل، فهذا تتفاوت مراتبه عند العلماء فبعضهم يدنيه من الحسان ويزعم أنه ليس بقوي التزلزل، وبعضهم يرى شدة تزلزله فيلحقه بالموضوعات، فصرح بأن الحسن هو ما فيه الضعف القريب المحتمل، فإذا تعددت الطرق به ارتقى إلى الصحيح.

الوجه الثاني: أنّ هذا الاختلاف في اللفظ لا في المعنى لأن الحسن من قسم الصحيح حتى

كان المتقدمون يدرجونه في أنواعه ولم يكن الحسن عندهم معروفاً ولا اسمه بينهم شائعاً، وأول من نوّه باسمه وأكثرمن ذكره الترمذي في جامعه، وإن وجد من صرح به من طبقة شيوخه فهو قليل نادر؛ بل الذي كان متعارفاً بينهم أن الحديث قسمان: صحيح وضعيف، والصحيح عندهم على طبقات متفاوتة بحسب تفاوت رواته في درجات الضبط والإتقان، حتى أوصلوه إلى خمس طبقات أو اكثر يشمل جميعها اسم الصحيح، فجاء المتأخرون منهم ووضعوا للأقسام الأخيرة اسماً يخصها وتتميز به عند التعارض والترجيع، فمنهم من يتشدد فيطلق على القسم الوسط حسناً، ومنهم من يتساهل فيطلق على القسم الأخير صحيحاً...»[1].

وراجع كتاب «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، فالشيخ الألباني خرج حديثاً هنا من ثلاثة طرق، وضعف الأول برجل ضعيف، والثاني بالانقطاع والثالث بالحسن بن أبي جعفر، وقال: «فمثله يستشهد به، فالحديث به صحيح»[2]، فصحح الحديث مع أن جميع طرقه ضعيفة وفيه تأييد لما قاله السيد أحمد بن محمد بن الصديق.

وقال الشيخ أبو إسحاق الحويني -من المعاصرين- بعد كلام له حول الحديث الحسن لغيره: «فالحاصل أن من قال بتقوية الأسانيد بضمها إلى بعضها: البخاري، وأبو حاتم، والنسائي، والترمذي، والبيهقي، والبغوي من المتقدمين في آخرين. وقد استقر عليه جمهور المتأخرين من أهل العلم كابن الصلاح، وابن عبد السلام، وابن دقيق العيد، والمزي، وابن تيمية، وابن القيم، والسبكي تقي الدين، وابن كثير، والزركشي، والعراقي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، وجماعة يطول الأمر بذكرهم. فهذا باختصار شديد الحجة في الباب. أما الأمثلة فكثيرة جدّاً لمن يطالع «سنن الترمذي» فقط، وقد ساق الحافظ في «النكت» جملة أحاديث من «جامع الترمذي» فيها انقطاع، وتدليس، ورواة متفق على ضعفهم، وجماعة

---

١. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص٦١-٦٤.

٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم ١٤٢٢.

سيئوا الحفظ، وحسنها الترمذي جميعا للشواهد الواردة في الباب»[1].

وقال الشيخ حمزة عبد الله المليباري -من المعاصرين- بعد كلام له حول تقوية الحديث الضعيف الذي ينجبر ضعفه بتعدد الطرق: «إن الضعيف نوعان: نوع ينجبر ونوع لا ينجبر. النوع الذي ينجبر هو ما لم يتبين خطأه ولا صوابه، ويقع تحته جميع أنواع الانقطاع، مثل المعلق والمدلس والمرسل والمنقطع والمعضل، بشرط أن لا يخالف نوع من هذه الأنواع المنقطعة ما صح من حديث متصل، أو أن لا يكون غريباً، أي: لا يعرف الحديث من وجه آخر. كما يقع تحت هذا النوع المنجبر ما رواه الضعيف غير المتروك ولم يتبين خطأه ولا صوابه. أما النوع الذي لا ينجبر فهو ما تبين خطأه وكان معلولاً، سواء أكان متصلاً أم منقطعاً، سواء أرواه ثقة أم ضعيف، أو ما تبين كذبه وكان موضوعاً»[2].

وقال الشيخ محمد الطحان: «الحسن لغيره: ١- تعريف: هو الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه. يستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتق إلى درجة الحسن لغيره بأمرين هما: أ- أن يُروى من طريق آخر فأكثر، على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه. ب- أن يكون ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه أو انقطاع في سنده أو جهالة في رجاله. ٢- مرتبته: الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته، وينبني على ذلك أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره قدم الحسن لذاته. ٣- حكمه: هو من المقبول الذي يُحتَجُّ به»[3]. وقال: «الصحيح لغيره: ١- تعريفه: هو الحسن لذاته إذا رُوي من طريق آخر مثله أو أقوى منه، وسُمي صحيحاً لغيره لأن الصحة لم تأت من ذات السند، وإنما جاءت من انضمام غيره له. ٢- مرتبته: هو أعلى مرتبة من الحسن لذاته، ودون الصحيح

---

١. أبو إسحاق الحويني الأثري، كشف المخبوء بثبوت حديث التسمية عند الوضوء، ص٤٦.
٢. حمزة عبد الله المليباري، علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، إلكتروني.
٣. محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص٤٤.

لذاته»[1].

وخلاصة القول إن حديث السفينة أقل أحواله أنه حديث حسن بمجموع أي طريقين منه. فرواية أبي ذر من طريق إسرائيل مثلاً رجالها ثقات غير المبهم التابعي الذي لم يسمّ، وقد عرفت أنه يستشهد به. ورواية ابن الزبير رجالها متفق عليهم غير ابن لهيعة وهو يستشهد بحديثه بلا شك ولا ريب كما قال الشيخ الألباني. فالحديث بمجموع هذين الطريقين حسن. ورواية ابن عباس رجالها ثقات غير الحسن بن أبي جعفر، وهو من رجال أحمد في مسنده ويستشهد بحديثه كما قال الشيخ الألباني فمع انضمامها إلى رواية أبي ذر أو ابن الزبير سيرتقي الحديث إلى درجة الحسن. ورواية أبي سعيد على أقل الأحوال رجالها ثقات غير عبد العزيز بن محمد مستور الحال وعطية التابعي الصدوق بالإجماع، فمع انضمامها إلى رواية ابن الزبير أو أبي ذر أو ابن عباس سيرتقي الحديث إلى درجة الحسن بمجموع الطريقين. أما رواية علي (عليه السلام) فهي في أقل أحوالها رجالها ثقات غير معاوية بن هشام، ولا شك في أنه يستشهد به، وعنعنة الأعمش لا تخرج الرواية من صلاحيتها للاستشهاد كما سبق توضيح ذلك كلّه مفصلاً؛ فمع انضمامها إلى رواية ابن عباس أو ابن الزبير أو أبي ذر أو أبي سعيد سيرتقي الحديث بمجموع الطريقين إلى درجة الحسن. فلا شك في أن الحديث -اعتماداً على قواعدهم في علم مصطلح الحديث- بمجموع طرقه من رواية ابن الزبير وابن عباس وعلي (عليه السلام) وأبي سعيد وأبي ذر صحيح.

وقد قال ابن تيمية كما مرّ: «وأما من عرف منه أنه يتعمد الكذب، فمنهم من لا يروي عن هذا شيئاً، وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره، لم يرو في مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، لكن يروي عمن عرف منه الغلط للاعتبار به والاعتضاد»[2]. فرواة حديث السفينة إما هم ثقات وحديثهم صحيح لذاته -كجميع رواة حديث ابن الزبير سوى ابن لهيعة، وجميع رواة

---

١. المصدر نفسه، ص٤٣.

٢. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج١٨، ص١٨-١٩.

حديث ابن عباس سوى الحسن بن أبي جعفر، وجميع رواة حديث علي(عليه‌السلام)، وجميع رواة حديث أبي ذر سوى المبهم التابعي- أو هم من رجال أحمد في مسنده فيمكن -اعتماداً على ما قاله ابن تيمية- الاستشهاد بحديثهم كابن لهيعة في رواية ابن الزبير، والحسن بن أبي جعفر في رواية ابن عباس، وعطية العوفي في رواية أبي سعيد الخدري. أما بالنسبة إلى المبهم التابعي في رواية أبي ذر فقد قال ابن كثير في مثل هذا كما مرّ: «قد وقع في مسند الإمام أحمد من هذا القبيل كثير»، فيمكن الاستشهاد به أيضاً. أما عبد الرحمن بن أبي حماد وأبو سلمة الصائغ فقد ثبتنا وثاقتهما، وعبد العزيز بن محمد بن ربيعة ثبتنا أن محله الصدق أو مع التنزل فيمكن الاستشهاد بحديثه أيضاً.

ومن لا يسلم بما قاله الحافظ السخاوي: «وبعض طِرق هذا الحديث يقوي بعضها بعضاً»، مع ما ذكرنا في هذا الكتاب في إثبات صحة ومتانة ما قاله، فقد خالف أصول الجرح والتعديل وعلم الحديث بلا شكّ وريب. ولو اطّلع السخاوي على رواية علي (عليه السلام) لم يحسن الحديث فقط؛ بل لصححه.

وقد ذكرنا في ما مرّ كلمات بعض محققي السنة وحججهم في تضعيف حديث سفينة نوح (على نبيّنا وعليه السلام). ولم نجد أحداً منهم -حتى الذين صححوا الحديث وحسّنوه- استوعب طرقه وعالج المسألة بيسر وسهولة لا سيما المعاصرين منهم، فقد جمع لهم السيد مير حامد اللكهنوي طرق الحديث في «عبقات الأنوار» والكتاب مطبوع. ومن الواضح أن النتيجة الحاصلة لهم -في الحكم على الحديث- اعتماداً على تخريجاتهم الناقصة لا يعتمد عليها. وأكثر هؤلاء المحققين لم يطلعوا على رواية ابن الزبير، وجميعهم لم يطلعوا على رواية علي (عليه السلام)، والحديث صحيح بهما دون احتياج إلى طرقه الأخرى. فقد اشتغلوا بنقل كلام علماء الجرح والتعديل في تضعيف الذين رووا الحديث عن أبي إسحاق كمفضل بن صالح وعبد الله بن داهر وعبد الله بن عبد القدوس وسويد بن سعيد وهم غافلون عن

رواية إسرائيل عن أبي إسحاق صحيحة السند على شرط الشيخين. ثم تراهم يعتمدون أشد الاعتماد على نور الدين الهيثمي مع أنه لا يعرف حال بعض رواة رواية أبي سعيد الخدري وهم ثقات وصدوقون. ثم يضعفون عطية لأجل تدليسه المزعوم وهم يرون أنه قد صرح بنسبة أبي سعيد في حديث السفينة، ثم مع ذلك فاتهامه بالتدليس غير صحيح. ثم تراهم لا يستشهدون بحديث الضعفاء عندهم -وإن كان ضعفهم لجهة الحفظ دون الصدق- والمستورين عندهم وإن كانوا من التابعين.

الفصل العاشر:
أحاديث تشهد لمعنى حديث السفينة

قاعدة تصحيح الأحاديث بالشواهد المعنوية، وذكر بعض الأمثلة من كلام كبار علماء السنة

لو سلّمنا بضعف جميع أسانيد حديث السفينة وأنه لا يتقوى بجموع طرقه، ولكن الحديث مع ذلك يصح بالشواهد المعنوية كما هو مقرر في علم الحديث. ومثال ذلك، أن الشيخ الألباني بعد أن صحح حديث الثقلين[1] بلفظ «إنّي قد تركتُ فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله، وعترتي أهل بيتي»، وردّ على الذي ضعف الحديث ووصفه بـ«أنه حديث عهد بهذه الصناعة» وبأنّه «قصر تقصيراً فاحشاً في تحقيق الكلام عليه» أي على الحديث، قال وهو بصدد الردّ على الشيعة: «فتبين أن المراد بـ«أهل البيت» المتمسكين بسنته (صلى الله عليه وآله وسلم)، فتكون هي المقصود بالذات في الحديث، ولذلك جعلها أحد «الثقلين» في حديث زيد بن أرقم المقابل للثقل الأول وهو القرآن، وهو ما يشير إليه قول ابن الأثير في «النهاية»: «سماهما ثقلين؛ لأنّ الآخذ بهما (يعني الكتاب والسنة) والعمل بهما ثقيل، ويقال لكل خطير نفيس «ثَقَل»، فسماهما «ثقلين» إعظاماً لقدرهما وتفخيماً لشأنهما». قلت: والحاصل أن ذكر أهل البيت في مقابل القرآن في هذا الحديث كذكر سنة الخلفاء الراشدين

---

١. انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحية، رقم ١٧٦١.

مع سنته (صلى الله عليه وسلم) في قوله: «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين». قال الشيخ القارئ: «فإنهم لم يعملوا إلا بسنتي، فالإضافة إليهم، إما لعملهم بها، أو لاستنباطهم واختيارهم إياها». إذا عرفت ما تقدم فالحديث شاهد قوي لحديث «الموطأ» بلفظ: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما، كتاب الله وسنة رسوله». وهو في «المشكاة» (١٨٦). وقد خفي وجه هذا الشاهد على بعض من سود صفحات من إخواننا الناشئين اليوم في تضعيف حديث الموطأ» انتهى كلامه.

أقول:

وقوله: «يعني الكتاب والسنة» ليس كلام ابن الأثير في «النهاية»؛ بل كلام الشيخ الألباني نفسه. فانظر إليه كيف يجعل حديث الثقلين بلفظ «كتاب الله وعترتي أهل بيتي» شاهداً قوياً للخبر المرسل الضعيف في «الموطأ» بلفظ «كتاب الله وسنة رسوله»، ثم يرد على إخوانه الذين ضعفوا حديث الموطأ ويصفهم بـ«الناشئين». ومن المعلوم الواضح أنه جعل حديث الثقلين شاهداً لمعنى الخبر المرسل في «الموطأ»، وإلا فلفظ حديث الثقلين يختلف تماماً عما جاء في «الموطأ».

ولما روى ابن حبان حديث أفلح بن سعيد عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة مرفوعاً: «إن طالت بك مدة فسترى قوماً يغدون في سخط الله، ويروحون في لعنته، يحملون سياطاً مثل أذناب البقر»، وقال عقبه: «وهذا بهذا اللفظ باطل»، تعقبه الذهبي بقوله: «وقد رواه سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: «اثنان من أمتي لم أرهما: رجال بأيديهم سياط مثل أذناب البقر، ونساء كاسيات عاريات». قلت: بل حديث أفلح صحيح غريب، وهذا شاهد لمعناه»[1]. وأقره الحافظ ابن حجر العسقلاني[2].

١. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٢٧٥، في ترجمة أفلح بن سعيد.
٢. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١، ص٣٢٢.

ولما ذكر ابن كثير رواية بلفظ: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» قال ما نصه: «وفي الصحيح شاهد لمعناه وهو قوله (صلى الله عليه وسلم) بعد ذكر الشفاعة: «أترونها للمؤمنين المتقين؟ لا، ولكنها للخاطئين المتلوثين»»[1].

قال السيد أحمد بن الصديق الغماري الشافعي (ت ١٣٨٠هـ) بعد أن ذكر بعض الأمثلة لتصحيح الأحاديث من قبل علماء السنة بالشواهد المعنوية: «والأحاديث التي صححوها بهذه الطريق كثيرة جدّاً يطول تتبعها»[2].

أقول:

إذا عرفت هذا:

الحديث الأول: حديث الثقلين

قال محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) نقلاً عن الشيخ صالح بن مهدي المقبلي (ت ١١٠٨هـ): «المشهور الذي لا يجهله إلا مقلد في النقل لا يصح تقليده أن الشيعة يقولون بحجية إجماع الأمة وحجة إجماع أهل البيت، فالرافضة لدخول المعصوم في الموضعين. وأما الزيدية فلا يقولون بالعصمة في الإمام ولا باشتراطها، والنقل عنهم باشتراط ذلك باطل، ولكن يقولون بإجماع الأمة بمثل أدلة غيرهم، وبإجماع أهل البيت لأحاديث تواترت معنى أن أهل البيت والكتاب لا يفترقان حتى يردا عليه الحوض لكثرة طرقها منها عند من التزم الصحة كمسلم والحاكم وابن حبان، وعند غيرهم كأحمد والطبراني والخطيب وابن أبي شيبة والدارمي وأبي يعلى الموصلي وغيرهم من أحاديث جماعة من الصحابة قد ذكرناهم في العلم الشامخ. وزعم البرزنجي أنه بلغ بهم إلى خمسة وعشرين صحابيّاً ويشهد له حديث مثل أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق، أخرجه الحاكم وابن جرير والخطيب

١. ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج١، ص٤٩٨.
٢. أحمد بن الصديق المغربي، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ص٤٦.

والطبراني والبزار، وكذا أخرج أحمد حديث النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف فإذا خالفتها قبيلة اختلفوا فصاروا حزب إبليس، ومن أنصف عَلِم أن هذا الدليل أقوى من أدلة إجماع الأمة بمراتب»[1].

فقد جعل حديث السفينة شاهداً لمعنى حديث الثقلين. وقد مرّ كلام الشيخ صالح بن مهدي المقبلي (ت ١١٠٨هـ) في حديث الثقلين: «ويشهد لمعناه ويعاضده حديث «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق»»[2]. ونحن لا نحتاج إلى كلام الصنعاني ولا المقبلي في هذا المجال فالأمر واضح جدّاً، وليس في حديث السفينة إلا جملة تشبيهية: «مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح»، ثم ذِكرُ وجه هذه التشبيه «من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق». وهذه التشبيه يؤيده ويعاضده ما ثبت عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): «**إني تارك فيكم الثقلين، إن تمسكتم أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله وأهل بيتي**»، (صححه الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»[3])، ومعناه: من اتّبع أهل البيت فقد هدى ونجا ومن لم يتّبعهم فقد ضلّ وغرق كما هو صحيح بالنسبة إلى الثقل الأول أي كتاب الله عزوجلّ. وهكذا من ركب سفينة نوح نجا ومن لم يركب غرق كما قال تبارك وتعالى: ﴿فكذبوه فنجيناه ومن معه في الفلك وجعلناهم خلائف وأغرقنا الذين كذبوا بآياتنا فانظر كيف كان عاقبة المنذرين﴾[4]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿فأنجيناه ومن معه في الفلك المشحون * ثم أغرقنا بعد الباقين﴾[5]. فقد ثبتت صحة تشبيه أهل البيت بسفينة نوح كما هو واضح لمن يقايس بين حديث الثقلين وما جاء في القرآن الكريم في قصة نوح (على نبينا وعليه السلام). فحديث الثقلين يشهد لمعنى حديث السفينة، وهذا دون أي تكلف، بخلاف ما كان في كلام

---

١. محمد بن إسماعيل الصنعاني، إجابة السائل شرح بغية الآمل، ص١٥٦.

٢. صالح بن مهدي المقبلي اليمني، العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ، ص٥٢٠.

٣. انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٧٦١.

٤. سورة يونس: الآية ٧٣.

٥. سورة الشعراء: الآيتان ١١٦-١١٧.

الشيخ الألباني المذكور آنفاً.

بل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) هو الذي جعل حديث الثقلين شاهداً لمعنى حديث السفينة -أو العكس-، بحسب ما رواه الفسوي بسنده عن حنش عن أبي ذر (رحمة الله عليه): «أيها الناس إني قد تركت فيكم الثقلين: كتاب الله عزوجل وعترتي أهل بيتي، وأحدهما أفضل من الآخر، كتاب الله عزوجل. ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض. وإن مثلهما كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تركها غرق»، فلا نحتاج إلى كلام الصنعاني ولا المقبلي لإثبات ذلك. يمكن أن يكون أبو ذر (عليه الرحمة والرضوان) هو الذي جمع بين الحديثين لكون معناهما واحداً.

الحديث الثاني: حديث في تفسير قوله تعالى: ﴿ولكل قوم هاد﴾، والهاد رجل من بني هاشم، وإثبات صحة سنده

ويشهد لمعنى حديث السفينة أيضاً ما رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت ٢٩٠هـ) في «زوائد المسند»[١]، (وعنه ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق»[٢])، والطبراني في «المعجم الصغير»[٣] و«المعجم الأوسط»[٤]، (وعنه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»[٥])، وضياء الدين المقدسي في «الأحاديث المختارة»[٦]، كلهم بأسانيدهم عن الحافظ الكبير عثمان بن أبي شيبة، عن محدث الكوفة مطلب بن زياد، عن الإمام المفسر الثقة إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، عن عبد خير الهمداني الكوفي المخضرم الثقة بالإجماع، عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) في قوله تبارك وتعالى ﴿إنما أنت منذر ولكل قوم هاد﴾ أنه (عليه السلام) قال:

---

١. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص١٢٦.
٢. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج٤٢، ص٣٥٩.
٣. الطبراني، المعجم الصغير، ج١، ص٢٦١.
٤. الطبراني، المعجم الأوسط، ج٢، ص٩٤؛ ج٥، ص١٥٣؛ ج٧، ص٣٧٩.
٥. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٢، ص٣٦٨، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
٦. ضياء الدين المقدسي، الأحاديث المختارة، مسند علي (عليه السلام)، رقم ٦٦٨ و٦٦٩.

«رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المنذر، والهاد رجل من بني هاشم». ورواه أيضاً ابن أبي حاتم في تفسيره بهذا الإسناد غير أنه قال: «عن عبد خير عن علي ﴿لكل قوم هاد﴾ قال: الهاد رجل من بني هاشم»[1]. ولم يذكر قول علي (عليه السلام) بأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) هو المنذر، ولعلّ هذا لوضوحه كما ورد في الآية ﴿إنما أنت منذر﴾.

قال الشيخ الألباني بعد أن أورده من «زوائد المسند»: «وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات»[2]. وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح»[3]، وقال الحافظ نور الدين الهيثمي: «رواه عبد الله بن أحمد والطبراني في الصغير والأوسط ورجال المسند ثقات»[4]، وأعقبه محقق كتاب «مجمع البحرين» بقوله: «وكذلك رجال الطبراني ثقات»[5]، وقال محقق كتاب «جامع المسانيد» لابن كثير: «إسناده صحيح»[6]، وقال محقق كتاب «زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند»: «إسناده حسن، المطلب بن زياد بن أبي زهير وثقه أحمد وابن معين والعجلي وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم. والسدي هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة صدوق يهم ورُمي بالتشيع»[7]. وقال محقق كتاب «الأحاديث المختارة»: «إسناده حسن، المطلب بن زياد صدوق يهم»[8]، وقد عرفت أن ضياء الدين المقدسي التزم الصحة في كتابه، وسيأتي الرد على محققي كتاب ضياء الدين المقدسي وزوائد المسند الذين إنما حسّنا الحديث ولم يصححاه، وإن كان في ما قال الشيخ الألباني وغيره في تصحيح سند الحديث كفاية.

وهذا تفسير ثقل القرآن علي بن أبي طالب (عليه السلام) لهذه الآية، وهو كلام لا يقال

---

١. ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم، ج٧، ص٢٢٢٥.
٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٤٨٩٩.
٣. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، رقم ١٠٤١، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر.
٤. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٧، ص٤٠.
٥. نور الدين الهيثمي، مجمع البحرين في زوائد المعجمين، حديث رقم ٣٣٤٢.
٦. ابن كثير، جامع المسانيد والسنن، ج٢٠، ص٩٣، حديث رقم ٥٧٦.
٧. عبد الله بن أحمد بن حنبل، زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند، رقم ١٤٨.
٨. ضياء الدين المقدسي، الأحاديث المختارة، مسند علي (عليه السلام)، حديث رقم ٦٦٨ و٦٦٩.

بالرأي أبداً، فهو في حكم المرفوع؛ فإنه (عليه السلام) أخذه عن ابن عمه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فلا بدّ من قبوله بعد أن صح سنده باعتراف جمع من المحدثين. هذا وقال الشيخ الألباني: «تفسير الصحابي للقرآن له حكم الرفع كما قرره الحاكم في «مستدركه»»[1]، فكيف إذا كان المفسر ثقل القرآن الذي لن يفترق عنه أبداً بإخبار صاحب الرسالة (صلى الله عليه وآله وسلم)؟ وهذا الهاد الهاشمي لا بدّ من أن يكون أفضل بني هاشم في عصره، فالأفضل هو الهاد وعلى غيره من الهاشميين وغيرهم أن يهتدوا بهديه كما هو واضح جدّاً. ونحن نعلم أن أهل البيت، أهل الكساء والمباهلة، هم أفضل بني هاشم -بالإجماع- بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، فالهاد الهاشمي بعده (صلى الله عليه وآله وسلم) لا بدّ من أن يكون منهم. إذن قوله (عليه السلام): «والهاد رجل من بني هاشم» يعادل قوله: «والهاد رجل من أهل البيت»، وهذا أمر واضح ليس فيه أي تكلف. ومن هنا جعلنا معنى هذا الحديث شاهداً لحديثي السفينة والثقلين. فمن الواضح أنّ كل من خالف الهاد الهاشمي من أهل البيت هلك، ومن تمسك به نجى، وهذا خصوصية من يسميه القرآن «الهاد»، وهذا المعنى بعينه هو معنى ما ورد في حديثي السفينة والثقلين.

ولذا جاء في كتب الشيعة بسند صحيح عن بريد بن معاوية العجلي (رحمه الله) عن الإمام أبي جعفر محمد بن علي الباقر (عليه السلام) في تفسير قوله عزوجلّ ﴿إنما أنت منذر ولكل قوم هاد﴾ ما نصه: «رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) المنذر، ولكل زمان مِنّا هاد يهديهم إلى ما جاء به نبي الله (صلى الله عليه وآله وسلم)»[2]. وكلامه (عليه السلام) هذا «ولكل زمان مِنّا -أي منّا أهل البيت- هاد» تفسير معقول منطقي بغض النظر عن الحديث الذي صححه علماء السنة من رواية علي (عليه السلام)، ولكن لمن يفهم معنى حديثي

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١١٩١.

٢. الكليني، الكافي، ج١، ص١٩١؛ محمد بن الحسن الصفار، بصائر الدرجات، ص٤٩؛ علي بن بابويه القمي، الإمامة والتبصرة، ص١٣٢؛ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، ص٦٦٧.

الثقلين والسفينة. أما من لا يفهم أو لا يريد أن يفهم معناهما فنلزمه بحديث علي (عليه السلام) في تفسير الآية، وقد صحح الشيخ الألباني وغيره إسناده كما عرفت. وقد ورد في معنى تفسير الإمام الباقر (عليه السلام) أحاديث كثيرة في كتبنا بلغت حدّ الاستفاضة والتواتر.

ثم نحن نعلم بالإجماع أيضاً أنّ علي بن أبي طالب (عليه السلام) هو أفضل أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) -وأفضل بني هاشم بطريق أولى- بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، فهو «الهاد» لقومه بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كما هو واضح أيضاً بلا أي تكلف. ولذا قال ابن أبي حاتم بعد أن روى الحديث المذكور عن شيخه ابن الجنيد بسنده عن علي (عليه السلام): «قال ابن الجنيد: هو علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)» أي الرجل الهاشمي الهاد[1]. وابن الجنيد هذا هو الحافظ علي بن الحسين بن الجنيد (ت ٢٩١هـ)، قد ترجم له الذهبي في «تذكرة الحفاظ» فقال: «الحافظ الثبت... كان بصيراً بالرجال والعلل»[2]، وفي «سير أعلام النبلاء»: «الإمام الحافظ الحجة... وكان من أئمة هذا الشأن»[3]، وفي «تاريخ الإسلام»: «وكان واسع الرحلة، بصيراً بهذا الفن، خبيراً بالرجال والعلل»[4]. وهكذا قال السيوطي: «عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) في قوله إنما أنت منذر ولكل قوم هاد قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المنذر، وأنا الهادي وفي لفظ والهادي رجل من بني هاشم يعني نفسه»[5].

إذن، علي (عليه السلام) هو أول هؤلاء الهاديين من بني هاشم، وقد ورد التصريح بذلك في حديث رواه الحاكم عن علي (عليه السلام) وصححه بلفظ: «قال علي: رسول الله (صلى

١. ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم، ج٧، ص٢٢٢٥.
٢. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص٦٧١.
٣. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٤، ص١٦.
٤. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٢٢، ص٢٠٦.
٥. جلال الدين السيوطي، الدر المنثور، ج٤، ص٤٥.

الله عليه وسلم) المنذر وأنا الهادي»[1]، وضعفه بل كذبه بعضهم. ولكن رواه أيضاً المقدسي في «الأحاديث المختارة» من حديث سعيد بن جبيرعن ابن عباس أنه قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المنذر والهاد علي بن أبي طالب»[2]، وشرطه في هذا الكتاب أنه لا يروي إلا الصحيح عنده كما عرفت. وحسن الحافظ ابن حجرالعسقلاني إسناده من حديث ابن عباس[3]. وقد ورد التصريح بهذا أيضاً في كتبنا بسند صحيح عن أبي بصير(رحمه الله) عن الإمام الباقر(عليه السلام) في تفسيرالآية: «رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) المنذر وعلي الهادي»[4]. وهكذا جاء في رواية بريد العجلي السابقة بعد قول الباقر(عليه السلام) المذكور: «ثم الهداة من بعده علي ثم الأوصياء واحد بعد واحد». وقد روي مثل هذا التفسير عن الإمام أبي جعفرالباقر(عليه السلام) في كتب السنة أيضاً كما أشارإلى ذلك ابن أبي حاتم بقوله: «قال ابن الجنيد: هوعلي بن أبي طالب (رضي الله عنه). وروي عن عبد الله بن عباس وعن أبي جعفرمحمد بن علي نحو ذلك»[5]. ثم الحسن والحسين هما أفضل بني هاشم بعد أبيهما بالإجماع.

وراجع كتاب «نفحات الأزهار» للسيد علي الميلاني لمزيد اطلاع على أسانيد هذا الحديث ودلالته[6].

التنبيه

ذكرالشيخ الألباني حديث علي (عليه السلام) من «زوائد المسند» من رواية عبد الله بن

---

١. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٣٠.
٢. ضياء الدين المقدسي، الأحاديث المختارة، مسند ابن عباس، حديث رقم ١٥٨.
٣. ابن حجرالعسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج٨، ص٢٨٥؛ وليد بن أحمد الحسين الزبيري، موسوعة الحافظ ابن حجرالعسقلاني الحديثية، ج٤، ص٥١٢.
٤. محمد بن الحسن الصفار، بصائرالدرجات، ص٥٠.
٥. ابن أبي حاتم الرازي، تفسيرابن أبي حاتم، ج٧، ص٢٢٢٤.
٦. علي الحسيني الميلاني، نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار، ج٢٠، باب قوله عزوجل ﴿إنما أنت منذر ولكل قوم هاد﴾.

أحمد بن حنبل وقال عقبه كما مرّ: «وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات»، ثم قال: «وقد رواه ابن عساكر من غير طريق عبد الله فأفسده، قال أخبرنا أبو العزبن كادش: أنا أبو الطيب طاهر بن عبد الله: أنا علي بن عمر بن محمد الحربي: أنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار: عثمان بن أبي شيبة... فساقه مختصراً بلفظ: «والهادي علي». وهو بهذا الاختصار منكر، ولعله من أبي العزبن كادش واسمه أحمد بن عبيد الله شيخ ابن عساكر، فقد قال ابن النجار: «كان مخلطاً كذاباً، لا يحتج بمثله، وللأئمة فيه مقال»». فقد صحح الحديث بلفظ «والهاد رجل من بني هاشم» وأنكره بلفظ «والهادي علي». وهكذا قال الشيخ أحمد محمد شاكر بعد أن صحح إسناد رواية علي (عليه السلام) بلفظ: «والهاد رجل من بني هاشم»: «وذكر السيوطي في الدر المنثور (٤:٤٥) ونسبه إلى الحاكم وصححه وابن مردويه وابن عساكر، وهو تساهل منه؛ فإن رواية الحاكم في المستدرك بلفظ منكر، قال علي: «رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المنذر، وأنا الهادي»، وصححه وتعقبه الذهبي قال: «بل كذب، قبح الله واضعه»!»[1]. فصححه أيضاً بلفظ: «والهاد رجل من بني هاشم»، وأنكره بلفظ: «أنا الهادي» أي علي (عليه السلام). وهكذا محقق كتاب «الأحاديث المختارة» الدكتور عبد الملك بن دهيش، فحسن الحديث بلفظ: «المنذر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والهاد رجل من بني هاشم»، ولكنه قال: «وهو عند الحاكم بلفظ آخر لكنه منكر»[2].

وأنت تعلم أنه ليس بين الحديثين أي فرق، فالرجل الهاد من بني هاشم بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) هو علي (عليه السلام)؛ لأنه أفضل بني هاشم بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ بل هو أفضل أهل بيته بالإجماع، فأين النكارة؟! وإني كنت أفكر أتساءل ولم أفهم لماذا صححوه بهذا اللفظ وأنكروه بلفظ ورد فيه تصريح باسم علي (عليه السلام) مع أن المعنى واحد كما فهم الحافظ ابن الجنيد، حتى وقفتُ على كلام للشيخ سعد

١. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن أحمد، بتحقيقه رقم ١٠٤١.

٢. ضياء الدين المقدسي، الأحاديث المختارة، مسند علي (عليه السلام)، حديث رقم ٦٦٩.

بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، فإنه بعد أن ذكر الكلام السابق للشيخ أحمد محمد شاكر تعقبه بقوله: «قلت: ولست أدري ما الفرق عند الشيخ أحمد شاكر بين رواية الحاكم هذه ورواية عبد الله في «زوائد المسند»؟ فقوله: «رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المنذر، والهاد رجل من بني هاشم»، يقضي أن يكون الهادي غير المنذر، وإلا لقال: «رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المنذر والهاد»، وإذا كان المقصود بالهادي غير الرسول (صلى الله عليه وسلم)، فمن أولى بذلك من بني هاشم غير علي (رضي الله عنه)؟ هذا على فرض صحته، مع أنه من طريق السدي...»[1] ثم ضعف الحديث لأجل السدي وسيأتي الرد عليه مفصلاً. فقد وصل الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد إلى النتيجة التي وصلتُ إليها قبل أن أطلع على كلامه، وهي أنه ليس بين معنى الحديثين أي فرق وهذا واضح جدّاً؛ ولذا قال: «فمن أولى بذلك من بني هاشم غير علي (رضي الله عنه)»؛ ولذا قال الحافظ ابن الجنيد ما قال. ثم اعترض الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد على الشيخ أحمد شاكر في عدم فهمه للحديث، ولم يطلع على أو لم يذكر عدم فهم الشيخ الألباني أيضاً للحديث.

ثم فهمتُ شيئاً آخر بعد مراجعة كلام شيخ الألباني مرة أخرى، وهو أنّ الشيخ الألباني لم يقرأ الحديث صحيحاً، ويدلّ على ذلك أنه كتب الحديث هكذا: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «المنذر والهادي: رجل من بني هاشم»». وأنت لن ترى الحديث بهذا اللفظ «الهادي» في زوائد المسند ولا المعاجم للطبراني ولا تفسير ابن أبي حاتم ولا الأحاديث المختارة للضياء المقدسي؛ بل فيهم «الهاد». وعلى كل حالٍ، فإنه قد جعل المنذر والهاد(ي) رجل من بني هاشم بتفسير الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهذا غير صحيح؛ بل هذا التفسير هو تفسير علي (عليه السلام) والكلام كلامه كما هو واضح. فقد جاء في المصادر السابقة: «عن علي في قوله﴿إنما أنت منذر ولكل قوم هاد﴾ قال: رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المنذر والهاد رجل من بنى هاشم»، وهذا ظاهر في أن المفسر هو علي بن أبي طالب (عليه السلام).

---

١. ابن الملقن، مختصر استدراك الذهبي على المستدرك الحاكم، ج٣، ص١٤٣٧.

وهكذا فهم ابن أبي حاتم وابن الجنيد وابن كثير[١] والسيوطي[٢] والشيخ أحمد شاكر والشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد أن علياً (عليه السلام) هو الذي قال: «رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المنذر، والهاد رجل من بني هاشم». وفي كتاب «الروض الداني إلى المعجم الصغير الطبراني» جاء الحديث هكذا: «عن علي (رضي الله عنه): «في قوله عزوجل ﴿إنما أنت منذر ولكل قوم هاد﴾ قال: رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) المنذر، والهاد: رجل من بني هاشم»»، ثم كتب في الهامش تعليقاً على كلمة «قال»: «قال: أي علي (رضي الله عنه)»[٣]. وهكذا جاء في «المعجم الصغير» في الهامش تعليقاً على كلمة «قال»: «قوله: قال: أي علي (رضي الله عنه)، وقوله: رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مبتدأ خبره المنذر»[٤]. وقال محقق كتاب «المعجم الأوسط» تعليقاً على كلمة «قال»: «القائل هو علي بن أبي طالب»[٥]؛ بل وأوضح من جميع ذلك هو نص ما رواه أبو حاتم: «حدثنا علي بن الحسين ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا المطلب بن زياد عن السدي عن عبد خير عن علي ﴿لكل قوم هاد﴾، قال: الهاد رجل من بني هاشم»، فهذا نص صريح في أن المفسر هو علي (عليه السلام).

هذا، ولو كان المتكلم هو رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يبهم الأمر الذي صرح به الله عزوجل في القرآن؛ لأنّ الله تبارك وتعالى يقول: ﴿إنما أنت منذر﴾، فكيف يقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عن المنذر «إنه رجل من بني هاشم»؟! نعم، يصح هذا التركيب «المنذر والهاد رجل من بني هاشم» مع وضوح أن المنذر هو «أنت» في حالة واحدة وهي كون الهادي رجل من بني هاشم غير النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فيرجع الأمر كما كان. ومضافاً إلى ما قال الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد «فقوله: «رسول الله (صلى الله عليه

---

١. انظر: ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج٢، ص٥٢٠.
٢. انظر: جلال الدين السيوطي، الدر المنثور، ج٤، ص٤٥.
٣. الطبراني، الروض الداني إلى المعجم الصغير، ج٢، ص٣٨.
٤. الطبراني، المعجم الصغير، ج١، ص٢٦٢.
٥. الطبراني، المعجم الأوسط، ج٥، ص١٥٣، الهامش.

وسلم) المنذر، والهاد رجل من بني هاشم»، يقضي بأن يكون الهادي غير المنذر، وإلا لقال: «رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المنذر والهاد»». فالآية نفسها ترد على ما زعم الشيخ الألباني، لأنه لو كان هذا التفسير صحيحاً لنزلت الآية هكذا «إنما أنت منذر وهاد لكل قوم». ومن هنا قال ابن تيمية: «قول من قال: أنت نذير وهاد لكل قوم قول ضعيف»[1]. وقد فهم الذهبي هذا الحديث فهماً صحيحاً؛ ولذا قال عقب الحديث في «ميزان الاعتدال» في ترجمة الحافظ عثمان بن أبي شيبة: «غريب جدّاً»[2] ولا يمكن له أن يطعن في السند. وهكذا لم يمكن لابن حجر العسقلاني أن يطعن في السند؛ فإنه بعد أن حسّن إسناد حديث ابن عباس وذكر رواية علي (عليه السلام) قال: «وفي إسناد كل منهما بعض الشيعة ولو كان ذلك ثابتاً ما تخالفت رواته»[3]. ولا أرى أي اختلاف بين الروايتين؛ بل رواية ابن عباس (عليه الرحمة) تفسر رواية علي (عليه السلام).

ثم إن الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد ضعف رواية علي (عليه السلام) بلفظ: «والهاد رجل من بني هاشم» لأجل السدي، فقد صار مصداقاً كاملاً لكلام الشيخ المعلمي: «إذا استنكر الأئمة المحققون المتن وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقاً حيث وقعت، أعلّوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً». فجاء بعلة ليست بقادحة مطلقاً؛ لأنّه فهم أن معنى رواية علي (عليه السلام) لا يمكن قبوله، كالرواية التي صححها الحاكم وحسنها ابن حجر العسقلاني، فهو لا يمكن له الجمع بين دلالة هذا الحديث وبين أصول عقائده، فضعف الحديث بعلة غير قادحة، وكان عليه أن يصحح عقيدته اعتماداً على الحديث الصحيح. فقد خالف الشيخ الألباني والشيخ أحمد شاكر والضياء المقدسي والحافظ الهيثمي الذين صححوا سند هذا الحديث أو قالوا بوثاقة رجاله.

---

١. ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ج٧، ص١٤١.
٢. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص٣٨.
٣. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج٨، ص٢٨٤.

وهكذا خالف الذهبي الذي أورد الحديث في ترجمة الحافظ عثمان بن ابي شيبة (ت ٢٣٩هـ، من رجال الصحيحين) دون السدي.

أمّا السدي هذا فهوإسماعيل بن عبد الرحمن (ت ١٢٧هـ)، من رجال مسلم في صحيحه[١]، كثيرالحديث جدّاً، من التابعين، وهوثقة كما عرفتَ من كلام الهيثمي والشيخ الألباني والشيخ أحمد محمد شاكروغيرهم. قد خرج له مسلم في صحيحه خمسة أحاديث، قال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي -من المعاصرين- عقب أحد أحاديثه: «أخرجه مسلم في كتاب الحدود، الباب ٧، في إقامة الحد على الأرقاء، حديث (١٧٥)، وهوالوحيد في بابه»، وكذا قال عقب حديث آخر: «أخرجه مسلم في الأشربة، الباب ٢، حديث (١٩٨٣)، عن سفيان الثوري عنه، وهوالوحيد في الباب»[٢]. فالظاهرأن مسلم قد احتج بالسدي في «صحيحه» ولم يخرج له في الشواهد والمتابعات فقط. إذا عرفت هذا فاعلم أن الذهبي قال: «من أخرج له الشيخان على قسمين: أحدهما: ما احتجّا به في الأصول. وثانيهما: من خرّجا له متابعة وشهادة واعتباراً. فمن احتجّا به أو أحدهما، ولم يُوثّق، ولا غُمز، فهوثقة، حديثه قوي. ومن احتجّا به أو أحدهما، وتكلم فيه: فتارة يكون الكلام فيه تعنّتاً، والجمهورعلى توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضاً. وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار. فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها: من أدنى درجات الصحيح. فما في «الكتابين» بحمد الله رجل احتجّ به البخاري أو مسلم في الأصول، ورواياته ضعيفة بل حسنة وصحيحة. ومن خرج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات ففيهم من في حفظه شيء، وفي توثيقه تردد. فكل من خُرّجَ له في «الصحيحين»، فقد قفزالقنطرة، فلا مَعدِل عنه إلا ببرهان بيّن. نعم، الصحيح مراتب، والثقات طبقات، فليس من وثق مطلقاً كمن تكلم فيه...»[٣].

١. أحمد بن علي بن منجوية الأصبهاني، رجال صحيح مسلم، ج١، ص٦٠، رقم ٧٧.
٢. ربيع بن هادي المدخلي، من عيب على مسلم إخراج حديثه والإجابة عنه، رقم ٢٣، إلكتروني.
٣. الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص٧٩-٨١.

وهكذا قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في الجواب عن إخراج البخاري لجماعة ضعفوا في مقدمة الفتح ما نصه: «ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب «الصحيح» لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته... وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبين السبب، مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقاً أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأنّ الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح. وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في «الصحيح»: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه. قال الشيخ أبو الفتح القشيري في «مختصره»: وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة، وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بـ«الصحيحين» ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما»[1].

ووثقه جمع من الأئمة فيهم بعض المتعنتين والمتشددين، وإنما تكلم فيه بعضهم لأجل ما بلغهم من مذهبه كما ستعرف، وهو جرح مردود كما عرفنا مفصلاً في بابه، وأورده الذهبي في كتابه «من تُكُلِّم فيه وهو موثق أو صالح الحديث». راجع ترجمته في «تهذيب التهذيب»، قال الحافظ الكبير المعروف يحيي بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ) مع تشدده المعروف في الرجال: «لا بأس به، ما سمعت أحداً يذكره إلا بخير»، ووثقه أحمد بن حنبل مطلقاً بكرّات ومرّات حين سئل عنه[2] وقال: «ليس به بأس، هو عندي ثقة» وقال: «السدي ثقة»، ولما تكلم فيه يحيي بن معين بقوله المبهم غير المفسر: «ضعيف»، غضب عبد الرحمن بن مهدي المتعنت غضباً شديداً وكره ما قال، وقال: «سبحان الله إيش ذا»[3]. وقال النسائي مع تشدده: «لا

١. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، المقدمة، ص٣٨١.

٢. انظر: أبو المعاطي، موسوعة أقوال الإمام أحمد في الرجال، رقم ١٦٧.

٣. أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج٢، ص٥٤٤، العقيلي، ضعفاء العقيلي، ج١، ص٦٧، في ترجمة إبراهيم بن مهاجر.

بأس به»، وقال مرة أخرى: «صالح». وقال ابن عدي: «هو عندي مستقيم الحديث صدوق لا بأس به»، وقال الحافظ أبو الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ): «كان عظيماً من عظماء»[١]. وذكره ابن حبان المتعنت جدّاً في «الثقات» وأخرج له في صحيحه، وكذلك ذكره ابن شاهين في «الثقات»، وقال العجلي: «ثقة عالم بالتفسير، راوية له»؛ بل قال إسماعيل بن أبي خالد: «هو أعلم بالتفسير من الشعبي»، وقال سفيان الثوري: «كان فقيهاً»[٢]، وأخرج له مع مسلم كل من ابن خزيمة والحاكم وابن حبان والضياء المقدسي وأبو عوانة الأسفرايني (ت ٣١٦هـ) في صحاحهم. وقد حسن وصحح له الترمذي في سننه. وقد روى عنه جمع من الثقات والأئمة كشعبة الذي هو مشهور بأنه لا يروي إلا عن ثقة[٣]. وراجع ترجمة السدي في «سير أعلام النبلاء» فقد عبر عنه بـ«الإمام المفسر»[٤]، وقال الشيخ الألباني: «إنّ السدي لم يرم بتدليس»[٥].

هذا ما ورد فيه من التوثيق والتعديل من قبل كبار أئمة الجرح والتعديل والحديث. ولا بأس بأن نورد هنا جميع ما ذكره الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد من الجرح في السدي، مضافاً إلى بعض ما لم يذكره، وكلما ذكره -بعد التسليم بثبوته عن الجارح- من قبيل الجرح المبهم غير المفسر، فهو مردود؛ لأنّ الراوي ثبتت وثاقته من قبل المتقدمين المتعنتين؛ ولذا قال الحاكم في المدخل في باب الرواة الذين عيب على مسلم إخراج حديثهم: «تعديل عبد الرحمن بن مهدي -للسدي- أقوى عند مسلم ممن جرحه بجرح غير مفسر»:

١- قال الجوزجاني الناصبي (ت ٢٥٩هـ): «كذاب شتام»[٦]، هذا الكلام لم يقله أحد إلا

---

١. أبو الشيخ الأصبهاني، طبقات المحدثين بأصبهان، ج١، ص٣٣٢.
٢. الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج٣، ص١٨٦.
٣. انظر: ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب؛ مغلطاي، إكمال تهذيب التهذيب؛ انظر: مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، ج٢، ص٩٩، في ترجمة شعبة بن الحجاج وأنه لا يروي إلا عن ثقة.
٤. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٥، ص٢٦٣.
٥. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٣٣٢.
٦. الحافظ الجوزجاني، أحوال الرجال، رقم ٢٢.

هذا الناصبي، ومقعده في النار بمقتضى ما جاء على لسان صاحب الرسالة (صلى الله عليه وآله وسلم): «والذي نفسي بيده، لا يبغضنا أهل البيت أحد إلا أدخله الله النار»، صححه الشيخ الألباني على شرط مسلم[1]. فلا يؤخذ طعن رجل منافق من أهل النار براوي الحديث، لا سيما إذا كان مبهماً غير مفسرٍ، ولا سيما إذا كان كلامه في ثقات التابعين. ثم هل يعقل أن مسلماً يخرج في صحيحه عن رجل كذاب حتى في الشواهد والمتابعات؟! أليس السدي من رجال أحمد بن حنبل في مسنده وقال ابن تيمية كما مرّ: «لم يرو -أي أحمد بن حنبل- في مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب»؟! وهل يعقل أن ابن أبي حاتم يكثر جدّاً في تفسيره عن رجل كذاب؟! وهل يعقل أنّ هؤلاء المتقدمين الذين مرّ ذكرهم وفيهم بعض المتشددين اتفقوا على توثيق كذاب؟! سيأتي قريباً دليل الناصبي على وصفه السدي بالـ«شتام» ثم الـ«كذاب» وبيان ضعف دليله. وكلام الناصبي هذا لم يذكره الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد لشدة وهنه وبُعده عن الحق. يقول إبراهيم بن عبد الله اللاحم -من المعاصرين-: «أشار جماعة من الأئمة إلى أن أبا إسحاق الجوزجاني فيه انحراف عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه). وذكر ابن حجر -وأشار إليه ابن عدي قبله- أن الجوزجاني يتحامل على أهل الكوفة، ودافع عن الجوزجاني بعض الباحثين، لكن المتأمل في عبارات الجوزجاني في حقهم يرى مصداق ما قاله ابن حجر»[2]، وقد مرّ قبل ذلك كلام الشيخ المعلمي في الجوزجاني.

٢- روى العقيلي في «الضعفاء» عن شيخه محمد بن جعفر السوسي، وهكذا الحاكم في «معرفة علوم الحديث» بسنده عن السوسي هذا أنه قال: «حدثنا إبراهيم بن يعقوب -هو الناصبي نفسه- قال: سمعت علي بن الحسين بن واقد يحدث عن أبيه قال: قدمت الكوفة

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٤٨٨؛ وهكذا صححه ابن حبان في: صحيح ابن حبان، ج١٥، ص٤٣٥.

٢. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ص٣٩٥-٣٩٦.

فأتيت السدي فسألته عن تفسيرآية من كتاب الله فحدثني بها، فلم أتم مجلسي حتى سمعته يشتم أبا بكروعمر(رضي الله عنهما) فلم أعد إليه»[1]. قلت: أولاً: لا يُسمع كلام هذا الناصبي أصلاً وهو قد تفرد بهذا النقل عن علي بن الحسين بن واقد كما تفرد السوسي عن الناصبي. والسوسي هذا هو رجل غيرمعروف، وقد قال ابن حجرالعسقلاني فيه: «أني لا أعرف جعفر بن محمد ولعله دخل عليه متن حديث في إسناد حديث»[2]، وإن قال الدارقطني فيه: «لا بأس به»[3]؛ ولكن الظاهر أنه غلط في هذا النقل أيضاً حين قال: «قال: سمعت علي بن الحسين بن واقد»، ففي كتاب «أحول الرجال» للناصبي جاء: «حُدِّثتُ عن علي بن الحسين بن واقد حدثني أبي قال: قدمت الكوفة...»[4]، فهذا إسناد غيرمعتبرلجهالة شيخ الناصبي. والنتيجة أنّ هذا النقل تفرد به الناصبي عن شيخه المجهول فلا يثبت عن علي بن الحسين بن واقد. ثانياً: علي بن الحسين بن واقد (ت ٢١١هـ) هو رجل مختلف فيه كما ترى في ذيل ترجمته في «تهذيب التهذيب»[5]، وقد تفرد بهذا النقل -بعد التسليم بثبوت هذا النقل عنه- عن أبيه ولم يتابعه أحد. ثالثاً: أبوه الحسين بن واقد (ت ١٥٩هـ) أيضاً قد تُكلم فيه كما في «تهذيب التهذيب» بذيل ترجمته. رابعاً: السدي أوثق من جميع هؤلاء الذين وقعوا في هذا الإسناد فلا يقبل كلامهم فيه. خامساً: لو كان هذا الكلام ثابتاً عن ابن واقد لم يقل الحافظ المعروف يحي بن سعيد القطان في السدي: «ما سمعت أحداً يذكره إلا بخير». سادساً: الظاهر هذا النقل هو دليل الناصبي في قوله السابق «شتام»، وهو دليل ضعيف كما عرفت مما مرّ، وإن كان كلامه مردوداً على كل حال. سابعاً: نقل مغلطاي ثم ابن حجرعن العقيلي أنه قال: «ضعيف، كان يتناول الشيخين»، وهذا الكلام لا أراه في «الضعفاء» للعقيلي؛ ولذا قال محقق كتاب «إكمال

١. العقيلي، ضعفاء العقيلي، ج١، ص٨٧؛ الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص١٣٦.
٢. ابن حجرالعسقلاني، فتح الباري، ج١٠، ص٤٦١.
٣. الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٢٢، ص١١٦.
٤. الحافظ الجوزجاني، أحول الرجال، في ترجمة الكلبي، رقم ٣٩.
٥. ابن حجرالعسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٧، ص٢٧١.

تهذيب الكمال»: «ما حكاه المصنف هنا عن العقيلي إنما هو بالمعنى وقوله: كان يتناول أبا بكر وعمر عنهما، إنما حكاه العقيلي بإسناده من قول الحسين بن واقد»[1]، وعرفت ما كان في ما حكي عن ابن واقد. ثم إنّ العقيلي لم يقل في السدي «ضعيف»؛ بل إنما أورده في كتابه «الضعفاء» كما أورد جمع من الثقات من رجال الصحيحين في كتابه هذا. ثامناً: الحاكم هو الذي روى هذا النقل في كتابه «معرفة علوم الحديث» كما عرفنا، ومع ذلك لم يرتب عليه أصلاً، وقد صحح حديث السدي في «المستدرك» ودافع عن مسلم بقوله السابق: «تعديل عبد الرحمن بن مهدي أقوى عند مسلم ممن جرحه بجرح غير مفسر». تاسعاً: من يراجع تفسير هذا الرجل لا يشك في أن اتهامه بالتشيع فضلاً عن الرفض غير صحيح. ولا يمكن لأحد أن يثبت تشيع السدي فضلاً عن رفضه، وهو كما روى شيئاً يسيراً في فضائل أهل البيت -وهذا مما لا يحتمله الناصبي نفسه- فقد روى فضائل غيرهم كما هو واضح لمن يراجع كلماته في التفسير ورواياته في الحديث. والذهبي هو الذي ذكر هذا الكلام عن ابن واقد، ومع ذلك لم يعبأ به أصلاً، وإنما قال في ترجمة السدي: «رمي بالتشيع»[2]، ولو كان يعتمد على ما مرّ لقال فيه: «رافضي خبيث» كما هو واضح. هذا وقد قال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «رمي بالتشيع». قال الدكتور محمد عطا يوسف: «فإن الرواة لم ينصوا على تشيع السدي نصّاً نطمئن إليه»[3].

٣- روى العقيلي عن شيخه محمد بن أيوب أنه قال: «حدثنا عمرو بن الحصين حدثنا معتمر بن سليمان عن ليث -ابن أبي سليم- قال: «بالكوفة كذابان السدي والكلبي»»[4]، وهكذا رواه ابن حبان بسنده عن عمرو بن الحصين عن معتمر عن ليث، غير أنه قال: «بالكوفة كذابان: الكلبي وذكر آخر معه»[5] لم يذكر السدي. ونقل الذهبي وابن حجر العسقلاني

---

١. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ذيل ترجمة السدي الكبير.
٢. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٢٣٧.
٣. إسماعيل بن عبد الرحمن، تفسير السدي الكبير، ص٣٠.
٤. العقيلي، ضعفاء العقيلي، ج٤، ص٧٨، في ترجمة الكلبي.
٥. محمد بن حبان، المجروحين، ج٢، ص٢٥٣، في ترجمة الكلبي أيضاً.

عن الناصبي السابق أنه قال: «حُدِّثتُ عن معتمرعن ليث قال: كان بالكوفة كذابان فمات أحدهما السدي والكلبي»[١]، وأنا لم أجد هذا السند في كتاب الناصبي «أحوال الرجال»؛ بل فيه في ترجمة الكلبي: «حدثت عن معتمربن سليمان عن أبيه قال: كان بالكوفة كذابان فمات أحدهما السدي والكلبي»، وجاء في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: «نا عمربن شبة النميري البصري بسامراء حدثني أبو بكربن خلاد نا معتمر-بن سليمان- عن أبيه قال: «كان بالكوفة كذابان أحدهما الكلبي»»[٢] ولم يذكر السدي، وروى العقيلي في «الضعفاء» عن شيخه محمد بن عيسى أنه قال: «حدثنا عمربن شبة، قال: حدثنا أبو بكربن خلاد، قال: سمعت المعتمربن سليمان يقول: إن بالكوفة كذابين الكلبي والسدي»[٣].

أقول:

أولاً: هذا النقل لا يصح عن ليث بن أبي سليم، فعمرو بن الحصين (توفي بعد ٢٣٠هـ) قد تفرد بهذا النقل عن معتمربن سليمان (ت ١٨٧هـ)، وهو -أي ابن الحصين- متروك بالإجماع متهم بالوضع كما هو واضح مما جاء في ترجمته في «تهذيب التهذيب»[٤]. وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب»: «متروك»[٥]. هذا وإن صحت عبارة: «مات أحدهما السدي»، فلا بدّ من أن نقول إنه السدي الكبير؛ لأن السدي الصغير مات بعد الكلبي. وقال الحافظ المزي: «عن ليث بن أبي سليم: بالكوفة كذابان: الكلبي والسدي، يعني محمد بن مروان»[٦]، ومحمد بن مروان هو السدي الصغير وهو رجل آخر غير صاحبنا السدي الكبير، وهكذا قال محقق كتاب «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي: «المقصود هو السدي الصغير محمد بن مروان الكذاب

---

١. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٢٣٦، في ترجمة السدي الكبير؛ ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب في ترجمة السدي أيضاً.

٢. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٧، ص٢٦٠، في ترجمة الكلبي.

٣. العقيلي، ضعفاء العقيلي، ج١، ص٨٦، في ترجمة السدي الكبير.

٤. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٨، ص١٩.

٥. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٧٣٢.

٦. المزي، تهذيب الكمال، في ترجمة الكلبي.

والذي اشتهر بهذا، أما السدي الكبير صاحب الترجمة فلم يكذبه أحد؛ بل لم يتركه أحد كما نص على ذلك الإمام يحيى القطان»[1]. فالنتيجة من كلام المزي وغيره أنهم قالوه في السدي الصغير الكذاب. وإن ثبتت عنهم أنهم قالوا هذا الكلام في السدي الكبير فهو كلام مردود أيضاً لكونه مبهماً غير مفسر، ثم لمخالفته جمعاً من التوثيقات المطلقة الواردة في السدي. ثم لعلهم عنوا أن السدي كان كذاباً في رأيه دون نقله كما يقال في بعض الرواة.

ثانياً: ليث بن أبي سليم (ت ١٣٨هـ) ليس من علماء الجرح والتعديل ولا من علماء الحديث؛ بل هو ضعيف في الحديث. قال ابن حجر: «اختلط جدّاً ولم يتميز حديثه فترك»[2]، وقد ضعفه غير واحد[3].

ثالثاً: الظاهر أن هذا النقل هو دليل الناصبي في قوله السابق في السدي «كذاب»، وهو دليل أضعف من دليل قوله: «شتام» كما عرفنا. ثم إن كلامه مردود على كل حال لأنه نفسه متهم. وكلام ليث ومعتمر هذا لم يذكره الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد لشدة وهنه وبعده عن الحق.

قال الدكتور محمد عطا يوسف: «هذه المقولة من الجوزجاني مردودة عليه، فالجوزجاني نفسه متهم من قِبل نقاد الرواة بالتضعيف والتوهين والترك؛ بل هو باطل الحديث. وقوله هذا -إن صح- ربما كان المقصود منه السدي الصغير محمد بن مروان السدي ابن أخت السدي الكبير، فقد أجمع المحدثون على كذبه وتركه... وأين يقف هذا الحكم من الجوزجاني -وهو بهذه المنزلة من الضعف- أمام قول الإمام أحمد بن حنبل: «السدي ثقة»، وقول ابن عدي: مستقيم الحديث، صدوق»[4].

---

١. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ذيل ترجمة السدي الكبير.
٢. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج٢، ص٤٧.
٣. انظر ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٨، ص٤١٧.
٤. إسماعيل بن عبد الرحمن، تفسير السدي الكبير، ص٢٧.

٤- روى العقيلي في «الضعفاء» في ترجمة السدي: «حدثنا الخضربن داود قال حدثنا أحمد بن محمد قال: قلت لأبي عبد الله -أي أحمد بن حنبل-: «السدي كيف هو؟». قال: «أخبرك أن حديثه لَمقارب وأنه لحسن الحديث. إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به أسباط عنه»، فجعل يستعظمه. قلت: «ذاك إنما يرجع إلى قول السدي؟». فقال: «من أين، وقد جعل له أسانيد؟ ما أدري ما ذاك»».

أقول: أولاً: هذا النقل عن أحمد بن حنبل خلاف ما مرّمنه أنه وثقه مطلقاً، وبعد البحث الدقيق لم نطّلع على حال الخضربن داود شيخ العقيلي، وإنما ترجم له الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» فقال: «كان بمكة مقيماً، يروي عن الزبيربن بكار كتاب «النسب» وغيره، يروي عن الأثرم «علل أحمد بن حنبل»»[١]، ولم يذكر فيه جرحاً وتعديلاً. وهو قد تفرد بهذا النقل عن أحمد بن حنبل وخالف أصحاب أحمد الذين نقلوا عنه التوثيق المطلق. ثانياً: هذا الكلام بعد التسليم بثبوته عن أحمد إنما يؤثر في روايات أسباط بن نصرعن السدي. وحمل ما قاله أحمد على أسباط أولى، فقد ضعفه غيرواحد بل أحمد نفسه توقف فيه. وفي «تهذيب التهذيب»: «قال حرب: قلت لأحمد كيف حديثه؟ قال: ما أدري وكان ضعفه. وقال أبو حاتم سمعت أبا نعيم يضعفه وقال أحاديثه عامية سقط مقلوب الأسانيد». وقال ابن حجرفيه: «صدوق كثير الخطإ يغرب»[٢]. وكلام الخضربن داود هذا لم يذكره الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد.

٥- قال عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت كما في «تهذيب التهذيب»: «سمعت الشعبي وقيل له: إن إسماعيل السدي قد أعطي حظّاً من علم القرآن، فقال: قد أعطي حظّاً من جهل بالقرآن»[٣]، وعقّبه الذهبي بقوله: «قلت: ما أحد إلا وما جهل من علم القرآن أكثرمما علم، وقد

---

١. الدارقطني، المؤتلف والمختلف، ج٢، ص٨٣٠.
٢. ابن حجرالعسقلاني، تقريب التهذيب، ج١، ص٧٦.
٣. ابن حجرالعسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١، ص٢٧٤.

قال إسماعيل بن أبي خالد: كان السدي أعلم بالقرآن من الشعبي»[1]. وعلى كل حال ليس المهم هنا علم السدي أو جهله بالتفسير؛ بل المهم وثاقته؛ لأنه قد أسند هذا التفسيرإلى علي بن أبي طالب (عليه السلام). وكلام الشعبي هذا لم يذكره الشيخ سعد بن عبد الله بن عبد العزيزآل حميد.

٦- قال أبو حاتم الرازي -المتعنت جدّاً- فيه: «يكتب حديثه ولا يحتج به»، وهذا الكلام مع كونه غيرمفسريجاب عنه بما أجاب ابن تيمية عن مثله: «أما قول أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثيرمن رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في جمهور أهل العلم»[2]، وبما قاله الحافظ ابن عبد الهادي في «التنقيح»: «قول أبي حاتم: لا يحتج به، غيرقادح، فإنه لم يذكر السبب، وقد تكررت هذه اللفظه منه في رجال كثيرين من أصحاب الصحيح الثقات الأثبات من غيربيان السبب، كخالد الحذاء وغيره»[3]، وبما قاله الحافظ ابن القطان: «قول أبي حاتم: لا يحتج به، لا ينبغي أن يقبل منه إلا بحجة»[4]. وقال الذهبي: «إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا لين رجلاً أو قال فيه: لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد، فلا تبن على تجريح أبي حاتم فإنه متعنت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي أو نحو ذلك»[5]. أقول: ووثق السدي جمعاً من الأئمة كما مرّ فلا يلتفت إلى ما قال أبو حاتم لا سيما مع توضيح ابن تيمية وابن عبد الهادي. ولذا نرى عبد الرحمن بن أبي حاتم قد روى عن السدي في تفسيره فأكثرجدّاً حتى لا يمكن لي إحصاء مروياته -أراه أخرج له أكثرمن ألف وخمسمئة أثراً، وقد

١. الذهبي، سيرأعلام النبلاء، ج٥، ص٢٦٤؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٨، ص٣٧.
٢. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج٢٤، ص١٩٥.
٣. نقله عنه: جمال الدين الزيلعي في: نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، ج٢، ص٥٣٤.
٤. ابن القطان، الوهم والإيهام، ج٥، ص٥٦٦، رقم ٢٧٩٠.
٥. الذهبي، سيرأعلام النبلاء، ج١٣، ص٢٥٩، في ترجمة أبي حاتم الرازي.

قال في مقدمة تفسيره: «فتحريت إخراج ذلك بأصح الأخبار إسناداً»، ويستبعد منه أن يكثر عن الضعيف عنده أو عند أبيه. وقال في مقدمة تفسيره أيضاً: «وما ذكرنا فيه عن السدي بلا إسناد فهو ما حدثنا أبو زرعة عن عمرو بن حماد بن طلحة ثنا أسباط عن السدي»، ثم ينقل في بعض مواضع تفسيره «عن السدي (رضي الله عنه)» دون ذكر السند إليه. وإلى مثل كلام أبي حاتم يشير الذهبي في كلامه السابق: «فتارة يكون الكلام فيه تعنّتاً، والجمهور على توثيقه».

٧- قال يحي بن معين: «ضعيف»، وهذا جرح مبهم، فلا يقبل أصلاً كما تبيّن من المباحث السابقة، وقد غضب غضباً شديداً عبد الرحمن بن مهدي المتعنت حين سمع هذا الكلام من ابن معين وقال: «سبحان الله، إيش ذا»، وأنكر ما قال يحي[1]، وهكذا قول أبي زرعة: «لين»، وقول الساجي: «صدوق فيه نظر»، فكله مردود وبمنزلة المعدوم. وأراهم تكلموا في الرجل لأجل ما بلغهم عنه من تشيعه المزعوم كما قال الدكتور بشار عواد معروف: «وظاهر كلام من تكلم إنما كان بسبب العقائد»[2]، وعلى كل حال كلامهم مردود لكونه مبهماً غير مبيَّن السبب. أما قول الطبري: «لا يحتج بحديثه» فغريب؛ لأنّ الطبري أكثر جدّاً عن السدي في تفسيره؛ بل أخرج له في «تهذيب الآثار»، وما أدري من أين نقل ابن حجر كلام الطبري هذا في السدي الكبير، وأراه قد توهّم، فقد نقل ابن حجر في ترجمة السدي الصغير أيضاً: «قال أبو جعفر الطبري: لا يحتج بحديثه»[3].

ولذا نرى الحافظ ابن حجر العسقلاني -وهو الذي أورد جميع هذه الكلمات من الجرح في السدي بذيل ترجمته في «تهذيب التهذيب»- يقول عقب حديث رواه السدي في التفسير

١. ابن أبي حاتم الرازي، العلل، ج٢، ص٥٤٣؛ العقيلي، ضعفاء العقيلي، ج١، ص٦٧، في ترجمة إبراهيم بن مهاجر.

٢. المزي، تهذيب الكمال، ج٣، ص١٣٧، الهامش، في ترجمة السدي.

٣. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج٩، ص٣٨٧.

عن مرة عن عبد الله بن مسعود: «قوي الإسناد»[1]؛ بل وقال: «وأخرج الثوري في تفسيره عن السدي عن مرة عن ابن مسعود قال... وهذا سند صحيح»[2]. وقال ابن تيمية عقب حديث رواه أبو داود في سننه[3] بسنده عن السدي عن مصعب بن سعد عن سعد بن أبي وقاص: «رواه أبو داود بإسناد صحيح»[4]، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وأقرهما الشيخ الألباني[5]، وهكذا صحح إسناده ابنُ القيم[6]. وفي تصحيحهم هذا السند الذي وقع فيه السدي توثيق كامل له كما هو واضح. وقال ابن كثير بعد أن ذكر حديثاً من تفسير ابن أبي حاتم بسنده عن شعبة عن السدي عن مرة عن عبد الله بن مسعود: «قلت: هذا الإسناد صحيح على شرط البخاري»[7]، وأورده الدكتور حكمت بن بشير بن ياسين في كتابه «التفسير الصحيح»[8]. وقد رأينا أنَّ الشيخ الألباني أيضاً صحح حديثه وقال عنه ثقة. وهكذا يقول الحافظ الهيثمي: «وعن السدي قال: رأيت الحسين بن علي وعليه عمامة خز، قد خرج شعره من تحت العمامة، رواه الطبراني ورجاله ثقات»[9].

ثم رأيتُ ابن تيمية صرح بوثاقة السدي فقال في كلام له حول رجال التفسير عن ابن عباس: «ومنهم من إسناده في التفسير عن ابن عباس منقطع وهو في نفسه ثقة كالسدي الكبير»[10]. وهكذا وقفت بعد ذلك على أن ابن القيم صرح بوثاقة السدي، فإنه قال بعد أن ضعف تفسير السدي لإحدى الآيات: «هو ثقة في نفسه وأحسن أحوال هذا وأمثاله أن

---

١. ابن حجر العسقلاني، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، رقم ٣٦٦٥.
٢. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج١٢، ص١٨٥.
٣. أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، ج١، ص٦٠٦.
٤. ابن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول (صلى الله عليه وسلم)، ص١٠٩.
٥. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ١٧٢٣.
٦. ابن قيم الجوزية، شرح الشروط العمرية مجرداً من كتاب أحكام أهل الذمة، ص٢٢٥.
٧. ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج٣، ص٢٢٥.
٨. حكمت بن بشير بن ياسين، التفسير الصحيح، ج٣، ص٤٠٩.
٩. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٥، ص١٤٤.
١٠. ابن تيمية، كتاب الرد على البكري، ج١، ص٧٤.

يكون كالمراسيل إن كان مأخوذاً عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، فكيف إذا كان مأخوذاً عن أهل الكتاب»[1]، فقد ضعف تفسيره غير المرفوع -بخلاف تفسيره للآية التي نحن بصدد تحقيقها- وهو ثقة عنده.

فالخلاصة: أن هذا الرجل لا يمكن تضعيف حديثه المسند أبداً، وهو ثقة محدث إمام مفسر فقيه لا بأس به كما هو رأي أحمد بن حنبل، ويحيى القطان، وابن مهدي، وسفيان الثوري، والنسائي، والعجلي، وابن عدي، وابن حبان، وابن شاهين، وابن خزيمة، والترمذي، والحاكم وغيرهم من المتقدمين، ثم ابن تيمية وابن القيم وابن حجر العسقلاني والهيثمي من المتأخرين، ثم الشيخ الألباني وأحمد محمد شاكر وغيرهما من المعاصرين. فالرجل قد ثبتت وثاقته بتوثيق جمع من المتقدمين المتعنتين، وقد مرّ كلام ابن حجر: «فإن كان من جرح مجملاً قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه من أحد كائناً من كان، إلا مفسراً؛ لأنّه قد ثبتت له رتبة الثقة، فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلي، فإن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا من اعتبروا حاله في دينه ثم في حديثه، ونقدوه كما ينبغي، وهم أيقظ الناس، فلا ينقض حكم أحدهم إلا بأمر صريح». ونحن لم نجد هذا الجرح الصريح الجلي المفسر المؤثر في عدالة السدي أو ضبطه، فلا يزحزح عن رتبة الثقة أبداً. هذا، وإن وجدتَ بعد ذلك تضعيف سند لأجل السدي الكبير فقط، فاعلم أن المضعف تمسك بجرح مبهم غير مفسر، وأبطل كلام أئمته من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين في توثيق السدي، وخالف قواعد الجرح والتعديل إما جهلاً أو عمداً.

أما محقق كتاب «الأحاديث المختارة» الدكتور عبد الملك بن دهيش، فلم يتكلم في السدي، ولكن حسن الحديث ولم يصححه لأجل مطلب بن زياد (ت ١٨٥هـ)، فقال عقب الحديث: «إسناده حسن. المطلب بن زياد صدوق يهم»[2]. وما أدري من أين جاء بهذا الكلام

---

١. ابن قيم الجوزية، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ص٢٩٤.
٢. ضياء الدين المقدسي، الأحاديث المختارة، مسند علي (عليه السلام)، حديث رقم ٦٦٨ و٦٦٩.

في المطلب بن زياد، فابن حجر العسقلاني إنما قال في ترجمته: «صدوق ربما وهم»[١]، فحاله كحال جميع الثقات؛ بل الحفاظ من رواة السنة كالزهري بعد التسليم بما قاله ابن حجر، فإنّ الرجل كان من مشايخ أحمد بن حنبل وابن معين، وقال الأول: «ثقة»[٢]، وقال الثاني: «ثقة»[٣]، وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة»[٤]، وقال العجلي: «ثقة»، وقال عثمان بن أبي شيبة: «ثقة»، وذكره ابن حبان المتعنت في «الثقات»، وأورده ابن شاهين في «الثقات»، وقال ابن عدي: «لم أرَله منكراً وأرجو أنه لا بأس به»، وقال أبو داود: «هو عندي صالح»[٥]. وقال الذهبي فيه: «من كبار المحدثين بالكوفة... وما هو بالمكثر ولا بالحافظ، لكنه صدوق صاحب حديث ومعرفة»[٦].

أما أبو حاتم فقال فيه: «يكتب حديثه ولا يحتج به»، وهذا مع كونه غير مفسر، يجاب عنه بما جاء آنفاً في ترجمة السدي. وأحمد وابن معين والحافظ عثمان بن أبي شيبة أعلم بحال شيخهم من أبي حاتم الرازي. وقال أبو داود: رأيت عيسى بن شاذان يضعفه وقال عنده مناكير. وهذا جرح مبهم غير مفسر مردود، ومع التسليم بصحة ما قال ابن شاذان فلا يلزم تضعيف الرجل كما مرّ في ذيل ترجمة حنش؛ ولذا لم يعبأ أبو داود نفسه إلى كلام ابن شاذان وقال: «هو عندي صالح» كما مرّ. وهكذا قول ابن سعد: «كان ضعيفاً في الحديث جدّاً»، مبهم فهو مردود. وهذا كل ما وقفنا عليه من الجرح في المطلب بن زياد. وكلام ابن سعد لا يقبل في أمثال المطلب بن زياد من الكوفيين كما قال الشيخ المعلمي في «التنكيل»: «ليس ابن سعد في معرفة الحديث ونقده ومعرفة درجات رجاله في حد أن يقبل منه تليين من ثبته غيره. أنه في أكثر كلامه إنما يتابع شيخه الواقدي، والواقدي تالف، وفي «مقدمة الفتح» في

١. ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ج٢، ص١٨٩.
٢. ابن أبي حاتم الرازي، العلل، ج٢، ص٤٨١.
٣. يحيى بن معين، تاريخ ابن معين، ج١، ص٢٠٠؛ ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٨، ص٣٦٠.
٤. الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج٣، ص١٨٠.
٥. انظر: ترجمته في: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج١٠، ص١٦٠.
٦. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٨، ص٣٣٣.

ترجمة عبد الرحمن بن شريح: شذَّ ابن سعد فقال: منكر الحديث، ولم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا؛ فإن مادته من الواقدي في الغالب والواقدي ليس بمعتمد. وفيها في ترجمة محارب بن دثار: قال ابن سعد: لا يحتجون به، قلت: بل احتج به الأئمة كلهم... ولكن ابن سعد يقلد الواقدي (والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق). وفيها ترجمة نافع بن عمر الجمحي: قد قدمنا أن تضعيف ابن سعد فيه نظر لاعتماده على الواقدي»[1]، انتهى كلام المعلمي. ثم هل يعقل أنّ أحمداً وابن معين يتفقان على توثيق رجل ضعيف جدّاً؟! وأورد الذهبي المطلب بن زياد في «من تُكُلِّم فيه وهو موثق أو صالح الحديث».

هذا، وجاء في «الكامل» لابن عدي عن أحمد بن علي بن بحر، ثنا عبد الله بن الدورقي، ثنا يحيى بن معين قال: «مطلب بن زياد كوفي ضعيف الحديث»[2]. وأحمد بن علي بن بحر هذا لم أرَمن ترجم له، وقد خالف الدوري وابن أبي خثيمة وهما من أصحاب ابن معين المعروفين. فالدوري نقل عن يحيى بن معين أنه قال في المطلب بن زياد: «ثقة» ومرة أخرى: «ليس به بأس»[3] وهكذا أبو بكر بن أبي خثيمة نقل توثيق ابن معين للمطلب بن زياد[4]. ولذا جزم الذهبي وابن حجر العسقلاني بأن ابن معين وثق المطلب ولم يذكرا كلام أحمد بن علي بن بحر عن عبد الله بن أحمد الدورقي. ولعلّ أحمد بن علي بن بحر هذا هو أبو بكر أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن بحر بن عليل المطيري الذي ترجم له الخطيب البغدادي فقال: «أحمد بن محمد بن عليل أبو بكر المطيري، حدث ببغداد عن أحمد بن إسحاق بن صالح الوزان، روى عنه عبيد الله بن محمد بن سليمان المخرمي وأبو القاسم بن الثلاج»[5]، ولم يذكر الخطيب ولا

---

١. عبد الرحمن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، في ترجمة أبي اسحاق الفزاري.
٢. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٦، ص٤٦٤، في ترجمة المطلب.
٣. يحيى بن معين، تاريخ ابن معين، ج١، ص٢٠٠ و٢٤٥.
٤. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٨، ص٣٦٠.
٥. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٥، ص٢٨٠؛ وانظر: ما ذكره الشيخ المعلمي في تحقيقه لكتاب: ابن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب، ج٦، ص٢٦١؛ محمد بن عبد الله القيسي الدمشقي، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ج٦، ص٣٣٧.

غيره فيه جرحاً ولا تعديلاً، وهو قد خالف أصحاب ابن معين بالنسبة إلى مطلب بن زياد كما عرفت.

إذا عرفت هذا فاعلم أن المطلب بن زياد هو ثقة مطلقاً كما قال الشيخ الألباني والشيخ أحمد محمد شاكر والحافظ الهيثمي، وقد ثبتت وثاقته من قبل أئمة الحديث فلا ينزل حديثه عن مرتبة الصحة إلا بجرح مفسَّر وهذا ما لم نجده. إذن، حديثه صحيح لذاته لا حسن فقط كما زعم محقق كتاب «الأحاديث المختارة». ثم رأيت الحافظ ضياء الدين المقدسي قال بعد أن روى حديثاً من رواية المطلب بن زياد ما نصه: «المطلب: وثّقه أحمد ويحيى، وقال أبوحاتم: لا يحتج به. ولم يبين الجرح فلا يقبل»[1]. أما المحقق فلم يلتفت إلى هذا، فحسن سند حديثه مرة أخرى ولم يصححه، ولكنه هنا نقل كلام ابن حجر في المطلب بن زياد صحيحاً، فقال: «صدوق ربما وهم».

الحديث الثالث: حديث «يا علي من فارقني فقد فارق الله ومن فارقك يا علي فقد فارقني»، وإثبات صحة سنده

ومن الأحاديث التي تشهد لمعنى حديث السفينة لا سيما لقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «ومن تخلف عنها غرق» هو قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأفضل أهل البيت علي (عليه السلام)، كما رواه جمع من المحدثين بأسانيدهم عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف عن معاوية بن ثعلبة عن أبي ذر: «يا علي من فارقني فقد فارق الله ومن فارقك يا علي فقد فارقني»[2]. قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، قال الهيثمي: «رواه البزار ورجاله

---

١. ضياء الدين المقدسي، الأحاديث المختارة، ج٤، ص١٧٨، مسند أسامة بن شريك، حديث رقم ١٣٩٣.

٢. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٢٣ و١٤٦؛ أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، حديث رقم ٩٦٢؛ أحمد بن عمرو البزار، البحر الزخار مسند البزار، حديث رقم ٤٠٦٦، ج٩، ص٤٥٥؛ عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٣، ص٨٢؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج٤٢، ص٣٠٧.

ثقات»[1]. وقال المناوي: «قال الهيثمي: رجاله ثقات»[2] ولم يتعقبه، وقال الشوكاني: «وأخرج البزاز بإسناد رجاله ثقات»، ثم ذكر الحديث[3]. أمّا الشيخ الألباني فقال عقب الحديث: «ليس في إسناده من يتهم به؛ سوى معاوية هذا، وقد أورده ابن أبي حاتم (٣٧٨/١/٤) بهذا الإسناد، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وكذلك صنع البخاري في «تاريخه» (٣٣٣/١/٤)، لكنه أشار إلى هذا الحديث وساق إسناده. وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤١٦/٥)! ويحتمل أن يكون المتهم به هو داود هذا؛ فإنه -وإن وثقه جماعة-؛ فقد قال ابن عدي: «ليس هو عندي ممن يحتج به، شيعي، عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت». ذكره الذهبي؛ ثم ساق له هذا الحديث. وقال: «هذا منكر»»[4].

فلينظر الباحث المنصف في كلامه: «ليس في إسناده من يتهم به»، فهو يريد تضعيف الحديث لأجل نكارة متنه عنده، فلذا يبحث عمن يتهمه ويعلّ الحديث به كما قال الشيخ المعلمي: «إذا استنكر الأئمة المحققون المتن وكان ظاهر السند الصحة فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقاً حيث وقعت، أعلّوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً». ولم يجد الشيخ الألباني إلا معاوية بن ثعلبة التابعي، ولكن معاوية هذا لم يضعفه أحد؛ بل وثقه ابن حبان والحاكم حيث صحح أحاديثه في «المستدرك»[5]، وقد مرّ كلام الذهبي في الذين لم يجرحهم أحد وصحح لهم الحاكم. ثم هو مع ذلك من التابعين الذين اختُلف في صحبتهم[6] ورواه عنه أيضاً الحسن بن عمرو الفقيمي[7] وهو ثقة. ثم إنّ الشيخ الألباني لما علم أنّ هذا ليس

١. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج١٢، ص٣٢٣، باب الحق مع علي (رضي الله عنه).
٢. محمد عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج٤، ص٤٧٠.
٣. محمد بن علي الشوكاني، درّ السحابة في مناقب القرابة والصحابة، ص٢٢٦، حديث رقم ١١٧.
٤. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم ٤٨٩٣.
٥. الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٢١، ١٢٣ و١٢٨، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي.
٦. ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج٦، ص٢٨٦، مغلطاي، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، رقم ٩٨٢.
٧. انظر: الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٢١ و١٢٨، تحقيق: الدكتور يوسف عبد

دليلاً مقنعاً في تضعيف سند الحديث، جاء بعلة أخرى «ليست بقادحة مطلقاً» أيضاً. فقال: «ويحتمل أن يكون المتهم به هو داود هذا»، وهذا فيه تناقض ظاهر؛ لأنه قد قال قبل ذلك بقليل: «ليس في إسناده من يتهم به سوى معاوية»، وهذا الاستثناء يدل على أن بقية رجال السند ثقات ولا يمكن اتهامهم وتضعيف الحديث بهم. ولكنه لم يستطع تضعيف الحديث بمعاوية بن ثعلبة، فاضطر إلى الطعن بداود. قال الشيخ الألباني: «وثقه جماعة» ولم يذكر أسماء هذه الجماعة وقيمة مخالفة ابن عدي إياهم. وداود هذا هو من رجال الترمذي وابن ماجه والنسائي ومسند أحمد، وفي «تهذيب التهذيب» بترجمته: «كان سفيان يوثقه ويعظمه... وقال أحمد وابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس... وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ». وقد روى عنه سفيان بن عيينة الهلالي وهو من الذين وصف بالانتقاء في مشايخهم[1]. وفي سنن ابن ماجه: «حدثنا علي بن محمد، ثنا وكيع، عن سفيان عن داود بن أبي عوف أبي الجحاف وكان مرضياً...»[2]. وقال الترمذي: «وأبو الجحاف اسمه داود بن أبي عوف ويروي عن سفيان الثوري قال: حدثنا أبو الجحاف وكان مرضيّاً»[3]. وقال عقب أحد أحاديثه: «هذا حديث حسن غريب»، وهذا تعديل ضمني له كما تبيّن من المباحث السابقة، وهكذا تصحيح الحاكم لحديثه. وقال أحمد بن حنبل مرة أخرى: «صالح»[4]. وذكره ابن شاهين في «الثقات»[5] وذكره ابن خلفون في «الثقات» وقال: «تكلم في مذهبه»[6]. وفي «الكنى والأسماء» للدولابي: «سمعت عبد الله بن أحمد يقول: سألتُ أبي (أحمد

الرحمن المرعشلي؛ أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، ص٤٨٥، رقم ١٣٤، «من حديث خيثمة بن سليمان»، ص٧٢.

١. انظر: مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، ج٢، ص٩٦.

٢. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج١، ص٥٠.

٣. الترمذي، سنن الترمذي، ج١، ص٧٣.

٤. ابن أبي حاتم الرازي، العلل، ج٢، ص٣١٥.

٥. عمر بن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، رقم ٣٤٧.

٦. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج٤، ص٢٦١.

بن حنبل) عن أبي الجحاف داود بن أبي عوف، فقلت: هو ثقة؟ قال: هو ثقة. وفي موضع آخر قال: سمعت أبي يقول: أبوالجحاف داود بن أبي عوف، قلت له: ثقة؟ قال: نعم، صالح»[1].

إذن، هؤلاء الأئمة وثقوه وعدلوه وفيهم بعض المتعنتين والمتشددين كما نرى. فماذا قال ابن عدي فيه؟! اعترف أولاً بأنه لم يتكلم فيه أحد قبله بقوله: «هو من غالية أهل التشيع وعامة حديثه في أهل البيت، ولم أرَلمن تكلم في الرجال فيه كلاماً»، وهذا الكلام لم ينقله الشيخ الألباني. ثم قال ابن عدي ثانياً: «وهو عندي ليس بالقوي، ولا ممن يحتج به في الحديث». فهل تعارض الجرح المبهم والتعديل في أبي الجحاف لكي نقدم التعديل؟ الجواب: لا؛ لأنّه إنما تكلم فيه لأجل مذهبه كما ترى وكما قال ابن خلفون: «تكلم في مذهبه»، وهو جرح مردود من الأصل وهو بمنزلة المعدوم فلا تعارض. فكما تكلم بعض كبار علماء السنة في البخاري وتركوه لأجل مذهبه وعقيدته فهكذا تكلم ابن عدي في أبي الجحاف، غير أن أبا الجحاف لم يتركه أحد بخلاف البخاري فقد تركه بعض كبار علماء السنة كأبي حاتم. فأبو الجحاف متفق على كونه ثقة مع كونه شيعيّاً، وهذا عجيب جدّاً ويدل على كونه صدوقاً ثقة حقّاً، فعدّله ووثقه جمع من الأئمة كالنسائي وأحمد وابن معين وأبو حاتم وسفيانان وابن شاهين وابن خلفون والترمذي والحاكم، وابن حبان، وأورده الذهبي في «من تُكُلِّم فيه وهو موثق أو صالح الحديث». والذين عدلوه ووثقوه أعلى مقاماً جدّاً من ابن عدي وأعلى طبقة منه؛ بل من معاصري أبي الجحاف ومن أهل بلده. وقد وثقه ابن معين، وقد ورد فيه تعديل من قبل أبي حاتم، وقد قال ابن تيمية: «ابن معين وأبو حاتم من أصعب الناس تزكية»[2]، لا سيما في الذين يروون فضائل أهل البيت (عليهم السلام).

ثم في كلام الشيخ الألباني في داود بن أبي عوف تناقض آخر؛ لأنّه قال عقب حديث يرويه داود هذا: «الإسناد حسن، فإذا ضم إليه حديث علي أخذ القوة، وارتقى إلى مرتبة

١. أبو بشر الدولابي، الكنى والأسماء، ج١، ص٢٨٨، رقم ٦٠٦.

٢. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج٢٤، ص١٩٥.

الصحة»[1]، وقد تكلم قبل ذلك في طريق علي (عليه السلام) لأجل رجل صدوق يهم. فالظاهرأنه حسن رواية داود لذاتها وهكذا رواية علي (عليه السلام) لذاتها، وصحح الحديث بمجموع الطريقين. لا سيما وأن هذا الحديث الذي حسنه له علاقة بالتشيع ولفظه: «إني وإياك وهذا الراقد -يعني عليّاً- يوم القيامة في مكان واحد، يعني: فاطمة وولديها: الحسن والحسين».

وقال الحافظ البوصيري عقب حديث: «من أحب الحسن والحسين فقد أحبني»، رواه داود أبو الجحاف: «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات»[2]. وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط عقب حديثه: «إسناده قوي، رجاله ثقات رجال الشيخين غيرأبي الجحاف وهو داود بن أبي عوف، فقد روى له أصحاب السنن غيرأبي داود وهو صدوق»[3]. وقال عقب حديثه أيضاً: «إسناده قوي، أبو الجحاف -واسمه داود بن أبي عوف- صدوق لا بأس به»[4]. وقال الشيخ أحمد محمد شاكرعقب حديث أبي الجحاف: «إسناده صحيح...، أبو الجحاف بفتح الجيم وتشديد الحاء المهملة وآخرفاء: هو داود بن أبي عوف التميمي وهو ثقة. روى ابن أبي حاتم عن سفيان: أنه «كان يوثقه ويعظمه»، وروى البخاري في الكبيرعن سفيان قال: «حدثنا أبو الجحاف وكان مرضيّاً». ووثقه أيضاً أحمد وغيره»[5]. وقال الحافظ الهيثمي عقب حديث رواه أبي الجحاف عن أبي حازم عن أبي هريرة ولفظ الحديث: «ما ذئبان ضاريان جائعان باتا في زريبة غنم...» ما هذا نصه: «رواه الطبراني في الأوسط وإسناده جيد»[6]. وتناقض الشيخ الألباني مرة أخرى فقال عقب هذا الحديث: «رواه الطبراني واللفظ له وأبو يعلى بنحوه وإسنادهما جيد»[7]، وقال

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٣١٩.
٢. ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج١، ص٥١، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
٣. أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، حديث رقم ٧٨٧٦، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط.
٤. المصدر نفسه، بتحقيقه حديث رقم ٩٧٥٩.
٥. المصدر نفسه، بتحقيقه رقم ٧٨٦٣.
٦. نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد، ج١٠، ص٢٥٠.
٧. الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، ج٣، ص٢٦٧، رقم ٣٢٥١.

حسين سليم أسد عقب هذا الحديث: «هذا إسناد حسن»[1]. وقال الشيخ عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي عقب خبر رواه سفيان عن أبي الجحاف عن أبي البختري: «إسناده حسن»[2]. وقال الشيخ الدكتور وصي الله بن محمد عباس عقب حديث رواه أبو الجحاف عن أبي حازم عن أبي هريرة ولفظ الحديث: «قال رسول الله: من أحبهما فقد أحبني ومن أبغضهما فقد أبغضني يعني حسن وحسين» ما هذا نصه: «إسناده صحيح»[3]. وقال الشيخ الوليد بن محمد بن نبيه سيف النصر عقب خبر عن أبي الجحاف عن أبي بكر: «أثر أبي الجحاف عن أبي بكر: رجاله لا بأس بهم»[4].

وهذا الحديث لا يمكن تضعيفه حتى اعتماداً على قاعدة النواصب: إذا روى المبتدع غير الداعية ما فيه تقوية لبدعته لم يؤخذ عنه؛ لأنّ أبا الجحاف ليس مبتدعاً؛ بل إنما هو شيعي مطلق، وهذه صفة تزكية كما علمت من المباحث السابقة فيجعل حديثه أصح وأصح. ونحن إن راجعنا كتب السنة كسنن الترمذي لرأينا أنّ داود بن أبي عوف يروي فضائل الشيخين كما يروي فضائل علي (عليه السلام). فهو شيعي مطلق، ذنبه عند ابن عدي رواية فضائل علي (عليه السلام) أو إكثار هذا في زمن كانوا يسبون علي (عليه السلام) على المنابر كما قالت أم المؤمنين أم سلمة (رحمة الله عليها): «أيسب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بينكم على المنابر؟! قلت: سبحان الله! وأنى يسب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)؟! قالت: أليس يُسَبُّ علي بن أبي طالب ومن يحبه؟ وأشهد أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يحبه»، قال الشيخ الألباني: «وهذا إسناد جيد، ورجاله كلهم ثقات»[5]. فجاء في هذه الظروف أمثال داود بن أبي عوف فرووا شيئاً يسيراً من فضائل أهل البيت (عليهم السلام) لهداية

---

١. أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى الموصلي، ج١١، ص٣٣٢.
٢. وكيع بن جراح، كتاب الزهد، حديث رقم ٣٣٢، ص٦٠٦.
٣. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، ص٧٧١، رقم ١٣٥٩.
٤. محمد بن الحسين الآجري البغدادي، الشريعة، ج٢، ص٤٤١، رقم ١٢٥٠.
٥. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٣٣٣٢.

الضالين السابين على المنابر ونجاتهم من الخلود في النار وتحذير الناس منهم، فقد غرر بنفسه وجلب البلاء إليه، ثم جاء ابن عدي بعد مئتي سنة واتهمه بالتشيع والرفض. فهل يعقل أن يوثّق ابن معين رافضيّاً وهو الذي كذب الحافظ المحدث أبا الأزهر النيسابوري لأجل روايته شيئاً يسيراً جدّاً في فضل علي (عليه السلام) وقال: «مَن هذا الكذّاب النيسابوري الذي يحدِّث عن عبد الرزّاق بهذا الحديث»، فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا! فتبسّم يحيى فقال: أما إنّك لست بكذّاب، وتعجّب من سلامته.

أما الذهبي فعقّب على الحاكم في «تلخيص المستدرك» بقوله: «بل منكر». فالذهبي يوافق الحاكم في تصحيح الإسناد ولا يتكلم في أحد رواته، وهذا يدل على كونهم ثقاتاً عنده، وإلا لقال في أحدهم «واه» كما عقب على الحاكم، حيث صحح حديث السفينة بقوله «مفضل واه». فقد ظهرت مرة أخرى صحة ما قاله السيد أحمد بن محمد بن الصديق الشافعي: «إن النكارة عند الذهبي هي فضل علي بن أبي طالب»، وقول الشيخ المقبلي: «للذهبي في حق أهل البيت شأن». أما وجه النكارة عنده فواضح جدّاً؛ لأنّ الحديث يدلّ على أن جمعاً من الصحابة -اعتماداً على تعريف أهل السنة للصحابي- الذين يعظمهم الذهبي فارقوا الله فهلكوا، وهذا خلاف عقيدة الذهبي في كونهم جميعاً من أهل الجنة فلا بدّ من إنكار الحديث وإن كان رجاله ثقاتاً وسنده صحيحاً. وقد عرفنا بوضوح دور العقيدة الباطلة في تضعيف أحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم). ثم وقفنا على كلام للشيخ عبد الله بن الصديق الغماري في كتابه «القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع» فقال عقب هذا الحديث الذي نحن بصدد تحقيقه: «وإنما استنكره الذهبي لأمرين: أن هذا اللفظ لم يرد في حق أحد الشيخين، وأنه يفيد الطعن في معاوية وفرقته»[١].

أقول: لا يفيد الطعن في معاوية فقط كما هو واضح لكلّ ذي أُذُن وعين؛ بل في جمع من

---

١. عبد الله بن الصديق الغماري، القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع، ص٦.

الذين يدخلون في تعريف الصحابي عند الذهبي.

ألم يطلع الذهبي على قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في أهل البيت يوم الغدير بعد أن ذكر حديث الثقلين وكانت يد علي (عليه السلام) في يده (صلى الله عليه وآله وسلم): «فإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض»؟ كيف لا وهو الذي صححه كما نقل ابن كثير: «قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: وهذا حديث صحيح»[1]، ثمّ رأينا كلام الذهبي في رسالة له حول طرق حديث الغدير بقول فيها: «هذا إسناد قوي»[2]، فعلي (عليه السلام) لن يفترق عن القرآن أبداً بإخبار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فمن فارق عليّاً فقد فارق الثقل الأكبر كتاب الله، ومن فارق القرآن فقد فارق الله عزوجل كما هو معلوم. فأين النكارة؟! نعم، يفيد الحديث الطعن في معاوية وفرقته وهذا وجه النكارة عند الذهبي وأمثاله.

ومع ذلك فلهذا الحديث بعض الشواهد كرواية رزين أو رزيق الكوفي الأعمى، أوردها الذهبي في «ميزان الاعتدال» في ذيل ترجمته فقال: «ساق له الأزدي حديثاً باطلاً عن أبي هريرة مرفوعاً: من فارقني فارق الله، ومن فارق عليّاً فقد فارقني، ومن تولاه فقد تولاني»[3]، فهذا ذنب هذا التابعي عند الأزدي المتهم، ثم الذهبي صاحب الشأن في حق أهل البيت. أليس هذا التابعي حاله أحسن من الأزدي المتهم بالوضع؟! وما أدري، وليت شعري، كيف يعتمد الذهبي على كلام متهم بالوضع في التابعين. نعم، إن الذهبي يحتاج إلى كلام الأزدي، وإلا فلا مناص من تصحيحه الحديث، وهذا محال عند الذهبي. وللحديث شواهد أخرى من حديث ابن عمر وابن بريدة عن أبيه ويعلى بن مرة، يقوّي بعضها بعضها الآخر وليس هنا محل إثباته وفي ما مرّ كفاية.

وثمّة أحاديث أخرى كثيرة تشهد لمعنى حديث السفينة ليس هنا محل ذكرها، فيطول بنا.

---

١. ابن كثير، البداية والنهاية، ج٥، ص٢٢٨؛ ابن كثير، السيرة النبوية، ج٤، ص٤١٦.
٢. الذهبي، طرق حديث الغدير، حديث رقم ٦٥.
٣. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٤٨.

الخاتمة

أحب في خاتمة هذه الرسالة أن أنقل كلاماً للعلامة محمد حسن المظفّر(١٣٠٣-١٣٧٥هـ)، وأنا أشهد بصحة ما قال (رحمة الله عليه):

«كلّ رواية لهم في مناقب أهل البيت ومثالب أعدائهم، محكومة بوثاقة رجال سندها وصدقهم في تلك الرواية وإنْ لم يكونوا ثقاتاً في أنفسهم! ضرورةَ أنّ من جملة ما تُعرف به وثاقة الرجل وصدقه في روايته التي يرويها: عدم اغتراره بالجاه والمال، وعدم مبالاته -في سبيلها- بالخطر الواقع عليه، فإنّ غير الصادق لا يتحمّل المضارّ بأنواعها لأجل كذبة يكذبها لا يعود عليه فيها نفع، ولا يجد في سبيلها إلّا الضرر! ومن المعلوم أنّ من يروي في تلك العصور السالفة فضيلةً لأمير المؤمنين (عليه السلام) أو منقصةً لأعدائه فقد غرّر بنفسه، وجلب البلاء إليه، كما هو واضح لكلّ ذي أُذُن وعين. ذكر الذهبي في «تذكرة الحفّاظ» في ترجمة الحافظ ابن السقّاء عبد الله بن محمّد الواسطي، قال: «إنّه أملى حديث الطير فلم تحتمله نفوسهم فوثبوا به وأقاموه وغسلوا موضعه». وذكر ابن خلّكان في «وفيات الأعيان» في ترجمة النسائي أحمد بن شعيب، صاحب كتاب «السُنن» أحد الصحاح الستّة، أنّه: خرج إلى دمشق فسُئل عن معاوية وما رُوي في فضائله، فقال: أما يرضى معاوية أنْ يخرج رأساً برأس حتّى يُفَضَّلَ؟!

وفي رواية أُخرى: لا أعرف له فضيلة إلّا: لا أشبع الله بطنه... فما زالوا يدفعون في حضنه. وفي رواية: يدفعون في خصييه وداسوه، حتّى حُمل إلى الرملة ومات بها. وقال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني: لمّا داسوه بدمشق مات بسبب ذلك الدوس وهو منقول. فإذا كان هذا فعلهم مع أشهر علمائهم لمجرّد إنكار فضل معاوية، فما ظنّك بفعلهم مع غيره إذا روى ما فيه طعن على الخلفاء الأُوَل؟! وذكر ابن حجر في «تهذيب التهذيب» في ترجمة نصر بن عليّ بن صهبان، نقلاً عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: «لما حدّث نصر بأنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أخذ بيد حسن وحسين، فقال: من أحبّني وأحبّ هذين وأباهما وأُمّهما كان في درجتي يوم القيامة. أمر المتوكّلُ بضربه ألفَ سوط! فكلّمه فيه جعفرُ بن عبد الواحد وجعل يقول له: هذا من أهل السُنّة؛ فلم يزل به حتّى تركه... فإذا كان هذا حال ملوكهم وعلمائهم وعوامهم في عصر العبّاسيّين، فكيف ترى الحال في عصر الأُمويّين، الذي صار فيه سبُّ أخِ النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) ونفسِهِ شعاراً ودِيناً لهم، والتسمية باسمه الشريف ذنباً موبقاً عندهم؟!... قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» في ترجمة عليّ بن رباح: «قال المقرئ: كان بنو أُميّة إذا سمعوا بمولود اسمه عَلِيّ قتلوه! فبلغ ذلك رباحاً فقال: هو عُلَيٌّ -مصغّراً-، وكان يغضب مِن «عَلِيّ» ويُحرّج على مَن سمّاه به. وقال الليث: قال عليّ بن رباح: لا أجعل في حلّ مَن سمّاني عُلَيّ، فإنّ اسمي: عَلِيّ... فظهر -ممّا ذكرنا- لكلّ متدبّر: أنّ جميع ما رُوي في مناقب آل محمّد (صلى الله عليه وآله وسلم) وكذا مثالب أعدائهم، حقٌّ لا مِريةَ فيه، ولا سيّما مع روايته عندنا، وتواتر الكثير منه، فيكون ممّا اتّفق عليه الفريقان، وقام به الإسنادان. بخلاف ما رُوي في فضائل مخالفي أهل البيت، فإنّه من رواية المتّهمين بأنواع التهم! ولو كان له أقلُّ أصلٍ لتواتَر ألبتّة، لوجود المقتضي وعدم المانع، بعكس فضائل آل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولا سيّما مع طلبهم مقابلة ما جاء في فضل أهل البيت (عليهم السلام)، فيكون كذباً جزماً»[1].

١. محمد حسن المظفر، دلائل الصدق لنهج الحق، ج١، ص٧.

أقول:

أفترى لو كان لحديث: «لو كان بعدي نبي لكان عمر»، الذي حسنه الشيخ الألباني أصلٌ، فهل يعقل أن يتفرّد به رجل مختلَف فيه والأكثر على تضعيفه، ومضافاً إلى ذلك متهمٌ بالكذب والوضع؟!

ولو كان لحديث: «إنه ليهون علي الموت إن أريتك زوجتي في الجنة، يعني عائشة»، الذي حسنه الشيخ الألباني، أصلٌ، فهل يعقل أن يتفرّد به رجل مجهول العين غير معروف ولم يذكر إلّا في هذا الحديث، ثم رواه من بعده رجلٌ ليس من أهل الحديث، وحدث بمئة وثلاثين حديثاً أخطأ منها في مئة وعشرين حديثاً كما قالوا؟!

أفترى لو كان لحديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي»، لا أقلّ أصلٌ واحدٌ، فهل يعقل أن يتفرّد به العرباض بن سارية الحمصي؟! فهو الراوي الوحيد له ويقول إنه سمع الحديث في المسجد بعد الصلاة، وكان موعظة بليغة من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، ثم طلب منه أن يعهد إلى الأمة، فتكلم (صلى الله عليه وآله وسلم) بهذا الحديث[1]، فكيف لم يروه إلّا العرباض؟! ولِمَ لَم يرووه إلا عن العرباض؟! (راجع رسالة السيد علي الميلاني في هذا الحديث). فأين كبار الصحابة، والذين صلّوا في المسجد وذرفت عيونهم، ووجلت قلوبهم؟! فهل أجمعوا على كتمان هذا الحديث؟!

ولو كان لأمثال هذه الأحاديث لا أقلّ أصلٌ واحدٌ لتواتر قطعاً، لوجود المقتضي وعدم وجود المانع، بخلاف الأحاديث التي تروي فضائل آل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

نويد أرجمند

ذو الحجة، ١٤٢٨هـ

---

١. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، رقم ٢٧٣٥.

المصادر والمراجع

١. إبراهيم بن عامر الرحيلي، الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ٢٠٠٣م.

٢. إبراهيم بن عمر (برهان الدين البقاعي) (ت ٨٨٥هـ)، النكت الوفية بما في شرح الألفية، تحقيق: الدكتور ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، ٢٠٠٧م.

٣. ـــــــــــــ، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، ١٩٨٤م.

٤. إبراهيم بن يعقوب (الحافظ الجوزجاني) (ت ٢٥٩هـ)، أحوال الرجال، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، حديث أكادمي فيصل أباد، ١٩٩٠م.

٥. أحمد بن إبراهيم أبو العينين، إتحاف النفوس المطمئنة بالذب عن السنة، مكتبة ابن عباس.

٦. ـــــــــــــ، الانتصار للحق وأهل العلم الكبار والرد على من رمى الشيخ الألباني بالتساهل، مكتبة أنوار المكة، ٢٠٠٤م.

٧. أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ)، المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٩٩٠م.

٨. أحمد بن أبي بكر (الحافظ البوصيري) (ت ٨٤٠هـ)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة،

تحقيق: أحمد معبد، دار الوطن للنشر، ١٩٩٩م.

٩. ـــــــــ ، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة، تحقيق: عوض بن أحمد الشهري، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٤م.

١٠. أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، دار الفكر.

١١. ـــــــــ ، شعب الإيمان، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٣م.

١٢. أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، معرفة السنن والآثار، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣. أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: الدكتور وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ.

١٤. ـــــــــ ، فضائل الصحابة، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار ابن الجوزي، ط٢، جدة، ١٩٩٩م.

١٥. ـــــــــ ، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر وحمزة أحمد الزين، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٥م.

١٦. ـــــــــ ، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، إلكتروني.

١٧. ـــــــــ ، مسند أحمد بن حنبل، وبهامشه منتخب كنز العمال، دار صادر، بيروت.

١٨. أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الفكر، بيروت، ١٩٩١م.

١٩. ـــــــــ ، خصائص أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (رضي الله عنه)، تحقيق: محمد هادي الأميني، مكتبة نينوى الحديثة، طهران.

٢٠. أحمد بن الصديق المغربي (ت ١٣٨٠هـ)، فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي (ع) العامة، أصفهان، ١٣٨٨هـ.

٢١. أحمد بن عبدالله (أبونعيم الأصبهاني) (ت ٤٣٠هـ) ، حلية الأولياء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.

٢٢. ــــــــــــ ، ذكر أخبار إصبهان، مطبعة بريل، ليدن المحروسة، ١٩٣٤م.

٢٣. ــــــــــــ ، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، ١٩٩٨م.

٢٤. أحمد بن عبد الله العجلي (ت ٢٦١هـ)، معرفة الثقات، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ.

٢٥. أحمد بن عبد الحليم (ابن تيمية) (ت ٧٢٨هـ)، الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الحرس الوطني السعودي، ١٩٨٣م.

٢٦. ــــــــــــ ، جامع الرسائل، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار المدني، جدة، ١٩٨٤م.

٢٧. ــــــــــــ ، حقوق آل البيت بين السنة والبدعة، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

٢٨. ــــــــــــ ، شرح العمدة، تحقيق: خالد بن علي بن محمد المشيقح، دار العاصمة، الرياض، ١٩٩٧م.

٢٩. ــــــــــــ ، كتاب الرد على البكري، تحقيق: عبد الله بن دجين السهلي، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٩٩٧م.

٣٠. ــــــــــــ ، كتاب الرد على البكري، تحقيق: محمد علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٧م.

٣١. ــــــــــــ ، مجموع الفتاوى، تحقيق: عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط٣، ٢٠٠٥م.

٣٢. ــــــــــــ ، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٦م.

٣٣. أحمد بن عبد الرحيم (أبو زرعة العراقي) (ت ٨٢٦هـ)، البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الجنان، بيروت، ١٩٩٠م.

٣٤. ــــــــــــ ، طرح التثريب في شرح التقريب، إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٥. أحمد بن عبد المجيد (الخطيب البغدادي) (ت ٤٦٣هـ)، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥م.

٣٦. ــــــــــــ ، المتفق والمفترق، تحقيق: الدكتور محمد صادق الحامدي، دار القادري، ١٩٩٧م.

٣٧. ــــــــــــ ، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠١م.

٣٨. ــــــــــــ ، تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

٣٩. ــــــــــــ ، غنية الملتمس ايضاح الملتبس، تحقيق: يحي بن عبد الله البكري الشهري، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠١م.

٤٠. أحمد بن علي (ابن حجر العسقلاني) (ت ٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥م.

٤١. ــــــــــــ ، الأمالي المطلقة، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٥م.

٤٢. ــــــــــــ ، التلخيص الحبير، دار الفكر، بيروت.

٤٣. ــــــــــــ ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٤٩هـ.

٤٤. ــــــــــــ ، القول المسدد في الذب عن المسند، عالم الكتب، ١٩٨٤م.

٤٥. ــــــــــــ ، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تنسيق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دارالعاصمة، الرياض، ١٩٩٨م.

٤٦. ــــــــــــ ، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، الجامعة

الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٩٨٤م.

٤٧. ــــــــــــ ، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار القبس، الرياض، ٢٠١٤م.

٤٨. ــــــــــــ ، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تحقيق: محمد علي النجار وعلي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت.

٤٩. ــــــــــــ ، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف، تحقيق: عبد الله بن عبدالرحمن السعد، وزارة الأوقاف السعودية، ٢٠٠٣م.

٥٠. ــــــــــــ ، تعجيل المنفعة، دار الكتاب العربي، بيروت.

٥١. ــــــــــــ ، تقريب التهذيب، تحقيق: الشيخ أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة.

٥٢. ــــــــــــ ، تقريب التهذيب، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥هـ

٥٣. ــــــــــــ ، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م.

٥٤. ــــــــــــ ، طبقات المدلسين، تحقيق: الدكتور أحمد علي المباركي، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط٣، الرياض، ٢٠٠١م.

٥٥. ــــــــــــ ، طبقات المدلسين، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوني، مكتبة المنار، الزرقاء/الأردن.

٥٦. ــــــــــــ ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط٢، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٥٧. ــــــــــــ ، قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج، تحقيق: سمير حسين حلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.

٥٨. ــــــــــــ ، لسان الميزان، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة وسلمان عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الاسلامية، ٢٠٠٢م.

٥٩. ـــــــــــ ، لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٢، بيروت، ١٩٧١م.

٦٠. ـــــــــــ ، موافقة الخبر الخبر، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٣م.

٦١. ـــــــــــ ، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، ٢٠٠٨م.

٦٢. ـــــــــــ ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ٢٠٠١م.

٦٣. أحمد بن علي (أبو يعلى الموصلي) (ت ٣٠٧هـ)، مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، ط٢، دمشق، ١٩٩٠م.

٦٤. أحمد بن علي بن منجوية الأصبهاني (ت ٤٢٨هـ)، رجال صحيح مسلم، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٧م.

٦٥. أحمد بن عمرو (ابن أبي عاصم) (ت ٢٨٧هـ)، الديات، تحقيق: عبد المنعم زكريا، دار الصميعي، الرياض، ٢٠٠٣م.

٦٦. ـــــــــــ ، السنة، تحقيق: باسم بن فضيل الجوابرة، دار الصميعى، الرياض، ١٩٩٨م.

٦٧. ـــــــــــ ، السنة، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة، تحقيق: الشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م.

٦٨. أحمد بن عمرو البزار، البحر الزخار مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ١٩٨٨م.

٦٩. أحمد بن عمرو بن سالم بازمول (المدرس بمعهد الحرم المكي)، المقترب في بيان المضطرب، دار الخراز، جدة، ٢٠٠١م.

٧٠. أحمد بن محمد (أبو بكر الخلال) (ت ٣١١هـ)، السنة، تحقيق: الدكتور عطية الزهراني، دار الراية، ١٩٨٩م.

٧١. أحمد بن محمد بن الصديق الشافعي الغماري (ت ١٣٨٠هـ)، فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب، تحقيق: الشيخ حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب، ١٩٨٨م.

٧٢. أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، مشكل الآثار، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م.

٧٣. أحمد بن محمد الهيثمي (ابن حجر المكي) (ت ٩٧٤هـ)، الصواعق المحرقة، مكتبة الحقيقة، إسطانبول، ٢٠٠٣م.

٧٤. ــــــــــ ، المنح المكية في شرح الهمزية، تحقيق: أحمد جاسم المحمد، دار المنهاج، جدة، ٢٠٠٥م.

٧٥. ــــــــــ ، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، دار إحياء التراث العربي.

٧٦. أحمد بن موسى (ابن مجاهد) (ت ٣٢٤هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٨٠م.

٧٧. أحمد عبد الرحمن الساعاتي (ت بعد ١٣٧١هـ)، فتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، دار إحياء التراث العربي، ط٢.

٧٨. أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٩. أحمد معبد عبد الكريم المصري، ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب، مكتبة أضواء السلف الرياض، ٢٠٠٤م.

٨٠. أسامة أحمد شاكر، من أعلام العصر، ٢٠٠١م.

٨١. إسماعيل بن عبد الرحمن (ت ١٢٨هـ)، تفسير السدي الكبير، تحقيق: محمد عطا يوسف، دار الوفاء، ١٩٩٣م.

٨٢. إسماعيل بن عمر (ابن كثير) (ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ١٩٩٧م.

٨٣. ــــــــــ ، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت،

١٩٨٨م.

٨٤. ـــــــــــ، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٦م.

٨٥. ـــــــــــ، تفسيرابن كثير، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢م.

٨٦. ـــــــــــ، جامع المسانيد والسنن، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.

٨٧. ـــــــــــ، إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه، تحقيق: بهجة يوسف أبو الطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ.

٨٨. إسماعيل بن محمد الأنصاري، الانتصار لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله بالرد على مجانبة الألباني فيه الصواب، (إلكتروني).

٨٩. بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧م.

٩٠. حاتم بن عارف العوني، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، دار الهجرة، ط١، الرياض، ١٩٩٧م.

٩١. ـــــــــــ، دراسة منهجية لسنن النسائي وابن ماجه، كتاب إلكتروني.

٩٢. ـــــــــــ، شرح موقظة الذهبي، تحقيق: عدنان بن زايد الفهمي وبدر بن زايد الفهمي، دار ابن الجوزي، ١٤٢٧هـ.

٩٣. حامد حسين بن محمد النيسابوري اللكهنوي (ت ١٣٠٦هـ)، عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار، مؤسسة البعثة، قسم الدراسات الإسلامية، طهران، ١٤٠٥هـ.

٩٤. حجازي بن محمد (أبو إسحاق الحويني الأثري)، بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي، ١٩٩٠م.

٩٥. ـــــــــــ، تهذيب خصائص الإمام علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٤م.

٩٦. ـــــــــــ، **كشف المخبوء بثبوت حديث التسمية عند الوضوء**، مكتبة التوعية الإسلامية، ١٤٠٨هـ.

٩٧. حسن بن عبد الله العماني، **الرد النفيس على أباطيل عثمان الخميس**، سلسلة الكتب المؤلفة في رد الشبهات، إعداد مركز الأبحاث العقائدية.

٩٨. حسن بن علي السقاف، **قاموس شتائم الألباني**، دار الإمام النووي، بيروت، ٢٠١٠م.

٩٩. الحسن بن علي بن المنتصر الكَتَّاني، **فقه الحافظ أحمد بن الصِّديق الغُماري**، دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٥م.

١٠٠. حسن عبد الوهاب الشعراني المصري (ت ٩٧٣هـ)، **العهود المحمدية**، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٧٣م.

١٠١. الحسين بن إسماعيل المحاملي (ت ٣٣٠هـ)، **الأمالي**، تحقيق: الدكتور إبراهيم القيسي، المكتبة الاسلامية، عمان/الأردن، ١٩٩١م.

١٠٢. حسين بن قاسم تاجي الكلداري، **الدر النقي من كلام الإمام البيهقي**، دار الفتح.

١٠٣. الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، **شرح السنة**، تحقيق: زهير الشاويس وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، ١٩٨٣هـ.

١٠٤. حكمت بن بشير بن ياسين، **التفسير الصحيح**، دار المآثر بالمدينة المنورة، ١٩٩٩م.

١٠٥. حماد بن محمد الأنصاري، **إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ**، مكتبة المعلا، الكويت، ١٩٨٥م.

١٠٦. حمزة عبد الله المليباري، **علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد**، إلكتروني.

١٠٧. خالد العسقلاني، **بل ضللت**، إلكتروني.

١٠٨. خثيمة بن سليمان (ت ٣٤٣هـ)، **من حديث خيثمة بن سليمان**، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٠م.

١٠٩. خلدون الأحدب، زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة، دار القلم، دمشق.

١١٠. خليل بن أيبك (صلاح الدين الصفدي) (ت ٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٠م.

١١١. خليل بن كيكلدي (صلاح الدين العلائي) (ت ٧٦١هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، ط٢، بيروت، ١٩٨٦م.

١١٢. خير الدين بن محمود الزركلي (ت ١٤١٠هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط٥، بيروت، ١٩٨٠م.

١١٣. ربيع بن هادي المدخلي، من عيب على مسلم إخراج حديثه والإجابة عنه، إلكتروني.

١١٤. زين الدين بن إبراهيم (ابن نجيم المصري الحنفي) (ت ٩٧٠هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

١١٥. سعد بن عبد الله آل حميد، طرق تخريج الحديث، اعتنى به: ماهر بن صالح آل مبارك، دار علوم السنة للنشر.

١١٦. ــــــــــــ، فتاوى حديثية، اعتنى بها: أبو عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك، دار علوم السنة، الرياض، ١٩٩٩م.

١١٧. ــــــــــــ، مناهج المحدثين، اعتنى بها: أبو عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك، دار علوم السنة، ١٤٢٠هـ.

١١٨. سعود بن عيد بن عمير الصاعدي، الأحاديث الواردة في فضائل الصحابة، الجامعة الإسلامية بالمدينة، ١٤٢٧هـ

١١٩. سعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)، سنن سعيد بن منصور، تحقيق: الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصميعي، الرياض، ١٩٩٣م.

١٢٠. سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، الروض الداني إلى المعجم الصغير، تحقيق: محمود شكور محمود الحاج أمرير الميداييني، المكتب الاسلامي، بيروت، ١٩٨٥م.

١٢١. ـــــــــــــ ، **المعجم الأوسط**، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥م.

١٢٢. ـــــــــــــ ، **المعجم الصغير**، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢٣. ـــــــــــــ ، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، دار إحياء التراث العربي.

١٢٤. سليمان بن الأشعث (أبو داود السجستاني) (ت ٢٧٥هـ)، **سنن أبي داود**، تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠م.

١٢٥. ـــــــــــــ، **سؤالات أبي عبيد الآجري**، تحقيق: الدكتور عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، مكة المكرمة، ١٩٩٧م.

١٢٦. سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، **مسند أبي داود الطيالسي**، دار المعرفة، بيروت.

١٢٧. سليمان بن سحمان النجدي (١٢٦٨-١٣٤٩هـ)، **الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق**، تحقيق: عبد السلام بن برجس بن ناصر بن عبد الكريم، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، المملكة العربية السعودية.

١٢٨. شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، **استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف**، تحقيق: خالد بن أحمد الصمي بابطين، دار البشائر.

١٢٩. صالح بن مهدي المقبلي اليمني (ت ١١٠٨هـ)، **العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ**، طبع على نفقة طائفة من الشرفاء والفضلاء، ط١، مصر، ١٣٢٨هـ.

١٣٠. طارق بن عوض الله بن محمد، **الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات**، مكتبة ابن تيمية، ١٩٩٨م.

١٣١. ـــــــــــــ ، **ردع الجاني المتعدي على الألباني**، ط٢، ٢٠٠١م.

١٣٢. ظفر أحمد العثماني التهانوي (ت ١٣٩٤هـ)، **إعلاء السنن**، تقديم: خليل الميس، تحقيق: الشيخ أبو غدة، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١م.

١٣٣. عبد الله بن أحمد بن حنبل، زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الاسلامية، ١٩٩٠م.

١٣٤. عبد الله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ)، الترغيب والترهيب، تحقيق: أبو عبد الرحمن المصري الأثري، دار الصحابة للتراث بطنطا، ١٩٩٤م.

١٣٥. عبد الله بن سليمان (ابن أبي داود) (ت ٣١٦هـ)، المصاحف، تحقيق: الدكتور محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٢م.

١٣٦. عبد الله بن الصديق الغمارى، القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع، إلكتروني.

١٣٧. عبد الله بن عبد الرحمن (ابن جبرين)، شرح مقدمة التفسير لابن تيمية، كتاب إلكتروني.

١٣٨. عبد الله بن عبد المجيد (ابن قتيبة) (ت ٢٧٦هـ)، المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة.

١٣٩. عبد الله بن عدي (ت ٣٦٥هـ)، الكامل في الضعفاء، تحقيق: الدكتور سهيل زكار، ط٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٨م.

١٤٠. عبد الله بن محمد (ابن أبي شيبة) (ت ٢٣٥هـ)، المصنف، تحقيق: الأستاذ سعيد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٩م.

١٤١. ـــــــــــ، المصنف، تحقيق: الشيخ سعد بن ناصر الشثري، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ٢٠١٥م.

١٤٢. ـــــــــــ، المصنف، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ٢٠٠٦م.

١٤٣. ـــــــــــ، المصنف، تحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيدان، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٤م.

١٤٤. عبد الله بن محمد (أبو الشيخ الأصبهاني) (ت ٣٦٩هـ)، أمثال الحديث، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، بومباي/الهند، ١٩٨٧م.

١٤٥. ـــــــــــ ، طبقات المحدثين بأصبهان، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ.

١٤٦. عبد الله بن محمد الغماري المغربي (ت ١٤١٣هـ)، الدر الثمين، إلكتروني.

١٤٧. عبد الله بن يوسف (جمال الدين الزيلعي) (ت ٧٦٢هـ)، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٥م.

١٤٨. عبد الحسين بن أحمد الأميني (ت ١٣٩٢هـ)، الغدير، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٧م.

١٤٩. عبد الرحمن بن أحمد (ابن رجب الحنبلي) (ت ٧٩٥هـ)، شرح علل الترمذي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر.

١٥٠. ـــــــــــ ، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٩٩٦م.

١٥١. عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، مشاهير علماء نجد وغيرهم، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ط١، ١٣٩٤هـ.

١٥٢. عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي) (ت ٥٩٧هـ)، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٩٦٦م.

١٥٣. عبد الرحمن بن قدامه (ت ٦٨٢هـ)، الشرح الكبير، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، بيروت.

١٥٤. عبد الرحمن بن الكمال (جلال الدين السيوطي) (ت ٩١١هـ)، الألفية، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية.

١٥٥. ـــــــــــ ، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر، مكتبة الغرباء الأثرية.

١٥٦. ـــــــــــ ، الجامع الصغير، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١م.

١٥٧. ـــــــــــ ، الحاوي للفتاوي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.

١٥٨. ــــــــــــ ، الدر المنثور، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

١٥٩. ــــــــــــ ، اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، دارالمعرفة، بيروت، ١٩٧٥م.

١٦٠. ــــــــــــ ، تحفة الأبرار بنكت الأذكار، تحقيق: محي الدين مستو، مكتبة التراث، المدينة المنورة، ١٩٨٧م.

١٦١. ــــــــــــ ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.

١٦٢. ــــــــــــ ، حسن المحاضرة في ملوك مصروالقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٦٧م.

١٦٣. ــــــــــــ ، شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، تقديم: أحمد حمدي إمام، دار المدني.

١٦٤. عبد الرحمن بن محمد (ابن أبي حاتم الرازي) (ت ٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، تحقيق: الشيخ المعلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٢م.

١٦٥. ــــــــــــ ، العلل، تحقيق: الدكتور سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبدالرحمن الجريسي، ٢٠٠٦م.

١٦٦. ــــــــــــ ، تفسيرابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية.

١٦٧. عبد الرحمن بن يحي المعلمي (ت ١٣٨٦)، رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله، تحقيق: الشبراوي بن أبي المعاطي المصري، دار العاصمة، ٢٠١١م.

١٦٨. ــــــــــــ ، البناء على القبور، تحقيق: حاكم بن عبيسان المطيري، دار أطلس، ١٩٩٦م.

١٦٩. ــــــــــــ، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق: الشيخ الألباني، مكتبة المعارف الرياض، ط٢، ١٤٠٦هـ.

١٧٠. عبد الرحيم بن الحسين (الحافظ العراقي) (ت ٨٠٦هـ)، تخريج إحياء علوم الدين (المسمى بالمغني عن حمل الأسفار)، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، مكتبة طبرية، الرياض، ١٩٩٥م.

١٧١. ـــــــــــ، شرح ألفية الحديث (المسماة بالتبصرة والتذكرة)، تحقيق: محمد بن الحسين العراقي الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٢. عبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ)، المصنف، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، جنوب أفريقيا، ١٩٧٠م.

١٧٣. عبد العزيزبن عبد الله بن باز، حاشية الشيخ عبد العزيزبن عبد الله بن باز على بلوغ المرام، تحقيق: عبد العزيزبن إبراهيم بن قاسم، دار الإمتياز للنشر، الرياض، ٢٠٠٤م.

١٧٤. عبد العزيزبن محمد السدحان، التبيان في سجدات القرآن، مع تعليقات: الشيخ ابن باز، مكتبة ابن خزيمة، الرياض، ١٩٨٩م.

١٧٥. عبد العزيزبن محمد بن إبراهيم (ت ١٤٢١هـ)، ضوابط الجرح والتعديل مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، إلكتروني.

١٧٦. عبد العزيزبن محمد بن الصديق، الباحث عن علل الطعن في الحارث، مكتبة القاهرة، ٢٠٠٥م.

١٧٧. عبد الفتاح أبو غدة (ت ١٤١٧هـ)، جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، مكتبة المطبوعات الاسلامية بحلب، ١٤١١هـ.

١٧٨. عبد الفتاح أبو غدة (جمع)، أربع رسائل في علوم الحديث، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٩٩٠م.

١٧٩. عبد الملك بن محمد (ابن بشران) (ت ٤٣٠هـ)، الأمالي، تحقيق: أحمد بن سليمان، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٩٩٧م.

١٨٠. عثمان بن سعيد (أبو عمرو الداني) (ت ٤٤٤هـ)، الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الدينات بالتجويد والدلالات، تحقيق: محمد بن مجقان الجزائري، دار المغني، الرياض، ١٤٢٠هـ.

١٨١. عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ)، الرد على الجهمية، تحقيق: الشيخ بدر بن عبد الله

البدر، الدار السلفية الكويت، ١٩٨٥م.

١٨٢. عثمان بن عبد الرحمن (ابن الصلاح) (ت ٦٤٣هـ)، **علوم الحديث مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٨٦هـ.

١٨٣. علاء الدين بن قليط مغلطاي (ت ٧٦٢هـ)، **إكمال تهذيب الكمال**، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١م.

١٨٤. ــــــــــــ، **الإعلام بسنته عليه الصلاة شرح سنن ابن ماجه**، تحقيق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٩٩٩م.

١٨٥. ــــــــــــ، **الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة**، تحقيق: السيد عزت المرسي وإبراهيم إسماعيل القاضي ومجدي عبد الخالق الشافعي، مكتبة الرشد، الرياض.

١٨٦. علاء الدين المارديني (ابن التركماني) (ت ٧٥٠هـ)، **الجوهر النقي**، دار الفكر.

١٨٧. علي بن أبي بكر (نور الدين الهيثمي) (ت ٨٠٧هـ)، **كشف الأستار عن زوائد البزار**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩م.

١٨٨. ــــــــــــ، **مجمع البحرين في زوائد المعجمين**، تحقيق: عبد القدوس بن محمد نذير، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٢م.

١٨٩. ــــــــــــ، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.

١٩٠. ــــــــــــ، **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**، تحقيق: الشيخ حسين سليم أسد وعبده علي الكوشك، دارالثقافة العربية، دمشق، ١٩٩٠م.

١٩١. علي بن أحمد الشافعي (ت ١٠٧٠هـ)، **السراج المنير بشرح الجامع الصغير**، المطبعة الخيرية.

١٩٢. علي بن بابويه القمي (ت ٣٢٩هـ)، **الإمامة والتبصرة**، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي (ع)، قم المقدسة، ١٤٠٤هـ.

١٩٣. علي بن الجعد (ت ٢٣٠هـ) ، **مسند ابن الجعد**، تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر، دار الكتب

العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.

١٩٤. علي بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، **الأحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، مطبعة العاصمة، القاهرة.

١٩٥. ـــــــــــ ، **الفصل في الملل والنحل**، الناشر: محمد علي صبيح، ١٣٤٨هـ.

١٩٦. علي بن حسام (المتقي الهندي) (ت ٩٧٥هـ)، **كنز العمال**، تحقيق: الشيخ بكري الحياني والشيخ صفوة السفا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م.

١٩٧. علي بن الحسن (ابن عساكر) (ت ٥٧١هـ)، **تاريخ مدينة دمشق**، تحقيق: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥م.

١٩٨. علي بن عبد الكافي (تقي الدين السبكي) (ت ٧٥٦هـ)، **شفاء السقام**، تحقيق: السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، ط٤، ١٤١٩هـ.

١٩٩. علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، **المؤتلف والمختلف**، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.

٢٠٠. ـــــــــــ ، **تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان**، تحقيق: خليل بن محمد بن عوض الله العربي، المكتبة التجارية مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة، ١٩٩٤م.

٢٠١. ـــــــــــ ، **سنن الدارقطني**، تحقيق: مجدي بن منصور بن سيد الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.

٢٠٢. ـــــــــــ ، **علل الدارقطني**، تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ.

٢٠٣. علي بن محمد (ابن الأثير) (ت ٦٣٠هـ)، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، دار الكتاب العربي، بيروت (انتشارات إسماعيليان-طهران).

٢٠٤. علي بن محمد (ابن القطان) (ت ٦٢٨هـ)، **الوهم والإيهام**، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار الطيبة، الرياض، ١٩٩٧م.

٢٠٥. ــــــــــــ ، **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، تحقيق: الدكتور الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ١٩٩٧م.

٢٠٦. علي بن محمد (ابن عراق الكناني المصري) (ت ٩٦٣هـ)، **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت، ١٩٨١م.

٢٠٧. علي بن محمد الربعي (ت ٤٤٤هـ)، **تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ٢٠٠٠م.

٢٠٨. علي بن هبة الله (ابن ماكولا) (ت ٤٧٥هـ)، **الإكمال في رفع الارتياب**، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٣م.

٢٠٩. علي الحسيني الميلاني، **تشييد المراجعات وتفنيد المكابرات**، مركز الحقائق الإسلامية.

٢١٠. ــــــــــــ ، **دراسات في منهاج السنة لمعرفة ابن تيمية**، المطبعة ياران، ١٤١٩م.

٢١١. ــــــــــــ ، **نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار**، مكتبة مهر، ١٤١٤هـ

٢١٢. علي القاري (ت ١٠١٤هـ)، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، تحقيق: جمال العيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

٢١٣. عمر بن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، **تاريخ أسماء الثقات**، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ١٩٨٤م.

٢١٤. عمر بن علي (ابن الملقن) (ت ٨٠٤هـ)، **مختصر استدراك الذهبي على المستدرك الحاكم**، تحقيق: عبد الله بن حمد اللحيدان وسعد بن عبد الله بن عبد العزيز، دار العاصمة، الرياض، ١٤١١هـ.

٢١٥. عمر كحالة، **معجم المؤلفين**، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢١٦. عمرو عبد المنعم سليم، **تيسير علوم الحديث للمبتدئين**، دار الضياء، ٢٠٠٠م.

٢١٧. ــــــــــــ ، **قواعد حديثية ويليها تحصيل ما فات التحديث** ، مكتبة العمرين العلمية،

٢٠٠٠م.

٢١٨. قاسم علي سعد، منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ٢٠٠٢م.

٢١٩. مجاهد بن جبر (ت ١٠٤هـ)، تفسير مجاهد، تحقيق: عبد الرحمن الطاهر بن محمد السورتي، مجمع البحوث الإسلامية، إسلام آباد.

٢٢٠. مجلة البحوث الإسلامية، مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.

٢٢١. محسن الأمين (ت ١٣٧١هـ)، أعيان الشيعة، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.

٢٢٢. محمد أمين بن عمر (ابن عابدين الحنفي) (ت ١٢٥٢هـ)، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت

٢٢٣. محمد أمين بن فضل الله المحبي الحنفي (ت ١١١١هـ)، نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٩م.

٢٢٤. محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري (ت ١٣٥٢هـ)، فيض الباري شرح صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥م.

٢٢٥. ــــــــــ ، العرف الشذي شرح سنن الترمذي، تصحيح: الشيخ محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٤م.

٢٢٦. محمد بن أبي بكر (ابن القيم الجوزية) (ت ٧٥١هـ)، زاد المعاد، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.

٢٢٧. ــــــــــ ، شرح الشروط العمرية مجرداً من كتاب أحكام أهل الذمة، تحقيق: الشيخ صبحي الصالح، دار العلم الملايين، بيروت، ١٩٨١م.

٢٢٨. ــــــــــ ، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تحقيق: محمد بدر

الدين أبو فراس النعساني الحلبي، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م.

٢٢٩. محمد بن أحمد (ابن عبد الهادي) (ت ٧٤٤هـ)، الصارم المنكي في الرد على السبكي، مع مقدمة: الأستاذ محمد رشاد غانم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م.

٢٣٠. ــــــــــ ، المحرر في الحديث، تحقيق: عادل الهدبا ومحمد علوش، دار العطاء، الرياض، ط١، ٢٠٠١م.

٢٣١. ــــــــــ ، طبقات علماء الحديث، تحقيق: أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت.

٢٣٢. محمد بن أحمد (أبو بشر الدولابي) (ت ٣١٠هـ)، الكنى والأسماء، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.

٢٣٣. محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٢م.

٢٣٤. ــــــــــ ، الكبائر، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان أبو عبيدة، مكتبة الفرقان، الإمارات، ٢٠٠٣م.

٢٣٥. ــــــــــ ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الاسلامية، جدة، ١٩٩٢م.

٢٣٦. ــــــــــ ، المغني في الضعفاء، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث، قطر.

٢٣٧. ــــــــــ ، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الاسلامية، حلب، ١٤٠٥هـ

٢٣٨. ــــــــــ ، تاريخ الإسلام، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧م.

٢٣٩. ــــــــــ ، تذكرة الحفاظ، تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٤هـ.

٢٤٠. ـــــــــــ ، حقوق الجار، تحقيق: مبروك إسماعيل، دار الطلائع.

٢٤١. ـــــــــــ ، حقوق الجار، ومعه الذيل على حقوق الجار بتحقيق: نشأت بن كمال المصري، دارالبصيرة.

٢٤٢. ـــــــــــ ، ديوان الضعفاء، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثية بمكة، ١٩٦٧م.

٢٤٣. ـــــــــــ ، سيرأعلام النبلاء، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.

٢٤٤. ـــــــــــ ، طرق حديث الغدير، تحقيق: عبد العزيز الطباطبائي، مكتبة المحقق الطباطبائي.

٢٤٥. ـــــــــــ ، من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث، تحقيق: محمد شكور بن محمود، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٦م.

٢٤٦. ـــــــــــ ، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٣م.

٢٤٧. محمد بن إسحاق (ابن خزيمة) (ت ٣١١هـ)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ١٩٩٢م.

٢٤٨. محمد بن إسحاق (ابن مندة الأصبهاني) (ت ٣٩٥هـ)، فتح الباب في الكنى والألقاب، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٩٩٦م.

٢٤٩. ـــــــــــ ، معرفة الصحابة، تحقيق: عامر حسن صبري، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥م.

٢٥٠. محمد بن إسحاق السراج (ت ٣١٣هـ)، مسند السراج، تحقيق: الأستاذ إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية فيصل آباد، ٢٠٠٢م.

٢٥١. محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، التاريخ الكبير، المكتبة الإسلامية، تركيا.

٢٥٢. ــــــــــــ ، الضعفاء الصغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦م.

٢٥٣. ــــــــــــ ، الكنى: جزء من التاريخ الكبير، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.

٢٥٤. ــــــــــــ ، صحيح البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١م.

٢٥٥. محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

٢٥٦. ــــــــــــ ، إجابة السائل شرح بغية الآمل، تحقيق: حسين بن أحمد السياغي وحسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

٢٥٧. ــــــــــــ ، المسائل المرضية في بيان اتفاق أهل السنة على سنن الصلاة والزيدية، مخطوط.

٢٥٨. ــــــــــــ ، ثمرات النظر في علم الأثر، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار العاصمة، ١٩٩٦م.

٢٥٩. محمد بن بهادر (بدر الدين الزركشي) (ت ٧٩٤هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: الدكتور زين العابدين بن محمد، مكتبة أضواء السلف الرياض، ١٩٩٨م.

٢٦٠. محمد بن جرير الطبرى (ت ٣١٠هـ)، تفسير الطبري جامع البيان، تحقيق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

٢٦١. ــــــــــــ ، تفسير الطبري جامع البيان، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، ط٢، القاهرة.

٢٦٢. محمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ)، الثقات، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٧٣.

٢٦٣. ــــــــــــ ، المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الباز للنشر والتوزيع، عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.

٢٦٤. ــــــــــــ، صحيح ابن حبان ت ٣٥٤هـ بترتيب ابن بلبان ت ٧٣٩هـ، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م.

٢٦٥. محمد بن الحسن الصفار (ت ٢٩٠هـ)، بصائر الدرجات، تحقيق: ميرزا حسن كوچه باغي، منشورات الأعلمي، طهران، ١٤٠٤هـ.

٢٦٦. محمد بن الحسين الآجري البغدادي (ت ٣٦٠هـ)، الشريعة، تحقيق: الوليد بن محمد نبيه سيف النصر، مؤسسة قرطبة، ١٩٩٦م.

٢٦٧. محمد بن حسين الفقيه، الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي تكملة الصارم المنكي، تحقيق: الدكتور صالح بن علي المحسن والدكتور أبو بكر بن سالم شهال، دار الفضيلة، الرياض، ٢٠٠٢م.

٢٦٨. محمد بن حمد الحمود، كتاب العرش، مكتبة المعلا الكويت، ١٩٨٦م.

٢٦٩. محمد بن خلف بن حيان وكيع (ت ٣٠٦هـ)، أخبار القضاة، عالم الكتب، بيروت.

٢٧٠. محمد بن خليفة التميمي، محمد بن عثمان بن أبي شيبة وكتابه العرش، مكتبة الرشد الرياض، ١٩٩٨م.

٢٧١. محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت.

٢٧٢. محمد بن سلامة القضاعي (ت ٤٥٤هـ)، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٢٧٣. محمد بن طلعت، التذييل على كتاب تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، مكتبة اضواء السلف، الرياض، ٢٠٠٤م.

٢٧٤. محمد بن عبد الله (ابن الأبار المالكي) (ت ٦٥٨هـ)، درر السمط في خبر السبط، تحقيق: عز الدين عمر موسى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م.

٢٧٥. محمد بن عبد الله (الحاكم النيسابوري) (ت ٤٠٥هـ)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت.

٢٧٦. ـــــــــــ، المستدرك على الصحيحين، وبذيله تتبع أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبي لمقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين للطباعة، القاهرة، ١٩٩٧م.

٢٧٧. ـــــــــــ، معرفة علوم الحديث، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، تصحيح: السيد معظم حسين، منشورات دار الآفاق الحديث، بيروت، ١٩٨٠م.

٢٧٨. محمد بن عبد الله القيسي الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م.

٢٧٩. محمد بن عبد الباقي الأنصاري (ت ٥٣٥هـ)، أحاديث الشيوخ الثقات الشهير بـ«المشيخة الكبرى»، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة الكرمة، ١٤٢٢هـ.

٢٨٠. محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، البلدانيات، تحقيق: حسام بن محمد القطان، دار العطاء، الرياض، ٢٠٠١م.

٢٨١. ـــــــــــ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.

٢٨٢. ـــــــــــ، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، إلكتروني.

٢٨٣. ـــــــــــ، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: علي حسين علي، دار الإمام الطبري، ط٢، ١٩٩٢م.

٢٨٤. محمد بن عبدالرحيم المابركفوري (ت ١٣٨٣هـ)، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.

٢٨٥. محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.

٢٨٦. محمد بن عبد الواحد (ضياء الدين المقدسي) (ت ٦٤٣هـ)، الأحاديث المختارة، تحقيق: الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر، بيروت، ٢٠٠١م.

٢٨٧. محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦هـ)، الكبائر، تحقيق: باسم بن فيصل الجوابرة، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٦م.

٢٨٨. محمد بن علان الصديقي الشافعي (ت ١٠٥٧هـ)، **الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٨٩. محمد بن علي (ابن دقيق العيد) (ت ٧٠٢هـ)، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، دار المحقق للنشر والتوزيع.

٢٩٠. محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، دار الكتاب الإسلامي.

٢٩١. ـــــــــــــ ، **السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار**، تحقيق: محمود إبراهيم زائد، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت.

٢٩٢. ـــــــــــــ ، **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، تحقيق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

٢٩٣. ـــــــــــــ ، **تحفة الذاكرين**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٨٨م.

٢٩٤. ـــــــــــــ ، **درّ السحابة في مناقب القرابة والصحابة**، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٤م.

٢٩٥. ـــــــــــــ ، **فتح القدير**، عالم الكتب.

٢٩٦. ـــــــــــــ ، **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار**، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

٢٩٧. محمد بن علي الصدوق (ت ٣٨١هـ)، **كمال الدين وتمام النعمة**، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤٠٥هـ.

٢٩٨. محمد بن عمر العقيلي (ت ٣٢٢هـ)، **ضعفاء العقيلي**، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

٢٩٩. محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، **العلل الكبير**، تحقيق: صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود الصعيدي، عالم الكتب، ١٩٨٩م.

٣٠٠. ـــــــــــــ ، **سنن الترمذي**، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة

مصطفى البابي الحلبي.

٣٠١. ــــــــــ ، سنن الترمذي، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١، الرياض.

٣٠٢. ــــــــــ ، سنن الترمذي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف والشيخ عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣م.

٣٠٣. محمد بن محمد (ابن الجزري) (ت ٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠٤. ــــــــــ ، غاية النهاية في طبقات القراء، المحقق: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦م.

٣٠٥. محمد بن محمد (الحطاب الرعيني) (ت ٩٥٤هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

٣٠٦. محمد بن محمد الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، إتحاف سادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٩٩٤م.

٣٠٧. محمد بن يزيد (ابن ماجة) (ت ٢٧٣هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨م.

٣٠٨. ــــــــــ ، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٠٩. محمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩هـ)، الكافي، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٦٣ش.

٣١٠. محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت ٩٤٢هـ)، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

٣١١. محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي (ت ١٣٣٢هـ)، حياة البخاري، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٢م.

٣١٢. ــــــــــ ، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، تحقيق: محمد بهجة البيطار، عيسى البابي الحلبي، ١٩٦١م.

٣١٣. محمد حسن المظفّر (ت ١٣٧٥هـ)، دلائل الصدق لنهج الحق، مؤسسة آل البيت لاحياء التراث، قم.

٣١٤. محمد السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨هـ)، شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الاسلامي، بيروت.

٣١٥. محمد شمس الحق العظيم آبادي،عون المعبود شرح سنن أبي داود، مع شرح الحافظ ابن القيم، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط٢، ١٩٦٩م.

٣١٦. محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤هـ)، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة ابن تيمية.

٣١٧. محمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، التيسيربشرح الجامع الصغير، مخطوط.

٣١٨. ــــــــــ ، الجامع الأزهرفي حديث النبي الأنور، مخطوط

٣١٩. ــــــــــ ، فيض القديرشرح الجامع الصغير، تحقيق: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.

٣٢٠. محمد مهدي المسلمي وأشرف منصور وعصام عبد الهادي وأحمد عبد الرزاق وأيمن الزاملي ومحمود محمد خليل، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، عالم الكتب.

٣٢١. محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠)، ظلال الجنة في تخريج السنة، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م.

٣٢٢. ــــــــــ ، أحكام الجنائزوبدعها، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٩٢م.

٣٢٣. ــــــــــ ، إرواء الغليل في تخرج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير الشاويش،

المكتب الإسلامي، ط١، بيروت، ١٩٧٩م.

٣٢٤. ــــــــــ ، الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، مكتبة المعارف، الرياض، ٢٠٠٥م.

٣٢٥. ــــــــــ ، الرد المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب، المكتبة الاسلامية، ط١، ١٤٢١هـ.

٣٢٦. ــــــــــ ، النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان لكتب الأئمة الرجيحة، دار ابن عفان، ٢٠٠٠م.

٣٢٧. ــــــــــ ، تحريم آلات الطرب، ط٢، مكتبة الدليل، ١٩٩٧م.

٣٢٨. ــــــــــ ، تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر، مطبعة الترقي، ١٩٦٠م.

٣٢٩. ــــــــــ ، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، دار الراية.

٣٣٠. ــــــــــ ، جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة، توزيع دار السلام، ٢٠٠٢م.

٣٣١. ــــــــــ ، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

٣٣٢. ــــــــــ ، سلسلة الأحاديث الضعيفة، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

٣٣٣. ــــــــــ ، صحيح الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٠م.

٣٣٤. ــــــــــ ، صحيح الجامع الصغير، المكتب الإسلامي، ط٣، بيروت، ١٩٨٨م.

٣٣٥. ــــــــــ ، ضعيف الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٠م.

٣٣٦. ــــــــــ ، قصة المسيح الدجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام وقتله إياه على سياق رواية أبي أمامة، مكتبة الاسلامية، عمان/الأردن، ١٤٢١هـ.

٣٣٧. محمد النوري (أبو المعاطي)، الجامع في الجرح والتعديل، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٢م.

٣٣٨. ــــــــــ ، موسوعة أقوال الإمام أحمد في الرجال، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٧م.

٣٣٩. محمود بن أحمد (بدر الدين العيني) (ت ٨٥٥هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي.

٣٤٠. ــــــــــ ، مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦م.

٣٤١. محمود الزعبي، البينات في الرد على أباطيل المراجعات، ١٩٨٧م.

٣٤٢. محمود سعيد ممدوح، رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة، دار الإمام النووي، عمان/ الأردن، ١٩٩٥م.

٣٤٣. محمود شكري الآلوسي (أبو المعالي) (ت ١٣٤٢هـ)، غاية الأماني في الرد على النبهاني، على نفقة عبد العزيز ومحمد العبد الله الجميح، ١٣٩١هـ.

٣٤٤. محمود الطحان، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، دار القرآن الكريم، بيروت، ١٩٩٦م.

٣٤٥. ــــــــــ ، تيسير مصطلح الحديث، مركز الهدى للدراسات، ١٤١٥م.

٣٤٦. محمود محمد خطاب السبكي (ت ١٣٥٢هـ)، المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، تحقيق: أمين محمود خطاب، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٣٩٤هـ.

٣٤٧. محيي الدين بن عربي (ت ٦٣٨هـ)، تفسيرابن عربي، تحقيق: الشيخ عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٢هـ.

٣٤٨. مرتضى العسكري، معالم المدرستين، مؤسسة البعثة، ط٤، طهران، ١٩٩٢م.

٣٤٩. مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، الكنى والأسماء، مخطوط.

٣٥٠. ــــــــــ ، صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت.

٣٥١. مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، مكتبة الفرقان، عجمان، ٢٠٠٠م.

٣٥٢. ـــــــــــ ، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٩٩١م.

٣٥٣. مصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة) (ت ١٠٦٧هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والقرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٥٤. مضَر الحلو، البيان عما في لسان الميزان، مجمع الذخائر الاسلاميه، قم، ٢٠٠٠م.

٣٥٥. مقبل بن هادي الوادعي (ت ١٤٢٢هـ)، الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٩٩٥م.

٣٥٦. ـــــــــــ ، المقترح في أجوبة أسئلة المصطلح، دار الآثار، ط٣، صنعاء، ٢٠٠٤م.

٣٥٧. ـــــــــــ ، مجموعة من الرسائل، دار الآثار، صنعاء، ٢٠٠٢م.

٣٥٨. نبيل سعد الدين جرار، الإيماء إلى الزوائد والأجزاء، دار أضواء السلف، الرياض، ٢٠٠٧م.

٣٥٩. نعمان خير الدين الآلوسي (ت ١٣١٧هـ)، الآيات البينات في عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية السادات، تحقيق: الشيخ الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ٢٠٠٥م.

٣٦٠. نور الدين عتر، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٠م.

٣٦١. هبة الله بن الحسن (اللالكائي) (ت ٤١٨هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: الدكتور أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، ط٢، ١٤١١هـ.

٣٦٢. وكيع بن جراح (ت ١٩٧هـ)، كتاب الزهد، تحقيق: الشيخ عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار المدينة المنورة، ١٩٨٤م.

٣٦٣. وليد بن أحمد الحسين الزبيري، موسوعة الحافظ ابن حجر العسقلاني الحديثية، سلسلة اصدارات الحكمة، ٢٠٠٢م.

٣٦٤. يحي بن الحسين الشجري (٤٧٩هـ)، الأمالي، عالم الكتب، ط٣، بيروت، ١٩٨٣م.

٣٦٥. يحي بن شرف النووي (محيي الدين) (ت ٦٧٦هـ)، الأذكار النووية، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مطبعة الملاح بدمشق، ١٩٧١م.

٣٦٦. ــــــــــــ، الإيجاز في شرح سنن أبي داود، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان، ٢٠٠٧م.

٣٦٧. ــــــــــــ، شرح صحيح مسلم، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧م.

٣٦٨. يحي بن علي (الخطيب التبريزي) (ت ٧٤١هـ)، مشكاة المصابيح، تحقيق: الشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٧٩م.

٣٦٩. يحي بن علي الحجوري، التبيين لجهالات الدكتور أحمد بن نصرالله صبري، كتاب إلكتروني.

٣٧٠. يحي بن محمد بن صاعد (ت ٣١٨هـ)، الجزء فيه مسند عبد الله بن أبي أوفى، تحقيق: الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد، مكتبة الرشد، الرياض.

٣٧١. يحي بن معين (ت ٢٣٣هـ)، تاريخ ابن معين، تحقيق: عبد الله أحمد حسن، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٣٧٢. ــــــــــــ، معرفة الرجال، تحقيق: محمد كامل القصار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٥م.

٣٧٣. يعقوب بن إسحاق (أبو عوانة الأسفراييني) (ت ٣١٦هـ)، المستخرج على صحيح مسلم، تحقيق: عمر مصلح الحسيني، الجامعة الإسلامية بالمدينة، ٢٠١٤م.

٣٧٤. يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ)، المعرفة والتاريخ، تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار بالمدينة المنورة،، ١٤١٠هـ.

٣٧٥. يوسف بن الزكي المزي (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٣٧٦. يوسف بن عبد الله (ابن عبد البر) (ت ٤٦٣هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: عادل مرشد، دار الإعلام، عمان/الأردن، ٢٠٠٢م.

٣٧٧. ــــــــــــــ ، **الإنباه على قبائل الرواة**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥م.